مجلة الدراسات الإفريقية

تصدرها كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

العدد ٤٥ يناير ٢٠١٩

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. محمد علي نوفل

عميد كلية الدراسات الإفريقية العليا

رئيس التحرير

أ. د. عطيه محمود الطنطاوي

وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

مدير التحرير

د. تامر محمود عبد الواهاب



الآراء الواردة بالأبحاث العلمية التي تنشر بالمجلة
تعبر عن آراء أصحابها دون تحمل المجلة أدنى مسئولية عن هذه الآراء

مجلة الدراسات الأفريقية

مجلة دورية علمية محكمة تعني بالدراسات المتعلقة بالشئون الأفريقية في شتي فروعها، تصدر عن كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة.

ترسل المقالات والأبحاث على العنوان التالى :

الأستاذ الدكتور / محمد علي نوفل

كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

ت : ٣٥٦٧٥٥٠١ - ٣٥٦٧٥٥٠٨

رمز بريدى ١٢٦١٣ أورمان / جيزة

(ج.م.ع)

ترسل المساهمات باسم:

السيد الأستاذ الدكتور عميد كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

على العنوان التالي:

كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

ص. ب: ١٢٦١٣

تليفون : ٠١٢٠٤٢٠٤٢٥٠ (٢+) - ٠١٠٠٢٢٥٠٣٠٨ (٢+) - ٣٥٦٧٥٥١٢ (٢+)

E-mail: jas.iars.cu@gmail.com

رقم الإيداع : ١٢٦٤٣ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولي ISSN : ١١١٠ / ٦٠١٨

قواعد النشر في المجلة

- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغات: العربية والإنجليزية والفرنسية, كما تقبل البحوث المكتوبة باللغات الإفريقية في مجالات التخصص التي تعني بها المجلة وفق قواعد النشر والتحكيم المعمول بها.
- الدراسات والبحوث المقدمة يجب أن تتسم بالأصالة والإبتكار ولم يسبق نشرها من قبل.
- يقدم البحث مطبوعاً من ثلاث نسخ على ورق A4 ، وعلى مسافتين ، وبنط (14) مع القرص المرن الخاص به، وان يكون البحث في حدود (5000) كلمة.
- توضع الهوامش في نهاية البحث، وترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية البحث، وترقم الجداول والرسومات والصور البيانية والخرائط حسب موقعها من البحث.
- يرفق بالبحث مستخلص للموضوع باللغتين العربية والإنجليزية في حدود (250) كلمة.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للنشر للتحكيم طبقاً للأصول العلمية المتعارف عليها، والمجلة غير ملزمة -في جميع الأحوال- برد أي عمل إلى صاحبة، ويتحمل الباحث تكلفة التحكيم.
- الدراسات والبحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها فقط، ودون أدنى مسئولية على المجلة.

م	المحتـــــويـــات	رقم الصفحة

١ اللغة الأمهرية ومكانتها في ظل السياسات اللغوية في إثيوبيا
عمر عبد الفتاح
١ ـ ٤٨

٢ الهجرات العربية في ساحل شرق أفريقيا والصراع مع البرتغاليين
أ.د/ عمر سالم بابكور
٤٩ ـ ١٠٦

٣ الاتجاهات الحديثة في دراسة الأنثروبولوجيا
عمرو عبد الرازق محمود سليمان
١٠٧ ـ ١٣٢

٤ تطور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الوافدة إلى أفريقيا
عادل عبد العظيم حسنين ابراهيم، أ.د فرج عبد الفتاح فرج، د. سماح سيد أحمد المرسي
١٣٣ ـ ١٧٤

٥ تقييم دور وكالات التصنيف الائتماني ومشاكل التصنيف وتحدياته
عادل عبد العظيم حسنين ابراهيم، أ.د فرج عبد الفتاح فرج، د. سماح سيد أحمد المرسي
١٧٥ ـ ١٩٨

٦ قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦)
هويدا محرز محمد علي سعيد
١٩٩ ـ ٢٢٩

٧ تحليل أسباب الفساد ومؤشراته وأثره فى أنجولا
فايدة علي عابدين
٢٣٠ ـ ٢٦٦

٨ أهم ملامح الفساد ومؤشراته فى القارة الأفريقية
فايدة علي عابدين
٢٦٧ ـ ٣٠٥

٩ نمط البطل المصارع "سيد الحيوانات" في فنون أختام الشرق الأدنى القديم حتى نهاية الألف الثاني قبل الميلاد: دراسة مقارنة
فوزية عبد الله محمد عبد الغني
٣٠٦ ـ ٣٣٢

١٠ مَظاهرُ النَشاطِ الإقتصَاديّ لعَرَب بَنيّ هِلال في سُودان وادي النِيل (القرن ٨-١٠هـ)
إسمَاعيِل حَامِد إسمَاعيِل عَليّ
٣٣٣ ـ ٣٦٦

م	المحتـــــويـــات	رقم الصفحة
١١	إمـارة زاريـا فـي عهـد الملكة أمينـة سـوزي أباظـة محمد حسن داود	٣٦٧ ـ ٤٢٦
١٢	تحليل توزيع المدارس الثانوية بمدينة نيالا ٢٠١٧ ـ ٢٠١٨ د. سمية محمد يعقوب زريبة	٤٢٧ ـ ٤٤٦
١٣	العلاقات الصينية ـ الأفريقية من منظور أمن الطاقة غزلان محمود عبد العزيز	٤٤٧ ـ ٤٧٤
١٤	تحليل توزيع المدارس الثانوية بمدينة نيالا ٢٠١٧ ـ ٢٠١٨ د. سمية محمد يعقوب زريبة	
١٥	مملكـة الـزولـو قبيل إعـلان الحماية البريطانية ١٨٨٧ نجوى محمد جمعة	٤٧٥ ـ ٥٤٤
١٦	أثر النمو الاقتصادي على البطالة في تونس: اختبار صلاحية تطبيق قانون أوكن خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٨) د.مروة عادل سعد الحسنين	٥٤٥ ـ ٦٣٦
١٧	دور وسائل شبكات التواصل الإجتماعى في تطوير المرأة في نيروبي ـ كينيا دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية	
١٨	مي محمد عصام شوقي	٦٣٧ ـ ٦٧٨
١٩	الإنعكاسات الفنية لجنوب الجزيرة العربية علي تماثيل بلاد الحبشة في الفترة من القرن الثامن قبل الميلاد حتي القرن الرابع الميلادي أ.د. شويكار محمد سلامة	٦٧٩ ـ ٦٩٠

القسم الأول



أعمال باللغة العربية

اللغة الأمهرية ومكانتها في ظل السياسات اللغوية في إثيوبيا

عمر عبد الفتاح(*)

1. مقدمة

تتمتع اللغة الأمهرية بأهمية كبيرة ومكانة متميزة في إثيوبيا؛ حيث تُعد أهم اللغات الإثيوبية. وقد نالت الأمهرية هذه الأهمية واكتبست هذه المكانة عبر سنوات عديدة ولأسباب متعددة منها عدد متحدثيها كلغة أم، بالإضافة إلى استخدامها لغة ثانية لقطاع كبير من الإثيوبيين وذلك باعتبارها لغة التعامل المشترك Lingua franca الأولى بين عموم سكان إثيوبيا. وقد عزز من هذه المكانة ودعمها استخدام الأمهرية في كافة المجالات الرسمية والتعليمية والإعلامية والثقافية في إثيوبيا.

وتكتسب الأمهرية هذه المكانة وسط مشهد لغوي يتسم بالتعددية اللغوية؛ حيث تضم دولة إثيوبيا عددًا كبيرًا من اللغات المحلية يتراوح ما بين 70–80 لغة محلية. وتتباين هذه اللغات من حيث مكانتها وأهميتها وانتشارها وعدد متحدثيها ومجالات استخدامها، كما تضم إثيوبيا أيضا بعض اللغات الأجنبية التي تتمتع بمكانة رفيعة وتحظى باستخدامات هامة.

وقد شهدت إثيوبيا عبر مراحل تاريخها الحديث والمعاصر تطبيق عدد من السياسات اللغوية التي أثرت على تركيبتها اللغوية والثقافية، وساهمت في تشكيل مشهد لغوي متميز تتباين فيه مكانة واستخدامات اللغات المشكلة لذلك المشهد. وقد أسهمت هذه السياسات اللغوية بلا شك في تشكيل الوضع اللغوي الحالي في إثيوبيا، وعززت مكانة الأمهرية ومنحتها وضعها الحالي المتميز بين اللغات الإثيوبية.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مكانة الأمهرية واستخداماتها المختلفة في ظل السياسات اللغوية التي شهدتها إثيوبيا عبر تاريخها الحديث والمعاصر، وذلك بداية

(*) أستاذ مساعد بقسم اللغات الأفريقية - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ٩ - ٤٨ .

من منتصف القرن التاسع عشر خلال العصر الإمبراطوري، مرورًا بفترة الاحتلال الإيطالي (1935–1941)، فمرحلة الاستقلال وعودة الإمبراطور هيلاسيلاسي للحكم (1941–1974)، ثم مرحلة ثورة 1974 التي أتت بنظام منجستو هيلا ماريام الاشتراكي، ووصولًا إلى النظام الحالي الذي أطاح بنظام منجستو وتبوأ سدة الحكم بداية من عام1991. كما تهدف الدراسة أيضا لبيان مكانة واستخدامات اللغة الأمهرية في إثيوبيا في الوقت الراهن.

وتبدأ الدراسة بمقدمة تتناول موضوع الدراسة وأهدافها وتقسيمها، وتثني بتمهيد مختصر عن أصل الأمهرية وعوامل تطورها وانتشارها في إثيوبيا، ثم تعرض أهم ملامح المشهد اللغوي في إثيوبيا وما يميزه من تعدد لغوي، وتنتقل بعد ذلك للحديث عن السياسات اللغوية المتعاقبة في إثيوبيا مع بيان مكانة الأمهرية واستخداماتها في ظل تلك السياسات، ومن ثم تنتقل الدراسة لتعرض لمكانة الأمهرية ووضعها الحالي وأهم استخداماتها في إثيوبيا، وتختتم الدراسة بخلاصة تعرض أهم ما توصلت إليه.

2. أصل اللغة الأمهرية وعوامل تطورها وانتشارها في إثيوبيا

تنتمي اللغة الأمهرية للفرع الجنوبي من أسرة اللغات السامية، وتأتي في المرتبة الثانية بعد العربية باعتبارها ثاني أكبر اللغات السامية من حيث الانتشار وعدد المتحدثين. ويبلغ عدد متحدثي الأمهرية كلغة أم حوالي 17.5 مليون متحدث وفقًا لإحصاء (1998)[1]، وربما يصل عدد متحدثيها في الوقت الراهن لنحو 21 مليون وستمائة ألف متحدث وفقًا لبعض التقديرات الحديثة[2]. ويصل عدد متحدثي الأمهرية كلغة ثانية في إثيوبيا نحو خمسة ملايين متحدث[3]، مما يجعلها أكثر اللغات الإثيوبية انتشارًا.

ورغم الاتفاق حول انتماء اللغة الأمهرية لأسرة اللغات السامية، إلا أن هناك خلافًا بين الباحثين حول أصلها؛ حيث يرى البعض أن الأمهرية تعد وريثة اللغة الجعزية Gee'z وامتدادًا لها. وفي هذا السياق، يرى أولندورف Ullendorf أن الأمهرية تمثل التطور الجنوبي للغة الجعزية، وأن هذا التطور قد حدث بعد القرن الثامن الميلادي. وأنه بحلول نهاية القرن الثالث عشر الميلادي كانت الجعزية قد اندثرت كلغة حديث واقتصر

استخدامها على الأمور الدينية والكنسية، وحلت الأمهرية محلها وورثت مكانتها كلغة تعامل عبر أنحاء إثيوبيا. كما يرى أولندورف كذلك أن التغير الذي طرأ على الأمهرية حدث نتيجة تأثرها الكبير باللغات الكوشية وخاصة بلغة الأجاو Agaw[4]، ونتج عن ذلك التأثر لغة مفرداتها وقواعدها سامية بشكل واضح، بينما يتسم تركيبها النحوي بالسمات الكوشية بشكل كبير[5].

وقد عدل بعض أصحاب هذا الرأي الطرح السابق؛ حيث يرى هيتزرون Hetzron أن الأمهرية ليست سليلة اللغة الجعزية مباشرة بل هي سليلة لغة سامية إثيوبية مفترضة Ethiosemitic proto-language[6]، أي أن الأمهرية والجعزية ترجعان لأصل ساميٍّ واحد مفترض.

وعلى العكس من الرأي السابق، يرى بندر Bender أن أصل اللغة الأمهرية لا يرجع إلى لغة سامية إثيوبية بعينها، تطورت عنه الأمهرية نتيجة تأثيرات لغوية معينة. ويفترض أن الأمهرية بدأت تظهر وتتكون في بداية الأمر عبر استخدامها كلغة هجين Pidgin[7] منذ القرن الرابع الميلادي؛ حيث استخدمتها مجموعات عرقية ذات خلفيات لغوية متنوعة من الساميين والكوشيين والأوميتيين للتواصل فيما بينهم في منطقة حوض نهر بشيلو Bashilo شمالي إثيوبيا، والتي عرفت فيما بعد باسم منطقة أمهرا Amhara. وأن هذه اللغة الهجين التي عُرفت بالأمهرية قد تشكلت باعتبارها لغة مستقلة مع منتصف القرن التاسع الميلادي، وشهد القرن الرابع عشر الميلادي بداية توثيقها وتدوينها[8]. ووفقًا لهذا الرأي، فإن الأمهرية قد استخدمت في بداية الأمر كلغة للتواصل بين الجنود المتحدثين بالكوشية والضباط الناطقين بالسامية. وفي مرحلة لاحقة تحدث أبناء الجنود هذه اللغة الهجين باعتبارها لغة أم. ومن ثم بدأ الفلاحون المقيمون في نفس المنطقة أيضا في استخدام اللغة الأمهرية والتحدث بها، حيث تحولت الأمهرية من لغة هجين للغة كريول Creole، وصارت لغة أصلية لسكان منطقة المرتفعات الوسطى في إثيوبيا[9]. ورغم وجاهة كلا الطرحين ومنطقيتهما، إلا أن كثيرًا من الباحثين يميلون للرأي الأول الذي يرى أن الأمهرية تطورت عن لغة سامية إثيوبية مفترضة نتيجة تأثرها باللغات المحلية المحيطة بها، ولم تنشأ كلغة هجين.

ويمثل إقليم أمهرا الذي يمتد في الشمال الغربي ووسط إثيوبيا (انظر خريطة (1)) الموطن الأصلي لمتحدثي الأمهرية، ويضم هذا الإقليم مقاطعات بيجميدار (جوندار) وغرب واللو وجودچام ومانز[10]. وقد انتشرت الأمهرية خارج حدود هذا الإقليم شمالًا وجنوبًا حتى أصبحت من أكثر اللغات المحلية انتشارًا في إثيوبيا. وتنتشر الأمهرية في الوقت الراهن خارج موطنها الأصلي في معظم المراكز الحضرية والمدن الكبرى كمدينة أديس أبابا ومدينة شوا ومدينة ديرداوا Dire Dawa وغيرها كلغة أولى. وتمتلك الأمهرية خمس تنوعات لهجية تضم لهجة جوندار وجودچام ووالو ومانز، بالإضافة إلى لهجة العاصمة أديس أبابا التي تعتبر اللهجة القياسية للأمهرية[11]. وتجدر الإشارة إلى أن الاختلافات اللغوية بين هذه التنوعات اللهجية تمايزات طفيفة وليست كبيرة.



خريطة (1) الموطن الأصلي للغة الأمهرية في إثيوبيا

وقد بدأت اللغة الأمهرية في الظهور بوضوح في المشهد اللغوي في إثيوبيا قبيل نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، عندما تمكن يكونو أملاك الذي ينتمي لجماعة الأمهرا من تولي عرش البلاد وتأسيس الأسرة السليمانية الحاكمة في عام 1270م[12]. ومنذ ذلك الحين بدأت الأمهرية تظهر بجوار الجعزية وتنافسها على صدارة المشهد اللغوي في إثيوبيا، وبعد أن كانت الجعزية بمثابة اللغة الرسمية المستخدمة في البلاط الملكي،

ووسيلة تدوين الأعمال الأدبية والكتابات الدينية، واللغة المستخدمة في التواصل والتعامل بين مختلف الجماعات العرقية عبر أرجاء إثيوبيا، أخذت في التراجع والانحسار لحساب الأمهرية.

وقد استخدمت الأمهرية في البداية كلغة للتواصل في البلاط الملكي الإثيوبي وسُميت باسم "لغة الملك" ləsɑna nəgus ልሳነ ንጉስ، في حين اقتصر استعمال الجعزية، لغة حكام مملكة أكسوم السابقين، على الكتابة الأدبية والدينية وأُطلق عليها تسمية "لغة الأدب" ləsɑna s'əhuf ልሳነ ጽሑፍ[13]. وبمرور الوقت بدأ استخدام الأمهرية كلغة حديث يزداد وينتشر بين عموم الإثيوبين وخاصة وسط الجيش الإثيوبي، وتراجع استخدام الجعزية لينحصر في الكتابات الأدبية والاستخدامات الدينية باعتبارها لغة المراسم والطقوس الدينية في الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية[14].

وفي القرن الرابع عشر الميلادي خطت الأمهرية خطوة أخرى على حساب الجعزية وحرمتها مجددًا من إحدى أهم وظائفها؛ حيث استخدمت الأمهرية في كتابة بعض الوثائق الملكية التي تعود للقرن الرابع عشر الميلادي. وقد عُثر علي هذه المدونات، وهي عبارة عن عدد من المدائح أو "الأناشيد الملكية" التي كُتبت لمدح ملوك وأباطرة إثيوبيا وتمجيد انتصاراتهم وفتوحاتهم[15]. مما يؤشر لبداية استخدام الأمهرية كلغة للأدب والثقافة في إثيوبيا، الأمر الذي كان حكرًا على الجعزية لفترات طويلة.

ومنذ تلك الفترة وعبر عدة قرون أخذت الأمهرية في التوسع والانتشار في أنحاء إثيوبيا، حتى صارت اللغة الأهم ولغة التعامل المشترك الأكثر انتشارًا في إثيوبيا. وقد ساهم في ذلك عوامل كثيرة منها العوامل السياسية والعسكرية والعوامل الدينية والثقافية.

أدت الظروف السياسية التي سادت إثيوبيا منذ نهاية القرن الثالث عشر الميلادي وحتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، الذي شهد توحد إثيوبيا، قيام صراعات وحروب داخلية وخارجية استخدمت فيها القوة العسكرية وتحركت فيها الجيوش والقوات العسكرية في كافة أقاليم ومناطق إثيوبيا. فقد نشب خلال تلك الفترة كثير من الصراعات بين الأمراء الإثيوبيين المحليين لفرض نفوذهم وتوسعة حدودهم، كما اندلعت الحروب

الطاحنة بين السلطة المركزية للدولة تحت قيادة الأباطرة ضد الخارجين على الدولة من الحكام والأمراء المحليين الطامعين في الثروة أو النفوذ أو الحكم، كذلك شهدت إثيوبيا خلال تلك الفترة صراعات دينية مريرة بين الإمبراطور الإثيوبي وزعماء الإمارات الإسلامية في شرق إثيوبيا، واستمرت هذه الصراعات لسنوات عديدة[16].

وما يهمنا هنا أنه في ظل هذه الظروف السياسية شهدت الأمهرية توسعًا وانتشارًا كبيرًا. فقد أدت الحروب والحملات العسكرية العديدة، والحاجة لتكوين الجيوش وبناء الفرق العسكرية إلى الاستعانة بجنود من مختلف القوميات الإثيوبية ذوي الخلفيات اللغوية المتباينة. ونظرًا لأن غالبية القادة والضباط في الجيش الإثيوبي الإمبراطوري، وكذلك عدد كبير من الجنود كانوا من متحدثي الأمهرية، فإنهم ساهموا في نشر الأمهرية من خلال تعاملاتهم مع المجندين من القوميات الأخرى الناطقين بلغات مختلفة. وكذلك انتشرت الأمهرية بين السكان المحليين الذين مرت هذه الحملات العسكرية عبر أراضيهم، وكثيرًا ما استقرت وحطت رحالها بينهم لفترات طويلة، ارتاد فيها الجنود أسواقهم وتعاملوا معهم خلال فترات الحروب الطويلة التي جرت في غرب وشرق وجنوب إثيوبيا.

كما تجدر الإشارة إلى أنه حتى في الأوقات التي ساد فيها الاستقرار ربوع إثيوبيا وتوقفت الحروب، أسهمت العوامل العسكرية بشكل ما في تثبيت مكانة الأمهرية ودعمها. فعلى سبيل المثال، شهد القرن الخامس عشر الميلادي وخلال فترة حكم الإمبراطور عمدا صهيون (1438–1468م) امتداد الأمهرية نحو الجنوب عن طريق القوات العسكرية التي عرفت باسم قوات النبلاء čawa، المكونة من جنود الملك الذين كانوا مسئولين عن جمع الضرائب في المناطق المحتلة حديثًا على امتداد حدود الإمبراطورية الإثيوبية[17]. وقد حمل هؤلاء الجنود من متحدثي الأمهرية لغتهم معهم ونشروها خلال حملاتهم وتنقلاتهم وعبر تعاملاتهم مع الجماعات اللغوية غير الناطقة بالأمهرية.

كذلك كان للعوامل الدينية ولرجال الدين دور كبير في تعزيز مكانة الأمهرية ودعمها منذ ظهورها، حيث ارتبطت نشأة الأسرة السليمانية على يد يكونو أملاك الأمهري الأصل

بالكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية وذلك عبر الأتشيجي تكلا هيمانوت، حيث دعمت الكنيسة الملك الجديد وباركته في مقابل مزايا وصلاحيات واسعة للكنيسة[18]. ورغم أن الكنيسة الإثيوبية ظلت تستخدم الجعزية لغة لها، إلا أنها لم تقف في وجه انتشار الأمهرية واستخدمتها في نشر أعمالها الدينية في فترة تالية، كما قامت بتدريسها في الكنائس والأديرة[19] في ظل التعليم الديني التقليدي.

ومن ناحية أخرى، برز الدور الأكبر لرجال الدين من أبناء الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية وكذلك من المبشرين التابعين للإرساليات الغربية في نشر الأمهرية خلال فترة الصراع لنشر المذاهب المسيحية الغربية على حساب المذهب الإرثوذكسي للكنيسة الإثيوبية. ففي القرن السادس عشر الميلادي نالت الأمهرية دفعة قوية نتيجة جهود الإرساليات المسيحية الغربية الكاثوليكية والكنيسة الإثيوبية الأرثوذوكسية؛ وذلك عندما رافق عدد من رجال الدين البرتغاليين الكاثوليك القوات البرتغالية التي قدمت لإثيوبيا لمساعدة الإمبراطور الإثيوبي في حربه ضد مسلمي الحبشة بقيادة الإمام أحمد بن إبراهيم. وبعد أن تم النصر للإمبراطور الإثيوبي بمساعدة البرتغاليين، عمل رجال الدين الكاثوليك على نشر المذهب الكاثوليكي بين مسيحيي الحبشة الأرثوذكس. واستخدموا في ذلك اللغة الأمهرية؛ فألفوا بالأمهرية كتبًا دينية ورسائل مذهبية جدلية لنشر المذهب الكاثوليكي، مما دفع رجال الدين الإثيوبيين الأرثوذكس للدفاع عن مذهبهم والرد عليهم عبر نشر أعمال ومؤلفات دينية مضادة لهم باللغة الأمهرية أيضا[20]، مما أثرى اللغة الأمهرية ووسع انتشارها بشكل كبير.

وعلى مدار القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، استمرت الإرساليات الغربية في استخدام الأمهرية في محاولتها لنشر مذهبها وكسب مؤيدين له في صراعها ضد الكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية. وقام المبشرون بطباعة ونشر أعمال دينية عديدة باللغة الأمهرية، وبدأت الترجمات الأمهرية للكتاب المقدس في الظهور، كما نُشرت بعض الكتب الشعبية الروائية بالأمهرية. وشهد القرن التاسع عشر الميلادي نهضة للأدب الأمهري وللغة الأمهرية بتأثير من المبشرين الغربيين سواء من البروتستانت أو

الكاثوليك[21]. وقد أسهمت جهود رجال الدين بشكل واضح في تقديم الأمهرية لمختلف قطاعات وشرائح الشعب الإثيوبي عبر أعمالهم وجهودهم الدينية والتعليمية التي تم تقديمها عبر اللغة الأمهرية، مما دعم من دورها كلغة للتعامل المشترك في البلاد.

ومن ناحية أخرى، أدى تبني الحكام الإثيوبين للغة الأمهرية منذ ظهورها وحتى أواخر القرن العشرين باعتبارها اللغة القومية (أو الرسمية) الوحيدة ولغة الثقافة والأدب والتعليم في إثيوبيا، لتطور الأمهرية وانتشارها بدرجة لم تتحقق لغيرها من اللغات الإثيوبية. وذلك من خلال بعض القررات والسياسات اللغوية التي أصدرها بعض الحكام الإثيوبين، وهو ما سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في القسم (4) من هذه الدراسة.

3. المشهد اللغوي في إثيوبيا

تتسم إثيوبيا بكثافة سكانها وبتنوعهم العرقي حيث تضم قوميات وجماعات إثنية عديدة، ويبلغ إجمالي عدد سكانها حوالي 99.391 مليون نسمة[22]. يتوزعون على 70–80 جماعة عرقية وفقًا للنسب التقريبية التالية: 34.5% من الأورومو، و27% من الأمهرا، و6.2% من الصومالي، و6% من التيجرينيين، و4% من السيداما، و2.5% من الجوراج، و2.3% من الولاياتا، و1.7% من هديا، و1.7% من العفر، و1.5% من جامو، وتتوزع النسبة المتبقية وقدرها 12.6% على بقية العرقيات والقوميات الإثيوبية الأخرى[23].

وقد انعكست هذه التعددية العرقية على المشهد اللغوي في إثيوبيا الذي يتسم بالتعددية اللغوية؛ حيث يتراوح عدد اللغات المحلية ما بين 70–80 لغة محلية[24]. وذلك بالإضافة لبعض اللغات الأجنبية التي تحظى باستخدامات متنوعة وتتمتع بمكانة متميزة، والتي تستخدم في مجالات عديدة كالتعليم والإعلام والاتصالات والتجارة ...إلخ.

وفيما يلي تعرض الدراسة باختصار أهم ملامح هذا المشهد اللغوي عبر تناول اللغات المحلية في إثيوبيا، مع بيان تصنيفها وأماكن انتشارها وعدد متحدثيها، إلى جانب توضيح وضع أهم اللغات الأجنبية واستخداماتها في إثيوبيا.

1.3. اللغات المحلية في إثيوبيا

تتوزع غالبية اللغات المحلية الإثيوبية على ثلاث أسر لغوية تنتمي لفصيلة اللغات الأفروآسيوية هي: أسرة اللغات السامية، وأسرة اللغات الكوشية، وأسرة اللغات الأوميتية، في حين تنتمي بقية هذه اللغات لفصيلة اللغات النيلية الصحراوية[25]. وتوضح خريطة (2) توزيع أهم اللغات المحلية في إثيوبيا. وفيما يلي نتناول هذه الأسر اللغوية بشيء من التوضيح.

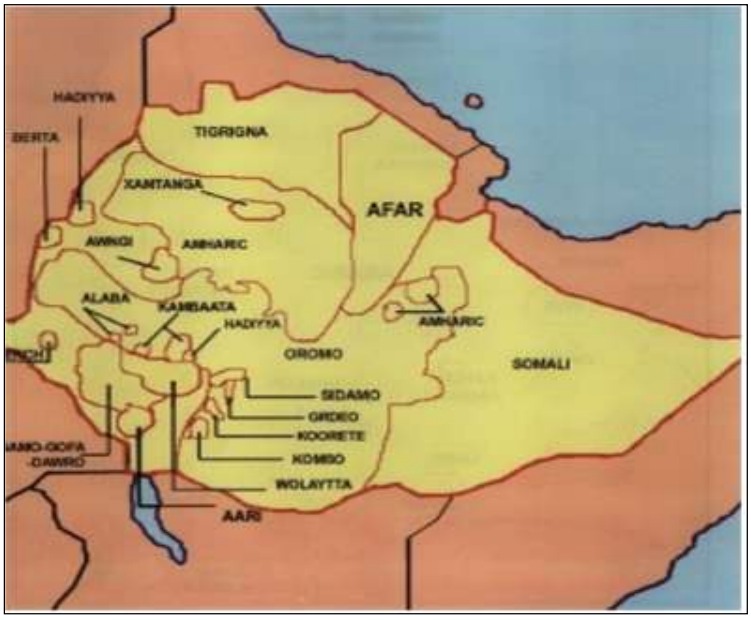

خريطة (2) توزيع اللغات المحلية الكبرى في إثيوبيا

Source: Atlas of The African Languages in Africa[26]

1.1.3. اللغات السامية Semitic في إثيوبيا

تضم اللغات السامية الإثيوبية 12 لغة محلية هي الأمهرية والتيجرينية، والجوراجية والتي تنقسم لعدد من اللغات واللهجات أهمها (السودو، والمسكان، والشاها، والإنور، والسيلط، والزاي)، والهررية والأرجوبا والجعزية والجفات[27]. ويصل إجمالي عدد متحدثي اللغات السامية في إثيوبيا إلى 22.511.505 متحدث[28]، أي نحو 42.5% من عدد السكان[29].

ويتركز المتحدثون باللغات السامية بشكل أساسي في مناطق شمال ووسط إثيوبيا وتحديدًا في منطقتي تيجراي وأمهرا، وذلك بالإضافة إلى مدينة هرر في الشرق ومنطقة جوراج في الجنوب. ويشير أولندورف Ullendorff إلى أن منطقة انتشار اللغات السامية في إثيوبيا تمتد على شكل جزيرة لغوية تبدأ من حدود إرتريا شمالًا حتى أديس أبابا جنوبًا، وهي محاطة من جميع جوانبها ببحر لغوي كوشي. وذلك بالإضافة إلى جزيرتين لغويتين ساميتين صغيرتين هما: "هرر" في الشرق و"جوراج" في الجنوب[30].

وتعد الأمهرية أكبر اللغات السامية في إثيوبيا من حيث عدد المتحدثين، ويزيد عدد متحدثيها عن 17 مليون متحدث. وتليها اللغة التيجرينية بثلاثة ملايين وربع مليون متحدث، ثم اللغة الجوراجية بعدد متحدثين يقترب من مليوني متحدث، أما اللغة الهررية فيتحدثها نحو عشرون ألف متحدث، ويبلغ عدد متحدثي لغة الأرجوبا عشرة آلاف متحدث[31]. ومن الجدير بالذكر أن اللغتين الجعزية والجفات قد انقرضتا ولم يعد يُتحدث بهما.

2.1.3. اللغات الكوشية Cushitic في إثيوبيا

تضم اللغات الكوشية في إثيوبيا 23 لغة يتحدثها 25.981.746 متحدث[32]؛ أي ما يمثل حوالي 48.9% من إجمالي عدد سكان إثيوبيا. وتنتشر اللغات الكوشية في إثيوبيا بشكل أساسي في مناطق وسط وجنوب وشرق إثيوبيا؛ وتحديدًا في مناطق الأورومو والصومالي والعفر والسيداما، وبعض المناطق الأخرى كالساهو والأجاو، وتبدو المنطقة الأخيرة على شكل جيبين لغويين متباعدين الأول يقع في الشمال وسط اللغات السامية والثاني في الوسط، وذلك بالإضافة إلى بعض اللغات الكوشية الصغرى التي تتوزع بأعداد أقل وخاصة في القسم الجنوبي الغربي من إثيوبيا[33].

وتعد لغة الأورومو Oromo أهم اللغات الكوشية في إثيوبيا؛ حيث تحتل المرتبة الأولى بين اللغات الكوشية في إثيوبيا من حيث عدد المتحدثين، ويزيد عدد متحدثيها عن 16 مليون متحدث والذي يمثل نسبة 31.5% من عدد سكان إثيوبيا. وتليها اللغة الصومالية Somali بعدد ثلاثة ملايين متحدث، ثم السيداما Sidama بنحو مليوني

متحدث، ولغة العفر Afar، ولغة هَديًا Hadiyya بحوالي مليون متحدث لكل منهما. أما بقية اللغات الكوشية في إثيوبيا فتضم ست لغات كوشية أخرى لا يقل عدد متحدثي أي منها عن مئة ألف ولا يزيد عن سبعمائة ألف متحدث، وكذلك ثمان لغات يتراوح عدد متحدثيها ما بين عشرين وثمانين ألف متحدث، بالإضافة إلى أربع لغات يقل عدد متحدثيها عن عشرة آلاف متحدث[34]. كما تختلف هذه اللغات من حيث أهميتها ومجالات استخدامها، فهناك لغات منها تتمتع باستخدامات واسعة في مجالات التعليم والإعلام، وهناك لغات أخرى لا يتعدى مجال استخدامها التعاملات اليومية المحدودة.

3.1.3. اللغات الأوميتية Omotic[35] في إثيوبيا

تضم اللغات الأوميتية في إثيوبيا 30 لغة يتحدثها حوالي 4.003.341 نسمة[36]؛ أي ما يمثل 7.6% من سكان إثيوبيا. وتنتشر اللغات الأوميتية في جنوب غرب إثيوبيا في المناطق الممتدة ما بين بحيرات الوادي الجنوبي ونهر أومو Omo، وتحديدًا في إقليم شعوب وقوميات الجنوب، بالإضافة لبعض نقاط التمركز الصغيرة في إقليمي بني شنجول–جوموز وأوروميا.

ومن أهم لغات هذه الفصيلة اللغوية، لغة ولاياتا Wolaytta والتي يزيد عدد متحدثيها عن مليون متحدث، ولغة جامو Gamo ولغة كافا Kafa اللتان يتجاوز عدد متحدثي كل منهما 500 ألف متحدث. كما توجد خمس لغات أوميتية يتراوح عدد متحدثيها ما بين مائة ألف وثلاثمائة ألف متحدث وهي لغات كولو وجوفا وبنش وأري وكويرا. أما باقي اللغات الأوميتية والتي يصل عددها إلى اثنتين وعشرين لغة فأعداد متحدثيها قليلة بشكل ملحوظ؛ فهناك 18 لغة منها لا يصل عدد متحدثيها لخمسين ألف متحدث، وسبع لغات منها يقل عدد متحدثيها عن عشرة آلاف متحدث[37].

4.1.3. اللغات النيلية الصحراوية Nilo-Saharan[38] في إثيوبيا

يبلغ عدد لغات الفصيلة النيلية الصحراوية في إثيوبيا 19 لغة، ويصل عدد متحدثيها لنحو 468.847 نسمة[39] أي ما يمثل نسبة 1% من إجمالي عدد سكان إثيوبيا.

وتنتشر هذه اللغات في الجزء الغربي من إثيوبيا على امتداد الحدود مع السودان وبشكل خاص في الجزء الجنوبي الغربي[40]، وخاصة في إقليمي جامبيلا وبني شنجول–جوموز وأجزاء من إقليم شعوب وقوميات الجنوب.

تعد لغات الجومـوز Gumuz والبيرتـا Berta والنـوير Nuer والمئـين Me'en والأنيواك Anyuak أكبر اللغات النيلية الصحراوية الإثيوبية من حيث عدد المتحدثين. ويبلغ عدد متحدثيها 120 ألف، و116 ألف، و65 ألف، و52 ألف، و45 ألف متحدث لهذه اللغات على الترتيب. وذلك بالإضافة إلى ثمان لغات يتراوح عدد متحدثيها ما بين ألف وعشرين ألف متحدث وهي لغات السوري والميسنجو والنيانجاتوم والفداشي والبودي والمورسي والكوناما والكوما. وأخيرًا هناك ست لغات يقل عدد متحدثي كل منها عن ألف متحدث[41]. الأمر الذي يعكس ضعف انتشار لغات هذه الفصيلة اللغوية في إثيوبيا.

من خلال العرض السابق للغات المحلية في إثيوبيا، يتضح مدى التنوع والتعدد اللغوي الذي يتسم به المشهد اللغوي في إثيوبيا. كما يتضح كذلك أن من بين اللغات الإثيوبية المحلية توجد عدة لغات تتمتع بأهمية ومكانة كبيرة، يأتي في مقدمتها اللغة الأمهرية واللغة الأورومية ثم اللغة التيجرينية واللغة الصومالية، وغالبًا ما تنال هذه اللغات أهميتها بسبب عدد متحدثيها كلغة أم أو بسبب الأهمية السياسية والثقافية والدينية لها، أو تكتسبها بسبب درجة استخدامها كلغة ثانية. أما بقية اللغات المحلية الإثيوبية فإنها تشمل العديد من اللغات التي تتحدثها أعداد صغيرة نسبيًا ربما تصل لعدة آلاف، وإن كان هناك حوالي 12 لغة محلية في إثيوبيا يتحدث بها أكثر من مائة ألف متحدث كلغة أم لكل واحدة منها[42]. ومن هذه اللغات اللغة الجوراجية ولغة ولاياتا واللغة العفرية ولغة البيجا وغيرها، الأمر الذي يوضح مدى التباين بين مكانة واستخدامات اللغات المحلية في إثيوبيا.

2.3. اللغات الأجنبية في إثيوبيا

توجد في إثيوبيا عدة لغات أجنبية تتمتع بأهمية ووضع خاص، وذلك إلى جانب اللغات المحلية الإثيوبية. ومن أبرز هذه اللغات الأجنبية نجد اللغة الإنجليزية واللغة

العربية، أما اللغات الأوروبية الأخرى كالإيطالية والفرنسية فقد ضعف دورها وتراجع كثيرًا لصالح الإنجليزية.

وتعتبر اللغة الإنجليزية أهم اللغات الأجنبية في إثيوبيا في الوقت الراهن؛ حيث تحظى بأهمية كبيرة في مجالات عديدة كالتجارة والاتصالات الدولية، كما يصدر بها عدد من الصحف الحكومية والخاصة، ويبث بها العديد من البرامج الإذاعية والتليفزيونية. وتتمثل أهميتها الكبرى في استخدامها في مجال التعليم؛ حيث يتم تدريسها باعتبارها مادة دراسية في المرحلة الابتدائية، كما تستخدم كلغة للتعليم والتدريس في المدارس الثانوية الحكومية وفي التعليم الجامعي[43]. وهو ما يمنحها أهمية كبيرة بين كافة اللغات في إثيوبيا.

وتتمتع اللغة العربية بمكانة متميزة نسبيًا في إثيوبيا. وقد وصلت العربية لإثيوبيا منذ وقت طويل يسبق دخول أي لغة من اللغات الأوروبية هناك، وذلك نتيجة الجوار الجغرافي والتعاملات التجارية والعلاقات الاجتماعية والسياسية مع دول الجوار الناطقة بالعربية. وتقوم اللغة العربية بأدوار هامة في إثيوبيا؛ فهي اللغة الدينية لمسلمي إثيوبيا التي تستخدم في إقامة الشعائر الدينية وقراءة القرآن الكريم ومعرفتها ضرورية لفهم وممارسة شعائر الإسلام. كما تستخدم باعتبارها لغة أم لبعض الإثيوبيين في المنطقة الغربية المتاخمة للحدود السودانية وتحديدًا في منطقة بني شنجول[44] الذين يتحدثونها كلغة أم. كذلك تعد العربية إحدى لغات التواصل المشترك الهامة في إثيوبيا، خاصة بين المسلمين الذين يتحدثون لغات محلية مختلفة؛ حيث تستخدم باعتبارها وسيلة التفاهم المشتركة بينهم جميعًا[45]. وإن كان هذا الدور قد بدأ في التراجع منذ سنوات عديدة لصالح اللغة الأمهرية.

ويتم تدريس اللغة العربية في عدد من المدارس الإثيوبية غير الحكومية؛ حيث يتم تدريسها في المدارس القرآنية التقليدية وكذلك في بعض المدارس الإسلامية الخاصة[46]. وتلقى هذه المدارس إقبالًا من قبل مسلمي إثيوبيا خاصة في المناطق الريفية. أما في التعليم الإثيوبي الحكومي فلا يتم تدريس اللغة العربية في أي مرحلة من مراحله.

وهكذا يضاف للمشهد اللغوي الإثيوبي الذي يتسم بالتعددية اللغوية من الأساس بعض اللغات الأجنبية، ليزداد الوضع اللغوي تشابكًا ولتزداد التعددية اللغوية عمقًا. وهو ما يستدعي وضع سياسة لغوية تدير هذه التعددية مع مراعاة التنوع العرقي واللغوي في إثيوبيا، بما يضمن وحدة الدولة ويكفل حقوق القوميات المختلفة ويوازن بين القوى المتعددة والمصالح المتضاربة. وهذه السياسة اللغوية منوط بها حسم عدد من الاختيارات شديدة الأهمية مثل تحديد اللغة أو اللغات الرسمية للدولة، وتحديد لغة الإدارة، ولغات التعليم، إضافة لتحديد اللغات المستخدمة في وسائل الإعلام المختلفة بالدولة.

4. السياسات اللغوية في إثيوبيا

شهدت إثيوبيا خلال فترات تاريخها الحديث والمعاصر تطبيق عدد من السياسات اللغوية التي أثرت على الوضع اللغوي والثقافي في إثيوبيا. وستعرض الدراسة أهم ملامح هذه السياسات اللغوية مع التركيز على وضع ومكانة الأمهرية في كل منها، وبيان الدور الذي قامت به تلك السياسات في تحديد الاستخدامات الخاصة بالأمهرية والأدوار المنوطة بها في المجتمع الإثيوبي خاصة في ظل التعددية اللغوية، والتنافس اللغوي سواء من جانب اللغات الإثيوبية المحلية الكبرى وخاصة لغة الأورومو واللغة التيجرينية واللغة الصومالية، أو من جانب اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية.

1.4. السياسة اللغوية من منتصف القرن الـ 19– الثلث الأول من القرن الـ 20

بدأت ملامح السياسة اللغوية في إثيوبيا في الظهور والتشكل منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك قبل سنوات من ظهور السياسات اللغوية بمعناها المعاصر المتعارف عليه في إثيوبيا. ويمكن رصد تلك الملامح من خلال بعض القرارات الملكية التي أصدرها ملوك وأباطرة إثيوبيا فيما يتعلق بتنظيم استخدام اللغة داخل إثيوبيا.

ففي خلال فترة حكم الإمبراطور تيودور الثاني (1855–1868م) مؤسس إثيوبيا الحديثة، أصدر الإمبراطور أوامره بتدوين الحوليات الملكية باللغة الأمهرية بدلًا من اللغة الجعزية. الأمر الذي اعتبر بمثابة اعتراف بالأمهرية كلغة رسمية لإثيوبيا[47]، وتدشينًا لاستخدامها في تدوين المكاتبات الحكومية الرسمية والمراسيم الملكية.

ويعد هذا القرار تطورًا هامًا في تاريخ الأمهرية؛ فحتى ذلك الوقت كانت اللغة الجعزية هي لغة المراسيم الحكومية والكتابات الدينية والأدبية، وكانت بمثابة اللغة الرسمية للإمبراطورية الإثيوبية. بينما كانت اللغة الأمهرية تستخدم كلغة محلية، وكلغة تعامل مشترك في بعض أنحاء إثيوبيا. ونتيجة لهذا القرار ارتقت الأمهرية لتقوم بوظيفة اللغة الأدبية المكتوبة للإمبراطورية الإثيوبية، وتراجعت الجعزية واكتفت بدورها كلغة للطقوس الدينية في الكنيسة الإثيوبية.

واستمرت سياسات دعم الأمهرية من قبل الحكام والسلطات الحاكمة في إثيوبيا، فقد أقرَّ الإمبراطور يوحنس الرابع (1868– 1889م) سياسة سلفه الإمبراطور تيودور الثاني، واستمر في استخدام الأمهرية ودعمها من أجل جمع القوميات الإثيوبية على لغة وطنية واحدة. وذلك على الرغم من أن الإمبراطور يوحنس كان من أصول تيجرينية وليست أمهرية. وجاء من بعده الإمبراطور منليك الثاني (1889–1913م) الذي التزم بذات السياسة اللغوية ولم يغيرها، وازدادت مكانة الأمهرية في عهده واتسعت مجالات استخدامها. فقد صارت الأمهرية لغة الحكام والقادة المحليين وأفراد النخبة الحاكمة، واستخدمت في الأعمال الإدارية في مناطق عديدة لم تكن تُتحدث فيها من قبل، وخاصة في مناطق جنوب وغرب وشرق إثيوبيا[48]. ولا شك أن استخدام الأمهرية خلال تلك الفترة في المعاملات الإدارية دعَّم مكانتها ووسَّع مجال انتشارها بشكل كبير.

وتمثل هذه الفترة التي استمرت لمدة تصل لخمسة وسبعين عامًا (1855–1930)، بما صاحبها من قررات ملكية هامة تتعلق باستخدام اللغة في إثيوبيا، مرحلة شديدة الأهمية في تاريخ اللغة الأمهرية. ويمكن اعتبارها مرحلة التأسيس وإقرار اللغة الأمهرية باعتبارها اللغة الأولى في إثيوبيا، الأمر الذي منحها مكانة كبيرة بين اللغات المحلية الإثيوبية. وخاصة في ظل استخدامها كلغة مكتوبة للحوليات الملكية ولمراسلات البلاط الملكي، واللغة السائدة بين الطبقة الحاكمة من الأمراء وكبار رجال الجيش، بالإضافة لاستخدامها في المعاملات الإدارية في أجزاء واسعة من إثيوبيا.

2.4. السياسة اللغوية خلال فترة حكم هيلا سلاسي الأولى (1930–1935)

تولى الإمبراطور هيلا سلاسي حكم إثيوبيا في عام 1930، وفي العام نفسه صدر أول دستور لإثيوبيا. وعلى الرغم من أن هذا الدستور قد كُتب بالأمهرية إلا أنه لم يحدد اللغة الرسمية لإثيوبيا، ولم يُشر عبر مواده المختلفة لأي شيء يتعلق بمكانة اللغات وسياسات استخدامها في إثيوبيا. ورغم ذلك فقد سار هيلا سيلاسي خلال فترة حكمه الأولى (1930–1935)، التي سبقت قدوم الاستعمار الإيطالي لإثيوبيا، على نفس سياسة الملوك السابقين بالنسبة للغة الأمهرية باعتبارها اللغة الوطنية الرئيسية في إثيوبيا[49]. مما ساهم في الحفاظ على مكانة الأمهرية وترسيخها في المجتمع الإثيوبي.

3.4. السياسة اللغوية خلال فترة الاستعمار الإيطالي (1935–1941)

خضعت إثيوبيا للاستعمار الإيطالي خلال الفترة من عام 1935–1941، وقد حاولت إيطاليا في بداية الأمر تغيير الواقع اللغوي السائد في إثيوبيا. وعملت على تعديل السياسة اللغوية المتبعة؛ وذلك من خلال استخدام بعض اللغات الإثيوبية المحلية في التعليم في المرحلة الابتدائية، كما حرصت على استخدام بعض اللغات الإثيوبية المحلية أيضا في الأعمال الإدارية ببعض أقاليم إثيوبيا. ويرى البعض أن هذا التوجه يمكن تفسيره في ضوء السياسة الإيطالية في حكم مستعمراتها التي كانت تتبنى شعار "فرق تسد"[50]؛ حيث أن استخدام اللغات المحلية للقوميات المتعددة في إثيوبيا يقوي من اعتزاز كل قومية بلغتها وبهويتها المستقلة، ويضعف إمكانية توحدها ضد المستعمر فيسهل التعامل مع كل قومية على حدة، ويُيسِّر عملية إخضاعها بشكل أكبر.

وفي سياق تطبيق هذه السياسة الاستعمارية قسَّم الإيطاليون البلاد إلى ستة أقاليم إدارية وفقًا لاعتبارات إثنية. كما أمروا، دون أي استعداد أو دراسة مسبقة، بإعداد مقررات دراسية باللغات المحلية الكبرى لكي تستخدم في المدارس المحلية لكل إقليم. كما تم منح الحاكم العام لكل إقليم سلطة إدراج أي لغة إضافية كلغة للتعليم في المدارس. ويوضح الجدول التالي الأقاليم الإدارية الستة ولغات التعليم المختارة خلال فترة الاستعمار الإيطالي (1935–1941).

م	الإقليم	اللغات المختارة كلغات للتعليم
1	إريتريا وتيجراي Eritrea and Tigray	التيجرينية والعربية Tigrinya and Arabic
2	أمهرا Amhara	الأمهرية Amharic
3	أديس أبابا Addis Ababa	الأمهرية والأورومو Amharic and Oromifa
4	هرر Harar	الهررية والأورومو Harari and Oromifa
5	الجالا (الأورومو) والسيداما Galla and Sidama[51]	الأورومو والكافيتشو Oromifa and Kafficho
6	صوماليا Somalia	الصومالية Somali[52]

وعلى الرغم من أهمية هذا التغير النوعي في السياسة اللغوية في إثيوبيا، إلا أنه لم يؤثر فعليًا على الوضع اللغوي في إثيوبيا. وذلك لأن هذا التغير لم يتحول لسياسة لغوية طويلة الأمد مطبقة في جميع أنحاء البلاد؛ حيث لم يطبق سوى في إقليم إرتريا فقط، كما أن قصر الفترة التي قضاها الاستعمار الإيطالي في إثيوبيا لم تُتِح له الوقت الكافي لتطبيق سياسة لغوية وتعليمية مؤثرة. كذلك فإن الدستور الذي أصدرته السلطات الإيطالية في إثيوبيا عام 1936 نصَّ على أن تكون الأمهرية اللغة القومية لإثيوبيا، وفرض استخدامها في الإدارت الحكومية والتعليم[53]. وهو ما أعاد الأمور إلى سابق عهدها، وحفظ للأمهرية مكانتها التاريخية واستخداماتها الواسعة.

وهكذا أسهمت الظروف السياسية خلال فترة الاستعمار الإيطالي لإثيوبيا، والتي لم تستمر سوى خمس سنوات فقط في الحفاظ على وضع الأمهرية، ولم تحدث تغييرًا كبيرًا فيه باستثناء ظهور محدود جدًا لبعض اللغات المحلية الإثيوبية.

4.4. السياسة اللغوية في فترة حكم هيلا سيلاسي الثانية (1941–1974)

شهد عام 1941 رحيل الاستعمار الإيطالي عن إثيوبيا، وعودة الإمبراطور هيلا سيلاسي ليتولى الحكم مجددًا خلال الفترة من عام 1941 وحتى عام 1974. وقد شهدت هذه الفترة تطبيق سياسة لغوية واضحة أدت لدعم وترقية الأمهرية بشكل قوي للغاية، وذلك من خلال بعض القرارات الحكومية والإجراءات الرسمية.

تمثلت أولى خطوات هذه السياسة اللغوية في إصدار قرار حكومي في عام 1944 بفرض اللغة الأمهرية كلغة للتعليم في المرحلة الابتدائية في كافة أنحاء إثيوبيا. ولم يقتصر تطبيق هذا القرار على المدارس الحكومية فقط، بل تم إلزام مدارس الإرساليات الأجنبية في إثيوبيا، التي كانت تستخدم اللغات الأوروبية وبعض اللغات المحلية كلغات للتعليم في مدارسها بتطبيق هذا القرار[54].

وتلى تلك الخطوة خطوات أخرى في سياسة دعم مكانة الأمهرية في إثيوبيا ليس فقط في مجال التعليم، بل في كافة المجالات والتعاملات الحكومية. فقد أصبحت الأمهرية اللغة الوحيدة المستخدمة في التعاملات الرسمية بما فيها الشئون الإدارية العامة، والمراسيم والقرارات الحكومية، وفي المجال القضائي. كما شهد قطاع الإعلام إجراءات مماثلة؛ حيث اقتصر صدور الصحف على الصحف المطبوعة باللغة الأمهرية، باستثناء صحيفة يومية وحيدة كانت تصدر باللغة التيجرينية، في حين كانت الحكومة تصدر صحيفتين يوميتين وأربع صحف أسبوعية باللغة الأمهرية. وعلى مستوى الإذاعة الحكومية، كانت مدة إذاعة البرامج باللغة الأمهرية تصل لضعف فترة إذاعة كافة البرامج باللغات الإثيوبية الأخرى (التيجرينية، والصومالية، والتيجرية[55]، والعفرية) مجتمعة[56].

وقد تكلل هذا الدعم الملكي للأمهرية بالإعلان الرسمي باعتبار الأمهرية اللغة الرسمية official language لإثيوبيا وذلك من خلال الدستور المعدل لعام 1955[57]. وترسخت هذه الأهمية والمكانة أكثر عبر إنشاء الأكاديمية الوطنية للغة الأمهرية في عام 1972 والتي كانت تهدف لدعم وتطوير اللغة الأمهرية، وتعمل على تطور أدبها باعتبارها اللغة القومية الوحيدة للدولة[58]. وقد ساعد تطور الإعلام وانتشار التعليم وازدياد التحضر والتمدن خلال تلك الفترة على انتشار الأمهرية في كافة أنحاء إثيوبيا.

وعلى هذا يمكن القول أن فترة حكم الإمبراطور هيلا سلاسي وسياسته اللغوية مثلت فترة السيطرة الكاملة للأمهرية على كافة المجالات، ولم تنل بقية اللغات الإثيوبية سوى اهتمام محدود للغاية. واقتصر استخدام اللغات الأجنبية وخاصة الإنجليزية على التعليم الخاص فقط، كما تم استخدام اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم الثانوي والجامعي. ويمكن

تبرير السياسة اللغوية التي طبقها هيلا سلاسي لدعم لغة واحدة فقط (الأمهرية) دون بقية لغات إثيوبيا، في ظل الاتجاه الفكري والسياسي الذي كان سائدًا على مستوى العالم في تلك الفترة، بأن السبيل الأفضل لبناء الأمة وتوحيد الدولة في المجتمعات متعددة اللغات هو اختيار لغة وطنية واحدة وتبنِّيها ودعم استخدامها وفرضها في كافة المجالات.

5.4. السياسة اللغوية في فترة حكم منجستو هيلا ماريام (1974–1991)

استمر تطبيق السياسة اللغوية التي أقرها الإمبراطور هيلا سيلاسي في إثيوبيا حتى عام 1974؛ حيث وقع انقلاب عسكري ضده بقيادة الجنرال منجستو هيلا ماريام (1974–1991) ذي التوجه الماركسي، الذي صار رئيساً للبلاد. وقد أعلنت السلطة العسكرية الجديدة في برنامجها الحكومي الذي أعلنته في بداية توليها الحكم أن جميع القوميات الإثيوبية تتمتع بحقوق متساوية وأنه لا يحق لأي قومية فرض وصايتها أو سلطتها على القوميات الأخرى، وأن لكل قومية منها الحق في أن تتمتع بحكم ذاتي، وأن يكون لها حرية إدارة شئونها الداخلية، بالإضافة للعديد من الحقوق الأخرى من أهمها الحق في اختيار لغاتها واستخدامها في مجالات التعليم والثقافة[59].

إلا أن هذا البرنامج الطموح لم يتحقق بشكل فعلي، ولم تتحول هذه الوعود إلى واقع عملي أبدًا. وظلت هذه القررات مجرد شعارات جوفاء، واستمرت الأمهرية باعتبارها اللغة الأساسية، إن لم تكن الوحيدة، المستخدمة في مجالات الإدارة والتعليم والإعلام والقضاء[60] في إثيوبيا. والاستثناء الوحيد الذي تحقق في هذا الجانب هو اختيار الحكومة الإثيوبية 15 لغة محلية ضمت: العفرية Afar والأمهرية Amharic والجوراجية Gurage والتيجرينية Tigrinya وهَديًّا Hadiyya وكمباتا Kambatta وكيفا–موشا Kefa-Mocha والكوناما Kunama والأورومو Oromo والساهو Saho والسيداما sidamo والسيليت Silti والصومالية Somali والتيجرية Tigre وولاياتا Welaita، لتستخدم في التعليم غير الحكومي في إطار الحملة القومية لمحو الأمية ونشر التعليم في إثيوبيا، وبداية من سنة 1976 نظمت الحكومة حملات تعليمية في مختلف المناطق الريفية مستخدمة فيها هذه اللغات المحلية الخمس عشرة[61].

ومن الجدير بالذكر، أنه على الرغم من أن الحكومة الإثيوبية أصدرت دستورًا جديدًا في عام 1980 والذي نصت المادة (2.5) منه على أن: "جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية تضمن المساواة والاحترام وتنمية كافة اللغات الوطنية"، إلا أن هذه المادة لم تطبق طوال فترة حكم نظام منجستو وظلت السياسة اللغوية المطبقة وخاصة في مجال التعليم كما هي دون أي تغيير كما كانت عليه في العهد الإمبراطوري السابق. واستمر استخدام الأمهرية باعتبارها لغة التعليم في المرحلة الابتدائية، واللغة المحلية الوحيدة التي تدرس كمادة دراسية في كافة المراحل التعليمية. واستخدمت الإنجليزية كلغة للتعليم في المرحلة الثانوية بحلقتيها وفي التعليم الجامعي[62].

وعلى الرغم من أن الأمهرية فقدت مكانتها كلغة رسمية في هذا الدستور، إلا أنه حافظ على وضعها المتميز ونصَّ على أنها لغة العمل الرسمية official Working Language للحكومة الإثيوبية[63]. وهكذا احتفظت الأمهرية بمكانتها المتميزة في إثيوبيا طوال فترة حكم منجستو هيلا ماريام (1974–1991م) باعتبارها اللغة الأكثر أهمية والأوسع استخدامًا وانتشارًا. ولم تمنح أي لغة إثيوبية محلية أخرى غيرها مكانة رسمية، فضلًا عن أنه لم ترد أي إشارة في الدستور إلى أن أية لغة إثيوبية أخرى يمكن أن تستخدم في استخدامات رسمية[64].

6.4. السياسة اللغوية في ظل نظام الحكم الإثيوبي الحالي (منذ 1991)

شهدت إثيوبيا في عام 1991 تغييرًا سياسيًا أطاح بمنجستو هيلا ماريام وحمل ميليس زيناوي إلى رأس السلطة في إثيوبيا. وفي عام 1994 صدر الدستور الحالي لإثيوبيا والذي وضع الخطوط العريضة لإدارة التعددية الإثنية في الدولة بما يضمن وحدتها ويحفظ حقوق القوميات المختلفة. وقد نص الدستور على إعطاء كل اللغات الإثيوبية وضع متساو، وتم إقرار الأمهرية باعتبارها لغة العمل والإدارة working language للحكومة الفيدرالية الإثيوبية، كما مُنح كل إقليم من الأقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي الإثيوبي الحق في تحديد لغات العمل الخاصة به[65].

كذلك وضعت الحكومة سياسة لغوية جديدة لتطبيق سياسة تعليمية إثنية عادلة، والتي نصت على أن تكون لغة التعليم الأوَّلي هي لغة الإقليم المحلية، وأن يتم تدريس اللغة الأمهرية كلغة تعامل عبر أنحاء إثيوبيا، وأن تستخدم اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم الثانوي والتعليم العالي(66). ورغم أن دستور 1994 منح اللغات المحلية حقوقًا ومكانة أفضل مما كان لها من قبل، إلا أنه في ذات الوقت أعطى الأمهرية ميزة نسبية وذلك باختيارها لغة العمل والإدارة للحكومة الفيدرالية الإثيوبية بما لها من تاريخ ومكانة في المجتمع الإثيوبي، وذلك من أجل دعم وجود لغة تواصل مشتركة بين القوميات المختلفة.

ويمكن الإشارة إلى عدد من السمات الهامة التي تميز السياسة اللغوية الإثيوبية الجديدة من أهمها: اعتمادها نهج التوازنات والمواءمات في غالبية قراراتها؛ حيث نجد أنها لم تحدد لغة معينة باعتبارها اللغة الرسمية official language للدولة، كما كان وضع الأمهرية في دستور 1955، بل أعطت كل اللغات الإثيوبية وضعًا متساويًا حتى لا يثير اختيار إحداها كلغة رسمية غضب بقية القوميات الأخرى. وفي ذات الوقت منح الدستور الإثيوبي اللغة الأمهرية ميزة نسبية عن بقية اللغات الإثيوبية، وذلك باختيارها لغة العمل والإدارة working language للحكومة الفيدرالية الإثيوبية بما لها من تاريخ ومكانة في المجتمع الإثيوبي، وذلك من أجل دعم وجود لغة تواصل مشترك بين القوميات المختلفة من جهة، ولتهدئة خواطر قومية الأمهرا ذات التأثير الثقافي والسياسي الكبير من جهة أخرى. ومن ناحية أخرى منح الدستور كل إقليم في الاتحاد الفيدرالي الإثيوبي الحق في تحديد لغات العمل والإدارة الخاصة به داخل حدود الإقليم.

كذلك يمكن ملاحظة نفس نهج المواءمات والتوازنات في صياغة السياسة اللغوية التعليمية التي فصَّلت الحقوق اللغوية الواردة بالدستور، والتي أعطت الحق لكل إقليم في اختيار لغة التعليم الأوَّلي الخاصة به، وذلك لإرضاء كل قومية بإعطائها الحق في اختيار لغتها الخاصة للتدريس بها في المرحلة الابتدائية. ثم تعود السياسة اللغوية لاختيار الأمهرية وتميزها ليتم تعليمها كلغة تعامل مشترك عبر أنحاء إثيوبيا، من خلال تدريسها كمادة دراسية في المراحل التعليمية المختلفة. ويعود هذا القرار لأسباب قومية

بحيث تقوم الأمهرية بدور اللغة التي تربط بين أبناء القوميات المختلفة باعتبارها لغة التعامل المشترك lingua franca بينهم ولكي تستخدم في تسيير الأمور الإدارية للاتحاد الفيدرالي. كذلك تم اختيار اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم الثانوي والتعليم العالي لتكون معبرًا للعلوم الحديثة والعالم المتقدم من ناحية، ولتكون لغة محايدة تجتمع عليها القوميات الإثيوبية ذات اللغات المختلفة ولا تكون مثار نزاع وشقاق. وهكذا تبدو بوضوح سياسة التوزانات التي استند إليها الدستور والسياسة اللغوية الجديدة في صياغة الحقوق اللغوية لأبناء إثيوبيا من القوميات المختلفة.

ومن السمات الهامة الأخرى التي تميز السياسة اللغوية الجديدة لإثيوبيا والجديرة بالذكر، توسيع دائرة مشاركة اللغات المحلية الإثيوبية بشكل كبير وغير مسبوق، وذلك على العكس من السياسات اللغوية للأنظمة السابقة التي تبنت اللغة الأمهرية فقط ودعمت مكانتها باعتبارها اللغة الوطنية الوحيدة المسيطرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوسع في استخدام اللغات المحلية جاء على حساب اللغة الأمهرية في المقام الأول، وخاصة في مجالات الإدارة والإعلام والتعليم حيث كانت الأمهرية تحظى بالنصيب الأوفر فيها من قبل. ولذا يمكن القول أن السياسة اللغوية الجديدة في إثيوبيا قامت بإعادة توزيع الأدوار بين اللغات المحلية والأجنبية في إثيوبيا من جديد.

ويتضح أثر هذه السياسة اللغوية الجديدة على المستوى الإداري والسياسي من خلال رصد نوع من التراجع لدور الأمهرية في هذا الجانب؛ فبعد أن كانت الأمهرية تقوم بدور اللغة الرسمية للدولة official language صارت وفقًا للدستور الجديد لغة العمل والإدارة working language للحكومة الفيدرالية الإثيوبية. وأصبح لكل إقليم في الاتحاد الفيدرالي الحق في تحديد لغات العمل الخاصة به، مما يعني انتقاصًا من نصيب الأمهرية في هذا الشأن. وقد اختارت خمسة أقاليم إدارية بالفعل خمس لغات محلية غير الأمهرية كلغات رسمية لإدارة هذه الأقاليم وهي لغة الأورومو والتيجرينية والصومالية والعفرية والهررية. كما أن هناك عددًا آخر من اللغات تم اختيارها كلغات للإدارة على مستوى بعض المناطق الفرعية لبعض الأقاليم وهي لغات السيداما وكمباتا وكافا وهَديًّا

وجامو وجوفا وولاياتا وداورو والسيليت وجيديو[67]. ومن ناحية أخرى نالت لغة الأورومو مؤخرًا مكانة متميزة جديدة على حساب الأمهرية؛ حيث قرر مجلس الوزراء الإثيوبي في يونيو 2017 إدراجها كلغة للعمل والإدارة إلى جانب اللغة الأمهرية في العاصمة أديس أبابا[68].

وقد انعكست هذه السياسة اللغوية الجديدة أيضا، وبشكل أكثر وضوحاً على مجالي الإعلام والتعليم. ففي مجال الإعلام كانت الأمهرية هي اللغة المسيطرة على معظم وسائل الإعلام الحكومية سواء في الصحافة أو الإذاعة أو التليفزيون طوال فترة النظام الاشتراكي السابق (1974–1991) وما قبلها، وكان استخدام اللغات المحلية كالعفرية والأورومية (الجالا) والصومالية والتيجرية والتيجرينية محدودًا للغاية[69].

وفي أعقاب تطبيق السياسة اللغوية الجديدة حدث تغير ملحوظ في السياسة الإعلامية الحكومية؛ ففي التلفزيون الإثيوبي ETV، الذي كان يقتصر على إذاعة البرامج بالأمهرية وبالإنجليزية فقط أصبح يذيع برامج باللغات المحلية وخاصة باللغة الأورومية والتيجرينية[70]. وتكرر الأمر مع الإذاعة الإثيوبية الحكومية التي تمتلك عددًا من المحطات الإذاعية فصارت تذيع برامجها وتبثها بعدد من اللغات المحلية والأجنبية منها: الأمهرية، والإنجليزية، والفرنسية، والعربية، والعفرية، والأورومو، والتيجرينية، والصومالية[71]. كما تم إنشاء عدد من الإذاعات المحلية الإقليمية التي تستخدم اللغات المحلية في غالبية برامجها[72].

كذلك أصدرت الحكومة عددًا من الصحف الحكومية التي تصدر على المستوى الفيدرالي بعدد من اللغات المحلية والأجنبية والتي تضم صحيفة "Addis Zemen" اليومية بالأمهرية، وصحيفة "Bariisaa" الأسبوعية بلغة الأورومو، وصحيفة "Ethiopian Herald" اليومية بالإنجليزية، وصحيفة "العَلَم" الأسبوعية بالعربية[73]. وذلك بالإضافة إلى إصدار عدد كبير من الصحف الخاصة التي يزيد عددها عن 100 جريدة ومجلة توزع عبر أنحاء إثيوبيا باللغات المحلية والأجنبية[74].

كذلك شهد مجال التعليم تغييرًا كبيرًا وغير مسبوق في إثيوبيا نتيجة لتغير السياسة اللغوية، وقد انعكس هذا التغيير بشكل أساسي فيما يتعلق بإعادة توزيع الأدوار بين اللغات المستخدمة في مراحل التعليم المختلفة، وخاصة ما يتعلق بدور اللغات المحلية، ودور الأمهرية، ودور الإنجليزية في نظام التعليم الحكومي الجديد.

وفي هذا السياق نجد أن التعليم الحكومي شهد توسعًا غير مسبوق في استخدام اللغات الإثيوبية المحلية في التعليم نتيجة للسياسة اللغوية الجديدة؛ حيث تم استخدام 22 لغة محلية كلغات للتعليم في المرحلة الابتدائية في الأقاليم الإثيوبية المختلفة. وتشمل هذه اللغات التيجرينية والأورومو والأويجني والخمتا والصومالية والعفرية والهررية والأنيواك والنوير والماجانج والسيداما والجيديو وولاياتا وجامو وجوفا وداورو وكمباتا والسيليت وكافا وكونتا وهَديًا بالإضافة للأمهرية. كذلك تم تدريس هذه اللغات كمواد دراسية منفصلة في المرحلة الابتدائية. وبالإضافة إلى ذلك تم تدريس بعض اللغات المحلية الكبرى (الأمهرية والأوروموية والتيجرينية) كمواد دراسية حتى المرحلة الجامعية[75]. الأمر الذي يظهر مدى الزيادة في استخدام اللغات المحلية في التعليم، وخاصة عند المقارنة بالفترات السابقة.

وبالنسبة لدور الأمهرية في النظام التعليمي في ظل السياسة اللغوية الجديدة، يمكن القول أن الأمهرية كانت أكثر اللغات الإثيوبية تراجعًا نتيجة هذا التغيير، فقد تقلص دورها بشكل واضح لصالح اللغات المحلية الأخرى. وبعد أن كانت الأمهرية لغة التعليم في المرحلة الابتدائية في كافة أنحاء إثيوبيا، تراجع دورها لتقوم بهذا الدور في عدد محدد من الأقاليم التي اختارتها كلغة للتعليم في المرحلة الابتدائية فقط، وفي المقابل تم تقديمها كمادة دراسية في باقي مراحل التعليم قبل الجامعي في إثيوبيا كلها. ورغم أن السياسة اللغوية الجديدة في مجال التعليم قد كفلت للأمهرية وضعًا متميزًا نسبيًا عن اللغات المحلية الأخرى، إلا أن مجمل الوضع يعد تراجعًا لدورها في التعليم الحكومي عما كانت عليه في ظل السياسات اللغوية السابقة.

وفيما يتعلق بدور اللغة الإنجليزية في النظام التعليمي في ظل السياسة اللغوية الجديدة، نجد أن الإنجليزية حافظت على مكانتها بشكل عام، حيث يتم تدريسها في المرحلة الابتدائية باعتبارها مادة دراسية. بينما تستخدم كلغة للتعليم في المرحلة الثانوية وفي التعليم الجامعي.

وهكذا نجد أن السياسة اللغوية الجديدة للحكومة الفيدرالية الإثيوبية قامت بدعم اللغات المحلية الإثيوبية وتوسيع دائرة استخدامها في المجال الإداري والإعلامي والتعليمي، كما منحت الإنجليزية دورًا هامًا في مجال الإعلام والتعليم. وتمكنت في ذات الوقت من الحفاظ على الوضع المتميز للأمهرية في المجتمع الإثيوبي باعتبارها أهم اللغات الإثيوبية حتى الآن، حيث ما زالت تتمتع بمكانة ووضع متميز وتقوم بأدوار هامة في إثيوبيا. وهو ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل في القسم التالي من الدراسة.

5. مكانة الأمهرية واستخداماتها المعاصرة في إثيوبيا

تتمتع اللغة الأمهرية في الوقت الراهن بمكانة كبيرة ووضع متميز في إثيوبيا؛ حيث تقوم بأدوار عديدة وتستخدم بشكل كبير في مختلف مجالات الحياة في إثيوبيا. وتعتبر الأمهرية واحدة من أهم اللغات المحلية في إثيوبيا، إن لم تكن أهمها بالفعل، سواء من حيث استخدامها كلغة أم أو باعتبارها لغة تعامل مشترك. ويدعم الأمهرية في ذلك عدد متحدثيها الكبير كلغة أم لقومية الأمهرا والذي يزيد عن 21 مليون متحدث[76]. وينتشر معظم متحدثي الأمهرية باعتبارها لغة أم في مناطق جودجام Gojjam وجوندار Gondar وغرب والُّو Wello ومدينة شوا Shewa الواقعة داخل إقليم أمهرا في شمال غرب ووسط إثيوبيا، كما يقطن عدد كبير منهم أيضا في المدن الكبرى والمراكز الحضرية في مختلف أنحاء إثيوبيا[77] كمدينة أديس أبابا وديرداوا وهرر وغيرها.

كذلك تستخدم الأمهرية باعتبارها لغة التعامل المشترك الأولى بين غالبية سكان إثيوبيا[78] من متحدثي اللغات المحلية المختلفة؛ حيث يستخدمونها كلغة ثانية للتواصل فيما بينهم إلى جانب لغاتهم الأصلية.

وقد عزز من مكانة الأمهرية في إثيوبيا استخدامها في كافة المجالات الرسمية والإدارية والتعليمية والإعلامية والثقافية على مستوى الدولة. والمتابع للمشهد اللغوي الإثيوبي يجد أن الأمهرية تحظى بمكانة كبيرة على المستوى الإداري والتعليمي والإعلامي، إضافة لمكانتها الأدبية والعلمية المتميزة في إثيوبيا.

فعلى **المستوى الإداري** تستخدم الأمهرية في كافة أنحاء إثيوبيا باعتبارها لغة الإدارة والعمل للحكومة الفيدرالية الإثيوبية[79]؛ حيث تستخدم في المصالح والإدارات الحكومية على المستوى الفيدرالي للدولة، وذلك بالإضافة لاستخدامها في الأقاليم الإدارية الناطقة بها كلغة أولى في كافة المجالات.

وفي **مجال التعليم** تستخدم الأمهرية بشكل كبير عبر مستويين: الأول مستوى الأقاليم الإدارية، والثاني المستوى الفيدرالي. وتستخدم الأمهرية على المستوى الأول كلغة للتعليم في المرحلة الابتدائية في الأقاليم والمدن التي تتحدثها كلغة أم، حيث تستخدم الأمهرية بمفردها لهذا الغرض في أقاليم أمهرا وبني شنقول–جوموز وفي مدينة أديس أبابا. وتجدر الإشارة إلى أن الأمهرية لا تقف عند هذا الحد، بل تتعدى منطقة نفوذها المحلي في الأقاليم التي تتحدثها كلغة أم لعدد آخر من الأقاليم، بحيث تستخدم إلى جانب لغة/ لغات أخرى في بعض الأقاليم الأخرى. ففي إقليم العفر تستخدم الأمهرية إلى جانب اللغة العفرية، وفي إقليم أوروميا تستخدم إلى جانب لغة الأورومو، وفي مدينة هرر تستخدم مع اللغة الهررية والأورومو والصومالية، وفي إقليم قوميات وشعوب الجنوب تستخدم إلى جانب بعض اللغات مثل السيداما وولاياتا وكمباتا وهديا والسيليت، وفي مدينة ديرداوا تستخدم إلى جانب الأورومو والصومالية[80]. وهذا يعني أن الأمهرية تستخدم كلغة للتعليم في المرحلة الابتدائية في ثمانية أقاليم إدارية من بين أحد عشر إقليمًا إداريًا في إثيوبيا. وبالنسبة للمستوى الفيدرالي، يتم تدريس الأمهرية كمادة دراسية في المراحل المختلفة للتعليم قبل الجامعي، وذلك لدورها الهام في التواصل بين أبناء القوميات المختلفة باعتبارها لغة التعامل المشتركة بينهم، ولكي يتيسر استخدامها في الأمور الإدارية على المستوى الفيدرالي.

وفي **مجال الإعلام** تحتل الأمهرية مكان الصدارة على مستوى وسائل الإعلام الحكومية والخاصة سواء في التليفزيون أو الإذاعة أو الصحافة، حيث تتفوق بشكل ملحوظ على بقية اللغات المحلية الأخرى. ويتحقق هذا التفوق في برامج التليفزيون الإثيوبي ETV، حيث تتصدر الأمهرية ساعات البث مقارنة باللغات المحلية الأخرى كالأورومو والتيجرينية[81]. ويتكرر الأمر مع الإذاعة الإثيوبية الحكومية التي تمتلك عددًا من المحطات الإذاعية أهمها "راديو إثيوبيا" Radio Ethiopia، الذي يبث برامجه بعدد من اللغات المحلية والأجنبية منها: الأمهرية، والإنجليزية، والفرنسية، والعربية، والعفرية، والأوروموية، والتيجرينية، والصومالية. وهناك أيضا وكالة الإعلام التعليمية Educational Media Agency التي تهتم بالتعليم عن بعد، وتذيع المواد التعليمية المختلفة وتبث إرسالها عبر 13 محطة إذاعية بستة عشر لغة محلية بالإضافة للإنجليزية. وهناك محطة إذاعية ثالثة هي راديو إثيوبيا إف إم Radio Ethiopia-FM Service وهي محطة ترفيهية في الأساس[82]. وللأمهرية النصيب الأكبر من ساعات البث عبر هذه المحطات الإذاعية.

وقد تم إنشاء عدد من الإذاعات المحلية الإقليمية التي تستخدم اللغات المحلية في بث غالبية برامجها، ومن هذه الإذاعات التي تبث برامجها بالأمهرية، إذاعة إقليم أمهرا الحكومي، وراديو إف إم أديس (FM Radio Addis) الذي يتبع إدارة مدينة أديس أبابا، وراديو إف إم ديرى (FM Dirre) الذي يتبع إدارة مدينة ديرداوا، وذلك بالإضافة إلى عدد من الإذاعات الخاصة[83].

وفيما يتعلق بالصحف تصدر الحكومة الإثيوبية عددًا من الصحف الحكومية باللغات المحلية والأجنبية وذلك على المستوى الفيدرالي، من أهمها صحيفة "Addis Zemen" اليومية بالأمهرية[84] التي تتمتع بتوزيع كبير. وهناك عدد كبير من الصحف الخاصة التي يزيد عددها عن 100 جريدة ومجلة توزع عبر أنحاء إثيوبيا باللغات المحلية والأجنبية وخاصة الإنجليزية، من بينها 81 صحيفة و22 مجلة. ومن بين هذه الصحف يوجد 34 صحيفة أسبوعية خاصة تصدر بالأمهرية، أي ما يزيد عن ثلث هذه الصحف.

وهناك سبع صحف أسبوعية خاصة تصدر بالإنجليزية وواحدة يومية. وهناك ثلاث صحف حزبية تصدر عن حزب الائتلاف الحاكم بالأمهرية والأورومو والتيجرينية[85].

تتمتع الأمهرية **بمكانة أدبية وعلمية** متميزة ليس فقط بين اللغات الإثيوبية، بل ربما على مستوى اللغات الأفريقية كلها. فقد تم تدوينها منذ قرون طويلة باستخدام نظام الكتابة الإثيوبي المميز، كذلك فإن امتلاك إثيوبيا لتاريخ قديم وحضارة عريقة واعتناق غالبية سكانها لديانتين عالميتين فتح الطريق أمام مبدعيها للإنتاج والإبداع عبر العصور. وتمتلك الأمهرية تراثًا أدبيًا تقليديًا ثريًا وإن غلب عليه الطابع الديني، كما تمتلك أيضا رصيدًا كبيرًا من الأعمال الأدبية الحديثة كالمسرحية والرواية والقصة بالإضافة للدواوين الشعرية والأعمال النقدية[86]. كما يمكن القول أيضا أن الأمهرية من اللغات الأفريقية التي تمت دراستها بشكل علمي جيد منذ فترة طويلة، حيث صدر العديد من الأعمال الخاصة بها سواء أكانت كتب قواعد أم قواميس أم كتب تعليمية. وذلك بالإضافة للكثير من الكتب التي صدرت في كافة المجالات العلمية الحديثة باللغة الأمهرية.

ويتضح مما سبق المكانة الكبيرة التي تتمتع بها الأمهرية حاليًا وسط المشهد اللغوي في إثيوبيا باعتبارها واحدة من أهم اللغات الإثيوبية، كما يتضح كذلك تنوع الاستخدامات وتعدد الأدوار التي تقوم بها في كافة المجالات في إثيوبيا.

6. خاتمة

يتسم المشهد اللغوي في إثيوبيا بالتعددية اللغوية؛ حيث يزيد عدد اللغات الإثيوبية المحلية عن 80 لغة، بالإضافة لبعض اللغات الأجنبية كالعربية والإنجليزية. وتتباين هذه اللغات من حيث أهميتها ومكانتها والأدوار التي تقوم بها في إثيوبيا.

وتعتبر اللغة الأمهرية واحدة من أهم اللغات في إثيوبيا على الإطلاق؛ حيث تتمتع بمكانة متميزة وتقوم بأدوار متعددة. ويمثل إقليم أمهرا الموطن الأصلي لمتحدثي

الأمهرية، التي انتشرت خارج حدود هذا الإقليم شمالًا وجنوبًا عبر سنوات طويلة ولأسباب عديدة حتى أصبحت الأمهرية من أكثر اللغات المحلية انتشارًا في إثيوبيا

وقد بدأت الأمهرية في الظهور في المشهد اللغوي في إثيوبيا قبيل نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، مع تولي يكونو أملاك الأمهري الأصل حكم إثيوبيا وتأسيسه للأسرة السليمانية في عام 1270م. ومنذ ذلك الحين بدأت الأمهرية تنافس اللغة الجعزية على صدارة المشهد اللغوي في إثيوبيا، وبعد أن كانت الجعزية بمثابة اللغة الرسمية الوحيدة المستخدمة في البلاط الملكي، ووسيلة تدوين الأعمال الأدبية والكتابات الدينية، واللغة المستخدمة بشكل كبير في التواصل بين مختلف الجماعات العرقية عبر أرجاء إثيوبيا، أخذت في التراجع والانحسار شيئًا فشيئًا لحساب الأمهرية. وبمرور الوقت بدأ استخدام الأمهرية كلغة حديث يزداد وينتشر في البلاط الملكي وبين عموم الإثيوبين وخاصة وسط الجيش الإثيوبي، وتراجع استخدام الجعزية لينحصر في الكتابات الرسمية والاستخدامات الدينية باعتبارها لغة المراسم والطقوس الدينية في الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية.

وفي القرن الرابع عشر الميلادي خطت الأمهرية خطوة هامة على حساب الجعزية وحرمتها من إحدى أهم وظائفها؛ حيث استخدمت الأمهرية في كتابة بعض الوثائق الملكية التي تعود لتلك الفترة. مما يؤرخ لبداية استخدام الأمهرية كلغة للأدب والثقافة في إثيوبيا، الأمر الذي كان حكرًا على الجعزية لفترات طويلة. ومنذ تلك الفترة وعبر عدة قرون أخذت الأمهرية في التوسع والانتشار في أنحاء إثيوبيا، حتى صارت اللغة الأهم في إثيوبيا. وقد ساهم في ذلك عوامل كثيرة منها العوامل السياسية والعوامل الدينية والثقافية.

وقد شهدت إثيوبيا عبر تاريخها الحديث والمعاصر تطبيق عدد من السياسات اللغوية التي أثرت على تركيبتها اللغوية والثقافية، وساهمت في تشكيل مشهد لغوي مميز تتباين فيه مكانة واستخدامات اللغات المشكلة لذلك المشهد، احتلت فيه الأمهرية موقعًا فريدًا ومكانة مميزة. ويمكن رصد هذه السياسات اللغوية بداية من منتصف القرن التاسع عشر الميلادي خلال العصر الإمبراطوري (1855–1935)، ومرورًا بفترة الاستعمار الإيطالي

(1935–1941)، فمرحلة الاستقلال وعودة الإمبراطور هيلاسيلاسي للحكم (1941–1974)، ثم مرحلة نظام منجستو هيلا ماريام الاشتراكي (1974–1991)، ووصولًا إلى النظام الحالي الذي أطاح بنظام منجستو وتسلم الحكم بداية من عام1991 حتى الآن.

وقد أسهمت هذه السياسات اللغوية بلا شك في تشكيل الوضع اللغوي الحالي في إثيوبيا، وعززت مكانة الأمهرية ومنحتها وضعها الحالي المتميز بين اللغات الإثيوبية. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي حتى العقد الأخير من القرن العشرين؛ أي على مدار ما يقارب 150 عامًا، تمتعت اللغة الأمهرية بالمكانة الأبرز والأهم بين كافة اللغات الإثيوبية، حتى مع تغير النظم الحاكمة والسياسات اللغوية المتبعة. فقد تبني حكام إثيوبيا اللغة الأمهرية منذ ظهورها وحتى أواخر القرن العشرين باعتبارها اللغة الرسمية لإثيوبيا أو باعتبارها اللغة القومية الوحيدة التي تستخدم في الإدارة والتعليم والإعلام والثقافة والأدب في إثيوبيا، لتتطور الأمهرية وتنتشر بدرجة لم تتحقق لغيرها من اللغات الإثيوبية. وذلك من خلال عدد من القررات الرسمية أو المواد الدستورية أو السياسات اللغوية التي أصدرتها السلطات الحاكمة طوال تلك السنوات.

واستمر تفرد الأمهرية بصدارة المشهد اللغوي في إثيوبيا بشكل شبه مطلق حتى عام 1994 عندما أصدرت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية دستور عام 1994 الذي عمل على توسع دائرة مشاركة اللغات المحلية في المجالات المختلفة، وحافظ في نفس الوقت على الوضع المتميز نسبيًا للأمهرية في المجتمع الإثيوبي، كما أعطي للإنجليزية دورًا معتبرًا في مجال الإعلام والتعليم. وذلك من خلال نصه على إعطاء كل اللغات الإثيوبية المحلية وضع متساو، وإقرار الأمهرية كلغة العمل والإدارة للحكومة الفيدرالية الإثيوبية، ومنح كل إقليم في الاتحاد الفيدرالي الحق في تحديد لغات العمل الخاصة به.

وقد انعكست هذه السياسة اللغوية الجديدة على مختلف المجالات فعلى المستوى الإداري تم استخدام عدد من اللغات المحلية، غير الأمهرية، كلغات لإدارة شئون عدد من الأقاليم الإدارية المحلية. وفي مجال الإعلام تم التوسع في استخدام اللغات المحلية، وخاصة الكبرى منها، في وسائل الإعلام الحكومية المختلفة فبُثت بها البرامج الإذاعية

والتلفزيونية، وصدرت بها الصحف والمجلات. وتكرر الأمر في مجال التعليم فازداد حجم استخدام اللغات المحلية في التعليم حتى صار هناك 22 لغة محلية مستخدمة في التعليم الابتدائي في الأقاليم المختلفة لإثيوبيا.

وعلى الرغم من أن السياسة اللغوية الجديدة كفلت للأمهرية وضعًا متميزًا نسبيًا عن بقية اللغات المحلية الأخرى، حيث تم إقرارها كلغة للعمل والإدارة على المستوى الفيدرالي، كما تم الاعتراف بها كلغة تعامل مشترك عبر أنحاء إثيوبيا، إلا أن مجمل وضعها يعد تراجعًا لدورها عما كانت عليه في ظل السياسات اللغوية السابقة.

ورغم تداعيات السياسة اللغوية الجديدة على وضع الأمهرية في إثيوبيا، إلا أنها ما زالت تحظى بمكانة متميزة وتقوم بأدوار عديدة وسط المشهد اللغوي الإثيوبي. فما زالت اللغة الأمهرية تعتبر حتى الآن أهم اللغات الإثيوبية، سواء من حيث استخدامها كلغة أم لقومية الأمهرا والتي يزيد عدد متحدثيها عن 21 مليون متحدث، أو من حيث استخدامها باعتبارها لغة التعامل المشترك الأولى بين عموم سكان إثيوبيا من متحدثي اللغات المحلية الأخرى.

كذلك تقوم الأمهرية بعدد من الأدوار الهامة الأخرى، وذلك على المستويات الإدارية والتعليمية والإعلامية والثقافية في إثيوبيا. فعلى المستوى الإداري تستخدم الأمهرية في كافة أنحاء إثيوبيا باعتبارها لغة الإدارة والعمل للحكومة الفيدرالية الإثيوبية، وذلك بالإضافة لاستخدامها في الأقاليم الناطقة بها في كافة المجالات. وفي مجال التعليم تستخدم الأمهرية بشكل كبير عبر مستويين: الأول على المستوى الفيدرالي؛ حيث يتم تدريس الأمهرية كمادة دراسية في المراحل المختلفة للتعليم قبل الجامعي في كافة أقاليم إثيوبيا. والثاني على مستوى الأقاليم الإدارية؛ حيث تستخدم الأمهرية كلغة للتعليم في المرحلة الابتدائية في الأقاليم والمدن التي تتحدثها كلغة أم والتي تضم أقاليم أمهرا وبني شنقول–جوموز ومدينة أديس أبابا. كما تقوم بنفس الدور أيضا في بعض الأقاليم الأخرى التي لا تتحدثها كلغة أم، بحيث تستخدم كلغة تعليم إلى جانب لغة/ لغات أخرى في تلك الأقاليم والتي تضم إقليم العفر وإقليم أوروميا ومدينة هرر وإقليم قوميات وشعوب الجنوب

ومدينة ديرداوا، أي أنها تستخدم كلغة للتعليم في المرحلة الابتدائية في ثمانية أقاليم إدارية من بين أحد عشر إقليمًا إداريًا في إثيوبيا.

وفي مجال الإعلام تحتل الأمهرية مكان الصدارة على مستوى وسائل الإعلام الحكومية والخاصة سواء في التليفزيون أو الإذاعة أو الصحافة، حيث تتفوق بشكل كبير جدًا على بقية اللغات المحلية الأخرى. كذلك تتمتع الأمهرية بمكانة أدبية متميزة بين اللغات الإثيوبية؛ حيث تمتلك تراثًا أدبيًا تقليديًا ثريًا، كما تمتلك أيضا رصيدًا كبيرًا من الأعمال الأدبية الحديثة كالمسرحية والرواية والقصة والدواوين الشعرية والأعمال النقدية، وذلك بالإضافة إلى الكثير من الكتب التي صدرت في كافة المجالات العلمية الحديثة باللغة الأمهرية.

وختامًا يمكن القول أن اللغة الأمهرية تتمتع بمكانة كبيرة ووضع متميز في إثيوبيا، وأن السياسات اللغوية المختلفة التي تعاقبت عبر تاريخ إثيوبيا أسست لهذه المكانة ودعمتها بشكل كبير. الأمر الذي مكنَّها من القيام بأدوار هامة وعديدة في المجتمع الإثيوبي؛ حيث تستخدم الأمهرية كلغة أم لعدد كبير من الإثيوبيين، كما تعتبر لغة التعامل المشترك الأولى في إثيوبيا. وذلك بالإضافة إلى الأدوار الهامة التي تقوم بها على كافة المستويات الإدارية والتعليمية والإعلامية والثقافية في إثيوبيا.

- **هوامش ومراجع الدراسة**

1- Meyer, Ronny (2006): "Amharic as Lingua Franca in Ethiopia", Lissan: Journal of African Languages & Linguistics, Volume XX, No. I/II, Addis Ababa University, Ethiopian Languages Research Centre, Addis Ababa, Ethiopia, p. 117; Office of Population and Housing Census Commission 1998, Tables 2.15 and 2.17. In The 1994 Population and Housing Census of Ethiopia, Results at Country Level, Volume I, Statistical Report. Addis Ababa 1998: Central Statistical Office.
http://www.csa.gov.et/index.php?option=com_wrapper&view=wrapper&Itemid=221

2- Ethnologue Languages of the World, Amharic
https://www.ethnologue.com/language/amh

3-Weninger, Stefan (Edit.) (2011): "The Semitic Languages: An International Handbook", De Gruyter Mouton, Berlin, p.1178.

4- Ullendorff, E. (1960): "The Ethiopians, An Introduction to Country and People", Oxford University, London, p.124.

5- Hess, Robert (1970): "Ethiopia, The modernization of Autocracy", Cornell University Press, p.14.

6-Hetzron, R. (1972): "Ethiopian Semitic: Studies in Classification", Manchester University Press, Manchester, p.119; Weninger, Stefan (Edit.) (2011): "The Semitic languages: An International Handbook", Op.cit., p.1178.

7- اللغة الهجين Pidgin هي لغة مبسطة تتكون عبر دمج عدد من العناصر اللغوية التي تنتمي لأكثر من لغة، وتستخدم للتواصل بين جماعات مختلفة لا تجمعها لغة مشتركة، ولا يتحدثها أحد كلغة أولى. أما اللغة الكريول Creole فهي لغة هجين تحولت إلى لغة أم لجيل جديد من المتحدثين؛ أي أن الفارق بين النوعين يتمثل في وجود متحدثين لهذه اللغة كلغة أم فإذا وجد فإنها تتحول من لغة هجين إلى لغة كريول. لمزيد من التفصيل انظر:

- Heine, Bernd & Nurse, Derek (2000): "African Languages An Introduction", Cambridge University Press. pp. 322, 326; Webb, Vice and Kembo-Sure (2001): "African Voices", Oxford University Press, p.101.

8- Bender, M. L. (1983): "The origin of Amharic", Journal of the Institute of Language Studies, Addis Ababa University, pp. 46-47.

9- Meyer, Ronny (2006): "Amharic as Lingua Franca in Ethiopia", Op.cit., p. 119.

10- Hudson, Grover (2005): "Amharic and Argobba", In Hetzron, R.(editor), "The Semitic Languages", Routledge, London, p. 457; Alemayehu, Nega and Willett, Peter (2002): "Stemming of Amharic Words for Information Retrieval", Literary and linguistic Computing, Vol.17, No.1. Oxford University Press. p. 2.

11- Weninger, Stefan (Edit.) (2011): "The Semitic Languages: An International Handbook", Op.cit., p.1180; Hudson, Grover (1997): "Amharic: An Ethiopian Semitic Language", Paper image printing center of East Lansing, p.6.

12- رياض، زاهر (1966): "تاريخ إثيوبيا"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص70.

13- Meyer, Ronny (2006): "Amharic as lingua Franca in Ethiopia", Op.cit., p. 119.

14- Cooper, Robert L. (1978): "The Spread of Amharic in Ethiopia", In Fishman, Joshua A. (Editor): "Advances in the Study of Societal Multilingualism", De Gruyter Mouton, Berlin, p.461.

15- Kane, Thomas. L. (1975): "Ethiopian Literature in Amharic", Otto Harrassowitz, Wiesbaden, p.3; Weninger, Stefan (Edit.) (2011): "The Semitic Languages: An International Handbook", Op.cit., p.1179.

16- لمزيد من التفصيل راجع: رياض، زاهر (1966): "تاريخ إثيوبيا"، مرجع سابق، ص ص77-124.

17- Meyer, Ronny (2006): "Amharic as Lingua Franca in Ethiopia", Op.cit., p. 119.

18- رياض، زاهر (1966): "تاريخ إثيوبيا"، مرجع سابق، ص ص67-70.

19- المرجع السابق، ص203.

20- موسكاتي، سباتينو (1986): "الحضارات السامية القديمة"، ترجمة السيد يعقوب بكر، دار الرقي، بيروت، ص 394.

21- Gerard, A. S. (1971): "Four African Literatures: Xhosa, Sotho, Zulu, Amharic", University of California Press, USA, p.277.

- موسكاتي، سباتينو (1986): "الحضارات السامية القديمة"، مرجع سابق، ص 394.

22- لمزيد من التفصيل راجع:

- African Development Bank Group, African Union Commission & The United Nations Economic Commission for Africa (2016): "African Statistical Yearbook 2016", Scanprint, Denmark, p.39.

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African_Statistical_Yearbook_2016.pdf

23- Population Census Commisson (2008): "Summary and Statistical Report of the 2007 Population and Housing Census Results", Federal Democratic Republic of Ethiopia, Addis Ababa, p.16.
http://www.ethiopianreview.com/pdf/001/Cen2007_firstdraft(1).pdf

24- لمزيد من التفصيل حول عدد اللغات المحلية في إثيوبيا راجع:

- Bender, M. L.(1976): "Language in Ethiopia", Oxford University Press, London, p.13; Office of Population and Housing Census Commission 1998, Op.cit., Tables 2.15 and 2.17; Hudson, Grover (2005): "75 Ethiopian Languages: 19 Cushitic, 20 Nilosaharan, 23 Omotic, 12 Semitic, and 1 unclassified", p.1. http://www.msu.edu/~hudson/Ethlgs.pdf.

25- تتوزع اللغات الأفريقية المحلية تتوزع على خمس فصائل لغوية كبيرة هي: فصيلة اللغات الأفروآسيوية Afro-asiatic، وفصيلة اللغات النيجر – كونجوية Niger-Congo، وفصيلة اللغات النيلية – الصحراوية Nilo-saharan، وفصيلة لغات الخويسان Khoisan، وفصيلة اللغات الإسترونيزية Austronesian. لمزيد من التفصيل راجع:

- Ruhlen, Merritt (1988): "A Guide to The World Languages", Volume 1, Standorf University Press, California.

- Heine, Bernd & Nurse, Derek (2000): "African Languages An Introduction", Op.cit., pp. 11-122 .

- Webb, Vice and Kembo-Sure (2001): "African Voices", Op.cit., pp.30-37.

- Dimmendaal, G. J. (2009): "Nilo-Saharan Languages", In "The Concise Encyclopedia of Languages of The World", Brown, Keith & Ogilvie, Sarah (eds). Elsevier, Oxford, UK, PP. 772-776.

26- Gah Allah, Kamal Mohammad & Abd Al-rahman, Mohammad (2009): "Atlas of The African Languages in Africa", Center for Research and African Studies, International University of Africa, Sudan, Issue 66, p. 22.

27- Bender, M. L.(1976): "Language in Ethiopia", Op.cit., p.13; Hudson, Grover (2005): "75 Ethiopian Languages", Op.cit., p.1.

28- Office of Population and Housing Census Commission 1998, Op.cit., Tables 2.15 and 2.17.

29- النسب الواردة في هذه الدراسة مبنية في الأساس على الإحصاء الإثيوبي الرسمي لعام 1994.

30- Ullendorff, E. (1960): "The Ethiopians, An Introduction to Country and People", Op.cit., p.116.

31- Office of Population and Housing Census Commission 1998, Op.cit., Tables 2.15 and 2.17.

32- Idem.

33- داود، محمد الطاهر (2002): "عشيرة اللغات الأفريقية الآسيوية"، في مجلة الفيصل، عدد 309، ص ص 38-57.

34- Office of Population and Housing Census Commission 1998, Op.cit., Tables 2.15 and 2.17.

35- تمثل اللغات الأوميتية Omotic أحد فروع فصيلة اللغات الأفروآسيوية، وتنتشر لغات الأسرة الأوميتية داخل حدود إثيوبيا فقط، وتحديدًا في جنوب غرب إثيوبيا ما بين بحيرات الوادي الجنوبي ونهر أومو Omo الذي اكتسبت الأسرة تسميتها نسبة له.

لمزيد من التفصيل راجع:

- Thei, Rolf (2006), Is Omotic Afro-Asiatic? , p.1. http://www.uio.no/studier/emner/hf/iln/LING2110/v07/THEIL%20Is%20Omotic%20Afroasiatic.pdf

36- Office of Population and Housing Census Commission 1998, Op.cit., Tables 2.15 and 2.17.

37- Idem.

38- فصيلة اللغات النيلية-الصحراوية هي إحدى الفصائل اللغوية في أفريقيا، وتنتشر لغات هذه الفصيلة في عدة مناطق في شرق ووسط أفريقيا، مع بعض الامتدادات ناحية غرب أفريقيا وتحديدًا في وادي النيجر في مالي. ويُتحدث بلغات هذه الفصيلة في حوالي خمس عشرة دولة أفريقية؛ حيث نجد بعض لغاتها في إرتريا وإثيوبيا وكينيا وتنزانيا وزائير وأوغندا والسودان ومصر وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا والنيجر وبنين وبوركينافاسو ومالي بالإضافة إلى بعض الجزر اللغوية المتناثرة في الجزائر وليبيا والكاميرون.

- لمزيد من التفصيل راجع:

- Heine, Bernd & Nurse, Derek (2000): "African Languages An Introduction", Op.cit., pp.43-73.
- Dimmendaal, G. J. (2009): "Nilo-Saharan Languages", Op.cit., P. 772.
- Webb, Vice and Kembo-Sure (2001): "African Voices", Op.cit., p.31.

39- Office of Population and Housing Census Commission 1998, Op.cit., Tables 2.15 and 2.17.

40- Bloor, Thomas & Tamart, Wondwosen (1996): "Issues in Ethiopian Language Policy and Education", in "Journal of Multilingual and Multicultural Development", Vol. 17, No. 5, pp.321-338, Routledge. p.323

41- Office of Population and Housing Census Commission 1998, Op.cit., Tables 2.15 and 2.17.

42- Bender, M. L. (1976): "Language in Ethiopia", Op.cit., p.12.

43-Sharmap, Gopal (2013): "English in Ethiopia", Science, Technology and Arts Research Journal, Jan-Mar 2013, 2(1), Wollega University (WU), Ethiopia, p.77.
http://www.starjournal.org/uploads/starjournalnew/13vol2.pdf

44- Honig, Benson (1996): "Multilingual Educational Reform and Teacher Training in Ethiopia", In Language and Education, Vol. 10, No. 1, Routledge, p.3; Ferguson, C.A. (1972): "The Role of Arabic in Ethiopia: A Sociolinguistic perspective", In Pride, J. B. and Holmes, Janet (Eds.), "Sociolinguistics selected readings", penguin Books Ltd, England, pp.118-119.

45- Bender, M. L. (1976): "Language in Ethiopia", Op.cit., p.12.

46- Dagne, Haile Gabriel (1976): "Non Government Schools in Ethiopia", In Bender, M. L., et al., (Eds.), "Language in Ethiopia", Op.cit., pp.349-361.

47- Gesesse, Tesfaye (1980): "Ethiopian Literature Before and After The Revolution", In "Louts", Journal of Afro-Asian Writers Association NO.46, 4/80, p.39.

48- Anteneh, Getachew and Ado, Derib (2006): "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends", Ethiopian Journal of Education and Science Vol. 2 (1), p.43.

49- Ibid, p.44.

50- Ibid, p.45.

51- يستخدم مصطلح Galla لدى الإيطاليين وفي بعض الدراسات القديمة للإشارة لشعب الأورومو Oromo. ولا يفضل الأورومو استخدام هذا المصطلح للإشارة لأنفسهم ويعتبرونه مسيئًا لهم.

52-Worku, Mehari Zemelak (2018): "How multilingual policies can fail: Language politics among Ethiopian political parties", in "African linguistics on the Prairie, Selected papers from the 45th Annual Conferenc on African Linguistics", Edited by Jason Kandybowicz, Travis Major, Harold Torrence & Philip T. Duncan, Contemporary African Linguistics 3, Language Science Press, Berlin, p. 67.

53- Hudson, Grover (1997): "Amharic: An Ethiopian Semitic Language", Op.cit., p.7.

54- Cooper, Robert L. (1976): "Government Language Policy",In Bender, M. L., et al., (Eds.), "Language in Ethiopia", Op.cit., p.189.

55- عقب استقلال إريتريا عن إثيوبيا في عام 1993 لم تعد اللغة التيجرية Tigre تصنف ضمن اللغات الإثيوبية؛ حيث ينتشر متحدثوها داخل الحدود السياسية لدولة إريتريا فقط.

56- Anteneh, Getachew and Ado, Derib (2006): "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends", Op.cit., pp. 45-46.

57- Revised Constitution of Ethiopia 1955, Berhanena Selam Printing press, Addis Ababa.

58-Tesemma, Assefa G.(1984): "Technical Terms in Amharic: Problems and Solutions", In "Proceedings of The Seventh International Conference of Ethiopian Studies", edited by Sven Rubenson, Institute of Ethiopian Studies, Addis Ababa. P. 91.

59- Heugh, Kathleen et al., (2006): "Final Report Study on Medium of Instruction in Primary Schools in Ethiopia", Ministry of Education, Ethiopia, Addis Ababa, pp. 47-48.

60- Anteneh, Getachew and Ado, Derib (2006): "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends", Op.cit., p.48; Ambatchew, M.D. (2003): "The effect of primary English readers on reading skills in Ethiopia", (PhD dissertation), Faculty of Humanities, University of Pretoria, pp. 22-23. https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/25524/01chapter1.pdf?sequence=2&isAllowed=y

61- Baker, Colin and Jones, Sylvia Prys (1998): "African Languages", In "Encyclopedia of Bilingualism and Bilingual Education-Multilingual Matters Ltd.", pp. 358-359.

62- Heugh, Kathleen et al., (2006): "Final Report Study on Medium of Instruction in Primary Schools in Ethiopia", Op.cit., p.48.

63- Worku, Mehari Zemelak (2018): "How multilingual policies can fail: Language politics among Ethiopian political parties", Op.cit., p. 70.

64- Anteneh, Getachew and Ado, Derib (2006): "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends", Op.cit., p.48.

65- Federal Negarit Gazeta of the Federal Democratic Republic of Ethiopia (1995), Addis Ababa, Constitution of FDRE, Article 5.p. 78.

66-Baker, Colin and Jones, Sylvia Prys (1998): "African Languages", Op.cit., p.359.

67- Anteneh, Getachew and Ado, Derib (2006): "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends", Op.cit., p.58.

68- Ethiopia: Afan Oromo to Serve as Working Language in Addis-Official http://apanews.net/en/news/ethiopia-afan-oromo-to-serve-as-working-language-in-addis-official

69- Bender, M. L. ed. (1976): "Language in Ethiopia", Op.cit., p.190.

70- Ethiopian Broadcasting Agency, April 2006, www. eba.gov.et

71- List of Newspapers Published in Ethiopia (November 2000), p.8. www.gret.org/parma/uk2/ressource/edm/pdf/annexesedmethiopie_a.pdf

72- Ethiopian Broadcasting Agency, April 2006, www. eba.gov.et

73- Ministry of Information, Ethiopia, April 2006, www.mof.gov.et

74- Ethiopia Country Report (2004), Country Information and Policy Unit. Immigration and Nationality Directorate, Home Office, U. K., p.46. www.ecoi.net/file_upload/panja1_02774etp.pdf

75- Anteneh, Getachew and Ado, Derib (2006): "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends", Op.cit., p.50; Ayalew Shibeshi (2005): "Education for Rural People in Ethiopia", Addis Ababa University, Addis Ababa, Ethiopia, p.11.

76- Ethnologue Languages of the World, Amharic https://www.ethnologue.com/language/amh

77- Meyer, Ronny (2006): "Amharic as Lingua Franca in Ethiopia", Op.cit., pp. 117-118.

78-Ambatchew, M.D. (2003): "The effect of primary English readers on reading skills in Ethiopia", Op.cit., p.20; Meyer, Ronny (2006): "Amharic as Lingua Franca in Ethiopia", Op.cit., p.117.

79- Federal Negarit Gazeta of the Federal Democratic Republic of Ethiopia (1995), Op.cit., Article 5.p. 78.

80- Ministry of Education (2002): "The Education and Training Policy and Its Implementation", Addis Ababa- Ethiopia, p.39.

81- Ethiopian Broadcasting Agency, April 2006. www. eba.gov.et

82- List of Newspapers Published in Ethiopia (November 2000), p.8. www.gret.org/parma/uk2/ressource/edm/pdf/annexesedmethiopie_a.pdf

83- Ethiopian Broadcasting Agency, April 2006. www. eba.gov.et

84- Ministry of Information, Ethiopia, April 2006. www.mof.gov.et

85-Ethiopia Country Report (2004), Country Information and Policy Unit. Immigration and Nationality Directorate, Home Office, U. K., p.46. www.ecoi.net/file_upload/panja1_02774etp.pdf

86- Appleyard, David (1995): "Colloquial Amharic", first published, Rutledge, New York ,p.2.

الهجرات العربية في ساحل شرق أفريقيا والصراع مع البرتغاليين

أ.د/ عمر سالم بابكور(*)

مقدمة :

عرف عرب الجزيرة العربية طريقهم إلى الساحل الشرقي لأفريقيا، كان ذلك في إطار عوامل عديدة ساعدت على هذه الربط منها عوامل طبيعية وبشرية.

وقد توافرت المصادر التى تشير إلى هذه العلاقة وبخاصة ما كتبه الرحال العرب وغيرهم ممن زاروا هذه الجهات وكتبوا عنها قبل أن تبدأ الأبحاث الحديثة، التى استطاعت بما كشفت من آثار وبقايا وكذلك الدراسات الأنثروبولوجية كل ذلك وغيره كشف عن الكثير من جوانب العلاقة بين المنطقتين.

وقد ظهر جلياً من خلال المصادر وجود علاقات للعرب بساحل شرق أفريقيا قبل الإسلام حيث عرف العرب طريقهم إلى بلاد الحبشة كذلك اتصالهم بشعوب أرض الزنج المطلة على المحيط الهندي أو بحر العرب.

وفي ظل الإسلام تطورت العلاقات بين العرب وشرق أفريقيا واستمرت العلاقة بعد ذلك أيضاً، وفي هذا الإطار عرفت بعض الأسر والجماعات طريقها من الجزيرة العربية إلى شرق أفريقيا كهجرة سليمان وسعيد، والزيديين والأخوة السبعة من الاحساء وغيرهم، وهو ما ساعد على وجود مراكز عربية على الساحل الشرقي لأفريقيا مثل بات وبرادة وبمبسا وزنجبار وغيرها.

وحين عرف البرتغاليون طريقهم إلى المنطقة في العصور الحديثة في إطار دوافع عديدة بين دينية واقتصادية وسياسية، كان طبيعي أن يظهر الصراع بين الطرفين سكان المنطقة والمستعمر البرتغالي، لذلك يناقش هذا البحث الصراع الذي ظهر في ظل الأطماع البرتغالية بالمنطقة.

(*) أستاذ دكتور - المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم العالي - جامعة ام القري - قسم التاريخ

جامعة القاهرة - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ١ - ٥٨ .

شرق أفريقيا قبل الغزو البرتغالي

عوامل الهجرة العربية:

عرفت أفريقيا الرجل العربي بحاراً ومستكشفاً، كما عرفته تاجراً ولا جئاً دينياً وسياسيا، ومبشراً وداعياً صاحب رسالة، وإدارياً، ومعلماً[1]. ولابد من متابعة نشأة وتاريخ وتطور هذه العلاقات العربية بأفريقيا حتى تفهم الخطوات الجادة التى قامت لربط أفريقيا بالأمة العربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً[2]. وكانت الصلة بين الجزيرة العربية والساحل الشرقي الأفريقي أمراً بديهيا وحتمياً، فهناك أربع حقائق جغرافية ومناخية وبيئية لابد من الإشارة إليها لأنها ساعدت على ربط الجزيرة العربية بالساحل الشرقي لأفريقيا:

1) ذهب بعض الجيولوجيين إلى أن شبه جريرة العرب كانت في العصور الجيولوجية القديمة متصلة بالقارة الأفريقية، ومهما يكن فمن الأرجح أن مضيق باب المندب كان في العهود القديمة أصغر مساحة مما هو عليه الآن، وكانت القارتان أشد تقارباً، فلم يكن يفصل بينهما أكثر من خمسة وعشرين ميلاً ولذا كان هذا الباب منذ أقدم العصور طريقاً لدخول موجات بشرية متتالية من شبه جريرة العرب، وبالذات لشرق أفريقيا[3].
2) ساعدت عدة عوامل على هذه الاتصالات المبكرة بين العرب وسكان شرق أفريقيا، وفي مقدمة هذه العوامل عامل جغرافي هام. ففى ديسمبر من كل عام تهب الرياح التجارية من الشمال الشرقي ويستمر هبوبها بانتظام في هذا الاتجاه حتى نهاية فبراير، ومن إبريل إلى سبتمبر ينعكس اتجاه الرياح فتهب من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقى من زنجبار إلى مدخل عدن ثم إلى خليج عمان فلقد أصبح في إمكان التجار الذين يبدأون رحلتهم التجارية في سفنهخم الشراعية الصغيرة التى كان يطلق عليها اسم الداو Dhows من الشاطئ الغربي في الشتاء الاستعانة بقوة الرياح الذاتية في سفرهم جنوباً صوب الساحل الأفريقي، وفي أثناء عودتهم إلى أوطانهم في الربيع، وبعد أن يكونوا قد قضوا بضعة أشهر في التجارة، يجدون الرياح مواتية أيضاً للاتجاه صوب الوطن الأصلى محملين بسلع القارة الأفريقية المنتوعة. وبمضى الوقت أصبح للتجارة والبحارة العرب

---

1 سيد حامد حريز: المؤثرات العربية في شرق أفريقيا. مجلة البحوث والدراسات العربية،العدد الحادي عشر، 1984م، ص5.

2 نفس المرجع، ص6،5.

3 شوقي عطا الله الجمل، العرب أسسوا مدن شرق أفريقيا وحولوها إلى مراكز تجارية هامة، الوثيقة، العدد13، السنة الرابعة، ذو القعدة، 1408ه/يوليو 1988م،ص53.

خبرة تامة بمواقيت الرياح واتجاهاتها، وأصبحت رحلاتهم بين شبه الجزيرة العربية والساحل الأفريقي ومدة استقرارهم بهذا الساحل تنظم تنظيماً دقيقاً تبعاً لمواسم الرياح المنتظمة المعروفة لديهم [1].

5) إن الساحل الشرقي لاسيما في منطقة الصومال وزنجبار وبعض أجزاء من كينيا وتنزانيا أى في نفس خط هبوب الرياح الموسمية[2].

د) إن العرب كانوا أمة تجارية ذات معرفة بأسرار وموانئ ومرافئ هذا البحر، إضافة إلى مقدرتهم على التكيف مع الرياح الموسمية [3].

وهذا ما دفع سكان السواحل العربية للخروج من شبه جزيرتهم العمانيين والحضارمة على وجه الخصوص لأنهم نشأوا في بيئة بحريةو مثالية في جنوب الجزيرة العربية، فكان طبيعياً أن يتسللوا إلى شرق أفريقيا في مجموعات صغيرة، فانتشرت في البداية في بعض الجزر الساحلية مثل سفالة (Safala) ومالندى (Malindis) وكلوة (Kilwa) وممسبة ودار السلام. واستطاعت هذه المجموعات أن تطبع مناطق واسعة من شرق القارة بلغتها وحضارتها. وأن تندمج مع السكان الوطنيين [4].

وهكذا فقد ساعدت هذه العوامل على ربط الجزيرة العربية بالساحل الشرقي لأفريقيا، وبالتالي فقد تمكن العرب من إنشاء المدن والمراكز الإسلامية على طول الساحل، وكانت لهم علاقات مع السكان الأصليين لتلك المنطقة منذ القدم.

وكان لابد لإعطاء البحث حقه ومعرفة طبيعة العلاقات التى قامت بين العرب والأفارقة من الرجوع إلى المصادر التاريخية التى بحثت في هذا المجال، سواء العربية منها وغير العربية، وعلى القدر الذي أمكن الوصول إليه وقد كانت على نحو ما سياتي.

---

1 Hitchman, C; The land and peoples of East Africa. London 1960.P61.
شوقي عطا الله الجمل، العرب أسسوا مدن شرق أفريقيا، نفس المرجع، ص52.

2 سيد حامد حريز. نفس المرجع، ص9.

3 محمد حسين الزبيدي، هجرة العرب والمسلمين إلى شرق أفريقيا بدايتها ونهايتها. المؤرخ العربي، العدد الثالث والعشرون، 1404ه/1983م، ص101.

4 ي الدين محمد، أفريقيا بين الدول الأوربية، القاهرة، 1958م،ص52.

المصادر التاريخية:

تقتضى دراسة المصادر التى تعرضت لتاريخ شرق أفريقيا تقسيمها إلى مصادر عربية عامة، ومصادر عربية محلية. وسوف يقتصر البحث في هذه المصادر على منطقة ساحل شرق أفريقيا، والتى يمكن تحديدها من خليج دلجادو في الجنوب إلى رأس جردفون في الشمال. وهى المنطقة التى كان يطلق عليها العرب بر الزنج وما يليها من الداخل.

وقد تميزت هذه المنطقة باصطدامها مع البرتغاليين ومن قيام دولة عربية فيها، استطاعت أن تجمع تحت لوائها جميع أمارات الساحل. وقد تم تقسيم التاريخ الذي مرت به هذه المنطقة في الدراسة إلى: العصر القديم العصر الإسلامي العصر البرتغالي العصر العماني ثم اختتمت هذه الدراسة بخضوع المنطقة للسيطرة الاستعمارية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي[1].

وتبين هذه المصادر سيطرة المسلمين من العرب على هذه المنطقة في فترة التاريخ الوسيط لشرق أفريقيا، الذي يطلق عليه العصر الإسلامي، حيث يمكن تحديده من القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي حتى وصول البرتغاليين إلى شرق أفريقيا في نهاية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي [2].

ويرجع الفضل في إلقاء الأضواء على علاقة العرب بشرق أفريقيا إلى ما كتبه الرحالة العرب وغيرهم ممن زاروا هذه الجهات وكتبوا عنها قبل أن تبدأ الأبحاث الحديثة التى استطاعت بما كشفت من آثار وبقايا ومن دراسات أنثروبيولوجية وغيرها الكشف عن بعض الجوانب الغامضة في العلاقات العربية الأفريقية المبكرة وعند الرجوع إلى المصنفات العربية التى تحدثت عن شرق أفريقيا بدءا من القرن الثالث الهجرى/ التاسع الميلادي تبرز في منتصف ذلك القرن كتابات سليمان التاجر التى كانت من النوع الذي يعرف بأدب المغامرات أو القصص البحري، وقد ترك وصفاً حياً للسواحل والجزر والموانى المختلفة، والمدن وسكانها، والمحاصيل الزراعية والسلع والمنتجات التجارية، كما يوجد في كتاباته وصفا شيقاً لأخبار الملاحة في المحيط الهندي، حيث وصف بلاد الزنج بقوله: "وبلادهم واسعة الأرجاء، وبناتهم لا تنمو إلا سوداء في لون بشرتهم". ونظراً لعدم وجود معلومات عن سليمان نفسه،

---

1 أبو عبد الله محمد الشريف الإدريسى: نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، (1952م) ص130، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409ه/1989م. جمال زكريا قاسم، المصادر العربية لتاريخ شرق أفريقيا، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع عشر 1968م، ص169.

2 محمد حسين الزبيدى، نفس المرجع، ص170.

فالبعض يشكك في نسبه هذه القصص إليه. وقد لقيت هذه القصص عناية خاصة من العلامة رينود (Reinaud) في منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي [1]، ومن أهم الكتاب نجد:

- ابن فقيه الهمداني أبو على بن رسته (290ه/903م) الجغرافي الفارسي وله كتاب الأعلاق النفيسه الذي كتبه بعد عشر سنوات من ابن فقيه (300ه/913م) والذي لم يبق منه سوى الجزء السابع في الفلـــــك والجغرافيـــــا، ولكن هذين المصدرين لم يتعرضا إلا بإشارات بسيطة لبلاد الزنج، التى اعتبرها ابن رسته إحدى حدود العالم الذي كان معروفاً في ذلك الوقت [2].
- أبو زيد السيرافي الذي ينسب إلى سيراف على الساحل الشرقي للخليج بالعربي (246 303ه/877 915م) [3] الذي يعتبر أول من قدم المعلومات المتصلة عن المنطقة. ولم يكن السيرافي رحالة أو جواب آفاق وإنما كان مؤلفاً، حيث اقتصر في كتابه على جميع وتدوين قصص التاجر سليمان [4]. ومع ذلك فإن السيرافي يعتبر من المصنفين الذين كتبوا باللغة العربية، وهذا ما يؤكد اتصال العرب بالساحل الشرقي لأفريقيا. فقد ذكر أن فيها ملوكاً يغزو بعضهم بعضاً، وأن أهل الزنج يحترمون العرب الذين لهم في قلوبهم هيبة عظيمة، فإذا عاينوا رجلاً سجدوا له وقالوا هذا من مملكة ينبت فيها شجر التمر، لجلال التمر عندهم وفي قلوبهم [5].

---

1 كراتشكو فسكي (أغناطيوس بوليانوفتش): تاريخ الأدب الجغرافي عند العرب، نقله عن الروسية صلاح الدين عثمان هاشم، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1408ه/1987م، ص 141.

2 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص172.

3 أبو زيد السيرافي: رحلة التاجر سليمان، انظر: سلسلة التواريخ، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1811م. ص46.

4 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص173.

5 أبو زيد السيرافي، نفس المصدر، ص51.

- عرب: محمد صابر، اليعاربة في مواجهة الوجود البرتغالي في الخليج العربي، جامعة الأزهر، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر.
- العسكري: سليمان إبراهيم، التجارة الملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي، مطبعة المدني، الكويت، 1972م.
- عطية الله: أحمد، القاموس الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مجلد (3، 4، 5)، 1383ه/1963م.
- العفيفي: عبد الحكيم، موسوعة، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط1، 1421ه/2000م.
- العقاد: صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م.
- العقاد: صلاح، المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 1394ه/1974م.
- على جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بغداد،1977م.
- على سيد أمير: مختصر تاريخ العرب، القاهرة، 1967م.
- العلي: صالح أحمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، القرن الأول الهجري، بيروت،1979م.
- غباش: حسن عبيد غانم، عمان الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500 1970م)، دار الجديد، بيروت،1997م.
- غرايبة: عبد الكريم محمود، مقدمة تاريخ العرب الحديث، ج1، دمشق، 1960م.
- فخري: أحمد، دراسات في تاريخ الشرق القديم، القاهرة.
- قاسم: جمال زكريا، الأصوال التاريخية للعلاقات الأفريقية العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة، القاهرة، 1975م.
- قلعجي: قدري، الخليج العربي، بيروت، دار الكاتب العربي، 1965م.
- اللواتي: مال الله بن على بن حبيب، ملامح من تاريخ عمان، مطبعة عمان ومكتبتها، 2001م.
- محمد: حسن أحمد، انتشار الإسلام في القارة الأفريقية، ط3،المطبعة المحمدية،1984م.
- محمد: صفي الدين، أفريقيا بين الدول العربية، القاهرة ،1958م.

❖ المسعودى الذي كان له أكثر من رحلة في المنطقة في الفترة من (304 314ه/916 926م) ويصفه بعض المستشرقين بهيرودوت العرب [1]. فقد زار الهند والصين وزنجبار والصومال ومدغشقر، وسجل مشاهداته هذه في ثلاثين جزءاً. ولكن لا يوجد من آثار المسعودى إلا كتابان أهمهما كتاب (مروج الذهب ومعادن الجوهر). ويبدو أنه انتهى من تصنيفه عام (335ه 947م). ولا يعتبر هذا الكتاب مرجعاً فحسب، ولكنه أفضل ما كتبه رحالة العصور الوسطى [2].ولكن ما يؤخذ على المسعودى أنه لم يتحدث فيه اتصالات مباشرة وقعت بينه وبين سكان المناطق التى زارها، بل يمكن القول إن معظم معلوماته قد أخذها من أحاديثه مع البحارة الذين سافر معهم في رحلاته التى أضاء بها الطريق أمام الباحثين في تاريخ هذه المنطقة [3]. وقد وصل المسعودى إلى شرق أفريقيا بصحبة بحارة من عمان وسيراف ويقول :"وقد ركبت هذا البحر من مدينة سنجار (صحار) من بلاد عمان وسنجار قصبة بلاد عمان في جماعة من نواخذة السيرافيين، وهم أرباب المراكب. وركبت فيه سنة أربع وثلاثمائة من جزيرة قنبلو إلى عمان، وذلك في مركب أحمد وعبد الصمد أخوي عبد الرحيم ابن جعفر السيرافي"[4]. ويبدو في حديث المسعودى أنه وصل إلى أقصى منطقة وصل إليها العرب، فقد ذكر أنه وصل إلى أقاصي بلاد الزنج وهى بلاد سفالة، وأن أقاصيه بلاد الواق واق وهى أرض كثيرة الذهب[5].

وقد بدأ المسعودي قصته عن شرق أفريقيا بالأسطورة القديمة عن الهجرات التى تتحدث عن أبناء كوش، وكيف اتجهوا يميناً وتنقلوا بين الشرق والغرب، وسكنوا الجزء الشرقي والجنوب الشرقي في أفريقيا، وكونوا شعوب النوبة والبجة. وهو يعتبر أن الزنج وحدهم هم الذين ثابروا في سيرهم جنوباً وراء النيل الأعلى، وهم الذين اتخذوا دار المملكة، وملكوا عليهم ملكاً سموه (وقليمن) وهى سمة لملـــــوكهم وهو يملك ملوك سائر الزنج ويركب في

---

1 Freeman- Grenvill the Medieval History of the cost of Tanganyika p-40 Berlin,1962.

2 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص174.

3 بازل دافيد سون: أفريقيا تحت أضواء جديدة، ترجمة جمال أحمد، دار الثقافة، بيروت، 1385ه/1965م،ص220 225.

4 انظر المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، نشر دار الرجاء بالقاهرة، ج1،ص328و333.

5 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص175.

300 فارس وأن دوابهم البقر وليس في أرضهم خيل ولا أبل ولا يعرفونها، وكذلك لا يعرفون الثلج والبرد [1].

ولعل أهم وأمتع ما كتبه المسعودي هو حديثه عن هذه المملكة، فقد أشار إلى غناها بالذهب، وأن الزنج بنوا عاصمتهم في أقصى الجنوب لتكون على مقربة من المناطق التى يستخرج منها الذهب، الذي كانوا يصدرونه بكميات وافـــرة [2]. كما يقول المسعودي في اختصار جامع: والزنج مع كثرة اصطيادهم الفيلة وجمعهم لعاجها فهم غير منتفعين بشئ منها في آلاتهم، وإنما يتحلى الزنج بالحديد بدلاً من الذهب والفضة والعاج. ثم يذكر ما يزرع الزنج وما يأكلون، فيقول : والغالب على أقواتهم الذرة ونبات يقال له الكلاري، ومن غذائهم أيضاً العسل واللحم [3].

وقد ركز المسعودي في رحلاته هذه على جزيرة قنبلو، فقد وصفها بأنها جزيرة حارة يعيش فيها قوم مسلمون بين كفار الزنوج، وكلهم في حكم أمير مسلم إلا أن لغتهم زنجية، وتردد عليهم المراكب العمانية. وقد ذكر أنه وصل قنبلو ثم عاد إلى عمان في عام (304هـ/916م). ويتبين في كتاباته أن العرب كانوا قابضين على زمام الملاحة في المحيط الهندي، خاصة الجزء المحاذي لساحل أفريقيا الشرقي [4].

وقد حدد المسعودي تاريخ استقرار المسلمين في قنبلو بالقرن ونصف القرن من رحلته. ولا يتبين في هذه الفترة التاريخية التى ذكرها المسعودي أى ذكر لتأسيس إمارة عربية، أو هجرة ملحوظة إلى شرق أفريقيا.

ويعتبر بعض المؤرخين أن جزيرة قنبلو هى جزيرة زنجبار، وعلى الرغم مما يستدل عليه من التاريخ المحلى لسلطنة كلوة بأن العرب المسلمين وصلوا هذه الجزيرة قبل زمن رحلة المسعودي، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن تكون قنبلو هى إحدى جزر بمبا أو مافيا أو زنجبار. خاصة وأنه بإعادة النظر مرة أخرى إلى التحديدات التى أوردها المسعودي بالنسبة لموقع جزيرة قنبلو، فقد أكد فيها أن الجزيرة تبعد عن القارة مسيرة يوم أو يومين، بينما يلاحـظ أن هذه الجزر التى أشير إليها ترى من الشاطئ، حيث لا تبعد عنه سوى ساعات قليلة، وأن الاعتراض الأهم هو ما أكده المسعودي أن هذه الجزيرة يحكمها مسلمون يتكلمون لغة الزنزج، لما كان من المعروف أن العرب هم الذين تغلبوا على هذه الجزر، فإنهم بطبيعة الحال كانوا يتحدثون اللغة العربية ولهذه الأسباب فلا يمكن

---

1 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص176،175.

2 نفس المرجع، ص176.

3 انظر: المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، نفس المرجع، ص333.

4 جورج فضلو الحوراني، العرب والملاحة البحرية في المحيط الهندي والعصور القديمة وأوائل القرون الوسطى، ترجمة السيد يعقوب بكر، القاهرة، 1958م،ص24، وكذلك متز، الحضارة الإسلامية (مترجم)، ج2،ص429،430.

أن تعتبر واحدة من هذه الجزر الصغيرة هى التى عناها المسعودي بجزيرة قنبلو [1].

- ابن حوقل الذي وضع كتابه المسالك والممالك أو صورة الأرض في منتصف القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. وعلى الرغم من أنه قد أورد بعض المعلومات عن القسم الشمالي من شرق أفريقيا خاصة مناطق الحبشة والنوبة، إلا أنه يتعرض إلى القسم الجنوبي منه إلا بإشارات ضئيلة. فقد ذكر أنه من المستحيل السفر إلى بلاد الزنج لحرارتها الشديدة. ولكن مع ذلك يلاحظ في كتاباته شئ مهم، وهو إشارته إلى بعض الشعوب البيضاء التى تتاجر معها. ولكنه اكتفى عند حد الإشارة إلى ذلمك وهذا مما يستوجب الأسف [2].
- المقديسي (335ه/947م) في كتابه أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. وهو لم يقدم فيه شيئاً يضاف إلى المعلومات عن شرق أفريقيا خلال هذه الفترة، فلم يذكر أكثر من أن الجزء الغربي من المحيط الهندي يبدأ بعدن وينتهى ببلاد الزنج وهم غير الزنوج المعروفين في الهند [3].
- الخوارزمي البيروني (422ه/1030م) في كتابه الآثار الباقية عن القرون الخالية، الذي ذكر فيه أنه يسكن في ساحل القارة الشرقي والجزر الجنوبية منها قبائل متفرقة من الزنج، وأشار إلى جزيرة الواق واق، واعتبرها إحدى جزر القمر، وذكر أن سكانها يعتنقون عقيدة الهنود.
- برزك بن شهريار وهو أحد الفرس وله كتاب وضعه باللغة العربية في منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، ويتضمن رحلته إلى بلاد الزنج وفي ما يبدو أنه كان يقصد ببلاد الزنج بلاد الهند وليس زنزج شرق أفريقيا. لما يتضح من تسمية الكتاب (بعجائب الهند). وتتأكد تلك الحقيقة في أن بعض المصادر العربية كانت تطلق على الهنود اسم الزنوج، ولذلك لا يمكن أن يعتبر هذا الكتاب من المصادر التى يعتمد عليها في هذه الدراسة [4].
- الإدريسى جغرافي عربي أقام في صقلية في الفترة من (494 562ه/1100 1166م) في بلاط الملك روجر الثاني أحمد ملوك

---

1 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص177.

2 نفس المرجع، ص180.

3 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص180.

4 برزك بن شهريار الناخذاه الرامهرمزي، عجائب الهند بره وبحره وجزائره، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، ص96.

النورمان، وقد عرف الكتاب الذي وضعه بكتاب روجر وأسماه (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق)[1].

وإن أهمية هذا الكتاب تعزز في أنه أول مصدر يتحدث عن مدن الساحل وجزره، ومن ذلك كلوة ومالينده، مع أنه لم يورد معلومات وافية عن هذه المدن، ويبدو أنه لم يهتم بالاستعلام عن تلك البلاد[2].

ويستدل من كتاب الإدريسي عن شرق أفريقيا أنه كان يأخذ مادته من الكتب، وقد انتهى الإدريسي من كتابه (نزهة المشتاق) في عام 549ه/1154م، ولاشك في أن الفترة التى كتب فيها الإدريسي هذا الكتاب كانت تجارة العرب متسعة في المنطقة اتساعاً كبيراً، ويلاحظ أنه لم يعن بتجارة العرب في الذهب والعاج والرقيق، ربما لأن هذه التجارة كانت معروفة في العالم الغربي تجارياً، وإنما انصرف إلى الحديث عن تجارة جديدة هى تجارة الحديد.

ويلاحظ في كتابات الإدريسي تغير في أوجه الحياة عن رحلة المسعودي، حيث تحدث عن مالينده التى لم تحظ من المسعودي حتى بذكر أسمها، كما تحدث عن ممبسة، التى يشتغل أهلها في تجارة الحديد، مما يدل على الصلات التى كانت قائمة بين شعوب الداخل وبين من يفد عليهم من الساحل من التجار العرب وغيرهم خاصة من الهنود، حيث كانت السيوف تصنع في بلاد الهند من حديد شرق أفريقيا [3].

ويلاحظ أن بعض الأماكن التى ذكرها الإدريسي ما يزال موجودة على الخرائط الحالية ولو بالتقريب كبراوة ومالينده وممبسة، ومنها ما اندرست معالمها.

ويقول الأدريسي: (إن جميع بلاد الزنج بضائعهم الحديد، وجلود النمور الزنجية، وهى جلود مرلينة جداً، ينقلون أمتعتهم على رؤوسهم وعلى ظهورهم إلى مديني ممبسة ومالينده، فيبيعون هناك ويشترون، وليس للزنج مراكب يسافرون فيها، وإنما تدخل إليها المراكب من عمان وغيرها إلى جزائر الزنج، فيبيعون بها ويشترون متاع الزنج، وأهل جزائر الرانج (الهند) يسافرون إلى الزنج في زوارق ومراكب صغيرة، فيجلبون منها أمتعتها، لأنهم يفهم بعضهم كلام بعض [4].

ومع كل ما ذكره الإدريسي فإن المعلومات التى أوردها تعتبر غير وافيه، فضلاً عن أنه أخطأ عند ذكره مدينة براوة، التى انتقل إليها الإسلام في زمن أسبق من كتاباته.

---

1 انظر مادة الإدريسي في دائرة المعارف الإسلامية.

2 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص182.

3 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص182 ،183.

4 دافيد سون، أفريقية تحت أضواء جديدة، ترجمة جمال أحمد، دار الثقافة، بيروت، 1383ه/1964م، ص 12 ،13.

ومن ناحية أخرى فإنه لم يشر إلى كلوة إلا إشارة عابرة، مع أنها تأسست قبل مائتي عام من الإدريسي، وبلغت في زمنه أقصى درجة في ازدهارها، كما أنه لم يشر إلى بمبا ومافيا وزنجبار التى كانت تابعة لها، وهو لم يعرض أيضاً لمدينة مقديشو، في حين أنه ذكر بعض المدن التى كانت تابعة لها كبراوة ومركة.

ومن هنا يتبين لنا أن الإدريسي كان على دراية غير كافية بهذه الأماكن.

وإلى جانب كتاب الإدريسي عن تخطيط البلدان، فإنه وضع أول خريطة عربية كانت أدق وأشمل من الخرايطة التى وضعها بطليموس [1].

على أن الإدريسي لم يرحل إلى شرق أفريقيا كما فعل المسعودي، ولكنه استمع وقرأ كثيراً، فأتى بدقائق مهمة من المعلومات عن هذا الإقليم.

- ❖ ياقوت الحموي وكان رحالة وتاجراً صنف في أوائل القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي،كتابة المعروف (معجم البلدان) الذي يعتبر من أهم ما صنفه العرب في هذا الموضوع، ويوجد في هذا المعجم أسماء لبعض مدن شرق أفريقيا كمقديشو والجب وكلوة، ولعل ياقوت هو أول من أشار إلى الشعب السواحلى. ويفهم ذلك من حديثه عنهم، إذ أسماهم البربر " وهم غير البربر الذين بالمغرب، هؤلاء يشبهون الزنوج، جنس متوسط بين الحبش والزنوج" . وقد أشار إلى مقديشو، فذكر عنها أنها "مدينة في أول بلاد الزنج، وأهلها كلهم غرباء ليسوا بسودان ولا ملك لهم، وإنما يدير أمورهم المتقدمون على اصطلاح لهم...".
- ❖ ابن سعيد (611 685ه/1214 1286م) وهو مؤلف جغرافي من غرناطة درس جغرافية بطليموس [2]، وصنف كتابه حول منتصف القرن السادس الهجري/ الثالث عشر ميلادي، حيث وضع موسوعته التى أسماها (جغرافية الأقاليم السبعة)، وقد أورد فيها حديثه عن سواحل شرق أفريقيا مع ذكر لبعض مدنها كماليندى وممسبة، وركز على مقديشو بصفة خاصة، وقد تحدث عن هذه المدن مراعياً ترتيبها بحسب موقعها من الشمال إلى الجنوب[3] .
- ❖ زكريا بن محمد المعروف بالقزويني، وله مصنف في تخطيط البلدان ويتضمن هذا المصنف بعض البيانات عن الشاطئ الشرقي لأفريقيا. غير أنه يتميز باتجاهه إلى ذكر العجائب، ويتضح ذلك

---

1 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص183.

2 لوثروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة: عجاج نويهض، وتعليق: شكيب أرسلان، مجلدين، القاهرة، ص270.

3 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع،ص186.

من اسمه (عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات)، 726ه 1325م، كما أن له كتاباً آخر بعنوان (آثار البلاد وأخبار العباد)، وقد اقتصر على ما نقله من المسعودي بالنسبة لحديثه عن زنوج شرق أفريقيا [1].

- ❖ أبو الفدا إسماعيل سلطان مدينة حماة، وله كتاب (تقويم البلدان) الذي يعد من أبرز المصنفين العرب في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي [2].

ولم يقتصر أبو الفدا في حديثه على زنوج شرق أفريقيا، بل جاء بأخبار عن الزنوج الذين كانوا في البلاد العربية، فقد ذكر أنه في عام (242ه/856م) أغارت عصابة من زنوج زنجبار على الجزء الجنوبي من العراق، وأنهم استولوا على مدينة البصرتة ونهبوها، كما أكد النويرى أن جزءاً من جيش الخلفاء العباسيين ببغداد، كان مؤلفاً في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي من زنوج زنجبار.وفي القرنيين الثامن والتاسع الهجري/ الرابع عشر والخامس عشر الميلادي انصرف العرب عن الجغرافيا ووجهوا اهتمامهم إلى الحديث عن العجائب، وفي وصف الغريب من حيوان البر والبحر وظواهره.

- ❖ شمس الدين أبو عبد الله الدمشقي في كتابه (نخبة الدهر في عجائب البر والبحر) وقد نقل الدمشقي أخباراً عن عجائي البر والبحر وتحدث عن قنبلو، لكنه عنى بها جزيرة مدغشقر [3].
- ❖ عبد الرشيد صالح الملقب بالبغوي، وله كتاب (عجائب القدرة) وفيما ذكره شرق أفريقيا فقد تحدث عن جزيرة زنجبار، ولكنه أسماها بنجوية، ووصفها بأنها جزيرة كبيرة من بلاد الزنج، وجميع السفن التى تتاجر مع هذه البلاد ترسو فيها، وبذلك يمكن أن تعتبر جزيرة زنجبار في عداد الأمكنة التى ذكرها العرب في مصنفاتهم الجغرافية [4].
- ❖ سراج الدين أبو حفص عمر بن الوردي، الذي ظهر في منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، في كتاب له بعنوان : (خريدة العجائب وفريدة الغرائب)، وقد نقل هو الآخر عن المسعودي، وذكر ابن الوردي أنه كلف من نائب السلطة قائد قلعة حلب شاهين المؤيد [5].

---

1 زكريا القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، 1399ه/1979م، بيروت، 1960م، ص22 ،23.

2 جمال زكريا قاسم ، نفس المرجع، ص187 ،188.

3 لوثروب ستودارد، نفس المرجع، ص272 ،273.

4 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص188.

5 كراتشكوفسكي، مع المخطوطات العربية، القسم: الأول والثاني، ترجمة: صلاح الدين عثمان هاشم، القاهرة ، 1957،ص188.

وقد وصف ابن الوردي ساحل شرق أفريقيا من جردفون إلى موزامبيق، وذكر أن سكانه جميعهم من المسلمين، فيهم القاضي والإمام، ونقل ما أورده المسعودي عن بلاد الواق واق، وعجب لكثرة ما بها من ذهب، وفي الواقع أنه يوجد اختلاط عن سمى آخر لابن الوردي، ظهر في منتصف القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي.

- ابن خردذابه، ويدعى زيد الدين أبي حفص بن الوردي [1]، وجميع مؤلفاته وأشهرها كتاب المسالك والممالك لا تعرف إلا من أسمائها فقط، إضافة إلى المقتطفات الموجودة لدى المؤلفين المتأخرين أو الإشارة إليها في المراجع المختلفة [2].
- ابن بطوطة، رحالة عربي له أهم أثر في القرن الثامن الهجري/ الرابع لاعشر الميلادي وهو كتاب سجل فيه رحلاته وأسماه (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، وقد بدأ ابن بطوطة رحلاته في عام (725ه/13324م) قاصداً الحج [3].
- وقد ارتحل ابن بطوطة إلى مناطق كثيرة في أفريقيا، والمهم في هذا المجال رحلته إلى شرق أفريقيا، والتى سافر فيها من زيلع إلى مقديشو، ممسبة، كلوة. والثابت أنه قام هذه الرحلة في عام (732ه/1331م)، ولعله بذلك يكون أول المنصفين العرب الذي يتحدث بإفاضة عن الإمارات الإسلامية المهمة في الشمال والجنوب من شرق أفريقيا، وقد يكون هو الوحيد الذي يقدم معلومات متصلة يمكن الاعتماد عليها عن تاريخ الساحل [4].
- وقد أورد ابن بطوطة بالتفصيل ذكر ثلاثة مراكز على الساحل الشرقي هى: مقديشو، كلوة، ممبسة. وحيث إن المسافة بين مقديشو وزيلع خمسة عشر يوماً. وتحدث عن ممبسة أيضاً، ولكن يبدو أن المدة التى قضاها وهى ليلة واحدة لم تكن كافيةللتعرف عليها، فلم يذكر عنها إلا أن سكانها شافي المذهب، وأن مساجدها من الخشب.وذكر ابن بطوطة امتداد كلوة إلى ممبسة إثر مصاهرة تمت بين البيتين الحاكمين، وبالرغم من أنه وصف كلوة بطريقة لم يصفها أحد قبله، إلا أنه لم يتحدث عن علاقات السلطنة من الناحيتين السياسية والتجارية بغيرها من المناطق، خاصة

1 جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص 188 ،189.
2 كراتشكوفسكي، المرجع السابق، ص 155، 156.
3 نفس المرجع، ص426 ،427.
4 جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص189.

وأنها كانت في زمنه أهم مركز إسلامي، مع أنه أقام بالمدينة فترة كافية للتعرف عليها [1].

- والزمن الذي وصل فيه ابن بطوطة إلى ساحل شلرق أفريقيا هو نهاية الثلث الأول من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، حيث كانت معظم مناطق الساحل تنتمي إلى العرب [2].
- ابن ماجد، ومن المصادر المهمة كتاب (الفوائد في أصول علم البحر والقواعد) و (حاوية الاختصار في أصول علم البحار) وقد ذكر في الفائدة العاشرة من كتاب الفوائد وصفاً لبعض الجزر، أهمها وصفه لجزيرة القمر، التى ذكر عنها أنه يتوالى على حكمها سلاطين الإسلام، وبها أربعون مسجدا.

وإلى جانب هذه المؤلفات الأراجيز التى لا تخرج أن تكون في جملتها مرشدت ملاحية لبيان طرق الملاحة، ومن أهم هذه الأراجيز الأرجوزة السفالية نسبة إلى سفالة في جنوب شرق أفريقيا، نجد فيها بيانات عن وصول البرتغاليين إلى جزيرة مدغشقر بقوله:

وخشب الإفرنج قد جاءوها وملكوها بعد أن غازوها

وربما تعين مؤلفات ابن ماجد في تاريخ شرق أفريقيا من ناحيتين:

الأولى: ما جاء به من إشارات عن وصول البرتغاليين إلى ساحل شرق أفريقيا.

الثانية: ذكره لبعض المناطق والمدن والجزر الموجودة على ساحل شرق أفريقيا[3].

- مخطوطة السلوة في أخبار كلوة، ويعاصر أحداث الغزو البرتغالي لشرق أفريقيا مخطوطة عربية قديمة، كتبت في ذلك الوقت، ولكنها فقدت ولم يصل منها إلا مقتطفات كتبت في عام (1294ه/1877م)، وقدمها السلطان برغش ابن سعيد هدية إلى السير جون كيرك [4] القنصل البريطاني في زنجبار. وقد زكاه لفنجستون للعمل في زنجبار، فعمل أولاً كطبيب ااوكالة البريطانية بها، ثم قنصلاً عاماً لبريطانيا بزنجبار، وقد استطاع هذا الرجل بحكمته وسياسته وأساليبه الخاصة أن يصبح القوة المحركة لسلطان زنجبار، أو كما يقول مارش كنجز نورث، كان

---

1 ابن بطوطة، تحفة الأنظار في عجائب الأمصار، ذكر فيه سلطان كلوة ومقديشو، ج1، القاهرة 1933. ص191.

2 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص191.

3 نفس المرجع، ص 195 ،196.

4 جون كيرك، ولد عام (1248ه/1832م)وكان طبيباً وعالماً في النبات، وقد رافق [illegible]ستون في رحلته للكشف عن نهر زمبيزي (1275 1280ه/1858 1863م)

يلعب دور رئيس وزراء السلطان لكن بصفة غير رسمية، وقد أصبح مديراً لشركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية، حتى صفيت الشركة عام (1894م). ورغم أنه يتضح مما ذكره المؤلف في مقدمته أنها من مقدمة وعشر أبواب أورد فيها محتوياتها، وذكر أنه سيختم كتابه بولاية الملك العادل السلطان محمد بن حسن ابن السلطان سليمان بن السلطان محمد، وأنه صنف هذه المخطوطة بناء على طلب هذا السلطان فإن المخطوطة المنشورة تتوقف عند نهاية الباب السابع، وقد كثرت الأقوال حول الأبواب الثلاثة الباقية. فمن قائل إن المؤلف قد اضطر للتوقف عند نهاية الباب السابع، لأن الأبواب الثلاثة التالية كانت تتناول فترة السيطرة البرتغالية، وهى فترة حرجة لم يستطع المؤلف معالجتها بصراحة ودقة. ومن قائل إن الأمر يرجع لعدم العثور على النسخة الأصلية الكاملة للمخطوطة [1].

وقد أهدى كيرك بدوره هذه المخطوطة إلى المتحف البريطاني، وهى محفوظة هناك تحت رقم (666) وقد قام بتحقيقها آرثر سترونج ونشرها في عام (1313ه/1895م) [2]، وقد نسخت هذه المخطوطة نقلاً عن أوراق الشيخ محي الدين الزنجباري قاضى زنجبار،(1279ه/1862م). وربما يكون هو نفس القاضى الذي تقابل معه الرحالة بيرتون Burton والذي حدثنا عنه في كتابه عن زنجبار، وقد ذكر كيرك في تدوينه معلومات عن هذه المخطوطة أنها مأخوذة من سنة الكلاوية. أما المخطوطة نفسها فتحمل اسم (السلوة في أهخبار كلوة)، والتى إذا صح ما ذكره كيرك عنها فإنها ليست إلا جزءاً من سنة الكلاوية.

وعلى هذا الأساس فإن محي الدين لا يكون مؤلف المخطوطة، وإنما مجمعها، خاصة وأن المخطوطة مليئة بالأخطاء اللغوية، ولا تطابق ما ذهب إلية بيرتون من فصاحة الشيخ محى الدين إذا كان محى الدين هو اضح المخطوطة فعلاً وكتاب السلوة على ذلك ليس إلا تجمعهاً حديثاً على حد ما ذكره السير أرثر سترونج Strong ، عند نشره لكتاب السلوة، وتقديمه له نقلاً عن الملاحظات التى أبداها كيرك [3].

ولابد من الإشارة هنا وقبل ختام المصادر العربية إلى أنه أوفى وأبعد ما كتب عن المصادر العربية لتاريخ شرق أفريقيا (المجلة التاريخية المصرية) المجلد الرابع عشر (1968م).

---

1 جمال قاسم زكريا، الأصول التاريخية للعلاقات الأفريقية العربية، القاهرة، 1975م، معهد البحوث والدراسات العربية للتربية والثقافة العربية، ص 196.

2 شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع، ص 50.

3 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص 196، 197.

أما عن المؤرخين الأجانب الذين تعرضوا للعلاقات العربية الأفريقية فلعل ما كتبه المؤرخ الإنجليزي تشيتيك (Chittick) رئيس المعهد البريطاني للتاريخ والآثار بشرق أفريقيا عن كلوة كان من أحسن كتب هذه البلاد، كما أنه تعرض لبعض ما كتبه الرحالة والمؤرخون الآخروزن من العرب وغيرهم من شرق أفريقيا في دراسة مقارنة طيبة [1].

وقد تعرض غيره من الكتاب والمؤرخين الأجانب لدراسة تاريخ شرق أفريقيا وعلاقة العرب بهذه البلاد، وتأثيرهم الحضاري فيها لكن يؤخذ على أغلب الكتاب عدم التزامهم بالموضوعية في دراساتهم وفي عرضهم للأحداث وتحليلها. فالمؤرخ الإنجليزي جرانفيل فريمان Freeman-Granville) مثلاً ألف أكثر من كتاب عن شرق أفريقيا، أبرز فيه دور الهنود في هذه الجهات وقلل من شأن العرب رغم مخالفة ذلك للأمر الواقع [2].

كذلك شأن المؤرخ أوليفر رولاند (Oliver- Roland) في كتابه عن تاريخ شرق أفريقيا وفجر التاريخ الأفريقي، حيث وصل الأمر إلى أنه رجح أن الإسلام وصل إلى شرق القارة عن طريق الهند، بعد أن انتشر هناك، وتجاهل تماماً جهود عرب شبه الجزيرة العربية في هذا المجال، رغم أن المنطق على الأقل يشير إلى غير ذلك [3].

وقد ركز بعض هؤلاء المؤرخين الأجانب على دور الفرس في شرق أفريقيا، وغلبوه على الدور الذي قام به العرب هناك، ومن هؤلاء المؤرخ المعروف كوبلاند [4].

وقد أكد إنجرامز Ingrams هو الآخر في كتابه عن زنجبار وجود كثير من المخطوطات في حوزة الأهالى، ولكنهم يحجمون عن تقديمها للباحثين.

وعلى الرغم من أنه لا يعرف اسم مؤلف كتاب سنة الكلاوية، فقد وردت في الجزء المأخوذ عن الكتاب بعض إشارات عنه، والتاريخ الذي وضعه فيه، ومن المعتقد أن يكون مؤلف سنة الكلاوية من الأسرة الحاكمة في كلوة، فقد تحدث عن بعثه شكلت لمفاوضة البرتغاليين ضمنها اثنين من أقاربه [5]. والواقع أنه لا يوجد من المصادر التاريخية المعاصرة للفترة ما يستحق الذكر. وربما أن انشغال المسلمين بالتحويل الجديد وبالحروب المستمر بينهم وبين البرتغاليين، وما تبع السيطرة البرتغالية من التدهور وانهيار الاقتصاد، وما تبعه من عزلة وجمود فكري، فضلاً عن ما تعرضت له الكثير من المراكز الإسلامية في

---

1 شوقي عطا الله الجمل: العرب أسسوا مدن شرق أفريقيا، ص 50 ،51.

2 شوقي عطا الله الجمل، العرب أسسو مدن شرق أفريقيا، نفس المرجع، ص51.

3 Roland,o; The History of East Africa (Oxford 1963) The Dawn of African History (Oxford 1969).

4 Copland Rrginald; East Africa and its Invaders from the Eeliest Times to the Death of seyid said 1856 (Oxford 1938).

5 حمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص198.

شرق أفريقيا من الحروب والحرق والتدمير،كل هذه النواحى لم تساعد المؤرخين العرب على الكتابة عن التاريخ هذه الفترة، التى ظلت مهملة بالنسبة للمصادر العربية. وعلى الرغم من أنه لا يوجد لدينا مصادر تاريخية معاصرة للفترة البرتغالية، فإن بعض التواريخ المحلية التى كتبت في فترة متقدمة، تتعرض لبعض التفاصيل عن ملابسات العصر البرتغالي في شرق أفريقيا،وقد ذكر أوين Owen في كتابه عن رحلته في شرق أفريقيا، أنه عثر على مخطوطة عربية مدونة في (28 شعبان 1293ه/1876م)عند أحد سكان ممبسة،وقد عرفت هذه المخطوطة باسم آل المزروعى في ممبسة [1].

وقد عنى جوليان Guillain بنقلها إلينا. وتتناول هذه المخطوطة الفترة من وصول البرتغاليين ،إلى ساحل شرق أفريقيا حتى العام الذي كتبت في. وهى بذلك يمكن أن تمد البحث بمادة مكملة لتاريخ كلوة، خاصة وأن كلوة كانت السلطنة المسيطرة على مدن الساحل، كما أن تاريخ آل المزروعى يفيد بمعلومات عن الاتصالات التى قامت بين كلوة والبرتغاليين [2].

سبق ذكر الأسباب والعوامل التى كانت تدفع العرب إلى الهجرة إلى الساحل الشرقي لأفريقيا من جغرافية وبيئية ودينية وتجارية، كل هذه الأسباب مجتمعة كانت تسوق السفن العربية سوقاً إلى شواطئ الساحل الشرقي الأفريقي، لذا فقد كان الاتصال بين العرب وشرق أفريقيا قديماً وعلى مرحلتين: منها قبل الإسلام، ومنها ظل الإسلام.

علاقات العرب بساحل شرق أفريقيا قبل الإسلام:

تجمع المراحل المختلفة على أن علاقة شبه الجزيرة بشرق أفريقيا بدأت في وقت مبكر ومنذ أبعد العصور وبغرض التجارة، ويصعب تحديد زمن بعينه كبداية لهذه العلاقات، لكن يرجع الاستقرار العربي الملحوظ في الساحل إلى القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي [3] .فالنصوص الفرعونية تتكلم عن

---

1 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص203.

2 - Guillain, documents sur I, Hitore, Gejgraphi et Commerce de I, Afrique oriental Tome I Expose critiques de diverses Notion a cquises sur I, Afrique orientae pp. 614-622.

3 - Keltie, J.Scott:the partition of Africa (London 1895) p.10.
شوقي عطا الله الجمل،" المراكز العربية على ساحل أفريقيا الشرقي والجزر القريبة منه" الوثيقة، العدد 29،
السنة 15،(شعبان 1416ه/يناير1969م)،ص 98. فوزى مكاوي: الصومال في العصور القديمة (بحث كتاب المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية) الكويت 1982م، أيضاً يوسف الخليفة، "أثر الخليج العربي والجزيرة العربية في ثقافة شرق أفريقيا"، الوثيقة، العدد السادس والعشرون،السنة الثالثة عشرة، محرم 1415ه/يوليو 1994م، ص26.

علاقة تجارية بين شرق أفريقيا ومصر في حدود القرن الخامس ق.م وقد سجلت أخبار زيارة تجارية في النصوص الصورية الفرعونية [1] .

ومن المحتمل أن السومريين أو الأكاديين قد وصلوا إلى تلك السواحل، فإن صلة السومريين في حوالى 2050ق.م بماجانا (عمان) ودلمون (البحرين) وملخا (عمان أو الحبشة) كانت ثابتة وأكيدة [2] .

وقد أكدت الآثار أن ساحل شرق أفريقيا تواصل مع حضارة بلاد النهرين منذ أيام سرجون الآكادى، الذي يحكم العراق حوالى سنة 1709ق.م.

فقد كشفت الحفريات عن نقوش سومرية وبابلية في شرق أفريقيا، ترجع إلى عهد العاهل العظيم، وتشير إلى وصول شعب وادي الرافدين إلى هذه الربوع [3].

وكلما تقدمت التجارة وازدهرت، وتقدمت فنون الملاحة، كلما زاد اتصال العرب بالساحل الشرقي، وفي أقدم نص ذكره المؤرخ الروماني بلينوس (70م)،حيث يشير إلى ملوك نبع في اليمن، عرفوا مناطق كثيرة من الساحل الشرقي الأفريقي وجزره، وكان لهم عليها شئ من النفوذ، وقد احتكروا تجارة بعض الأصناف كالطيوب والأفاوية، وحرموا العامة من الاتجار بها، واحتكروها لأنفسهم [4].

وذكرت مصادر أخرى أن بعض زعماء الساحل الشرقي لأفريقيا كانوا يدينون بالولاء لأمراء حمير في اليمن [5].

وتشير المصادر أيضاً إلى أنه في العصر الحميري الأول (115ق.م 300م) ارتحلت بعض العناصر العربية من اليمن وحضرموت إلى إثيوبيا، وكونت بعض المجموعات التى أصبحت النواة لمملكة أكسوم، حتى غدت أكسوم نواة الدولة الحبشية فيما بعد، ولم يقتصر نفوذ العرب الجنوبيين على الحبشة، بل توغلوا إلى جنوب وادي النيل الأوسط [6].

---

1 يوسف خليفة ،نفس الدورية ،ص26.

2 خولة محمد شاكر: العلاقات العربية الإسلامية مع الساحل الأفريقي الشرقي حتى القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، كلية الآداب، رسالة دكتوراه 1980م، جامعة بغداد، ص47.

3 محمد حسن الزبيدي، نفس المرجع، ص102، جعفر عباس حميدي: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، عمان، دار الفكر، 2002م،ص23.

4 محمد حسين الزبيدي، نفس المرجع، ص102 ،103.

5 جورج فضلو حوراني، نفس المرجع، ص24.

6 شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت (1324ه/1906م)، ص343،عبد المجيد عابدين: بين الحبشة والعرب، القاهرة،1947م،ص24، أحمد فخري: دراسات في تاريخ الشرق القديم، القاهرة،ص126،125، جواد على، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بغداد، 1977، ص44 46، غيثان على جريس، تطور العلاقات السياسية والتجارية بين الحبشة وبلاد النوبة وبين الحجاز في صدر الإسلام، 1993م، ص ١١٠ وما بعدها.

وبخصوص علاقة العرب ببلادشرق أفريقيا قبل الإسلام، يمكن أن نجمل القول إن هذه العلاقة اتخذت محورين:

الأول: هو علاقة العرب ببلاد الحبشة.

والثاني: هو اتصال العرب بشعوب أرض الزنج المطلة على المحيط الهندي أو بحر الهند [1].

فتدل المعلومات التى أوردها المؤرخون اليونان والرمان، على أن البلاد التى نعتوها بكلمة (إثيوبيا) تعنى المساحات الشاسعة الممتدة جنوبي مصر وأفريقيا غرباً إلى آسيا، وهى المنطقة التى تسكنها عناصر من ذوي البشرة المحترقة أو السمراء اللون أو الزيتونية اللون.

وكانت بلاد الحبشة معروفة للعرب، فقد كانت لقريش بها صلات وثيقة ومصالح في حروبهم القبلية وفي حراسة قوافلهم، كما كان بمكة عدد غير قليل من العبيد الأحباش أدرك بعضهم الإسلام وأسلم [2]. وقد أشار الطبرى إلى ذلك فقال:"إن أرض الحبشة كانت متجراً لقريش يتجرون فيها ويجدون فيها رفاعاً من الرزق وأفتاً ومتجراً حسناً" [3]. أما كلمة حبشة ومنها الأحباش، وهو اللفظ الذيجاء في اللغات الأجنبية (Abyssinnia) فيرجع أصلها إلى قبيلة عربية (حبشت) التى عبرت البحر الأحمر مهاجرة من جنوب بلاد العرب، واستقرت في أفريقيا [4].

ويرجع أن ذلك قد تم في الفترة بين القرنين العاشر والسابع ق.م، والغالب أن الموطن الأصلى لهذه القبيلة هو بلاد اليمن، ولما كان اليمن قد حقق قدراً

---

1 حسن إبراهيم حسن، انتشار الإسلام في القارة الأفريقية.(القاهرة، 1963م)، ص26، 27.
Coupland,op.cit.,pp.18 FF8 –Reush pp. 11,12,13,14,A-Alwihaji Hassam-
(the Arabian commercial Background in Prismatic time) IsIamic culture voLLXI-No-2 (1487)pp.78 FF

2 زاهر رياض، الإسلام في إثيوبيا (القاهرة، 1964م)، ص370. شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع، ص55.

3 الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك،ج2 (القاهرة، 1916م)، ص382.

4 ورد في بعض المراجع العربية أن الحبش من نسل بن كوش بن كنعان ابن خام بن نوح، انظر معلومات أكثر في، جلال الدين السيوفي، أزهار العروس في أخبار الحبوش، مخطوط ومصور عن نسخة بالسكوريال،ميكروفليم رقم(27) تاريخ دار الكتب بالقاهرة: عبد الرحمن الجوزي، تنوير النبش في فضل السودان والحبش، مخطوط ومصور عن نسخة بلاسكوريال ميكروفليم رقم (29) تاريخ دار الكتب بالقاهرة، الشاطر البوصيلي عبد الجليل، معالم تاريخ السودان ووادي النيل (القاهرة،1957م،ص7)، الحنفى القناني، الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان (مخطوط بدار الكتب بالقاهرة)، عبد الحميد العبادي :(أحاديث قريش هل كانو عرباً أو حبشاً)، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة (1933م)،ج1،ص101، 102، غيثان جريس: بحوث في التاريخ والحضارة الإسلامية، تقديم ومراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور (الإسكندرية، 1414ه/1994م)ج1، ص11 وما

1

كبيراً من التقدم والعمران في ظل ملوك سبأ، وأصبحت كلمة الحبشة ترادف إثيوبيا [1].أما الحدود القديمة لهذه المنطقة فكانت تمتد من النيل غرباً إلى بحر القلزم شرقاً، ومن النوبة شمالاً إلى ما وراء خط الاستواء جنوباً، وبمعنى آخر فإن إثيوبيا أو الحبشة شملت في ذلك الدور ما هو معروف حالياً باسم بلاد السودان والحبشة وأرتيريا والصومال[2] .

أما المحور الثاني: فيدور حول علاقة العرب بالزنج، ومن المرجح كما ذكر سابقاً أن بلاد الزنج تشمل المنطقة الممتدة من رأس جردافوى في شمال الصومال إلى رأس دلجادو في موزمبيق أو سفالة في روديسيا، والتى يحدها من الشرق المحيط الهندي، ونهر زمبيزي من الجنوب، والبحيرات الكبرى من الغرب، والصحراء من الشمال. وبذلك تنفصل هذه المنطقة عن السودان والحبشة وغابات الكونغو. ويدخل تحت هذه المنطقة في الجغرافيا الحديثة: الصومال وكينيا وتنزانيا وموزامبيق، والتى تقع بين خطى عرض 12 درجة شمالاً و8 25 درجة جنوباً.

ويبدوا أن العامل الاقتصادي هو الذي دفع العرب لارتياد هذه المناطق قبل الإسلام فلما ظهر الإسلام نشطت الدعوة في بلاد شرق أفريقيا وتعاقبت بعد ذلك الهجرات العربية والإسلامية التى كان لها الفضل الكبير في نشر الإسلام والثقافة الإسلامية في تلك البلاد.

وهكذا تعددت دوافع الهجرات العربية إلى الحبشة وأرض الزنج ما بين دينية وسياسية، فضلاً عن العامل الاقتصادي الذي كان بارزاً في جميع الأحيان [3].

تطور علاقات عرب شبه الجزيرة بشرق أفريقيا في ظل الإسلام:

بظهور الإسلام دخلت علاقات عرب شبه الجزيرة العربية بشرق أفريقيا في مرحلة جديدة، فقد حدثت أسباب وداوفع أدت إلى هجرة جماعات من عرب

---

1 المسعودي: مروج الذهب، (القاهرة،1384ه/1914م)ج1،ص81، الشاطر بوصيلي عبد الجليل، نفس المرجع،ص7 وما بعدها، يوسف فضل حسن:دراسات في تاريخ السودان، ج1، جامعة الخرطوم، 1975م،ص3. عبد المجيد عابدين، بين الحبشة والعرب (القاهرة،1947م)، ص 167 169.

2 رسمت حدود الحبشة الحالية بمقتضى معاهدة أديس أبابا (1902م) بينها وبين السودان وذلك من ناحية الشمال والشمال العربي وحدودها الشمالية الشرقية أرتيريا والصومال. Trimingham. IsIam in Ethiopia (London,1962) pp.6,7.

غيثان جريس،الهجرات العربية، نفس المرجع، ص68، 69.

3 عبد الرحمن زكى الإسلام والحضارة العربية في شرق أفريقيا (المجلة التاريخية المصرية، المجلد 11،ص37)، حمدي السيد، الصومال (القاهرة،1950م)، ص36، مصكفى محمد مسعد، الإسلام والنوبة في العصور الوسطى (القاهرة،1960)،ص5، غيثان على جريس، العرب في مقديشو وأثرهم في الحياتين الساسية والثقافية في ظل الإسلام، مجلة المؤرخ العربي (القاهرة،1993م)،ص129، غيثان جريس، الهجرات [illegible]ربية، نفس المرجع،ص69.

شبه الجزيرة العربية لشرق أفريقيا لا للتجارة فحسب، بل للإقامة الدائمة والاستقرار في هذه المناطق. وكانت أولى الهجرات العربية المعروفة إلى شرق القارة في فجر الإسلام، عندما جهر النبي صلى اله عليه وسلم بالدعوة، ناصب بعض أغنياء قريش الرسول العداء، ورأوا أن يوجهوا اضطهادهم إلى أنصاره عامةى وإلى المستضعفين خاصة، لاسيما مواليهم الذين وجدوا في الدعوة الجديدة مخرجاً لهم من ذل الأسر[1].

فأشار الرسول صلى الله عليه وسلم على أنصاره أن يهاجروا إلى بلاد الحبشة فإن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد وهى أرض صدق، حتى يجعل الله لهم مخرجاً مما هم فيه [2]. وكانت هذه الهجرة بقيادة جعفر بن أبي طالب حيث هاجر إلى الحبشة عشر رجال وأربع نسوة، ثم زاد عليهم عشرة رجال وأربع نسوة آخرون، ثم زاد المهاجرون إلى الحبشة، وأقاموا فيها ثم رجع بعضهم فيما بعد إلى مكة قبل الهجرة إلى المدينة، بينما بقى بعضهم في الحبشة إلى السنة السابعة للهجرة [3].

وقد أصبحت هذه الهجرات سنة للمسلمين في نزاعاتهم السياسية التى تلت أحداث الفتنة الكبرى وخاصة بعد مقتل عثمان ثالث الخلفاء الراشدين، حيث انقسم المسلمون شيعاً، وأحزاباً، بين المؤيد والمناصر لعلى بن أبي طالب، وبين مؤيد لمعاوية ابن أبي سفيان، ولجأ بعض الشيعة إألى الفرار بمبادئهم والهجرة من شبه الجزيرة العربية خارج نفوذ الأمويين المنتصرين إلى شرق أفريقيا واستقروا بها [4].

على الأوضاع السياسية في شبه جزيرة العرب كان لها آثارها على هجرتهم إلى الساحل الأفريقي المقابل، فحين اشتد التراع بين أحزاب المسلمين كانت بعض الأحزاب المغلوبة على أمرها تهاجر على شرق أفريقيا، فأثناء حكم عبد الملك ابن مروان هاجر عدد من العرب إلى (لامو) واستقروا بها، وأدت سياسة البطش التى اتبعها الحجاج بن يوسف الثقفي عامل عبد الملك بن مروان على العراق إلى هجرة كثير من المعارضين لهذه السياسة إلى شرق أفريقيا. على أن عدداً من القبائل العربية هاجرت بعد ذلك، واستقرت في السهول الساحلية المحيطة بأرض الحبشة، وتوالت الهجرات إلى هذه السهول. وبمضى

---

1 ابن الأثير، الكامل في التاريخ 1348ه،ط (بدون)، ج2،ص24، شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع، ص99.

2 الطبري، تاريخ الأمم والملوك، شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع،ص99، سيد حامد حريز، نفس المرجع،ص12، جلال يحيى (تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر)، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، س24.

3 شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع، ص 99، 100.

4 شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع،ص100، راشد البراوى: الصومال الكبير حقيقة وهدف (القاهرة، 1961م)، ص10 20،سيد أمير على، مختصر تاريخ العرب (القاهرة، 1967م)، ص261، غيثان ابن على ابن جريس، الهجرات العربية، ص 74، 75.

الوقت تحولت هذه المراكز الإسلاميةى المحيطة بهضبة الحبشة إلى إمارات أو سلطنات، أطلق عيلها المقريزى اسم ممالك الطراز الإسلامي [1] .

وقد أعطى ظهور الإسلام والجهر به دفعة قوية للعرب للخروج من شبه الجزيرة العربية لنشر الدين الجديد، ودعوة الناس للدخول فيه، وبالطبع كانت المناطق التى عرفها العرب وتعاملوا مع سكانها هى أول المناطق التى انطلقوا إليها، وهكذا أصبح التجار المسلمون دعاة للإسلام في شرق أفريقيا [2] .

والواقع أن الدعوة بالدين الإسلامي نشطت في إثيوبيا منذ ظهور الإسلام. ففى داخلها امتزج المسلمون بالوطنيين وصاهروهم،وأخذ الإسلام ينتشر فيها تدريجياً، فاعتنقة عناصر الساهو والعفر في شرق بلاد الحبشة [3].

أما الجزء المعروف بأرتيريا والصومال فالراجح أنه عرف الإسلام في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ أشارت بعض الروايات إلى أن جعفر بن أبي طالب حينما خرج مهاجراً أسس في طريقه مراكز للدعوة في أريتريا والصومال بمساعدة القبائل العربية المستوطنة هناك وبلم يلبث أن أصبح الصوماليون من أكبر المتحمسين لنشر الدعوة الإسلامية، بل أن الصومال غذا بلداً إسلامياً منذ فجر التاريخ [4].

وقيل أنه دخل الإسلام فيها عن طريق الهجرات من جنوب الجزيرة العربية التى تشمل اليمن وحضرموت وعمان لأسباب سياسية هرباً من الاضطهاد أو بدافع نشر الدعوة [5]. وهناك محور آخر انتشر فيه الإسلام ذلك هو محور الشمال. وقد كانت دعامته القبائل الصومالية، التى حملت لواء الإسلام إلى القبائل التى تعيش في شمال كينيا والتى لا يزال الوجود الإسلامي فيها قائماً ملموساً حتى الآن [6].

---

1 المقريزى، الإلمام بأخبار من أرض الحبشة من ملوك الإسلام، ص30، شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع،ص100.

2 جمال زكريا،استقرار العرب في أفريقيا، ص286. محمد حسين الزبيدى،ص103، 104، شوقي عطا الله الجمل، ص100.

3 المسعودي، مروج الذهب،ج1،ص51 ،52، عيثان بن على بن جريس، نفس المرجع، ص69.

4 راشد البراوي: الصومال الكبير حقيقة وهدف (القاهرة،1961م)، ص10 20، سيد أمير على، نفس المرجع،ص261.غثيان بن على جريس: الهجرات العربية،ص74.

5 أحمد عطية الله: (القاموس الإسلامي) مكتبة النهضة المصرية (القاهرة،1383ه/1963م)، مجلد5، 4، 3، ص366.

6 محمد محمود السرياني،(الوجيز في جغرافية العالم الإسلامي دراسة لملامح الأقطار الإسلامية ومشاكل الأقليات المسلمة في العالم) ج1، (1317ه/1997م) دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع الرياض، ص 286، 287.

ويقال إن ساحل كينيا قد استقبل أول هجرة له عام (76ه/695م) استقر سكانها في مدينة لامو إحدى مدن الساحل الكيني إلى الشمال من (ممبسة) [1] .وهى التى سبق الإشارة إليها أثناء حكم عبد الملك بن مروان.

الهجرات العربية:

(1)هجرة سليمان وسعيد (بين 696 704م):

ويقال إنها سبقتها هجرة لم ترو أنباء مفصلة عنها، وأن هذه هى الهجرة الثانية، وتعتبر أول استيطان عربي عرفت عنه بعض المعلومات في أوائل القرن الثامن في أثناء حكم عبد الملك بن مروان نهض شعب عمان وموطنه الأصلى عند شاطئ الخليج العربي الفارسي وكان يحكمه زعيمان هما سليمان وسعيد بثروة ضد الخليفة، وقد نجح الثائرون في بداية الأمر، ثم تغلبت عليهم قوات الحجاج في عمان (76ه/695م) [2].

واضطر سعيد وسليمان إلى الفرار للنجاة بحياة رجالهم تاركين زطنهم، وهاموا في جموع من أسرهم وقبائلهم مولين وجوههم شطر الساحل الأفريقي، ولا يعلم تماماً أين نزلوا آنذاك على البر، ويتحمل أن يكونوا نزلوا في باتا في أرخبيل لامو [3]. وتعتبر هذه الهجرة حدثاً هاماً في تاريخ الهجرات العربية والإسلامية إلى أفريقيا الشرقية [4].

---

1 نفس المرجع، ص284، 285.

2 محمد محمود السرياني، ص284، 285.

3 عبد المنعم عامر: العمانيون وقلعة ممباسا سلسلة تراثنا، العدد9،ط3 (عمان وزارة التراث القومي والثقافي 1994م)،ص11، Copland,East Africa and its Invaders London 1968.p.20 عبد الرحمن زكى، نفس المرجع،ص38، مصطفى محمد سعيد، نفس المرجع،ص545، 546، جمال زكريا في الدراسة التى قدمها معهد البحوث والدراسات العربية، العلاقات العربية الأفريقية، دراسة للآثار السلبية للاتستعمار،1977م،ص16، غيثان بن على بن جريس،الهجرات العربية، نفس المرجع، ص75، سعيد حامد حرير، نفس المرجع ص13، عبد الرحمن زكى، الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا،ص7، محمد حسين الزبيدى، نفس المرجع،ص105، 106، للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الله ابن خلفان بن قيصر، سيرة الإمام ناصر بن مرشد (جزء من مخطوطة مصورة بالميكرفيلم بدار المخطوطات بلندن برقم 2343، ونشرتها سلطنة عمان (1403ه/1983م)، عمان وتاريخها البحري، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، مسقط، الطبعة الثانية،(1423ه/2002م)ص50، محمد محمود السرياني، نفس المرجع، ص284 285، حسن أحمدج محمد: انتشار الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا، ص437.جميل عبد الله بن محمد المصري:حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، الجزء الاتول،ط6 (1422ه/2001م)، مكتبة العبيكان، الرياض، ص650.

4 محمد حسين الزبيدي، نفس المرجع، ص106.

(2) هجرة الزيديين (133 143ه/750 760م):

وقد فرت الجماعة الثانية من مهاجري العرب إثر نشوب نضال بين الشيعة،وكان ذلك في بداية القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، عندما انشقت صفوف الشيعة إلى طائفتين متخاصمتين، وقد كان على رأس الطائفة الأولى زيد أكبر أحفاد الإمام على زوج بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، وأطلق على هذه الجماعة أهل زيد،وقد هزم رجال الخليفة تلك الجماعة في عام (11 123ه/729 740م)

وقتل زيد، واضطر أتباعه إلى الفرار، وجاء بعضهم إلى ساحل شرق أفريقيا، واستقروا عند ساحل بنادر (الصومال الشرقي) بالقرب من موقع مقديشو عن سنجايا، وكونوا دولة عاشت أكثر من مائتي عام. على أن الظروف اضطرتهم إلى الانسحاب من الساحل إلى الداخل بسبب مجئ هجرة عربية أخرى هى هجرة الأخوة السبعة [1] .

(3) هجرة الأخوة السبعة من الإحساء (292ه/904م):

كان على رأسهم سبعة أخوة من ولاية الإحساء، جاءوا في ثلاث سفن، ونزلوا عند شاطئ بنادر، حيث شيدوا مدينتي مقديشو وبرادة (194ه/809م) فاصطدموا عام (301ه/913م) بجامعة الزيدية الشيعة، الذين انسحبوا إلى الداخل الأفريقي، ومن ثم رحب بالأخوة السبعة جماعات أفريقية في داخل الصومال وكينيا وهى جماعات قبائل الجالا، التى اعتنقت الإسلام على أيديهم [2]. وكنت بداية حركة الأخوة في مستهل القرن التاسع حوالي عام (301ه/913م) تمكنوا في فترة وجيزة على الاستيلاء على معظم أجزاء الساحل، وعلى الأخص ساحل بنادر الذي يشمل معظم بلاد الصومال المطلة على بحر الهند، وامتد نفوذ هذه الجماعة إلى جنوبي ممبسة،كما وصلوا إلى

---

[1] محمد محمود السرياني، نفس المرجع، ص285 286، عبد الرحمن زكى، نفس المرجع،ص38، حسن أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا،ص437، شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع،ص101، مجلة العلاقات العربية الأفريقية،(1978م)،ص47، محمد حسين الزبيدي، نفس المرجع،ص106، حمدي السيد، الصومال (القاهرة،950م)،ص 350، غيثان بن على بن جريس، الهجرات العربية،نفس المرجع،ص75، 76،راشد البراوي: الصومال الكبير، نفس المرجع، ص10 20، سيد أمير على، نفس المرجع، ص261، غيثان جريس، الهجرات العربية، ص74، 75، مصطفى محمد مسعد، نفس المرجع، ص546.

[2] غيثان بن على بن جريس، بحوث في التاريخ والحضارة الإسلامية،ج2، (الإسكندرية/ دار السماح للطباعة، 1997م)،ص262، 263، قبائل الجالا من أكبر القبائل في الصومال في الوقت الحاضر، انظر: حمدى السيد: الصومال (القاهرة،1959م)، ص350.عيثان بن على بن جريس، الهجرات العربية، ص75، 76. نقلاً عن: شوقي عطا الله الجمل، ص101، عبد الرحمن زكى، نفس المرجع، ص3. Coupland: op.Cit,pp.21

جزيرة مدغشقر، ولم تمضى فترة وجيزة حتى أصبح ساحل الصومال شافعياً على المذهب السني [1]

وهكذا تمكن هؤلاء الأخوة السبعة من تكوين دولة قوية عاصمتها مقديشو استمرت من عام (301 365هـ/913 975م)، حيث وصلت جماعة إسلامية أخرى قضت على تلك الدولة، وكانت هذه الجامعة الجديدة فارسية، كونت لها دولة استمرت منذ ذلك التاريخ حتى ظهور البرتغاليين على الساحل الأفريقي عام (884هـ/1497م) [2].

(4) هجرة حسن بن على وأبنائه الستة (365هـ/975م):

يتلخص تاريخ حسن بن على الذي جاء إلى الساحل الأفريقي بصحبة أبنائه وعدد كبير من أتباعه، بأنه كما قيل كان ابن سلطان شيراز في فارس أو أنه كان السلطان ذاته ولا تعلن الأسباب التى أدت به إلى مغادرة شيراز. وفي عام (365هـ/975م) وصلوا في سبع سفن تباعاً، ونزلوا في عدة أماكن على الشاطئ الشرقي، واحده منها في ممبسة، وثانية في بمبا، وثالثة في جوهانا، ورابعة في كلوة، وهى التى استوطنها حسن بن على، وأقام فيها المدينة الإسلامية، خضعت المافيا له [3].وعلى إثر وصول تلك الجماعات، بدأ الأهالى من الأفريقيين يدخلون تدريجياً في الإسلام، ومن ثم استوطن العرب إقليم سفالة جنوبي موزامبيق بين عامي (298 617هـ/910 1220م). كما انتشر هؤلاء النمسلمين في جزيرة مدغشقر لا سيما في الشمال الشرقي والجنوب الغربي وتكون من العرب والأفريقيين الملايو سكان مدغشقر الجنس الملجاشي، وعلى مر الأيام أوغل عرب الشاطئ الأفريقي في أنحاء المناطق القريبة المحاذية للساحل، وشقوا طريقهم إلى الحبشة وإلى أوغندا وتنجانيقا وإلى نياسالند.

ومن المدن التى شيدها العرب على الساحل الشرقي: ماليندى وممبسة وزبجبيار وكلوة وسفالة وغيرها من المستوطنات [4] .

(5) غزوة آل النبهاني (600هـ/1203م):

وفي القرن الثالث عشر الميلادي قام من عمان سليمان بن سليمان المظفر البنهاني على رأس أتباعه الكثيرين، وقصدوا جزيرة باتا، ثم تزوج من ابنة الزعيم السواحلى حاكم باتا، ومن ثم آلت السلطنة إلى البنهاني فأسس الأسرة النبهانية، التى تولت حكم شطر كبير من الساحل الأفريقي حتى القرن الثالث

---

1 سيد أمير على، نفس المرجع، ص261 266. غيثان جريس: الهجرات العربية، ص76.

2 المقصود بتلك الدولة الإسلامية هى إمبراطورية الزنج الإسلامية التى تعرف في المصادر أيضاً باسم سلطنة كلوة في تنزانيا حالياً، غيثان جريس: الهجرات العربية، ص76.

3 عبد الرحمن زكى، نفس المرجع، ص39، مصطفى محمد سعد، ص548.

4 نفس المرجع، ص39، 40، نفس المرجع، ص549.

عشر الهجرى/ التاسع عشر الميلادي [1]. كما ضمت إلى نفوذها كما سبق ذكره معظم الساحل مثل قسماتو، وبراوة، ومقديشو وظلت تحكم بات حتى عام (1158ه/1745م) [2].

وهكذا يتضح أنه في المدة التى توسطت وصول حسن بن على (1395ه/1975م) ووصول البرتغاليين عام (904ه/1498م) وهى قرابة خمسائة سنة أطلق على الساحل بلاد الزنج، حيث تنأثرت فيه المدن والمستوطنات الإسلامية، وازدهرت في تلك الحقبة دويلات من أصل عربي أو فارسي، ونشأت سلطنات، وكان لدولة كلوة الشيرازية العربية السيادة. وفي خلال تلك المدة ازدهرت تجارة العاج والذهب والرقيق بين الشاطئ الأفريقي وآسيا، واتسعت المدن التى اقتبست الطابع العربي، وبلغت مستوى رأقياً في الحضارة، ويشهد بذلك ما سجله العرب والبرتغاليون وغيرهم في مؤلفاتهم [3]. عن مظاهر هذه الحضارة والرقي الذي تبدي في مجالات عدة من ثقافة ومظاهر ومظاهر عمران وغيرها.

أثر الهجرات العربية على ساحل شرق أفريقيا:

كان للهجرات العربية التى سبق ذكرها آثار في نواح عدة في البلاد التى استوطنوهم. وقد تبدت هذه الآثار في:

- أن العرب هم أول من قام باستكشاف البلاد الواقعة جنوبي باب المندب حتى سفالة وإلى أقصى ساحل شرق أفريقيا جنوباً، ومن ثم وصلت بعدهم باقي الأمم إلى تلك البلاد فضلاً عن أن نزول هذه الأمم إلى تلك المنطقة كان مؤقتاً، بينما تواصل وجود العرب فيها [4].
- كان للعمانيين صلات ترجع لأزمنة قديمة بشرق أفريقيا، توطدت فيها علاقاتهم، وذلك بفضل التعامل التجاري، وانتشار الإسلام،

---

1 عبد الرحمن زكى، نفس المرجع،ص40، عبد الرحمن زكى، الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا،ص119، نقلاً عن: محمد حسين الزبيدي، نفس المرجع،ص109، محمد محمود السرياني، نفس المرجع، ص285، 286، جمال زكريا قاسم: الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية،معهد البحوث والدراسات العربية، المنصة العربية للتربية والثقافة 1975، ص61، 62.

2 محمد حسين الزبيدي، نفس المرجع، ص109، مصطفى محمد مسعد، نفس المرجع.ص55، جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص59.

3 عبد الرحمن زكي، نفس المرجع، ص40.

4 عبد المنعم عامر، نفس المرجع،ص9، غيثان بن على جريس، بحوث في التاريخ، نفس المرجع،ص49، مصطفى محمد مسعد، نفس المرجع،ص55،أحمد إبراهيم دياب، نفس المرجع،ص51: Coupland,East Africa and its Invaders, London 1968 p.15.

وتدفق الهجرات العربية إلى شرق أفريقيا للظروف السياسية والدينية [1].

- يعود الوجود العربي، والخاصة العماني في منطقة ساحل شرق أفريقيا إلى القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، رغم أنه من المحقق أنه كان هناك صلات قامت قبل هذا التاريخ بكثير، على أن بداية التواجد العماني الرسمي والفاعل، لم يتأكد إلا في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي [2].
- توصل العمانيون إلى إقامة أمارت عربية في ساحل شرق أفريقيا، فأنشأت قبيلة الحارث مدينتى مقديشو وبراوة حوالى عام (312ه/924م).
- تمتعت مجموعة الإمارات العربية في ساحل شرق أفريقيا بالبعد عن خصومات الدولة الإسلامية العربية وصراعاتها الداخلية [3].
- مخر العرب عباب المحيط لأسباب متعددة، وكانت الحسنى والإقناع والتفاهم والتجارة أدوات التعامل بينهم [4].
- كانت صلة العرب بشرق أفريقيا أقدم وأعرق من صلتهم بغرب أفريقيا [5].
- يعتبر سكان مدن عدن والمكلا أكثر الشعوب في شبه الجزيرة العربية اتصالات بشرق أفريقيا [6].
- تعود العرب إن يلاقوا ترحيباً في ساحل شرق أفريقيا، حيث كانوا موضع ثقة سكانه.
- إن العرب الذين جاءوا من عمان وفارس "إلى شرق أفريقيا كانوا سادة المناطق الساحلية رغم الخلافات التى كانت مستمرة بينهم [7].

---

1 عائشة على السيار، دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا (بيروت، دارس القدس،1975م)، ص14.

2 حسن عبيد غانم غباش: عمان الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500ه/970م)، بيروت، دار الجديد، 1997م، ص188.

3 حسن عبيد غانم، نفس المرجع، ص188.

4 أحمد سويلم العمرى، الأفريقيون والعرب ، ص63.

5 إحمد إبراهيم دياب،الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الأفريقية، أم درمان، معهد البحوث ودراسات العالم الثالث، ص51.

6 نفس المرجع، ص55.

7 عمان وتاريخها البحري، وزارة الإعلام في عمان، مسقط، 1399ه/1979م، نفس المرجع،ص50.

وهكذا تكونت مراكز استقرار عربية إسلامية على طول الساحل الشرقي لأفريقيا، امتدات من سواكن على الساحل الغربي لبحر القلزم إلى مقديشو ومركة وبراوة في (الصومال)، وممبسة وماليندى (في كينيا حالياً)، وزنجبار وكلوة (تنزانياً حالياً) على المحيط الهندي [1]. وسوف يأتي ذكر هذه المدن والتعرف عليها في الفصل الرابع من البحث.

المراكز العربية على الساحل الشرقي لأفريقيا:

- بات:

هى جزيرة واسعة المساحة واقعة على الساحل الأفريقي الشرقي، وقيل إن اسمها اشتق من قبيلة الباتوية العربية التى استقرت فيها [2].

والأصل في تأسيس مدينة بات يرجع إلى عهد حكم الخليفة عبد المكلك بن مروان، حيث كانت إمارة عظيمة، آهلة بالبتا الأفريقية، حتى جاءت هجرة قبيلة بنى نيهان تحت قيادة سليمان بن سليمان بن المظفر النبهاني في أوائل القرن السبع الهجري/الثالث عشر الميلادي (601ه/1204م)، وكان لبات جيشاً قوياً مكنها من بسط نفوذها وسيطرتها على ساحل شرق أفريقيا [3].

- براوة:

تقع جنوب غرب مقديشو شمال نهر جوبا، وهى مدينة صومالية تبعد عن مقديشو بحوالى مئة وخمسين كم،تتصل بها وبغيرها من المدن بطرق برية طويلة، ويرجع أن تأسيسها يرجع إلى عرب الإحساء من قبيلة الحارث، الذين قدموا إلى الساحل في القرن (الرابع الهجري 308ه/الحادي عشر الميلادي 920م) وأسسوا مدينتي مقديشو وبراوة، ويبلغ عدد سكان المدينة حوالى خمس وثلاثين ألف نسمة تقريباً، يعملون في عدد من أوجه النشاط الاقتصادي [4] .

---

1 ذكرت هذه المراكز مرتبة في شمال إلى الجنوب أخرها سفالة في أقصى الجنوب وتقع قرب مصب نهر ريفيى جنوب نهر زمبيزي، وللمزيد من التفصيلات، انظر: يوسف مضل (انتشار الإسلام في سودان وادي النيل) ندوة العلماء الأفارقة ومساهماتهم في الحضارة الأسلامية (الخرطوم 28يوليو1983م) بغداد،1405ه/1985م، ص25.

2 محمود محمد الحريري، ساحل شرق أفريقيا، دار المعارف، القاهرة،1986م،ص 108، 109.

3 عمر سالم بايكور،الإسلام والتحدي في أفريقيا، مطابع جامعة أم القرى. مكة المكرمة 1418ه،ص103، حسن أحمد محمد: انتشار الإسلام في القارة الأفريقية، ط3 (المطبعة المحمدية،1984)،ص7.

4 عبد الحكيم العفيفي، موسوعة مدينة إسلامية،الدار العربية للكتاب، القاهرة،ط1، 1421ه/2000م،ص105.

- بمبا:

وهى في بحر الزنج مقابلة للساحل الأفريقي[1] .تقع على ثلاثين ميلاً شمال جزيرة زنجبار، ويفصلها عن الساحل قناة مائية، تبلغ عرضها من خمسة وثلاثين إلى أربعين ميلاً، وتسقط عليها الأمطار بغزارة، مما أتاح فرصة لازدهار الزراعة فيها. وقد أطلق عليها بعض الكتاب اسم الجزيرة الخضراء، ومن أهم محاصيلها القرنفل [2].

- زنجبار:

أو زنزيبار،أو زنزبار، كلمة فارسية: (زنزي: بمعنى زنج، وبار: أى الساحل الزنج) ويقال لها باللغة السواحلية (انغوجاء)، بمعنى (انغو:أى المنسق، وجاء: أي امتلأ، وهذه الجزيرة تقع في المحيط الهندي وتبعد عن البر الأفريقي خمسة وعشرين ميلاً، ومائة وثمانية عشر ميلاً عن جنوبي ممباسا. ونحو ألفين ومئتين ميلاً عن مسقط، وسبعمائة وخمسين ميلاً عن مدغشقر[3] .

يفصلها عن الساحل الشرقي لأفريقيا قناة صغير[4]. وهى عاصمة حزيرة زانزيبار التابعة لجمهورية تنزانيا الاتحادية، التى تقع على بعد حوالي 35كم شرقي الشاطئ وبداخل المحيط الهندي.

ويعود تأسيس المدينة للتجار العرب من سلطنة عمان في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وكان الهدف من ذلك أن تكون مركزاً لنشر الإسلام، ولتوسع التبادل التجاري في شرق القارة الأفريقية مع الجزيرة العربية والهند ولعظم شأن المدينة فقد اختارها سلطان عمان سعيد لتكون مقراً لسلطنة المزدهرة بوذلك في عام (1255ه/1839م)، وعدد سكان المدينة حوالي مئة وثلاثين ألف نسمة تقريباً [5].

- سفالة:

سفالة أو سفالا ميناء أقامها العرب على الساحل الشرقي لأفريقيا، وهى أقصى الموانئ العربية جنوباً،وتقع فرب مصب نهر زمبيزي، وقد استوطن العرب إقليم سوفالا بين سنتي (51و1220م).واليوم يسكن المدينة لالتى تسمى سوفالا الجديدة بضعة آلاف من السكان،وهى لا تزال تحتفظ ببعض آثارها الإسلامية القديمة [6].

---

1 المغيري، سعيد بن على بن جمعة، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ط2، المطبعة الشرقية، مطرح، عمان،1406ه/1986م،ص37.

2 عبد الرحمن زكي: الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا، القاهرة،1965م، ص7.شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع،ص110.

3 المغيري: نفس المصدر،ص73.

4 ياقوت الحموي: معجم البلدان، بيروت،1984م،ج5،ص23. شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع،ص110.

5 عبد الحكيم العفيفي، نفس المرجع،ص262.

6 عبد الحكيم العفيفي، نفس المرجع،ص 115، 116.

- كلوة:

وقد ورد اسم كلوة في معاجم الجغرافيين العرب، فذكرها ياقوت الحموى في معجمه "كلوة" (بالكسر ثم السكون وفتح الواو والهاء بلفظ واحدة الكلى) وعرفها بأنها مدينة بأرض الزنج [1].ويسميها شمس الدين الدمشقي "كلية زنج المسلمين" [2]. وذكر البغدادي في معجمه المختصر "كلوة" وقال أنها موضع بأرض الزنج [3] .

وكلوة جزيرة تقع جنوب جزيرة ما فيا وعلى بعد ألف ميل تقريباً شمال سفالة وقد وفد على الجزيرة في القرن الرابع الهجري وفد من شيراز على رأسه الحسن ابن على الشيرازى الذي أعجب بالجزيرة، وأبدى رغبته في شرائها من زعيمها، وقد كان له ذلك. وقد تطورت كلوة منذ ذلك التاريخ، واستطاع سلاطينها مد نفوذهم إلى بعض الجزر المجاورة، وقد وصل هذا النفوذ إلى زنجبار شمالاً وسفالة جنوباً[4] حتى أصبحت في القرن العاشر الميلادي أقوى الإمارات [5] .

- لامو:

تقع جزيرة لامو على بعد حوالي مئة وخمسين ميلاً شمال ممبسة إلى جنوب من براوة وشمال بتة على الساحل الأفريقي، شيدها العرب، ومن مميزاتها: أنها تقع على خط2 درجة جنوبي خط الاستواء على الجانب الشرقي من الجزيرة التى تحمل الاسم نفسه. وهذا الموقع يوفر للمدينة كل ما تحتاج إليه لأداء وظيفتها كدويلة تجارية، مواصلاتها عبر البحر الأحمر بواسطة السفن الشراعية.

---

1 الحموي، نفس المصدر،ج7،ص27،أحمد على أحمد محمد "كلوة وتاريخها وحضارتها من القرن العاشر1لى القرن الخامس عشر الميلادي"، رسالة ماجستير، القاهرة،1983م،ص27، ياقوت الحموي، نفس المصدر، ص478، 1177. محمد بن عمر الطيب بافقيه، (تاريخ الشحر وأخبار القرن العاشر) تحقيق: عبد الله بنن محمد الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط1، 1419ه/1999م.ص46.

2 الدمشقي، تحفة الدهر وعجائب البر والبحر،بطرسبورج، 1865ن،ص150. أحمد على محمد ،نفس المرجع،ص27.

3 البغدادي، مراصد الإطلاع في أسماء الأمكنة والبقاع، القاهرة،1955م،ج3، ص1137.

4 عبد الله مصبح الصوافي، السلوة في أخبار كلوة، نشر وتحقيق آرثر سترونج، لندن،1985م،ص414. شوقي عطا الله الجمل،نفس المرجع،ص112.

5 - السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوربي، القاهرة، دار النهضة ١١- ببة،1968م، ص166.

وقد تعرضت لامو لنكسة في التجارة البحرية القديم، نتيجة تأسيس خط صيد (ممبسة)، الذي أثر على اقتصادها تأثيراً سيئاً [1].

- مقديشو:

من أهم المراكز التى أسسها المهاجرون العرب على الساحل الشرقي للقارة، وتشير المراجع إلى أنه في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي (308ه/920م) هاجرت جماعة من قبيلة الحارث العربية من إقليم الإحساء على الخليج العربي في ثلاث سفن، ونزلوا على ساحل بنادر، وأسسوا مدينتي مقديشو وبراوة [2].

وارتفع شأن مقديشو بعد وصول العرب إليها، وظلت من أقوى مدن الساحل لمدة ستين عاماً تقريباً،حين جذبت مدينة كلوة في الجنوب منها الأضواء. ومقديشو مدينة في الصومال، وهى العاصمة، تقع في جنوب شرق البلاد، وتتصل بمدن الصومال الأخرى بطرق موصلات برية طويلة، وقد حضن العرب المدينة وميناءها، وحولوها إلى مركز تجاري هام في شرق أفريقيا، وفي عام (904ه/1498م) ضرب البرتغالي فاسكودى جاما المدينة بالمدافع، ولكنه فشل في احتلالها، ويبلغ عدد سكان مقديشو حوالي ثمانين ألف نسمة تقريباً [3]. وقد تضاربت الآراء حول تفسير اسم مدينة مقديشو. فقد قيل أن الاسم مكون من كلمتين (مقدو شاه)، أى المكان الذي اختاره الحاكم مقراً لحكمة، إضافة إلى ما ذكر سابقاً عنها [4].

الغزو البرتغالي لساحل شرق أفريقيا

لم يكن البحث العلمي هو الهدف الرئيسي من الرحلات الاستكشافية الجغرافية، التى قامت بها البرتغال في مطلع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. وإنما كان وراءها أطماع ومقاصد عدة منها دينية: تمثلت في الحقد الصليبي الدائم على المسلمين انتقاماً لطردهم من الشرق في الحروب الصليبية. وأطماع اقتصادية استتثاراً بتجارة التوابل العالمية، وانتزاعها من أيدي العرب المهيمنين عليها. إذاقة إلى أطماع أخرى. لهذا كانت هذه الرحلات الاستكشافية الجغرافية مقدمة للغزو البرتغالي لساحل شرق أفريقيا والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية.

---

1 عصام عيسى غيدان،"العرب في بلد السواحل الأفريقية" العربي،العدد168، رمضان (1392ه/نوفمبر1972م)، ص170.

2 شوقي عطا الله الجمل: المراكز العربية على ساحل أفريقيا الشرقي والجزر القريبة فيه، الوثيقة، العدد التاسع والعشرون، السنة الخامسة عشرة ، (شعبان 1416ه/1996م)، ص106.

3 عبد الحكيم العفيفي: نفس المرجع، ص463، 464.

4 شوقي عطا الله الجمل، نفس المرجع، ص107.

وقد قوبل هذا الغزو بمقاومة وصراع طويل بين البرتغال والدولة الإسلامية (العثمانية المملوكية الصفوية) والإمارات والدويلات الإسلامية في الخليج وساحل شرق أفريقيا.

ويجدر قبل الحديث عن هذا الغزو والصراع موضوع البحث في هذا الفصل إعطاء فكرة عن أحوال الشرق الدينية والسياسية في أوائل القرن العاشر الهجرى استكمالاً للصورة التى كانت عليها هذه الدول الإسلامية من الضعف والتفكك والانقسام، والتى كانت من العوامل التى ساعدت البرتغاليين على بسط نفوذهم على الجليج وساحل شرق أفريقيا.

أحوال الشرق العربي قبل الغزو البرتغالي:

لقد طرأت تغيرات على أوضاع الشرق الدينية والسياسية في أوائل القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي. وكانت الدولة الإسلامية من التفكك والصراعات، بحيث صارت في ضعف يفسح المجال لأي غزو استعماري في السيطرة عليها.

وقد تمثلت هذه الصراعات في نواح عدة:

1 كانت القاهرة مقر السلطة القديمة بأيدي المماليك السنة، ومنهم السلطان قنصوه الغورى، الذي تولى الحكم عام (906ه/1500م) كما كان الخليفة العباسي يقيم في القارهرة دون أن تكون لع سلطة حقيقية، وإنما وجوده يمثل نوعاً من الدعم، الذي يعزز شرعية حكم المماليك، الذين كانوا في صراع مستمر مع الدولة العثمانية.

2 وكان السلطة العثماني بايزيد الثاني يحكم استانبول على رأس قوات الأتراك وهم من أهل السنة أيضاً وكان قد أعد جيشاً قويا[1]،جعل الأولوية فيه للمدفعية وسائرالأسلحلة النارية،أراد به التوسع في فتوحاته نحو الشرق حيث الدولة الصفوية،ونحو الجنوب للهيمنة على مكة والمدينة، ومن ثم الاتجاه نحو المحيط الهندي.

3 أما أعظم حكام الأسرةالصفوية في إيران وهو الشاه إسماعيل (905 913ه/1499 1524م)فكان يركز قوته في شمال البلاد، بعيداً عن منطقة الخليج، حيث تعرضت بلاده للغزو العثماني بعد الكارثة الكبرى التى حلت به في موقعة جالديران عام (919ه/1514م) وسقطت تبريز العاصمة في أيدي العثمانيين فترة من الزمن[2].

---

[1] انطونيو ديازفارينها: البرتغال العرب والمسلمون في عصر الاستكشاف البرتغالي، الوثيقة، العدد20، السنة10، رجب 1412ه، يناير1992، ص81.

[2] صلاح العقاد: التيارات السياسية في الجليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974، ص11.

4 ومن المعروف أن المذهب الشيعي كان يؤجج الصراعات بين الدولتين العثمانية والصفوية،وذك أن الشاه إسماعيل جعل المذهب الشيعي مذهب الدولة، ولابد أن يكون سكان الخليج قد تأثروا بهذا الصراع الطائفي، الذي كان له شأن كبير، إذ تطلع أهل السنة إلى الدولة العثمانية،في حين تطلع الشيعة إلى الدولة الصفوية،وأضاف هذا انقساماً حديداً بجانب الانقسامات السياسية والقبلية التى أضعفت قدرة المسلمين في التصدى لأى غزو أجنبي [1].

5 أما ساحل شرق أفريقيا فقد اتجهت إليه العديد من الهجرات العربية من الجزيرة، ونشأت علاقات تجارية بين العرب والأفارقة سكان البلاد الأصليين،وأسسوا فيها إمارات ومدناً، وتصاهروا، فأنتجوا العنصر السواحيلي، ونظراً لتقبل الأفارقة العرب بينهم،فلم يحدث بينهم أي مشاكل أو نزاع مما أدى إلى أن العرب لم يحتاجوا إلى قوة عسكرية، لأنهم كانوا مسالمين[2].

6 أما في الناحية الاقتصادية فكان العرب سكان جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، هم الذين يسيطرون على الطريق التجاري إلى الهند، إذ كانو هم الوسيط الوحيد الذين يوصلون سلع ساحل شرق أفريقيا إلى البحر الأبيض المتوسط [3].

وكانت السفن العربية تسلك طريقين رئيسين هما:

الطريق الأول: تنقل البضائع من الشرق الأقصى والهند، وتعبر الخليج العربي إلى رأسه ثم تنقل البضائع براً إلى حلب، فموانئ البحر المتوسط، ومنها تنقلها سفن البندقية إلى أوروبا.

الطريق الثاني: كان يمر بالبحر الأحمر، فالقاهرة، فالبندقية.

ويتفرغ عن هذين الطريقين طرق ثانوية،من أهمها طريق شرق أفريقيا، وكان العرب يسيطرون على كل الموانئ المهمة على طول هذه الطرق، وقد أثرى تجار العرب وتجار البندقية من هذه التجارة ثراء فاحشاً، وكان يعيش على هذه التجارة فئات كثيرة غير التجار، كالبحارة، وعمال الموانئ، ورجال قوافل [4].

---

1 نفس المرجع، ص11.

2 رونالد أوليفر وجون فيج، موجز تاريخ أفريقيا ترجمة: دولت أحمد صادق، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ، ص109.

3 عبد الرازق محمود المعاني، التجارة والملاحة في الخليج العربي خلال القرن السابع عشر، الشارقة، إصدارات دائرة الثقافة والإعلام، 2001م، ص35.

4 محمود السمرة، الصراع بين العرب والبرتغال في القرن السادس عشر في شبه الجزيرة العربية،مجلة العربي،العدد 89، لعام 1963م، ص132.

لهذا كان اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فيما بعد ضربة اقتصادية للعرب ولتجارة البندقية حيث قضى على سيطرتهم في التجارة العالمية.

العلاقات البرتغالية مع الشرق:

جاءت العلاقات البرتغالية مع الشرق نتيجة لمحاولات تمت في مطلع القرن العاشرالهجري/السادس عشر الميلادي، من قبل البرتغاليين، ليحلوا محل الإيطاليين في العلاقات التجارية،حيث كان للإيطاليين الدور الأبرز كوسطاء تجاريين بين آسيا وأوروبا [1] .

كما أن الدول الأوروبية البرتغال خاصة فكرت في الوصول إلى تجارة الشرق، عندما ارتفعت أسعارها في القرن الثامن الهجري/الرابععشر الميلادي،حينما احتكر المماليك حكام مصر في هذه التجارة [2].

وقد سبقت الإشارة إلى أن أهم طرق التجارة، قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح كان طريقي البحرين الأحمر والمتوسط والخليج العربي، وكان هذان الطريقان غالباً ما يتعرضان للتعطيل بسبب الصراعات السياسية والمحلية والخارجية،مما يقطع بالتالي الطريق أمام القوافل التجارية الذاهبة إلى أوروبا أو إلى الشرق، لذا فقد فكر البرتغاليون للوصول إلى الهند والشرق الأقصى بعيداً عن هذين الطريقين [3].وفعلاً فقد تمكنوا من تثبيت أقدامهم على سواحل الهند في مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ومن ثم وجدوا أن بقاءهم في الهند غير مجد بدون السيطرة على المحيط الهندي والخليج العربي. ورغم القوة الهائلة التى حققت لهم هذا الهدف، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يوقفوا حركة الملاحة العربية في هذا المحيط [4]. ولم يتمكنوا من منع التجار العرب من الوصول إلى مناطق إنتاج التوابل، فوجدوا أنه من المفيد السيطرة على الخليج العربي أيضاً، حتى يستكملوا إحكام السيطرة الكاملة على منطقة الشرق [5] .

ومن الجدير بالذكر أن البرتغاليين لم يستطروا على الشرق بأرضه وسكانه بل على بحاره بناء على تفوقهم الملاحي،إذ كان تأثيرهم على البر غير مباشر،وقائماً على التحكم في المعاملات التجارية مع البلاد التى يمرون بها، إضافة إلى بيع الأسلحة والعتاد العسكري للأطراف المتنازعة. وتجدر الإشارة

---

1 سامي أعظمى:المستعمرات البرتغالية ونار الثروة التى تبشر بالحرية،مجلة العربي، العدد159، فبراير 1972،ص86.

2 عبد الرازق محمود المعاني،نفس المرجع،ص35.

3 -LORIMER .J.G. Gazeheeraf the Gulf, Oman and Central Arabia.2 vol,Calecutta.1915.P.I.

4 خالد الوسمي، تاريخ عمان الحديث، دراسة في العلاقات الإقليمية والدولية 1904/1789م،الطبعة الأولى، 1425ه/2004م، عن الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،ص67، 68.

5 خالد الوسمي، نفس المرجع،ص67.

إلى أنهم كانوا يشترون الخيول من جزيرة العرب لاستخدامها في الحروب الجارية في شبه القارة الهندية.

وكانت جزيرة موزامبيق باباً وانفتح على مصراعيه أما البرتغاليين، حيث دخلوا منه إلى حضارة منطقة المحيط الهندي بطوائفها الدينية المتنوعة، هذه الحضارة التى كانت سبباً في انتشار الإسلام في تلك الأقطار، خاصة عن طريق التجار الذين كانوا يتاجرون بالعطور الرائعة والتوابل النادرة، التى كانت تلبي الميل إلى الترف، وتتفق مع الذوق الأوربي، وبعد أن نفذت هذه التوابل لديهم ومنذ سفر (فاسكو دي جاما)[1] إلى الشرق، أصبح البرتغاليون ينقلون هذه السلع التى كانت علامة على التمدين [2].

وقد كان للتدخل البرتغالي دور في تغيير سير الأحداث في بعض الأماكن من الساحل الأفريقي، مثلما حدث في الحبشة التى كانت مهددة بالسقوط تحت هجوم العرب المسلمين، فجاء (دون كريشتوفا وداغاما) على رأس جيش لدعم (بويست جوان) المسيحي ضد المسلمين، وقد مكنته هذه المساعدة من الأنتصار عليهم، مما أبقى على وجود تلك المملكة المسيحية وسط منطقة نفوذ المسلمين [3].

كما شكلت سيطرة البرتغاليين على بحار الشرق حاجزاً في وجه توسع الأتراك نحو الجنوب، ومن جهة أخرى قام الشاه إسماعيل الصفوى بتنظيم الدولة الفارسية بعد هزيمته أمام الأتراك في معركة جالديران كما سبقت الإشارة وتعاون مع البرتغاليين ضد الاتراك في وجه توسعهم نحو الشرق، أو نحو المحيط الهندي.

وهكذا فقد كان قدوم البرتنغاليين إلى المحيط الهندي ذا أثر فادح على العرب، إذ شل اقتصادهم في سواحل أفريقيا وجزيرة العرب والبحر الأحمر وشمال المحيط الهندي، بل إنه هو الذي سهل القضاء على دولة المماليك في مصر حين عجزت عن حماية مياه المحيط الهندي حيث احتلها العثمانيون [4]. وبالتالي سهل سيطرة البرتغاليين على منطقة الشرق العربي (الخليج شبه الجزيرة العربية) ومن ثم منطقة ساحل شرق أفريقيا.

الصراع بين العرب والبرتغال:

كان الأوربيون قد أدركوا بعد فشل الحروب الصليبية مدى اعتماد بلدان الشرق العربي على تجارة التوابل من الهند، ولهذا أخذوا يفكرون في غزو

---

1 فاسكو دي جاما،1469ه/1524م، قائد بحري ومكتشف برتغالي قاد أول حملة برتغالية من أوروبا إلى الهند، تعلم علم الفلك والملاحة، أصبح ضابطاً بحرياً عام 1492م،الموسوعة العربية العالمية،ج1، الرياض،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،1416ه/1996م،ص208.

2 انطونيو ديار فارينها، نفس المرجع، ص81.

3 نفس المرجع، ص 82، ص83.

4 محمود السمرة، نفس المرجع، ص132.

صليبي وذلك باكتشاف طريق آخر للتجارة تقوم به السفن الأوربية لشل حركة هذه الطرق التجارية، التى يعتمد عليها العرب والبنادقة في تجارتهم، وبالتالي يسيطرون هم على التجارة والاقتصاد العالمي كما ذكر سابقاً.

ويعتبر وصول البرتغاليين إلى الخليج العربي امتداد للنهضة الأوربية القومية، التى كان من أول نتائجها الاستكشافات الجغرافية بحثاً عن الثروة الخالية، ولقد تحكم في سياسة البرتغال هذه ثلاثة أمور:

- الانتماء القومي الذي يعطى دائما الفرد المنتمي إلى هذه الأمة نوعاً من الفخر والاعتزاز بالأرض والجنس.
- الدين الذي يمنح الإنسان مفهوم التضحية.
- الإطار الرئيسي الذي يصب فيه المدخلان السابقان.

وقد أنشأ البرتغاليون أسطولاً للتجارة مع سواحل أوروبا الغربية تحت قيادة الأمير هنري الملاح [1] ومن ثم توجهوا للإبحار بمحاذاة ساحل أفريقيا الغربي على المحيط الأطلنطي، تدفعهم في ذلك الرغبة في أن يصلوا إلى مملكة (القديس يوحنا)، وهو الاسم الغربي الذي كانوا يطلقونه على مملكة نصرانية في شرق أفريقيا لا يعرفون حقيقتها،إذ أن تبين لهم فيما بعد أنها مملكة الحبشة [2] فقد كانت تفاصيل رحلة (فاسكودي جاما Vasco da Gama) ماثلة للعيان وفيها تجربة اختلاطه مع المسلمين إبان سفره إلى الشرق عن طريق ساحل أفريقيا الشرقي، حيث تحدث عن وجود العرب في جزيرة موزامبيق وعن الحضارة التى يعيشونها.

وفي عام (893ه/1487م) طاف رسول برتغالي بالشرق يتجسس وهو بدرو دى كوفيلهام (Pedro da covilham) لدراسة هذه المنطقة العربية، فزارمصر وعدن ثم ذهب إلى قاليقوط وجوا في الهند، ثم إلى هرمز على المضيق بين خليج عمان وخليج البصرة ثم إلى سواحل أفريقيا الشرقية حتى سفالة جنوباً، ثم عاد إلى القاهرة حيث أرسل تقريره إلى ملك البرتغال عن تجارة المحيط الهندي، وقد حل هذا الرسول أيضاً لغز مملكة (القديس يوحنا) فقد عرف أنها الحبشة، ولم تعد تلك المملكة النصرانية تستأثر بالاهتمام الذي كان لها في نفوس الغربيين حيث كانت لا تزال غامضة مجهولة [3] .

وقد اقترح بعد ذلك مارينو سانوتو (Marion sanuto) إعداد أسطول للسيطرة على المحيط الهندي والبحار العربية ومهاجمة الموانئ العربية الرئيسية.

---

1 هنري الملاح، هو الابن الثالث لملك البرتغال (يوحنا الأول) (797 865ه/1394 1460م)وكان هنري شديد التعصب للمسيحية،واهتم منذ صباه بالدراسات الجغرافية والفلكية.انظر: نوال حمزة الصيرفي، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي، ص73.

2 محمد الغول، الصراع بين العرب والبرتغال في شرق أفريقيا، مجلة العربي، العدد44، عام 1963م، ص99 ،100.

3 د سمرة: نفس المرجع، ص132.

ولما كانت المشكلة هى كيفية الوصول إلى البحار، حيث لم يكن طريق رأس الرجاء الصالح قد اكتشف بعد، فإن جيوم آدم (Guillaum Adam) اقترح بناء أسطول في هرمز لاحتلال جزيرة سوقطرة [1]، ومن هذه الجزيرة يتمكنون من قطع الطريق على السفن العربية الداخلة إلى البحر الأحمر أو الخارجة منه أو القادمة من شرق إفريقيا[2].

وفي الوقت نفسه كان البرتغاليون يجوبون المحيط الأطلس بحثاً عن مستعمرات بعد أن حالت أسبانيا بينهم وبين التوسع، وأخذ الأسطول البرتغالي يغير على شواطئ أفريقيا الغربية وينهبها، ويجازف في الوقت نفسه في الهبوط جنوباً على طول الساحل الأفريقي، حتى استطاع البحار دياز (Dias) أن يكتشف رأس العواصف الذي سمي فيما بعد رأس الرجاء الصالح وذلك عام (892ه/1486م) أى قبل ست سنوات من اكتشاف كولومبس لأمريكا.

وهنا بدا للبرتغاليين أن حلم القضاء على التجارة العربية في الشرق أصبح قاب قوسين أو أدنى، فأخذوا يعدون لحملات بحرية لهذا الغرض [3] .

وإذا كان اكتشاف أمريكا أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للاستعمار الغربي، فإن اكتشاف رأس الرجاء الصالح والوصول إلى شرق أفريقيا وجزيرة العرب والمحيط الهندي دون عبور البحر الأحمر أو الخليج العربي كان مهماً لأوروبا، ليحقق هدف الاستعمار في السيطرة على التجارة العالمية، ويشل حركة التجارة العربية والاستئثار بخيرات الشرق الأقصى، أما بالنسبة للعرب فقد جاء اكتشاف رأس الرجاء الصالح ضربة قاضية على ثرواتهم بعد سنين من الهيمنة على التجارة العالمية، كما كان هذا الاكتشاف أشد إيلاماً للعرب من سقوط غرناطة في الأندلس، فقد كانت هذه المدينة آخر ما بقى من تركة تفتتت وضاع حافظها من زمن.

دوافع البرتغاليين للدوران حول أفريقيا:

كان للبرتغاليين دوافع للدوران حول قارة أفريقيا تمثلت في نواح عدة دينية وسياسية واقتصادية.

- **الدافع الديني:**

يعد العامل الديني من العوامل التى شكلت أثرا فعالا في حركة الكشوفات البرتغالية، حيث إن القضاء على الوجود الإسلامي في الشرق والمحيط الهندي كان غاية يطمح البرتغاليون إلى تقيقها، وقد باركها بابوية روما [4]. ويرجع ذلك

---

1 سوقطرة: جزيرة تقع في مواجهة الساحل الجنوبي لشبه جريرة العرب، وفي منتصف الطريق تماماً بين الخليج والبحر الأحمر، محمد الغول، نفس المرجع، ص99، 100.

2 محمود سمرة، نفس المرجع، ص134.

3 محمود سمرة، نفس المرجع، ص134 ،135.

4 عبد الحميد البطريق: التاريخ الأوروبي الحديث. دار النهضة العربية، بيروت 1977م،ص47. بشير محمود كاظم، حركة الكشوف البرتغالية وأهدافها، الوثيقة، العدد12، السنة (6)، 1408ه/1988م،ص14.

إلى الحقد على المسلمين الذين كانوا يسيطرون على بلاد الأندلس والصراع الذي أدى إلى إخراجهم منها، وتشهد عليهم محاكم التفتيش التى أنشأوها آنذاك، وهذا الحقد الكبير جعل البرتغاليين يطاردون المسلمين لإبعادهم عن أوروبا نهائياً. وإمعاناً في مطاردتهم وبمباركة البابوية أراد البؤرتغال تطويق المسلمين من الخلف بالتعاون مع مملكة القديس يوحنا التى سمعموا عنها في أفريقيا حتى لا يفكروا بالعودة إلى الأندلس [1].

وكان البرتغاليون يطمحون إلى تغير دين الأفارقة المسلمين والوثنيين إلى المسيحية ويسعون إلى تنصرهم، إضافة إلى رغبتهم في تغيير ديانة الحبشة الأرثوذوكية إلى الكاثوليكية. وعندما فتح القسطنطينية محمد الفاتح العثماني (857ه/1453م) خاف البرتغاليون أن يمتد الإسلام إلى أوروبا، وأن يمنعوا منصري أوروبا من الوصول إلى آسيا. وقد فكر الفونسو دي البوكيرك (Al vanso De Albuqueruqe) في مهاجمة مكة وبيت المقدس وتخليصهما من سيطرة المسلمين، كما عزم على نبش قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة ليأخذه منه، ومن ثم يطلب من المسلمين فدية له كنيسة القيامة. ولكن الله ابتلاه بريح شديدة منعت أسطوله من التقدم في البحر ليتم ما أراده من مهاجمة المسلمين، إضافة ما رآه تفشئ الأمراض في جنده وملاحية فرج أدراجه خائباً ولم يتمكن من تنفيذ مخططه [2] .

- **الدافع السياسي:**

من المعروف أن المصلحة التجارية تحركها عادة القيادة السياسية، ومن ثم فإن استخدام الحس القومي والحس الديني وإثارتهما لخدمة المصلحة التجارية أمر سهل لأية قيادة سياسية ناجحة. وهذا ما اتبعته البرتغال في استغلال شعبها لهذه السياسة الاستعمارية، والدليل على ذلك أنه من خلال المعاهدات التى أبرمت بين البرتغاليين وموانئ الخليج العربي يعرف بسهولة الهدف الأساسي لغزو البرتغال للخليج، حيث يتضح بأى نص في المعاهدات التى أبرمها البرتغاليون مع العرب أنه كان يطلب منهم أن يتخذوا الدين المسيحى ديناً رسمياً، بل توجد نصوص كثيرة حول الضرائب والتجارة والسياسة. وكان المواطنون البرتغاليون يضحون بأنفسهم ويشتركون في الحملات الاستعمارية من أجل هذه السياسة معتقدين أن في هذا عزاً لقوميتهم ولدينهم [3].

- **الدافع الاقتصادي:**

يعد هذا العامل من أهم العوامل التى أوحت للبرتغاليين ببذل الجهود المتواصلة والمغامرات المكثفة من أجل الوصول إلى الشرق، حيث كاتن لديهم

---

1 حسن أحمد محمود، نفس المرجع، ج1، ص446.

2 فالح حنظل: العرب والبرتغال في التاريخ 93ه 711ه/1134 1720م،أأبو ظبى، منشورات المجمع الثقافي، ط1، 1418ه/1997م، ص93.

3 عبد الناصر الوسمي: نفس المرجع، ص68.

رغبة شديدة في الاستئثار بالتجارة الشرقية، التى أصبحتى مورداً كبيرا تنعم به البلاد الإسلامية والمدن الإيطالية، بينما تصلهم السلع بأسعار مرتفعة لأنها تمر باحتكارات عدة ترفع من أسعارها وتجعلها تشح في بعض الأحيان في الأسواق الأوروبية.

ومن أجل ذلك سعت البرتغال جاهدة للوصول إلى الطريق البحرى الذي يربط بين أوروبا والهند وغيرها من الأقاليم الشرقيةى وذلك بالدوران حول قارة أفريقيا للاستعاضة به عن مسالك التجارة القديمة التى تمر من آسيا وشرق أفريقيا إلى أوروربا[1] .والتى كانت تتعطل أحيانا بسبب النزاعات في المنطقة كما سبقت الإشارة.

ومن خلال ذلك سعى البرتغاليون إلى تحقيق هدفين مهمين:

1 التخلص من احتكار المماليك المصرين والبنادقة للتجارة الشرقية والقضاء على الدعامة الأساسية التى يستند عليها اقتصاد مصر وغيرها من الأقطار الإسلامية مع البندقية. ومن ثم تحقيقي الوصول إلى طريق جديد ليمر في البلاد الإسلامية، يحصلون من خلاله على المنتجات الشرقية بأقل الأثمان.

2 تعرض الاقتصاد في البلاد الإسلامية لحالة من الانهيار والتدهور وتعتبر البرتغال من أول الدول الأوروبية تفكيرا في الوصول إلى تجارة الشرق[2]. خاصة بعد أن اتفقت مع جنوة التى كانت تنافس البندقية في هذه التجارة، فشجعت جنوة ملوك البرتغال على إيجاد هذا الطريق في الدوران حول قارة أفريقيا، وفعلا فقد نجح البرتغاليون في تنفيذ مخططهم العدواني بعد معرفتهم لطريق رأس الرجاء الصالح في الوصول إلى الهند والشرق مباشرة ليحتكروا تجارته على اختلاف أنواعها كالتوابل والبخور والعطور والعقاقير الطبية والأقمشة الحريرية، وذلك بعد أن وصلوا إلى مراكز صنعها دون الاعتماد على المسلمين والبنادقة، وأخذوا ينقلونها إلى عاصمتهم لشبونة، ومن ثم يقوم التجار الأوروبيون بتوزيعها على أسواق أوروبا التى تحتاجها. وقد تمكنوا من تثبيت أقدامهم على سواحل الهند في مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، حينما أسسوا فيها حكومة، ومن أجل ذلك عملوا على تقوية مراكزهم التجارية في المحيط الهندي، ومنعوا سفن المسلمين من مزاولة نشاطها التجاري فيه، وقد كشفوا من خلال مواقعهم هذه أغراضهم الاقتصادية الإنسانية من خلال أعمالهم العدوانية ضد أهالى المناطق التى وصلوا إليها في

[1] عبد الحميد البطريق: نفس المرجع، ص41. بشير محمود كاظم: نفس المرجع، ص12.
[2] Olivere R- History of East Africa, London 1967.

عمليات النهب والسلب التى كان التجار المسلمون يتعرضون لها على أيديهم [1].

وقد عبر ملك البرتغال (عمانويل الأول 901 928ه/1495 1521م) الذي قامت في عهده أول حملة بحرية إلى الشرق حيث قال في خطبته: "إن الغرض من اكتشاف الطريق البحري إلى الهند هو نشر المسيحية والحصول على ثروات الشرق" [2].

مكاسب البرتغاليين وأطماعهم الاقتصادية والدينية والسياسية في شرق أفريقيا:

لم تكن أفريقيا في البداية هدفا برتغالياً من الناحية الاقتصادية وإن كانت هدفاً دينياً وإنما كانت وسيلة للوصول إلى الهند [3].غير أن تفكير البرتغاليين تجاه أفريقيا قد تغيراً جذرياً بعد وصولهم إلى هناك، إذ رأوا فيه إنه يتيح لهم مزايا اقتصادية ودينية وسياسية، حيث إنهم وجدوا:

1 أن في المدن الإسلامية الساحلية إسلاما حضارياً ذا جذور عميقة، ونظماً سياسية وإدارية راقية فقرروا القضاء عليه.
2 أن في المدن الأفريقية الساحلية مجتمعات إسلامية ترفض الولاء لهم، فاضطروا إلى الشروع في نشر المسيحية بكل السبل، حتى يخلقوا لأنفسهم مراكز تدين لهم بالولاء، فأنشأو الكنائس ومدارس التبشير، وتدفق الجزويت على شرق أفريقيا، وكان في هذا طريق لتحقيق غاياتهم الدينية بنشر الدين المسيحي والقضاء على الإسلام.
3 أن المدن الساحلية تجارة راقية واقتصاداً مزدهراً، فقرروا السيطرة على هذه العمليات الاقتصادية.
4 أنهم بعد وصولهم استحوذتهم فكرة نقل الأفارقة كخدم وعبيد للنبلاء والأسر الأرستقراطية في البرتغال استرضاء لهم، أو مكافأة لمساهمتهم المالية في الحملات العسكرية والاكتشافية. وقد تطورت هذه العملية الاستغلالية البشعة فيما بعد إلى ما يعرف بتجارة الرقيق.
5 احتكروا تجارة السلع الأفريقية، وفرضوا على السكان عدم التعامل مع غير البرتغاليين.

---

1 السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن. القاهرة،1969م، ص46، بشير كاظم، نفس المرجع، ص 12، 13.
2 السيد مصطفى سالم، نفس المرجع، ص47، بشير كاظم، نفس المرجع، ص13.
3 عبد الرازق على عثمان: البرتغاليونت في شرق أفريقيا وطردهم منها، الوثيقة، العدد 14، سنة 7، جمادي الثانية،1409ه/1989، ص34.

6 أن وصولهم إلى شرق أفريقيا قد قلص المسافة بين أوروبا والحبشة مما يتيح لهم سهولة الاتصال بها والتحالف معها لتحقيق الآتي:

1 وضع المسلمين في شرق أفريقيا بين فكى كماشة، البرتغاليون من البحر الأحمر والحبشة من البر، وقد طبقوا ذلك في الحرب الحبشية الصومالية في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

2 محاولة اشتراك قوتي البرتغال والحبشة معاً في الهجوم على العالم الإسلامي من الجنوب. وسعى البرتغاليون إلى تحقيق المشاريع الآتية:

1 اشتركهما معاً في ضرب مدينة السويس. باعتبارها مركزاً للعمليات العسكرية الإسلامية.

2 السعى لإقناع ملك الحبشة بقبول فكرة تحويل مجرى النيل ليصب في البحر الأحمر بدلا من المتوسط.

3 السعى إلى احتلال مدينة مكة حتى يمكتن القضاء على الإسلام.

4 احتياج الطريق الجديد بين أوروبا والهند إلى محطات وحصون لحمايته، ومن ثم فإن تزويد السفن التجارية والأساطيل البحرية البرتغالية بالمؤن اللازمة. كل هذا حتم عليهم البقاء في شرق أفريقيا.

وهكذا أهلت الظروف التى استجدت لدى البرتغاليين بعد وصولهم إلى شرق أفريقيا لاتخاذ الإجراءات اللازمة والتدابير الضرورية لاحتلال شرق أفريقيا وتحويله إلى مناطق برتغالية وبذلك بدأ الوجود البرتغالي في شرق أفريقيا[1].

العوامل التى ساعدت البرتغاليين في السيطرة على شرق أفريقيا:

كان هناك عدة عوامل ساعدت البرتغاليين في بسط نفوذهم على شرق أفريقيا منها:

- أن الإمنارات العربية في ساحل شرق أفريقيا وجذوره كانت متفرقة، لم ترتبط مع بعضها ولم تتوحد في الحكم والسياسة. ويعود ذلك إلى الخلافات التى كانت في بلادهم والتى جاءوا منها سواء قبل الإسلام أو بعده، والتى كانت سبباً في هجرتهم من

[1] عبد الرازق على عثمان، نفس المرجع، ص35.

الجزيرة العربية إلى ساحل شرق أفريقيا. فالبطون التى ينتمون إليها مختلفة وكذلك المذاهب الدينية التى يتبعونها، فمنها الزيدية والأباضية والسنية. مذاهب شتى لا يمكن أن تتحد لسعة الخلاف بينهما. ويضاف إلى ما تقدم ذكره العامل الجغرافي المدن ساحل شرق أفريقيا الأمر الذي لم يساعد العربق على تأسيس نظام سياسي موحد [1].

- ومن الجدير بالذكر أن هذه الإمارات والمدن العربية في ساحل شرق أفريقيا قد سقطت بسرعةى تحت سيطرة البريطانية،لا لتفرقها وعدم توحدها في الحكم والسياسة فقط، بل لأن التجار العرب عندما أسسوا هذه الإمارات لم يتعرض الأفارقة على وجودهم، بل رحبوا بهم وصاهروهم وكانوا على وفاق معهم، فلم يكن لدى العرب القوة العسكرية التى يصدون بها الغزو البريطاني[2].
- استخدم البرتغاليون رجلاً أعدوهم لتنفيذ خطة السيطرة على الإمارات العربية على ساحل شرق أفريقيا فكانوا ضباطاً يتصفون بالقسوة والطمع، وخاصة أنهم شحنوهم بأن هذه الحرب باسم الصليب، وقووا لديهم الوازع الديني، وبث روح العداء للمسلمين.
- تزامن قدوم البرتغاليين مع خروج مجموعات من الزنوج من أكلة لحوم البشر داخل أفريقيا حيث هاجموا الساحل وما فيه من مدن، ومنها مدينة مبسة(998ه/1589م) وأخذوا يهاجمون الناس ويأكلونهم، فبدأ الناس يفرون منهم ويحتمون بالسفن الراسية على الساحل، وكان من بينها سفن برتغالية، ولكنها بدلاً من أن تحميهم فتحت عليهم نيران مدافعها تحصدهم حصداً [3] وكان هجوماً شرساً، أدخل الرعب في جميع مدن ومناطق الساحل حتى وصلت مالندى.
- لم تلق الإمارات الإسلامية في ساحل شلرق أفريقيا عوناً من الدول الإسلامية الكبيرة في ذلك الوقت العثمانية والصفوية

1 حسن أحمد محمود، نفس المرجع، ص428.
2 جمال زكريا قاسم، الأصوال التجارية للعلاقات العربية الأفريقية. معهد البحوث ولادراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة 197م ،ص70.
3 حسن أحمد محمود،نفس المرجع، ص432.

نظراً للعداء الذي كان قائماً بينهما وللخلافات المذهبية والأطماع التوسعية التى وصلت إلى حد طلب شاه الفرس معاونة البرتغاليين له ضد الدولة العثمانية وقد أخفق المماليك في مواجهة البرتغاليين لانشغالهم بهجوم العثمانيين على مصر ومن ثم سيطرتها على الأمو فيها سنة (923ه/1517م) [1] .

- ❖ استغل البرتغاليون فرصة الخلاف الذي كان ناشئاً بين مالندى وممبسة ليؤيدوا حاكم كالندى على منافسه شيخ ممبسة وأدت خطة البرتغاليين هذه ضد ممبسة لكراهتهم لها شعباً وحاكماً [2] .
- ❖ كان سكان الساحل من الجهل والاستكانة لأوضاعهم حتى أنهم لم يكونوا يميزوا بين السفن، فقد خرجوا في العديد من المدن لاستقبال السفن البرتغالية باعتبارها لدولة إسلامية.
- ❖ كانت كلوة هى الإمارة المسيطرة على الساحل الشرقي لأفريقيا حتى القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، لكنها فقدت هذه السيطرة بسبب احتدام الصراع بين السلطة المركزية فيها وحكام المدن والجزر التابعين لها من أجل فك الارتباط بينهم ولحبهم حياة الاستقلال التى اعتادوها [3] وقد بدأت بعض الدويلات والمدن العربية تصارع كلوة التى سيطرت على الساحل بالقوة من أجل الفكاك من هذه السيطرة، فأضعف ذلك من قوة هذه الدويلات فصارت فريسة سهلة للبرتغاليين [4].
- ❖ استفاد فاسكو دي جاما من الخلافات الموجودة بين المدن فاتخذ من ملك مالندى صديقاً عزيزاً ضد ممبسة، مما سهل له الأمر السيطرة على الساحل كما سهل له الوصول إلى الهند وجنوب شرق آسيا، عندما أمده حاكم مالندي بملاح عربي ماهر هو أحمد بن ماجد [5] [1].

---

1 جمال زكريا قاسم، نفس المرجع، ص72 99.

2 نفس المرجع، ص75.

3 جعفر عباس حمدي: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصرة، عمان ، دار الفكر، 2002م، ص30.

4 جعفر عباس حمدي، نفس المرجع ،ص30.

5 شهاب الدين أحمد المعروف باسم ابن ماجد الملاح، ولد في الجزيرة العربية وكان عبقرياً، ألف 30 كتاباً في البحرية، فصل فيها أصول الملاحة ووصف فيها الطريقة البحرية المعروفة, كوان ماكفيدي، ص122.

كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت البرتغاليين في السيطرة على الساحل الشرقي للقارة الإفريقية وقد نتج عن هذه السيطرة أحداث عظيمة في ثورات الدويلات والإمارات الإسلامية في تلك المنطقة، وسيتبين ذلك فيما سيأتي.

الوجود البرتغالي في شرق أفريقيا:

يحسن عند الحديث عن الوجود البرتغالي في شرق أفريقيا تتبع جهود البعثات الاستكشافية والحملات البرتغالية، والسير خطوة فخطوة مع تلك الحملات العسكرية للتعرف على صورة الاحتلال البرتغالي لتلك المناطق. وقد استغرقت هذه الحملات حوالى الثلاثين عاماً حتى وصلت السفن البرتغالية إلى أرض غنية بخضرها ومزروعاتها حيواناتها تسيطر عليها مجموعات قوية من الأفريقين، فكان هذا الكشف مدعاة لدحض المزاعم القديمة التى توارثها الأوروبيون [2].

ومن الجدير بالذكر أن البرتغاليين لم يصلوا إلى شرق أفريقيا بيسر وسهولة، وإنما تم ذلك نتيجة لجهود جبارة قاموا بها بقيادة هنري الملاح حيث كان يدرس الأجرام السماوية والفلك، وتحملوا في سبيلها العناء والمشقة وصولا إلى أهدافهم. وكان احتكاكهم بشمال وغرب القارة قد سبق احتكاكهم بشرقها، ففى عام 818هـ/1415م احتلوا سبته،وأصبح الأمير هنري حاكماً عليها، وقد استغرق احتلالهم للساحل زهاء عشر سنوات، ذلك أن كل حملة عسكرية كانت تخضع سلطة أو منطقة، ثم تغادرها وتأتي حملة أخرى وتفعل مثل ما فعلته الأولى، ولم يجازف البرتغاليون بترك حاميات عسكرية في المراحل الأولى لوصولهم إلى ساحل شرق أفريقيا، لأنهم لم يجدوا حليفاً محلياً يعتمدون عليه باستثناء سلطان مالندى، الذي تحالف معهم أملاً في مساعدتهم للقضاء على ممبسة، وفيما بعد بدأ البرتغاليون في إقامة المحطات وبناء الحصون، وترك حاميات عسكرية في تلك الحصون، وذلك تمشياً مع معرفتهم بأهمية الساحل لهم [3].

وهكذا استمر الاحتلال التدريجي للساحل إلى أن تمكنوا في النهاية من إخضاعه بالكامل، وبذلك كانت الحملات الاستكشافية البرتغالية بداية عهد جديد

---

[1] كولن ماكفيدي: أطلس العالم الأفريقي، ترجمة مختار السويفي،الهيئة المصرية العامة للكتب،2002م،ص134.

[2] عبد الجليل الشاطر البصيلي، الصراع بين الدولة العثمانية وحكومة البرتغال في المحيط الهندي وشرق أفريقيا والبحر الأحمر، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني، 1964 1965م، ص129.

[3] عبد الرازق على عثمان ، نفس المرجع، ص35، 36.

بين أوروبا من جهة وأفريقيا وآسيا من جهة أخرى، مما أدى إلى بسط نفوذ الأوروبيين السياسي والاقتصادي على السواحل الأفريقية والآسيوية [1].

ومن المعروف أن هنري الملاح قد قام بدور بارز في تكوين الإمبراطورية البحرية البرتغالية، وكان من أشد المتحمسين لمحاربة الإسلام، وقد خطط لتكون سبته قاعدة لشن الحملات العسكرية على المسلمين في شمال أفريقيا، وقاد بنفسه حملة حاولت احتلال طنجة عام (840ه/1436م). وفي عهده وصلت الحملات البرتغالية إلى الرأس الأخضر عام (850ه/1446م) وصب بهر السنغال وسيراليون عام (864ه/1460م) واجتاز البرتغاليون خليج غانا عام (876ه/1471م)،وتمكنوا من اكتشاف مصب نهر الكونغو عام (887ه/1482م) [2] .

وتولت البرتغال إكمال الجهود الاستكشافية مستعينة بالعلوم والمعارف العربية، كالمرشدات الملاحية والخرائط البحرية والبوصلة والإسطرلاب التى أخذوها عن العرب بعد استيلائهم على مدينة سبته عام (818ه/1415م) [3] وقد استطاع دى جاما الوصول إلى جزيرة القديس جورج القريبة من موزامبيق في الأول من آذار عام (904ه/1498م) [4] .

وقد كانت خطة دي جاما في أول الأمر استخدام سياسة ودية مع سكان المناطق التى يمر بها، وعقد صداقات مؤقتة مع شيوخ العرب شرق أفريقيا، حتى إذا ثبت أقدامه في المنطقة نفذ خطته الصليبية، مع العلم أن حكومة البرتغال قد أصدرت تعليمات إلى الملاحين في حملاتهم الأولى إلى الهند، أوصتهم فيها بحسن معاملة سكان المناطق التى يصلون إليها، وعدم استخدام العنف والقسوة، وإخفاء أسلحتهم تحت طيات الملابس، وعدم إظهارها، وذلك لكسب مودة الأهالى وصداقتهم، إلى أن يثبتوا أقدامهم في المنطقة ومن ثم ينفذوا خطتهم الصليبية المعهودة [5] .

---

1 حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام في القارة الأفريقية، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، 1984م ،ط3،ص176.

2 عبد الرازق عثمان. نفس المرجع، ص35، 46.

3 بشير كاظم، نفس المرجع، ص16.

4 نفس المرجع، ص17.

5 سونياهاو: في طلب التوابل، ترجمة محمد عزيز رفعت، القاهرة،1957م، ص102، 103.

وقد أكد سونياهاو تلك السياسة، وذكر أن دى جاما اتبع الأسلوب السياسي المرن مع حاكم قاليقوط، الذي باعه أنواعاً رديئة من التوابل وبأسعار غالية حتى يظهر للسكان أن معادلة البرتغاليين حسنة وأن أسلوبهم مرض مع التجار[1].

واستقبل (دى جاما) في أول الأمر استقبالاً ودياً، حتى أن أمير موزامبيق استضافة، ورد إلية الضيافة بأن زاره في سفينته، ولكن سرعان ما تغيرت نظرة العرب إليه، عندما اكتشفوا غاياته وعرفوا أنه برتغالي صليبي [2].

ووصل فاسكو إلى الهند بإرشاد ملاحين من أهل مالندي ومن ثم عاد إلى البرتغال، في نفس الطريق عام (950ه/2499م) [3]. ومن الجدير بالذكر أن دى جاما في أثناء طريقه إلى الهند يقال إنه وصل إلى الملبار وقد وجد فيها وجوداً عربياً قوياً، ولم يرغب في الاصطدام معهم، مما دفعه إلى التوجه إلى كانا نور وجوا ومن هناك تمكن من شحن سفنه لأول مرة بالسلع الشرقية من مصادرها الأصلية، وعاد إلى بلاده مباشرة عن طريق مقديشو، بعد أن ضربها بالمدافع وهدم كثيراً من منازلها، كما أغرق عدداً من سفنها الراسية في مينائها، ومن ثم مر بمالندى التى تزود منها بالمؤن، ثم مر بزنجبار وجنوب أفريقيا، ووصلت طلائع سفنه إلى لشبونة في يوليو (905ه/1499م) واستقبلت لشبوئة دى جاما استقبالاً لائقاً به كبطل فاتح مظفر، وهكذا حصدت البرتغال ومعها أوروبا كلها فوائد الكشوفات الجغرافية، وتحققت أحلامهم في الوصول إلى مصادر السلع الشرقية دون المرور ببلاد المسلمين [4] . حيث تمكنوا من السيطرة على التجارة العالمية وتخليصها من المسلمين وتجار البندقية وسلب ثرواتهم.

---

1 نفس المرجع، ص102 ،103.

2 بشير كاظم، نفس المرجع، ص18.

3 محمد ،نفس المرجع، ص100، عبد الرزاق على عثمان، نفس المرجع، ص36. راشد البراوي:الرق في أفريقيا البرتغالية، دار النهضة العربية، القاهرة 1962م، ص23.

4 عبد الرازق على عثمان، نفس المرجع، ص36، 37.

الخـاتمـة :

وهكذا وبعد أن شارف هذا البحث على الانتهاء، فيجدر إلقاء نظرة مختصرة لكنها متأنية على ما مر فيه من أحداث.

ولعله من حسن الحظ أن هيأ الله لهذا البحث الكثير من المراجع والمصادر العربية قديمها وحديثها عامة ... والعمانية منها خاصة، إضافة إلى المصادر الأجنبية العديدة، حيث أغنته جمعها بمادة علمية ثرة. كيف لا وأن كثيراً من المؤرخين العرب القدامى كانوا ممن عرفوا بالحجة الدامغة وسعة العلم والإطلاع، أمثال المسعودى وابن بطوطة وابن ماجة والقزويني وزياقوت الحموى والطبرى وابن الأثير والمقريزى والإدريسي وابن زريق بن بخيت العماني، وأغلبهم كانوا يروون ويحدثون عما رأوه أو سمعوه ممن عاصر الأحداث، أو نقلوه عن غيرهم من الثقافت.

وهكذا كان حال المؤرخين الأجانب ممن عاصروا الأحداث أمثال هاملتون ولوثروب ستودارو وكراتشكوفسكي ودافيدسون وجوليان وأوين وكثير غيرهم من المحدثين العرب والأجانب، الذين تناولوا بالبحث موضوع الدراسة (جهاد العمانيين وأثره في مقاومة البرتغاليين في شرق أفريقيا "1061 1143ه/1650 1730م").

وقد تحدثت الدراسة عن تاريخ عمان والهجرات العربية إلى ساحل شرق أفريقيا القديمة قبل الإسلام وبعده، وأنه كان لهذه الهجرات أسباب عدة، منها: دينية كهجرة المسلمين الأوائل إلى الحبشة هرباً من تعذيب مشركى قريش.أو لأسبايب سياسية هرباً من النزاعات وخلافات العرب في دولهم. أمثال الذين هاجروا أيام حكم عبد الملك بن مروان هرباً من بطش الحجاج ابن يوسف الثقفي. أو أسباب اقتصادية ، كالتجار الذين كانوا يهاجرون في رحلاتهم لطلب الرزق.

وقد وضحت الدراسة دور هؤلاء العرب في نشر الإسلام في ساحل شرق أفريقيا، ومن ثم امتزاجهم بالأفارقة بالتزاوج والتعايش السلمي، الذي أدى بالتالي إلى ظهور الشعب السواحيلي.

كما رسمت الدراسة صورة لأحوال الشرق الدينية والسياسية في أوائل القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. وبينت الضعف والانقسام الذي كانت عليه الدول الإسلامية التى كانت تحكم المنطقة آنذاك.

كما تحدثت الدراسة عن القوتين الإسلاميتين اللتين كان لها شأن في مواجهة الاستعمار البرتغالي.

حيث تمثلت إحداهما بدولة العثمانيين في استانبول وهم من أهل السنة وتمثلت القوة الثانية.

بدولة الصفويين الشيعية في إيران، وكانت كل من هاتين القوتين في صدام مستمر بينهما.

وتحدثت الدراسة عن العلاقات البرتغالية مع لاشرق، وأنها كانت نتيجة لمحاولات تمت في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي لاكتشاف طريق يدور حول قارة افريقيا ترأسها الأمير هنرى الملاح، حيث تم اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام (892ه/1486م)، ومن ثم وصول فاسكو دي جاما إلى الهند.

وبينت الدراسة أن الكشف العلمي لم يكن وحده أبداً الغرض الرئيسي لحملات البرتغال الاستكشافية، وإنما هناك عوامل عدة تختفى خلف ستار العلم، أهمها:

1) العامل الديني والأطماع التى كان البرتغاليون يحلمون بتحقيقها من هذا الغزو في نشر المسيحية بين الأفارقة من المسلمين وغير المسلمين، إضافة إلى تغيير دين مملكة الحبشة إلى المذهب الكاثوليكي مذهب البرتغاليين، بعد أن كان الأوروبيون ينظرونإليها على أنها لغز غامض مجهول لمملكة نصرانية قوية، ومن ثم توضح أمرها وعلموا أنها مملكة الحبشة.
2) العامل الاقتصادي الذي جعل البرتغال تسعى إلى منازعة العرب في تجارة التوابل من الهند، وتجارة الرقيق من أفريقيا، والذهب والفضة والعاج، حيث ظلت موزامبيق مركزاً رئيسياً لها.
3) العامل السياسي في التحالف مع الحبشة في صراعها مكع العرب لتشكيل قوة تمكنها من السيطرة على المنطقة.

وبينت الرسالة أن البرتغاليين لم يكتفوا بالوصول إلى الهند، وإنما رأوا أنهم لن يتمكنوا نمن السيطرة على العرب وانتزاع التجارة العالمية منهم دون الاستيلاء على الخليج العربي،إضافة إلى السواحل الشرقية لأفريقيا.

وقد أوضحت الدراسة أن من أهم العوامل التى ساعدت البرتغاليين في السيطرة على ساحل شرق أفريقيا أن الإمارات الإسلامية كانت متحدة تقريباً إلا ماليندى، التى تحالفت مع البرتغال، وأن الأفارقة لم يكن لديهم السلاح لمحاربة البرتغاليين وأنهم لم يلقوا الدعم الكافي من الدول

الإس\لامية كالعثمانيين والصفويين. وأن الاحتلال استغرق عشر سنوات بحملات كانت تخضع كل منها منطقة على حده، ثم تغادها إلى أخرى، وأن دي جاما استخدام السياسة الودية مع الأفارقة.

وتذكر الدراسة أن موضوع طلب دي جاما من حاكم مالنيدى أن يزودوه بملاح يرشده إلى طريق الهند، وأنه أرسل إليه أحمد بن ماجد الذي دله على الطريق وهو في حالة سكر أمر مشكوك فيه، وتطرح الدراسة الآراء التى تدحض هذه المزاعم. خاصة أن أحمد بن ماجد رجل حج بيت الله الحرام وله أراجيز ومؤلفات علمية تنفي عنه هذا القول.

وتتحدث الدراسة عن الصراع بين المماليك والبرتغاليين والحملات العسكرية التى وجهها السلطان قانصوه الغورى ضدهم من ميناء السويس إلى الهند للمحافظة على التجارة العربية، وأن المعارك كانت بينهما سجالاً، ولكنها انتهت بهزيمة المماليك في معركة ديو عام (914ه/509م)، التى وضعت حداً للتفوق الإسلامي، وليتحقق للبرتغاليين بذلك احتكار تجارة الشرق.

وكان لابد للدراسة من التحدث عن الصراع العثماني البرتغالي الذي بدأ عقب الفتح العثماني لمصر عام (922ه/1517م). حيث عمل السلطان سليم الأول ومن بعده السلطان سليمان القانوني على تعزيز الأسطول العثماني في البحر الأبيض المتوسط، لإنقاذ أسواق التجارة الشرقية. وكيف ساندة شيوخ من البحرين والقطيف والحسا والبصرة، وأنه تمكن من فتح العراق، ومن استيلاء على الشام والبحر الأحمر، ومن ثم مناصرته للمجاهدين العرب في ساحل شرق أفريقيا ضد التحالف البرتغالي الحبشي. كما ذكرت الرسالة دور على بك في حملاته لنصرة الأفارقة ضد البرتغاليين، وكيف أنه وقع في أسرهم بعد أن ألحق خسائر جسيمة بهم.

وأكدت الدراسة على دور العثمانيين في وقف الزحف البرتغالي، والحيلولة دون قيام تحالف برتغالي حبشي ضد القوى العربية الإسلامية.

كما ذكرت الدراسة حادثة قتل البرتغاليين لحاكم ماليندى الحسن بن أحمد الذي نصبوه حاكماً على ممباسا، ثم قتلوه بعد اختلافه معهم، ونصبوا ابنه الصغير يوسف بعد أن ربوه على النصرانية حاكما،

ولكنه عندما كبر عاد إلى دينه وانحاز إلى شعبه، وقتل القائد البرتغالي، وقامت بينه وبين البرتغاليين حملات انتهت بتركه للبلاد ومات شاباً في جده (1047ه/1637م).

وتبرز الدراسة الأعمال الإجرامية التى قام بها الفرنسو دي البوكيرك في هجماته المستمرة للمدن الساحلية الأفريقية كممباسا وكلوة وبات ولامو وموازمبيق وجزيرة سوقطرة، وأن هذه المدن كانت تتعرض للحرق والتدمير مرات عديدة وعلى فترات زمنية متباعدة، إضافة إلى قتل الأهالى، وهدم بيوتهم وإرغامهم على التنصير، حتى إنهم حولوا مساجد في بات إلى إسطبلات لخيولهم.

وتشير الدراسة إلى السياسة الاستعمارية البرتغالية كانت واحدة، فقد لاقت المدن العمانية من السياسة الوحشية ما لاقته مدن الساحل الشرقي لأفريقيا من النهب والسلب، كما حدث في مسقط وقلهات وصبحار وقريات وخور فكان، حيث حولوها محطات برتغالية، وكان أبرز ما استهدفه البوكيرك تحطيمه لمملكة هرمز.

ولم تغفل الدراسة ذكر أعمال القرصنة التى يقوم بها البرتغاليون، حتى أن سفنهمكانت تنهب بعضها بعضاً، وأن الشاه عباس حاول تتبع البرتغاليين على السواحل الغربية للخليج ولكن الجهود الفارسية باءت بالفشل.

وتبرز الدراسة حدث هام هو تزامن سقوط هرمز مع ظهور الإمام اليعربي ناصر ابن مرشد الذي تصدى للغزو البرتغالي وتمكن هو وخلفاؤه من بعده من القضاء على نفوذ البرتغاليين في المنطقة.

وفي الحديث عن العمانيين تبين الدراسة أن عمان اشتهرت منذ العهد الأموى بأنها معقل للمذهب الأباضي، الذي تميز بنظام الإمامة بالبيعة لا بالتوراث. وأنها كانت تحكمها (دويلات الأمراء)، لذا كانت تعاني من الاضطراب السياسي والنزاع القبلي.

وأكدت الدراسة على دور الأمام ناصر بن مرشد مؤسس دولة اليعاربة العمانية في توحيد القبائل والبلاد، وأن جهاده ضد البرتغاليين كان بدافع ديني.

كما أبرزت دور سلطان بن سيف بن بلعرب في مواصلة صراع العمانيين البرتغاليين، حيث أجلاهم عن آخر معقل لهم في الخليج

(1069ه/1658م)، ثم تتبعهم إلى المحيط الهندي. كما ساعد الأفارقة في ساحل شرق أفريقيا في صراعهم أيضاً ضد البرتغاليين.

ولم تغفل الدراسة النزاع الذي حدث بين الأخوين بلعرب بن سلطان وأخيه سف ابن سلطان. هذه الفتنة التى شغلت العمانيين عن متابعة الجهاد ضد البرتغاليين، بعد أن قاوموهم لفترة زمنية طويلة.

كما أبرزت الدراسة دور سيف بن سلطان الأول في الحكم، حيث بلغت البحرية العمانية في عهده حداً من القوة جعلها تنافس الأساطيل الأوروبية. مما ساهم في مساعدته للأفارقة، وفي حربه مع الإيرانيين في الجليج. وفي صراعه مع البرتغاليين لتحرير بلاده.

وتبرز الدراسة أن الصراع في الأسرة العمانية الحاكمة استمر لسنوات، وأدى بهم إلى طلب معونه الفرس لهم في صراعهم ضد البرتغاليين، ولكن اتضحت بعد ذلك نوايا الفرس العدوانية في احتلال البلاد. كل هذه العوامل كانت سبباً في سقوط دولة اليعاربة (1123 1131ه/1711 1718م).

وتبين الدراسة أن الأسرة الحاكمة الجديدة التى استمرت إلى يومنا هذا والتى أسسها أحمد بن سعيد هى التى استطاعت إرغام الفرس على الانسحاب من عمان عام (1157ه/1744م). وبذلك بدأت عمان عهداً جديداً في الحكم وفي الصراع العماني البرتغالي.

وقد أسبهت الدراسة في إبراز قوة الأسطول البحري والملاحة البحرية التى كان لها دوراً مهماً في إنعاش التجارة والزراعة في البلاد. وتطرقت إلى أسماء البحارة كل حسب مرتبته، والمعارف والآلات البحرية التى توصلوا إليها لتساعدهم في خوض البحار.كما تطرقت لاذكر خصائص المراكب البحرية وأنواع وأسماء كل من هذه المراكب.

كما أكدت الدراسة على أن هذه القوة البحرية ساعدت على ظهور مدن ساحلية عديدة اشتهرت بصناعة السفن وبكونها موانئ تجارية.

وبم تغفل الدراسة اعتماداً على تاريخ المزروعى الحديث عن وصول أسرة المعمورى إلى حكم ممبسة نيابة عن السلطان العماني اليعربي، حيث استمرت في حكمها حتى عام (1152ه/1739م)، ومن استطاع محمد بن عثمان المزروعي انتزاع ولاية مبسة منها، واستقل هو

وخلفاؤه في حكمها حتى أسقط حكمهم السيد سعيد بن سلطان عام (1255ه/1839م).

وأبرزت الدراسة أن الصراع البرتغالي العماني في ساحل شرق أفريقيا استمر حوالي قرنين ونصف في حقبتين زمنيتين:

الأولى: فترة حكم الأسرة اليعربية (1060 1157ه/1650 1744م).

الثانية: فترة حكم الأسرة البوسعيدية (1057 1318ه/1744 1900م)، حيث برزت أول دولة عربية آسيوية ظهرت في تاريخ العرب الحديث.

وتتحدث الدراسة أنه بالرغم من الأوضاع الداخلية في عمان والصراع الأسري إلا أن البرتغاليين لم يتوغلوا داخل العمق الاستراتيجى في ساحل شرق أفريقيا، ولم يتجاوزوا المناطق الساحلية. نظراً لقوة العمانيين في دحرهم، ولقلة عده البرتغاليين وعتادهم التى لم تمكنهم من خوض المعارك في الداخل.

أظهرت الرسالة الأثر الكبير للعمانيين في ترسيخ دعائم الإسلام في شرق أفريقيا وفي الداخل خاصة، إضافة إلى الوقوف في وجه الحملات التبشيرية المسيحية. وأن هجرة العديد من الأفارقة الذين كانوا يعيشون في ساحل شرق أفريقيا إلى الداخل هرباً من ظلم االبرتغاليين وسياستهم الوحشية، كان سبباً في انتشار الإسلام بينهم. مما جعلهم مركز عداء دائم منع البرتغاليين من محاولة التوغل داخل أفريقيا.

أكدت الدراسة على أثر السياسة الاستعمارية على الشعوب الأفريقية والعربية، وأنها كانت مبعث ثوراتهم المستمرة من جهة، وسبباً في إضعاف النفوذ البرتغالي ليس في شرق أفريقيا فحسب بل الشرق كله.

وضحت الدراسة أن من أسباب اندحار النفوذ البرتغالي أيضاً هو خضوع البرتغال لأسبانيا التى فضلت مصالحها على مصالحهم.

كما أبرزت الدراسة دور القوى الأوروبية المنافسة للبرتغاليين، والتى تمثلت في الإنجليز والهولنديين الذين كانوا أكثر تنظيماً وتسليحاً من البرتغاليين. والذين أصبحو يطلبون ود العرب، ويعقدون معهم المعاهدات للتفوق على البرتغاليين.

كما أوضحت الدراستى أن من هذه الأسباب ظهور المشاكل الداخلية في صفوف البرتغاليين كالتمرد والعصيان، إضافة إلى أعمال

القرصنة التى كانوا يقومون بها ضد السفن العمانية وغيرها مما زاد نقمة العرب عليهم.

ولم تغفل الدراسة حين تعرضها لانحسار النفوذ البرتغالي أن تبين أثر قوة العمانيين البحرية واستفادتهم من النظام العسكري الدقيق للدول الأوروبية،حيث كانوا يراقبون قوة أعدائهم بدقة وحرص، إضافة إلى الذخيرة والبارود التى كانوا يستولون عليها من السفن الأوروبية التى تقع في أيديهم.

كما ذكرت الدراسة أن نزاع البرتغاليين مع حكام الولايات الهندية كان سبباً في نقص مواردهم الاقتصادية.

وأشارت إلى أن تفوف الأسطول الإنجليزي بعد أن اختراع البخار واستخدامه في الملاحة البحرية، جعل الإنجليز يتفوقون على غيرهم من الدول الأوروبية الطامعة في.

المصادر والمرجع

المصادر العربية:

- ابن إياس: محمد أحمد الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق:محمد مصطفى،ج4،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2،القاهرة، 1402ه/1982م.
- ابن الأثير: على بن أبي الكرم الشيباني، الكامل في التاريخ،ج2،نشر المطبعة الدميشقية والمكتبة التجارية القاهرة،1348ه/1958م.
- ابن بخيت: حميد بن محمد بن زريق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين،تحقيق:عبد المنعم عامر ومحمد مرسي عبد الله، وزارة الثقافة والتراث القومي، سلطنة عمان، ط1403،2ه/1983م.
- ابن بطوطة: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي (ت 779ه/1377م): تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق: على المنتصر الكناني، جزآن، مؤسسة الرسالة،ط4، بيروت،1405ه/1985م.
- ابن قيصر:عبد الله بن خلفان، سيرة الأمام ناصر بن مرشد مؤسس دولة اليعاربة، تحقيق:عبد المجيد حسيب القيسس، ط1،دار الحكمة، لندن،1423ه/2002م.
- ابن المجاور: جمال الدين يوسف بن يعقوب، تاريخ المستبصر،ج2،تصحيح:أوسكر لونفرين، مطبعة: بريل (ليدن 1951م)، ص266.
- أبو الفداء: عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر(732ه)، تقويم البلدان، تحقيق رينود ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس،1840م.
- الإدريسي: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس المعروف بالشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409ه/1989م.
- الأزكوري: سرحان بن سعيد العماني، تاريخ عمان المقتبس من كشف الغمة لأخبار الأمة. تحقيق: عبد المجيد حسيب القيسي، وزارة التراث والثقافة، عمان، ط3، مسقط، 1406ه/1986م.
- الأنصاري: محمد بن أبي طالب (727ه)، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط1، 1408ه/1988م.
- البغدادي: عبد المؤمن بن عبد الحق (ت739ه)، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق:على محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت،ط1412،1ه/1992م.
- التعالي: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت429ه/1307م)، لطائف المعارف، تحقيق: إبراهيم الأبياري وآخر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1379ه/1960م.
- الجاحظ: أبو عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق: وشرح عبد السلام هارون، ط2،مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ج3.
- الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت (ت626ه/228م)، معجم البلدان، دار صادر، ،،، وت، 1400ه/1980م.

- الدمشقي: شمس الدين أبو عبد الله، تحفة الدهر وعجائب البر والبحر، بطرسبورج، 1865م.
- الدميري:الشيخ كمال الدين: حياة الحيوان الكبرى، ج2،مصر 1383ه/1963م.
- الرامهرمزي: برزك بن شهريار الناخذاه الرامهرمزى، عجائب الهند بره وبحره وجزائره، دار صادر، بيروت، (بدون تاريخ).
- السالمي: نور الدين بن عبد الله بن حميد (1332ه/1914م)، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، صححه وعلق عليه أبو إسحاق إبراهيم طفيس الجزائري الميرابي، ج2 مطبعة الشباب، ط2،القاهرة، 1350ه/1931م.
- السخاوي: شمس الدين بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، القاهرة، 1353ه/1933م.ج1.
- السيابي: سالم بن حمود، إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان، طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ على آل ثاني حفظهما الله، منشورات الكتب الإسلامية، قطر، 1384ه/1965م.
- السيرافي: أبو زيد، رحلة التاجر سليمان: سلسة التورايخ، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1811م.
- الصوافي: عبد الله مصبح، السلوة في أخبار كلوة،نشر وتحقيق:آرثر سترونج، لندن،1985م.
- الطبرى: أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك،القاهرة،ج2، 1916م.
- القزويني: زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، 1399ه/1979م.
- القلقشندي:أحمد بن على (821ه)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء،تحقيق:نبيل خالد الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1407ه/1987م.
- القماني: أحمد بن يوسف، أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، تحقيق: أحمد حطيط، فهد سعيد، عالم الكتب، بيروت،ط1، 1412ه/1992م.
- المسعودي: أبو الحسن على بن الحسين بن على، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق:محمد محي الدين عبد المجيد، ج1، نشر دار الرجاء، القاهرة،1964م.
- المعولى: أبو سليمان محمد بن عامر بن راشد، قصص وأخبار جرت في عمان، تحقيق: عبد المنعم عامر، وزارة الثقافة والتراث القومي، سلطنة عمان،1983م.
- المغربي: على بن موسى بن سعيد (685ه)، الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1390ه/1970م.
- المغيري: سعيد على جمعة، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار،ط2، المطبعة الأشرقية، مطرح عمان، 1406ه/1986م.
- النهروالي: قطب الدين محمد أحمد (ت988ه/1580م)، البرق اليماني في الفتح العماني، أشرف على طبعه حمد الجاسر، دار اليمامة،ط1، الرياض، 1387ه/1967م.

المراجع العربية:

- بابكور: عمر سالم، الإسلام والتحدي في أفريقيا، مطابع جامعة أم القرى، 1418ه.
- بحوث مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية،ج2،الدوحة،1976م.
- البحراوي: محمد عبد اللطيف، فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولي بين البر والبحر، القاهرة، 1979م.
- البراوي: راشد، الصومال الكبير حقيقة وهدف، القاهرة، 1961م.
- البرازي: راشد، الرق الحديث في أفريقية البرتغالية،دار النهضة العربية،القاهرة، 1962م.
- البطريق: عبد الحميد، التاريخ الوربي الحديث، دار النهضة العربية،بيروت، 1977م.
- جريس: غيثان بن على، بحوث في التاريخ والحضارة الإسلامية،ج2،الإسكندرية، دار السماح للطباعة،1997م.
- الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م.
- حافظ: صلاح الدين، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1982م.
- حراز: السيد رجب، أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968م.
- حسن إبراهيم: حسن إبراهيم،انتشار الإسلام في القارة الأفريقية،ط2، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1964م.
- حسن يوسف: يوسف فضل، دراسات في تاريخ السودان، جامعة الخرطوم، 1975م.
- حميدي: جعفر عباس، تاريخ أفريقية الحديث والمعاصر، عمان، دار الفكر،2002م.
- حنظل: فالح، المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، أبو طبى،ج1،نشر لجنة التراث والتاريخ بدولة الإمارات العربية المتحدة،ط1، أبو ظبي، 1400ه/1980م.

• حنظل: فالح، العرب والبرتغال في التاريخ (93 134ه/711 1720م)أبو ظبي، منشورات الجمع الثقافي، ط1، 1418ه/1997م.
• الحويري: محمود محمد، ساحل شرق أفريقية، دار المعارف، القاهرة،1986م.
• درويش: مديحة أحمد، سلطنة عمان في القرنين (18، 19م)، دار الشرق، جدة،1982م.
• دياب: أحمد إبراهيم،الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الأفريقية، أم درمان، معهد البحوث ودراسات العالم الثالث.
• رياض: زاهر، الإسلام في إثيوبيا، القاهرة، 1964م.
• سالم: السيد مصطفى، الغتح العثماني الأول لليمن، القاهرة، 1969م.
• السرياني: محمد محمود، الوجيز في حغرافية العالم الإسلامي دراسة لملامح الأقطار الإسلامية ومشاكل الأقليات المسلمة في العالم، ج1، ط1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 1417ه/1997م.
• السيابي: شامس سالم، العنوان في تاريخ عمان، 1385ه.
• السيار: عائشة على، دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقية، دار القدس، بيروت، 1975م.
• صبري: صلاح، أفريقية وراء الصحراء، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1960م.
• الصيرفي: نوال حمزة، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن (10ه/16م)، منشورات دار الملك عبد العزيز، الرياض، 1403ه/1983م.
• عابدين: عبد المجيد، بين الحبشة والعرب، القاهرة، 1367ه/1947م.
• عبد الجليل: الشاطر بوحيلي، معالم تاريخ السودان ووادي النيل، الصراع بين الدولة العثمانية وحكومة البرتغال في المحيط الهندي وشرق أفريقية والبحر الأحمر، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني، (1964 1965م).
• عبد العال: محمد، البحر الأحمر ومحاولات البرتغالية الأولى للسيطرة عليه، نصوص مستخلصة من مشاهدات المؤرخ اليمني بامخرمة كما سجلها في مخطوط قلادة النمل، القاهرة، 1980م.
• عبد الكريم:أحمد عزت، دراسات في النهضة العربية الحديثة، فصل العلاقات بين الشرق العربي وأوروبا، القاهرة، (بدون تاريخ).

الاتجاهات الحديثة في دراسة الأنثروبولوجيا

عمرو عبد الرازق محمود سليمان(*)

مقدمة:

تعتبر السياحة ذات صلة بالعديد من القضايا النظرية والواقعية في الأنثروبولوجيا، ويمكن التأكيد على ان علماء الأنثروبولوجيا قد غطوا موضوعات رئيسية في دراسة السياحة تنقسم من الناحية المفاهيمية إلى نصفين: يسعى النصف الأول إلى فهم أصول السياحة، والآخر يكشف عن تأثيرات السياحة، وحتى عندما تؤخذ هاتين النهجين معاً، يبدو أنهما لا ينتجان إلا تحليلاً جزئياً للسياحة، و المشكلة هي أن معظم الدراسات التي تهدف إلى فهم أصول السياحة تميل إلى التركيز على السياح، ومعظم الأبحاث المتعلقة بتأثيرات السياحة تميل إلى التركيز على السكان المحليين، ويجب أن يكون الهدف من البحث المستقبلي هو استكشاف الحوافز والآثار لكل من السياح والسكان المحليين في جميع مراحل السياحة، و هذا المنظور الأكثر شمولية سيكون مهما لاستكشاف الطرق التي يمكن بها للسياحة البيئية والأشكال البديلة الأخرى للسياحة أن تولد منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية للمجتمعات المحلية، وأيضا تخلق تجارب حقيقية للسياح، وتملك السياحة بعض جوانب صناعة الترفيه وأيضا تساعد في ترويج التجارة الدولية في السلع ؛ أي انها جزء من المتعة وجزء من قوة تنموية كبيرة، ونظرا لكونها كل هذه الأشياء في وقت واحد، فانه لا يمكن تحليلها بشكل جزئي فقط.

إشكالية البحث:

يبدو أن علماء الأنثروبولوجيا والسائحين لديهم الكثير من القواسم المشتركة، حيث ان كلاهما يقضي وقتا في استكشاف المنتجات والشعائر الثقافية في المجتمع، ويحمل كلاهما وضعية خارجية من خلال اقتحامهم لحياة الآخرين، والحقيقة هي أن

(*) طالب دكتوراه - قسم الفلسفة في الأنثروبولوجيا - كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة ،
عدد ٤٤، يوليو ٢٠١٨ ص ص ٥٨٧ - ٦٢٠ .

السياحة يمكن أن تكون السياق المثالي لدراسة قضايا الاقتصاد السياسي، والتغير الاجتماعي والتنمية، وإدارة الموارد الطبيعية، والهوية الثقافية والتعبير، وفي الواقع، فان العديد من الأسئلة الرئيسية التي تهم علماء الأنثروبولوجيا الثقافية تظهر في دراسة السياحة.

تساؤلات البحث:

وباستخدام النظرة البؤرية السياحة، تم طرح الأسئلة التالية:

س1: ما العلاقة بين الأنثروبولوجيا والسياحة؟

س2: ما أصول السياحة وما سبب ظهور بعض الأنواع من السياحة في المجتمعات؟

س3: ما الاختبارات والقيود المحلية التي تحفز السياح؟

س4: ما تأثيرات السياحة على المجتمعات المضيفة؟ وما التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدثها؟

س5: ما ديناميات تفاعل الضيف/ المضيف في أنثروبولوجيا السياحة؟

س6: ما أشكال السياحة البديلة؟

وفي سعيهم للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها، جعل العديد من علماء الأنثروبولوجيا السياحة التركيز الرئيسي لتفسيرهم وتحليلهم.

أهمية البحث:

في هذا البحث تم إبراز العديد من الموضوعات الرئيسية التي تناولها علماء الأنثروبولوجيا في دراسة السياحة، وتم اقتراح أن الأدبيات الحالية حول السياحة يمكن تقسيمها من الناحية المفاهيمية إلى نصفين، إحداهما تركز على فهم أصول السياحة وتهدف إلى تحليل آثار السياحة، ومن اهم النقاط الرئيسية فى هذا السياق هي أن كلا النهجين، حتى عندما يؤخذان معا، يبدو أنهما لا يرويان سوى نصف القصة، أي ان المشكلة هي أن العديد من الدراسات حول أصول السياحة تميل إلى التركيز على السياح، وكثير من البحوث الموجهة إلى آثار السياحة تميل إلى

تحليل السكان المحليين فقط، أي ان استكشاف أجزاء فقط من اللقاءات الثنائية بين السياح والسكان المحليين، أو بين «المضيفين والضيوف»، لم يترك لنا سوى نصف التفسيرات.

وعلى الرغم من وجود نظريات حول الأصول التاريخية للسياحة (Adler 1989, Towner & Wall 1991)، وعن سبب سفر الناس كسائحين في العصر الحديث (MacCannell 1976)، أو لماذا يبحث بعض السياح عن أنواع معينة من الوجهات (Cohen 1988)، الا ان هناك افتقار إلى فهم لماذا يشارك الناس والمجتمعات المضيفة في السياحة بطرق معينة، وفى ظل غياب التحليل، فقد تم ترك الأمر للافتراضات، وعادة كان الافتراض الرئيسي هو أن السياحة تم فرضها على السكان المحليين، على الجانب الآخر، عندما نفحص تأثيرات السياحة، يتم الميل إلى التركيز أكثر على السكان المحليين أكثر من التركيز على السياح، ومرة أخرى، لم يتبق لدى هذه الدراسة سوى تحليل جزئي، على سبيل المثال، لقد تعلمنا العديد من الأشياء حول الطرق التي تميل المجتمعات المضيفة إلى تغييرها في أعقاب السياحة.

وتميل الاقتصادات المحلية إلى أن تصبح إما معززة من فرص العمل (Mansperger 1995) أو تعتمد أكثر على الدولارات السياحية (Erisman 1983)؛ حيث يمكن القول انه يمكن للتقاليد والقيم المحلية أن تصبح بلا معنى(Greenwood 1977) أو أكثر أهمية (Van den Berghe 1994) بمجرد أن يتم تسويقها في السياحة ؛ ويمكن للمقيمين المحليين إما تحمل عبء تدهور الموارد (Stonich 2000) أو أن يصبحوا الوكلاء الأساسيين لحماية الموارد (Young 1999) وذلك في سياق السياحة، لكننا لا نعرف شيئاً عملياً عن تأثيرات السياحة على السياح أنفسهم أي كيف يتأثرون بما يرونه ويفعلونه ويختبرونه أثناء سفرهم؟، ويمكن أيضا تمييز هذه الفجوات أثناء الفهم من حيث النظرية مقابل البيانات لأنواع مختلفة من التحليلات، وذلك في تقييم محفزات السياح (أي العوامل النفسية والاجتماعية، والظروف المادية، وما إلى ذلك)، وقد طرح العديد من العلماء فى هذا السياق

نظريات عامة (MacCannell 1976, Graburn 1983, Nash 1981) ومع ذلك، فقد تم تحليل القليل من البيانات التجريبية نسبيا لدعم أو دحض هذه النظريات.

وعلى العكس، في دراسة تأثيرات السياحة، اعتمد الباحثون على البيانات أكثر بكثير من النظرية، وعلى الرغم من أن الأدبيات اهتمت بشكل كبير بدراسات الحالة الإثنوغرافية عن تأثيرات السياحة في المجتمعات المضيفة، إلا أنه يتعين علينا تطوير نماذج أو أطر تحليلية يمكن أن تساعد في التنبؤ بالظروف التي يعيش فيها السكان المحليون في المجتمعات المضيفة، وقد تم تناول هذه الثغرات المتواجدة فى الأدبيات بمزيد من التفاصيل في الصفحات التالية، ورسالة هذا البحث الأساسية هي أنه يجب طرح أنواع جديدة من الأسئلة في الأنثروبولوجيا السياحية، خاصة عندما يتم النظر في المزايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة الإيكولوجية وغيرها من أشكال السياحة البديلة.

ويمكن القول انه في العقد الماضي أو نحو ذلك، اتخذت صناعة السياحة تحولات كبيرة نحو أهداف الاستدامة الاقتصادية والبيئية، والمشاركة المحلية، والتعليم البيئي، وتماما كما تغيرت الصناعة، كذلك يجب أن أهدافنا البحثية تتغير، حيث لابد من أن نكرس مزيدا من الاهتمام لنوعين من الدراسة، أولها على الطرف المضيف.

ما هي بعض العوامل التي يمكن أن تفسر أنواعا معينة من المشاركة المحلية في السياحة؟ وعلى الطرف الآخر، ما هي الآثار المختلفة لأنواع معينة من السياحة على مواقف وسلوكيات الضيوف، سواء في منتصف جولتهم او بمجرد عودتهم إلى ديارهم؟

الإطار النظري للبحث:

يتناول هذا البحث ما يلي: أصول السياحة، تقييم الاختيارات والقيود المحلية، تأثيرات السياحة، التغيير الاقتصادي، التغيير الاجتماعي والثقافي، وأشكال السياحة البديلة.

أولاً: الأنثروبولوجيا والسياحة:

حتى سبعينيات القرن العشرين، أظهر عدد قليل من علماء الأنثروبولوجيا اهتماما أكاديميا كبيرا بالسياحة، وعلى الرغم من أن السياحة كانت ذات صلة بالتأكيد بالشعوب والأماكن التي كان يدرسها العديد من علماء الأنثروبولوجيا، إلا أن القليل منهم كان ينظر إليها باعتبارها مركزا قانونيا للتحليل (Nash, 1996)، وكان أحد الاستثناءات هو Nunez، الذي وصف السياحة في عطلة نهاية الأسبوع في قرية مكسيكو في عام ١٩٦٣.

في العقدين الماضيين، ظهر حقل كامل، أبرزه حول أبحاث السياحة والمؤتمرات والدورات الجامعية، واحدها كان من أشهر الأعمال الرائدة في الدراسة الأكاديمية للسياحة وتم عبر (1989) Smith، الذي نشر لأول مرة في عام ١٩٧٧، حيث قدم مجلدها منظوراً نظريا و١٢ دراسة حالة لتوثيق تأثيرات السياحة.

وقد كان (1976) MacCannell مؤثرا بشكل كبير، خاصة لتطوير نظرية السياحة في المجتمع الحديث، وقد قام العديد من الباحثين الرئيسيين بنشر مقالات تعريفية ميدانية على مر السنين (Cohen 1972, 1984; Crick 1989; Graburn 1983; Jafari 1977; Nash 1981; Nash & Smith 1991)؛ وكانت أحدث الملخصات التمهيدية حول هذا الموضوع تشمل تلك التي كتبها Burns (1999), (Chambers (1997, 1999), and Nash (1996)، ويمكن القول ان هناك عدة عوامل تجعل السياحة ذات صلة خاصة بالأنثروبولوجيا، فالسياحة تحدث في معظم المجتمعات الإنسانية، إن لم يكن كلها، أى أن نقول أن الناس في كل مجتمع تقريباً قد تأثروا بالسياحة بطريقة ما، وقد شهد العديد من علماء الأنثروبولوجيا التغييرات التي أحدثتها السياحة في مواقعهم الميدانية.

كما تحتل السياحة على الأقل قسما في العديد من الدراسات التي لا علاقة لها بالسياحة في حد ذاتها، ويمكن القول إن الأماكن الموجودة على الطرق المختلفة -أنواع الأماكن التي غالباً ما تثير اهتمام علماء الأنثروبولوجيا -تنفتح بشكل كبير على السياحة في ظل عولمة الاقتصاد العالمي، ومع تحسن شبكات النقل والاتصالات

شكل رقم (١)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأنجولا

خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

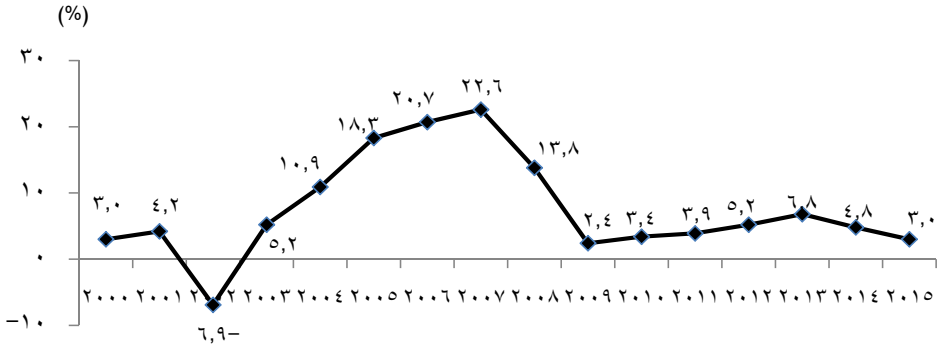

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة أنجولا، ٢٠١٩، على الموقع التالي:
https://data.albankaldawli.org/country/Angola

المطلب الثاني

أنواع الفساد في أنجولا

تختلف أنواع الفساد في أنجولا من حيث حجم المتحصلات في جريمة الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم به، وينقسم الفساد في أنجولا إلى الفساد الصغير والفساد الكبير، ويوجد كذلك الفساد السياسي وفساد المحسوبية كما يلي:

أولاً: الفساد البيروقراطي والصغير " Petty and Bureaucratic Corruption"

وهو الفساد الذي يقوم به صغار الموظفين والمسئولين، وغالبًا ما يكون حجم المتحصلات منه قليلاً، ويتسم بأنه غير منظم وقد يكون الهدف منه تيسير الإجراءات المُعقدة وقد يكون هو في حد ذاته سببا في تعقيد الإجراءات حيث يعمد الموظف أحيانًا إلى وضع العراقيل امام المواطنين للحث على تقديم الرشاوى.

ويتمثل الفساد البيروقراطي والصغير في أنجولا في الرشاوي، والتي تنتشر بصورة كبيرة بين الجمهور، وذلك من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والعدل والتعليم، كما أن رجال الشرطة يبتدعون رسومًا إضافية عند نقاط التفتيش، فضلاً عن أن الموظفين العموميين يفرضون رسومًا إضافية من أجل زيادة رواتبهم الضعيفة.

عبر الوطنية (Lanfant et al 1995).

ويحصل السياح اليوم على إمكانية الوصول إلى أكثر الوجهات البعيدة في منطقة الأمازون (Jayal) Castner 1990, Linden 1991), the Himalayas McEachern 1995), the Antarctic (Hall & Johnston 1995, Vidas ,1986 . (1993), and, yes, outer space (Rogers 1998

تستحق الأهمية الاقتصادية للسياحة أيضا اهتمام علماء الأنثروبولوجيا، وكما لاحظ Greenwood (1989)، فإن السياحة هي "أكبر حركة على نطاق واسع للسلع والخدمات والأشخاص"، وقد قدرت منظمة السياحة العالمية (٢٠٠٠) أن عدد السياح الدوليين المسافرين في العالم في عام ١٩٩٩ بلغ ٦٦٤ مليون سائح، وقد حسبت الجمعية الدولية للسياحة الإيكولوجية (١٩٩٨) أن إيرادات السياحة تمثل ثلث التجارة العالمية في الخدمات، وتشير هذه الأرقام إلى حقيقة أن السياحة هي حافز مهم للتنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي والسياسي، وهي عمليات أساسية لمصالح العديد من علماء الأنثروبولوجيا، وقد أصبحت السياحة البيئية مجال تركيز خاص، وخاصة بين المهتمين بالتنمية المستدامة .

وأخيرا، استحوذت السياحة على اهتمام علماء الأنثروبولوجيا لأنها غالبا ما تنطوي على لقاءات وجهًا لوجه بين أشخاص من خلفيات ثقافية مختلفة، وقد اعترف Lett (1989) بالسياحة من خلال تحقيق "أكبر حركة سلمية للأشخاص عبر الحدود الثقافية في تاريخ العالم"، حيث عندما يلتقي السياح والسكان المحليون، فإن كلاهما لديه الفرصة ليس فقط لملاحظة كيف يعيش الآخر، ولكن أيضا للتفكير في حياتهم الخاصة من خلال عيون الآخرين، ونتيجة لذلك، فإن هذه التفاعلات بين الثقافات غالباً ما تتحدث عن "الحلول الحقيقية" لبعض القضايا النظرية الأوسع في الأنثروبولوجيا، بشكل عام، تأتي أنواع الأسئلة التي طرحها علماء الأنثروبولوجيا حول السياحة من إحدى مرحلتين في ما يسمى "العملية السياحية" (Nash 1981)

ولدراسة السياحة، فإنه يمكن استخدام نظرية "رؤى العالم"، التي تعالج مشكلة معنى الوجود، كما أن لها تأثير كبير في حياة الفرد الداخلية، كما تؤثر في

علاقته بالعالم أو الكون، ويرى "روبرت ردفيلد" أنها تصورات عما هو كائن وعما يجب أن يكون، وهي تتضمن أنماط التفكير والاتجاهات السائدة نحو الحياة (الأسود، ١٩٩٣، ١-٨)

ثانياً: أصول السياحة:

على الرغم من أهمية السياحة للناس في كل مكان تقريبا، إلا أن علماء الأنثروبولوجيا واجهوا صعوبة في تعريف السياحة (Cohen 1974, Nash 1981)، وبشكل أساسي، فإن السائح هو "شخص مرفه مؤقتا، ويزور طوعا مكانا بعيدا عن المنزل لغرض تجربة التغيير"(Smith 1989, p. 2)، وقد كان أحد الموضوعات التي تهم الباحثين في مجال السياحة هو تتبع الدوافع والمظاهر الاجتماعية وأنشطة هؤلاء "الأشخاص المرفهين" بمرور الوقت، من هؤلاء؟ أين سافروا وما الذي كانوا يبحثون عنه؟ (Pearce 1982)، ويمكن القول ان الأشياء التي كان يفعلها السياح والخبرات التي يبحثون عنها تغيرت بمرور الوقت، تماما كما تبدلت من بلد إلى آخر وعبر الفئات الاجتماعية من الطبقة والنوع والعرق.

وقد سعى العديد من علماء السياحة إلى شرح الدوافع النفسية الاجتماعية لبعض هذه الاختلافات، و اقترح MacCannell (1976) أنه بتتبع خطوات السياح، يمكن للمرء أن يبدأ في فهم أنظمة القيم في العالم الحديث، و في الواقع، من خلال أخذ السياح كموضوع له، فقد كان هدف MacCannell من ذلك هو صياغة "إثنوغرافيا المجتمع الحديث"، والتي تتميز بالحداثة، بالنسبة إلى MacCannell ، أهتم بمشاعر الاغتراب والتجزئة والسطحية، أى ان البحث عن تجارب حقيقية هو انعكاس لرغبة السياح المعاصرين في إعادة التواصل مع "المجتمع البدائي، الطبيعي، الذي لم يتأثر بالحداثة"(Cohen 1988, p. 374; see also Dobkin de Rios 1994, Harkin 1995, Redfoot 1984)، ومما يثير الإعجاب بشكل خاص في عمل MacCannell هو أن السياحة يمكن أن تكون بمثابة قوة موحدة في المجتمعات الحديثة، حيث تجمع الناس معا لتحديد الأماكن والأحداث والرموز مجتمعة التي تعتبر مهمة وذات مغزى ما (أي "لا ينبغي تفويتها")، وقد تشمل هذه

الرموز والأماكن على سبيل المثال: جراند كانيون وجسر جولدن جيت وبرج إيفل، ويتم السماح برؤية هذه الأشياء" شخصيا" ومن ثم يقوم السياح بتقاسم الخبرات مع الآخرين من خلال الصور الفوتوغرافية والهدايا التذكارية والقصص وبإعادة تجميع الأجزاء المتباينة من حياتهم المجزأة.

ومن خلال السياحة، يمكن أن تبدو الحياة سهلة وسلسلة من الصور المنظمة، مثل اللقطات في ألبوم العائلة (Lippard, 1999) وبالفعل، فقد قام Kirshenblatt-Gimblett (1998) بتفسير الطرق التي تمر بها السياحة والتي عن طريقها يمكن عرض العالم كله كمتحف، وذلك من خلال التجول في مواقع المتاحف العالمية، وعن طريق ذلك يمكن للسياح أن يؤكدوا ويعززوا في النهاية ما يعتقدون أنهم معرفونه بالفعل عن العالم (Bruner 1991)، وعلى نفس المنوال، وصف Gra-burn (1989) عام ١٩٨٩ السياحة بأنها نوع من الطقوس التي تعكس قيم المجتمع الراسخة حول الصحة، والحرية، والطبيعة، والتحسين الذاتي.

وتظهر الكائنات المقدسة في طقوس السياحة الحديثة على الصفحات، وعلى المواقع، ومن خلال التقديس الجماعي لهذه الكائنات والرموز المقدسة، يمكن للسياح تقوية اتصالهم ببعضهم البعض وكذلك بالمجتمع الأكبر، وقد قال كلا من Turner (1978) & أن السفر الترفيهي هو في الواقع مثل الطقوس والشعائر الدينية، والتي عن طريقها يمكن أن يخرج الناس من الهياكل العادية لحياتهم اليومية، اى انه يمكن للسياحة أن توفر الحرية من العمل والوقت الإلزامي الآخر، والهروب من الأدوار الاجتماعية التقليدية، والحرية في قضاء الوقت مع اختيارات الشخص فقط، ومثل الأنشطة الشعائرية الأخرى، فإن السياحة تسبب لمشاركيها حالة من الإهمال، وبهذه الطريقة، تعكس السياحة الحديثة "الهيكل المضاد" للحياة، اى انها تعتبر هربا من شيء ما، بدلاً من البحث عن شيء ما (Turner 1969, 1982)، وهنا يمكن القول انه تضاءلت أهمية الأصالة كتفسير لما يحفز السياح على السفر (Bruner 1991).

ويمكن القول انه في دراسات أخرى تتعلق بأصول السياحة، سعى علماء الأنثروبولوجيا إلى تفسير سبب ظهور بعض أنواع السياحة في أنواع معينة من

المجتمعات (Cohen 1972)، وفي هذا النمط من البحث، يتم تصور السياحة كظاهرة فوقية، تعتمد على مجموعة من العوامل المادية (Nash 1996)، ويصبح السؤال ما هي الظروف الاجتماعية والسياسية والبيئية الخاصة في أي مجتمع معين والتي تؤدي إلى أنواع معينة من السفر الترفيهي أو أنواع معينة من السياح (Crandall 1980, Dann 1981) ؟ حيث يمكن القول ان المجتمع الياباني، على سبيل المثال يجبر الناس على تفضيل مشاهدة المعالم السياحية في مجموعات كبيرة؟

ثالثاً: تقييم الاختيارات والقيود المحلية:

على الرغم من أن علماء الأنثروبولوجيا قد تفحّصوا العوامل التي تحفز السياح على السفر، الا انهم أعطوا اهتماما أقل لدراسة الظروف التي يتورط فيها الأشخاص في الوجهات المضيفة في السياحة، والخطوة الأولى في ملء هذه الفجوة ستكون أولاً إدراك أنه ليس كل الناس أثناء استقبال السياح يشاركون في السياحة على قدم المساواة، حيث قد يشارك بعض أعضاء المنطقة المحلية بشكل مباشر، ويتفاعلون مع السياح على أساس منتظم كدليل، وفنانين، أو حرفيين، في حين قد يشارك آخرون فقط خلف الكواليس، أو يعملون كموظفين مساعدين أو كمعاونين لتقديم الأطعمة والإمدادات، وأيضا يمكن القول انه من المنظور الاقتصادي، سيختلف المضيفون المحليون أيضا من حيث مقدار الوقت والطاقة التي يستثمرونها في السياحة: حيث سيعمل البعض كعمال أجور بدوام كامل، في حين أن آخرين سوف يتعاقدون على العمل من حين لآخر أو يحصلون على أموال نقدية فقط من خلال بيع البضائع للسياح.

في أثناء تحليل الفروق في كيفية مشاركة المضيفين المحليين - أو اختيار عدم المشاركة - في السياحة، قد نبدأ في تحليل نطاق العوامل التي تحدد من يشارك، ولماذا، وبأي طريقة، وعبر طرح هذه الأسئلة الأخيرة، يمكننا استكشاف ما تحدده السياحة في حياة الأشخاص والعوامل التي تحدد حياة الناس في علاقتهم بالسياحة، ومن خلال دراسات الحالة يمكن القول أن النوع هو أحد المتغيرات المهمة التي تحدد من يشارك في المجتمع المضيف للسياحة، وقد وجد Swain (1989) أن أدوار النوع بين هنود كونا في بنما شكلت الاستجابات المحلية للسياحة، وبالتحديد ، أنتجت

Kunawomen عمل فني من النسيج، وبالتالي يهدف الى الحفاظ على صورة قابلة للتسويق العرقي للسياح، في حين سيطر رجال Kuna على القرارات السياسية التي تحدد التفاعل بين Kuna والسياحة، وقد وجدت كلا من Wilkinson & Pratiwi 1995) أن المرأة في قرية إندونيسية لا يمكن أن تشارك في التوجيه السياحي لأن القرويين لم يكن ينظر لهم فى هذه الحالة بشكل جيد حيث ثبت أن النساء يُنظر إليهن فى هذا السياق على أنهن عاهرات مهتمات بالاتصال بالسياح الأجانب.

وقد أكدت كلا من Levy & Lerch (1991) بشكل عام أن النساء يملن إلى العمل في وظائف أقل استقراراً وأقل أجراً وأقل مستوى في صناعة السياحة في بربادوس، كما يمكن أن تسفر القوالب النمطية المتعلقة بالجنسين عن كون المرأة أول نوع في المجتمع المضيف يقوم بالعمل في مجال السياحة. ووجدت مؤسسة Kinnaird & Hall (1994) أن مشاركة المرأة في السياحة في أيرلندا قد قُبلت في مجتمع كان تاريخياً يرتبط فيه عمل المرأة بأدوار الزوجة والأم وبدور الرعاية للآخرين، يعتبر تقييم الاختلافات بين الجنسين او الرجل والمرأة في كيفية مشاركة المضيفين في السياحة خطوة نحو تحسين فهمنا لأصل السياحة من منظور المضيف (Swain 1995)، ومع ذلك، تبقى العديد من الأسئلة من حيث السبب وتحت أي ظروف قد يختار السكان المحليون، أو قد يكونوا مدفوعين، للمشاركة في السياحة، ولابد من القول ان فهمنا سيتحسن إذا درسنا مدى عمل المضيفين كصناع للقرار في تشكيل أنواع السياحة التي تتم في مجتمعاتهم المحلية.

وفي عام (١٩٨١، ٤٦٢)، اقترح Nash أنه في حين أن المجتمع المحلي قد يتأثر بشكل لا يمكن تجنبه بالسياحة "فإنه قد يلعب أيضا دورًا مهما في تحديد نوع السياح الذي يتلقاه وشكل السياحة التي يمارسونها"، وبالمثل، أشار Chambers 1999)) إلى أنه "في كثير من الأحيان نعتبر المجتمعات والمناطق المحلية التي تستقبل السياح بأنهم المستلمين السلبيين للحركة السياحية"، مضيفًا أن محاولاتنا لفهم السياحة على أساس دوافع وسلوكيات السياح، "من المؤكد أن تتركنا مع تقدير جزئي فقط لما أتت السياحة لتمثيله في عصرنا".

رابعاً: تأثيرات السياحة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

عند دراسة تأثيرات السياحة، غالباً ما كُرس علماء الأنثروبولوجيا لكتابة حسابات اثنوجرافية عن كيفية تأثير السياحة على المجتمعات المضيفة في مجموعة واسعة من الأوضاع الغربية وغير الغربية (Jafari 1990)، و بشكل عام، وضع علماء الأنثروبولوجيا مفهوما للسياحة على أنها تحديد مصير المضيفين بطرق عديدة، مثل ما إذا كانوا سيتطورون اقتصاديا أم لا، سواء كانوا سيشعرون بالفخر أو العار بشأن أنفسهم وتقاليدهم، أو ما إذا كان لديهم حوافز لحماية أو تدمير بيئتهم، ويمكن القول انه نادراً ما كانت آراء العلماء حول آثار السياحة على المجتمعات المضيفة إيجابية، وقد علق Rossel (1988,1) على أن "السائحون يعيثون الخراب على وجه المشهد الاجتماعي والثقافي" وهذا يعكس على نحو كبير شعور العديد من علماء الأنثروبولوجيا، وفي الواقع، وكما لاحظ Crick ، فقد تم الإلقاء باللوم على السياحة في "كل تحول في القيم" (1989, 308)، وكان الازدراء الشامل للسياحة سائدا بصفة خاصة في السنوات التي سبقت اكتساب الاعتراف بالسياحة البيئية وأشكال السياحة البديلة الأخرى.

1- التغيير الاقتصادي:

ولكن التشاؤم حول السياحة لم يقوم به جميع علماء الاجتماع، لا سيما خلال ١٩٧٠، ولكن أيضا إلى حد ما اليوم (see Schwartz 1997)، عزز الاقتصاديون السياحة باعتبارها استراتيجية مثالية للتنمية، ويمكن القول ان وكالات الإقراض المتعددة مولت الدول لإصلاح البنية التحتية السياحية في العالم الثالث كوسيلة لزيادة إيرادات العملات الأجنبية وزيادة الناتج القومي الإجمالي للفرد فى هذه الدول، خاصة في ما يسمى مناطق الرمال والشمس والبحر، حيث كان ينظر إلى السياحة على أنها ذات إمكانات نمو غير محدودة (Crick 1989)، وفي الوقت الذي تم فيه توجيه أموال المساعدات إلى الجنوب، أشاد التحديثيون في السبعينيات بالسياحة كمحفز قوي لمساعدة منطقة الكاريبي وغيرها من الأماكن على "البدء" في اقتصادات مزدهرة قائمة على الخدمات.

وعلى الرغم من الآمال المبكرة، لم تكن السياحة "جواز سفر" لتنمية الاقتصاد الكلي كما هو مخطط لها (de Kadt 1979)، وبدلاً من تخفيف حدة الفقر، بدت السياحة وكأنها تطرح أنواعا جديدة من المشاكل الاجتماعية، بما في ذلك أسواق العملات السوداء والمخدرات والبغاء (see Oppermann 1998)، وبالإضافة إلى ذلك، ارتبطت السياحة بالأنفاق الفاخر، والاكتظاظ والتلوث، وكلها تزيد من التدهور البيئي (Honey 1999)، وفي هذه الأثناء، كانت أنواع البنية التحتية التي كانت الحكومات ووكالات المعونة تستثمر فيها - ملاعب الجولف والفنادق الشاهقة - لا تفعل الكثير لتخفيف الاحتياجات التعليمية والصحية والرفاهية للسكان المحليين (Richter 1982)، وفي هذه الأثناء أيضا، كانت الأرباح من السياحة تُصرف إلى قادة الصناعة في البلدان المتقدمة (Crick 1989)، اى انه باختصار، أصبحت السياحة مقدمة وبداية للاستعمار الجديد(Nash 1989).

وعلى مستوى الاقتصاد المحلي، كان علماء الأنثروبولوجيا يعرفون أن السياحة تسببت فى أنواعا أخرى من الفوضى، فبالنسبة للفرد الواحد، فإن فرص العمل المتوفرة من خلال السياحة تعطل أنشطة صغار المنتجين، الا ان دراسات الحالة الإثنوغرافية من الوجهات المضيفة حول العالم أظهرت أن العمل بأجر من خلال السياحة يرفع تكاليف الفرصة البديلة لأنشطة المعيشة، وقد وصف(Oliver-Smith (1989 حالة في إسبانيا استبدل فيها المضيفون المحليون عملهم في الزراعة بالعمل في مجال السياحة، وقد أوضح (Mansperger (1995 كيف أدت السياحة بين سكان جزر المحيط الهادئ إلى وقف أنشطة الرزق باليوم وجعل السكان المحليين أكثر اعتمادا على العالم الخارجي، وقد عزا البحث الذي أجراه Seiler-Baldinger (1988) في منطقة الأمازون العليا الانخفاضات في الصحة بين السكان المحليين إلى أنهم ابتعدوا عن أنشطة الرزق للعمل في مجال السياحة، وقد جادل Rosenberg (1988) بأن السياحة ساهمت في زوال الزراعة في قرية جبلية صغيرة في فرنسا، حيث تم استخدام حيوانات الرعي بشكل رئيسي من أجل إزالة منحدرات التزلج.

لم يكن تعطيل أنشطة الرزق باليوم بالضرورة مشكلة في حد ذاته، ولكنه أصبح مشكلة عندما تم تقليل تدفق السياح، وتم ترك الناس بدون بدائل اقتصادية يمكنهم من خلالها الحفاظ على أنفسهم، لسوء الحظ، كان هذا الأمر (وما زال) ظاهرة شائعة نسبيا لأن صناعة السياحة عرضة بشكل خاص لدورات الازدهار والكساد، والمشكلة الثانية التي وجدها علماء الأنثروبولوجيا في التنمية التي تغذيها السياحة هي أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة تقسيم الثراء في المجتمعات المضيفة، مما يؤدي في النهاية إلى نشوب الصراع الاجتماعي أو تفاقمه، وقد وجد Mansperger ان "الرئيس لا يتقاسم رسوم الدخول مع القرية، فالمال يجعل الناس بخلاء، وبالتالي الإضرار بروح الجماعة" (1995, 90)، وقد ربط Vickers (1997) قصة مماثلة بين سيونا وسيكويا في الإكوادور، حيث كان بعض الأفراد يعملون كمقاولين محليين، ويقودون السياح بمحرّكات خارجية، وحتى في بناء نُزُل خاصة بهم، وقد ظهرت المشاكل عندما تم النظر إلى أولئك الذين يظهرون روح المبادرة على أنهم يبحثون عن الإثراء الشخصي دون اعتبار لرفاهية الجماعة، حيث انه في هذه الحالات، كما في العديد من الحالات الأخرى، يبدو أن السياحة تساهم في زيادة الطبقات الاجتماعية والنزاع.

على الرغم من أن الدراسات الموجودة في علم الأنثروبولوجيا في مجال السياحة تتضمن حاليا وصفا ممتازا لما يمكن أن يحدث بشكل خاطئ عندما يتم إدخال السياحة إلى المجتمعات المحلية، إلا أن التحليل حتى الآن كان غريباً عن الأصوات المحلية، اى انه لا نملك إلا القليل عن كيفية إدراك السكان المحليين لنفسهم وذلك عن الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بالسياحة، وكثيراً ما كانت الافتراضات التي يتم اتباعها هي أن السكان المحليين خُدعوا لقبول السياحة بدلاً من اختيار هذا الخيار لأنفسهم عن طريق الوعى، ومما يضاعف من غياب المنظور المحلي الافتقار إلى الدقة من حيث تحليل التأثير الصافي للسياحة على المشاكل الجديدة و / أو التحسينات في المجتمعات المضيفة، وعلى الرغم من أنه قد يكون صحيحا أن السياحة تتسبب في نزاع في المجتمعات المضيفة، فقد يكون من الصحيح أيضا

أن هناك عوامل أخرى في أي موقع مقصود، مثل إنشاء طريق، أو إعلان منطقة محمية جديدة، قد تسببت في حدوث صراعات.

بشكل عام، غالباً ما تعاني دراسات الحالة للسياحة من مشكلة السببية المعكوسة، على سبيل المثال، على الرغم من أن السياحة قد تتسبب في زيادة تقسيم الثروة في بعض المجتمعات، فربما يكون الأشخاص الذين يعيشون في أماكن يتم فيها الشعور بالاختلافات في الثروة أكثر احتمالاً للانخراط في السياحة.

2- التغير الاجتماعي والثقافي:

ويمكن القول انه بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية، كان الاتصال بين الثقافات والتغييرات الناتجة عنه موضوعا شائعا بشكل خاص في دراسة تأثيرات السياحة (Nash 1996)، وقد جاء مثال من Nu˜nez (1963, 347)، الذي وصف السياحة بأنها "حالة مختبرية" لاختبار كيف يحدث التثاقف عندما يتفاعل السياح الحضريون الذين يمثلون ثقافات "المانحين" مع السكان المضيفين الذين يمثلون الثقافات "المتلقية"، وعلى الرغم من أن علماء الأنثروبولوجيا قد يبتعدون عن مصطلح التثاقف المسيّس الآن، إلا أن المفهوم الكامن وراءه لا يزال موجودًا في الخطابات العامة والأكاديمية حول السياحة في مجتمعات السكان الأصليين.

إن التثاقف هو "الأمور التي تحدث مع اقتحام السياح، والاستهلاكية، ""تسليع الثقافة" (e.g., Chicch´on 1995, McLaren 1997, Ros-sel 1988, Seiler-Baldinger 1988)، ويمكن القول ان استخدم "تسليع الثقافة" لوصف عملية يتم بواسطتها تقييم الأشياء في المقام الأول من حيث قيمتها التبادلية، في سياق التجارة، وبالتالي تصبح سلعاً (Cohen 1988)، وقد استخدم Greenwood (1977) مفهوم التسليع بالاشتراك مع السياحة لوصف كيف خسر مهرجان alarde في مدينة Basque Fuentrabia المعنى الثقافي والرمزي للمجتمعات المحلية بمجرد فتحه أمام السياح وتسويقه مثل أي سلعة أخرى، وقد كان القلق بين العديد من علماء السياحة هو ما إذا كان المصطلح الثقافي أو الطقوس الدينية يفقدوا معناهم بالنسبة للسكان المحليين بمجرد أن يتم التعامل

معه كسلعة، وقد وجدHall (1994 أيضا، على سبيل المثال، أنه بمجرد تسويق اللوحات للمستهلكين الدوليين، تم اقتلاعهم من سياقهم الاجتماعي والثقافي التقليدي، وبالتالي فقدوا أهميتهم بالنسبة للسكان المحليين.

وقد أكدتPicard (1990) أن الثقافة البالية كانت سلعة بحيث أن التمييز بين ما هو باليني وما يمكن أن يعزى إلى السياحة لم يعد واضحا، حتى بالنسبة للجزيرة نفسها، وغالباً ما تكون المناقشات حول فكرة أن الناس في الوجهات المضيفة سيفقدون هويتهم الثقافية نتيجة للسياحة، ويشعر الكثيرون بالقلق من أن السياحة قد تجعل المضيفين ينسون ماضيهم أو "يفقدون ثقافتهم" عندما يتبنون أساليب جديدة وفعالة في كونهم يتعلمون من الغرباء، وقد جادل Erisman بأن التدفق الهائل للبضائع والأشخاص والأفكار الأجنبية إلى الوجهات المضيفة الريفية له تأثير سلبي، والذي "يعمل على تآكل احترام الذات لدى الناس" (1983, 350)، ومن وجهة النظر هذه، يمكن للسياحة أن تؤدي إلى نوع من "التبعية الثقافية" التي يحصل فيها السكان المحليون على منافع اقتصادية، ولكن فقط عندما يلبوا احتياجات الغرباء، ومن ثم يحدث فقدان للهوية في هذا السيناريو حيث يتحسن الاقتصاد المحلي ويبدأ المضيفون في التصرف والتفكير كالسياح، الذين يرون أنهم متفوقون في كل شيء.

وفي دراسات أخرى أيضاً، كان ينظر إلى السلع على أنها قوة فاسدة بشكل خاص بين الشعوب الأصلية، ولاحظ Reed (1995) أن السلع يُنظر إليها على أنها تسحب الناس "إلى عمق أكبر في الدوامة المظلمة للأنشطة التجارية وإنها تقذفهم على الجانب الآخر من الحدود العرقية إلى ضوء قاسٍ للمجتمعات الوطنية والاقتصاد الدولي"، و يرى علماء آخرون أن السياحة تؤثر على الهوية المحلية من خلال نقل التوقعات، ووفقاً لهذا الرأي، يشكل السياح آرائهم عن الثقافات نتيجة اللقاءات السياحية من خلال إعطاء الأفضلية للسكان المحليين الذين ينظرون ويتصرفون بطرق أصيلة أو عرقية أصيلة، تكمن المشكلة هنا في أن الأصالة مفهوم ذاتي، وغالباً ما يعرّف السياح لأنفسهم ما هو أصيل، ويعتمدون على الصور

للنمطية الشائعة كنقاط مرجعية بدلاً من الحقائق التاريخية أو الإثنوغرافية (Ad-ams 1984, Crick 1989).

ووصف Boorstin (1964) اللقاءات بين السياح والسكان المحليين بأنها "أحداث زائفة" تستند إلى ما يختار السياح رؤيته بدلاً من ما هو موجود فعلاً، إن ما يختار السياح أن يراه هو بدوره متأثر بشدة بالجهود التسويقية لمشغلي الجولات السياحية (Silver 1993، ووسائل الإعلام الشعبية ((Urry 1990، والدولة (Volkman 1990)، في تحليل لنشرات السفر، وجد Rossel (1988,5) "مبالغات، تصريحات مضللة، وأكاذيب" والتي قدمت طريقة معينة لفهم الحقيقة، والتي قدمت "وجهة نظر سياحية"، وقد زعم (Adams,1984,470) أن الكتيبات ووكلاء السفر يقدمون للسائحين لمحة أولية عن السكان المحليين من خلال "الصور النمطية العرقية الجاهزة"، والتي يتم عادة صياغتها في وقت لاحق لرحلات السياح، وقد لعبت الدولة بشكل خاص دوراً رئيسياً في وضع اطار عن العرق والثقافة للسياحة، خاصة في الدول النامية، وذلك كطريقة لبناء التضامن الوطني، وجزء من ذلك كاستراتيجية لجذب السياح الأجانب Matthews & Richter 1991))، ونظريا، تنتقل الصور النمطية للسائحين عن السكان المحليين من خلال ما أطلق عليه ، (Urry 1990, 1996) "نظرة السياح".

وفي المقابل، يرضخ السكان المحليون للنظرة من خلال عكس الصور التي يأملون أن ترضي السياح، حيث إن الآثار طويلة المدى هي أن السكان المحليين سيحافظون على التقاليد التي هم على يقين أنها ستلبيهم وتجذب المزيد من السياح، وقد أشار(1984) MacCannell إلى هذه العملية على أنها "إعادة بناء العرق"، و في الواقع، قد يحاول السكان المحليون أن يتطابقوا مع توقعات الزوار، حتى لو بدت النتائج مفتعلة أو مزيفة، وقد كتبت1989) Evans-Pritchard) عن امرأة من الأمريكيين الأصليين شعرت أنها يجب أن "تبدو" هندية لكي يتم قبولها كمواطن أصيل من قبل السياح وذلك لأنها تعتمد على دولاراتهم"، وقد وصف Cohen (1979,18) السكان المحليين الذين "يلعبون دور السكان الأصليين" بانهم يقومون

بذلك للارتقاء إلى مستوى صورة جيدة أمام السياح، وهذا "اللعب" لم يصفه علماء الأنثروبولوجيا على الدوام بأنه اتجاه سلبي، وفى النهاية، فإن بعض العلماء يجادلون بأن السياحة لديها القدرة على إحياء القيم القديمة مثلما تفعل لتدميرها.

لقد وجد Smith (1982)علي سبيل المثال أن السياحة قد "تعمل على تعزيز الهوية العرقية" أيضا، اقترح Mansperger (1995) أن السياحة "يمكن أن تساعد السكان الأصليين على الحفاظ على هويتهم"، وقد كتب Van den Berghe (1994) أن السياحة يمكن أن تؤدي إلى "نهضة للثقافات الأصلية أو لتوريث الإثنية"، ومن ثم يمكن أن تصبح السياحة وسيلة تمكينيه للتمثيل الذاتي، وقد يختار السكان المحليون عن قصد إعادة اختراع أنفسهم عبر الزمن، وتعديل كيفية رؤيتهم وفهمهم من قبل مجموعات مختلفة من الغرباء (Cohen 1988)، دراستان من عام ١٩٨٠ أعطوا مثالا جيدا على طريقة تغيير السكان المحليين مظهرهم بوعي لإرضاء السياح.

وقد وجد Gamper ((1981أن الناس في جنوب النمسا بدأوا بتغيير ملابسهم للسياحة، ففي الروتين العادي، كان السكان المحليون يرتدون ملابس نموذجية في أي مكان آخر في أوروبا، ولكن خلال الموسم السياحي، أصبح الناس واعين بالحاجة إلى ارتداء الأزياء التقليدية، وحتى الآن تم تعديل الملابس، وعلى الرغم من أن اللون البني، والأسود، والأبيض في الأصل هو لون ملابسهم الطبيعي، الا انه تمت إضافة سترة حمراء زاهية لاحقا، كما أوضح أحد المخبرين، "تبدو أفضل عليهم، وفي دراسة أخرى، قام Albers & James (1983) بفحص ٦٠٠ صورة من البطاقات البريدية للأمريكيين الأصليين التي صدرت في الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٧٠، حيث اكتشفوا أن الصور تغيرت مع نمو السياحة في غرب أمريكا، وأن تصميمات الهنود كانت مصممة بشكل خاص لتتناسب مع توقعات السائحين.

وقد كان التغيير الأكثر تميزا في هذه الشعوب هو اختفاء الصور التي أظهرت الهنود في محيطهم الطبيعي واللباس اليومي، وبشكل متزايد، فإن الصور

تتطابق مع صورة نمطية "مشتقة من هواة الفروسية، صيد-الجاموس، والهنود في القرن التاسع عشر" (Mamiya, 1992,136)

خامساً: ديناميات تفاعل الضيف/ المضيف في أنثروبولوجيا السياحة :

لقد أشار علماء الأنثروبولوجيا أن تفاعلات المضيف-الضيف تميل إلى أن تكون غير متماثلة من حيث القوة، وأن لدى الضيوف اليد العليا في تحديد كيفية ظهور أي مواجهة معينة، وعلاوة على ذلك، أظهرت الدراسات الإثنوغرافية أن نظرة السياح يمكن أن تكون مؤثرة بشكل خاص في تحديد كيف ينظر المضيفون ويتصرفون ويشعرون، و بشكل عام، يتم تصوير المضيفين في هذه التفاعلات على أنها سلبية، وانها غير قادرة على التأثير على الأحداث، وتفتقد هذه التحليلات إمكانية قيام السكان المحليين، وغالباً ما يقومون بذلك، بدور في تحديد ما يحدث في مواجهاتهم مع السياح، وقد تم العثور على استثناء ملحوظ في العمل الإثنوغرافي من Silverman (2001)، الذي قام بعرض قدرات شعب إيتامول في بابوا غينيا الجديدة حيث عملوا باستراتيجية وقاموا بممارسة الإبداع في سياق تفاعلهم مع الغرباء.

ومن الأمور الأخرى المفقودة في العديد من التحليلات الحالية هي محاولة معرفة المزيد عن ديناميكيات تفاعلات المضيف-الضيف من خلال الملاحظة والتحدث مع الأشخاص على جانبي اللقاء، وقد أشار Evans-Pritchard (1989) إلى أن الأكاديميين تجاهلوا إلى حد بعيد موضوع الكيفية التي ينظر بها السكان المحليون إلى الغرباء، وعلى الرغم من وجود مؤلفات شاسعة حول موضوع الاستجابات المحلية للتغيرات الاجتماعية التي أحدثها السياح، فقد تم اكتشاف عدد قليل نسبيا من مواقف وأفكار السكان المحليين تجاه الغرباء.

وقد قامت Kincaid (1988) بخطوة مهمة نحو سد هذه الفجوة بالكتابة بوضوح وصراحة عن غضبها واستيائها تجاه السياح الذين يزورون جزيرة (Antigua) في البحر الكاريبي، و ليس من الغريب أن يكون تصويرها لأنتيغوا على خلاف مع الوصف الموجود في الكتيبات السياحية، حيث كتبت: "إن أنتيغوا

التي عرفتها، أنتيغوا التي ترعرعت فيها، ليست هي أنتيغوا التي يراها السائح الآن" (1988,23)، وقد أكدت لزملائها، بحماسها اللاذع، ولزوار أنتيغوا: "لا يجب أن تدع هذا الشعور المضحك الذي تشعر به من وقت لآخر حول الاستغلال، والقمع، والهيمنة يتطور إلى حالة من عدم الارتياح الكامل، وعدم الراحة ؛ لان هذا الإحساس قد يدمر إجازتك"، وقد وجد Evans-Pritchard فى بحثه الخاص أن الأمريكيين الأصليين غالبا ما يستخدمون الفكاهة العرقية للاستهزاء بالسياح، مما يؤدي إلى سخرية الغرباء عن طريق "المبالغة في الصور النمطية المبالغ فيها بالفعل" (Laxson, 1991,96))، وفي دراسة أخرى، لاحظ Howell 1994)) أن السكان المحليين يمكنهم جني المتعة من اللعب مع السياح الذين "يجهلون الظروف المحلية، وبالتالي يظهرون في كثير من الأحيان غير أكفاء وأشخاص ساذجين وقابلين للاستغلال بشكل بارز"، وبالإضافة إلى "العبث مع السياح"، قد يكون السكان المحليون عاملين نشطين في تحديد ما يريدون الحفاظ عليه، أو اختراع تقاليد و/ أو فنون شعبية للسائحين، مع إدراكهم تمامًا لما هو حقيقي أو منظم، أو غير حقيقي، أو زائف.

وقد لاحظ Evans-Pritchard (1989) أن صائغي الفضة الهنديين غالباً ما يستخدمون الرموز والرموز التقليدية لخلق التأثير الجمالي الصحيح لأجزائهم على السياح، وبالإضافة الى ذلك، فهم يشكلون أيضا قصصا عن هذا الفن، مستفيدين بوعي من آمال السياح في العثور على معنى وأهمية ثقافية في كل ما يرونه، ويبدو أن هذا السلوك المغامر يتناقض مع فكرة أن السكان المحليين هم ضحايا سلبيون، والذين لا يدركون أنهم يخسرون أنفسهم وثقافتهم عبر نظرة الغرباء لهم، حتى في الحالات التي يقوم فيها المضيفون المحليون بتغيير جوانب هويتهم أو حياتهم لمناشدة السياح، قد لا يفقدون بالضرورة ثقافتهم أو قدرتهم على الحكم على أنفسهم بما هو زائف وحقيقي، وعلى العكس من ذلك، قد يشعر المضيفون المحليون بأنهم يتمتعون بالتمكين من خلال التفاعل مع الغرباء لإعادة تعريف من هم وما هي جوانب هويتهم التي يرغبون في إبرازها أو التقليل من شأنها، وذلك في سياق إحياء

الماضي أو التقاليد، وقد يكون السكان المحليون على وعي تام بحقيقة أنهم يقدمون عروضا ثقافية للسائحين ولا يكشفون عن الرموز والطقوس ذات المعنى الحقيقي لحياتهم الخاصة والتي هي موجودة "خلف الكواليس".

وقد تشمل الأسئلة فى هذا السياق التالي: ما الذي يفعله السكان المحليون للتلاعب بأنواع معينة من الصور أو إثارة مشاعر خاصة بين ضيوفهم؟ مثال على هذا النوع من العمل هو Adams (1995)، الذي درس كيف تعامل شعب وورجان في إندونيسيا مع السياحة لأغراضهم السياسية الخاصة، وقد وجد Adams أن الاستجابة المحلية لهذا الاهتمام العالمي كانت كوسيلة لتحقيق الأهداف المحلية، ومع استثناءات قليلة فقط، فقد أغفل البحث في علم انثروبولوجيا السياحة أصول وحوافز السياحة من وجهة نظر المضيفين، فعلى الرغم من أن العديد من علماء الأنثروبولوجيا قد صوروا ببلاغة الطرق التي غيرت بها السياحة حياة السكان المحليين، فقد تم إهمال كيف يمكن أن يؤثر المضيفون على الضيوف، وقد يتغير هذا الاتجاه مع تحولنا عن الافتراض بأن السياحة تُفرض دائماً على الأشخاص غير القادرين والسلبيين، وحتى في الحالات التي تكون فيها الطبيعة الإجبارية والاستغلالية للسياحة أمرا لا يمكن دحضه، فقد نبدأ في التحقيق بشكل أعمق في فهم كيفية إدراك السكان المحليين للعبء الثقيل عليهم، بدلاً من الاستمرار في الاعتماد على وجهات نظرنا كأنثروبولوجيين.

سادساً: أشكال السياحة البديلة :

في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، غالبًا ما كانت مقالات المراجعة حول دراسة السياحة تتساءل عن سبب تجنُّب علماء الأنثروبولوجيا للسياحة باعتبارها موضوعا للتحليل، أما اليوم، فقد يكون السؤال هو عكس ذلك: لماذا يولي علماء الأنثروبولوجيا الكثير من الاهتمام لأشكال السياحة البديلة؟ خاصة في العقد الماضي، حيث اكتسبت السياحة سمعة إيجابية أكثر بكثير بين علماء الاجتماع، والمحافظين على البيئة، وممارسي التنمية، ونشطاء حقوق السكان الأصليين، ويرجع ذلك إلى أن مجموعة كبيرة من شركات السياحة الجديدة، غالباً بالشراكة مع المنظمات غير

الحكومية، تدعي الآن أنها تتعامل بسهولة مع البيئة ومع الشعوب الأصلية، حتى في الوقت الذي تسعى فيه لتحقيق الربح، حيث تصف هذه الشركات رحلاتها بشكل مختلف بأنها «السياحة البيئية» أو «السياحة المجتمعية» أو «السياحة الثقافية» أو ببساطة «السياحة البديلة».

والسياحة البديلة يتم تعريفها بشكل عام على انها «أشكالًا من السياحة تتماشى مع القيم الطبيعية والاجتماعية والمجتمعية، والتي تسمح لكل من المضيفين االضيوف بالاستمتاع بالتفاعل الإيجابي والمفيد والخبرات المشتركة» (Eadington & Smith 1992,3)، وقد استحوذت هذه العلامة التجارية الجديدة على ههتمام الباحثين المعنيين بالأجندات الحديثة لربط الحفظ والتنمية (e.g., Guillen 1998, Lamont 1999, Sills 1998, Stronza 2000,Wildes 1998)، وقد بدأت على الأقل عدد من المجلات الجديدة، بما في ذلك مجلة السياحة البيئية ومجلة السياحة المستدامة، بالتركيز على إمكانيات وقيود السياحة البديلة، وبشكل عام، تبدو الأدبيات أكثر توازنا عن البحوث السابقة عن السياحة، حيث لا يدين علماء الأنثروبولوجيا على الأقل تأثيرات السياحة على المجتمعات المحلية، وإذا كان هناك أي شيء، فربما يكون الميزان مائلًا في الاتجاه الآخر.

والآن يبدو أن الاتجاه هو أن نحيي السياحة باعتبارها الدواء الشافي لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وقد لاحظ Munt 1994)) أن "السياحة الجماعية قد اجتذبت نقدًا قويا كتجربة ضحلة ومهينة بالنسبة للدول والشعوب المضيفة في العالم الثالث، الا انه قد تم النظر إلى الممارسات السياحية الجديدة بشكل جيد"، وقد اكتسبت السياحة البيئية نصيب الأسد من الاهتمام الموجه إلى السفر البديل، وقد وصف منشور مبكر عن السياحة البيئية بتكليف من المجموعة البيئية الموجودة فى الولايات المتحدة، السياحة البيئية بأنها "شكل من أشكال السياحة مستوحاة في المقام الأول من التاريخ الطبيعي للمنطقة، بما في ذلك ثقافات السكان الأصليين"(Ziffer 1989)، وفي السيناريو المثالي، يمكن أن يسهم استخدام علماء البيئة للموارد الطبيعية والثقافية في منطقة ما للسياحة، في

الاستفادة من الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة، مع توفير الفرص الاقتصادية للسكان المحليين (Sherman & Dixon 1991)، وهذا الربط للأهداف كان يعني أيضا أن الأبحاث التطبيقية لعلماء الأنثروبولوجيا أصبحت حاسمة في تخطيط وتنفيذ المشاريع السياحية حول العالم، ويمكن التأكيد على ان الخبراء متفائلون ومشككون في أن السياحة البيئية قد تساعد في حماية الطبيعة في حين تلبي لالاحتياجات الاقتصادية للسكان المحليين (Barkin 1996, Boo 1990, Ca-ter & Lowman 1994, Honey 1999, Lindberg 1991, Lind-berg & Enriquez 1994, Orams 1999, Whelan 1991)

وبالنسبة للأنشطة الأخرى، مثل الصيد أو قطع الأشجار أو الزراعة، يبدو أن السياحة البيئية لها تأثير ضئيل على النظم البيئية (Groom et al 1991, Kusler 1991)، ومن الناحية المثالية، يمكن توجيه العائدات من السياحة البيئية إلى احتياجات التنمية المحلية، لكن النقاد يعارضون أن الكثير من السياحة البيئية، خاصة إذا كانت غير خاضعة للرقابة وغير خاضعة للتنظيم، قد تفسد للمناطق الطبيعية وتزعزع الحياة البرية والناس (Begley 1996, Giannec-chini1993)، كما يخشى البعض من أن الكلام عن السياحة البيئية هو غطاء للربح، حيث شدد (Vickers 1997) على أن "الكثير مما يمر من أجل السياحة البيئية" يتألف من مشاريع تجارية تهدف إلى زيادة أرباح الوكالات السياحية"، وهذا يعني أن البحث عن الأرباح يزيل أي نية لحماية الطبيعة أو تحسين حياة السكان المحليين، وفي خضم النقاشات حول الإيجابيات والسلبيات للسياحة البيئية، اكتسبت مواضيع المشاركة المحلية والملكية المحلية للبنية التحتية السياحية أهمية جديدة(Eadington & Smith 1992)

يمكن التاكيد على انضمام المجتمعات المحلية بشكل كبير إلى شراكات مع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وشركات السياحة الخاصة لتخطيط الاستراتيجيات السياحية وتطوير معالم جذب جديدة للزوار، ونتيجة لذلك، يكتسب المضيفون المحليون سيطرة أكبر بكثير على تأثير السياحة على مجتمعاتهم، و على

الرغم من الاهتمام الجديد بالسياحة البديلة وصنع القرار المحلي في مجال السياحة، فإن نفس الضعف المفاهيمي والتحليلي الموجود في الدراسات المتعلق بالسياحة التقليدية لا يزال قائماً، ويركز المدافعون عن السياحة البيئية، على سبيل المثال، على فكرة أن أنواع السياحة المناسبة ستؤدي إلى آثار إيجابية للمجتمعات المحلية والنظم البيئية، وأن المدخلات السياحية البيئية ستؤدي إلى النتائج المرغوبة بالنسبة للناس والمناطق الطبيعية.

ويمكن التاكيد على ان أدبيات السياحة البيئية تمتلئ بالمبادئ التوجيهية و "أفضل الممارسات" لتحقيق النجاح (Ceballos- Lascurain 1996)، فعلى سبيل المثال، ركزت مجموعة من الأوراق المقدمة في مؤتمر Yale لمدرسة الغابات بشأن السياحة البيئية (Miller & Malek-Zadeh 1996) على "الاستراتيجيات" و "معايير النجاح" لتطوير مشاريع السياحة البيئية، والأفكار عموماً مفروضة، بحجة أنه إذا كانت صناعة السياحة البيئية توفر المدخلات الصحيحة، مثل "النهج التشاركي"، عندها يمكن تقليل الآثار السلبية للسياحة على العوائل المحلية، ومع ذلك، لا يزال التركيز على ما هو خارج الموقع، وليس على ما قد تكشفه الظروف الحالية حول ما إذا كان للسياحة تأثير إيجابي أو سلبي على السكان المحليين.

ويمكن التاكيد على أننا نفتقد إلى فهم كيفية مشاركة المضيفين في أصول السياحة التقليدية، واننا أيضا لا نعرف سوى القليل نسبيا عن أهمية مشاركة المضيفون المحليون في السياحة البيئية، ويمكن التاكيد أيضا على ان عدم التفاوض المباشر من قبل المضيفين مع وكالات السفر الدولية، امر يؤدى الى معارضة السكان المحليون، على سبيل المثال، قد يعبرون عن معارضتهم عن طريق تخريب البنية التحتية، وأيضا، عن طريق الصيد أو إزالة مسارات في المناطق المحيطة بالبيئة، ويمكن للسكان المحليين أيضا تخريب صورة الطبيعة العريقة التي تروج لها العديد من السياحة البيئية، وقد وصف Bennett (1999) حالة في بنما حيث تم إحراق فندق مرتين ومهاجمة أحد مالكي الفنادق بسبب معارضة المحليون لشركة سياحة، وقد كتب Belsky (1999) عن مثال مشابه في قرية مايا في بليز، حيث قام السكان المحليون بإحراق مركز للحرف اليدوية.

ويمكن للمقيمين المحليين أيضا أن يقرروا مصير عملية السياحة البيئية من خلال إثارة المنافسة بين شركات منافسة مع بعضها البعض، وتحديد الظروف التي في ظلها سيتم السماح فيها للتدفق السياحي، حيث انه إذا تنافس العديد من الشركات على القبول نفسه للمجتمع، فقد يتورطوا في معارك حول من يستطيع تقديم أفضل الفوائد، وهو وضع يحدد فيه السكان المحليون، إلى حد ما، تكاليف تشغيل الشركات، وبهذه الطرق، يمكن للمضيفين المحليين التأثير على نجاح أو فشل السياحة، بغض النظر عن المدخلات الخارجية ونوايا الاستشاريين من الخارج، وهناك جهود حالية من اجل إشراك السكان المحليين كصناع قرار في المشاريع السياحية، ويمكن لعلماء الأنثروبولوجيا تقديم مساهمة كبيرة في هذا المجال من خلال تركيز المزيد من الاهتمام على الأسباب التي يختارها السكان المحليون أو يصبحون قادرين من خلالها على التشارك فى السياحة، وستكون هذه المعلومات مهمة إذا رأينا أن المدخلات الخارجية الصحيحة قد تكون ضرورية، ولكنها ليست كافية لضمان فوائد السياحة للسكان المحليين، لأنه قد تكون الظروف التالية، مثل هيكل المؤسسات السياسية والاقتصادية المحلية والعلاقات العرقية والقوالب النمطية المتعلقة بالجنسين لدى المضيفين المحتملين المحليين، ذات أهمية خاصة.

لقد تقدم عدد قليل من الباحثين بالفعل بفرضيات حول الظروف المحلية الأكثر ملاءمة للسياحة المجتمعية الناجحة، وعلى سبيل المثال، كتب Smith((1989، "تُفضل السياحة على وجه الخصوص عندما يكون لدى شرائح كبيرة من السكان الحد الأدنى من التعليم أو المهارات التقنية، حيث أن الصناعات الأخرى قد تتطلب تدريباً مكثفاً"، وفي عام ١٩٩٦، افترض King & Stewart (1996) أن "الآثار الإيجابية للسياحة البيئية من المرجح أن تكون أكبر عندما تكون الثقافة الأصلية في حالة تدهور بالفعل نتيجة لندرة الموارد الطبيعية"، وهذه هي بالضبط أنواع الافتراضات التي قد نرغب في استكشافها في المستقبل، وعلى الرغم من أن لدينا الآن العديد من التحليلات الوصفية الصلبة لما يحدث عندما يتم تقديم السياحة إلى المجتمعات، إلا أننا نفتقر إلى المقارنة عبر المواقع لتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد سبب وجود أنواع معينة من التفاعلات مع السياحة في ظروف معينة.

نتائج البحث:

لقد تم مناقشة الأسباب التي تجعل السياحة موضوعا جيدا للدراسة بالنسبة إلى علماء الأنثروبولوجيا، ويمكن التأكيد على ان السياحة ذات صلة بالعديد من القضايا النظرية والواقعية في علم الإنسان، وذلك بالنسبة للناس في الوجهات المضيفة، وغالبًا ما تكون السياحة حافزًا للتغيير الاقتصادي والاجتماعي المهم، وسياق اللقاءات بين الثقافات، والإعداد الشبيه بالعروض والاستجمام والثقافة والتقاليد، و بالنسبة للسائحين، يمكن للسياحة أن تكون نوعا من طقوس الهروب من بنية الحياة اليومية، أو يمكن أن تمثل سعيا رمزيا لأنواع التجارب الأصيلة الغير متوفرة فى المجتمع الحديث، وبالنسبة لعلماء الأنثروبولوجيا، يمكن للسياحة أن تكون عدسة يمكن من خلالها استكشاف قضايا الاقتصاد السياسي، والتغيير الاجتماعي والتنمية، وإدارة الموارد الطبيعية، والهوية الثقافية والتعبير، وفي دراسة أصول السياحة - او ما يحفز السياح على السفر، وما الذي يحدد المكان الذي يذهبون إليه - ركز علماء الأنثروبولوجيا اهتماما كبيرا على السياح، وقامت الدراسات باستبعاد السكان المحليين، ونتيجة لذلك، لا نعرف سوى القليل عن دوافع الناس في الوجهات المضيفة للمشاركة في السياحة، أو للترويج لأنواع معينة من السياحة على غيرها.

في كثير من الأحيان، تم افتراض أن السياحة تُفرض على المضيفين بدلا من ان تكون برغبتهم، وعند استكشاف تأثيرات السياحة، كان علماء الأنثروبولوجيا يميلون في الاتجاه المعاكس، حيث قام الباحثون بتحليل على نطاق واسع، عادة عن طريق الإثنوغرافيا، وتأثيرات السياحة على المضيفين، ويمكن القول ان لدينا العديد من دراسات الحالة التي تصف آثار السياحة على الاقتصاد وعلى الهوية الثقافية للمضيفين، لكننا نفتقر إلى المعلومات حول الآثار التي يمكن أن تحدثها السياحة على الضيوف، و في كثير من الأحيان، تم افتراض أن المضيفين سلبيين نسبياً وأن وضعهم الأقل حظا يحول دون قيام السكان المحليين بتشكيل اللقاءات مع السياح، وقد ازدهر الاهتمام بالأشكال البديلة للسياحة، لا سيما السياحة البيئية، في السنوات الأخيرة، حيث افترض أنصار هذا الاهتمام أن مشاركة السكان المحليين يمكن أن

تكون حاسمة لتعظيم الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من السياحة، وعلى الرغم من هذا الاهتمام بالدور النشط للمقيمين المحليين، يميل الباحثون إلى التأكيد على أهمية المدخلات الخارجية، بدلاً من التركيز على الدوافع أو القيود السائدة لدى السكان المحليين، وذلك لتعزيز نجاح السياحة.

كما اقترح المدافعون عن السياحة البيئية أن السياحة يمكن أن تكون تربوية للسياح، وأن الأنواع الصحيحة من التجارب السياحية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الوعى البيئي والحساسية الثقافية بين السياح، وعلى الرغم من أننا متفائلون بإمكانية زيادة الوعي من خلال السياحة، إلا أن قلة من العلماء قاموا بتحليل كيف تتغير مواقف السياح في الواقع نتيجة لأنواع معينة من التجارب، يجب أن يكون هدف البحث الأنثروبولوجي المستقبلي في السياحة هو سد الثغرات في البحث الحالي، و يجب أن نعرف القصة الكاملة لما يحدث للمضيفين والضيوف في جميع مراحل رحلاتهم ومختلف التفاعلات الثقافية، وسيكون هذا الأمر صحيحا بشكل خاص لأننا نسعى جاهدين لتطوير أنواع السياحة التي يمكن أن تولد مجموعة من المزايا للمضيفين بالإضافة إلى التجارب التعليمية والتحويلية للضيوف.

تطور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الوافدة إلى أفريقيا

عادل عبد العظيم حسنين ابراهيم(*)، أ.د فرج عبد الفتاح فرج، د. سماح سيد أحمد المرسي

موضوع الدراسة:

ظلت دول أفريقيا جنوب الصحراء، على مدى عقود، تعتمد بدرجة كبيرة على قروض المساعدات الإنمائية الرسمية لتمويل العجز المزمن في ميزان المدفوعات. ونظرا لضعف السياسات الاقتصادية المتبعة آنذاك، وانخفاض مستويات الدخل لديها، لم تكن معظمها محط اهتمام مستثمري القطاع الخاص الدوليين، وبالتالي استقبلت هذه الدول مستويات متواضعة من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وعلى أثر تحسن مناخ الاستثمار وبيئة ممارسة الأعمال لدى العديد من الدول الأفريقية، واتباعها برامج للتحرير الاقتصادي وازالة القيود من خلال تنقيح التشريعات على مدى السنوات الأخيرة، بالتزامن مع وفرة السيولة العالمية وتحسن الآفاق الاقتصادية المستقبلية للعديد من الدول الأفريقية إلى زيادة حادة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إليها، حيث ركزت معظم هذه الدول على اصدار السندات السيادية في الأسواق الدولية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٦) بغرض الحصول على احتياجاتها التمويلية، نظرا لفشل الدول المانحة فى الوفاء بوعودها بدعم الاقتصاد الافريقى. واندفعت الدول الأفريقية بشكل متزايد إلى أسواق السندات، وفى المقابل استغل المستثمر الدولي إقبالها على إصدار تلك السندات بفرض اسعار فائدة مرتفعة عند الإصدار، مما دفع مستويات الدين فى المنطقة إلى مستويات قياسية جديدة خاصة مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة العالمية مؤخرا.

(*) باحث ببرنامج الدكتوراة بقسم السياسة والاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة ، عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ١٠٩ - ١٤٠ .

أولا : أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تسليط الضوء على تغير نمط ونوعية أشكال تدفقات رؤوس الأموال المالية الوافدة إلى أفريقيا في الأونة الأخيرة وخاصة تدفقات الاستثمارات الأجنبية بنوعيها؛ المباشرة ومحفظة الأوراق المالية وتحديداً في صورة اصدارات السندات السيادية الدولية، ومحاولة الوقوف على مدى نزاهة وحيادية تسعير السندات الأفريقية عند اصدارها في الاسواق الدولية.

ثانيــا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى التغير الذي طرأ على هيكل الالتزامات الخارجية للدول الافريقية، وفحص مدى نزاهة وحيادية تسعير السندات الأفريقية عند اصدارها في الاسواق الدولية.

ثالثــا: إشكالية الدراسة

تصبح المشكلة الرئيسية للدراسة أنه على الرغم من نجاح الدول الافريقية في اصدار سنداتها الدولية وتوفير التمويل اللازم لاحتياجاتها التنموية إلا أنها جاءت على حساب الاقتراض الميسر وبتكلفة تمويل مرتفعة.

رابعــا: تساؤل الدراسة

تثير الدراسة تساؤلاً عما إذا كان نمط أشكال تدفقات رؤوس الأموال المالية الوافدة إلى أفريقيا في الأونة الأخيرة قد تغير وإلى أي مدى، وكذا مدى نزاهة وحيادية تسعير السندات الأفريقية عند اصدارها في الاسواق الدولية وكيفية تأثيرها على الاسواق المالية المحلية.

خامسا: فرضية الدراسة

من المتوقع وجود شواهد وبراهين على تغير نمط الاقتراض الخارجي وتنوع الجهات الدائنة ولجوء معظم الدول الافريقية إلى اصدار السندات السيادية في اسواق

رأس المال الدولية. ونتائج اصدار السندات السيادية الدولية على تطوير السوق المالية الافريقية وتوسيع قاعدة المستثمرين وتطوير سوق رأس المال الخاص.

سادسا: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة بالأساس على منهج التحليل البسيط الاستقرائي لاحصاءات التدفقات الرأسمالية في دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٦) مع التركيز على اصدار السندات السيادية الدولية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٦) ومدى نزاهة تسعيرها ونتائج هذه الاصدارات على تطوير السوق المالية الافريقية وتوسيع قاعدة المستثمرين وتطوير سوق رأس المال الخاص.

سابعا: الاطار المكاني والزماني للدراسة

يتمثل الاطار المكاني لهذه الدراسة في الدول الافريقية وخاصة دول افريقيا جنوب الصحراء. أما الاطار الزماني لهذه الدراسة فهو مرتبط بتطور أداء التدفقات الرأسمالية في دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٦) وتغير نمط الاقتراض الخارجي وتنوع الجهات الدائنة ولجوء معظم الدول الافريقية إلى اصدار السندات السيادية في اسواق رأس المال الدولي. ونتائج اصدار السندات السيادية الدولية على تطوير السوق المالية الافريقية وتوسيع قاعدة المستثمرين.

المبحث الأول: تطور التدفقات الرأسمالية في دول أفريقيا جنوب الصحراء

ظلت دول أفريقيا جنوب الصحراء، على مدى عقود، تعتمد اعتمادا كبيرا على قروض المساعدات الإنمائية الرسمية لتمويل العجز المزمن والمستمر في ميزان المدفوعات. ونظرا لضعف السياسات الاقتصادية المتبعة آنذاك، وكونها مجموعة دول منخفضة الدخل، لم تكن معظمها محط أنظار واهتمام مستثمري القطاع الخاص الدوليين، وبالتالي استقبلت هذه الدول مستويات متواضعة من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، باستثناء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وبالتحديد في القطاعات الاستخراجية للموارد الطبيعية.

ويرجع ذلك لما تتمتع به العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء بوفرة في الموارد الطبيعية التي لم تستخرج بعد من باطن أراضيها، وتوفر للمستثمر معدل عائد مرتفع على الاستثمار مما ساهم في اجتذاب مليارات الدولارات في صورة استثمارات اجنبية مباشرة من كل من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة على مدى عقود بالاضافة إلى الصين التي نشطت في الأونة الاخيرة. فمثلا، اجتذب قطاع النفط في انجولا وجنوب السودان، والنحاس في زامبيا والكوبالت في الكونغو الديمقراطية، والحديد في ليبيريا الاستثمارات الصينية التي اتخذت فى أفريقيا شكلاً تمويلياً يشبه نظام المقايضة، ففى مقابل مشاريع رأس المال ومشاريع تطوير البنية التحتية تمنح بعض الدول الأفريقية امتيازات الموارد الطبيعية للصين. وكانت مشروعات مناجم سيكومينس للنحاس فى الكونغو الديمقراطية وفى مختلف المشاريع البترولية فى أنجولا نموذج لهذا النمط. لكن الترتيبات تختلف فى بعض الأحيان، فقد تأخذ الكيانات الصينية حصة ملكية فى مشروع البنية التحتية أو تقدم قروضاً مضمونة مقابل الموارد كشكل من أشكال الضمان. وفى بعض الأحيان الأخرى، يتم دفع خدمة الدين فى شكل موارد بدلاً من المال. ورغم دعم القرض بأصل مثل السلع الاساسية، إلا أنه يمكن أن يتعثر مع تراجع عمليات الاستخراج أو البيع بما يكفى من الموارد الطبيعية لخدمة الدين، ويؤدى هذا النوع من الاتفاق إلى ترك البلد المقترض دون ما يكفيه من إنتاجه السلعى لتوليد إيراداته الخاصة وقد واجهت أنجولا والكونغو هذه المشكلة.

كما أن العمل على تحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء وممارسة الأعمال لدى العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث ادخلت مؤخرا تدابير تيسير الأعمال التجارية وإصلاح الأطر القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر، أدى إلى خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الخارجية إلى قطاعات اقتصادية أخرى بخلاف قطاع الموارد الطبيعية. وقد ساعد على ذلك تحقيق هذه الدول أداء أفضل على مستوى

الاقتصاد الكلي ، من خلال ظروف اقتصادية كلية مستقرة نسبيا مع انخفاض معدلات التضخم، وتحسن الموازين المالية والخارجية. فعلى سبيل المثال، اجتذبت الدول ذات الأوضاع المالية القوية مثل بتسوانا تأسيس كبرى شركات البناء والتشييد الصينية التي ترغب في توفير العطاءات الحكومية (Rogoff and Reinhart، 2003)[1].

وقد اتبعت العديد من هذه الدول برامج للتحرير الاقتصادي وازالة القيود من خلال تنقيح التشريعات والقوانين على مدى السنوات القليلة الماضية، وبالتالي منح الشركات الأجنبية حق النفاذ إلى أسواقها، مثلما حدث في إثيوبيا. كما انتهجت العديد من تلك الدول برنامج لخصخصة الشركات المملوكة للدولة (التحول إلى الملكية الخاصة) لتخفيف العبء على الميزانية وتحويل هذه الشركات إلى نماذج أكثر كفاءة. وقد نجح برنامج الخصخصة في اجتذاب تدفقات الاستثمار المباشر كونه قناة يسيرة لنفاذ المستثمر الاجنبي إلى أسواق تلك الدول. فعلى سبيل المثال، اجتذب قطاع التعدين في زامبيا العديد من الشركات الأجنبية التي استحوذت على الشركات التي كانت مملوكة للحكومة. وقد ساعدت برامج التجارة التفضيلية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي (برنامج كل السلع ماعدا الأسلحة The EU's Everything but Arms (EBA) program والولايات المتحدة الأمريكية (قانون النمو والفرص the U.S. African Growth and Opportunity Act (AGOA) على منح الشركات الأجنبية المزيد من الحوافز للاستثمار في الدول الأفريقية كقاعدة للتصدير إلى أوروبا والولايات المتحدة، وخاصة في قطاعات مثل قطاع الملابس حيث التكلفة المنخفضة هي الاعتبار الأساسي (Mlachila and Takebe، 2011)[2].

أولاً؛ تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٦)؛

تشير بيانات تقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠١٧، إلى أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى افريقيا ظلت تتراجع خلال عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٥٩ مليار دولار أي بمعدل انخفاض بلغ ٣٪ عن مستواها عام ٢٠١٥، وهو انخفاض يعكس في الغالب انخفاض في اسعار السلع الأساسية في دول اقليم افريقيا جنوب الصحراء مما أدى إلى تراجع اهتمام المستثمرين، حيث تراجعت التدفقات إلى انجولا مرة اخرى (١,٢ مليار دولار)، وظلت في مستويات متدنية في نيجيريا (٤,٣ مليار دولار) وجنوب افريقيا (٣,٩ مليار دولار) بينما نجحت اثيوبيا في اجتذاب مستويات غير مسبوقة من الاستثمارات المباشرة عام ٢٠١٦ وجاءت مصر في المركز الأول بنحو ٦,٣ مليار دولار. وتشير البيانات التاريخية إلى أن حصة أفريقيا من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لم تكن دائما منخفضة، حيث بلغت من اجمالي حصة الاقتصادات النامية ٢٨٪ عام ١٩٧٦ على سبيل المثال إلا أنها انخفضت منذ ذلك الحين إلى حوالي ٩٪ عام ٢٠٠٧.

وقد أدت الوفرة في السيولة العالمية جنبا إلى جنب مع تحسن السياسات الاقتصادية المتبعة والآفاق الاقتصادية المستقبلية الايجابية في العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى زيادة حادة في جميع صور وأشكال تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إليها، والتي تشتمل على؛ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات استثمار محفظة الأوراق المالية ، وتدفقات قروض وديون القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، شهد عام ٢٠٠٧ زيادة غير مسبوقة في التدفقات الرأسمالية الخاصة بما يقرب من ستة أمثال نظيرتها في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى نحو ٨٤ مليار دولار[٤]، (ضعف مبلغ قروض المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء). ومع ذلك، أحدثت الأزمة المالية العالمية تغييراً جذرياً في الصورة، حيث انعدمت التدفقات الرأسمالية تماما، وفي بعض الحالات مثل جنوب أفريقيا، انسحبت من الاقتصاد.

جدول رقم (١)؛ حصة أفريقيا في التدفقات العالمية للاستثمار المباشر خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٦) بمليارات الدولارات

	١٩٩٧-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٦
العالم	٤,٣٧٩,٧٨	٤,١٨٥,٥٥	٧,٤٩٧,٦٨	٨,١٢٧,٤٦
الدول المتقدمة	٣,٣١٧,٣٢	٢,٦٨١,٥٣	٤,٢٣٤,٣٨	٤,٤٢٢,٦١
الدول النامية	١,٠٢٤,١٧	١,٣٥٧,٦٤	٢,٨٥٣,٤٥	٣,٣٩٩,٥٢
أفريقيا	٦٢,٥٤	١١٤,٧٢	٢٥٩,٢٢	٢٦٥,٠٤
حصة افريقيا للعالم	١,٤٣	٢,٧٤	٣,٤٦	٣,٢٦
حصة افريقيا للدول النامية	٦,١١	٨,٤٥	٩,٠٨	٧,٨٠

Source: United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, FDI/ MNE database (www.unctad.org/fdistatistics).

وتشير البيانات المعروضة في الجدول رقم (١) إلى أن هذه النسبة ارتفعت من ٦,١١٪ خلال فترة السنوات الخمس (١٩٩٧-٢٠٠١) إلى ٨,٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، ثم تجاوزت ٩٪ خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١) قبل أن تنخفض إلى ٧,٨٪ خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦). وفي المقابل، ارتفعت حصة افريقيا من العالم من ١,٤٪ خلال فترة السنوات الخمس (١٩٩٧-٢٠٠١) إلى ٣,٣٪ خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦). وقد اشار Osei Morrissey, Lensink, (٢٠٠٢)[٦] أن التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الدول الأفريقية تتقلب بدرجة أكبر عن تلك السائدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، نظرا لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويدعي Sidiqqi (٢٠٠٧)[٧] أنه بسبب الشفافية والانضباط المطلوبين من الدول الأفريقية للحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد والحفاظ عليه، فقد يساعد هذا الانضباط في تحسين التدفقات الرأسمالية إلى أفريقيا. ويضيف أيضاً بأن التصنيفات الائتمانية توفر المعلومات المطلوبة وبالتالي تحل مشكلة عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية. وترى Kaminsky، وآخرون (٢٠٠٤) أن التصنيف الائتماني السيادي وأخبار وكالات التصنيف الائتماني تفسر نسبة كبيرة من التدفقات الرأسمالية إلى دول الأسواق الناشئة. كما يوافق العديد من الاقتصاديين Ferreira and Laux

(٢٠٠٧) على اقتراح بأن التصنيف الائتماني السيادي لا يؤثر فقط على التدفقات الرأسمالية إلى المشروعات الحكومية، بل والشركات الخاصة أيضاً.

جدول رقم (٢)؛ التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار المباشر في أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٦) بمليارات الدولارات

	١٩٩٧-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٦
أفريقيا	٦٢,٥٤	١١٤,٧٢	٢٥٩,٢٢	٢٦٥,٠٤
مصر	٤,٧٧	١٨,٤٦	٣٣,٦٩	٢٩,٩٣
المغرب	٦,٢١	٧,٧٩	١١,٣٩	١٥,٠٠
تونس	٢,٦٧	٦,١٣	٨,٧٢	٥,٦٧
بنين	٠,١٩	٠,٢٣	٠,٩٠	١,٣٣
بوركينا فاسو	٠,٠٥	٠,١٣	٠,٧٣	١,٨٠
ساحل العاج	١,٩٢	١,٢٩	١,٨٩	٢,٢٥
غانا	٠,٧٠	١,٠٩	١٠,٧٤	١٦,٥٥
غينيا	٠,١١	٠,٤٤	١,٨٤	٢,٤٦
نيجيريا	٦,٦٢	١٦,٢١	٣٨,٠٠	٢٤,٩٤
السنغال	٠,٤٩	٠,٤٧	١,٦٢	١,٨٧
الكاميرون	٠,٥١	١,٢٧	١,١٩	٣,٣٢
الكونغو	٠,٨٨	١,٥٩	٥,٨٩	٩,٣٥
الكونغو الديمقراطية	٠,٢٢	١,٥١	٨,٨٢	١٠,١٣
الجابون	-٠,٥٧	٠,٩٥	٣,٥٣	٣,٨٣
رواندا	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٦٧	١,٦٩
اثيوبيا	١,١٠	٢,٠٨	١,٤٧	١٠,٠٩
كينيا	٠,١٩	٠,٢٣	٥,٧٣	٤,٣٣
مدغشقر	٠,٢٦	٠,٦٣	٤,٩٦	٢,٥٣
موريشيوس	٠,٣٧	٠,٢٥	١,٨٣	١,٨٦
شيسل	٠,٢٥	٠,٣٨	٠,٩٥	١,٠١
اوغندا	٠,٧٥	١,٧١	٣,٨٠	٤,٧٢
انجولا	٧,٠٢	٦,١٨	-٣,٢٦	١,٢٩
بتسوانا	٠,٣٢	٢,١٢	٢,٨١	٢,٢١
مالاوي	٠,١٧	٠,٣٧	٠,٥٩	١,٧٩
موزمبيق	١,٠٨	١,٣٨	٧,٩٨	٢٣,٦٧
ناميبيا	٠,٧٣	١,٣٣	٣,٤٠	٣,٩٤
جنوب افريقيا	١٣,٥٥	١٠,٠٦	٣١,١٣	٢٢,٥٩
زامبيا	٠,٨١	١,٩٨	٥,٨٠	٧,٢٩

Source: United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, FDI/ MNE database (www.unctad.org/fdistatistics).

ثانياً؛ تحركات رؤوس الاموال إلى الدول الافريقية مؤخرا؛

ولما فشلت الدول المانحة فى الوفاء بوعودها بدعم الاقتصاد الافريقى، فلم تجد الحكومات مفراً من اللجوء إلى سوق الديون العالمى لتوفير التمويل اللازم لنهضتها. ورغم ارتفاع تكلفة الاقتراض، إلا أنها بالنسبة للمسئولين الأفارقة أخف ضرراً من الانصياع لخطط صندوق النقد الدولى وشروطه التعجيزية فى أغلب الأحيان. وتحتاج القارة السمراء إلى مليارات الدولارات خلال العقد المقبل للوفاء بالتزامات الديون الحالية أو إعادة هيكلتها وكذلك لتمويل مشروعات بنية تحتية حيوية لإنجاح خططها التنموية.

ونتيجة لذلك، ازدهرت أسواق الديون فى دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع حدة التوتر السياسى فى بعض الدول الهامة إلى استجابة متحمسة من جانب المستثمر المتعطش للعائدات المرتفعة. وتتحول الدول الأفريقية بشكل متزايد إلى أسواق السندات لتمويل مشروعاتها، حيث من المقرر أن تفى بمواعيد استحقاق مليارات الدولارات من القروض، مما يضعها فى موقف المضطر لإعادة التمويل فى الفترات المقبلة. وفى المقابل يسعى المستثمر للاستفادة من إقبال الدول الأفريقية التى تصطف حالياً من أجل إصدار سندات جديدة. ويرجع هذا الإقبال إلى السعى وراء العائد، فمثلا، تحمل ديون كينيا التى مدتها ١٠ سنوات عائداً قدره ٧,٢٥٪، فى حين أن دينها لمدة ٣٠ عاماً يدفع ٨,٢٥٪. وجاءت مبيعات نيجيريا مؤخراً لسندات مدتها ١٢ سنة بعائد بلغ ٧,١٤٪، فى حين أن ورقتها فئة ٢٠ عاماً بلغ عائدها ٧,٦٩٪.. وعلى ذلك، سارعت الحكومات الأفريقية إلى أسواق الديون الدولية بغرض تجنب ارتفاع تكلفة الاقتراض خلال الفترة المقبلة وخاصة مع استمرار ارتفاع عائدات الخزانة الأمريكية على اثر رفع الاحتياطى الفيدرالى أسعار الفائدة مجدداً، مما دفع مستويات الدين فى المنطقة إلى مستويات قياسية جديدة. فوفقا لبنك التسويات الدولية، فأن موجة الإصدار ساهمت في تضاعف رصيد الديون المسجلة بالفعل لأفريقيا جنوب الصحراء إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار مقابل أقل من ٣٠ مليار فى عام ٢٠٠٧.

شكل رقم (١)؛ اصدارات السندات السيادية لدول افريقيا جنوب الصحراء (٢٠٠٧-٢٠١٦)؛

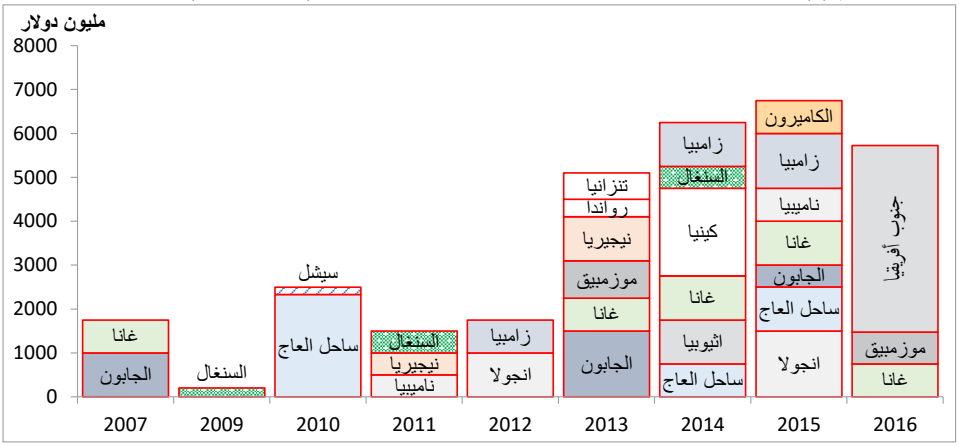

Source: http://blogs.worldbank.org/opendata/sub-saharan-africa-s-sovereign-bond-issuance-boom

كما أشارت إحصاءات الديون الدولية (IDS)[٨] الصادرة عن البنك الدولي ٢٠١٦ أيضا إلى الارتفاع السريع في إصدار السندات السيادية عن عدد متنامي من الدول الأفريقية في أسواق رأس المال الدولية، بما في ذلك الدول التي استفادت من برامج تخفيف المديونية الخارجية والتي تشمل مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (Heavily Indebted Poor Countries (HIPC ومبادرة تخفيف الديون المستحقة للمؤسسات الدولية والاقليمية (Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI.

يبين الشكل رقم (١) والجدول رقم (٣)، أن إصدار بعض الدول الافريقية لسنداتها السيادية قد ارتفع بشكل ملحوظ على مدى السنوات الاربعة الأخيرة. ففي حين شهد عام ٢٠١١، إجمالي إصدارات بما قيمته ١,٥ مليار دولار، ارتفع إجمالي هذه الإصدارات خلال عام ٢٠١٥ إلى ٦,٧٥ مليار دولار قبل أن ينخفض إلى ٥,٧٣ مليار دولار في ٢٠١٦. وقد مهدت ظروف السوق العالمية وارتفاع عوائد الاستثمار على تلك السندات الطريق لمزيد من قدرة هذه الدول على النفاذ إلى الأسواق الدولية، حيث بلغ متوسط العائد نحو ٦,٦٪ سنويا على هذه السندات ذات اجال الاستحقاق التي تبلغ ١٠ سنوات. وتعد هذه الاصدارات بمثابة اسعار مرجعية

يمكن الاسترشاد بها في الاصدارات المستقبلية للسندات الحكومية أو الخاصة للدول الأفريقية وذلك بهدف إدارة محفظة الدين العام، وكذا لأغراض تمويل مشروعات البنية التحتية. وقد تزايد عدد الدول الافريقية التي لجأت إلى الاسواق الدولية للسندات السيادية ليبلغ ١٦ دولة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٦)، علما بأن أكبر هذه الاصدارات (عام ٢٠١٣) كانت للجابون (١,٥ مليار دولار)، تلتها نيجيريا (مليار دولار)، ثم موزمبيق (٠,٨٥ مليار دولار). وفي عام ٢٠١٤، اصدرت كينيا أكبر هذه الاصدارات من حيث القيمة (مليارا دولار)، تلتها كل من؛ إثيوبيا، وغانا، وزامبيا، حيث اصدرت كل منها ما قيمته (مليار دولار).

جدول رقم (٣)؛ اصدارات السندات السيادية لدول افريقيا جنوب الصحراء بالمليون دولار (٢٠٠٧-٢٠١٦)؛

م	الدولة	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الاجمالي
1	انجولا					1,000			1,500		2,500
2	ساحل العاج			2,330				750	1,000		4,080
3	اثيوبيا							1,000			1,000
4	الجابون	1,000					1,500		500		2,000
5	غانا	750					750	1,000	1,000	750	3,500
6	كينيا							2,000			2,000
7	موزمبيق						850			727	1,577
8	ناميبيا				500				750		1,250
9	نيجيريا				500		1,000				1,500
10	رواندا						400				400
11	السنغال		200		500			500			1,200
12	سيشل			168							168
13	تنزانيا						600				600
14	زامبيا					750		1,000	1,250		3,000
15	ج. افريقيا									4,250	4,250
16	الكاميرون								750		750
	الاجمالي	1,750	200	2,498	1,500	1,750	5,100	6,250	6,750	5,727	29,775

* لم يشهد عام 2008 إصدارات للسندات السيادية الأفريقية نظرا لوقوع الأزمة المالية الاقتصادية العالمية

Source: http://blogs.worldbank.org/opendata/sub-saharan-africa-s-sovereign-bond-issuance-boom

وفي عام ٢٠١٥، أصدرت الدول الأفريقية (انجولا، ساحل العاج، غانا، الجابون، ناميبيا، زامبيا والكاميرون) سندات دولية سيادية بنحو ٦,٧٥٠ مليار دولار، استحوذت انجولا على أكبر اصداراتها (١,٥ مليار دولار)، تلتها زامبيا (١,٢٥ مليار دولار)، ولكل من ساحل العاج وغانا مليار دولار. وفي سبتمبر ٢٠١٦، جمعت كل من موزمبيق وغانا ٧٢٧، ٧٥٠ مليون دولار أمريكي من السندات الدولية، بينما أصدرت جنوب إفريقيا سندات دولية بقيمة ٤,٢٥٠ مليار دولار أمريكي لمدة عشر سنوات. ويذكر أن السندات الصادرة عن غانا[٩] تم الاكتتاب فيها بسعر فائدة ٩,٢٥٪ في مزاد علني تجاوز أكثر من خمسة أضعاف (ما يزيد عن ٤ مليارات دولار أمريكي)، يتم سدادها على ثلاثة أقساط متساوية بين سبتمبر ٢٠٢٠ والشهر نفسه في عام ٢٠٢٢. ووذلك بغرض إعادة تمويل الديون القائمة واستثمارات رأس المال. وقد استقر عائد السندات الدولية عند ٧,٦١٩٪ بنهاية ديسمبر ٢٠١٦. أما جنوب افريقيا، فقد تم تسعير سنداتها بسعر فائدة بلغ ٤,٨٧٥٪، أي ٣٣٥ نقطة أساس فوق السندات المرجعية للخزانة الأمريكية لمدة ١٠ سنوات. وستمول حصيلة السندات جزئيا التزامات الحكومة بالعملة الأجنبية بمبلغ ٦,٤ مليار دولار على المدى المتوسط.

وبالنظر إلى مستوى الديون، فإن اجمالي الرصيد القائم للسندات الدولية الذي أصدرته الجهات الإفريقية الحكومية بلغ ٤٥,٥١ مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر ٢٠١٦، منها؛ ٢٩,٧٧٥ مليار دولار تراكمت على مدار الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٦)، (مقابل ١٨، ١,٨ مليار دولار بنهاية ٢٠١٤، ٢٠٠٧ على التوالي)، مع ملاحظة اتساع درجة تنوع الدول المصدرة. كما يتضح من جدول رقم (٣). فقبل عام ٢٠٠٩ كانت إصدارات السندات السيادية للدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء محدودة للغاية. وقد انعكس هذا الاتجاه منذ عام ٢٠١٠ عندما بدأت هذه الإصدارات في الزيادة المضطردة. وقد شهدت الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) مستويات

معتدلة تراوحت ما بين (١,٥-٢,٥ مليار دولار) سنويا. ولكن بحلول عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤، تضاعفت معدلات النمو لتتعدى ما قيمته ٥,١ مليار دولار ثم ٦,٢٥٠ مليار دولار على التوالي، واستمرت على هذا المنوال عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦.

شكل رقم (٢)؛ إصدارات السندات السيادية الدولية لدول أفريقيا جنوب الصحراء (٢٠٠٧-٢٠١٦)

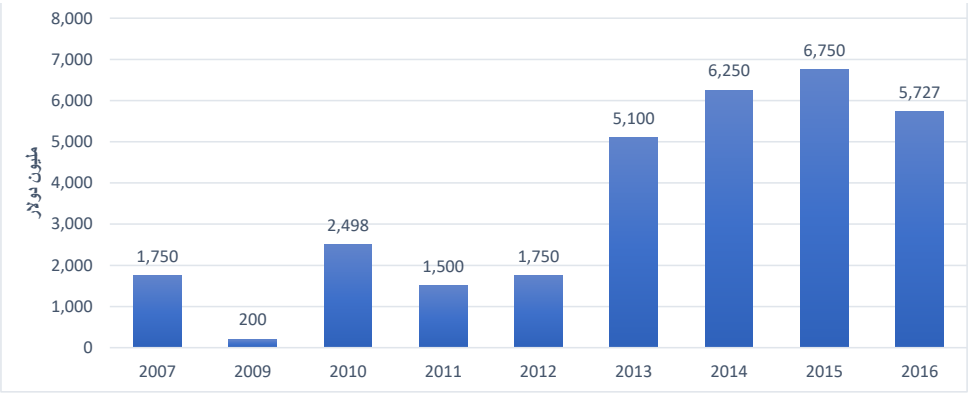

* لم يشهد عام ٢٠٠٨ إصدارات للسندات السيادية الأفريقية نظرا لوقوع الأزمة المالية الاقتصادية العالمية

Judith E. Tyson, (2015), "Sub-Saharan Africa International Sovereign Bonds, Part I: "Investor and Issuer Perspectives", Economic and Private Sector, Provisional Evidence and Applied Knowledge Services, Overseas Development Institute, January 2015, p 1-20.

وقد شمل تنوع الدول ما بين دول مصدرة للسلع الاساسية مثل؛ زامبيا ونيجيريا وأنجولا، ودول غير مصدرة للسلع الأساسية مثل؛ كينيا وغانا، علاوة على دول أصغر مثل إثيوبيا ورواندا وناميبيا وسيشيل. وجديرا بالذكر، أن هناك بعض الدول تعددت اصداراتها خلال الفترة بما في ذلك السنغال، نيجيريا، غانا وساحل العاج، حيث أصدرت ساحل العاج سندات عام ٢٠١٠ بلغت ٢,٣ مليار دولار، كانت جزءا من برنامج إعادة هيكلة الديون المتعثرة منذ عام ١٩٩٨، وقد توقفت مدفوعات الفوائد المستحقة عليها عام ٢٠١١ بالتزامن مع الاضطرابات السياسية. هذا الاصدار كان جزءا من برنامج تخفيف الديون قيمته ٤,٤ مليار دولار في إطار

مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) في عام ٢٠١٢ من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[١٠].

وقد مثلت الديون السيادية مرارا وتكرارا مصدر للمخاطر وكذلك فرصة للدول النامية. وفي بعض الحالات، أدت الديون السيادية إلى خسائر مالية للدول المصدرة. وفي هذا الصدد، يمكن لمستويات الديون التي أصبحت تمثل عبئا لا يمكن للدول الاستمرار في تحملها أن تؤدي إلى التخلف عن السداد في مواعيد الاستحقاق إذا ما تم إدارتها بشكل سيئ. فمع تأثر معدلات النمو بأزمة صادرات السلع الاساسية أدى ذلك إلى انخفاض كبير فى التصنيفات الائتمانية السيادية فى المنطقة، فقد انخفضت تصنيفات ستاندرد آند بورز فى الدول الأفريقية جنوب الصحراء منذ عام ٢٠٠٨ من BB- إلى B. ومازالت بعض البؤر القارية متوترة ففى عام ٢٠١٧، تعثرت ٣ دول على الأقل وهى موزمبيق والكونغو برازافيل وتشاد فى التفاوض بشأن الديون أو حاولت إعادة التفاوض بشأنها وأعلنت أنجولا أنها تريد تمديد آجال استحقاقها في عام ٢٠١٨. ففي شهر أبريل، دخلت موزمبيق إلى السوق لإعادة هيكلة ديون بقيمة ٨٥٠ مليون دولار أمريكي، والتي تم إصدارها في عام ٢٠١٣ لتمويل مشروع صيد سمك التونة، ولكن تم استخدامها من قبل الحكومة لشراء المعدات العسكرية. وتم إصدار السندات الجديدة بقيمة ٧٢٧ مليون دولار بفائدة ١٠,٥٪ مع سداد أصل الدين في ٢٠٢٣. وفي الآونة الأخيرة، أخفقت موزامبيق في سداد ٥٩,٨ مليون دولار أمريكي على سنداتها الدولية في يناير ٢٠١٧، وبالتالي من الناحية الفنية فهى في حالة توقف عن السداد، مما ترتب عليه تخفيض وكالة فيتش للتصنيف الائتماني لموزامبيق إلى "RD" Restricted Default [١١] في نوفمبر ٢٠١٧.

نسبة اصدارات السندات السيادية في اسواق المال الدولية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي؛

يوضح الشكل رقم (٣) تلك الإصدارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبدو جميعها منخفضة نسبيا حيث سجلت أقل من ٥٪ لمعظم هذه الدول باستثناء كل من موزمبيق ورواند والجابون حيث بلغت ما نسبته ٥٪ عام ٢٠١٣ في موزمبيق ورواند، وفي الجابون ارتفعت هذه النسبة بدرجة ملحوظة لتصل إلى ١٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

شكل رقم (٣)؛ اصدارات السندات السيادية لدول افريقيا جنوب الصحراء كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي



Source: http://blogs.worldbank.org/opendata/sub-saharan-africa-s-sovereign-bond-issuance-boom

تحركات رؤوس الأموال وتغير نمط الاقتراض الخارجي وتنوع الجهات الدائنة؛

شكل رقم (٤)؛ دول أفريقية مختارة؛ توزيع اجمالي الدين الخارجي العام والمضمون (٢٠١٠-٢٠١٤)

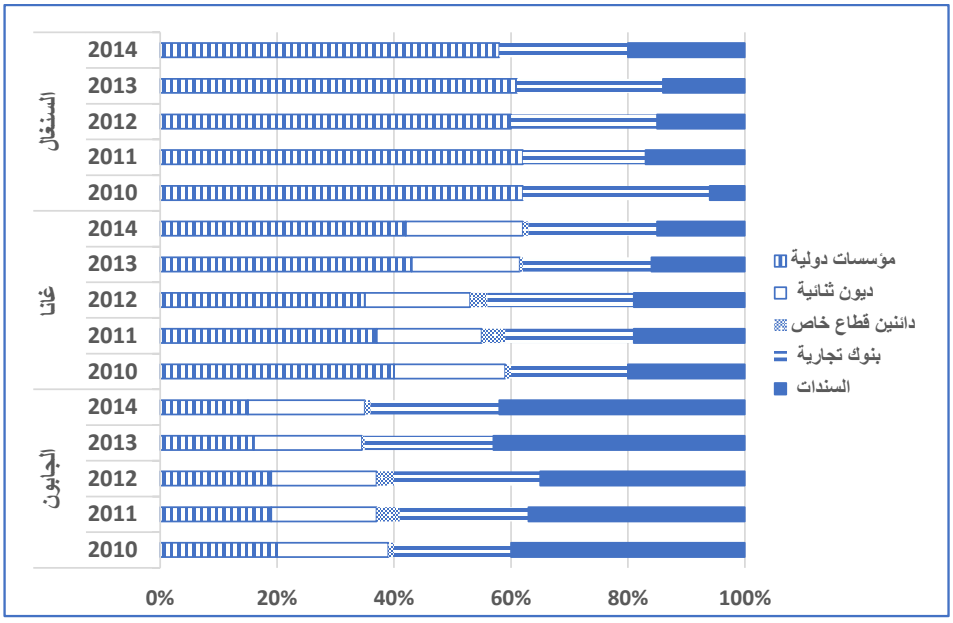

Source: http://blogs.worldbank.org/opendata/sub-saharan-africa-s-sovereign-bond-issuance-boom

يظهر الشكلين رقمي (٤)، (٥) الرصيد القائم للدين العام والمضمون Public and Publicly Guaranteed Debt المستحق على بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء (التي أصدرت سندات سيادية مؤخرا في أسواق المال العالمية) موزعا حسب الجهات الدائنة وفقا للمركز في نهاية السنوات (٢٠١٠-٢٠١٤). وتظهر مكونات الدين الخارجي الحكومي والمضمون حسب الجهات الدائنة وحصص مشاركتها في الاجمالي، أن هناك تغيرا ملحوظا في نمط الاقتراض الخارجي لهذه الدول وتنوعا في الجهات الدائنة. ففي حين اقتصر اصدار السندات السيادية على كل من الجابون، غانا، والسنغال عام ٢٠١٠ (كما هو واضح من الشكل رقم ٤)، شهد عام ٢٠١٤، طفرة في اصدارات السندات السيادية من كافة دول الاقليم الواردة بالشكل رقم (٥)، إضافة إلى كل من الجابون، غانا، والسنغال الواردة بالشكل رقم

(٤)، حيث يلاحظ أن اصدار السندات السيادية في الاسواق العالمية اصبح احد مصادر التمويل التي اعتمدت عليها الدول الافريقية المشار إليها. كما يلاحظ أنه، في حين اقتصر هيكل الدين الخارجي في السنغال على كل من ديون المؤسسات الدولية، وديون البنوك التجارية والسندات السيادية فقط، يتنوع هيكل الدين الخارجي لدى غانا والجابون ليشمل أيضا ديون القطاع الخاص والديون الحكومية الثنائية.

ويلاحظ من الشكل رقم (٥) أيضا، أن أنجولا تنفرد بهيكل للدين الخارجي العام والمضمون المستحق عليها عن باقي دول أفريقيا جنوب الصحراء التي أصدرت سندات سيادية مؤخرا في أسواق المال العالمية، حيث أن اصدار السندات السيادية خلال السنوات الثلاث؛ ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ (بحصة ٥٪، ٤٪، ٤٪ من اجمالي المديونية المستحقة عليها على التوالي) جاء على حساب حصة كل من القروض الثنائية (من ٥٠٪ عام ٢٠١٠ إلى ٤٦٪ فقط من الاجمالي عام ٢٠١٤)، وقروض البنوك التجارية (من ٤٠٪ عام ٢٠١٠ إلى ٣٥٪ فقط من الاجمالي عام ٢٠١٤)، بينما ارتفعت حصة المؤسسات الدولية والقطاع الخاص.

شكل رقم (٥)؛ دول أفريقية مختارة؛ توزيع اجمالي الدين الخارجي العام والمضمون (٢٠١٠-٢٠١٤)

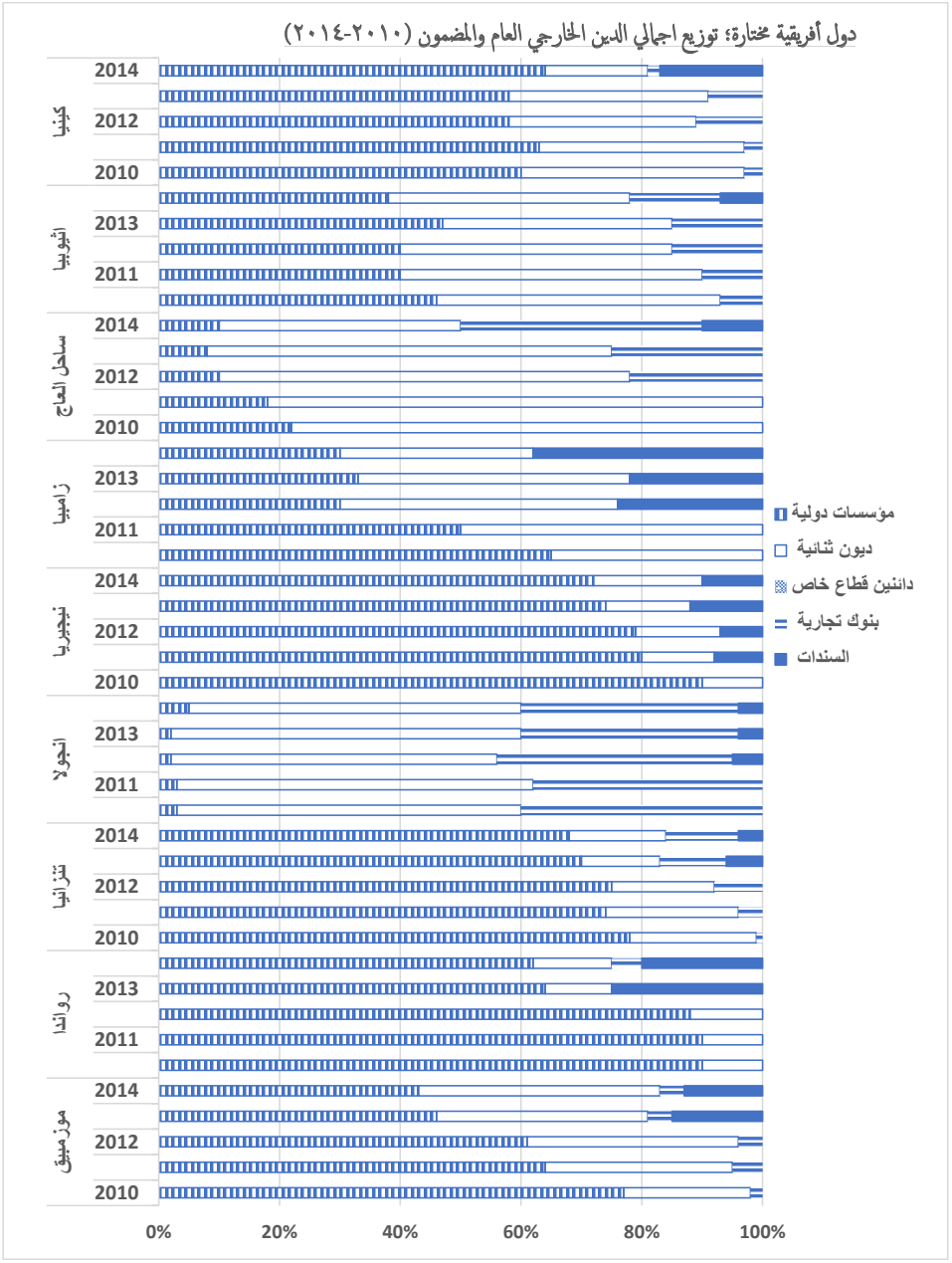

Source: http://blogs.worldbank.org/opendata/sub-saharan-africa-s-sovereign-bond-issuance-boom

معقولية أسعار كوبونات السندات السيادية الأفريقية؛

وقد اختلفت أسعار كوبونات السندات السيادية وفقا للتصنيف الائتماني السيادي الصادر للدولة المصدرة لتلك السندات وأجال استحقاقها. فكلما انخفض التصنيف الائتماني وطالت أجال الاستحقاق، كلما ارتفعت أسعار الفائدة. ويتم الاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن وكالات التصنيف الدولية مثل: موديز وستاندرد آند بورز وتعتبر تلك التصنيفات من الأهمية بمكان في تحديد جاذبية فئات مختلفة من المستثمرين. وقد اتبعت العوائد لتلك الاصدارات الجديدة، على نطاق واسع، منحنى العائد المتوقع ذو الميل الصاعد مع زيادة المعدلات للآجال الأطول (شكل رقم ٦). وكان متوسط العائد للإصدار الواحد ما معدله ٧,٠٧٪ للسندات ذات أجال الاستحقاق ١٠ سنوات.

شكل رقم (٦)؛ علاقة عائد السندات السيادية لدول افريقيا بأجال الاستحقاق (٢٠٠٧-٢٠١٦)؛

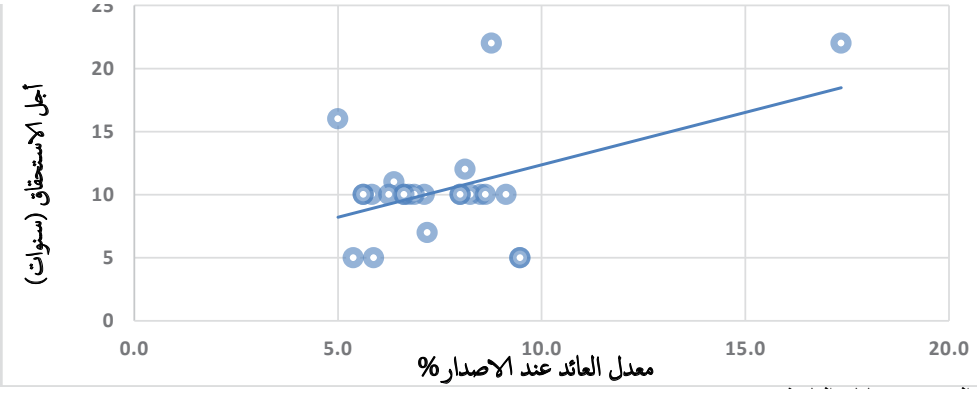

المصدر؛ حسابات الباحث

أن متوسط أسعار الفائدة على تلك الاصدرات والتي تم تحديدها وفقا لقوى السوق، كانت أعلى بكثير من نظيرتها وفقا لمصادر تمويل المؤسسات الدولية التي تتميز بالشروط الميسرة (Stiglitz & Rashid ٢٠١٣؛ Hou وآخرون، ٢٠١٤) ولكنها

اقتربت بشدة من نظيرتها على السندات الصادرة عن شركات القطاع الخاص مع تصنيفات ائتمانية مماثلة. وفيما يتعلق بأجال الاستحقاق والتي تراوحت ما بين (٥-١٠ سنوات) فقد كانت ايجابية بسبب المزايا التي وفرتها للدول المصدرة كونها متوسطة الاجل. هذه الاجال كانت طويلة بشكل معقول مقارنة بنظيرتها السائدة في اسواق السندات الصادرة عن القطاع الخاص الأخرى. كما أكدت دراسة (Tyson et al, 2014) على عدم ملائمة اسعار فائدة تلك السندات مقارنة بتكلفة التمويل المتاح من المؤسسات الدولية والتي تمتد أجال استحقاقها إلى ٤٠ عاما. وأخيرا، فإن كافة الاصدارات تمت حصرا بالدولار الأمريكي، مما ينقل مخاطر الصرف الأجنبي إلى الحكومات المقترضة. وحول التساؤل عما إذا كان قد تم تسعير العائد على تلك السندات بنزاهة وحيادية، وجدت دراسة Michael Olabisi, Howard Stein (٢٠١٥) أنه على الرغم من تحسن أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤) من ارتفاع متوسط معدل نمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول الأفريقية، وبما يعني أن اقتراضها من الأسواق الدولية قد أصبح أقل خطورة، إلا أن الحكومات الأفريقية قد تحملت بعلاوة مخاطر، إضافة إلى تكلفة اقتراضها (إصدارها لسندات دولية خلال نفس الفترة) بهامش بواقع ٢,٩٪ أكثر من التكلفة التي كان من المفترض أن تتحملها وفقا لأساسيات اقتصادها الكلي أو تصنيفها الائتماني السيادي، وعليه فلا يمكن تفسير الارتفاع غير المبرر لمدفوعات هذه العوائد إلا كعقوبة على هذه الحكومات بسبب تحيز المستثمر. وقد تم تقدير هذه العقوبة على اساس صافي القيمة الحالية للدفعات المدفوعة بمبلغ ٢,٢ مليار دولار كمدفوعات عوائد هذه السندات، وذلك بدلا من تقديم دعم مالي يوفر أفاق مستقبلية أفضل للتنمية الشاملة لدول القارة الافريقية. وفي السياق ذاته، يلاحظ تباين العوائد عبر الدول المصدرة، كما في شكل (٧)، وهو ما يمكن تفسيره إلى حد كبير بالاختلافات بين التصنيف الائتماني لتلك الدول أو بسبب اختلاف ظروف السوق في مختلف توقيتات الاصدارات، ولا سيما فيما يتعلق برغبة واقبال المستثمرين. وفي الاقليم الأفريقي، هناك تباين كبير بين الدول المصدرة وسنوات الاصدار.

شكل رقم (٧)؛ أجل الاستحقاق ومعدل العائد عند الاصدار (٢٠٠٦-٢٠١٤)

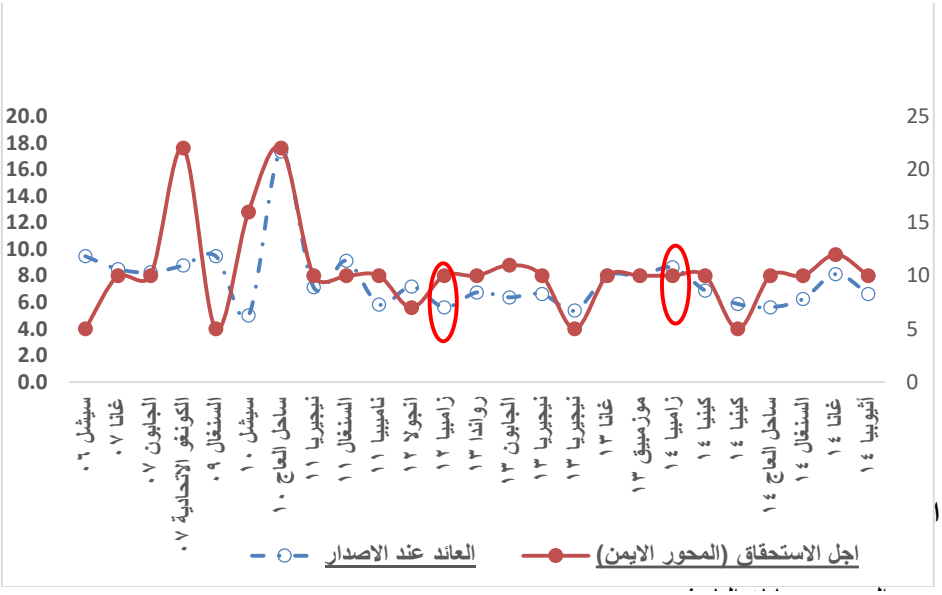

ويمكن تفسير ذلك من خلال تحليل ومقارنة العوائد على السندات ذات التصنيف الائتماني المماثل. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يتماثل العائد على سندات مدتها ١٠ سنوات صادرة عن دولتان ذات تصنيف ائتماني B+ في سوق تتوفر فيه السيولة. ففي عام ٢٠١١، أصدرت كل من نيجيريا والسنغال سندات ذات أجل استحقاق ١٠ سنوات، وكلاهما كان تصنيفه الائتماني B+. ونظرا لتماثل التصنيف، فقد كان من المتوقع تماثل عائديهما (عندما تكون الاصدارات في ظل ظروف متشابهة للسوق). لكن السنغال تحملت سعر فائدة أعلى بكثير (٩,١٣٪ مقابل ٧,١٣٪ تحملته نيجيريا)، بما يوازي تكلفة إضافية على الحكومة السنغالية قيمتها ١٠٠ مليون دولار خلال أجل استحقاق السند. وبحلول عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤، تراجع العائد لكلا الدولتين إلى مستويات أقرب إلى التشابه. ويعزى ذلك على الأرجح إلى اختلاف رؤى المستثمرين حول الافاق المستقبلية لكلا الدولتين عام ٢٠١١، مثل؛ عدم الاقتناع بالاقتصاد السنغالي كموقع جاذب للاستثمار مقارنة

بالاقتصاد النيجيري، وإن كان قد تحسن بحلول عام ٢٠١٣. وبالمثل لزامبيا، يلاحظ الاتجاه المعاكس للعائد على السندات حيث تزايد ما بين عامي ٢٠١٢، ٢٠١٤ بفارق بواقع ٣٪، على الرغم من ثبات التصنيف الائتماني. وهو ما يمكن تفسيره بتزايد مخاوف المستثمرين بشأن هشاشة الاقتصاد الزامبي نتيجة لانخفاض أسعار النحاس (الذي يشكل نحو ٧٠٪ من اجمالي حصيلة الصادرات)، وتقلب أسعار العملات ومشاورات الحصول على دعم صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٤. لقد أدت الزيادة في معدلات العائد إلى زيادة مدفوعات الفائدة على سندات الحكومة الزامبية عام ٢٠١٤ بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار خلال مدتها التي بلغت ١٠ سنوات وذلك بالمقارنة مع نظيرتها التي اصدرتها الحكومة الزامبية عام ٢٠١٢. هذه الاختلافات تثير مسألة ما إذا كانت السندات السيادية الأفريقية قد تم تسعيرها على اساس محايد. (جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)؛ عوائد اصدارات سندات سيادية مختارة لها نفس التصنيف الائتماني وأجل الاستحقاق (B+، ١٠ سنوات)

الدولة	سنة الاصدار	معدل العائد	التغير	(+ أو -)	التصنيف الائتماني
نيجيريا	2011	7.13			B+
	2013	6.63	0.50-	↓	B+
السنغال	2011	9.13		↓	B+
	2014	6.25	2.88-		B+
زامبيا	2012	5.63		↑	B+
	2014	8.63	3.00		B+

Source: Judith E. Tyson, (2015), "Sub-Saharan Africa International Sovereign Bonds, Part I: "Investor and Issuer Perspectives", Economic and Private Sector, Provissional Evidence and Apllied Knowledege Services, Overseas Development Institute, January 2015, p 1-20.

وفي الغالب، يتم طرح هذه السندات طرحا عاما تحت إدارة ضامن متخصص في هذا المجال (بنك استثماري عالمي)، وقد تم إدارة الاصدارات الأخيرة بمعرفة بنوك عالمية (دويتشه بنك، وباركليز، وسيتي بنك). وبطبيعة الحال يقوم ضامن السندات بتحديد العائد على السندات ويكون المسئول عن تحديد اقل العائد للحكومات

المصدرة بما يكفل تغطية الاصدار بالكامل من قبل المستثمرين. وفي حالة بقاء جزء من الاصدار لم يتم الاكتتاب فيه، يكون ضامن السندات ملزما بشرائها بالكامل عند عائد الاصدار المعلن. وفي هذا السياق، شهدت اصدارات السندات السيادية خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ اقبالا شديدا من المستثمرين وتم تغطيتها بالكامل، إلا أنه سرعان ما تراجعت عوائدها عقب الاصدار مباشرة وبدء تداولها في الأسواق الثانوية، وبما يشير إلى أن عوائد الاصدار كانت مرتفعة بصورة مبالغ فيها. وفيما يلي بعض هذه الامثلة المختارة، كما هو مبين في الشكلين رقمي (٨)، (٩)، حيث شهدت عوائد سندات كل من ناميبيا ونيجيريا والسنغال وجنوب افريقيا تراجعاً بصورة مباشرة عقب الاصدار الأولي وتداولها في الأسواق الثانوية (صندوق النقد الدولي (٢٠١٤f). ومن جهة أخرى، تشير مقارنات أخرى أن عوائد الاصدار عكست معدلات أقل مما كان متوقعا. فعلى سبيل المثال، تم تحديد عائد اصدار سندات ساحل العاج عام ٢٠١٤ عند مستويات مشابهة لتلك الصادرة عن المملكة المتحدة مما يوحي بأن العائد كان منخفضا للغاية. وبوجه عام، فإن حيادية عملية تسعير عوائد إصدارات السندات السيادية تبدو مختلطة بين جزء تم تسعير عوائده بحيادية ونزاهة وبين جزء آخر تم تسعير عوائده عند أسعار فائدة مرتفعة للغاية مما حمل الحكومات الأفريقية بأعباء عوائد مرتفعة على تلك السندات.

شكل رقم (٨)؛ معدل العائد على السندات الافريقية عند الاصدار واتجاهاته بعد الاصدار

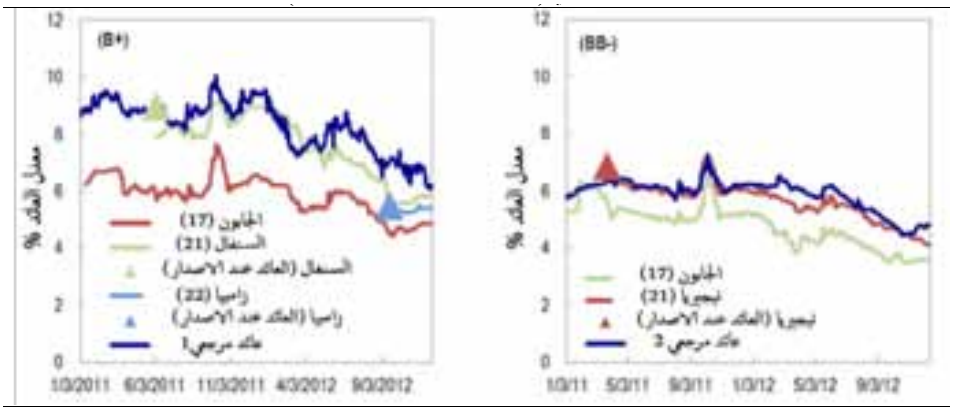

المصدر؛ بلومبرج؛ 1؛ متوسط العائد لسندات مصر، فنزويلا وفيتنام، 2؛ متوسط العائد لسندات السلفادور، جورجيا وسيريلانكا.

شكل رقم (٩)؛ معدل العائد على السندات الافريقية عند الاصدار واتجاهاته بعد الاصدار والتصنيف الائتماني السيادي (ناميبيا وجنوب افريقيا)

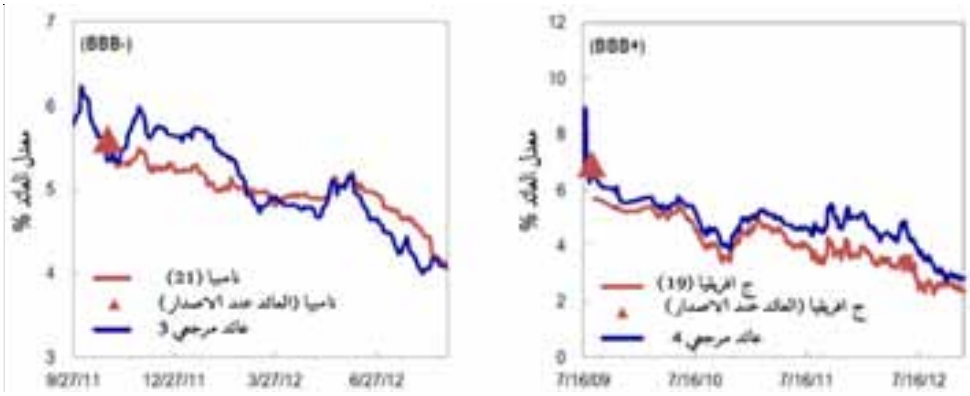

المصدر؛ بلومبرج؛ ٣؛ متوسط العائد لسندات البحرين، روسيا وليتوانيا، ٤؛ متوسط العائد لسندات كولومبيا، كرواتيا، اندونيسيا وتركيا.

المبحث الثاني؛ نتائج اصدارات السندات السيادية الافريقية في الاسواق الدولية

أولاً؛ المستثمر وتوجهات الدولة المصدرة للسندات السيادية

تمثل أسواق السندات السيادية جزءا هاما من الأنظمة المالية المتقدمة، حيث توفر تلك الاسواق آلية لإدارة السياستين النقدية والمالية في الدول المتقدمة، بما في ذلك إدارة النفقات الرأسمالية والجارية. كما أنها تساعد بشكل غير مباشر على تسويق السندات وعقود المشتقات المالية التي تصدرها شركات القطاع الخاص وذلك من خلال توفير سعر مرجعي benchmark لتحديد اسعار هذه السندات واسعار عقود التحوط hedging . ولاتزال هذه الاسواق غير متطورة في الاقتصادات النامية، وينطبق ذلك على دول أفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغ الرصيد القائم للأوراق المالية الحكومية في هذا الاقليم ما نسبته ١٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠، أي أقل بكثير مما كانت عليه في الاقتصادات النامية الأخرى، وكذلك في الاقتصادات المتقدمة. ومنذ وقوع الأزمة المالية العالمية، شهدت دول الاقليم زيادة مطردة في إصدارات السندات السيادية، مما يدعو للتفاؤل بأن هذه الزيادة ستؤدي

إلى تطوير وتعميق أسواق السندات السيادية وبما ييسر إدارة السياسة المالية والنقدية بصورة أفضل. والأهم بالنسبة للدول النامية، فإن اسواق السندات توفر فرصة لتمويل احتياجات التنمية الشاملة، مثل مشروعات البنية التحتية والتعليم والصحة.

وقد كان ضمن العوامل الجاذبة وراء إقبال المستثمرين على الاستثمار في هذه السندات عامل "البحث عن العائد"، حيث يرجع استجابة المستثمرين لأسعار الفائدة المنخفضة بشكل استثنائي إلى تدني اسعار الفائدة السائدة في الدول المتقدمة بدرجة أكبر نتيجة انتهاجها سياسات نقدية توسعية. كما كان لتحسن سيناريوهات آفاق الاقتصاد الكلي في دول أفريقيا جنوب الصحراء اهمية في اقبال المستثمرين على سندات تلك الدول والذي انعكس على التصنيف الائتماني السيادي لتلك الدول، وإن كانت لا تزال دون "درجة الاستثمار". وقد شجعت الحكومات المصدرة آنذاك توفر السيولة بصورة استثنائية، شروط التمويل الإيجابية والمواتية وعدم وجود بند الشرطية Conditionality (احد شروط الحصول على قروض المؤسسات الدولية)، والاخير يمثل أهم المزايا مقارنة بشروط التمويل المالية الميسرة المتاحة من المؤسسات الدولية. وقد جاءت متابعة ومراقبة استخدام حصيلة بيع هذه السندات السيادية للوقوف على مدى مساهمة هذه الإصدارات في التنمية الاقتصادية من عدمه. وفي هذا الصدد، استخدمت بعض الدول تلك الحصيلة بشكل إيجابي، مثل تمويل مشروعات البنية التحتية أو الإنفاق الجاري لتطوير قطاعي الصحة والتعليم. بينما استخدم البعض الأخر الحصيلة لتمويل أغراض ذات أثر تنموي محدود أو معدوم مثل الإنفاق السياسي من خلال زيادة رواتب موظفي القطاع العام وشراء المعدات العسكرية، وكذلك مشروعات حكومية مثل مساعدة المرشحين السياسيين والتي قد تأخذ شكل الدعم في صورة زيادة الأصوات الانتخابية أو زيادة التبرعات السياسية.

ثانياً؛ تطوير السوق المالية

يقوم المستثمرين بإدارة مخاطر استثمار السندات السيادية في اعقاب الاصدار الأساسي للسندات. ولعل السيولة التي توفرها السوق الثانوية واسواق المشتقات المالية تسهل مهمة المستثمرين نحو إدارة مثل هذه المخاطر. ويتمثل ذلك في توفير معايير لتحديد أسعار السوق وتوفير سيولة التداول والفرص المتاحة لضبط درجات المخاطر التي من شأنها أن تغير تفضيلات المستثمرين خلال فترة تداول السندات حتى حلول اجال استحقاقها. وتشمل عقود المشتقات المالية المستخدمة؛ عقود التحوط ضد مخاطر تقلبات سعر صرف العملة الأجنبية، وسعر الفائدة والائتمان. كما أنها يمكن أن يتم تداولها في البورصات العامة وعلى هامش البورصة "OTC "over-the-counter في الأسواق العالمية، وكذلك في كل من الأسواق المالية الدولية والمحلية. وكما إن غياب مثل هذه الفرص لإدارة المخاطر يحد من رغبة المستثمر وقدرته على تحقيق اهدافه، ويجعل استراتيجية المستثمر تقتصر على "الشراء والحيازة" بعملة الاصدار. لذلك فإن تطوير السوق الثانوية لتداول السندات علاوة على اسواق عقود المشتقات المالية من شأنه أن يسهل مهمة تطوير أسواق السندات السيادية وسندات الشركات على السواء. وجدير بالذكر، فأن أسواق أدوات إدارة المخاطر في دول أفريقيا جنوب الصحراء تعتبر غير عميقة وغير سائلة. وقد اهتم المستثمرين بالسندات الأفريقية لقدرتهم على إدارة مخاطر تقلبات اسعار الصرف الأجنبي ومخاطر الائتمان. لكن النقص الحالي في أدوات التحوط ضد تقلبات اسعار صرف العملات الأجنبية، مثل عقود الخيارات والعقود المستقبلية، أدى إلى اقتصار طلب المستثمرين حصريا على السندات السيادية الصادرة بالدولار الأمريكي. وفي هذا الصدد، وكما تم الاقتراح في السابق، فإنه يجب على البورصات الأفريقية الدولية التي تم تأسيسها في الآونة الاخيرة أن تساعد على تطوير اسواق المشتقات.

أما بالنسبة لمساهمة تلك الاصدارات وتطور اسواقها المحلية في تنمية القطاع

المالي المحلي فهي لاتزال تخضع للدراسة والبحث وتظل نتائجها تمثل نتائج مختلطة. وفي هذا الصدد، يلاحظ اتساع قاعدة المستثمرين في دول أفريقيا جنوب الصحراء، بل وتنوعها حيث تتألف في الغالب من المستثمرين الدوليين الجدد. ومع ذلك، فإن اقبال هؤلاء المستثمرين لا يزال متقلبا. وهناك مخاوف أثيرت بشأن مدى ملاءمة الأسواق الرائدة للمستثمرين الأفراد من قبل المنظمين في الولايات المتحدة بسبب طبيعة المخاطر العالية لهذه الأسواق. أما دور هذه السندات كسعر مرجعي لتسعير سندات الشركات فقد كانت محدودة. وفيما يتعلق بالأدلة على وجود تأثير إيجابي للاصدارات يحد من مزاحمة القطاع الخاص في الأسواق المحلية، فلاتزال غامضة.

ثالثا؛ توسيع قاعدة المستثمرين

إن السندات السيادية في دول أفريقيا جنوب الصحراء كان لديها في السابق قاعدة مستثمرين صغيرة أو تكاد تكون غير موجودة بالفعل، وعلى الرغم من أن بعض الأسواق المحلية قد نضجت واصبحت أكثر عمقا مؤخرا مثل نيجيريا وكينيا، إلا أنها تظل صغيرة بالنسبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النقيض من ذلك، فقد كان المستثمرون في إصدارات السندات الأخيرة في الغالب مستثمرين دوليين جدد ، حيث شملت صناديق التقاعد، والاستثمار، والثروة السيادية، وهو ما يمثل مصادر تمويل محتملة كبيرة للاقليم. ومع ذلك، يمكن لاقبال المستثمرين أن يتقلب على غرار ما حدث في مناطق أخرى، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية (Griffith-Jones and Ty-son، 2014) ، وأفريقيا جنوب الصحراء عام ٢٠١٤ (Velde, 2014) .

رابعا؛ تسهيل تطوير سوق رأس المال الخاص

يمكن للسندات السيادية أن تساعد على تكوين سعر مرجعى لتسعير السندات والمشتقات المالية التي تصدرها شركات القطاع الخاص مما يسهل تعميق الأسواق المالية. وقد كان هذا هو الهدف الواضح من بعض هذه الاصدارات، مثلما هو الحال في نيجيريا . ومع ذلك، فإن تكوين سعر مرجعى يتطلب تطوير الأسواق المالية

بالإضافة إلى تلك الاصدرات الأولية للسندات السيادية، بما في ذلك السوق ذات السيولة المرتفعة سواء كانت السوق الأولي أو الثانوي لاصدار وتداول السندات والمشتقات المالية ذات الصلة (عقود الخيارات والمبادلة والعقود المستقبلية ضد مخاطر تقلبات اسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة). وفي هذا الصدد، تحتاج الأسواق المالية لتأسيس صناع السوق (بما في ذلك المتعاملون الرئيسيون)، إضافة إلى توفر السيولة مع تكرار التداول باحجام وقيم كافية، وأجال استحقاق وأسعار متنوعة من شأنها توفير منحنى عائد حقيقي وسوق لتسوية عقود المشتقات المالية. وعلى الرغم من أن هذه العوامل قد تنشأ على المدى الطويل، فإنها لا تزال حاليا غير متطورة، كما أنه، على المدى القصير، من غير المرجح للمستويات الحالية من إصدارات السندات السيادية الابتدائية أن تساعد بفعالية في تنمية تلك الاسواق.

خامسا؛ توسيع أسواق رأس المال للمشاركين من القطاع الخاص

هناك احتمال بأن النجاح في جذب التمويل من المستثمرين الدوليين للاستثمار في السندات السيادية من شأنه أن يحد من تأثير المزاحمة لتمويل الحكومات من خلال القطاع الخاص في الأسواق المحلية. وهو أمر هام لأن أسواق رؤوس الاموال الخاصة المحلية محدودة للغاية وتعاني من ندرة رأس المال والذي بطبيعة الحال تم توجيهه إلى الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية (تمثل السندات الحكومية ما نسبته ٨٩٪ من القيمة السوقية للسندات الصادرة بالعملة المحلية). وبالتالي فأن نقص التمويل اللازم للشركات الخاصة المحلية يظل يشكل قيدا على النمو (Beck and Maimbo، 2013) . ومع ذلك، فهناك محدودية في الدراسات التجريبية التي تناولت تأثير إصدارات السندات السيادية المزاحم crowding-out Effect لاستثمارات القطاع الخاص. وفي الواقع، تشير نتائج تحليل الانحدار، إلى احتمال زيادة المزاحمة بين الأوراق المالية الحكومية وسندات الشركات، كونها تعمل كبدائل لبعضها البعض.

الخلاصة والتوصيات

تواجه الدول الافريقية تحديات بيئة الاقتصاد الكلي، حيث أن هذه الدول في أمس الحاجة لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة، والاستفادة من وفرة السيولة في الأسواق المالية الدولية بالتزامن مع تنفيذ السياسات الرامية إلى الحفاظ على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي . وفي السياق ذاته، تقدم السندات السيادية فرصة لتمويل الاستثمار اللازم للتنمية الشاملة إلا انها تضيف أيضا إلى التحديات التي تواجه تلك الدول. وقد شهدت فترة ما بعد ٢٠٠٨ اصدارات ملحوظة من السندات السيادية الدولية في دول أفريقيا جنوب الصحراء. وقد كان لهذه الاصدارات خصائص إيجابية بالقياس لمصادر التمويل المتاحة في الأسواق الاخرى. وقد جاءت أجال الاستحقاق، التي تراوحت بين ٥-١٠ سنوات، جيدة. إلا أن عائداتها جاءت مختلطة فبعضها يعتبر مقبول والأخر مرتفع للغاية، علاوة على أن جميعها تم اصدارها بالدولار الامريكي مما تولد عنها مخاطر الصرف الأجنبي للدول المصدرة. وتتطلب هذه المخاطر إدارة واعية بما في ذلك مخاطر سعر الفائدة وتقلبات اسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر إعادة التمويل. كما تعتبر هذه الاصدارات ذات شروط مالية مجحفة إذ ما قورنت بالتمويل الميسر من المؤسسات المالية الدولية، علاوة على أن معظمها جاء مبالغا فيه ولا يتناسب مع الأداء الاقتصادي للدول المصدرة أو تصنيفاتها الائتمانية السيادية.

وما يثير القلق أكثر هو أن استخدام حصيلة هذه الاصدارات لأغراض التنمية كان مختلطا، حيث ارتبطت في بعض الدول بتطوير البنية التحتية ذات التأثير الإيجابي على نتائج التنمية، بينما تم استخدامها في دول أخرى لأغراض ذات تأثير تنموي محدود أو معدوم، مثل الإنفاق السياسي، كزيادة رواتب موظفي القطاع العام أو تمويل الشركات الحكومية وشراء المعدات العسكرية. إن القدرة على الاستمرار في تحمل الديون تعتمد على تحقيق معدلات نمو قوية للناتج المحلي الإجمالي

واستخدام حصيلة السندات لدعم معدلات النمو بدلا من تبديدها، وهو ما يميز بين الدول التي لديها القدرة على سداد ديونها في تواريخ استحقاقها وبين تلك التي تتخلف عن سداد تلك الديون. الأمر الذي يمكن المستثمرين من التمييز بشكل دقيق فيما بين هذه الدول، وبالتالي فيما بين السندات الجيدة والرديئة. وهناك مخاطر أخرى، تتعلق باستمرار اقبال المستثمرين على تلك السندات وخاصة قاعدة المستثمرين الجدد. ويهدد استمرار هذا الاقبال انتهاج الاقتصادات المتقدمة لسياسات نقدية غير متسقة (Velde، ٢٠١٤). كما اثارت تلك الاصدارات مخاطر انعكاس تدفقات رؤوس الاموال إلى الخارج. وعليه، فإن الامر يتطلب إخضاع الحكومات للالتزام بمسئولية الاستخدام الامثل لحصيلة هذه السندات الداعمة للنمو بالتوازي مع انتهاج السياسات الملائمة لإدارة وتخفيف المخاطر المصاحبة لهذه الاصدارات.

الهوامش

1. Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff, and Miguel Savastano. “Debt Intolerance “, William Brainerd and George Perry (eds.), Brookings Papers on Economic Activity, 2003.
2. Montfort Mlachila and Misa Takebe, “FDI from BRICs to LICs: Emerging Growth Driver?”, IMF working Paper, WP/11/178, Washington D.C, PP. 1-31, July 2011.

٣. يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً للطبعة الخامسة و/أو السادسة من دليل ميزان المدفوعات الصادرين عن صندوق النقد الدولي عامي ١٩٩٣، ٢٠٠٩، على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر". ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر"، وإلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر". وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. وتعتمد العديد من الدول معيار امتلاك المستثمر المباشر ١٠٪ أو أكثر في رأس مال المشروع كاستثمار اجنبي مباشر، بينما يتم تسجيل ما نسبته أقل من ١٠٪ في رأس مال المشروع على أنه استثمارات محفظة الأوراق المالية. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما. ويتفق هذا التعريف مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

4. Ashford C. Chea, Global Private Capital Flows and Development Finance in Sub-Saharan Africa: Exemplary Performers, Lessons for Others, and Strategies for Global Competitiveness in the Twenty-First Century, School of Business, Kentucky Wesleyan College Journal of Sustainable Development, Vol. 4, No.5; October 2011.
5. Osei, R., Morrissey, O., & Lensink, R.,”The volatility of capital inflows: measures and trends for developing countries”, Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham, 2002.
6. Siddiqi, M., “Private Capital better than aid”, 2007. Retrieved May 02, 2009, from http://findarticles.com/p/articles/mi_qa5327/is_331/ai_n29347974/
7. Ferreira, M. A., & Gama, P. M., “Does sovereign debt ratings news spill over to international stock markets?” Journal of Banking & Finance, 31(10), 2007, PP. 3162-3182.
8. Data on international Debt statistics 2009-2014, are derived from the following world Bank's website, http://blogs.worldbank.org/opendata/sub-saharan-africa-s-sovereign-bond-issuance-boom.

9. African Sovereign Eurobonds: Recap and Prospects in 2017, Posted on February 7, 2017 by The Editorial Team. Accessed June 2018. http://www.capitalmarketsinafrica.com/african-sovereign-eurobonds-recap-and-prospects-in-2017/.

١٠. المصدر: صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم ٢٣٩/١٢ ٢٦ يونيو ٢٠١٢.

١١. تعني توقف جزئي للمدين عن سداد قرض أو سند أو أي التزام مالي آخر، ولكنه لم يدرج بعد ضمن قائمة الإفلاس أو الحراسة القضائية أو التصفية أو أي إجراءات رسمية أخرى للتصفية، كما أنه لم يتوقف عن ممارسة النشاط بعد.

12. Stiglitz, J and Rashid H. (2013). “Sub-Saharan Africa's Eurobond borrowing spree gathers “. The Guardian, 26th June, 2013. http://www.theguardian.com/business/economics-blog/2013/jun/26/subsaharan-africa-eurobondborrowing-debt

13. Michael Olabisi, Howard Stein, "Sovereign bond issues: Do African countries pay more to borrow?", Journal of African Trade 2 (2015) 87–109

14. Judith E. Tyson, (2015), "Sub-Saharan Africa International Sovereign Bonds, Part I: "Investor and Issuer Perspectives", Economic and Private Sector, Provisional Evidence and Apllied Knowledge Services, Overseas Development Institute, January 2015, p 1-20.

15. International Monetary Fund, “Issuing international sovereign bonds: Opportunities and challenges for sub-Saharan Africa”. WP 14/02.”, (2014f). http://www.imf.org

16. Tyson, J., Te Velde D. and Griffiths-Jones, S., “Current and Future Trends In International Finance To Developing Countries”, (2014b). www.Odi.Org

17. Velde, D. Te, “Sovereign bonds in sub-Saharan Africa: Good for growth or ahead of time?” Overseas Development Institute, 2014.

18. Mauro Mecagni, Jorge Ivan Canales Kriljenko, Cheikh Anta Gueye, Yibin Mu, Masafumi Yabara, and Sebastian, "Weber, “Issuing International Sovereign Bond; "opportunities and Challenges for Sub-Saharan Africa", IMF, African Department, paper No. 14/2, pp. 1-31, 2014.

19. International Monetary Fund, Regional Economic Outlook Report, Sub-Saharan Africa, "Building Momentum in a Multi-Speed World", Washington D.C, May 2013, PP. 37-57.

20. Thorsten Beck and Samuel Munzele Maimbo, Editors, “Financial Sector Development in Africa: Opportunities and Challenges”, the World Bank, Washington D.C, PP. 1-231, 2013.

21. International Monetary Fund, op.cit., P.38.

22. Mauro Mecagni, Jorge Ivan Canales Kriljenko, Cheikh Anta Gueye, Yibin Mu, Masafumi Yabara, and Sebastian, "Weber, op.cit., P. 13.

قائمة المراجع

Articles

- Ashford C. Chea," Global Private Capital Flows and Development Finance in Sub-Saharan Africa: Exemplary Performers, Lessons for Others, and Strategies for Global Competitiveness in the Twenty-First Century", School of Business, Kentucky Wesleyan College Journal of Sustainable Development, Vol. 4, No.5; October 2011.
- Ferreira, M. A., & Gama, P. M., “Does sovereign debt ratings news spill over to international stock markets?”, Journal of Banking & Finance, 31 (10), 3162–3182, 2007.
- Judith E. Tyson, "Sub-Saharan Africa International Sovereign Bonds, Part I: "Investor and Issuer Perspectives", Economic and Private Sector, Provisional Evidence and Applied Knowledge Services, Overseas Development Institute, January 2015.
- Judith E. Tyson, "Sub-Saharan Africa International Sovereign Bonds, Part II: "Investor and Issuer Perspectives", Economic and Private Sector, Provisional Evidence and Applied Knowledge Services, Overseas Development Institute, January 2015.
- Osei, R., Morrissey, O., & Lensink, R., “The volatility of capital inflows: measures and trends for developing countries”, Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham, 2002.
- Siddiqi, M., “Private Capital better than aid”, 2007. Retrieved May 02, 2009, from http://findarticles.com/p/articles/mi_qa5327/is_331/ai_n29347974/

Papers:

- International Monetary Fund, “Bond markets in Africa”. IMF working Papers, WP/13/12, (2013b). www.imf.com.
- Mauro Mecagni, Jorge Ivan Canales Kriljenko, Cheikh Anta Gueye, Yibin Mu, Masafumi Yabara, & Sebastian, "WeberIssuing International Sovereign Bond; "opportunities and Challenges for Sub-Saharan Africa", IMF, African Department, paper No. 14/2, pp. 1-31, 2014.
- Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff, and Miguel Savastano. “Debt Intolerance“in William Brainerd and George Perry (eds.), Brookings Papers on Economic Activity, 2003.
- Yibin Mu, Peter Phelps, and Janet G. Stotsky, "Bond Markets in Africa", IMF working Papers, WP/13/12, p 1-52, 2013.

Reports:

- African Sovereign Eurobonds: Recap and Prospects in 2017, Posted on February 7, 2017 by The Editorial Team. Accessed June 2018. http://www.capitalmarketsinafrica.com/african-sovereign-eurobonds-recap-and-prospects-in-2017/.
- International Monetary Fund (2014a). “Regional Economic Outlook Report. Sub-Saharan Africa: Fostering Durable and Inclusive Growth”.
- https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2014/afr/eng/sreo0414.pdf.
- International Monetary Fund, Regional Economic Outlook Report, Sub-Saharan Africa, "Building Momentum in a Multi-Speed World", Washington D.C, May 2013, PP. 37-57.
- International Monetary Fund, “Issuing international sovereign bonds: Opportunities and challenges for sub-Saharan Africa”. WP 14/02. ”, (2014f). http://www.imf.org
- Thorsten Beck and Samuel Munzele Maimbo, “Financial Sector Development in Africa: Opportunities and Challenges”, the World Bank, Washington D.C, PP. 1-231, 2013.
- United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics).
- World Bank Database. “Data on international Debt statistics 2009-2014”, world Bank's website; http:///blogs.worldbank.org/opendata/sub-saharan-africa-s-sovereign-bond-issuance-boom.

المراجع

1- السيد حافظ الأسود (١٩٩٣). تصورات رؤية العالم في الدراسات الأنثروبولوجية في: أحمد أبو زيد وآخرون، رؤى العالم، تمهيد ونظريات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

2- Adams KM. 1984. Come to Tana Toraja, "Land of the Heavenly Kings": Travel agents as brokers in ethnicity. Ann. Tour. Res. 11:469–85

3- Adams KM. 1995. Making-up the Toraja? The appropriation of tourism, anthropology, and museums for politics in upland Sulawesi, Indonesia. Ethnology 34:143–54

4- Adler J. 1989. Origins of sightseeing. Ann. Tour. Res. 16:7–29

5- Albers PC, James WR. 1983. Tourism and the changing photographic image of the Great Lakes Indians. Ann. Tour. Res. 10:123–48

6- Barkin D. 1996. Ecotourism: a tool for sustainable development in an era of international integration? See Miller & Malek-Zadeh 1996, pp. 263–72

7- Begley S. 1996. Beware of the humans (ecotourism is hurting ecosystems). Newsweek 127:52–54

8- Belsky JM. 1999. Misrepresenting communities: the politics of community-based rural ecotourism in Gales Point Manatee, Belize. Rural Sociol. 64:641–66

9- Bennett J. 1999. The dream and the reality: tourism inKunaYala. Cult. Surviv.Q. 23:33–35

10- Boo E. 1990. Ecotourism: The Potentials and Pitfalls, Vol. 1. Washington, DC: World Wildlife Fund BookbinderMP, Dinerstein E, Rijal A, Cauley

11- Bruner EM. 1991. Transformation of self in tourism. Ann. Tour. Res. 18:238–50

12- Burns PM. 1999. An Introduction to Tourism and Anthropology. London: Routledge

13- Castner J. 1990. Pay your respects to the rainforest. Sierra 75:82–84

14- Cater E, Lowman G, eds. 1994. Ecotourism: A Sustainable Option? Chiches-

ter, UK: Wiley

15- Ceballos-Lascurain H. 1996. Tourism, Ecotourism, and Protected Areas: the State of Nature-Based Tourism Around the World and Guidelines for its Development. Gland, Switzerland: Int. Union Conserv. Nat.

16- Chambers E, ed. 1997. Tourism and Culture: An Applied Perspective. New York: State Univ.NY

17- Chambers E. 1999. Native Tours: The Anthropology of Travel and Tourism. Prospect Heights, IL: Waveland

18- Chicch´on A. 1995. Gesti´on de Bases: Experienciasy propuestas sobre la participaci´on de poblaciones ind´ıgenas en la operaci´on tur´ıstica en la Amazon´ıa peruana. Med. Ambient., Feb:19–21

19- Cohen E. 1972. Towards a sociology of international tourism. Soc. Res. 39:164–82

20- Cohen E. 1974. Who is a tourist?: a conceptual clarification. Soc. Rev. 22:527–55

21- Cohen E. 1979. The impact of tourism on the Hill Tribes of Northern Thailand. Int. Asienforum 10:5–38

22- Cohen E. 1984. The sociology of tourism: approaches, issues and findings. Annu. Rev. Sociol. 10:373–92

23- Cohen E. 1988. Authenticity and commoditization in tourism. Ann. Tour. Res. 15:371–86

24- Crandall R. 1980. Motivations for leisure. J. Leis. Res. 12:45–54

25- Crick M. 1989. Representations of international tourism in the social sciences: sun, sex, sights, savings, and servility. Annu. Rev. Anthropol. 18:307–44

26- Dann G. 1981. Tourist motivation: an appraisal. Ann. Tour. Res. 8:187–219

27- de Kadt E, ed. 1979. Tourism: Passport to Development? New York: Oxford Univ. Press

28- Dobkin de Rios M. 1994. Drug tourism in the Amazon: why Westerners are desperate to find the vanishing primitive. Omni 16:6

29- Eadington WR, Smith VL, eds. 1992. Tourism Alternatives: Potentials and Problems in the Development of Tourism. Philadelphia: Univ. Penn. Press

30- Erisman HM. 1983. Tourism and cultural dependency in theWest Indies. Ann. Tour. Res. 10:337–61

31- Evans-Pritchard D. 1989. How “they” see “us”: Native American images of tourists. Ann. Tour. Res. 16:89–105

32- Gamper J. 1981. Tourism in Austria: a case study of the influence of tourism on ethnic relations. Ann. Tour. Res. 8:432–46

33- Giannecchini J. 1993. Ecotourism: new partners, new relationships. Conserv. Biol. 7:429–32

34- Graburn N. 1983. The anthropology of tourism. Ann. Tour. Res. 10:9–33

35- Graburn N. 1989. Tourism: the sacred journey. See Smith 1989, pp. 21–36

36- Greenwood DJ. 1977. Tourism as an agent of change: a Spanish Basque case. Ann. Tour. Res. 3:128–42

37- Greenwood DJ. 1989. Culture by the pound: an anthropological perspective on tourism as cultural commoditization. See Smith 1989, pp. 171–85

38- Groom MA, Podolsky RD, Munn CA. 1991. Tourism as a sustained use of wildlife: a case study of Madre de Dios, Southeastern Peru. In Neotropical Wildlife Use and Conservation, ed. JG Robinson,KHRedford, pp. 393–412. Chicago: Univ. Chicago Press

39- Guillen HA. 1998. Sustainability of ecotourism and traditional agricultural practices in Chiapas, Mexico. PhD thesis. Univ. Florida, Gainesville, Fla. 248 pp.

40- Hall CM, Johnston ME, eds. 1995. Polar Tourism: Tourism in the Arctic and Antarctic Regions. New York: Wiley

41- Hall CM. 1994. Tourism and Politics: Policy, Power and Place. West Sussex, UK: Wiley

42- Harkin M. 1995. Modernist anthropology and tourism of the authentic. Ann. Tour. Res. 25:650–70

43- Honey M. 1999. Ecotourism and Sustainable Development: Who Owns Paradise? Washington, DC: Island

44- Howell BJ. 1994. Weighing the risks and rewards of involvement in cultural conservation and heritage tourism. Hum. Org. 53:150–59

45- Jafari J. 1977. Editor's page. Ann. Tour. Res. 5:6–11

46- Jafari J. 1990. Research and scholarship: the basis of tourism education. J. Tour. Stud. 1:33–41

47- Jayal MM, ed. 1986. Conservation, Tourism, and Mountaineering in the Himalayas. Dehra Dun: Natraj

48- Kincaid J. 1988. A Small Place.NewYork: Penguin

49- King DA, Stewart WP. 1996. Ecotourism and commodification: protecting people and places. Biodivers. Conserv. 5:293–305

50- Kirshenblatt-Gimblett B. 1998. Destination Culture: Tourism, Museums, and Heritage. Berkeley: Univ. Calif. Press

51- Kusler JA, ed. 1991. Ecotourism and Resource Conservation: A Collection of Papers from the 1st International Symposium. Berne, NY: Ecotour. & Resource Conserv. Proj.

52- Lamont SR. 1999. The effects of ecotourism on plant resource use and management in Amazonian Peru. PhD thesis. Miami Univ., Miami, FL. 252 pp.

53- Lanfant M-F, Allcock JB, Bruner EM, eds. 1995. International Tourism: Identity and Change. London: Sage

54- Laxson JD. 1991. How "we" see "them": tourism and Native Americans. Ann. Tour. Res. 18:365–391

55- Lett J. 1989. Epilogue. In Hosts and Guests: An

56- Levy DE, Lerch PB. 1991. Tourism as a factor in development: implications for gender and work in Barbados. Gend. Soc. 5:67–85

57- Lindberg K, Enriquez J. 1994. An Analysis of Ecotourism's Economic Contribution to Conservation and Development in Belize. Washington, DC: World Wildlife Fund

58- Lindberg K. 1991. Economic Policies for Maximizing Nature Tourism's Contribution to Sustainable Development. Washington, DC: World Resour. Inst.

59- Linden E. 1991. Taking a guided tour through Eden. Time 137:80–81

60- Lippard LR. 1999. On the Beaten Track: Tourism, Art and Place. New York: New Press

61- MacCannell D. 1976. The Tourist. New York: Schocken. 2nd ed.

62- MacCannell D. 1984. Reconstructed ethnicity tourism and cultural identity in third world communities. Ann. Tour. Res. 11:375–91

63- Mamiya CJ. 1992. Greetings from paradise: the representation of Hawaiian culture in postcards. J. Commun. Inq. 16:86–102

64- Mansperger MC. 1995. Tourism and cultural change in small-scale societies. Hum. Org. 54:87–94

65- Matthews HG, Richter LK. 1991. Political Sciences and tourism. Ann. Tour. Res. 18:120–35

66- McEachern J. 1995. Prospects for Tourism in Manaslu. Gland, Switz.: IUCN–World Conserv. Union

67- McLaren D. 1997. Rethinking Tourism and Ecotravel: The Paving of Paradise and What You Can Do to Stop It. West Hartford, CN: Kumarian

68- Miller JA, Malek-Zadeh E, eds. 1996. The Ecotourism Equation: Measuring the Impacts. New Haven, CT: Yale Univ. Press

69- Munt I. 1994. Eco-tourism or ego-tourism? Race Class 36:49–60

70- Nash D, Smith VL. 1991. Anthropology and tourism. Ann. Tour. Res. 18:12–25

71- Nash D. 1981. Tourism as an anthropological subject. Curr. Anthropol. 22:461–81

72- Nash D. 1989. Tourism as a form of imperialism. See Smith 1989, pp. 171–85

73- Nash D. 1996. Anthropology of Tourism. New York: Pergamon

74- Nu˜nez TA. 1963. Tourism, tradition, and acculturation: weekendismo in aMexican village.Ethnology 2:347–52

75- Oliver-Smith A. 1989. Tourist development and struggle for local resource control. Hum. Org. 48:345–52

76- Oppermann M, ed. 1998. Sex Tourism and Prostitution: Aspects of Leisure, Recreation, and Work. New York: Cognizant Commun. Corp.

77- Orams M. 1999. Marine Tourism: Development, Impacts and Management. London: Routledge

78- Pearce PL. 1982. The Social Psychology of Tourist Behavior. Oxford: Pergamon

79- Picard M. 1990. Cultural tourism in Bali: cultural performance as tourist attractions. Indonesia 49:37–47

80- Redfoot D. 1984. Touristic authenticity, touristic angst, and modern reality. Qual. Sociol. 7:291–309

81- Reed R. 1995. Household ethnicity, household consumption: commodities and the Guaran´ı. Econ. Dev. Cult. Change 44:129–45

82- Richter L. 1982. Land Reform and Tourism Development. Policy-making in the Philippines. Cambridge, MA: Schenkman

83- Rogers T. 1998. Space tourism: a response to continuing decay in US civil space financial support. Space Policy 14:79–81

84- Rosenberg H. 1988. A Negotiated World. Toronto: Univ. Toronto Press

85- Rossel P. 1988. Tourism: Manufacturing the Exotic. Copenhagen: IWGIA

86- Schwartz R. 1997. Pleasure Island: Tourism and Temptation in Cuba. Lincoln: Univ. Nebr. Press

87- Seiler-Baldinger A. 1988. Tourism in the Upper Amazon and its effects on the indigenous population. In Tourism: Manufacturing the Exotic, ed P Rossel, pp. 177–93. Copenhagen: IWGIA

88- Sherman PB, Dixon JA. 1991. The economics of nature tourism: determining if it pays. See Whelan 1991, pp. 89–131

89- Sills EO'D. 1998. Ecotourism as an integrated conservation and development strategy: econometric estimation of demand by international tourists and im-

pacts on indigenous households on Siberut Island, Indonesia. PhD thesis. Duke Univ., Durham, NC. 324 pp.

90- Silver I. 1993. Marketing authenticity in third world countries. Ann. Tour. Res. 20:302–18

91- Silverman EK. 2001. Tourism in the Sepik River of Papua New Guinea: favoring the local over the global. Pac. Tour. Rev. 4:105–19

92- Smith V, ed. 1989. Hosts and Guests: The Anthropology of Tourism. Philadelphia: Univ. Penn. Press. 2nd ed.

93- Smith V. 1982. Tourism to Greenland: renewed ethnicity? Cult. Surviv. Q. 6:27

94- Stonich SC. 2000. The Other Side of Paradise: Tourism, Conservation, and Development in the Bay Islands. New York: Cognizant Commun. Corp.

95- Stronza A. 2000. “Because it is Ours:” Community-Based Ecotourism in the Peruvian Amazon. PhD thesis. Univ. Florida, Gainesville, Fla. 229 pp.

96- Swain MB. 1989. Gender roles in indigenous tourism: Kuna Mola, Kuna Yala, and cultural survival. See Smith 1989, pp. 83–104

97- Swain MB. 1995. Gender in tourism. Ann. Tour.Res. 22:247–66

98- Towner J. Wall G. 1991. History and tourism. Ann. Tour. Res. 18:71–84.

99- Turner V, Turner E. 1978. Image and Pilgrimage in Christian Culture: Anthropological Perspectives. New York: Columbia Univ. Press

100- Turner V. 1969. The Ritual Process: Structure and Anti-structure. Chicago: Aldine

101- Turner V. 1982. From Ritual to Theater: The Human Seriousness of Play. New York: Perform. Arts J.

102- Urry J. 1990. The Tourist Gaze: Leisure and Travel in Contemporary Societies. London: Sage

103- Urry J. 1996. Tourism, culture and social inequality. In The Sociology of Tourism: Theoretical and Empirical Investigations, ed. Y Apostolopoulos, S Leivadi, A Yiannakis, pp. 115–33. New York: Routledge

104- Van den Berghe P. 1994. The Quest for the Other: Ethnic Tourism in San

Crist´obal, Mexico. Seattle: Univ. Wash. Press

105- Vickers WT. 1997. The new invaders: Siona- Secoya responses to thirty years of tourism. Presented at 20th Int. Congr. Latin Am. Stu. Assoc., Guadalajara, Mexico, April 18

106- Vidas D. 1993. Antarctic Tourism: A Challenge to the Legitimacy of the Antarctic Treaty System? New York: United Nations

107- Volkman TA. 1990. Visions and revisions: Toraja culture and the tourist gaze. Am. Ethnol. 17:91–111

108- Wildes FT. 1998. Influence of ecotourism on conservation policy for sustainable development: the case of Costa Rica. PhD thesis. Univ. Calif., Santa Barbara. 372 pp.

109- Wilkinson PF, Pratiwi W. 1995. Gender and tourism in an Indonesian village. Ann. Tour. Res. 22:283–99

110- Young EH. 1999. Balancing conservation with development in small-scale fisheries: Is ecotourism an empty promise. Hum. Ecol. 27:581–620

111- Ziffer K. 1989. Ecotourism: The Uneasy Alliance. Washington, DC: Conserv. Int.

تقييم دور وكالات التصنيف الائتماني ومشاكل التصنيف وتحدياته

عادل عبد العظيم حسنين ابراهيم(*)، أ.د فرج عبد الفتاح فرج، د. سماح سيد أحمد المرسي

موضوع الدراسة:

في اعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، شكلت وكالات التصنيف العالمية الموضوع الاقتصادي الاكثر جدلا على مر سنوات الازمة منذ اندلاعها، وتعرضت للعديد من الانتقادات، منها؛ ضعف قدرتها على تقييم المخاطر المستقبلية ورد الفعل المتأخر في تخفيض التصنيفات الائتمانية. فعلى سبيل المثال، لم تقم بدورها في تحديد المخاطر المرتفعة للأصول العقارية والتي أدت الى ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت بمثابة الشرارة الاولى للازمة المالية الاقتصادية العالمية.

ويتفاقم تأثير تغييرات التصنيف على أداء الاسواق جراء الاعتماد المفرط على تلك التصنيفات الائتمانية في سن التشريعات ووضع اللوائح التنظيمية وخاصة المتعلقة بمخاطر المؤسسات المالية وتصميم عقود القطاع الخاص. وبعيداً عن دور اصدار شهادة التقييم، تعكس البراهين العملية أن التصنيفات الائتمانية السيادية توفر قيمة معلوماتية مفيدة ونافعة.

وتبدو الآفاق المستقبلية لهذه الوكالات بشكل عام سلبية على المدى الطويل، إذ قامت عدة اقتصادات متقدمة تعرضت لتخفيض تصنيفاتها في أصعب ظروف الازمة بالبحث عن بدائل لوكالات التصنيف عبر تكليف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي) بوضع معايير فنية لأدوات (الدين العام) يتم تعميمها جغرافيا في العالم.

أولا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الجوانب التالية:

1 -الانتقادات المتعددة الموجهة لأساليب ومنهجيات عمل تلك الوكالات الدولية والأهمية الكبرى التي توليها الدول النامية للحصول على تصنيف ائتماني سيادي والاندماج في اسواق المال العالمية.

(*) باحث ببرنامج الدكتوراة بقسم السياسة والاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة ، عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ١٠٩ - ١٤٠ .

2 -تنتمي المخاطر السيادية إلى فئة القضايا التي يصعب فهمها بسبب عدم نشرأو عدم اكتمال معلوماتها، علاوة على أنها تنطوي على توليفة معقدة التركيب من سياسات الاقتصاد الكلي، والضعف الهيكلي والمؤسسي، وسوء الإدارة، والعدوى الإقليمية مجتمعة ضمن نموذج ذو مستويات عالية من تدفقات التجارة ورأس المال والمعلومات، فقد تم اعتبارها حقيقة مبهمة، وتركت بين أيادي وكالات التصنيف الدولية. ومن ثم يعد فحص كفاءة دور التصنيف الائتماني، أمراً شديد الاهمية وخاصة لصانعي السياسات.

ثانيــا: هدف الدراسة

الهدف من هذا الدراسة هو رصد دور وكالات التصنيف الائتماني الدولية مع الأزمات المالية وبالتالي الوقوف على الاسباب الحقيقة وراء فشل هذه الوكالات في تحقيق الاستقرار المالي في اسواق المال العالمية.

ثالثــا: إشكالية الدراسة

في الوقت الذي تنادي فيه الدول حول العالم نحو تقنين عمل وكالات التصنيف الدولية والإقلال من الاعتماد على تصنيفاتها لأغراض إدارة المخاطر المالية ضمن النماذج الداخلية للمؤسسات المالية والتأمينية والشركات العملاقة كنتيجة طبيعية لظهور عيوب في النماذج المستخدمة لدى تلك الوكالات، ترغب الدول النامية، وخاصة الافريقية منها، غير المصنفة في الحصول على التصنيف السيادي بغرض النفاذ إلى الاسواق الدولية. الأمر الذي يثير التساؤلات حول جدوى استصدار هذه التصنيفات وما قد يترتب عليها من اثار ايجابية أوسلبية فيما يتعلق بحجم واتجاه التدفقات الرأسمالية وتطور الاسواق المالية المحلية في دول افريقيا جنوب الصحراء.

رابعــا: تساؤل الدراسة

تثير الدراسة تساؤل حول مدى كفاءة التصنيفاتالائتمانية السيادية بوجه عام كأداة موثوق بها في التنبؤبمخاطرتخلف الدول المدينةعنالسداد ووقوعها في الازمات المالية.

خامسا: فرضية الدراسة

وجود مجموعة من الأدلة على عدم كفاءة نماذج التصنيف المستخدمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية في التنبؤبالأزماتوتفاديها،وهو ما يؤثر سلبياً على الاسواق المالية العالمية والاستقرار المالي.

سادسا: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة بالأساس على منهج التحليل الاستقرائي البسيط من خلال تطبيق مفاهيم وأدوات متفق عليها دوليا بغرض قياس مدى استقرار التصنيف الائتماني ودقته ومناسبة توقيته وكذلك مدى كفاءة نموذج التصنيف المستخدم من قبل وكالات التصنيف الدولية في التنبؤ بالأزمات من عدمه وكيفية قياس هذه الكفاءة.

سابعا: الإطار المكاني والزماني للدراسة

يتمثل الاطار المكاني لهذه الدراسة في الدول المصنفة ائتمانيا حول العالم من قبل الوكالات التصنيف الدولية الرئيسية (فيتش، موديز، وستاندرد أند بوروز)،أما الاطار الزماني لهذه الدراسة فهو مرتبط إلى حد كبيربالأزمات المالية والاقتصادية بداية من الأزمة الأسيوية (1997) ومرورا بالأزمات المالية للدول فرادى وصولا للازمة المالية العالمية التي بدأت في الربع الاخير من عام 2008 واثرت بشكل كبير على التصنيف الائتماني للدول وبالتالي على التدفقات الرأسمالية وتطور الأسواق المالية الدولية وبالتبعية في الدول الافريقية.

أولاً؛ تقييم دور وكالات التصنيف الائتماني الدولية في توقع حدوث الازمات

1 مقدمة:

في اعقاب الأزمة المالية العالمية (2008)، شكلت وكالات التصنيف الدولية الموضوع الاقتصادي الاكثر جدلا على مر سنوات الازمة منذ اندلاعها، وتعرضت للعديد من الانتقادات، منها؛ ضعف قدرتها على تقييم المخاطر المستقبلية ورد الفعل المتأخر في تخفيض التصنيفات الائتمانية. فعلى سبيل المثال، لم تقم بدورها في تحديد المخاطر المرتفعة للأصول العقارية والتي أدت الى ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت بمثابة الشرارة الاولى للازمة المالية الاقتصادية العالمية. وتفاقم تأثير تغييرات التصنيف على أداء الاسواق جراء الاعتماد المفرط على تلك التصنيفات الائتمانية في سن التشريعات ووضع اللوائح التنظيميةوخاصة المتعلقة بمخاطر المؤسسات المالية وتصميم عقود القطاع الخاص. وبعيداً عن دور اصدار شهادة التقييم، تعكس

البراهين العملية أن التصنيفات الائتمانية السيادية توفر قيمة معلوماتية مفيدة ونافعة. وتبدو الآفاق المستقبلية لهذه الوكالات بشكل عام سلبية على المدى الطويل، إذ قامت عدة اقتصادات متقدمة تعرضت لتخفيض تصنيفاتها في أصعب ظروف الازمة بالبحث عن بدائل لوكالات التصنيف عبر تكليف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي) بوضع معايير فنية لأدوات (الدين العام) يتم تعميمها جغرافيا على المستوى العالمي.

2 -التصنيفات السيادية:

تعتبر التصنيفات السيادية بوجه عام أداة موثوق بها في التنبؤ بمخاطرتخلف الدول المدينة عن السداد 2. ومع ذلك، خلص العديد من الباحثين إلى أن وكالات التصنيف لم تكن قادرة على التنبؤ بوقوع الأزمات بأنواعها المختلفة ومن ثم لم تكن قادرة على تحذيرالمشاركين في السوق من الوقوع الوشيك لهذه المخاطر مع بداية الاضطرابات المالية والازمات[3]. واثبتت هذه الازمات ان وكالات التصنيف تتبع الدورات الاقتصادية في إعطاء درجات التصنيف الائتماني (ترفعه وقت الازدهار بينما تخفضه وقت الركود) نظرا لأنها تعتمد بشكل رئيسي على المعلومات العامة المتاحة في السوق حيث قامت وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف السيادي لعدد من الدول الاسيوية بدرجات كبيرة. وذلك على عكس الدور المنتظر من وكالات التصنيف الائتماني والمفترض أن يسلط الضوء على حالات تدهور وضعف الأداء الاقتصادي للدول المصنفة قبل حدوث الازمة. كما ان محددات التصنيف خلال الازمة الاسيوية كانت ترتكز على العوامل التالية4: (معدل التضخم، نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات، حالات التعثر السابقة، تفاوت سعر الفائدة بين عملتين، وسعر الصرف الحقيقي). وان اخفاقها في توقع ازمة المكسيك والازمة المالية الاسيوية يعود إلى انها لم تأخذ بالاعتبار

---

[2] وفقا لوكالة ستاندرد أند بورز (2007a) فإن 16.3% في المتوسط من التصنيف السيادي، الفئة " BBB" على مدى السنوات الثلاثين الماضية (1975–2006)، فقد ترتيبه بنحو فئتين أو أكثر. أما بالنسبة التصنيف السيادي، الفئة " B"، فإن حوالي الثلث منها تم تخفيضه للفئة التوقف المختار SelectedDefault. وقد وجدت كافة الدراسات، التي اجرتها وكالة ستاندرد اند بورز والتي تناولت حالات التوقف عن السداد، علاقة واضحة بين جودة الائتمان والتخلف أو التوقف عن السداد، فكلما ارتفع التصنيف كلما قل متوسط حالات التخلف أو التوقف عن السداد تاريخيا، والعكس صحيح.

[3] For example, see Reisen and Maltzan (1999) and Reihard (2002).

[4] Marwan Elkoury, "credit Rating Agencies and Their Potential Impact on Developing Countries", **UNCTADDisscussion Paper** No. 186, 2008, P.171.

الالتزامات العرضية Contingent Liability واعتبارات السيولة العالمية International Liquidity.

وقد قام Stiglitz, Liu, &Ferri عام 1999[5] بدراسة توضح دور وكالات التصنيف الائتمانيفي الازمة المالية التي حدثت في عام 1997 عن طريق بناء نموذج يبين مدى قصور التصنيف الائتمانيفي توقع الازمة المالية من خلال حساب التصنيفات الائتمانية المتوقعة ومقارنتها مع التصنيفات الائتمانية المحسوبةمن قبل وكالات التصنيف الائتماني وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- قبل حدوث الازمة المالية: ان التصنيفات الائتمانية المتوقعة التي تم حسابها كانت اقل من التصنيفات الائتمانية المحسوبة من قبل وكالات التصنيف الائتماني.
- خلال الازمة المالية: ان التصنيفات الائتمانية المتوقعة التي تم حسابها كانتتنسجم إلى حد كبير مع التصنيفات الائتمانية المحسوبة من قبل وكالات التصنيف الائتماني.
- بعد الازمة المالية: ان التصنيفات الائتمانية المتوقعة التي تم حسابها كانت اعلى من التصنيفات الائتمانية المحسوبة من قبل وكالات التصنيف الائتماني. وهذا ادى إلى تفاقم الازمة المالية لهذه الدول من خلال زيادة تكلفة الاصلاح اللازمة لمعالجة الازمة.

تعتبر كل هذه المخاوف ذات صلة من وجهة نظر مفهوم الاستقرار المالي، وذلك في حالة أن يؤثر التصنيف الائتماني فعليا في أداء الأسواق، وأن يكون غير دقيق و/أو توقيته متأخراً. وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن التصنيفات الائتمانية السيادية تؤثر في الأسواق فعلياً، على الرغم من أن أكثرها يأتي من خلال اعلان التحذيرات الائتمانية (مثل اعلان أن لدولة ما "نظرة مستقبلية غير مستقرة او سلبية" Outlook أو وضع دولة ما على قائمة "المراجعة" Reviews، أو قائمة "المراقبة اللصيقة" Watches) مقارنة بتأثير التغييرات الفعلية للتصنيفات الائتمانية ذاتها. وكحقيقة واقعة، فإن التغييرات الفعلية للتصنيفات الائتمانية ذاتهاتؤثر فعليا في أداء الاسواق في حالة تجاوز التصنيف الدرجة الاستثمارية، وهو ما يدعم الإصلاحات الموجهة نحو تقليل الاعتماد على التصنيف الائتماني

[5]Ferri, G., Liu, L. G., &Stiglitz, J.E., "The Procyclical Role of Rating Agencies: Evidence from the East Asian Crisis", **Economic Notes**, 28 (3), 335–355, 1999.

في إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية، لأن هذه التأثيرات الضخمة لا تعكس بالضرورة المعلومات الجديدة المتوفرة بصورة كاملة.

3-تقييم دور وكالات التصنيف الإئتماني الدولية في توقع حدوث الازمات

في أعقاب الأزمة العالمية المالية والاقتصادية الأخيرة وتخفيض التصنيف الائتماني السيادي لبعض الدول الاوروبية، تم إثارة عدد من التساؤلات حول جدوى دور وكالات التصنيف الائتماني ومدى دقتها في تقييم المخاطر الائتمانية، خاصة وأنه قد سبق توجيه اتهام لهذه الوكالات في اواخر حقبة التسعينيات ليس فقط بالتأخر والبطء في تغيير التصنيف الائتماني السيادي لدول الازمات المالية إلا بعد حدوث الكارثة، ولكن أيضا كونها تتبع الدورات الاقتصادية ومن ثم تساير الاتجاهات الدورية Pro-cyclical في منحها للتصنيف الائتماني.فعلى سبيل المثال، أثبت Larrain, Reisen and Von Matlzen (1997)[6] في أعقاب وقوع الأزمة المكسيكية (1994-1995)، أن دور وكالات التصنيف الائتماني الدولية يأتي كرد فعل لوقوع الازمات أو تخلف دولة ما عن سداد التزاماتها ويعجز عن التنبؤ أو توقع مثل هذه الازمات. كما اثبتت الازمات إن اخفاق تلك الوكالات في توقع ازمة المكسيك والأزمة المالية الاسيوية يرجع في الاساس إلى أنها لم تأخذ في اعتبارها الالتزامات العرضية واعتبارات السيولة العالمية. وفيما يلينستعرض بعض الأمثلة على الازمات التي لم توفق وكالات التصنيف الائتماني في توقع حدوثها.

أ. التصنيف الائتماني والازمة المالية[7] التي حدثت عام 1997:

بدأت الازمة المالية الاسيوية عام 1997 بانهيار عملة تايلاند Thai Baht ثم تبعها انهيار عملة الفلبين Peso وعملة ماليزيا Ringitt وعملة اندونيسيا Rupee. وامتدت الازمة لتشمل عملات دول اخرى مثل الدولار السنغافوري وهونج كونج ولكن بدرجات متفاوتة، إضافة إلى انهيار العديد من المؤسسات المالية والشركات الصناعية والتجارية وافلاسها. وقد تبع تلك الازمة؛ كل من

[6]Larraín, G., Reisen, H., &Maltzan, J, "Emerging Market Risk and Sovereign Credit Ratings", **OECDWorking Paper** No. 124, OECD Development Centre, 1997.

[7]تعرف الازمة المالية بأنها حالة اضطراب تصيب النظام المالي لدولة معينة أو مجموعة من الدولوتتبعه حدوث سلسلة من الانهيارات في الاسواق والمؤسسات المالية ومن ثم اختلال النظام المالي والنظام الاقتصاديوبالتالي تؤدى إلى انخفاض قيمة العملة أو عجز في ميزان المدفوعات أو زيادة معدلات البطالة أو غيرها من الاختلالات الجوهرية في الاقتصاد.

أزمة روسيا (1998) ثم ازمة البرازيل (1999) وازمة الارجنتين (2000). وقد سلطت هذه الازمات الضوء على اخفاقات وكالات التصنيف في توقع الازمات المالية قبل حدوثها إضافة إلى تسببها في تفاقم تلك الازمات بعد ان قامت بتخفيض درجات التصنيف الائتماني خلال الازمة ومن ثم زيادة تكلفة التمويل اللازمة لعملية الاصلاح الاقتصادي.

وبالاستناد إلى تعريف "فشل التصنيف Failed Rating" كما عرفه Bhatia(2002)[8] على أنه "حالة تخفيض تصنيف الالتزامات بالعملة الاجنبية طويلة الأجل أو رفعه بنحو ثلاثة درجات أو أكثر خلال فترة تقدر بأي اثنى عشرشهرا متصلة ". وبالنظر إلى التصنيفات السيادية بالعملة الاجنبية للفترة الطويلة الصادرة عن الوكالات الثلاثة خلال الفترة 1997-2002 والتي يبينها الجدول رقم (1)، يتبين ما يلى، [علما بأن الاخفاق في التصنيف كان اقل حالا خلال الفترة (1999-2002) مقارنة بالفترة (1997-1998)]؛ اخفقت الوكالتان في توقع الازمة الاسيوية، واخفقت وكالة ستاندرد أند بورزفي توقع ازمتي الارجنتين وروسيا، بينما اخفقت وكالة موديز في توقع ازمة روسيا.

يبين الجدول تخفيضات وتحسينات متعاقبة بنحو ثلاثة أو أكثر درجات على أساس الاجماليات على مدار 12 شهرا خلال الفترة 2007 حتى يونيو عام 2010،

[8]Bhatia, A., V., "Sovereign Credit Ratings Methodology: An Evaluation", **IMFWorking Paper,** Washington D.C: WP/02/170, P.37, 2002.

باستثناء التخفيضات او التحسينات في أو خارج أو خلال أو بين التصنيف CCC او Caa وبين التصنيفات الأقل.

- **إندونيسيا؛** تم التخفيض من قبل وكالة موديز في 20 مارس 1998 بدلا من 21 ديسمبر 1997، بينما تم ذلك بمعرفة ستاندرد أند بورز في 11 مارس 1998 بدلا من 10 أكتوبر 1997.
- **كوريا؛** تم التخفيض من قبل وكالتي فيتش وستاندرد اند بورز خلال الفترة (أكتوبر 1997 إلى ديسمبر 1997)؛ وبعد ذلك وقعت سلسلة من التحسينات على تصنيفها بين فبراير 1998 ويناير 1999.
- **ماليزيا؛** تم التخفيض من قبل وكالتي موديز وستاندرد اند بورز خلال الفترة (ديسمبر 1997 إلى سبتمبر 1998).
- **رومانيا؛** تم التخفيض من قبل وكالة موديز في 6 نوفمبر 1998 بدلا من 14 سبتمبر 1998، بينما تم ذلك بمعرفة ستاندرد أند بورز في 19 اكتوبر 1998 بدلا من 20 مايو 1998.
- **روسيا؛** تم التخفيض من قبل وكالة موديز في 21 أغسطس 1998 بدلا من 11 مارس 1998، بينما تم ذلك بمعرفة ستاندرد أند بورز في 13 أغسطس 1998 بدلا من 9 يونيو 1998.
- **تايلاند؛** تم التخفيض من قبل وكالة موديز في 21 ديسمبر 1997 بدلا من 8 أبريل 1997، بينما تم ذلك بمعرفة ستاندرد أند بورز في 8 ديسمبر 1998 بدلا من 3 سبتمبر 1997.
- **الارجنتين؛** تم التخفيض من قبل وكالة ستاندرد أند بورز في 12 يوليو 2001 بدلا من 14 نوفمبر 2000.
- **اوروجواي؛** تم التخفيض من قبل وكالة موديز في 31 يوليو 2002 بدلا من 3 مايو 2002، بينما تم ذلك بمعرفة وكالة ستاندرد أند بورز في 26 يوليو 2002 بدلا من 14 فبراير 2002.

كما يتضح من الجدول المشار إليه نماذج عن اخفاقات تلك الوكالات. فعلى سبيل المثال، أنخفض تصنيف كوريا السيادي خلال الأزمة المالية الآسيوية في المتوسط أربعة درجات ونحو عشر درجات في التصنيف خلال فترة ثلاثة شهور (حجم تغييرات على التصنيف الائتماني السيادي غير مسبوق). وفي حالة تايلاند، خفضت ستاندرد أند بورز تصنيف الالتزامات السيادية بالعملات الأجنبية طويلة

الاجل بأربعة درجات خلال فترة أربعة شهور. وهو ما يبعث بإشـــارات، وفقـــا لـ Bhatia، تدل على عدم قدرة وكالة التصنيف على التقييم بدقة في اوقات الأزمات المالية.

ب. التصنيف الائتماني والازمة المالية العالمية (2008)؛

لعبت وكالات التصنيف الائتماني دورا هاما في حدوث الازمة المالية العالمية الاخيرة والتي اندلعت جراء ازمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الامريكية (سبتمبر 2008)[9]،حيث أخفق ملايين المقترضين لشراء العقارات هناك في سداد التزاماتهم تجاه المصارف مما ادى إلىاهتزاز الاقتصاد الأمريكي وصلت تبعاتها إلى أوروبا وآسيا،حيث اطاحت في طريقها بعدد من اكبر المصارف والمؤسسات المالية العالمية [10]. ولم تستطع وكالات التصنيف الائتماني التنبؤ بالمخاطر الائتمانية واخفقت في تعديل التصنيفات الائتمانية لتتوافق مع ظروف السوق نظرا للأخطاءالتي ارتكبتها في عملية التصنيف الائتمانينظراًلتضارب المصالح بينها وبين الجهات المدينة مما أثر على ثقة المتعاملين في السوق ومصداقية التصنيفات الائتمانية التي تقدمها.

---

[9]في تقرير لشركة ارنست اند يونغ العالمية عن اسباب الازمة العالمية جاءت وكالات التصنيف في المرتبة العاشرة بوصفها أحد اهم اسباب الازمة بعد الرهن العقاري وانهيار المؤسسات الامريكية. ويمكن الحكم على مدى انتشار الازمة جغرافياً وعمقها من خلال استعراض بعض تداعياتها على عدد من الدول، ومن أهمها؛ تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الأخير (2008) في كل من؛ الولايات المتحدة الامريكية (بمعدل 6.2%)، فرنسا (1.2%)، المانيا (2.1%)، ايطاليا (1.8%). وبينما فقدت الاستثمارات السعودية في السوق الامريكي حوالي 40% من قيمتها البالغة 405 مليار دولار، انخفضت اسعار المنازل في دبي خلال الربع الاخير (2008) بمعدل 8%. وبينما اغلقت الصين العديد من مصانعها وعطلت الملايين من عمالها، تدهورت صادرات تايوان بمعدل 42% (2008) مقارنة بالعام السابق. وترتب عليه، هبوط اسعار النفط بين يوليو وديسمبر (2008) بما يعادل 69%، وانخفاض تدفقات راس المال الخاص إلى دول الاسواق الناشئة بمقدار النصف تقريبا لتبلغ 467 مليار دولار عام 2008 مقارنة بنظيرتها عام 2007.

[10]شملتقائمةابرز ضحايا الازمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض حاد في الاسواق المالية العالمية، كل من؛ 1) بنك الاستثمار الأمريكي "ليمان براذرز" الذي اعلن افلاسه بعد اخفاق جهود المسئولين الامريكيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في انقاذه، 2) مؤسسة واشنطن ميتشال للخدمات المالية (اكبر الصناديق الامريكية العاملة في مجال الادخار والاقراض) التي تم بيعها إلى مجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة بمبلغ 1.9 مليار دولار. 3) شركة AIG (اكبر شركة تأمين في العالم) التي عملت الحكومة الامريكية على تأميم الجزء الاكبر من نشاطها وذلك بعد شراء ديونها المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار، 4) المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) والتي انهار سعرها في البورصة، 5) بنك HBOS الذي اضطرت الحكومة البريطانية للتدخل لإنقاذه من خلال شرائه بواسطة بنك لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني.

جدول رقم (2)؛ فشل التصنيف الائتماني السيادي خلال الأزمة المالية الاقتصادية العالمية (2007-2010)؛

الدولة	فيتش			موديز			ستاندرد أند بورز		
	قبل التعديل	التصنيف المعدل	مقدار التغير	قبل التعديل	التصنيف المعدل	مقدار التغير	قبل التعديل	التصنيف المعدل	مقدار التغير
اندونيسيا	BBB-	B-	-6	Baa3	B3	-6	BBB	B-	-7
كوريا	AA-	B-	-12				AA-	B+	-10
كوريا	B-	BBB-	6				B+	BBB-	4
ماليزيا				A1	Baa3	-5	A+	BBB-	-5
رومانيا				Ba3	B3	-3	BB-	B-	-3
روسيا	BB+	B-	-5	Ba2	B3	-4	BB-	B-	-3
تايلاند				A2	Ba1	-5	A	BBB-	-4
فنزويلا				Ba2	B2	-3			
الأرجنتين							BB	B-	-4
اوروجواي				Baa3	B3	-6	BBB-	B	-5

Source; International Monetary Fund, "**World Economic Outlook Report**, Chapter three, "The Uses and Abuses of Sovereign Credit Ratings", P.113, October 2010.

- يبين الجدول تخفيضات وتحسينات متعاقبة بنحو ثلاثة او أكثر درجات على اساس الاجماليات خلال اية 12 شهرا خلال الفترة 2007 حتى يونيو عام 2010، باستثناء التخفيضات أو التحسينات في أو خارج أو خلال أو بين التصنيف CCC او Caa وبين التصنيفات الأقل.
- أنطوى تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لأيسلندا من قبل وكالة موديز على فترات متداخلة، اشتملت الاولى على الفترة؛ مايو 2008 وحتى نهاية ديسمبر 2008، واشتملت الثانية على الفترة؛ اول ديسمبر 2008 وحتى نهاية نوفمبر 2009. أي أن كلتا الفترتين شملتا على تخفيض 3 درجات في ديسمبر 2008.

تدهورت الجدارة الائتمانية لمنتجات التمويل المركبة منذ يونيو 2007 بصورة متسارعة، حيث بلغ عدد حالات تخفيضات التصنيف الائتماني في نوفمبر 2007 وحده ما يتجاوز 2000 حالة منها؛ حالات تخفيض حاد كثيرة، مع 500 فرع

شهد تخفيض تصنيفه الائتماني أكثرمن 10 درجات. وقد واصلت تلك التخفيضات نشاطها بكثافة وعلى نطاق واسع خلال عام 2008. وقد تأثر التصنيف الائتماني لأكثر من 11 ألف ورقة مالية كانت في السابق مصنفة " AAA". وتركز ورقة EfraimBenmelech and Jennifer Dlugosz (2009)[11]على دراسة أزمة التصنيف الائتماني لعام 2007-2008. وحاولت وصف انهيارالتصنيف الائتماني لأدوات الدين المضمونة ABS. وقدمت أدلة توحي بأن تسويق التصنيف الائتماني قد لعب دورا في الأزمة المالية الاخيرة. كما خلصت إلى أن الفروع أو الأوراق المالية التي تم تصنيفها من قبل وكالة واحدة فقط، وخاصة وكالة ستاندرد أند بورز،كانتأكثرعرضة للتخفيض بشدة بحلول يناير 2008. كما لعبت التصنيفات الائتمانية المبالغ فيها للأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقار يدورا هاما في حدوث الازمة المالية من خلال ما يلي:

- التشجيع على زيادة اصدار الاوراق المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة مثل الاوراق المالية المضمونة بالرهون العقارية السكانية والاوراق المالية المضمونة بأدوات الدين (مثل السندات والقروض المصرفية).
- تراجعت نسبة الاصول التي يجب ان تحتفظ بها المؤسسات المالية وارتفع مستوى المخاطر التي تتعرض لها، وذلك نظرا لأن متطلبات بازل الثانية ترتكز على التصنيف الائتماني لأصول المؤسسات المالية.
- ان الانخفاض السريع لدرجات التصنيف الائتماني للأوراق المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة والتيبدأت 2007 اثرت سلبا على مستوى السيولة لدى تلك المؤسسات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

ج. تدهور التصنيف الائتماني السيادي خلال فترات الازمات

بدأت بيئة التصنيف الائتماني السيادي في التدهور بصورة ملحوظة في 2008، مع اتجاه نزولي قوي بدأ واضحا في سبتمبر 2008. وهو ما يعكسه الشكل رقم (1) بوضوح (حيث تم حساب الاجماليات التراكمية لكافة ردود افعال الوكالات الثلاث فيما يتعلق بالتصنيف السيادي للالتزامات بالعملة الأجنبية على المدى الطويل الصادر لمدة 12 شهرا)، على أن يتم حساب كل اعلان عن نظرة

[11]EfraimBenmelech and Jennifer Dlugosz, "The Credit Rating Crisis", NBER Working Paper Series, Working Paper 15045, **National Bureau of Economic Research**, 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, MA 02138, June 2009.

مستقبلية Outlook إيجابية (سلبية) على انه يساوي + 1 (-1)؛ بينما يحسب كل اعلان عن وضع الدولة تحت المراجعة لرفع التصنيف (تخفيضه) على انه يساوي +2 (-2)؛ واية تعديلات فعلية إيجابية (سلبية) على التصنيف ذاته تحسب على أنها تساوي +3 (-3).

شكل رقم (1)؛ تعديلات وتحذيرات وكالات التصنيف الدولية ما بعد افلاس بنك ليمان برازرز

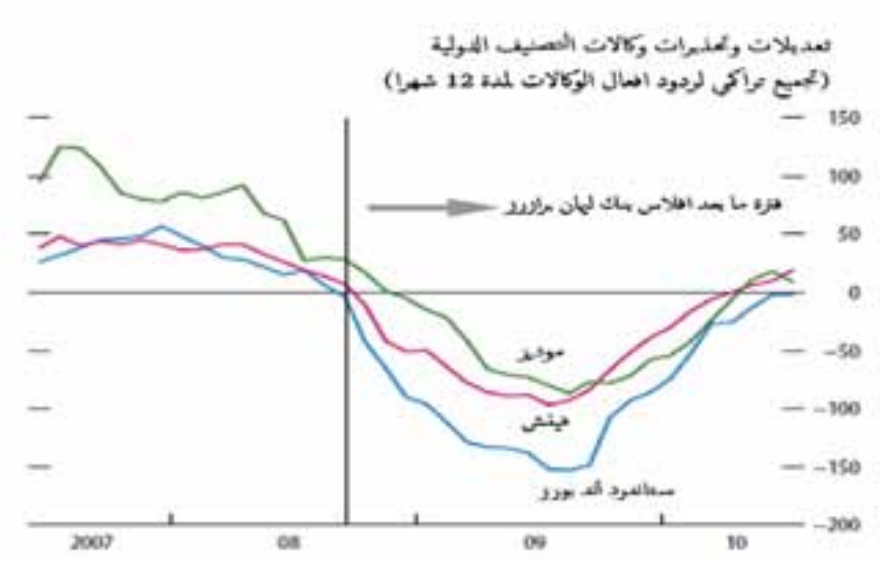

Sources: International Monetary Fund, "**World Economic Outlook Report**,
Chapter three, "The Uses and Abuses of Sovereign Credit Ratings", P.102, October 2010.

تباين الاداء عبر الاقاليم الاقتصادية

مع ذلك، انطوت تلك التطورات على تباينات في الأداء عبر الأقاليم الاقتصادية ومستويات الدخل وهو ما يعكسه الشكلرقم (2)، حيث يلاحظ مواصلة اقليمي "أمريكا اللاتينية "و" الشرق الاوسط وشمال أفريقيا "تسجيل تصنيفات ائتمانية سيادية إيجابية قبل وبعد واقعة افلاس بنك ليمان براذرز، حيث عكست العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة مقاومة ومرونة كبيرة خلال الأزمة. ومن ناحية أخرى، يلاحظ تدهور الاداء الاقتصادي لدول الاقليم الاوروبي، سواء دول الاتحاد الاوروبي (أكثر الاقاليم الاقتصادية تأثرا بالأزمة) أو دول وسط وشرق اوروبا الذي جاء أدائها الاقتصادي ضعيفا للغاية. ومن الجدير بالملاحظة عدم تأثر التصنيف الائتماني السيادي لدول افريقيا جنوب الصحراء، حيث يلاحظ

استمرار الاداء الاقتصادي الضعيف المقترن بالتصنيف السلبي للإقليم قبل وبعد افلاس بنك ليمان براذرز.

وانعكاسا للتدهور في التصنيفات الائتمانية السيادية، فوجئت الأسواق ببعض هذه التغيرات السلبية على التصنيفات الائتمانية السيادية، وخاصة حجم التغيير. فمثلا، خفضت موديز(يونيو 2010) التصنيف الائتماني لليونان بنحو اربعة درجات، حيث بدت كخطوة هامة ومفاجئة ترتب عليها اشتعال السوق مع اتساع الفروق بين العوائد على سندات الحكومة اليونانية ونظيرتها الصادرة عن الدول المتقدمة وذلك في أعقاب الحدث. ومع ذلك، عندما وضعت وكالة موديز في ابريل 2011 دولة اليونان على قائمة المراجعة بما يعني احتمال تخفيض تصنيفها الائتماني مرة أخرى على المدى القصير، زادت احتمالية تخفيض التصنيف الائتماني لليونان بعدة درجات مرة أخرى. الأمر الذي يعني أنه لم يحظ التحليل المفصل والمعلومات الكامنة وراء تغيير النظرة المستقبلية للاقتصاد اليوناني بالدرجة الكافية من الاهتمام والدراسة. إن اختبار وفحص التحليل المصاحب للإعلان عن أية تغيرات تطرأ على التصنيف الائتماني السيادي من وكالات التصنيف الثلاث يشير إلى تباين العوامل المؤثرة في التصنيف عبر الاقاليم الجغرافية وتختلف من اعلان إلى أخر. فقد جاءت العوامل التقليدية المؤثرة في التصنيف والمرتبطة بمفهوم القدرة على استدامة الدين مثل؛الموازنة العامة للدولة ورصيد الدين القائم ضمن أكثر المتغيرات الاقتصادية استخداما لحساب التصنيف وتوزيعه الجغرافي، حيث لعبت هذه العوامل دورا أكبر في اتجاه التغيرات السلبية التي تطرأ على التصنيف مقارنة بالتغيرات الايجابية. وعلى العكسمن ذلك، لعبت ظروف التمويل الخارجي والعوامل السياسية أكبر الادوار في تحسن التصنيف أو الاعلان عن نظرة مستقبلية إيجابية[12].

[12]International Monetary Fund, "**World Economic Outlook Report**, Chapter three, "The Uses and Abuses of Sovereign Credit Ratings", p 85-122, October 2010.

شكل رقم (2)؛ تحذيرات وتعديلات التصنيف السيادي لوكالة موديزلأقاليم مختارة (مايو 2007- يونيو 2010)

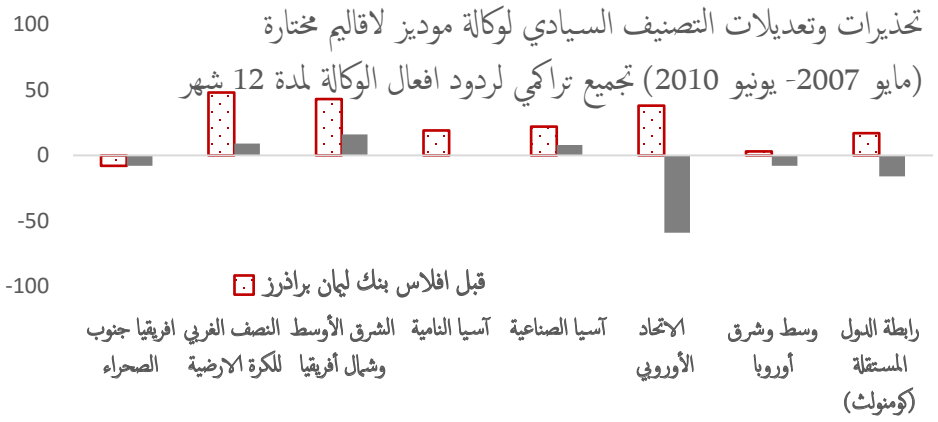

Sources: International Monetary Fund, "**World Economic Outlook Report**, Chapter three, "The Uses and Abuses of Sovereign Credit Ratings", P.102, October 2010.

الاقاليم الاقتصادية؛ وفقا للتعريف المستخدم في صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ثانياً؛ أهمية استقرار التصنيف الائتماني وطرق حسابه

من المفهوم أن يتميز التصنيف الائتماني بثلاثة سمات أساسية، تتمثل في؛ دقة التنبوء بتخلف المدين عن السداد، التوقيت المناسب، والاستقرار. لكن، هناك تعارض وتناوبtrade-off بين الاستقرار وحسن التوقيت، حيث لا يمكن تلبية كلا الشرطين بصورة كاملة في نفس الوقت. ويترتب على التضحية باستقرار التصنيف (تغيير التصنيف بشكل متكرر وسريع)، أن يتكبد المشارك في السوق، جراء اعتماده الكلي على التصنيف الائتماني في اتخاذ قراراته الاستثمارية، تكاليف المعاملات غير المرغوب فيها حيث يعيد توزيع محافظ اصوله الاستثمارية بشكل أكثر تكرارا مما هو مرغوب فيه (Kiff 2013[13]). كما فضل مستخدمو التصنيف استقراره حال المفاضلة بين دقة التصنيف واستقراره، وذلك

[13]ImreLigeti – ZsoltSzőrfi, "Methodological issues of credit rating – Are sovereign credit rating actions reconstructible?", **Financial and Economic Review**, Vol. 15 Issue 1., March 2016, pp. 7–32.

لأن تخفيض التصنيف من شأنه أن يؤدي إلى بيع اجباري لأدوات الدين. ويعزى ذلك إلى دور إصدار شهادات التقييم الذي يلعبه التصنيف، وتكاليف المعاملات الناجمة عن تداول أدوات الدين حال تغيير التصنيف لها بصورة متكررة(Mann & Cantor، 2007)[14].

وفي هذا الصدد، اوضحت وكالات التصنيف أن استقرار التصنيف يعتبر هدفاً رئيسياً. وقد ادخلت وكالة ستاندرد أند بورز رسميا هذا الهدف ضمن المعايير الجديدة لإعادة التصنيف (2010b). وفي محاولة لإرضاء مستخدمي التصنيف، استخدمت وكالات التصنيف عدة آليات لتعزيز استقرار التصنيف. وذلك من خلال الآتي؛

1. التركيز على ترتيب مخاطر الائتمان حسب الرتب أو الدرجة Rank Ordering Credit Risk، بدلا من التصنيف وفقا لمصفوفة مقاييس ائتمان محددة Specific Credit Metrics. وبالتالي، فقد تم ابطال مفعول تأثير التقلبات الدورية Cyclical على التصنيفات الائتمانية تلقائيا.
2. حساب التصنيف باستخدام اسلوب "من خلال الدورة" (Through The Cycle (TTC بدلا من طريقة الاعتماد على المعلومات المتوفرة "عند نقطة محددة" Point in time (PIT)، بما يعني من الناحية النظرية أن التصنيف يتم على أساس بقاء قدرة مصدر أداة الدين على سداد التزاماته المالية خلال الدورة الاقتصادية أي محاولة تجنب اثر الدورات الاقتصادية. والذي يهدف إلى رصد دورة الاعمال بأكملها عند تحديد قدرة الدولة ورغبتها في سداد الديون. وهذا يعني أن الوكالات تأخذ في اعتبارها عادة متوسطات لعدد من السنوات في حالة بعض المؤشرات التي يتم بناؤها على أساس القيم التاريخية من جهة وعلى القيم المتوقعة التي تقدرها الوكالة ذاتها، من جهة أخرى. وهذا يضمن أنه بمجرد تحديد التصنيف، يتم تغييره فقط استجابة للعوامل الجوهرية والأساسية مثل؛ تغير الاتجاهات على ارض الواقع أو انتهاج سياسات اقتصادية غير متوقعة.وبدون أن يتأثر بالتغيرات في دورة الأعمال (صندوق النقد

[14]Cantor, P. and C. Mann, "Analyzing the Trade Off between Ratings Accuracy and Stability", **Journal of Fixed Income**, Vol. 16, No. 4, 2007, pp. 60-68

2010)[15]. وفي إطار هذا النهج، فإن حدوث الركود أو نقص السيولة على المستوى العالمي لا ينبغي، في حد ذاته، أن يؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني[16].

3. تغيير التصنيف فقط في حالة؛ استمرار التوقعات التي تقترح تغيير التصنيف و/أو أن يكون التغيير المزمع تنفيذه يبلغ أكثر من درجة (Notch)، Cantor and Mann(2007)[17].

وفي اعقاب الأزمة المالية العالمية (2008)، بدأت وكالات التصنيف وضع منهجيات جديدة تعتمد على التحول من تطبيق طريقة "من خلال الدورة"(إلى التركيز على طريقة "من خلال الأزمة"" Through a Crisis، حيث استخدمت وكالة ستاندرد أند بورز (2010b)[18]لتحقيق هدف استقرار التصنيف سيناريوهات ضغوط افتراضية كمعايير قياسية لتقييم الوضع في مختلف القطاعات وعبر الزمن، على ان يتم بناء كل سيناريو ليكون ذو علاقة وثيقة الصلة بدرجة تصنيف معينة. ويعكس السيناريو الخاص بهذه الدرجة مستوى الضغوط التي يتعرض لها الدولة المدينة، ولتكن AAA، ينبغي أن تكون الدولة قادرة على الصمود دون تعثر. وعلى النقيض من نهج التصنيف "من خلال الدورة"، فإن هدف الاستقرار الجديد يسمح لسيناريوهات افتراضية تؤثر في المكونات الأساسية. وبهذه الطريقة، تصبح معايير التصنيف الائتماني للمخاطر مشروطة بوقوع سيناريوهات متطرفة (بدلا من أن تكون مشروطة باستمرار الوضع الحالي للاقتصاد الكلي).

وقد تناولت دراسة Pennartz and Snoeij (2012)[19]تقييم وكالات التصنيف الثلاث الرائدة بخصوص السمات الأساسية الواجب توفرها في

---

[15] IMF, op.cit., P.114.

[16]احدى التحديات في اصدار تصنيف ائتماني "من خلال الدورة الاقتصادية" (Through The Cycle TTC)تتمثل في كيفية التمييز بين العوامل الدورية والعوامل الجوهرية، ويتشابه هذا التحدي مع ذلك الذي تواجهه البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

[17] Ibid., P.66.

[18]Standard and Poors', 2010b, "Methodology: Credit Stability Criteria," Standard & Poor's RatingsDirect, PP. 1–5, May 3, (2010b).

[19]Pennartz, J. – Snoeij, P. J., "Sovereign credit ratings. An assessment of sovereign ratings provided by Moody's, S&P and Fitch", **Rabobank Working Paper Series**, No. 12/2, p.18, 2012.

التصنيف؛ الاستقرار والتوقيت والدقة، حيث فحصت دقة التصنيفكل وكالة من خلال تقييم قدرة التصنيف التنبؤية لاحتمالات تخلف المدين عن السداد وذلك باتباع اسلوب "الدقة التراكمية"، وهو الاسلوب الأكثر شيوعا في الأدبيات الاقتصادية. وبالمثل، حللت التوقيت المناسب فيما يتعلق بتوقع التخلف عن السداد، من خلال تحديد اي الوكالات التي خفضت التصنيف مبكرا للدولة التي تخلفت عن السداد قبل تاريخ تخلفها عن السداد، وكذلك اي الوكالات التي كانت أول من أصدر تصنيف التخلف عن السداد. أما فيما يتعلق بالاستقرار، فقد فحصت مدى سرعة تكرار إدخال تغييرات على التصنيف و/أو حدوث فشل التصنيف ومدى تكرار عمليات انعكاس التصنيف.

جدول رقم (3)؛ أفضل الوكالات أداءً لكل بعد من ابعاد جودة التصنيف؛

أبعاد جودة التصنيف الائتماني		أفضل الوكالات أداءاً
مدى دقة التصنيف	على المدى القصير	ستاندرد أند بورز
	على المدى الطويل	موديز
مدى مناسبة توقيت التصنيف		ستاندرد أند بورز
مدى استقرار التصنيف		موديز

Source: Pennartz, J. – Snoeij, P. J, "Sovereign credit ratings. An assessment of sovereign ratings provided by Moody's, S&P and Fitch", **Rabobank Working Paper Series**, No. 12/2, p.18, 2012.

ووفقا لهذا التحليل التجريبي، خلصت الدراسة إلى أن التصنيف الأكثر دقة في التنبؤ بالتخلف عن السدادعلى الأجل القصير هو تصنيف ستاندرد أند بورز، بينما تصنيف موديز يأتي الأفضلفي التنبؤ على فترات زمنية أطول. وقد حقق تصنيف ستاندرد آند بورز أفضل أداء من حيث مناسبة التوقيت فيما يتعلق بالتخلف عن السداد، على الرغم من أن ذلك يرجع جزئيا إلى أن تصنيفها هو الأكثر قسوة في إجراءات التصنيف خلال فترة المراجعة، مما قد يأتي على حساب الاستقرار. وقد جاء أداء وكالة موديز الافضل من حيث الاستقرار، حيث كان لها أقل تكرار للتخفيض المفاجئ للتصنيف وانعكاس التصنيف.

وتشير البيانات التاريخية إلى أن كافة حالات التخلف عن السداد التي وقعت منذ عام 1975، قد سبقها صدور تصنيف لها دون درجة الاستثمار وقبل توقيت

التخلف عن السداد بنحو عام. وهو ما خلص إليه Reinhart (2002)[20] من أن التصنيفات الائتمانية السيادية فشلت منهجيا في التنبؤ بوقوع أزمات العملة ولكنها تبلى بلاءا حسنا في توقع مخاطر التخلف عن السداد. واشار إلى أن تخفيض التصنيفات الائتمانية السيادية في اعقاب وقوع أزمات العملة، ربما يرجع إلى أن عدم استقرار العملة مما يزيد من خطر التخلف عن السداد. كما وجد أيضا أنه في اقتصادات الأسواق الناشئة هناك صلة قوية بين أزمات العملة والتخلف عن السداد.

اختبار وفحص مدى استقرار التصنيف الائتماني؛

تشير البيانات التاريخية للتصنيف الصادر عن وكالة ستاندرد أند بورز للفترة (1975-2016) بالنسبة للدول، والفترة (1980-2016) بالنسبة للشركات والبنوك إلى الاستنتاجات التالية (تتشابه مع تلك التي تم استخلاصها من تحليل مماثل لوكالتي فيتش وموديز(Kiff، Nowak، Schumacher) ولكن عن الفترة (1975-2010)؛

1. أن التصنيفات الائتمانية الأعلى أكثر استقرارا عن نظيرتها الادنى، وأن التصنيفات الائتمانية السيادية للدول أكثر استقرارا من نظيرتها للشركات والبنوك والكيانات الاقتصادية الأخرى.
2. أن علامات عدم استقرار التصنيف تتواجد بقوة خلال فترات اشتداد الضغوط على السوق، مما يشير إلى أن تقنيات استقرار التصنيف المطبقة تعمل بكفاءة أقل خلال مثل هذه الفترات.
3. أن التخفيض الكبير (ثلاثة درجات او أكثر) تركز في فئات الدرجة الاستثمارية، على الرغم من أنه من المفترض لمثل هذه التصنيفات الأعلى أن تكون أكثر استقرارا، حسب تصميم النموذج، عن نظيرتها الاقل. وهو ما يسلط الضوء على حقيقة أن المخاطر تمثل مقياس تطلعي يشترط لوقوعها حدوث سيناريوهات محددة حتى يصبح هذا المقياس ذو معنى ومغزى. وعلى الرغم من أن التصنيف باستخدام طريقة "من خلال الدورة" هي بطبيعتها أكثر استقرارا من التصنيف باستخدام طريقة "عند

[20]Reinhart Carmen M., Default, Currency Crises and Sovereign Credit Ratings", **NBER Working Paper** 8738, Cambridge, MA 02138 January, PP.1-35, 2002.

نقطة محددة"، تبقى مشكلة تعرض هذه الطريقة لخطر عدم مسايرة الواقع للاتجاهات الدورية نتيجة تأثير الانقطاع المفاجئ للتصنيف Cliff Effect. وذلك في حالة تخفيض التصنيف الذي يعقبه تدهور في الجدارة الائتمانية لمصدر أداة الدين، مما يستلزم تخفيض أكثر للتصنيف الائتماني.

ثالثاً؛ مشاكل تتعلق بعملية التصنيف

أشار Castillo وآخرون (2004)، إلى العيوب المرتبطة باستخدام الخدمات التي تقدمها وكالات التصنيف، والتي أصبحت واضحة في أعقاب الأزمة المالية الاسيوية (1998/1997)، حيث كان من المفترض الأتي؛

اولا؛من المفترض أنترسل وكالات التصنيف إشارات إلى السوق عن حالات تغيير المخاطر بموجب التصنيفات الصادرة لدول وشركات الازمة. ولكنها غالبا ما كانت تتبع الازمة ولا تقود السوق في تقييم المخاطر، بما نتج عنه تقلبات في التدفقات الرأسمالية الدولية والاضطرابات الاقتصادية في العديد من الاقتصادات الناشئة. فبمجرد أن تواجه دولة مدينة صعوبات اقتصادية ومالية، سرعان ما يبدأ السوق في بيع أدوات الدين الصادرة عنها، تتبعها وكالات التصنيف بتخفيض تصنيفها الائتماني السيادي بما يؤدي إلى تخوف المستثمرين وانسحاب رؤوس الاموال إلى الخارج وتفاق مال أوضاع الاقتصادية في هذه الدولة. وهو ما أطلق عليه المحلل وتأثير الانقطاع المفاجئ للتصنيف Cliff Effect.

ثانيا؛ ينظر إلى الطبيعة الاحتكارية لسوق التصنيف الائتماني من قبل العديد من المراقبين على ان الوكالات لديها شعور دائم بالرضا عن مستوى الأداء والانجاز. ويعزى بطءاستجابة وكالات التصنيف إلى تسارع التغيرفي مخاطر الكيانات التي يتم تصنيفها. وغالباً ما تلجأ وكالات التصنيف الثلاثة لتقييم سلوك بعضها البعض قبل أن تلجأ لتعديل التصنيفات الصادرة عنها، كما أنها دائما لا تنحرف عن "متوسط الصناعة" الذي يتصف باحتكار القلة[21]. ولعل الاخفاق في الكشف عن تدهور الجدارة الائتمانية في شركة Enron والمؤسسات المالية خلال الازمة العالمية يمثل ابلغ مثال على العواقب الوخيمة لسلوك صادر عن سوق تنقصه

[21] أحمد مدني، "دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الازمات في الاسواق المالية ومتطلبات اصلاحها"، **الاكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، يونيو 2013، ص 53-61.

المنافسة. فلقد صنفت وكالات التصنيف الثلاث ديون العديد من المؤسسات المالية التي لعبت دورا رئيسيا في الازمة العالمية ضمن درجة الاستثمار، بل ولم يتم إعادة تقييم تلك المؤسسات، التي كانت تحتفظ بالأوراق المالية المضمونة بالرهونات العقارية أو كانت مؤمنة عليها، حتى أغسطس 2007 (باستثناء بنك Lehman Brothers الذي تم تخفيض تصنيفه في يونيو 2007).

ثالثا؛ قد يكون هناك تضارب مصالح بين تقديم تصنيف مستقل والحاجة إلى تحقيق أرباح تجارية، حيث تصنف وكالات التصنيف على أنها شركات هادفة للربح وتهيمن على ايراداتها رسوم إصدار التصنيف التي يتحملها الجهة المصدرة. ولذا فإن الحاجة للحفاظ على علاقة تجارية جيدة مع الجهات المصدرة لأدوات الدين يمثل حافز قوي وراء امكانية تساهل الوكالات في تقييم تلك الجهات المدينة. كما أشار Bhatia (2002)[22] إلا أن تقديم تلك الوكالات لخدمات المشورة أدى إلى تفاقم هذه المشكلة. ورضوخا للضغوط الهادفة للربح، لجأت الوكالات لتبسيط عملياتها وتخفيض تكلفة العمالة مما أثر بالسلب على دقة تحليل المخاطر. كما لاحظ AlenHost, Igor Cvečić, and VinkoZaninović (2012)[23]، اعتماد المحللين على نتائج دراسات صندوق النقد الدولي وبنوك الاستثمار ووكالات التصنيف الأخرى، بما يوفر تقارب في وجهات النظر ونتائج التحليل.

[22]Bhatia, A., V., op.cit., P.43.

[23]Alen Host, Igor Cvečić, and VinkoZaninović, "Credit Rating Agencies and their Impact on Spreading the Financial Crisis on the Eurozone", **EKON. MISAO PRAKSA DBK**, Vol. 2, PP. 639-661, November 27. 2012.

جدول رقم (4)؛ درجات التصنيف لعدد من المؤسسات المالية قبل يوم واحد من إعلان افلاسها:

الشركة	التاريخ	حالة الافلاس أو الانقاذ	موديز	S&P	فيتش
ليمان براذرز	15 سبتمبر 2008	إعلان إفلاس	A2	A	A-
A.I.G	16 سبتمبر 2008	قدم البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي قرض بمبلغ 85 مليار دولار مقابل حصة قدرها 79.9%	A2	A-	A
سيتي جروب	23 نوفمبر 2008	قدمت وزارة الخزانة الامريكية 20 مليار دولار+ ضمانة 300 مليار دولار من أصوله	Aa3	AA-	AA-
Merrill Lynch	14 سبتمبر 2008	صفقة حيازة بواسطةبنك اوف أميركا	A2	A	A+
Bear Steams	16 مارس 2008	صفقة حيازة بواسطة JPMorgan	Baa1	BBB	BBB

Source; Financial Crisis Inquiry Commission, Preliminary Staff Report "credit rating and the Financial Crisis", Washington D.C., 2010, P40.

رابعاً؛ تحديات صناعة التصنيف الائتماني

نظرا إلى الدور المهم الذى تلعبه وكالات التصنيف في النظام الماليالعالمي، فأنه من الاهمية بمكان استعراض بعض التحديات الهامة التي تحيط بصناعة التصنيف الائتماني ومنها:

- ضعف المنافسة: تواجه وكالات التصنيف عقبات في الدخول إلى صناعة التصنيف الائتمانيوالتي تفرضها السلطات المحلية فعلى الرغم من وجود ما يزيدعن 150 وكالة تصنيف ائتماني حول العالم إلا أنه لم يتمكن سوى بضع وكالات من استخراج ترخيص لجنة الاوراق المالية والتداول الامريكية بوصف كل منها وكالة تصنيف احصائية معترف بها وطنيا. ناهيك عن حاجة الوكالات الجديدة إلى الوقت لبناء سمعتها واكتسابثقة المتعاملين في الاسواق المالية. وكان من النتائج السلبية لضعف المنافسة أن ارتفعت تكلفة استصدار التصنيف، ضعف الابتكار في صناعة التصنيف، انخفاض جودته، علاوة على مشكلة تضارب المصالح والممارسات الضارة بالمنافسة.

- تضارب المصالح Conflict of Interests: بدأت المشكلة منذ عام 1970 عندما قامت لجنة الاوراق المالية والتداول الامريكية بتغيير الجهة التيتتحمل تكاليف اصدار التصنيف من المستثمر إلى المصدر بما يمثل 90% من ايرادات وكالات التصنيف.ثمة مصدر أخر للمشكلة قد يحدث حال تقديم وكالات التصنيف الخدمات الاستشارية للجهات المصدرة والتي قد تسدد قيمة مرتفعة لهذه الخدمات مقابل حصولها على تصنيف مرتفع، مما يؤثر على استقلالية التصنيف وموضوعيته. ولذا أصدرت المنظمة الدولية للجان الاوراق المالية [24] International Organization of Securities Commissions (IOSCO) قواعد السلوك المهني التي تلزم الوكالات بألا تتأثر بالعلاقة القائمة أو المحتملة مع عملائها في اصدار التصنيف الائتماني[25].
- الشفافية Transparency ومحاسبة المسئولية Accountability؛ نظرا لأن صناعة التصنيف تتسم بالغموض حول المنهجيات والاجراءات التي تتبعها الوكالات في اصدار درجات التصنيف وبالتالي يتعرض المستثمر والمقترض لمخاطر عدم دقة التصنيف، فقد أصدرت المنظمة الدولية للجان الاوراق المالية قواعد السلوك المهني لوكالات التصنيف والتي تقضي بضرورة نشر هذه الوكالات لمنهجياتها المستخدمة في عملية التصنيف وانشاء قواعد خاصة بها بهدف زيادة شفافية عملية التصنيف بما يمكن المتعاملين في السوق من تقييم جودة التصنيف وبالتالي زيادة الثقة بوكالات التصنيف الائتماني.

[24] انشئت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في عام 1983 وتضم لجان اسواق الأوراق المالية لأكثر من 95% من الاسواق المالية حول العالم وتقدم مساعدات فنية لأعضائها فيما يتعلق بتنظيم أسواق الأوراق المالية.

[25] قدمت الادارة الامريكية قانونا للكونجرس بغرض اتخاذ اجراءات ضد وكالات التصنيف كونها ضمن اللاعبين المسئولين عن الازمة المالية العالمية تهدف إلى الغاء تعارض المصالح بين ها وبين عملائهاالأنهازادت من حدة الازمة نتيجة منح الأوراق المالية عالية المخاطر والمتعلقة بالقطاع العقاريالأمريكي درجات تصنيف مرتفعة بخلاف ما تستحق ومن بين مواد القانون الأمريكي مادة تمنع وكالات التصنيف من تقديم الخدمات الاستشارية مقابل اتعاب أو رسوم إلى المؤسسات التي تصنف منتجاتها المالية. كما تلزم بعض مواد القانون تلك الوكالات ضرورة الافصاح عن اية رسوم تحصل عليها، إضافة إلى الزامالمصارف بالإعلانعن التصنيفات الأولية التي حصلت عليها.

خامسا؛ الخلاصة والتوصيات

أن وقوع الازمات المالية تباعا أدى إلى توجيه انتقادات كبيرة إلى وكالات التصنيف الائتماني العالمية بسبب عدم قدرتها على تقييم المخاطر المستقبلية وتأخر رد فعلها في تخفيض تصنيفات الدول التي واجهت مخاطر ائتمانية ومن ثم ازمات مالية. وذلك نظراً لأ ن وكالات التصنيف لم تكن قادرة على التنبؤ بوقوع الأزمات بأنواعها المختلفة ومن ثم لم تكن قادرة على تحذيرالمشاركين في السوق من الوقوع الوشيك لهذه المخاطر مع بداية الاضطرابات المالية والازمات.

أظهرت البراهين العملية أن التصنيف الائتماني لديه القدرة على ترتيب المخاطر الائتمانية السيادية بدرجة أدق، ولكن لا يجب توقع اتساقها مع احتمالات محددة للتخلف عن السداد أو غيرها من المقاييس الكمية لمخاطر التخلف عن السداد. وذلك لأن وكالات التصنيف الائتماني لا تستهدف هذه المقاييس المحددة لقياس التصنيفات الائتمانية للدول أو الشركات، على الرغم من افتراض العديد من مستخدمي هذه التصنيفات الائتمانية، بما في ذلك واضعي ومصممي اللوائح والقواعد المنظمة للعمل، بأن هناك علاقات محددة ومستقرة بين التصنيفات الائتمانية وهذه المقاييس الكمية لمخاطر التخلف عن السداد . وبالتالي، فلن الرسالة الرئيسية من هذه الدراسة توصي بوجوب النظر إلى التصنيف الائتماني السيادي على أنه أداة ضمن أدوات عديدة لقياس المخاطر الائتمانية وليس الاداة الوحيدة او المهيمنة على هذه المهمة. وفي ضوء ما تقدم، صدرت العديد من التوصيات بشأن التغلب على تحديات استمرار وكالات التصنيف الائتماني في القيام بالدور المنوط بها دون أن يترتب عليه مزيد من عدم الاستقرار المالي سواء على المستوى العالمي أو الاقليمي أو على مستوى الدول فرادى؛

- تقليل الاعتماد على التصنيف الائتماني في تصميم اللوائح التنظيمية الداخلية بشكل تدريجي وإلى أقصى حد ممكن، حيث ينبغي أن تستمر جهود صناع السياسات لبلوغ هذا الهدف. وحيثما أمكن إزالة أو استبدال ما يشير إلى التصنيفات الائتمانية في القوانين واللوائح المنظمة، وفي سياسات البنوك المركزية المنظمة للضمانات المصرفية.

- ينبغي تجنب آلية استخدام التصنيف الائتماني في تصميم العقود الخاصة، بما في ذلك الحدود القصوى الداخلية المتعلقة بسلطات مدير الاستثمار والسياسات المتبعة للاستثمار. ومع ذلك، ينبغي أن ندرك أن صغار

واقع الفساد وجهود مكافحته في غانا

هويدا محرز محمد علي سعيد(*)

مقدمة

لقد جذب الفساد الكثير من الاهتمام في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خصوصًا مع بداية عقد التسعينيات؛ وذلك لعدد من العوامل منها: انتهاء الحرب الباردة، وتزايد الانفتاح في العديد من الدول، وتنامي دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، إلى جانب الاهتمام المتزايد بالفساد من قبل المؤسسات الدولية وبعض الحكومات، علاوة على القلق بشأن التشوهات الاقتصادية التي يمكن للفساد أن يخلقها لاقتصاديات السوق خصوصًا في ظل عالم تسوده العولمة.

ومع تتعدد تعريفات الفساد، فإن التعريف الأكثر شيوعًا واستخدامًا هو" إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة"، وينطوي هذا التعريف على أن الحافز للفساد ينشأ عندما تتوافر لأي موظف عمومي أو حكومي السلطة الاحتكارية عند تقديم السلع والخدمات الحكومية في ظل تراجع نطاق المساءلة، وبالتالي فإن أولوية الاهتمام بالفساد للقطاع الحكومي من أجل بيئة مواتية لنمو مطرد ومستدام.

ومن منطلق أن القطاع الحكومي يعد ذا أهمية لكون عمليات النمو الاقتصادي تتطلب- في حد ذاتها- مستوى معينًا من التنمية يتمثل في قيام هذا القطاع بتوفير البنية الأساسية المناسبة، ونظام التعليم والتدريب الفعال، والرعاية الصحية الضرورية، إضافة إلى ذلك فإن الكثير من مشاريع هذا القطاع مثل المطارات، والموانئ، والطرق، ومحطات توليد الكهرباء تحتاج إلى استثمارات ضخمة يعجز القطاع الخاص- في أغلب الدول النامية- عن توفيرها، سينصب التركيز الأساسي للبحث على فساد هذا القطاع.

(*) باحثة دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة، عدد ٤٥،

وتم اختيار دولة غانا كحالة دراسية؛ لأنه رغم تحسين الدولة الإطار التنظيمي في عدد من المجالات مثل الإجراءات الإدارية لبدء النشاط، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، فلا تزال الأجور المتدنية، والبيروقراطية الحكومية غير الفعالة تخلق فرصًا لطلب مدفوعات غير رسمية. ومن ناحية أخرى تفتقر حكومة غانا إلى الشفافية والمساءلة عن عائدات النفط منذ إنتاجه في ١٥ ديسمبر من عام ٢٠١٠م مما قد يجعلها عرضة للفساد، وإساءة استخدام المنصب العام.

هذا وتوجد علاقة ارتباطية بين الفساد والنمو الاقتصادي- قد تكون إيجابية أو سلبية- وذلك وفقًا لرأيين في الفكر الاقتصادي يعتمد أحدهما على فرضية Grease the Wheels، والتي تذهب إلى أن الفساد يمكن أن يدعم عملية النمو، كونه بمثابة الشحم أو الزيت للتغلب على عدم كفاءة البيروقراطية في تسيير عجلة الاستثمار والنمو. أما الرأي الآخر فيقوم على فرضية Wheels the Sand، والتي تستند إلى أن الفساد يعد العائق أمام النمو طويل الأجل، كونه بمثابة الرمال التي تحد من دوران عجلة النمو، فالفساد لا يعوض أي تشوه قائم داخل النظام الاقتصادي، بل يضيف إليه، إذ قد يزيد من المخاطر المصاحبة لتدني الجودة المؤسسية كسوء أداء البيروقراطية، وضعف سيادة القانون بدلًا من التعويض عنهما. هذا ويتفق غالبية المحللين على أن اتجاه تلك العلاقة اتجاه أحادي في المقام الأول وذلك من الفساد للنمو الاقتصادي.

١- أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث في توضيح مفهوم الفساد، والتعرف على طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في غانا، وتحديد ما إذا كانت تتفق مع الرأي الأول أم مع الرأي الثاني اللذين يذهبان إلى أن هناك علاقة إيجابية أو سلبية بين الفساد والنمو الاقتصادي على التوالي، فضلًا عن السياسات التي تساعد على مكافحته داخل الدولة محل الدراسة.

٢- هدف البحث

يستهدف هذا البحث تقديم تحليل للأثر المباشر للفساد على النمو الاقتصادي، ولأهم الجهود المبذولة من قبل دولة غانا لمكافحته من أجل الوقوف على أهم مواطن الضعف لكي تصبح تلك الجهود فاعلة ومؤثرة في الحد من الفساد.

٣- تقسيم البحث

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة أقسام وخاتمة؛ يقدم القسم الأول منه بعض تعريفات الفساد، ويتناول القسم الثاني واقع الفساد في غانا، وأما القسم الثالث فيعرض جهودها لمواجهة فساد الأجهزة الحكومية والتحديات ذات الأولوية، وسبل التصدي لها.

القسم الأول: مفهوم الفساد وأنواعه

لقد تعددت تعريفات الفساد مع اختلاف الأفكار، والثقافات، والتوجهات للباحثين والكتاب والمنظمات وغيرهم، ولا يوجد حتى الآن (عام ٢٠١٨) تعريف متفق عليه عالميا، بيد أن هناك اتفاقا- إلى حد كبير- على أن الفساد يحدث بشكل واضح داخل الوظائف الحكومية أو العامة، وعلى مختلف مستوياتها بسبب غياب الترتيبات المؤسسية الفعالة سياسيا وإداريا. وفي هذا السياق سيتم التعرض لبعض تعريفات الفساد وأنواعه كما يلي:

أولا: تعريف الفساد

عرف **مركز منع الجريمة الدولية** Centre for International Crime Prevention (CICP)[*] الفساد بأنه سوء استعمال السلطة العامة Public Power لتحقيق مكاسب خاصة تعوق تحقيق الصالح العام، سواء كانت هذه المكاسب مباشرة أو غير مباشرة. وينتج الفساد عن الخلط بين المجال الخاص والمجال العام أو التبادل غير المشروع بين المجالين، حيث تشمل الممارسات الفاسدة في جوهرها بعض تصرفات أو قرارات مسئولين عموميين Public Officials، والتي تتخذ بغرض تحقيق أفضل مصالح خاصة (مصالحهم أو مصالح آخرين) بصرف النظر عما إذا كان ذلك ضد الصالح العام[1].

ومن الملاحظ أن هذا التعريف لم يتضمن فساد القطاع الخاص، وهو فساد يؤثر أيضا بالسلب على البيئة الاستثمارية والنمو الاقتصادي، كما لم يوضح الممارسة التى تشكل عملا فاسدا، وكذلك لم يذكر من هم أصحاب السلطة العامة[2].

أما **منظمة الشفافية الدولية** Transparency International (TI)[*] في تعريفها للفساد فقد ركزت على أن الفساد هو سلوك بطريقة غير سليمة

---

١ (*) لقد أنشئ هذا المركز وفقا لقرارات كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة خلال الفترة (١٩٩٥- ١٩٩٨) بشأن مكافحة الفساد، ويعد بمثابة دليل للحكومات في جهودها الرامية للسيطرة على الفساد عند صياغة سياساتها العامة.

انظر:

- United Nations (UN): United Nations Manual On Anti-Corruption Policy (New York: UN, June 2001), p.2.

(2) Samuel Mondays: Corruption and State Instability in West Africa: An Examination of Policy Options, Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre (KAIPTC), Occasional Paper, No. 21 (Accra: KAIPTC, December 2007), p. 5.

(*) الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية غير ربحية. تأسست في برلين عام ١٩٩٣ للحد من الآثار الضارة للفساد وخصوصا على الفقراء؛ وذلك من خلال جهود لوضع الفساد- بشكل أساسي- على جدول الأعمال في معظم بلدان العالم، مع ممارستها لضغوط لبناء حكومات عادلة ونزيهة ومسئولة. هذا وتصدر المنظمة تقريرا سنويا عن حجم أو مستوى الفساد في القطاع الحكومي بناء على معلومات قامت بتجميعها من الدول التي شملتها دراساتها.

لمزيد من التفاصيل انظر:

Improperly، أو غير قانونية Unlawfully من جانب المسئولين في القطاع الحكومي، سواء كانوا سياسيين Politicians أو موظفي خدمة مدنية Civil Servants بغرض تحقيق إثراء لأنفسهم، أو للأشخاص المقربين منهم بإساءة استعمال السلطة العامة الموكلة إليهم، ويشمل ذلك الاختلاس للأموال، وسرقة الممتلكات العامة، فضلا عن ممارسات فساد من قبيل الرشوة، والابتزاز، أو استغلال النفوذ[1].

ومن الواضح أن هذا التعريف يتميز عن سابقه في أنه يشير بوضوح إلى السياسيين وموظفي الخدمة المدنية بوصفهم أصحاب سلطة عامة، ويبين الأعمال الفاسدة التي يمارسها أفراد داخل الجهاز الحكومي، وتعود بالفائدة عليهم أو على عائلاتهم أو أصدقائهم من خلال استخدام مواقعهم[2].

في حين عرف **البنك الدولي** World Bank (WB) الفساد بأنه سلوك بطريقة غير سليمة وغير قانونية من جانب المسئولين في القطاعين الحكومي والخاص إثراء لأنفسهم و/أو المقربين منهم، أو بتحريض الآخرين على القيام بذلك عن طريق سوء استخدام المنصب الذي يشغلونه[3].

ويقدم هذا التعريف الفساد على نطاق أوسع، فلم يقتصر على الفساد في القطاع الحكومي، بل تعداه ليشمل الفساد في القطاع الخاص؛ ليكون بذلك جامعا للممارسات الفاسدة التي يرتكبها موظفو القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء[4]، فمن يشغلون مناصب في الشركات الخاصة محلية أو متعددة الجنسيات يشغلونها بناء على ثقه المساهمين، وبالتالي فهى مناصب ليست خاصة بهم مما يجعل لتصرفاتهم أثرا مباشرا على رفاهة مساهميهم والمجتمع بصفة عامة[5].

- Transparency International (TI): **FAQs (Facts and Questions) on Transparency International**, 2016. at: https://www.transparency.org/whoweare/organisation/faqs_on_transparency_international/9/

(1) Samuel Mondays, **op. cit.**, p.6.

(2) **Idem**.

(3) **Idem**.

(4) المستشار د.عبد المجيد محمود عبد المجيد: **الفساد تعريفه صوره علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى** (القاهرة: دار نهضة مصر، 2014)، ص 22.

(5) Samuel Mondays, **op. cit.**, p.6.

ومن ناحية أخرى، ينظر أصحاب **المذهب الأخلاقي** Moralists View للفساد على أنه ظاهرة لا أخلاقية تحوي مجموعة من السلوكيات المنحرفة أخلاقيا عن معايير المجتمع تسبب فقدان الاحترام والثقة في السلطة[1].

ويميل هذا التعريف إلى إفراد الفساد كظاهرة اجتماعية، رغم عدم توضيحه المعايير الثابتة لما يعد عملا أخلاقيا، وما لا يعد كذلك عند ممارسة العمل الحكومي أو الخاص[2]، ثمة فارق بين العمل غير الأخلاقي Immoral والفساد، فالعمل غير الأخلاقي يستنكره المجتمع لعدم اتساقه مع القيم وأنماط السلوك القويم القائمة والمعهودة، وبالتالي فهو مدان من قبل المجتمع وإن لم يجرمه القانون، أما الفساد فهو مجرم قانونا، فضلا عن أنه عمل غير أخلاقي[3].

وهكذا يتضح أن عدم وجود إجماع على تعريف مشترك للفساد بوصفه قضية اقتصادية، وسياسية، واجتماعية أدى إلى ظهور العديد من التعريفات، إلا أنه يمكن القول بأن الخطوة الأساسية نحو وضع تعريف محدد للفساد تكمن في وجود توافق قدر الإمكان مؤيد بالعديد من الآراء عند نقطة زمنية معينة بشأن الممارسات التي تشكل ضررا جوهريا على المجتمع على نحو يستلزم الحيلولة دون حدوثها، ومعاقبة مرتكبيها، فالممارسات الفاسدة قد تختلف من دولة لأخرى، ومن ثقافة لأخرى، وذلك وفقا للوائح والقوانين المطبقة، والعادات والتقاليد السائدة، علاوة على أنها لا تتم في العلن على نحو يصعب معه ملاحظتها بشكل مباشر.

ومن ثم أصبح التعريف الأكثر شيوعًا واستخدامًا للفساد في غالبية الدراسات اقتصادية كانت أو سياسية، أو اجتماعية هو: "إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة"؛ لأنه بسيط وفضفاض بدرجة كافية Sufficiently Broad لتغطية معظم أنواع وأشكال الفساد التي قد تواجهها أي دولة من الدول المتقدمة والنامية[4].

---

(1) Mohammad Mohabbat Khan: **Political and Administrative Corruption: Concepts, Comparative Experiences and Bangladesh Case**, paper presented by Transparency International (TI), (Bangladesh: TI, 1997), p.7.

(2) **Idem**.

(3) د. طارق محمود عبد السلام: **التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري** (جامعة حلوان: كلية الحقوق، 2004)، ص681.

(4) Frunzik Voskanyan: **A Study of the Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia**, Unpublished

ونظرا لأهمية دور القطاع الحكومي وخصوصا في الاقتصادات النامية، سينصب التركيز الأساسي للبحث على فساد هذا القطاع، وهو ما يجسده تعريف الشفافية الدولية، ولكون التصرفات غير القانونية من جانب جهات حكومية تشمل السياسيين وموظفي الخدمة المدنية، وطالما أنها أعمال تتحقق منها أرباح أومنافع خاصة، فإنها تعبر كذلك عن فساد الجهاز الإداري للدولة أو ما يطلق عليه الفساد الإداري.

ثانيا: أنواع الفساد

لعل كافة الحكومات في العالم معرضة لارتكاب الفساد الإداري، ولكن تتعدد أنواعه بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، وذلك على النحو التالي:

أ **من حيث حجم الفساد والفئة الممارسة له:** يمكن من هذه الزاوية تقسيم الفساد الإداري إلى:

1 **الفساد الكبير:** ويشمل مبالغ كبيرة من المال، ومسئولي الإدارة العليا Top Level Officials بالحكومة، وفيه يستغل المسئولون الرفيعو المستوى من رؤساء الدول والوزراء وكبار المسئولين مناصبهم للحصول على رشى كبيرة من الشركات الوطنية والمتعددة الجنسية عبر إرساء المناقصات الحكومية، أو قد يلجأ البعض إلى الاستيلاء على مبالغ كبيرة من الخزانة العامة، ويحدث أيضا هذا النوع من الفساد عندما يصوغ السياسيون قوانين لصالحهم، كذلك يحدث في الغالب في المشروعات الكبيرة مثل مشروعات إنشاء الطرق، والسدود، وبناء المستشفيات، وامتيازات استخراج النفط والغاز، وشراء الطائرات والسفن الحربية، وصفقات الأسلحة، ويطلق عليه كذلك **الفساد السياسي**.

2 **الفساد الصغير:** ويشمل مبالغ مالية أقل، ومسئولي الإدارة المتوسطة والدنياIntermediate and Lower Level Officials بالحكومة، وهو الفساد الذي يواجهه المواطنون في تعاملاتهم اليومية مع المسئولين العموميين الفاسدين Corrupt Public Officials خلال صراعهم للحصول على

Masters Thesis (Yerevan: American University of Armenia, November 2000), p.13.

الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية، والتعليم، وسداد الضرائب، والحصول على التراخيص، ويطلق عليه أيضا **الفساد البيروقراطي**[1].

وعلى وجه العموم ليس هناك خط فاصل بين الفساد على المستويين الكبير والصغير، حيث لا يمكن القول بأن المستوى الصغير أقل أثرا، بل إنه على العكس من ذلك يؤثر على تركيبة المجتمع، وعلى الطبقات الفقيرة، فضلا عن صعوبة السيطرة عليه بمعرفة الحكومات التي يستشري بها الفساد على المستوى الكبير [2].

ب **من حيث نطاق ممارسة الفساد:** يمكن من هذه الزاوية تقسيم الفساد الإداري إلى:

1 **الفساد المحلي:** وهو الذي يتم داخل حدود الدولة، ويقتصر على أطراف محليين.

2 **الفساد الدولي:** وهو الذي يتجاوز حدود الدولة، وذلك عند تعاملها مع أطراف خارجية.

هذا ويتم عادة هذان النوعان من الفساد عند التقاء القطاع الخاص شركات محلية كانت أو أجنبية بالقطاع الحكومي، ويحدث على سبيل المثال في عقود المقاولات لإقامة مشروعات البنية الأساسية، والتوريدات الحكومية، والفوز بها بالمخالفة للقوانين المنظمة لها مقابل الرشوة المحلية أو الدولية. هذا ويرتبط الفساد الكبير بالفساد الدولي، بل إن هناك قدرا كبيرا من الفساد الكبير في الدول النامية تشارك فيه البلدان الصناعية مشاركة مهمة، وفي هذا الصدد تشير منظمة الشفافية الدولية إلى أن كثيرا من رشى العالم الثالث تدفعها جهات من العالم الأول[3].

ويأخذ الفساد الإداري أو سوء استخدام السلطة الحكومية **أشكالا** متعددة، منها على سبيل المثال أنشطة الاحتيال Fraud، والاختلاس Embezzlement، وهي التي يمكن أن يضطلع بها الموظف العمومي وحده بدون تورط طرف ثان. في

---

(1) Parliamentary Strengthening Learning Program: **Unit 1- Introduction to Corruption**, World Bank & McGill University, pp. 8-9. at: http://www.parliamentarystrengthening.org/corruptionmodule/pdf/corruptionunit1.pdf

(2) لواء هتلر طنطاوي، "دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر"، في د.مصطفى كامل السيد وآخرين (محررين)، **الفساد والتنمية- الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999)، ص306.

(3) د. طارق محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص ص690- 691.

حين تشمل أشكال أخرى للفساد مثل الرشوة Bribery، والابتزاز Extortion، واستغلال النفوذ Influence Peddling طرفين في صفقة أو عملية الفساد Corrupt Deal هما المعطي والآخذ Giver and Taker.

القسم الثاني: واقع الفساد في غانا

يتزايد الأثر الإيجابي للفساد في القطاع الحكومي في الدول ذات إدارة الحكم الضعيفة أو غير الفعالة مما يجعل هناك حاجة إلى بذل جهود لتحسين إدارة الحكم وجودة البيروقراطية إلى جانب الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وفي هذا السياق سيتم التعرف على طبيعة العلاقة المباشرة بين الفساد الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومدى الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد وبعض مؤشرات الجودة المؤسسية في غانا.

أولا: العلاقة بين الفساد والنمو في غانا

لقد سجل مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI) لعام 2016 في غانا جدول رقم (1) 43 من أصل 100 درجة ممكنة، وصنف البلد في المرتبة 70 من أصل 176 دولة مدرجة في مؤشر هذا العام، كما يوضح المؤشر أن أداء غانا انخفض بمقدار 4 نقاط من مجموع نقاطها في عام 2015 البالغ 47 نقطة و5 نقاط بشكل تراكمي من مستوى عام 2014 البالغ 48 درجة.

وهذه النتيجة هي الأدنى في مؤشر مدركات الفساد في غانا منذ عام 2012، ومنذ أن أصبحت نتائج المؤشر تتراوح ما بين الصفر (فاسد جدا) والمائة (نظيف جدا) ○*، وكذلك تعد أقل من الـ 50 متوسط الحد الأقصى لدرجات المؤشر، وهو ما يشير إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها غانا لمحاربة الفساد (كما سيتضح لاحقا) فإنه ما زال يمثل مشكلة، وبمعنى آخر، إن نتيجة غانا التي تبلغ 43 نقطة هي انعكاس محتمل لعدم كفاية التحقيقات والمحاكمات ومعاقبة مرتكبي الفساد.

(*) يوضح الجدول رقم (1) المشار إليه لاحقا أنه مع بداية عام 2012 تراوحت قيم CPI ما بين 100 نقطة (نظيف جدا) وصفر (فاسد جدا)، بعد أن كانت تتراوح ما بين عشر نقاط (نظيف جدا) وصفر (فاسد جدا)، أي أن الدرجة العالية من المؤشر لا تزال تعكس انخفاض مستوى الفساد داخل الدولة.

جدول رقم (1)
تطور مؤشر مدركات الفساد في غانا
خلال الفترة (2001 2016)

السنة البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	91	102	133	145	158	163	179	180	180	178	183	176	177	175	168	176
المرتبة	59	50	70	64	65	70	69	67	69	62	69	64	63	61	56	70
الدرجة	3.4	3.9	3.3	3.6	3.5	3.3	3.7	3.9	3.9	4.1	3.9	45	46	48	47	43

المصدر:

Transparency International: **Corruption Perceptions Index (CPI) for all Countries from 2001 to 2016.**
at: http://www.transparency.org/research/cpi/overview

ويتضح من الجدول رقم (2) أن أداء غانا عام 2016 أفضل من كل من زامبيا وتنزانيا وكينيا، بينما يقل هذا الأداء عن كل من بتسوانا ورواندا وجنوب أفريقيا، وعموما جاء أداء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء Sub-Saharan (SSA) Africa بمتوسط31 درجة، والعالمي بمتوسط 43 درجة، وصنف أداء كل من نيوزيلندا والدنمارك في المرتبة الأولى بواقع 90 درجة[1].

جدول رقم (2)
مؤشر مدركات الفساد في عام 2016 لدولة غانا وبعض الدول الأخرى

البيان	غانا	زامبيا	تنزانيا	كينيا	بتسوانا	رواندا	جنوب أفريقيا
المرتبة	70	87	116	145	35	50	64
الدرجة	43	38	32	26	60	54	45

المصدر:

Transparency International (TI): **Transparency International Corruption Perceptions Index 2016** (London: Ernst & Young Global Limited (EYGM), 2016), pp. 6-7.

(1) الأرقام مصدرها:

- Transparency International (TI): **Transparency International Corruption Perceptions Index 2016** (London: Ernst & Young Global Limited (EYGM), 2016), pp.2-3, p.6.

وهناك فرضيتان في الفكر الاقتصادي حول العلاقة بين الفساد والنمو؛ تذهب الفرضية الأولى Grease the Wheels إلى أن الفساد يدفع عجلة النمو، في حين تذهب الفرضية الثانية Sand the Wheels إلى أن الفساد يعوق تقدمها. أما بالنسبة للوضع في غانا فيوضح الشكل رقم (1) اتجاه معدلات النمو الاقتصادي ومؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2001 2016).

الشكل رقم (1)
المسار الزمني لمؤشر مدركات الفساد ومعدل النمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة (2001 2016)

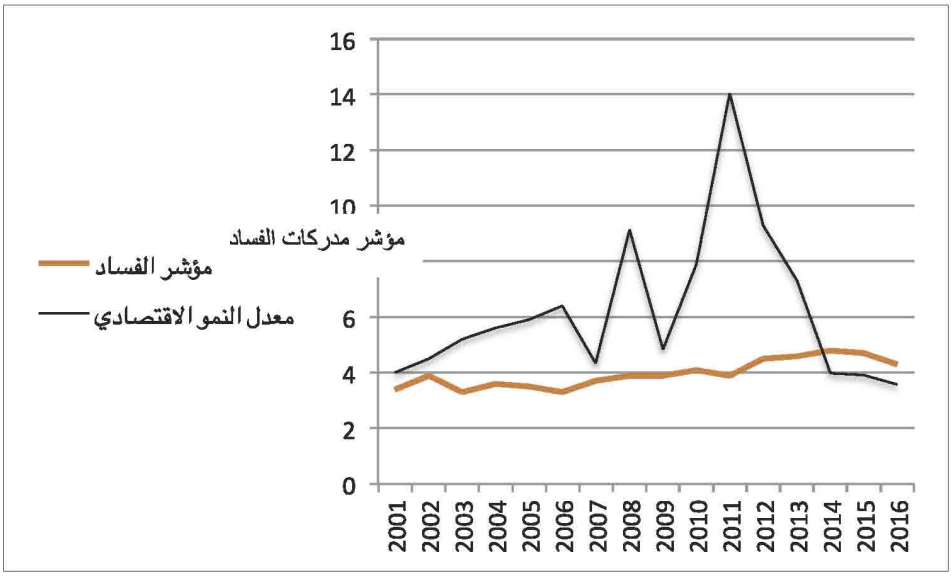

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ 19/2/2018، الساعة 8:57 م، على الموقع التالي:

http://data.worldbank.org/country/ghana

Transparency International: **Corruption Perceptions Index (CPI) for all Countries from 1995 to 2016**, at:
http://www.transparency.org/research/cpi/overview

جدول رقم (3)
تطور مؤشر مدركات الفساد ومعدلات النمو في غانا
خلال الفترة (2001 2016)

السنة البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر CPI درجة	3.4	3.9	3.3	3.6	3.5	3.3	3.7	3.9	3.9	4.1	3.9	45	46	48	47	43
معدل النمو %	4	4,5	5,2	5,6	5,9	6,4	4,3	9,1	4,8	7,9	14	9,3	7,3	4	3,9	3,5

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ 2018/2/19، الساعة 8,57م، على الموقع التالي:

http://data.worldbank.org/country/ghana
Transparency International: **Corruption Perceptions Index (CPI) for all Countries from 1995 to 2016.**
at: http://www.transparency.org/research/cpi/overview

ويشير الجدول رقم (3) إلى أن معدل النمو الاقتصادي يتراجع أو يتزايد تأثرا بأداء مؤشر مدركات الفساد()؛ فقد تزامن مع انخفاض مؤشر مدركات الفساد من3,9 في عام2002 إلى3,3 في عام2003 تزايد في معدل النمو من4,5 % إلى5,2 % من عام 2002 إلى 2003، واستمر التزايد في معدل النمو حتى عام 2004 متأثرا بالارتفاع في مؤشر الفساد، ثم تزامن مع انخفاض مؤشر الفساد من 3,5 في عام 2005 إلى3,3 في عام 2006 تزايد في معدل النمو من5,9 % إلى 6,4% من عام 2005 إلى 2006.

وفي عام2007 صاحب ارتفاع مؤشر مدركات الفساد تقلبا في معدلات النمو حتى عام2010 ، ثم صاحب مرة أخرى انخفاض مؤشر الفساد في عام 2011 ارتفاعا في معدل النمو، ومنذ عام2012 صاحب الارتفاع في مؤشر الفساد انخفاضا في معدلات النمو حتى عام2014 ، ثم صاحب انخفاض مؤشر الفساد منذ عام2015 انخفاضا في معدلات النمو حتى عام2016 ، وبصفة عامة يمكن القول

(*) تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر مدركات الفساد تتراوح ما بين عشر نقاط (نظيف جدا) وصفر (فاسد جدا)، أي أنه كلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض مستوى الفساد في الدولة.

بأن القيم المنخفضة لمؤشر مدركات الفساد في غانا قد صاحبها ارتفاع في معدلات النمو.

ولتحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة (2001 2016) استخدمت الدراسة محل البحث في تقدير معادلة الانحدار طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS).

وجاء النموذج المستخدم كالآتي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 CPI$$

وفيه يقاس النمو الاقتصادي كونه المتغير التابع بلوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) (بأسعار سنة 2010 دولار أمريكي)، ومستوى الفساد داخل الدولة بمؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index (CPI) باعتباره المتغير المستقل[1].

وتشير النتائج (جدول رقم (1 م) بملحق الجداول) إلى أن الأثر **المباشر** للفساد على الـGDP إيجابي، وهو ما يتماشى مع الفرضية الأولى Grease the Wheels ، وبلغ حوالي 0,418 نقطة مئوية، وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%(*)، كما تشير النتائج إلى أن المقدرة التفسيرية للنموذج تساوي 76%(**).

(1) كون معظم الاقتصاديين وكما سبقت الإشارة أقروا بأن اتجاه السببية من الفساد إلى الناتج المحلي الإجمالي.
انظر:

- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Issues Paper on Corruption and Economic Growth**, p. 2. at: https://www.oecd.org/g20/topics/anti-corruption/Issue-Paper-Corruption-and-Economic-Growth.pdf

(*) مع الأخذ في الحسبان أنه **لتبسيط** عملية تحليل نتائج النموذج فقد تمت إعادة تكويد مؤشر الفساد بحيث تدل الدرجة صفر على خلو البلد من الفساد، في حين تشير الدرجة عشرة إلى تفشي الفساد، وبمعنى آخر، كلما **زادت درجة** المؤشر فإنها تدل على **زيادة مستوى** الفساد في الدولة.

(**) أي أن 76 % من التغير في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير في المتغير المستقل، وتشير هذه النتيجة إلى أن النموذج يتمتع بمقدرة تفسيرية جيدة.

هذا ولا يقتصر أثر الفساد على الأثر المباشر، بل توجد هناك متغيرات أخرى تعمل كقنوات انتقال للعديد من الآثار غير المباشرة قد يؤدي إهمالها إلى تقدير مضلل لأثر الفساد على النمو الاقتصادي(***).

ومن خلال تأثير الفساد على رأس المال البشري، ورأس المال المادي، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي يمكن تحديد عدد من الآثار غير المباشرة للفساد الحكومي في غانا كالتالي:

- يخفض جودة البنية الأساسية العامة، وخدمات الصحة والتعليم.
- يقلل من فاعلية المساعدات، ويزيد من عدم المساواة في الدخل والفقر.
- يدفع الشركات الجديدة إلى العمل في القطاع غير الرسمي، أو الخروج من السوق.
- يساهم في زيادة معدل التضخم.
- يقلل من تحصيل الإيرادات العامة وخصوصا الضريبية.
- يخفض الاستثمار العام ذا المردود الاقتصادي.

ثانيا: نوعية المؤسسات والفساد في غانا

تقاس إدارة الحكم أو الجودة المؤسسية من خلال المؤشرات التالية[1]:

1 **التصويت والمساءلة:** ويقاسا بمدى قدرة المواطنين بالبلاد على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، وحرية الصحافة.
2 **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** ويقاسا باحتمال تعرض الحكومة لعدم الاستقرار بواسطة وسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك الإرهاب.
3 **فاعلية الحكومة:** تقاس بجودة الخدمات العامة، وقدرة الخدمة المدنية واستقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات.
4 **الجودة التنظيمية:** تقاس بقدرة الحكومة على توفير سياسات ولوائح سليمة تمكن من تطوير القطاع الخاص وتدعيمه.

(***) والمقصود هنا الأثر الكلي (الآثار المباشرة وغير المباشرة) للوصول إلى التكاليف الاقتصادية للفساد.

(1) Juzhong Zhuang, Emmanuel de Dios, and Anneli Lagman-Martin, **op. cit.**, pp.8- 9.

5 **سيادة القانون:** تقاس بمدى ثقة المواطنين بقواعد المجتمع، والالتزام بها، بما في ذلك نوعية حقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، وكذلك مخاطر الجريمة.

6 **الحد من الفساد:** يقاس بمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الفساد الصغير والكبير، وكذلك استحواذ النخبة على الدولة.

هذا وتتراوح قيمة كل مؤشر ما بين سالب 2,5 وموجب 2,5، وتعني القيمة المرتفعة له مستوى أعلى من الحوكمة.

ومن خلال التطبيق على الدولة محل الدراسة نجد أن آثار الفساد الحكومي على النمو مصحوبة في الغالب **بمستوى منخفض من إدارة الحكم** Governance، وهو ما يعكسه الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2)
تطور بعض مؤشرات الجودة المؤسسية في غانا
خلال الفترة (2001 2015)

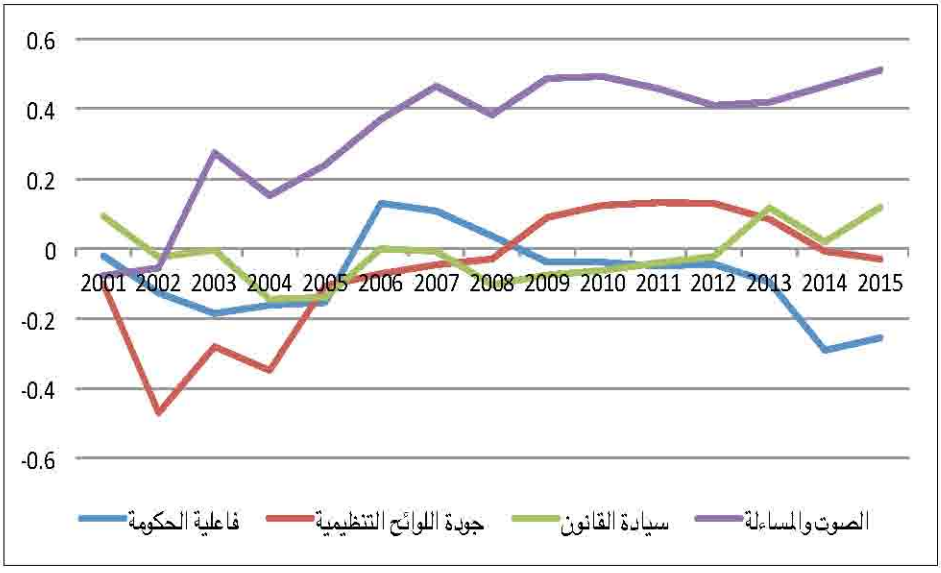

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (م2) بملحق الجداول

ويتبين من الشكل رقم (2) أن البيروقراطية الحكومية لا تزال غير فعالة، وهو ما يشير إلى الافتقار إلى موظفين حكوميين أكفاء ومتخصصين، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو انتشار الرشوة والمحسوبية عند التعيين بمعظم الوظائف العامة (الجودة التنظيمية)[1]، كما اتضح تباطؤ الحكومة في وضع السياسات والإجراءات التي تضمن التغلب على مشكلاتها الهيكلية، وتفادي تأثر اقتصاد الدولة بالصدمات، وتحقيق النمو الشامل (فاعلية الحكومة)، فضلا عن أن هناك مواطن ضعف تعترى سيادة القانون والمساءلة، والتي سيرد توضيحها بشكل تفصيلي فيما بعد.

وحتى تتمكن حكومة غانا من أداء دورها بكفاءة ونزاهة فإن السيطرة على الفساد في الجهاز الحكومي لا تقتضي توفير معلومات كافية عن آثاره السلبية التي تستدعي الاهتمام أكثر من غيرها فحسب، بل أيضا معرفة أنواعه، وأسباب انتشاره. هذا وتضر الرشوة بسمعة الدولة محل الدراسة، فهى في الغالب أكثر أشكال فساد القطاع الحكومي الغاني، كما يوجد كل من الفساد الصغير والكبير، وينظر إلى انخفاض الأجور، والمركزية على أنهما العاملان الأكثر مساهمة في تفشي الفساد.

ولتعزيز نوعية إدارة الحكم على المستوى المحلي، سعت غانا منذ عام 1988 إلى **سياسة اللامركزية** (الإدارية، والسياسية، والمالية)[2]*، واعترفت بها

(1) Marie Chêne, **op. cit.,** p.3.

(2) Kwame Badu Antwi-Boasiako, "Public administration: Local government and decentralization in Ghana", **Journal of African Studies and Development**, (Netherland, Hague: International Association of Scientific, Technical and Medical Publishers (STM), Vol. 2, No.7, 2010), p.1.

*) تشير اللامركزية الإدارية إلى توزيع الوظيفة الإدارية (السلطة التنفيذية)، وهى تصاحب اللامركزية السياسية كونها تشمل توزيعا للوظائف الحكومية الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، في حين تعني اللامركزية المالية نقل بعض الموارد المالية والمسئوليات الخاصة بالإنفاق، وفرض وجمع ضرائب محددة، وذلك بين المركز (الحكومة المركزية) ووحداته على المستوى المحلي (الأجهزة المحلية).

انظر:

سليمان ولد حامدون: **اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية**، على الموقع التالي:

في الفصل رقم 20 من دستور عام 1992، بل وشكلت لجنة استشارية للإشراف على التنفيذ[1]، ومع ذلك فإن التقدم في تطبيق تلك السياسة كان بطيئا، ولا يعمل كما ينبغي[2]، ويرجع ذلك إلى أنه مازالت هناك مسئوليات متداخلة بين الحكومة المركزية والأجهزة المحلية، حيث لا يوجد وضوح بشأن الكيفية التي يتم بها نقل قدر من الوظائف والموارد المالية مع قدر مناسب من السلطات، إلى جانب نقص التنسيق في التخطيط والتمويل، وغياب القدرات للقيام بمختلف المهام الموكلة على مستوى المناطق والمقاطعات على التوالي[3].

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm

(1) Joseph R.A. Ayee: **Improving Governance in the Public Sector in Ghana** (Accra: Internal Audit Agency Integrity + Professionalism, 2014), p.16.

(2) United Nations (UN): **Ghana Country Analysis** (New York: UN, September 2010), p.36.

(3) George Gyan-Baffour: **Decentralisation as a Means to Improve Governance and Poverty Reduction: Experience from Ghana**, June 2003, P.6. at: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan011360.pdf

ووفقا **لمؤشر الحرية الاقتصادية**(*)، يصنف اقتصاد الدولة محل الدراسة بأنه غير حر إلى حد كبير Mostly Unfree، حيث بلغت درجة الحرية 56,2 في عام 2017، ويرجع سبب ذلك إلى أن عملية إثبات ملكية الأراضي مازالت صعبة في الغالب، وغير واضحة، وتستغرق وقتا طويلا، وكذلك يغري نقص الموارد والتأجيل القضائي القضاة ممن يتقاضون أجورا متواضعة بقبول الرشى، أيضا لا يزال الفساد الكبير مشكلة رغم جهود مكافحته، فضلا عن تعقيد وصعوبة إجراءات بدء الأعمال الجديدة رغم انخفاض عدد الإجراءات[1]، وبعبارة أخرى، لا تزال الحكومة الغانية تلعب دورا في الاقتصاد على النحو الذي يؤدي إلى حدوث ثغرات أو ثقوب مواتية لترعرع الفساد في شكل المكاسب الشخصية غير المشروعة Rent-Seeking داخل الأجهزة الحكومية المنوط بها منح التراخيص والموافقات، وتنفيذ أحكام القضاء، ووضع الضوابط التنظيمية... وغيرها.

القسم الثالث: جهود مكافحة الفساد في غانا

اتخذت غانا خطوات نحو مكافحة الفساد في القطاع الحكومي محليا، ومع ذلك لا تزال هناك أوجه قصور يجب معالجتها لضمان عدم إساءة استخدام السلطة من قبل بعض المسئولين الحكوميين. لذلك سيتم التعرض بالتحليل لمؤسسات مكافحة الفساد في القطاع الحكومي، ولأهم التحديات، وسبل التصدي لها داخل دولة غانا.

(*) يعبر مؤشر الحرية الاقتصادية عن مدى فك القيود، وإعطاء المزيد من الحركة والحرية لقوى السوق الحرة، وللمصالح الذاتية للقطاع الخاص، وذلك من خلال أربع فئات هي: سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، وانفتاح السوق، وتتراوح درجة الحرية ما بين صفر و100 ، وتنقسم إلى خمس مجموعات كالتالي: من 80 100 ، و 70 79,9 ، و 60 69,9 ، و 50 59,9 ، وصفر 49,9 ، لتشير إلى اقتصاد حر، حر إلى حد كبير، حر إلى حد ما، غير حر إلى حد كبير، مكبوت على التوالي.

لمزيد من التفاصيل انظر:

- Terry Miller and Anthony B. Kim: **2017 Index of Economic Freedom** (Washington, D.C.: The Heritage Foundation, 2017), pp. 19-20.

(1) **Ibid.,** pp. 388-389.

تركزت مكافحة الفساد في القطاع الحكومي لغانا محليا على ما يلي:

أولا: الإجراءات

1 **امتلاك إطار قانوني قوي:** يجرم القانون الجنائي الغاني الرشوة، والابتزاز، والاستغلال المتعمد للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، وذلك بصرف النظر عن جنسية الطرف الآخذ أو المعطي في صفقة الفساد. وأما قانون شاغلي المناصب العامة فيقتضي من بعض المسئولين الحكوميين الإفصاح عن الأصول، بيد أنه لا توجد آلية فعالة لمراقبة الأصول، والدخول، وأساليب الحياة. كما أن الافتقار للوائح الفعالة التي تحد من تعارض المصالح يجعل الباب مفتوحا أمام إساءة استخدام السلطة. وينص قانون الإبلاغ عن المخالفات رقم 720 لعام 2006 على حماية الشهود والمرشدين من الوقوع تحت طائلة الإجراءات القانونية، أو التعرض للإيذاء، ولكن مستوى الإنفاذ في الممارسة العملية منخفض، كما لا توجد مراجعات لتنفيذه مما يثير المخاوف لدى المواطنين بشأن وقوعهم ضحايا عند الإبلاغ عن أفعال فاسدة[1].

(1) Marie Chêne, **op. cit.,** p. 5.
(2) **Ibid.**, p. 7.
(3) **Ibid.,** pp. 6- 7.

بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك فساد الموظفين العموميين، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانتهاكات التي ثبت وقوعها، إلا أنها لا تستطيع محاكمة الجناة، حيث تحيل التحقيقات إلى النائب العام ليتولى هو محاكمتهم، ورغم أن دستور عام 1992 يكفل استقلالها، فإن المجتمع المدني يعتبر CHRAJ قوية بشأن موضوعات حقوق الإنسان، وضعيفة نسبيا فيما يخص قضايا الفساد الحكومي وخصوصا الكبير؛ وذلك بسبب افتقارها للاستقلال الاقتصادي عن الحكومة، وعدم كفاية الموارد التي يرتبط بها انخفاض المرتبات، وتناقص عدد الموظفين.

(ب) مكتب المراجع العام Auditor General: وهو مسئول عن مراجعة حسابات القطاع الحكومي، واستقلاله مكفول بموجب دستور عام 1992، بيد أن ما يعرقل أنشطته هو عدم كفاية الموظفين الأكفاء، والتمويل غير الكافي على النحو الذي يؤدي إلى تأخير عمليات المراجعة المالية، ونشر التقارير بانتظام مما يجعل من الصعب تعقب المسئولين الحكوميين الذين يثبت تورطهم في عمليات احتيال واختلاس للأموال العامة. هذا ولا تعمل الحكومة الغانية بناء على توصيات المراجع العام بطريقة مرضية خصوصا إذا شملت شخصيات سياسية أومؤيدة للحزب الحاكم.

(ج) هيئة المشتريات العامة The Public Procurement Authority (PPA): وقد أنشئت في عام 2003 لضمان شفافية إرساء العقود الحكومية عبر توفير المعلومات حول اللوائح والقوانين ذات الصلة، ونشر المناقصات على موقعها الإلكتروني، إلى جانب إنشاء لجان لتلقي الشكاوى من الأفراد والشركات، والتحقيق فيها، ولجان لمراجعة المناقصات داخل الوزارات والجهات الحكومية، فضلا عن تطويرها نموذجا لرصد وتقييم مستوى أدائها، ومع ذلك فإن مسئوليها تعينهم بشكل أساسي السلطة التنفيذية، وهو ما انتقده المجتمع المدني لأنه يقوض استقلاليتها، فعلى الرغم من إعلان الهيئة انخفاض الممارسات الفاسدة بعد تنفيذ قانون المشتريات العامة لعام 2003 بسبب إمكانياتها في اتخاذ إجراءات عقابية، فقد صدر تقرير حديث للبنك الدولي يوضح أن 37% فقط من المشتريات العامة تخضع لمناقصات تنافسية، ويشير إلى إساءة استعمال السلطة على نطاق واسع في التعاقدات الحكومية الغانية وخصوصا على المستوى المحلي.

4 **تعزيز وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني:** حرية التعبير مكفولة دستوريا، وتحظى باحترام عام في غانا سواء أكانت إذاعات خاصة، أو صحفا مستقلة، أو وسائل إعلام مملوكة للدولة، وإن كانت أقل انتقادا للحكومة إلا أن لها قدرا من الاستقلال الذاتي. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني Civil Society Organizations (CSOs) أن تعرض قضاياها بحرية ودون تدخل سياسي كبير، إلى جانب إمكانية مشاركتها في صياغة تشريعات مهمة تتعلق بمكافحة الفساد(5).

ومن ثم تستطيع وسائل الإعلام وCSOs رفع دعاوى قضائية ضد الحكومة أو مسئوليها لإجبارهم على التنفيذ الدقيق، أو الالتزام بكل قوانين مكافحة الفساد السارية وإجراءاتها؛ ففي حالة قانون إعلان الأصول مثلا، يمكن لأعضاء CSOs مقاضاة شاغلي الوظائف الحكومية الحاليين والسابقين الذين لم يلتزموا بالقانون، كما يمكن تطويرهم للقائمة السوداء حتى يمكن منع المسئولين الذين ثبت عدم التزامهم بقوانين مكافحة الفساد من الترشح للمناصب العامة مرة أخرى. وفي حالة قانون المشتريات العامة لعام 2003، يمكن أيضا لأعضاء CSOs الاستعانة باستشاريين مستقلين (إن أمكن) للإشراف على عمليات تخصيص المشتريات في غانا، والحد من استخدام هذا الطريق لتحقيق منافع خاصة، فضلا عن الشركات التي يثبت محاولتها تقديم رشوة، أو ممارسة ضغوط للتأثير على قرار إرساء العقود الحكومية، حيث يمكن وضعها في القائمة السوداء، ونشرها بانتظام، ولكن كلا من وسائل الإعلام وCSOs في غانا تواجه قيودا تضر بقدرتها على العمل بطريقة فعالة من قبيل التمويل غير الكافي، والكفاءة المنخفضة، والحصول المحدود على المعلومات(6).

ثانيا: التحديات وسبل التصدي لها

لقد أصبح واضحا أن هناك تحديات معينة تؤثر على عمل مؤسسات مكافحة الفساد في القطاع الحكومي لغانا مما يجعل من الضروري اتخاذ الحكومة الخطوات اللازمة لمواجهتها حتى تستطيع تلك المؤسسات العمل بطريقة فعالة كما هو متوقع منها، ولعل التحديات الأكثر أهمية وتكرارا، وسبل التصدي لها هي كالتالي:

---

(5) **Ibid.**, pp. 7-8.

(6) Fortune Agbele: **Political Economy Analysis of Corruption in Ghana**, European Research Centre for Anti-Corruption and State-Building (ERCAS), Working Paper No. 28 (Berlin: ERCAS, April 2011), p.46.

1 **الموارد غير الكافية:** ينبغي أن تتعهد الحكومة بمراجعة وتقييم احتياجات مؤسسات مكافحة الفساد في القطاع الحكومي لغانا بشكل دوري لتحديد الموارد اللازمة للتشغيل الكفء لهذه المؤسسات، ويجب أن تتناول تلك التقييمات التمويل، والأفراد، ومساحة المكاتب، والمركبات، وسائر الأجهزة المكتبية والمعدات الرقابية، والتدريب... وما إلى ذلك، كما يجب أن تتخذ الحكومة خطوات حقيقية تجاه النتائج لجعل مؤسسات مكافحة الفساد فعالة في عملها[1].

2 **الموظفون غير المناسبين:** لدى مؤسسات مكافحة الفساد الحكومي في غانا عدد كاف نسبيا من الموظفين، لكن نوعيتهم غير ملائمة، وإذا أرادت الحكومة أن تكون هذه المؤسسات فعالة، فيتحتم عليها استخدام موظفين مؤهلين، وإسناد مهام مكافحة الفساد إليهم، وأن يكون تعيين الرؤساء والموظفين بطريقة بناءة ونزيهة[2].

3 **نقص الميزانية والاستقلال المالي:** تلتزم مؤسسات مناهضة الفساد في القطاع الحكومي لغانا بتقديم ميزانياتها كل عام للحكومة لمراجعتها، وعادة ما يتم تخفيضها قبل اعتمادها مما يجعلها غير قادرة على توفير التمويل الكافي لأنشطتها سنويا، ولذا يجب أن تخصص غانا صندوقا لتلك المؤسسات يتمتع بالاستقلالية عن الحكومة المركزية يتيح لها التخطيط بطريقة شاملة، والتنفيذ لكافة أهدافها الموضوعة دون قيود مالية[3].

4 **الظروف الاقتصادية غير المواتية:** وارتباطا بالنقطة السابقة، يجب أن تعمل الحكومة بلا كلل لضمان استقرار الاقتصاد، وتستطيع دعم مؤسسات مكافحة الفساد الغانية ماليا بطريقة غير مباشرة[4].

5 **الافتقار إلى الإرادة السياسية:** لن تحصل مؤسسات مكافحة الفساد الغانية على الدعم اللازم من الحكومة إلا إذا توافر لديها استعداد جيد للحد من الفساد[5].

(1) Kingdom Ametepe: **Challenges Affecting the Effectiveness of Anti - Corruption Institutions in Ghana**, Unpublished Master Thesis (Kumasi: Kwame Nkrumah University of Science and Technology (KNUST), November, 2014), pp. 37-38.
(2) **Ibid.**,p. 38.
(3) **Ibid.**, p. 39.
(4) **Idem**.
(5) **Ibid.**, p. 38

6 **العجز عن الحصول على المعلومات:** إن قانون حق الحصول على المعلومات معروض على البرلمان ولا يزال قيد الإقرار حتى دورته المنعقدة في نوفمبر من عام 2016 بسبب تعدد التعديلات التي لا يمكن التوفيق بينها، الأمر الذي يحد من قدرة وسائل الإعلام وCSOs على طلب المعلومات، ويضعف قدرتهما على العمل بفاعلية، وبالتالي يجب بذل مزيد من الجهود من قبل شركاء التنمية Development Partners (DPs) ، والمجتمع المدني لإجبار حكومة غانا على تمرير مشروع قانون المعلومات، وتثقيف المواطنين بشأن الأحكام الواردة فيه، وكيفية استخدامها لتحقيق مزيد من الشفافية في إدارة الحكم[12].

(12) See:
- Fortune Agbele, **op. cit.,** p.47.
- Joseph Atsu Ayee: **The Roots of Corruption: The Ghanaian Enquiry Revisited**, Monograph Paper No. 43 (Accra: Institute of Economic Affairs (IEA), 2016), pp. 67.

الخاتمة

1 مع تعدد تعريفات الفساد لم يتم التوصل إلى تعريف متفق عليه عالميا، وأصبح التعريف الأكثر استخداما في العديد من الدراسات الاقتصادية أو السياسية هو: إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة؛ لأنه بسيط بشكل يسمح بتغطية معظم أنواع وأشكال الفساد التي تواجهها الدول المتقدمة والنامية، ومع ذلك يمكن القول بأن الخطوة الأساسية نحو تعريف محدد للفساد تكمن في الوصول إلى توافق في الآراء قدر الإمكان عند نقطة زمنية معينة بشأن الأفعال التي تضر بشكل جوهري بالمجتمع، ويجب منعها والمعاقبة عليها، فالأفعال الفاسدة قد تختلف من دولة لأخرى، ومن ثقافة لأخرى وفقا للقوانين والعادات والتقاليد المعمول بها، علاوة على أنها تتم بشكل سري يصعب معه ملاحظتها بسهولة.

2 من منطلق أن القطاع الحكومي هو المحرك الأكبر للنشاط الاقتصادي كونه يقوم بالمشاريع الكبرى التي يعجز القطاع الخاص عن الخوض فيها لضخامة رأس المال المطلوب أحيانا، أو لأن العائد الاقتصادي لتلك المشاريع قد لا يكون بالسرعة وبالحجم الذي يتوخاه القطاع الخاص، فقد تبنى البحث تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد لكونه يركز على إساءة استعمال السلطة الحكومية من جانب السياسيين وموظفي الخدمة المدنية للحصول على مكاسب أو منافع خاصة بالمخالفة لما تنص عليه القواعد أو اللوائح الحاكمة للعمل الحكومي.

3 حدد البحث ستة تحديات مهمة نسبيا تؤثر على فاعلية مؤسسات مكافحة الفساد في غانا على الصعيد الوطني، علاوة على سبل التصدي لها، والتحديات الأكثر شيوعا هي: الموارد غير الكافية، والموظفين غير المناسبين، ونقص الميزانية والاستقلال المالي، والظروف الاقتصادية غير المواتية، والافتقار إلى الإرادة السياسية، والعجز عن الحصول على المعلومات. هذا وعلى الرغم من اعتماد حكومة غانا تدابير تشريعية مثل سن قوانين مكافحة الفساد كإعلان الأصول من جانب كبار الموظفين العموميين، وقانون حماية الشهود والمرشدين لا يزال يتعين عليها تحسين التنفيذ الفعلي، فاتخاذ الإجراءات لا يقلل من ممارسات الفساد إلا إذا اقترنت بالرصد الفعال لتنفيذها من خلال البيانات والإحصاءات التي يمكن أن تقيس معالجة الفساد.

وأخيرا، يرتبط وجود الفساد بمدى إخفاء المعاملات غير القانونية أو تجنب العقوبة بمجرد اكتشافها مما يجعل الشفافية والمساءلة أهم مكونات البيئة التي تهدف إلى الحد من الفساد، وبعبارة أخرى لا غنى عن السياسات التي تضمن

الرقابة الداخلية، ومراجعة حسابات القطاع الحكومي الغاني لمؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة، وبالتالي زيادة إمكانية النمو المطرد والمستدام.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1 المستشار د.عبد المجيد محمود عبد المجيد: **الفساد تعريفه صوره علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى** (القاهرة: دار نهضة مصر، 2014).

2 د. طارق محمود عبد السلام: **التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري** (جامعة حلوان: كلية الحقوق، 2004).

3 سليمان ولد حامدون: **اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية**، على الموقع التالي:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm

4 د.مصطفى كامل السيد وآخرون (محررون)، **الفساد والتنمية الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999).

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1- Agbele, Fortune: **Political Economy Analysis of Corruption in Ghana**, European Research Centre for Anti-Corruption and State-Building (ERCAS), Working Paper No. 28 (Berlin: ERCAS, April 2011).

2- Ametepe, Kingdom: **Challenges Affecting the Effectiveness of Anti - Corruption Institutions in Ghana**, Unpublished Master Thesis (Kumasi: Kwame Nkrumah University of Science and Technology (KNUST), November, 2014).

3- Antwi-Boasiako, Kwame Badu, "Public Administration: Local Government and Decentralization in Ghana", **Journal of African Studies and Development**, (Netherland, Hague: International Association of Scientific, Technical and Medical Publishers (STM), Vol. 2, No. 7, 2010).

4- Ayee, Joseph Atsu: **The Roots of Corruption: The Ghanaian Enquiry Revisited**, Monograph Paper No. 43 (Accra: Institute of Economic Affairs (IEA), 2016).

5- Ayee, Joseph R.A.: **Improving Governance in the Public Sector in Ghana** (Accra: Internal Audit Agency Integrity + Professionalism, 2014).

6- Gyan-Baffour, George: **Decentralisation as a Means to Improve Governance and Poverty Reduction: Experience from Ghana**, June 2003. at:

http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan011360.pdf

7- Khan, Mohammad Mohabbat: **Political and Administrative Corruption: Concepts, Comparative Experiences and Bangladesh Case**, paper presented to Transparency International (TI), (Bangladesh: TI, 1997).

8- Miller, Terry and Anthony B. Kim: **2017 Index of Economic Freedom** (Washington, D.C.: The Heritage Foundation, 2017).

9- Mondays, Samuel: **Corruption and State Instability in West Africa: An Examination of Policy Options**, Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre (KAIPTC), Occasional Paper, No. 21 (Accra: KAIPTC, December 2007).

10- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Issues Paper on Corruption and Economic Growth**, at:

https://www.oecd.org/g20/topics/anti-corruption/Issue-Paper-Corruption-and-Economic-Growth.pdf

ملحق الجداول

جدول رقم (م1)
نتائج تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة OLS

المعادلة	المتغير	قيمة المعامل	R^2	DW – Stat.	F-Stat.
ZLGDP	ZCPI	.418 ***	.762	1.679	44.828***
	Cons	-4.00 E-15			

قيمة F الجدولية 8.53 عند مستوى المعنوية 1%.
المصدر: تم الحصول على النتائج من خلال برنامج Eviews 9.

جدول رقم (م2)
بعض مؤشرات الجودة المؤسسية في غانا
خلال الفترة (2001 2015)

درجة

البيان / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1 فاعلية الحكومة	(0,020)	(0,126)	(0,185)	(0,161)	(0,155)	0,129	0,108	0,036	(0,038)	(0,038)	(0,050)	(0,044)	(0,095)	(0,291)	(0,255)
2 جودة اللوائح التنظيمية	(0,102)	(0,470)	(0,281)	(0,349)	(0,107)	(0,071)	(0,046)	(0,030)	0,090	0,125	0,132	0,129	0,084	(0,007)	(0,030)
3 سيادة القانون	0,093	(0,025)	(0,004)	(0,145)	(0,14)	(0,001)	(0,007)	(0,103)	(0,076)	(0,062)	(0,040)	(0,022)	0,116	0,020	0,118
4 الصوت والمساءلة	(0,078)	(0,055)	0,275	0,151	0,240	0,369	0,464	0,382	0,486	0,492	0,458	0,409	0,419	0,465	0,511

الأرقام التي بين القوسين أرقام سالبة

Source:

- World Bank: **Worldwide Governance Indicators (WGI)**, September 2017. at: https://data.worldbank.org/data-catalog/worldwide-governance-indicators

جدول رقم (م3)
مصفوفة الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد وبعض مؤشرات الجودة المؤسسية

المتغيرات					
	CPI	**X_1**	**X_2**	**X_3**	**X_4**
CPI	1	.416 (.123)	- .468 (.78)	- .347 (.205)	- .507 (.054)
X_1	.416 (.123)	1	.257 (.355)	- .131 (.641)	.056 (.842)
X_2	- .468 (.078)	.257 (.355)	1	.184 (.510)	.752 (.001)
X_3	- .347 (.205)	- .131 (.641)	.184 (.510)	1	.047 (.867)
X_4	- .507 (.054)	.056 (.842)	.752 (.001)	.047 (.867)	1

X_1 : فاعلية الحكومة
X2 : جودة اللوائح التنظيمية
X3 : سيادة القانون
X4 : الصوت والمساءلة
تمثل أرقام الجدول معاملات الارتباط والأرقام التي بين القوسين قيم المعنوية.
المصدر: تم الحصول على النتائج من خلال برنامج Eviews 9.

تحليل أسباب الفساد ومؤشراته وأثره فى أنجولا

فايدة علي عابدين(*)

مقدمة

تُعد ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة مرضية خطيرة موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية منها ولكن بدرجات متفاوتة، بحسب الخصوصية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المجتمعات؛ حيث أرجع الخبراء والمتتبعون لشؤون التنمية سبب فشل معظم التجارب والمشاريع في العالم وفى البلدان النامية على وجه الخصوص، وانتشار وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية إلى انتشار وتفشي الفساد بمختلف اشكاله كأهم وجه من اوجه غياب الحكم الرشيد والذي أدى الى سوء استخدام الموارد المتاحة وتخفيض كفاءة وفعالية استخدامها، بالإضافة الى التأثير سلبًا على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وهذا ما يُهدد التنمية المستدامة بشكل ملموس.

وفى أفريقيا لا يقل انتشار الفساد "Corruption" في دولها عن غيرها من الاقاليم، بل ان الفساد في الدول الافريقية أصبح واقعاً حياتياً متكرراً، كما انه يترك اثاراً مدمرة على الانجاز الاقتصادي والاداء الحكومي وطبيعة السلطة الحاكمة، ومما يزيد الامر خطورة ان الاليات الحكومية المستخدمة للقضاء على الفساد في هذه الدول غير مؤثرة وليس لها أي فعالية تذكر، وعليه فان دراسة الفساد في افريقيا يحتاج للمزيد من البحث والدراسة ليس فقط لأنه اكثر انتشارا مقارنة بالدول المتقدمة، ولكن لان هناك ادراكاً متزايداً بمدى خطورته على عمليات التنمية المستدامة التي تشهدها دول القارة الافريقية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفساد وفق أكثر التعريفات بساطة وشيوعا، هو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ورغم أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة عامة ترتبط بمعظم المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو تصنيفاتها على سلم التنمية، إلا أن مشكلة الفساد تحتل مكانًا جوهريًا من بين مشكلات القارة الأفريقية بوجه خاص. ففي السياق الأفريقي، تعتبر مشكلة الفساد سمة هيكلية في كيان الدولة نفسه، فضعف القدرات البيروقراطية والطبيعة الرعوية للدولة تعيد إنتاج شبكة الفساد وتجعلها لصيقة الصلة بالإدارة والحكم، والتي تعيق النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تشيع ظواهر الفساد الكبير واختطاف الدولة في العديد من دول القارة.

(*) باحثة دكتوراه - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ١ - ٣٨ .

وقد تصاعد الاهتمام بقضية الفساد وانعكاساتها السلبية على آفاق التنمية في دول القارة على مدى العقدين الماضيين مع تنامى وطأة الفساد وتكلفته في تأخير النمو أو سوء توزيع عوائده في مختلف دول القارة، وكذلك مع تزايد الاهتمام بقضايا الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية وكان الاهتمام على المستوى الإقليمي واضحًا حين تبنى الاتحاد الأفريقي بروتوكولا لمكافحة ومنع الفساد قبل أن تعلن الأمم المتحدة البروتوكول المناظر بعدة أشهر. فقد فتح الاتحاد الأفريقي الباب للتوقيع على بروتوكول منع ومكافحة الفساد في التاسع من شهر يوليو عام ٢٠٠٣، أي قبل بروتوكول الأمم المتحدة بحوالي خمسة أشهر.

ومع تصاعد وتيرة الفساد في القارة الافريقية وفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية والتي أشارت الى تصدر عشرة دول افريقية المراتب الاولى من حيث مؤشر الفساد، تأتى هذه الدراسة لتتناول تلك الظاهرة بالبحث والتحليل موضحة انعكاساتها على النمو الاقتصادي، وقد تم اختيار الحالة الأنجولية باعتبارها من أبرز نماذج الفساد المتغلغل في مؤسسات الدولة.

وتعد أنجولا نموذجًا صريحًا لدراسة الفساد في أفريقيا، حيث تتميز بأنها دولة نفطية ويستخرج منها الماس والذهب والنحاس مما يفتح مجالات واسعة أمام احتمالات الفساد خاصة في المستويات القيادية العليا، وقد تم تحديد الفساد كأحد أهم العقبات التي تحول دون تحقيق النمو السريع والتنمية المستدامة للاقتصاد الأنجولي، ولقد ظهرت أنجولا لأول مرة في مؤشر مدركات الفساد في عام ٢٠٠٠.

ثانيًا: هدف الدراسة:

تمثل هدف الدراسة في التعرف على المفاهيم المختلفة للفساد وأنواعه ومؤشرات قياسه ووضع دولة أنجولا في مختلف مؤشرات الفساد، وتحديد أهم ملامح الفساد ومؤشراته وأسبابه في القارة الافريقية، ومعرفة أثر الفساد على النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة الأنجولية، وكذلك تحديد جهود التصدي لظاهرة الفساد في القارة الأفريقية بشكل عام وفي أنجولا على وجه الخصوص بهدف زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية.

ثالثًا: إشكالية الدراسة:

تمثلت إشكالية الدراسة في عدم قدرة أنجولا على تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادى، وذلك على الرغم مما تمتلكه من ثروة كبيرة من النفط الخام والماس والذهب، إلاَّ أن انتشار الفساد يقف حائلاً أمام الجهود التنموية بها، ويساعد على زيادة الفقر، حيث يعيش بأنجولا حوالى ٧٠% من السكان على ٢ دولار يوميا أو أقل.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

يُعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى أحد الأولويات التي تسعى الحكومة الأنجولية إلى تحقيقها، وعليه، انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه: "**إذا كانت أنجولا من أكثر الدول في أفريقيا تمتعًا بالثروة فلماذا لم تصبح أكثرها تقدمًا وهل الفساد يتمتع بقدر من الأهمية في التأثير على النمو الاقتصادى فيها؟**"، وعلى ضوء التساؤل الرئيسي للدراسة تظهر عدة تساؤلات فرعية والتي تساهم اجابتها في تشكيل أركان الدراسة وتحديدها، ويمكن صياغتها كالتالي:

١. ما المقصود بالفساد وعلاقة الفساد بالنمو والتنمية الاقتصادية؟
٢. ماهي أهم ملامح الفساد ومؤشراته وأسبابه في القارة الافريقية؟
٣. كيف تطور وضع دولة أنجولا في مؤشر مدركات الفساد ومؤشرات الفساد المختلفة؟
٤. إلى أي مدى يؤثر الفساد على تحقيق النمو الاقتصادى بأنجولا؟
٥. ما هي جهود التصدي لظاهرة الفساد في القارة الافريقية عموما، وفي دولة أنجولا على وجه الخصوص؟

خامسًا: فروض الدراسة:

اعتمدت الدراسة على فرضية رئيسية مؤداها:

أن القضاء على الفساد وانخفاض مستواه سيساعد في تحقيق النمو الاقتصادى الذى يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والحماية بأنجولا.

سادسًا: منهج الدراسة:

لاختبار الفرضية السابقة قامت الباحثة بإعداد نموذج قياسي لتقييم أثر الفساد على النمو الاقتصادى، وذلك بناءً على دراسة التي قام بها Ben, Etim Udo عام ٢٠١٨، بعنوان "The Effect of Corruption on Economic Sustainability and Growth in Nigeria"، والتي سبق الإشارة إليها في المطلب الأول على النحو التالي:

RGDP = f (CRPT, UNER, INFR, EXTR)

حيث أن:

RGDP: مؤشر النمو الاقتصادى، ويتم التعبير عنه من خلال إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

CRPT: مؤشر الفساد.
UNER: معدل البطالة.
INFR: معدل التضخم.
EXTR: سعر الصرف الرسمي.

وبناءً على هذا تمَّ تحديد نموذج قياس العلاقة بين النمو الاقتصادى (RGDP) ويتم التعبير عنها من خلال إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الفساد (CRPT)، ومعدل البطالة (UNER)، ومعدل التضخم (INFR)، سعر الصرف الرسمي (EXTR)، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\mathbf{RGDP} = f(CRPT, UNER, INFR, EXTR)$$
$$\mathbf{RGDP}_t = b_o + b_1 CRPT_t + b_2 UNER_t + b_3 INFR_t + b_4 EXTR_t + \mu$$

سابعًا: الإطار المكاني والزماني:

تركز اهتمام الدراسة على الفساد في دولة أنجولا كإطار مكاني للدراسة، ولقد تم اختيار دولة أنجولا باعتبارها من أبرز نماذج الفساد المتغلغل في مؤسسات الدولة كما تتميز بأنها دولة نفطية مما يفتح مجالات واسعة أمام احتمالات الفساد خاصةً في المستويات القيادية العليا، وتواجه أنجولا تحديات وعقبات أمام قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادى ومن ثمَّ تعتبر مجالًا خصبًا للبحث والتدقيق لتحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادى.

أما الإطار الزماني فبدأ من عام ٢٠٠٠، وذلك لأن أنجولا ظهرت لأول مرة في مؤشر مدركات الفساد في هذا العام، وصنفت أكثر من مرة على أنها من أكثر الدول فساداً في العالم.

تحليل أسباب الفساد ومؤشراته وأثره في أنجولا

تعد أنجولا نموذجًا صريحًا لدراسة الفساد في أفريقيا، حيث تتميز بأنها دولة نفطية ويستخرج منها الماس والذهب والنحاس مما يفتح مجالات واسعة أمام احتمالات الفساد خاصة في المستويات القيادية العليا، وقد تم تحديد الفساد كأحد أهم العقبات التي تحول دون تحقيق النمو السريع والتنمية المستدامة للاقتصاد الأنجولي، ولا يزال الفقر والتخلف يقفان حائلاً امام الجهود التنموية بها، حيث يعيش بأنجولا حوالي ٧٠% من السكان على ٢ دولار يوميا أو أقل، كما أنه من بين كل ستة أطفال يموت طفل قبل سن الخامسة مما يجعلها أخطر مكان في العالم بالنسبة للأطفال، ويموت أكثر من ١٥٠ ألف طفل سنويا[1]، ولكن جميع السكان لا يعانون نفس المعاناة، وهذا يرجع بدوره إلى الفساد المنتشر بها بكافة صوره وأنواعه؛ فعلى سبيل المثال فإن إيزابيل دوس سانتوس ابنة الرئيس هي أصغر ملياردير في أفريقيا، وقُدرت ثروتها بنحو ٣,٤ مليار دولار من الماس الوطني ومن الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول أسباب الفساد وأنواعه، والمبحث الثاني يحلل أهم مؤشرات الفساد، ويستعرض المبحث الثالث قياس الفساد وأثره على النمو الاقتصادى.

[1] https://www.transparency.org/cpi2015.

المبحث الأول
أسباب الفساد وأنواعه في أنجولا

انطلاقًا من ما يقرب من ثلاثة عقود من النزاع وعدم الاستقرار، لا تزال أنجولا تواجه تحديات كبيرة تتمثل في ضعف الحكومة وانتشار الفساد على جميع مستويات المجتمع، ويظهر الفساد من خلال أشكال مختلفة، منها الفساد البيروقراطي والسياسي والفساد الكبير، واختلاس الموارد العامة، والنهب المنظم لأصول الدولة، ونظام الوساطة والمحسوبية الراسخ بعمق الذي يعمل خارج قنوات الدولة مع وضوح حجم الفساد وسوء الإدارة بشكل كبير في الصناعات الاستخراجية.

وقد أدخلت الحكومة إصلاحات هامة في السنوات الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالإيرادات وشفافية الموازنة، ودعت أيضًا إلى قمع الفساد في عام ٢٠٠٩. ولكن الإطار القانوني والمؤسسي الشامل لمكافحة الفساد في أنجولا لا يزال غير كاف إلى حد كبير، حيث أن مؤسسات مكافحة الفساد غير متطورة، وكثيرا ما تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية، فضلاً عن الخبرة التقنية، مما يثير شكوكًا جدية بشأن الإرادة السياسية للإصلاح.

المطلب الأول
أسباب الفساد في أنجولا

تتعدد أسباب الفساد في أنجولا، فقد يرجع الفساد إلى عدم استقرار الظروف السياسية بها، أو استغلال المستويات القيادية ثروات البلاد ومعاناة باقي الشعب، وغيرها من الأسباب المختلفة، وفيما يلي يتم عرض أسباب الفساد:

أولاً: عدم استقرار الظروف السياسية بأنجولا

بعد استقلال أنجولا عن البرتغال في نوفمبر ١٩٧٥، خاضت سنوات من الحرب الأهلية بين الحركة الشعبية التي تسيطر عليها الحكومة (The Government Controlled Popular Movement for the Liberation of Angola - MPLA) وبين الاتحاد الوطني للاستقلال (The Rebel National Union for the Total Independence of Angola – UNITA) والتي أدت إلى قتل الملايين من اللاجئين، وبعد وفاة زعيم حركة ال (UNITA) في عام ٢٠٠٢ تم التوصل إلى إيقاف النار والوصول إلى اتفاق السلام خلال عام ٢٠٠٢، وعلى الرغم من أن الوضع السياسي بدأ في الاستقرار بعد عام ٢٠٠٢ إلا أن الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس (والذي يتولي الرئاسة منذ عام ١٩٧٩ لم يظهر

أي التزام تجاه العملية الديمقراطية سوى في عام ٢٠٠٨ حيث حدثت انتخابات برلمانية وفازت بها الحركة الشعبية (MPLA) بنسبة ٨٠%.[١]

ثانيًا: ضعف الحكم، وانتشار الفساد على جميع مستويات المجتمع

ظلت أنجولا لمدة ثلاث عقود تعاني من الصراعات وعدم الاستقرار مما جعلها تعاني كثيرًا في مؤشرات الحوكمة وانتشار الفساد على جميع المستويات، ففي عام ٢٠١٠ كانت من أسوأ عشرة دول في العالم في مؤشر الفساد، حيث جاءت في المرتبة ١٦٨ من بين ١٧٨ دولة، وفي عام ٢٠١٥ كانت من أسوأ ٤ دول في مؤشر الفساد، حيث جاءت في المرتبة ١٦٣ من بين ١٦٧ دولة، وفي عام ٢٠١٦ جاءت من أسوأ ١٥ دولة في مؤشر الفساد، حيث جاءت في المرتبة ١٦٤ من بين ١٧٦ دولة، وفي عام ٢٠١٧ جاءت من أسوأ ١٤ دولة في مؤشر الفساد، حيث جاءت في المرتبة ١٦٧ من بين ١٨٠ دولة.[٢]

ثالثًا: الموارد الطبيعية ودورها في تأجيج الصراع وانعدام الأمن

لقد لعبت الموارد الطبيعية دورًا هامًا في تأجيج الصراع وانعدام الأمن في أنجولا، حيث سعت جميع أطراف النزاع إلى السيطرة على ثروة الموارد الطبيعية، وتعتبر أنجولا أحد أكبر منتجي النفط والماس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي فترة ما بعد الحرب، دعمت زيادة إنتاج النفط، جنبًا إلى جنب مع ارتفاع الأسعار الدولية للنفط، معدلات نمو بلغ متوسطها أكثر من ١٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)، مما جعلها من أسرع الاقتصادات نموًا في أفريقيا.

ويعتبر النفط هو القوة الدافعة للاقتصاد، وهو ما يمثل ٥٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أنجولا و ٨٠٪ من الإيرادات الحكومية خلال عام ٢٠٠٨، وحوالي ٣٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٣، وأسهمت جهود إعادة الإعمار بعد الحرب وإعادة توطين المشردين في ارتفاع معدلات النمو في قطاعي البناء والزراعة، وقد أحرزت أنجولا تقدما كبيرا في تحسين بنيتها التحتية، حيث استثمرت استثمارات كبيرة في بناء الطرق والمستشفيات والمدارس والسكك الحديدية وإصلاحها، وعلى الرغم من هذه التحسينات الجديرة بالملاحظة، فقد فشل النمو الاقتصادى إلى حد كبير في ترجمته إلى نتائج إنمائية أفضل للجميع. ففي حين أنه وفقا لليونيسيف أحرزت أنجولا تقدم

[1] Marie Chêne, **"Overview of Corruption and Anti-Corruption in Angola"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2011), p1,
At: https://www.transparency.org/whatwedo/answer/overview_of_corruption_and_anti_corruption_in_angola.

[2] https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_#2017.

كبير في خفض معدل وفيات الأمهات والرضع منذ عام ٢٠٠٢، إلاَّ أنها لا تزال تحتل المرتبة الأضعف في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[1]

رابعًا: معاناة الغالبية العظمى من السكان من الفقر

لقد أدى استغلال الموارد الطبيعية لأنجولا إلى ثروة كبيرة لأقلية من السكان، ولكن الغالبية العظمى من شعبها لا تزال تعيش في فقر مدقع، فلا تزال أنجولا تواجه تحديات كبيرة تتمثل في انتشار الفقر، ووفرة حقول الألغام وحركات حرب العصابات وهي جماعة ميليشيات انفصالية لا تزال نشطة في الشمال، والعنف المتقطع وانعدام الأمن لا يزالان قائمين في المنطقة.[2]

وتعد أنجولا كذلك من أسرع الاقتصادات نموًا فيلاحظ أنه في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٧) تزايد معدل النمو من ٣,٠% خلال عام ٢٠٠٣ وحتي وصل إلى ٢٢,٦% خلال عام ٢٠٠٧ فكان معدل النمو سريعًا، وخلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بدأ يحدث نموًا ولكن بمعدلات متناقصة ثمَّ بدأ يتزايد مرة أخرى بعد عام ٢٠١٠، وبلغ أعلى معدل نمو سنوي خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) خلال عام ٢٠١٣ لتحقق أنجولا نحو ٦,٨%، ثمَّ بدأ معدل النمو في الانخفاض مرة أخرى حتى بلغ نحو ٣,٠% خلال عام ٢٠١٥[3]، وعلى الرغم من ذلك إلاَّ أن عوائد هذا النمو تصل إلى فئة قليلة جدًا في حين يعم الفقر في الغالبية العظمى، ويوضح الشكل التالي رقم (١) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥).

[1] **Ibid**, p2.
[2] **Idem**, p2.
[3] world bank database, World Development Indicators.

وتُعد عدم كفاءة الأجهزة الحكومية والروتين وانخفاض الرواتب في الخدمة المدنية والاجراءات البيروقراطية الحكومية التي تعيق من بيئة الأعمال هي أهم اسباب الفساد البيروقراطي والصغير في أنجولا.[1]

ثانيًا: الفساد الكبير"Grand Corruption"

وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين والمسئولين، وغالبًا ما يكون حجم المتحصلات منه كبيرًا، ويتسم بكونه منظمًا وعادةً ما ينتشر في الدول النامية والأقل نموًا والتي تعاني من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم عملها، وهو الفساد الناتج من جرائم كبرى والتي غالبًا ما يشارك فيها شركات أجنبية متعددة الجنسيات ومستويات عليا من المسؤولين الأجانب والمحليين والتي تكون خاصة بغسيل الأموال، وتوريد الأسلحة، والاختلاس، وغيرها، وقد ذكر بعض الصحفيين الأنجوليين بالوثائق أن القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأنجولي مثل البترول والاتصالات والاعلام والبنوك والماس تشكل جزءًا رئيسيًا من الامبراطورية التي يُسطر عليها قلة من المسؤولين المقربين من الرئاسة لصالحهم الشخصي.[2]

ثالثًا: الفساد السياسي"Political Corruption"

يقوض الفساد العملية السياسية، ويلاحظ أنه في أنجولا تأخرت الخطوة للانتخابات البرلمانية حتى عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من إشادة بعض المنظمات بنزاهة الانتخابات، إلاَّ أنه كان هناك بعض مظاهر الفساد التي رصدتها بعض المنظمات الأخرى والتي تشكك في شرعية الانتخابات، فمثلاً منعت لجنة الانتخابية الوطنية وأعاقت أحزاب المعارضة عن التصويت، فضلاً عن أن تمويل الأحزاب يفتقر إلى الشفافية، وكذلك حرمان أحزاب المعارضة من الوصول إلى وسائل الإعلام من خلال التهديدات الحكومية لهم، ويتضح أن هناك ارتباط وثيق بين رجال الأعمال والسياسة في أنجولا وشغلهم مناصب سياسية هامة.[3]

رابعًا: المحسوبية وشبكات العلاقات "Cronyism and Patronage Networks"

تتركز السلطة في أنجولا في يد رئيس الدولة وحاشيته "Futungo" وهي بحسب بعض التقارير تستغل موارد الدولة وتستفيد منها في قنوات غير شرعية والاستفادة الشخصية من هذه الموارد والثروات تكون من خارج ميزانية الدولة، ويلاحظ وجود نوع من تبادل المنافع، حيث تقوم هذه الحاشية بالدعم السياسي لنظام الرئيس في سبيل قيامها بتحقيق مصالحها.

[1] **Ibid**, p3.
[2] **Idem**, p3.
[3] **Ibid**, p3.

ومن أكثر القطاعات تأثرًا بالفساد في أنجولا هو قطاع النفط والتعدين، حيث تعد أنجولا من أكثر الدول الإفريقية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، حيث يُمثل حوالي ٥٨% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يسمح للمسؤولين بفساد كبير دون محاسبة المواطنين لهم، وتتمثل حالات الفساد في الرشاوى المقدمة من شركات النفط العالمية، وقد كانت الشفافية منعدمة في إيرادات النفط قبل انتهاء الحرب الأهلية وإن كانت قد تحسنت بعض الشيء، حيث أصبح يتم الإفصاح عن ايرادات النفط.[١]

[1] **Ibid, p4.**

المبحث الثاني
تحليل أهم مؤشرات الفساد في أنجولا

تتمثل أهم مؤشرات الفساد في أنجولا في مؤشري مدركات الفساد (Corruption Perceptions index) وضبط الفساد (Control of Corruption)، حيث يصدر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية، ويصدر البنك الدولي مؤشر ضبط الفساد، ويتكون هذا المبحث من مطلبين، يتناول المطلب الأول وضع أنجولا في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية، ويتناول المطلب الثاني وضع أنجولا في مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي.

المطلب الأول
وضع أنجولا في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية

يتضمن هذا المطلب تطور مؤشر مدركات الفساد لأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)، ووضعها المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧.

أولاً: تطور مؤشر مدركات الفساد بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

تتراوح قيمة مؤشر مدركات الفساد بين (٠ – ١٠٠)، حيث تعادل الدرجة ٠ أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة ١٠٠ أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك، بمعنى أنه كلما زادت قيمة المؤشر كلما كان ذلك أفضل لإدراك الفساد والسيطرة عليه وكلما كانت قيمة المؤشر منخفضة كلما دل ذلك على قلة إدراك الفساد وعدم القدرة على السيطرة عليه.

وتعد أنجولا من الدول التي تعاني من فساد كبير، حيث أنها منذ عام ٢٠٠٠ وهي تقع في المنطقة الأكثر فسادًا والتي تتراوح من ١٠ نقاط إلى ١٩ نقطة، وتتحرك أنجولا منها للمنطقة التي تليها من ٢٠ إلى ٢٩ نقطة، ولكنها سرعان ما تتراجع إلي نفس المنطقة، فمثلاً منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٧ تراوحت درجات المؤشر من ٢٠ إلى ٢٢ نقطة، وبدأت تتحسن تدريجيًا ولكنها لم تلبث إلى أن عادت لتصبح ١٩ خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٠)، ويلاحظ أيضًا أنها تحسنت خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٣) حيث تراوحت درجاتها من ٢٠ الى ٢٣ نقطة، ولكنها تراجعت مرة أخري خلال الأعوام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٧ لتصل إلى أدني درجة لها خلال عام ٢٠١٥ حيث وصلت درجة المؤشر إلى حوالى ١٥ درجة، ويوضح الشكل التالي رقم (٢) تطور مؤشر مدركات الفساد بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧).

شكل رقم (٢)

تطور مؤشر مدركات الفساد بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

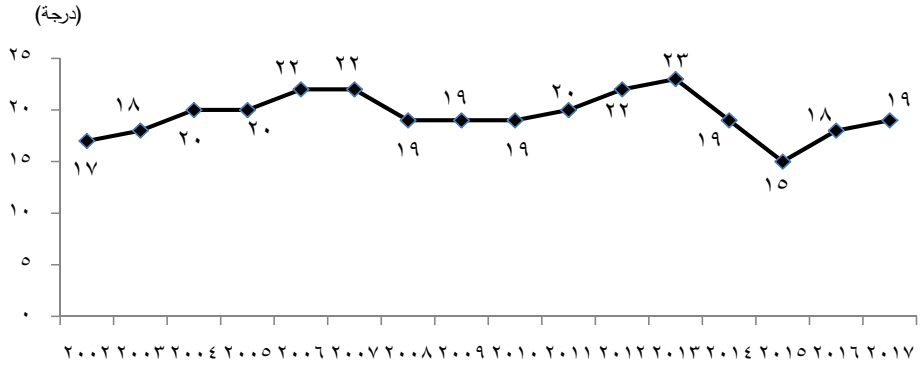

Source: Transparency International Organization, **Transparency International Corruption Perceptions index**, various issues (Berlin: Transparency International Organization).

ويُلاحظ أن أنجولا دائمًا ما تأتي في رتبة متأخرة من بين الدول، ففي عام ٢٠٠٠ جاءت من ضمن أسوأ ٥ دول من بين ٩٥ دولة، وكذلك في عام ٢٠٠٢ جاءت من أسوأ ٥ دول من بين ١٠٢ دولة، وجاءت ضمن أسوأ ١٠ دول في عام ٢٠٠٣ من بين ١٣٣ دولة وكذلك ضمن أسوا ١٠ دول خلال عام ٢٠١٠ من ضمن بين ١٧٨ دولة، وجاءت ضمن أسوأ ١٥ دولة من بين ١٨٣ دولة في عام ٢٠١١، ويوضح الجدول التالي رقم (١) تطور مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧).

جدول رقم (١)

تطور مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية بأنجولا

خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

السنة	عدد الدول	الرتبة	الدرجة
٢٠٠٠	٩٠	٨٥	١٧
٢٠٠١	٩١	...	...
٢٠٠٢	١٠٢	٩٨	١٧
٢٠٠٣	١٣٣	١٢٤	١٨
٢٠٠٤	١٤٦	١٣٣	٢٠
٢٠٠٥	١٥٩	١٥١	٢٠
٢٠٠٦	١٦٣	١٤٢	٢٢
٢٠٠٧	١٨٠	١٤٧	٢٢

السنة	عدد الدول	الرتبة	الدرجة
٢٠٠٨	١٨٠	١٥٨	١٩
٢٠٠٩	١٨٠	١٦٢	١٩
٢٠١٠	١٧٨	١٦٨	١٩
٢٠١١	١٨٣	١٦٨	٢٠
٢٠١٢	١٦٧	١٥٧	٢٢
٢٠١٣	١٧٧	١٥٣	٢٣
٢٠١٤	١٧٥	١٦١	١٩
٢٠١٥	١٦٧	١٦٣	١٥
٢٠١٦	١٧٦	١٦٤	١٨
٢٠١٧	١٨٠	١٦٧	١٩

Source: Transparency International Organization, **Transparency International Corruption Perceptions index**, various issues (Berlin: Transparency International Organization).

ثانيًا: وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧

تقع أنجولا في المنطقة الأخيرة في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ وذلك بالمقارنة مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث جاءت بتسوانا في المكانة الأولى بين بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء محققة ٦٠ درجة في المؤشر برتبة ٣٤ من بين ١٨٠ دولة تضمنها المؤشر خلال عام ٢٠١٧.

ومن بين دول أفريقيا جنوب الصحراء التي حققت درجات مرتفعة في المؤشر دول (سيشيل، ورواندا، وناميبيا، وموريشيوس، والسنغال) بدرجات (٦٠، و٥٥، و٥١، و٥٠، و٤٥) على التوالي.

وجاءت في المنطقة المتوسطة عدة دول من دول أفريقيا جنوب الصحراء من بينهم، تنزانيا بدرجة ٣٦ ورتبة ١٠٣، والنيجر، وليبيريا، وكينيا، ثمَّ جاءت نيجيريا بدرجة ٢٧ ورتبة ١٤٨.

وتذيلت بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧، حيث جاءت الصومال في نهاية المؤشر بدرجة ٩ ورتبة ١٨٠ من بين ١٨٠ دولة تضمنها المؤشر خلال عام ٢٠١٧، كما جاءت جنوب السودان والسودان وغينيا الاستوائية في مراتب (١٧٩، و١٧٥، و ١٧١) على التوالي، وجميعهم يأتون في مراتب متأخرة عن أنجولا، ويوضح الجدول التالي رقم (٢) وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧.

جدول رقم (٢)

وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء

في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧

الدولة*	الرتبة	الدرجة (نقطة من ٠ إلى ١٠٠)
بتسوانا	٣٤	٦١
سيشيل	٣٦	٦٠
رواندا	٤٨	٥٥
ناميبيا	٥٣	٥١
موريشيوس	٥٤	٥٠
السنغال	٦٦	٤٥
تنزانيا	١٠٣	٣٦
النيجر	١١٢	٣٣
ليبيريا	١٢٢	٣١
كينيا	١٤٣	٢٨
نيجيريا	١٤٨	٢٧
تشاد	١٦٥	٢٠
إريتريا	١٦٥	٢٠
أنجولا	**١٦٧**	**١٩**
غينيا الاستوائية	١٧١	١٧
السودان	١٧٥	١٦
جنوب السودان	١٧٩	١٢
الصومال	١٨٠	٩

* الدول مرتبة تنازليًا وفقًا لقيمة مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧.

Source: Transparency International Organization, Transparency **International Corruption Perceptions index**, various issues (Berlin: Transparency International Organization, 2017).

المطلب الثاني
وضع أنجولا في مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي

يتضمن هذا المطلب تطور مؤشر ضبط الفساد لدولة أنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)، ووضعها المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥.

أولاً: تطور مؤشر ضبط الفساد بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

يَصدُر مؤشر ضبط الفساد عن البنك الدولي، وتتراوح قيمته بين (-٢,٥ و٢,٥) نقطة، وبالنظر إلى واقع أنجولا فيما يتعلق بمحاربة الفساد ومن خلال الاعتماد على مؤشر ضبط الفساد، نجد أنها مصنفة ضمن الدول المتأخرة جدًا فى هذ المجال، حيث يُلاحظ تدهور أدائها، كما أن المؤشر أخذ قيم سالبة خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) مما يدل على تفشى الفساد بها بدرجة كبيرة.

وسجَّل عام ٢٠٠٠ أسوء قيمة لمؤشر ضبط الفساد بأنجولا، حيث بلغت قيمته نحو -١,٥٢ نقطة، وتحسنت قيمة المؤشر بأنجولا خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ لتسجَّل -١,١٤ نقطة و-١,٢٨ نقطة على التوالي وهي أقل قيمة للمؤشر بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)، وانعكس ذلك على ترتيب أنجولا بالمؤشر حيث ارتفعت رتبتها من ٢,٤٤ خلال عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٨ و٧,٣٢ خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤.

ويُلاحظ على قيمة المؤشر بأنجولا أنها ترتفع قليلاً وتنخفض قليلاً إلاَّ أنها لا تتحرك من المنطقة المنخفضة جدًا بالمؤشر، وانعكس ذلك على ترتيب أنجولا بين مختلف الدول التي تضمنها المؤشر، وارتفعت قيمة المؤشر خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ لتسجَّل نحو -١,٤٥ و-١,٤٠ نقطة على التوالي، وظهر ذلك في انخفاض رتبة أنجولا خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ لتسجّل ٣,٣٧ و٣,٨٥ على التوالي، ويوضح الجدول التالي رقم (٣) تطور مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥).

الجدول رقم (٣)

تطور مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي بأنجولا

خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

السنة	الرتبة	الدرجة (نقطة من -٢,٥ إلى ٢,٥)
٢٠٠٠	٢,٤٤	-١,٥٢
٢٠٠١	...	...
٢٠٠٢	٧,٨	-١,١٤
٢٠٠٣	٤,٨٨	-١,٣٠
٢٠٠٤	٧,٣٢	-١,٢٨
٢٠٠٥	٦,٣٤	-١,٣٣
٢٠٠٦	٩,٧٦	-١,١٨
٢٠٠٧	٦,٣١	-١,٢٩
٢٠٠٨	٤,٨٥	-١,٢٨
٢٠٠٩	٢,٣٩	-١,٤٢
٢٠١٠	٣,٨١	-١,٣٢
٢٠١١	٤,٢٧	-١,٣٤
٢٠١٢	٥,٢١	-١,٢٩
٢٠١٣	٤,٢٧	-١,٣٣
٢٠١٤	٣,٣٧	-١,٤٥
٢٠١٥	٣,٨٥	-١,٤٠

Source: World Bank, **Worldwide Governance Indicators,** various issues,
At: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

ثانيًا: وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥

تقع أنجولا في المنطقة الأخيرة في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥ وذلك بالمقارنة مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث جاءت السنغال في المكانة الأولى بين بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مُحققة ٠,٠٣ نقطة في المؤشر برتبة ٥٩,١٣ خلال عام ٢٠١٧.

ومن بين دول أفريقيا جنوب الصحراء التي حققت درجات مرتفعة في المؤشر دول (ناميبيا وموريشيوس، ورواندا، وبتسوانا، وسيشيل) بدرجات (٠,٢٨، و ٠,٤٠، و ٠,٦٧، و ٠,٨٤، و ٠,٨٩) على التوالي.

وجاءت في المنطقة المتوسطة عدة دول من دول أفريقيا جنوب الصحراء من بينهم، النيجر بدرجة –٠,٥٨ ورتبة ٣٣,١٧، وليبيريا بدرجة –٠,٦١ ورتبة ٣١,٢٥، ثمَّ جاءت تنزانيا بدرجة –٠,٧٢ ورتبة ٢٥,٤٨.

وتذيلت بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥، حيث جاءت غينيا الاستوائية في نهاية المؤشر بدرجة –١,٨٣، كما جاءت جنوب السودان والصومال والسودان في مراتب (٠,٤٨، و١,٤٤، و٢,٤٠) على التوالي، وجميعهم يأتون في مراتب متأخرة عن أنجولا، ويوضح الجدول التالي رقم (٤) وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٤)

وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء

في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥

الدولة*	**الرتبة**	**الدرجة** (نقطة من –٢,٥ إلى ٢,٥)
السنغال	٥٩,١٣	٠,٠٣
ناميبيا	٦٥,٣٨	٠,٢٨
موريشيوس	٦٧,٧٩	٠,٤٠
رواندا	٧٥,٠	٠,٦٧
بتسوانا	٧٧,٤٠	٠,٨٤
سيشيل	٧٧,٨٨	٠,٨٩
النيجر	٣٣,١٧	–٠,٥٨
ليبيريا	٣١,٢٥	–٠,٦١
تنزانيا	٢٥,٤٨	–٠,٧٢
كينيا	١٣,٤٦	–١,٠١
نيجيريا	١١,٠٦	–١,١٠
تشاد	٦,٧٣	–١,٢٩
إريتريا	٥,٢٩	–١,٣٤
أنجولا	٣,٨٥	–١,٤٠
السودان	٢,٤٠	–١,٥٠
الصومال	١,٤٤	–١,٦٢
جنوب السودان	٠,٤٨	–١,٧١
غينيا الاستوائية	٠,٠٠	–١,٨٣

* الدول مرتبة تنازليًا وفقًا لقيمة مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥.

Source: World Bank, **Worldwide Governance Indicators**, 2015**,**
At: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

المبحث الثالث

قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا

هناك الكثير من الأدبيات التي درست العلاقة بين النمو الاقتصادى متمثلاً في الناتج المحلي الاجمالي وبين الفساد، وأكد العديد من الدراسات على وجود تأثير قوي للفساد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في مؤشر الفساد بنقطة واحدة يقابله نقص في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,١٣% ويعمل على نقص الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار ٤٢٥ دولار أمريكي.

ولدراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا ستتبع الرسالة المنهج القياسي مستخدمة نموذج اقتصادي لاختبار صحة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادى، وسيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى لقياس تلك العلاقة وتقدير معلمات النموذج وسيتم دراسة العلاقة بنموذج انحدار خطي متعدد.

ويتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الفساد على النمو الاقتصادى، ويتناول المطلب الثاني نموذج قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا، وسيتعرض المطلب الثالث نتائج نموذج قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا.

المطلب الأول

بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الفساد على النمو الاقتصادى

تتمثل بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الفساد على النمو الاقتصادى التي سيتم استعراضها بإيجاز وفقًا لتسلسلها الزمني كما يلي:

١. "**الفساد وسوء تخصيص الموارد في دول الإسكوا** (ESCWA)"، وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على تخصيص الموارد في الإنفاق على التعليم والصحة، وبالتالي أثر ذلك على النمو الاقتصادى في دول الاسكوا، من خلال تحليل بيانات سلسلة قطاعية، وتوضح النتائج أن الفساد يؤثر سلبًا على كفاءة تخصيص الموارد الموجهة للإنفاق على التعليم والصحة، وبالتالي النمو الاقتصادى، وأن تحسن مؤشر الفساد

بنقطة واحدة يُسهم في زيادة الإنفاق على التعليم والصحة بنسبة ٠,٠٢، ٠,٠٧ من الناتج المحلي الإجمالي.[١]

٢. "**الفساد والاستثمار والنمو الاقتصادى**"، وذلك بالتطبيق على نحو(١١) دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)، باستخدام تحليل بيانات سلسلة قطاعية، وتوضح النتائج وجود أثر إيجابي للمؤسسات السياسية على الاستثمار والنمو الاقتصادى، بينما يؤثر الفساد سلبًا على الاستثمار والنمو الاقتصادى، وأن الجزء الأكبر من تأثير الفساد على النمو يتم من خلال تأثيره على الاستثمار، أما باقي التأثير يعمل من خلال قنوات أخرى مثل عدم الكفاءة المؤسسية، وعدم الاستقرار السياسي، والعقبات الإدارية، وضعف النظم التشريعية والقضائية.[٢]

٣. "**تحليل قياسي لأثر الفساد على النمو الاقتصادى في نيجيريا**"، وذلك خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٩) باستخدام تحليل الانحدار المتعدد(OLS)، واختبار جرانجر للسببية، وتوضح النتائج أن الفساد يكون له تأثير سلبي مباشر على النمو الاقتصادى، كما أنه يؤثر بصورة غير مباشرة على النمو الاقتصادى من خلال التأثير على الاستثمار الأجنبي الخاص، والإنفاق على التعليم، والنفقات الرأسمالية للحكومة، كما تشير علاقات السببية إلى وجود علاقة ذات اتجاه واحد تتمثل في أن النمو الاقتصادى يسبب الفساد.[٣]

٤. "**الفساد والنمو الاقتصادى دليل من مصر**"، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٢)، باستخدام نموذج (GMM)، وتشير النتائج إلى أن الفساد يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادى من خلال تأثيره السلبي على كل من الاستثمار ورأس المال البشري والانفتاح التجاري وعدم الاستقرار السياسي، حيث أن ارتفاع الفساد بنقطة يُخفض معدل النمو الاقتصادى بنسبة ٠,١٣%.[٤]

---

[1] Mashal A. M., "Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries", International **Journal of Economics and Management Sciences**,2011, Vol. 1, No. 4, PP. 71, https://www.google.co.uk/.

[2] Zouhaier H, "Corruption Investment and Economic Growth", **IJER**, 2011, Vol. 2, No. 5, P. 186, Available online@www.ijeronline.com.

[3] Adenike E., T., **"**An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria**"**, **Journal of Business Management and Economics**,2013, Vol. 4, No. 3, PP. 54-65, http://www.e3journals.org.

[4] Ghalwash T., "Corruption and Economic Growth: Evidence from Egypt", **Modern Economy**, 2014, Vol. 5, PP. 1001-1009, http://www.scirp.org/journal/me http://dx.doi.org.

٥. "**أثر الفساد على النمو الاقتصادى تحليل تجريبي**"، وذلك في ٢٢ دولة خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٢) باستخدام تحليل بيانات سلسلة قطاعية، وتشير النتائج أن الفساد يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادى، كما أن كل من التضخم والإنفاق الحكومي والنمو السكاني يؤثرون سلبًا على النمو الاقتصادى، بينما التعليم والاستثمار والانفتاح التجاري يكون لهم تأثير إيجابي على النمو الاقتصادى.[١]

٦. "**النمو الاقتصادى والفساد في الدول العربية ما هو نوب العلاقة التي تربط بينهما؟**"، وذلك في ١٥ دولة عربية خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٩)، باستخدام تحليل بيانات سلسلة قطاعية، وتشير النتائج إلى أن الفساد يكون له تأثير سلبي مباشر على النمو الاقتصادى، ولكن هذا التأثير يعتمد على غيره من المتغيرات وبخاصة هيكل الحكم، حيث أنه في ظل الحكم الجيد يكون للفساد تأثير محدود، والعكس صحيح، ولذا، يكون من الضروري تحسين نوعية الحكم بالدول العربية جنبًا إلى جنب مع مكافحة الفساد من أجل تحقيق أداء أفضل للنمو الاقتصادى.[٢]

٧. "**هل يؤثر الفساد والسلام على النمو الاقتصادى؟ أدلة تحليلية عبر الدول**"، وذلك في ١٢٦ دولة، خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)، باستخدام تحليل بيانات سلسلة قطاعية وتطبيق الانحدار المتعدد (OLS)، وتشير النتائج إلى أن الفساد والأزمات المالية العالمية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادى، بينما السلام العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادى.[٣]

٨. "**تأثير الفساد على الاستدامة الاقتصادية والنمو في نيجيريا**"، في عام ٢٠١٣ تم تصنيف نيجيريا كأحد الدول الأسرع نموًا، ولكن أدى الفساد إلى إضعاف النمو والاستدامة الاقتصادية في نيجيريا، وقامت هذه الدراسة بفحص مدى تأثير الفساد وسعر الصرف ومعدل البطالة والتضخم كمتغيرات مستقلة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي باستخدام البيانات خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠١٦)، وأظهرت نتائج الدراسة

[1] Adela s., Bernard D. & Perseta G. "Corruption Impact on Economic Growth: An Empirical Analysis", **Journal of Economic Development**, 2014, Vol. 6, No. 2, PP. 57-77, https://www.google.com.eg/.

[2] Ghoneim A. F. & Ezzat A. M., "Growth and corruption in Arab countries: What type of relationship connects them?", **Journal of Economics and International Finance**,2016, Vol. 8, No. 5, P. ٤٥, http://www.academicjournals.org/JEIF.

[3] Deyshappriya N. P. R., "Do corruption and peace affect economic growth? Evidences from the cross-country analysis", **Journal of Social and Economic Development**, 2016, Vol. 17, Iss. 2, PP. 135-147, http://link.springer.com/.

أن قيمة الـ (R^2) بلغت نحو ٩٤٪ مما يعنى يعني أن ٩٤٪ من إجمالي التغير في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يعزى إلى الفساد وسعر الصرف، في حين أن معدلات البطالة ومعدلات التضخم سلبية وغير هامة، مما يوضح أن الفساد يقوض النمو والاستدامة في نيجيريا.[1]

المطلب الثاني
نموذج قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا

يتضمن هذا المطلب المؤشرات الخاصة بالفساد والنمو الاقتصادى، مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، وأخيرًا دراسة أثر الفساد على على النمو الاقتصادى في أنجولا.

أولاً: المؤشرات الخاصة بالفساد والنمو الاقتصادى:

تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي كمصدر أساسي للبيانات الخاصة بأنجولا والمتمثلة في (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف)، كما تم الاعتماد على منظمة الشفافية العالمية للحصول على بيانات مؤشر الفساد بأنجولا، وتم الاعتماد على برنامج (Statistical Package of Social Science - SPSS) في تحليل النتائج الخاصة بالنماذج، ويوضح الجدول التالي رقم (٥) مؤشر مدركات الفساد وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى لأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧).

وتم الاعتماد على سلسة بيانات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)، وتم اختيار بداية الفترة بعام ٢٠٠٠ وذلك لأن نطاق الدراسة يبدأ منذ عام ٢٠٠٠ وسيتم الانتهاء عند عام ٢٠١٧ لأن معظم البيانات متاحة فقط حتى عام ٢٠١٧.

[1] Ben, Etim Udo, "The Effect of Corruption on Economic Sustainability and Growth in Nigeria", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. VI, Issue 4, 2018, At: http://ijecm.co.uk/.

جدول رقم (٥)

مؤشر مدركات الفساد وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى لأنجولا

خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

العام	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) (مليار دولار)	مؤشر الفساد** (درجة)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	سعر الصرف الرسمي* (كوانزا مقابل الدولار الأمريكي)
٢٠٠٠	٣٦,٠	١٧	٢٣,٧	٣٢٥,٠	١٠,٠
٢٠٠١	٣٧,٥	١٧	٢٣,٧	١٥٢,٦	٢٢,١
٢٠٠٢	٤٢,٦	١٧	٢٣,٨	١٠٨,٩	٤٣,٥
٢٠٠٣	٤٣,٩	١٨	٢٣,٦	٩٨,٢	٧٤,٦
٢٠٠٤	٤٨,٧	٢٠	٢٣,٦	٤٣,٥	٨٣,٥
٢٠٠٥	٥٦,٠	٢٠	٢١,٤	٢٣,٠	٨٧,٢
٢٠٠٦	٦٢,٥	٢٢	١٩,١	١٣,٣	٨٠,٤
٢٠٠٧	٧١,٣	٢٢	١٦,٨	١٢,٣	٧٦,٧
٢٠٠٨	٧٩,٢	١٩	١٤,٥	١٢,٥	٧٥,٠
٢٠٠٩	٧٩,٩	١٩	١٢,١	١٣,٧	٧٩,٣
٢٠١٠	٨٣,٨	١٩	٩,٩	١٤,٥	٩١,٩
٢٠١١	٨٦,٧	٢٠	٧,٤	١٣,٥	٩٣,٩
٢٠١٢	٩٤,١	٢٢	٧,٣	١٠,٣	٩٥,٥
٢٠١٣	٩٨,٨	٢٣	٧,٣	٨,٨	٩٦,٥
٢٠١٤	١٠٣,٥	١٩	٧,٣	٧,٣	٩٦,٥
٢٠١٥	١٠٤,٥	١٥	٧,٣	١٠,٣	٩٦,٥
٢٠١٦	١٠١,٨	١٨	٧,٧	٣٢,٤	٩٦,٥
٢٠١٧	١٠١,٧	١٩	٨,٢	٣١,٧	٩٦,٥

* يشير سعر الصرف الرسمي إلي سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانونًا، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استنادًا للمتوسطات الشهرية (وحدات الكوانزا مقابل الدولار الأمريكي)، ولم تتوافر قيمته خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٧) وعليه تم تثبيت قيمة عام ٢٠١٣ لباقي الفترة.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة أنجولا، ٢٠١٩، على الموقع التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/Angola

** **source:** Transparency International Organization, **Transparency International Corruption Perceptions index**, various issues (Berlin: Transparency International Organization).

ويوضح الجدول السابق الإتجاه التصاعدي لإجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠)، والاتجاه التنازلي لمعدل البطالة، في حين ظهر اتجاه متذبذب لباقي المؤشرات وهى الفساد، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الرسمي.

ارتفع إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) من نحو ٣٦,٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٠ إلى أن بلغ حوالي ١٠١,٧ خلال عام ٢٠١٧، بمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٨٢,٥%.

وانخفض معدل البطالة من نحو ٢٣,٧% عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٨,٢% عام ٢٠١٧، وبلغت أعلي قيمة لمؤشر الفساد بأنجولا نحو ٢٠ درجة خلال السنوات ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠١١، وسجَّل عام ٢٠٠٠ أعلى نسبة لمعدل التضخم، حيث بلغت نحو ٣٢٥,٠%.

ثانيًا: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

لدراسة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة تم الاعتماد على نتائج معامل الارتباط الخطي لبيرسون والذي يتراوح قيمته بين (−١) إلى (١)، حيث تكون العلاقة طردية تامة حينما تكون (١) وتكون عكسية تامة حينما تكون (−١)، وكلما اقتربت قيمة الارتباط من (١) تكون علاقة طردية قوية وكلما اقتربت من (−١) تكون علاقة عكسية قوية، وعندما تأخذ قيمة الارتباط (صفر) يكون ذلك دليلاً على عدم وجود علاقة، وكلما اقتربنا من الصفر تكون العلاقة ضعيفة جدًا.

ويتضح عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الفساد وجميع المتغيرات الأخرى، حيث أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر الفساد إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وهى علاقة غير معنوية، وكذلك هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر الفساد وسعر الصرف الرسمي وهى علاقة غير معنوية، ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين مؤشر الفساد ومعدلي البطالة والتضخم ولكنها علاقة ضعيفة وغير معنوية.

جدول رقم (٦)

مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات

البيان		إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	مؤشر الفساد*	معدل البطالة	معدل التضخم	سعر الصرف الرسمي
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	١	٠,٢٠١	-٠,٩٧٥**	-٠,٦٧٩**	٠,٧٩٧**
	معنوية العلاقة		٠,٤٢٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠
الفساد	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٢٠١	١	-٠,١٩٨	-٠,٤٦٦	٠,٤١٩
	معنوية العلاقة	٠,٤٢٣		٠,٤٣١	٠,٠٥١	٠,٠٨٤
معدل البطالة	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	-٠,٩٧٥**	-٠,١٩٨	١	٠,٦٠٧**	-٠,٧٣٣**
	معنوية العلاقة	٠,٠٠٠	٠,٤٣١		٠,٠٠٨	٠,٠٠١
معدل التضخم	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	-٠,٦٧٩**	-٠,٤٦٦	٠,٦٠٧**	١	-٠,٨٩٥**
	معنوية العلاقة	٠,٠٠٢	٠,٠٥١	٠,٠٠٨		٠,٠٠٠
سعر الصرف الرسمي	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٧٩٧**	٠,٤١٩	-٠,٧٣٣**	-٠,٨٩٥**	١
	معنوية العلاقة	٠,٠٠٠	٠,٠٨٤	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	

*source: Transparency International Organization, **Transparency International Corruption Perceptions index**, various issues (Berlin: Transparency International Organization).

** يوجد ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة أنجولا، ٢٠١٩، على الموقع التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/Angola

كما أوضحت مصفوفة الارتباط بين مختلف المتغيرات وجود علاقة معنوية عكسية بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وبين كل من (معدل البطالة، ومعدل التضخم)، عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما وجدت علاقة معنوية طردية بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وبين وسعر الصرف الرسمي عند مستوى معنوية ٠,٠١، كذلك وجدت علاقة معنوية طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم عند مستوى معنوية ٠,٠١، وأتضحت كذلك علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة وسعر الصرف الرسمي، ووجدت كذلك علاقة معنوية عكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف الرسمي، وذلك كما يوضحه الجدول السابق رقم (٦).

ثالثًا: دراسة العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (النمو الاقتصادى) ومؤشر الفساد والمتغيرات الأخرى

تهدف الدراسة إلى اختبار فرضية أساسية وهي أن القضاء على الفساد وانخفاض مستواه سيساعد في تحقيق النمو الاقتصادى الذى يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والحماية بأنجولا.

ولاختبار هذه الفرضية ستقوم الباحثة بإعداد نموذج قياسي لتقييم أثر الفساد على النمو الاقتصادى، وذلك بناءً على دراسة التي قام بها Ben, Etim Udo عام ٢٠١٨، بعنوان "The Effect of Corruption on Economic Sustainability and Growth in Nigeria"، والتي سبق الإشارة إليها في المطلب الأول على النحو التالي:

RGDP = f (CRPT, UNER, INFR, EXTR)

حيث أن:

RGDP: مؤشر النمو الاقتصادى، ويتم التعبير عنه من خلال إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

CRPT: مؤشر الفساد.

UNER: معدل البطالة.

INFR: معدل التضخم.

EXTR: سعر الصرف الرسمي.

وبناءً على هذا تمَّ تحديد نموذج قياس العلاقة بين النمو الاقتصادى (RGDP) ويتم التعبير عنها من خلال إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الفساد (CRPT)، ومعدل البطالة (UNER)، ومعدل التضخم (INFR)، سعر الصرف الرسمي (EXTR)، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

RGDP = f (CRPT, UNER, INFR, EXTR)

$$\mathbf{RGDP}_t = b_o + b_1 CRPT_t + b_2 UNER_t + b_3 INFR_t + b_4 EXTR_t + \mu$$

وذلك لاختبار صحة الفروض التالية:

H_o: لا يؤثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا.

H_1: يؤثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا.

المطلب الثالث

نتائج نموذج قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا

تتمثل نتائج نموذج قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا فيما يلي:

RGDP = ١١٩,٢ – ٠,٦٧٢ CRPT –٢,٩١ UNER –٠,٠١٨ INFR + ٠,١٤٨ EXTR

S.E = (١٧,٧٦٩) (٠,٦٦٠) (٠,٢٥٦) (٠,٠٣٥) (٠,١٢٤)

T- Statistic = (٦,٧٠٨) (–١,٠١٩) (–١١,٣٧٠) (–٠,٥١٣) (١,١٩٨)

R = ٠,٩٨٤ R^2= ٠,٩٦٩ Adjusted R^2 = ٠,٩٥٩

P-value = (٠,٠٠٠)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.984[a]	.969	.959	5.0030

a. Predictors: (Constant), EXTR, CRPT, UNER, INFR

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10125.302	4	2531.326	101.130	.000[b]
	Residual	325.394	13	25.030		
	Total	10450.696	17			

a. Dependent Variable: RGDP

b. Predictors: (Constant), EXTR, CRPT, UNER, INFR

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	119.190	17.769		6.708	.000
	CRPT	-.672-	.660	-.057-	-1.019-	.327
	UNER	-2.910-	.256	-.837-	-11.370-	.000
	INFR	-.018-	.035	-.058-	-.513-	.616
	EXTR	.148	.124	.156	1.198	.252

a. Dependent Variable: RGDP

وتشير نتائج الانحدار إلى معنوية النموذج الذي يفسر العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وبين بقية المتغيرات حيث نلاحظ أن p-value=0.000 وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني

أننا بدرجة ثقة ٩٥% يمكننا أن نثق بمعنوية النموذج، كما يلاحظ أن النموذج يفسر حوالي ٧١,٧% من التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تشير نتائج الانحدار إلى معنوية النموذج الذي يُفسر العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الفساد (CRPT)، ومعدل البطالة (UNER)، ومعدل التضخم (INFR)، سعر الصرف الرسمي (EXTR) عند مستوى معنوية ٠,٠٥، حيث أن قيمة الـ P-value تساوى (٠,٠٠٠) وهي أقل من ٠,٠٥ مما يُعني أننا بدرجة ثقة ٩٥% يمكننا أن نثق بمعنوية النموذج، وهذا يجعلنا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأنه يوجد تأثير كبير للفساد على النمو الاقتصادى بأنجولا.

كما أن النموذج يفسر نحو ٩٥,٩% من التغيرات التي قد تحدث في النمو الاقتصادى والذي تم التعبير عنه بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، حيث أن قيمة الـ R^2 Adjusted تساوى (٠,٩٥٩).

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادى (والتي يعبر عنها مؤشر إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) وبين الفساد (والتي يعبر عنها مؤشر الفساد)، أي أنه كلما زاد الفساد كلما انخفض النمو الاقتصادى، حيث أنه كلما زاد مؤشر الفساد بدرجة واحدة كلما قل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بحوالي ٠,٧ درجة.

وفي ختام هذا البحث يمكن **تلخيص أهم النتائج** التي تم التوصل إليها كما يلي:

١. تتعدد أسباب الفساد في أنجولا، فقد يرجع الفساد إلى عدم استقرار الظروف السياسية بها، أو استغلال المستويات القيادية ثروات البلاد ومعاناة باقي الشعب، أو ضعف الحكم، وانتشار الفساد على جميع مستويات المجتمع أو إلى الموارد الطبيعية ودورها في تأجيج الصراع وانعدام الأمن، أو معاناة الغالبية العظمى من السكان من الفقر.

٢. تختلف أنواع الفساد في أنجولا من حيث حجم المتحصلات في جريمة الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم به، وينقسم الفساد في أنجولا إلى الفساد الصغير والفساد الكبير، ويوجد كذلك الفساد السياسي وفساد المحسوبية.

٣. تعد أنجولا من الدول التي تعاني من فساد كبير، حيث أنها منذ عام ٢٠٠٠ وهي تقع في المنطقة الأكثر فسادًا في مؤشر مدركات الفساد والتي تتراوح من ١٠ نقاط

الى ١٩ نقطة، وتتحرك أنجولا منها للمنطقة التي تليها من ٢٠ إلى ٢٩ نقطة، ولكنها سرعان ما تتراجع إلي نفس المنطقة، وتراجعت قيمة المؤشر بها خلال الأعوام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٧ لتصل إلى أدني درجة لها خلال عام ٢٠١٥ حيث وصلت درجة المؤشر إلى حوالى ١٥ نقطة.

٤. وقعت أنجولا في المنطقة الأخيرة في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥ وذلك بالمقارنة مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث جاءت السنغال في المكانة الأولى بين بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مُحققة ٠,٠٣ نقطة في المؤشر برتبة ٥٩,١٣ خلال عام ٢٠١٧.

٥. أشارت نتائج الانحدار إلى معنوية النموذج الذي يُفسر العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الفساد (CRPT)، ومعدل البطالة (UNER)، ومعدل التضخم (INFR)، سعر الصرف الرسمي (EXTR) عند مستوى معنوية ٠,٠٥، حيث أن قيمة الـ P-value تساوى (٠,٠٠٠) وهي أقل من ٠,٠٥ مما يُعني أننا بدرجة ثقة ٩٥% يمكننا أن نثق بمعنوية النموذج، وهذا يجعلنا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأنه يوجد تأثير كبير للفساد على النمو الاقتصادى بأنجولا.

٦. فسر نموذج الإنحدار نحو ٩٥,٩% من التغيرات التي قد تحدث في النمو الاقتصادى والذي تم التعبير عنه بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، حيث أن قيمة الـR^2 Adjusted بلغت (٠,٩٥٩).

٧. وجدت علاقة عكسية بين النمو الاقتصادى (والتي يعبر عنها مؤشر إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) وبين الفساد (والتي يعبر عنها مؤشر الفساد)، أي أنه كلما زاد الفساد كلما انخفض النمو الاقتصادى، حيث أنه كلما زاد مؤشر الفساد بدرجة واحدة كلما قل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بحوالي ٠,٧ درجة.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

أولاً: كتب:

١. الألباني محمد ناصر الدين، "**صحيح ابن ماجة**"، (بيروت: مكتبة التربية العربية لدول الخليج، ١٤٠٨هـ)، الجزء الثاني.

٢. الفيومي أحمد بن محمد علي، "**المصباح المنير معجم عربي عربي**"، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٤).

٣. اليوت . ك . أ (محرر)، **الفساد والاقتصاد العالمى**، ترجمة محمد جمال امام، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠).

٤. حمدي عبدالرحمن حسن، **الفساد السياسي في افريقيا**، (القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩٣).

ثانيًا: مقالات:

١. أبو العز نهلة أحمد، ""تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادى في أفريقيا: نيجيريا نموذجاً"، **مجلة مصر المعاصرة**، (القاهرة: الجمعية المصرية للإحصاء والاقتصاد السياسي والتشريع، ٢٠١٥).

٢. حساني رقية، الفساد الاقتصادى وأبعاده وانعكاساته على النمو، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد العشرون، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر ٢٠١٠).

٣. دانييل كاوفمان، "تأثير الفساد": **مجلة التمويل والتنمية**، سبتمبر ٢٠١٥، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠١٥).

٤. عبد الفضيل محمود، مفهوم الفساد ومعاييره، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٠٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر ٢٠٠٤).

٥. على عبد القادر على، مؤشرات قياس الفساد الإداري، **جسر التنمية**، العدد السبعون، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، فبراير ٢٠٠٨).

٦. مشري عبد الحليم، عمر فرحاني، "الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد الخامس، (بسكرة– الجزائر: جامعة محمد خيضر، ٢٠١٣).

٧. منيعم جعفر حسين، "تأثير الفساد على مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد (١٦)، (عدن، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٥م).

٨. مفيد زنون يونس، عدنان دهام أحمد، أثر الفساد في النمو الاقتصادى في ظل تباين مؤسسات الحكم، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤، (جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢).

٩. مورو، باولو، "الفساد، الأسباب والنتائج"، **مجلة التمويل والتنمية**، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٨م).

١٠. عبيد هناء، **الاتحاد الافريقي ومجابهة الفساد: دراسة حالتي كينيا ونيجيريا**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.ahram.org.eg

١١.سايح بوزيد، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد ١٠، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ، ٢٠١٠).

١٢.سعيد ناصر خليفة عبد المولى، "تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية"، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي**، (القاهرة: جامعة الأزهر، ٢٠٠٧).

١٣.يونس مفيد زنون، أحمد عدنان دهام، أثر الفساد في النمو الاقتصادى في ظل تباين مؤسسات الحكم، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤، (جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢).

ثالثًا: تقارير:

١. أحمد أحمد مرسول، "قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة"، **مجلة النبأ**، (بيروت: العدد ٢٧، ٢٠٠٣).

٢. الأمم المتحدة، "**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**"، الدورة الثامنة والخمسون، (واشنطن: ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣)، على الرابط التالي:

At: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan038992.pdf

٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **الفساد والتنمية** "**مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر**"، نيويورك، ديسمبر ٢٠٠٨.

٤. الاتحاد الإفريقي، "**اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد**"، (موزمبيق، ١١ يوليو ٢٠٠٣)، على الرابط التالي:

At: https://au.int/sites/default/files/treaties/7786-treaty-028_african_union_convention_on_preventing_and_combating_corruption_e.pdf

٥. السالوس طارق محمود عبد السلام، "**التحليل الاقتصادى للفساد**"، (القاهرة: جامعة حلوان، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥).

٦. السكارنه بلال خلف، "**أخلاقيات العمل**"، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).

٧. السن عادل عبدالعزيز، "**مكافحة أعمال الرشوة**"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩).

٨. الغالبي طاهر، والعامري صالح،"**المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**"، (عمان: دار وائل، ٢٠١٠).

٩. الكبيسي عامر، "**الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**"، (الرياض: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥).

١٠.اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، جمهورية مصر العربية، **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨**، (جمهورية مصر العربية، اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، ٢٠١٤).

١١.بلال عبد الرحيم أحمد، "**من أدب المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي**"، (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧).

١٢.خليل عطا الله، "**مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي (تجربة الأردن)**"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩م).

١٣.سامي عبد الستار عبد الحميد، "**حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادى في ظل اقتصاد السوق**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣).

١٤.عبد اللطيف فخري، "**أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفسادفي الوظائف الحكومية**"، على الموقع التالي:

www.maannews.net/arb/library.aspxFF.

١٥.عقلان حمود عبد الله صالح، "**الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية**"، (صنعاء: ندوة الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية، ١٩٩٦م).
١٦.متولي عبد الحميد، "**نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية**"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٢).

رابعًا: بحوث منشورة:

١. الجابري عبد الله بن حاسن، الفساد الاقتصادى أنواعه، أسبابه، آثاره، وعلاجه، ورقة عمل مقدمة ضمن اعمال **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، (جدة: جامعة أم القرى، ٢٠٠٩).
٢. العربي نبيل صلاح، نجا على عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية"، **المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، "حوكمت الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، في الفترة ٨-١٠ سبتمبر، (الإسكندرية: كلية التجارة، ٢٠٠٥).
٣. الفارسي أحمد بن عبدالله بن سعود، "تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة دراسة مقارنة"، **رسالة ماجستير** تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨).
٤. السكري فتحي بن حسين، "دراسة حول أسس وأساليب مكافحة الفساد الإداري"، **ندوة** "**دور المؤسسات المالية والمصرفية في مكافحة غسيل الأموال**"، المنعقدة في تونس، ١٩-٢٣ أغسطس ٢٠٠٧، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٥. السن عادل عبد العزيز، "مكافحة أعمال الرشوة"، **ندوة: "المال العام ومكافحة الفساد المالي والإداري"**، المنعقدة في تونس، ١٤ – ١٨ مايو ٢٠٠٨، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٦. السن عادل عبد العزيز، "متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية"، **الملتقي العربي الأول: "تطوير الجهاز الإداري الحكومي"**، (الإسكندرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٧. عبد الله عمرو ، **مؤشرت الادارة الرشيدة: مكافحة الفساد والتمثيل والمساءلة**، ورقة عمل مقدمة ضمن اعمال الملتقى العربي الثاني: "الادارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٩).
٨. منصور صبحي، "أخلاقيات الوظيفة العامة والفاسد الإداري"، **ملتقي: "الاتجاهات المعاصرة لإدارة الوظيفة العامة وشؤون الموظفين"**، المنعقد في الرباط من ١٦ – ٢٠ يوليو ٢٠٠٧، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

Books:

1. Akani Christian, **Corruption in Nigeria, The Niger Delta Experience,** (2002),
   At: http://www.africanbookscollective.com/books/corruption-in-nigeria.
2. Pierce Steven, **Moral Economies of Corruption: State Formation and Political Culture in Nigeria** (2016),
   At: https://www.dukeupress.edu/moral-economies-of-corruption.
3. Samuel.P.Huntington, "Modernization and Corruption", **Article in the book of Political Corruption "Concepts and Contexts"**, by Arnold .J.Heidenheimer and Michael Johnston, 3rd Edition Transaction Publishers, 2001.
4. Smith Daniel Jordan, **A Culture of Corruption: Everyday Deception and Popular Discontent in Nigeria** (2008),
   At: http://press.princeton.edu/titles/8266.html.

Articles:

1. Adenike E., T., "An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria", **Journal of Business Management and Economics**, 2013, Vol. 4, No. 3,
   Available at: http://e3journals.org/cms/articles/1362973871_Adenike.pdf.
2. Adela s., Bernard D. & Perseta G. "Corruption impact on Economic Growth: An Empirical Analysis", **Journal of Economic Development**, 2014, Vol. 6, No. 2,
   Available at: https://www.google.com.eg/.
3. Ades, A. and R. Di Tella, "The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution" **IDS Bulletin**, 1996, Vol. 27, No.2.
4. Ajie, H., Oyegun Gbenga, "Corruption and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Analysis 1996 – 2013", **European Journal of Business and Management**, Vol.7, No.5, (Nigeria: 2015).
5. Awojobi, Oladayo Nathaniel, "Corruption and Underdevelopment in Africa: a Discourse Approach", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. II, Issue 10 (United Kingdom: IJECM, Oct 2014).
6. Daniela V., Danut J., & Carmen P.,"Determinants of Corruption in Romania and its Impact on Economic Growth", **Analele Stiintifice ale Universitatii "Alexandru Ioan Cuza**", (Romania: din Iasi - Stiinte Economice, 2011, vol. SE),
   Available at: http://econpapers.repec.org/.
7. Ekundayo Mathew Rotimi and others, "Analysis of Corruption and Economic Growth in Nigeria "**Afro Asian Journal of Social Sciences,** Volume 4, No. 4.2 (Nigeria: Brookings Institution, Omu-Aran, Kwara State, Landmark University, College of Business and Social Sciences, 2013).
8. Ghalwash T., "Corruption and Economic Growth: Evidence from Egypt", **Modern Economy**, 2014, Vol. 5, PP. 1001-1009, http://www.scirp.org/journal/me http://dx.doi.org.
9. Gbenga Lawal "Corruption and Development in Africa: Challenges for Economic and Political Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, vol. 2, No. 1, July 2007.

10. Ghoneim A. F. & Ezzat A. M., "Growth and Corruption in Arab Countries: What Type of Relationship connects them?", **Journal of Economics and International Finance**, 2016, Vol. 8, No. 5, PP. 46,
Available at: http://www.academicjournals.org/JEIF.
11. Goddy Uwa Osimen**,** and others**,** "An Assessment of Corruption in the Public Sector in Nigeria: A Study of Akure South Local Government Area, Ondo State", **Canadian Academy of Oriental and Occidental Culture**, Vol. 9, No. 5, (College of Social and Management Sciences, Achievers University, Owo, Nigeria, 2013).
12. Habib, M. and L. Zurawicki, "Corruption and foreign direct investment", **Journal of International Business Studies**, (Massachusetts: University of Boston: vol. 33, No. 2 -Second quarter, 2002).
Available at:http://www.rcmewhu.com/upload/file/20150528/20150528101547_5713.pdf.
13. Jalal K. & Mustapha M., "Corruption Impacts on Growth and Development of the Moroccan Society", **Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)**, 2016, Vol.7, Iss. 1., Available at: www.iosrjournals.org.
14. Kevin, Murphy, Andrei Shleifer and Robert Vishny, Why is Rent-seeking so Costly to Growth? **American Economic Review**, (Cambridge: Harvard University, vol. 83, No. 2, 1993),
Available at: https://scholar.harvard.edu/shleifer/files/rent_seeking.pdf.
15. Lawal Gbenga, "Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, (Nigeria: Department of Political Science, Olabisi Onabanjo University, vol. 2, No. 1, 2007), pp. 1:7,
Available at: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.631.5272&rep=rep1&type=pdf.
16. Marie Fleckleton, Allan Wright, Roland Craigwell ,Economic growth, Foreign Direct Investment and Corruption in Developed and Developing Countries**. Jounal of Econmic Studies** , Vol. 39 (Bingley: Emerald Group Publishing Limited, June 2014).
17. M. Ogbeidi Michael, "Political Leadership and Corruption in Nigeria Since 1960: A Socio-economic Analysis" **Journal of Nigeria Studies,** Volume 1, Number 2, (Nigeria: University of Lagos, Department of History and Strategic Studies, 2012).
18. Mashal A. M., "Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries", **International Journal of Economics and Management Sciences**, 2011, Vol. 1, No. 4, Available at: https: www.google.co.uk.
19. Olaniyi Evans, Raymond Alenoghena, Corruption Effects on Nigeria: Aggregate and Sectoral Estimates Using VAR, **Journal of Economic & Financial Studies,** vol.3, no.3, (june 2015),
At:https://www.academia.edu/14976968/Corruption_Effects_on_Nigeria_Aggregate_and_Sectoral_Estimates_Using_VAR.
20. Oni T. O. & Awe O. O., "Empirical Nexus between Corruption and Economic Growth (GDP): A Cross Country Econometric Analysis", International Journal of Scientific and Research Publications, 2012, Vol. 2, Iss. 8,
Available at: http://www.ijsrp.org/.
21. O. Okolo Philips, and others**,** "Corruption in Nigeria: The Possible Way Out", **Global Journal of Human-Social Science**, Vol. 14, No. 7, (College of Social and Management Sciences, Achievers University, Owo, Nigeria, 2014)

22. Phillips P. C. B. & Hansen B. E.,"Statistical inference in instrumental variable regression with processes", **Review of Economic Studies**, 1990, Vol. 57, No.1,
Available at: http://restud.oxfordjournals.org/.
23. Richard Amaechi Onuigbo, Eme Okechukwu Innocent, Analysis of Legal Frameworks for Fighting Corruption in Nigeria: Problems and Challenges, **Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review,** Vol. 5, No.3, (Los Anglos: OMICS International Journals, November 2015).
24. Rotimi Ekundayo Mathew, Obasaju Barnabas et al. Analysis of Corruption and Economic Growth in Nigeria**, Afro Asian Journal of Social Sciences**, Volume 4, No. 4.2 (2013),
At: http://www.onlineresearchjournals.com/aajoss/art/109.pdf.
25. T. Adenike Egunjobi, "An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria" **Journal of Business Management and Economics,** Vol. 4 No. 3 (Nigeria: Redeemer's University, Department of Economics and Business Studies, 2013).
26. Tachiwou A. M., (2014), "Empirical Studies: Corruption and Economic Growth", **American Journal of Economics**,2014, Vol. 5, No. 2,
27. Available at: http://article.sapub.org/.
28. Tachiwou A. M., "Corruption and Economic Development in West African Economic and Monetary Union (UEMOA)**"**, **Journal of US-China Public Administration**, 2014, Vol. 11, No. 6.
Available at: https://www.google.com.eg/url.
29. Zouhaier H, "Corruption Investment and economic growth", **IJER**, 2011, Vol. 2, No. 5, P. 185,
Available at: https://www.ijeronline.com.

Working Papers:

1. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, **Governance Matters VIII, Aggregate and Individual Governance Indicators 1996 -2008**, Policy research, No. 4978, (Wachington D.C.: The World Bank, June 2009).
2. Vito Tanzi and Hamid R.Davoodi, **Corruption, Growth, and Public Finances**, IMF Working Paper, WP/00/182, (Washington D.C.: IMF, Nov., 2000).
3. **———————————————**, **"Corruption, Public Investment and Growth"**, IMF Working Paper, No. WP/97/139, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1997).
Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97139.pdf.

Reports:

1. Action Aid Nigeria, **Corruption and Poverty in Nigeria**, (Abuja: Action Aid Nigeria, 2015).
2. Geroge AYttea, Biting Their Own Tails, "**African Leaders and the Internalist Intricacies - of the Rape of a Continent**", A Key note Address to SORAC, Nov. 7-9, 2002 - New Jersey,
Available at: http://www.sorac.net/site/2002/11/sorac-2002-internalist-vs-externalist-interpretations-of-african-history-and-culture/.
3. Brown Malachi Elisha**, Corruption and Violence in Africa: a Case Study of Nigeria**, (Geneva: University of Basel, 2014),

At:http://www.globethics.net/documents/4289936/13403252/GE_Focus_14_web.pdf.
4. Central bank of Nigeria (CBN**), CBN Statistical Bulletin**, Various Issues.
5. Chêne, M., **South-South Anti-Corruption Cooperation Mechanisms,** U4 Expert Answer,At:http://www.u4.no/publications/south-south-anti-corruption-cooperation-mechanisms/downloadasset/391.,2009.
6. Marie Chêne, **"Overview of Corruption and Anti-Corruption in Angola"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2011),
   At: https://www.transparency.org/whatwedo/answer/overview_of_corruption_and_anti_corruption_in_angola.
7. David, Driscol, "**Roads to nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth"**, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, March 1998),
   Available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues12/issue12.pdf.
8. Elizabeth Nduku, John Tenamwenye (eds.), **Corruption in Africa: A Threat to Justice and Sustainable Development** (Geneva: Globethics. net , 2014).
9. Ernst & Young Global Limited (EY), **EY's attractiveness survey Africa 2015: Making choices**, (Durban: EY, 2015).
10. Frunzik Voskanyan, **a Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia**, A Master's Essay Submitted to the Faculty of the Graduate School of Political Science and International Affairs for partial Fulfilment of the Degree of Master of Arts ,(Yerven: university of Armenia, Nov. 2000).
11. Ministério das Finanças, "**Relatório de Fundamentação do Orçamento Geral do Estado"**, (Angola: Luanda, Ministério das Finanças, 2015),
    At: http://www.info-angola.ao/attachments/article/4463/01%20%20Relat%C3%B3rio%20de%20 Fundamenta%C3%A7%C3%A3o.pdf
12. Johnston, M. , **"What can be done about Entrenched Corruption?"** Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, (Washington DC.:The World Bank, 30 April – 1 May 1997).
13. Keita Ibrahima Kalil, **the Review of Corruption as the Decelerator of Development in Africa; Causes, Consequences and Solutions,**
    At:https://www.academia.edu/ 7745823/The_Review_of_Corruption_as_the_Decelerator_of_Development_in_Africa_Causes_Consequences_and_Solutions.
14. Klitgaard Robert, International cooperation against corruption, **"Finance and development"**, (Washington, D.C.: IMF, March 1998).
15. Léonce, Ndikumana, **"Corruption and Pro-Poor Growth Outcomes: Evidence and Lessons for African Countries"**, (Massachusetts: political Economy Research Institute, 2007).
16. Pedone L, **"Caminhos da Transparência"**, (Brazil: São Paulo, Edição Electrónica, 2001),
    At: http://www.info angola.ao/attachments/article/4463/01%20%20Relat%C3%B3rio%20de%20Fundamenta%C3%A7%C3%A3o.pdf
17. Lumumba Patrick Loch Otiendo**, Corruption: the Bane of Africa**, (Geneva: University of Basel, 2014),
    At:http://www.globethics.net/documents/4289936/13403252/GE_Focus_14_web.pdf.
18. Instituto Nacional de Estatística, "**Resultados Definitivos Recenseamento Geral da População e Habitação 2014**", (Angola: Lunada, 2016).
    At:http://www.embajadadeangola.com/pdf/Publicacao%20Resultados%20Definitivos%20Censo%20Geral%202014_Versao%2022032016_DEFINITIVA%2018H17.pdf
19. Instituto Nacional de Estatística, **"Relatório do Inquérito Integrado sobre o Bem-estar da População – (IBEP) 2009",** (Angola: Lunada, 2010).

At: https://www.info-angola.com/attachments/article/4113/IBEP_Relatorio_AnaliticoVol.I_2011_.pdf

20. OECD, "Seminar proceedings: Effective Means of Investigation and Prosecution of Corruption", (Romania, 20 – 22 October 2010), At: http://www.oecd.org/corruption/acn/47588859.pdf
21. Okekeocha Chinelo, **a Case Study of Corruption and Public Accountability in Nigeria**, (Kennesaw State University, Kennesaw, Georgia, 2013).
22. Open Society Initiative for Southern Africa and African Minds (OSISA), **"Effectiveness of Anti-Corruption Agencies in Southern Africa"**, (South Africa: Cape Town, OSISA, 2017).
23. Plummer, Janelle, and Piers Cross, **"Tackling Corruption in the Water and Sanitation Sector in Africa"**, (Washington, D.C.: The World Bank, 2007).
24. Price water house Coopers Limited (PWC), **Impact of Corruption on Nigeria's Economy**, 2016, At:https://www.pwc.com/ng/en/assets/pdf/impact-of-corruption-on-nigerias-economy.pdf.
25. Robert Klitgaard**, International Cooperation Against Corruption**, (Washington, D.C.: IMF, Finance and development, March 1998).
26. Rose – Ackerman, S. **"Corruption: A Study in Political Economy"**, (New-York: Academic press, 1978).
27. Samira Lindner, **Anti-corruption Instruments of the African Union and Regional Economic Communities**, (Transparency International Organization, Sep. 2014).
28. Transparency International Organization, **International Corruption Perceptions index 2014**, (Berlin: Transparency International Organization, 2014).
29. ——————————————, **Anti-corruption Conventions in Africa: What Civil Society Can Do To Make Them Work,** (Berlin, Transparency International Organization, 2006).
30. ——————————————, **People and Corruption: Africa Survey 2015**, Global Corruption Barometer, (Berlin, Transparency International Organization, 2015).
31. ——————————————, **"Corruption Perceptions Index 2017: Full Source Description"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017).
32. ——————————————, **"Corruption Perceptions Index 2017: Technical Methodology Note"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017).
33. UK Aid, The Department for International Development: **Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them: Evidence paper on corruption, (**London: Department for International Development, Jan. 2015).
34. United Nations, Economic Commission for Africa, **"Measuring corruption in Africa: The international dimension matters - African Governance Report IV"**, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016).
35. UNDP, Global Thematic Programme on Anti-Corruption for Development Effectiveness (PACDE), **MDGs and Anti-Corruption**, (New York: UNDP, 2015).

36. UN, **Global Dynamic of Corruption, The Role of the United Nations Helping Member State Build Integrity to Curb Corruption**, (Vienna: U.N., CICP-3, October 2002).
37. Voskanyan Frunzik, "**A Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia**", A Master's Essay Submitted to the Faculty of the Graduate School of Political Science and International Affairs for partial Fulfilment of the Degree of Master of Arts, (Yerven: university of Armenia, Nov. 2000).
38. World Bank, **"World Development Report 1997: The State in a Changing World"**, (New York: Oxford University 1997).
39. World Bank, **"The Republic of Uganda Public Expenditure: Review report on the progress and challenges of budget reforms"**, Report No. 24882-UG, (Washington, D.C: World Bank, September 2002).
40. World Bank, **Worldwide Governance Indicators**, various issues, At: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home.

أهم ملامح الفساد ومؤشراته فى القارة الأفريقية

فايدة علي عابدين(*)

مقدمة

تُعد ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة مرضية خطيرة موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية منها ولكن بدرجات متفاوتة، بحسب الخصوصية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المجتمعات؛ حيث أرجع الخبراء والمتتبعون لشؤون التنمية سبب فشل معظم التجارب والمشاريع في العالم وفى البلدان النامية على وجه الخصوص، وانتشار وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية إلى انتشار وتفشي الفساد بمختلف اشكاله كأهم وجه من اوجه غياب الحكم الرشيد والذي أدى الى سوء استخدام الموارد المتاحة وتخفيض كفاءة وفعالية استخدامها، بالإضافة الى التأثير سلبًا على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وهذا ما يُهدد التنمية المستدامة بشكل ملموس.

وفى أفريقيا لا يقل انتشار الفساد "Corruption" في دولها عن غيرها من القارات، بل ان الفساد في الدول الافريقية أصبح واقعاً حياتياً متكرراً، كما انه يترك اثاراً مدمرة على الانجاز الاقتصادي والاداء الحكومي وطبيعة السلطة الحاكمة، ومما يزيد الامر خطورة ان الاليات الحكومية المستخدمة للقضاء على الفساد في هذه الدول غير مؤثرة وليس لها أي فعالية تذكر، وعليه فان دراسة الفساد في افريقيا يحتاج للمزيد من البحث والدراسة ليس فقط لأنه اكثر انتشارا مقارنة بالدول المتقدمة، ولكن لان هناك ادراكاً متزايداً بمدى خطورته على عمليات التنمية المستدامة التي تشهدها دول القارة الافريقية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفساد وفق أكثر التعريفات بساطة وشيوعا، هو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ورغم أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة عامة ترتبط بمعظم المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو تصنيفاتها على سلم التنمية، إلا أن مشكلة الفساد تحتل مكانًا جوهريًا من بين مشكلات القارة الأفريقية بوجه خاص. ففي السياق الأفريقي، تعتبر مشكلة الفساد سمة هيكلية في كيان الدولة نفسه، فضعف القدرات البيروقراطية والطبيعة الريعية للدولة تعيد إنتاج شبكة الفساد وتجعلها لصيقة الصلة بالإدارة والحكم، والتي تعيق النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تشيع ظواهر الفساد الكبير واختطاف الدولة في العديد من دول القارة.

(*) باحثة دكتوراه - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ٩ - ٤٨ .

وقد تصاعد الاهتمام بقضية الفساد وانعكاساتها السلبية على آفاق التنمية في دول القارة على مدى العقدين الماضيين مع تنامى وطأة الفساد وتكلفته في تأخير النمو أو سوء توزيع عوائده في مختلف دول القارة، وكذلك مع تزايد الاهتمام بقضايا الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية وكان الاهتمام على المستوى الإقليمي واضحًا حين تبنى الاتحاد الأفريقي بروتوكولا لمكافحة ومنع الفساد قبل أن تعلن الأمم المتحدة البروتوكول المناظر بعدة أشهر. فقد فتح الاتحاد الأفريقي الباب للتوقيع على بروتوكول منع ومكافحة الفساد في التاسع من شهر يوليو عام ٢٠٠٣، أي قبل بروتوكول الأمم المتحدة بحوالي خمسة أشهر.

ومع تصاعد وتيرة الفساد في القارة الافريقية وفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية والتي أشارت الى تصدر عشرة دول افريقية المراتب الاولى من حيث مؤشر الفساد، تأتى هذه الدراسة لتتناول تلك الظاهرة بالبحث والتحليل موضحة انعكاساتها على النمو الاقتصادي، وقد تم اختيار الحالة الأنجولية باعتبارها من أبرز نماذج الفساد المتغلغل في مؤسسات الدولة.

أهم ملامح الفساد ومؤشراته في القارة الأفريقية

يعد الفساد من القضايا متعددة الأبعاد التي تنتشر في معظم الدول، وبخاصة النامية منها، كما أنه يمثل قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتنعكس أثاره بصورة سلبية علي كافة جوانب الحياة في المجتمع. ورغم أنه لا توجد بيانات يعول عليها في تحديد حجم الفساد في كافة الدول التي يتغلغل فيها، مما يصعب من قياس آثاره، إلا إنه من خلال استخدام بعض المؤشرات الدولية التي بدأت تتوفر في السنوات الأخيرة يمكن من خلالها التعرف علي مستوى الفساد القارة الأفريقية.

ويشكل الفساد عائقًا أمام التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعيق التنمية الإدارية ويضعف الكفاءة الاقتصادية ويؤدي إلى هجرة العقول ويساهم فى عدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنه يقوض الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية مما يلقى بظلاله سلبًا على الدول المتضررة ويزيد من درجة تبعيتها للخارج.

ويتكون هذا البحث من مبحثين رئيسيين، حيث يعرض المبحث الأول ملامح الفساد وتأثيراته في القارة الأفريقية، ويتناول المبحث الثاني تحليل وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد.

المبحث الأول
ملامح الفساد وتأثيراته في القارة الأفريقية

تختلف ملامح الفساد من منطقة لأخرى بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها كل منطقة، ففي إفريقيا هناك العديد من ملامح الفساد المرتبطة بطبيعة المنطقة والظروف التي مرت بها وهي: الارث الاستعماري الذي مرت به المنطقة، وضعف القيادة، وجشع الساسة، وانتشار الوساطة والمحسوبية والحروب الأهلية، وضعف مؤسسات الحوكمة، وضعف الشفافية والنزاهة، وضعف الإرادة السياسية، وانهيار منظومة القيم، والمركزية، وضعف النظام القضائي، وانعدام الأمن، مما جعل قارة إفريقيا من أكثر الأقاليم على مستوى العالم فسادًا بحسب ما يؤكده مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية.

ويتناول هذا المبحث مطلبين رئيسيين، حيث يتناول المطلب الأول ملامح الفساد في القارة الأفريقية من خلال عرض حالات الفساد التي تم الإبلاغ عنها بالقارة الأفريقية، وأمثلة للفساد الكبير في أفريقيا، ويعرض المطلب الثاني تأثير الفساد بالقارة الأفريقية من خلال تحليل أثر الفساد على الفقر، وأثره على الاستثمار، وأثره على الإنفاق الحكومي، وأثره على المساعدات الخارجية، وأثره على التضخم.

المطلب الأول
ملامح الفساد في القارة الأفريقية

على الرغم من الأسباب المتعددة للفساد إلا أنه يظل الأبرز من بينها هو سلوك القادة السياسيين وبقائهم في السلطة لمدد طويلة مهددين شعوبهم بفكرة الانقلابات العسكرية وسياسة الحزب الواحد وسياسة القمع والاستفادة بمقدرات البلاد لرجال الدولة والموالين لها دون بقية الشعب.[1]

وينشأ الفساد جزئيًا بسبب طبيعة الإنسان في الطمع، واختصار الخطوات في إطار غير قانوني، مما يُصعب العدالة في التوزيع، وتتعدد أسباب الفساد وتختلف من دولة إلى أخرى، ويقسمها البعض إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث تشمل الأولى: سيادة بعض القوانين والصلاحيات، وعدم وضوح النظام الضريبي، وعدم شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، أما الثانية فتشمل: انخفاض دخل الموظفين، وعدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية، وعدم شفافية القوانين

[1] Elizabeth Nduku & John Tenamwenye, **"Corruption in Africa, A Threat to Justice and Sustainable Peace"**, (Geneva: University of Basel, 2014), p 27.

والتشريعات المرتبطة بالفساد، ونظرًا لأن الفساد ظاهرة متشابكة وذات أصول محلية ودولية، فيمكن تقسيم أسباب الفساد وفق منظورين هما: الأهداف والمحددات.[1]

أ. أسباب الفساد المرتبطة بالأهداف: يُعتبر الفساد من الجرائم الاقتصادية، وسببه تحقيق منفعة و/ أو تجنب نفقة.

ب. أسباب الفساد المرتبطة بالمحددات: هناك عوامل ممكن أن تؤثر في عائد الفساد، وتزيد من الظاهرة أو تقلل منها وهي:[2]

١. القيود الحكومية على النشاط الاقتصادي، وتَمتّع أفرد السلطة السياسية بحرية منحهم قوة احتكارية في منح الرخص والتصاريح المختلفة، دون التشديد في تطبيق الثواب والعقاب تجاههم.
٢. تشوه السياسات المطبقة في المجال الاقتصادي.
٣. انخفاض معدلات أجور القطاع العام مقارنةً بأجور القطاع الخاص، ورفع الأجور وحده لا يكفي للقضاء على الفساد وإنما ينبغي أن يقترن بالرقابة الفعّالة وتنفيذ القانون.
٤. ضعف معدلات التنمية وظهور فجوة الدخول.
٥. غياب رؤية متكاملة لخطة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات.
٦. التدخل الكبير للدولة في المجال الاقتصادي.
٧. سرية بعض الصفقات الكبرى.
٨. ضعف جهود مكافحة الفساد في الإمساك بالمخالف ومعاقبته، وارتفاع المنافع المحققة من الفساد عن التكاليف المدفوعة في العقوبات مما يُشجع الفساد وينميه.
٩. غياب الوعي الأخلاقي والديني، مع ضعف دور المجتمع المدني، والغزو الثقافي الأجنبي.

أولاً: ملامح الفساد في القارة الأفريقية

إن الطبيعة الديناميكية للفساد تجعل من الصعب إعطائه تعريفًا دقيقًا، ولكن هذه الصعوبة يجب ألا تقلل بأي شكل من الأشكال من عمق وحجم الدمار الاجتماعي والاقتصادي الذي تسببه الأعمال والممارسات الفاسدة، حيث أنها تفرض تكاليف اقتصادية كبيرة على الدول الأفريقية، بما في ذلك تخريب خطط وبرامج التنمية.

[1] طارق محمود عبد السلام السالوس، "**التحليل الاقتصادي للفساد**"، (القاهرة: جامعة حلوان، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٧.

[2] عبد الستار عبد الحميد سامي، "**حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٦٩: ٧٠.

كما أن الفساد يشوه السوق لأنه لا يشجع على الاستثمار، كما أن كثيرًا ما يتم إهمال أولويات التنمية الحقيقية لدولة ما لصالح الأولويات التي تحقق أكبر مكاسب شخصية لصنَّاع القرار.

وهناك إجماع على أن الفساد يشكل عائقاً للأداء الاقتصادي، حيث تعاني عادة الدول ذات الدخل المنخفض من مستويات عالية من الفساد، وهذا بدوره يعيق النمو السريع والوصول إلى مستويات أعلى من مستويات المعيشة.

ووصلت مشكلة الفساد إلى أبعاد خطيرة في العديد من الدول الأفريقية، حيث قُدِّر نحو ٥٠% من الإيرادات الضريبية في أفريقيا وحوالي ٣٠ مليار دولار من المعونة قد تآكلت بسبب الفساد خلال عام ٢٠٠٤.[١]

ولا شك أن الفساد يؤثر سلبًا على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في أفريقيا، فعلى سبيل المثال في القطاع الاستخراجي؛ حيث برزت عمليات قطع الأشجار والتعدين غير القانونية، وتحويل عائدات النفط والاستيلاء غير المشروع على الأصول العامة باعتبارها تحديات هائلة للفساد، وعدم كفاية أو غياب التنظيم والأطر القانونية، إلى جانب الافتقار إلى مؤسسات الرقابة ذات الصلة، كما أن الفساد هو العامل الأكبر الذي أدى إلى انحراف المسار الاقتصادي والسياسي في كل من غينيا وليبيريا وسيراليون؛ حيث بلغ الفساد ذروته في التدهور الاقتصادي والفوضى السياسية والإساءة الجسيمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[٢]

والبنية التحتية هي عنصر أساسي في التحول الهيكلي حيث أنها تساعد على تحويل تركيز الاقتصاد من القطاع الزراعي إلى القطاعات الصناعية، وتتطلب الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء تحسين الجودة، ولكن ينتشر الفساد على نطاق واسع في تقديم الخدمات العامة؛ حيث تشير الدلائل إلى أن قطاع المياه والصرف الصحي عرضة للتشوه الهائل في تخصيص الموارد والفساد المرتبط بالمشتريات الكبيرة، وإلى ممارسات إدارة الموازنة والإدارة المالية غير الشفافة للمؤسسات الضعيفة، كما تم التوصل إلى استنتاجات مماثلة في قطاعات التعليم والصحة والكهرباء.[٣]

[1] United Nations, Economic Commission for Africa, **"Measuring corruption in Africa: The international dimension matters - African Governance Report IV"**, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016), p 23.
[2] **Ibid**, p 24.
[3] Plummer, Janelle, and Piers Cross, **"Tackling Corruption in the Water and Sanitation Sector in Africa"**, (Washington, D.C.: The World Bank, 2007). pp. 222–223.

للفساد في أفريقيا تكلفة مباشرة وتكلفة غير مباشرة، وعلى الرغم من أن التكلفة المباشرة للفساد قد تكون عالية من حيث خسارة الإيرادات أو الأموال، إلاَّ أن التكلفة غير المباشرة من حيث التشوهات الاقتصادية، وعدم الكفاءة الناتجة عن الممارسات الفاسدة، هي أكثر إشكالية على المدى الطويل وبالتالي تجعلها أكثر صعوبة في التعامل معها. ويزيد الفساد من تكلفة ممارسة الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى خفض الإيرادات المتراكمة للدولة بشكل جذري. كما أنه يؤدي إلى سوء تقديم الخدمات، ورفض أداء الوظائف العادية دون دفع مبالغ إضافية. علاوة على ذلك، فإن الفساد يُعمق الفقر ويجعل من الصعب على الناس العاديين المضي قدمًا، وهناك أدلة متزايدة على أن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للفساد تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء، الذين لا يعانون فقط من نقص الخدمات، ولكنهم أيضًا عاجزون عن مقاومة مطالب المسؤولين الفاسدين.[١]

وقدر بنك التنمية الأفريقي الخسائر التي تتكبدها القارة الأفريقية سنويًا نتيجة لتفشى ظاهرة الفساد بنحو ٣٠٠ بليون دولار، أي حوالى ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالي للقارة، كما أشار إلى أن تلك الخسائر تتخطى قيمة إجمالي تدفقات المساعدات والمنح التي تأتى إلى القارة. وهذا ما أدى الى اعتبار البعض أن تزايد الفساد وارتفاع نسب الاصابة بفيروس نقص المناعة (الايدز) يعدان من أكثر العوامل التي تضعف من فرص التنمية المستدامة بالقارة الأفريقية، كما أشار الاتحاد الأفريقي الى انه اذا تم استرجاع ١٠% من الاموال التي يساهم الفساد في فقدانها – وذلك من خلال اتباع سياسات تتصدى لتلك الممارسات – فان ذلك سيتيح حوالى ١٤,٨ بليون دولار يمكن توجهيها الى مبادرات الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بالقارة الأفريقية.[٢]

وجدير بالذكر أن الفساد السياسي كانت له عواقب وخيمة على النمو والتنمية ولابد من تكامل جميع الأدوار للحد من الفساد بالقارة وتحسن مؤشراتها التنموية فلابد من تكامل المنظمات الدولية مع الحكومات والاعلام ونظام التعليم ومنظمات المجتمع المدني وجميع الأطراف لكي يتم الحد من ظاهرة الفساد.

وهناك بعض الحالات التي تم الابلاغ عنها والتي لقيت صدى إعلامي عن حالات فساد في القارة الأفريقية ويمكن تلخيصها في الجدول التالي رقم (١):[٣]

---

[1] Gbenga Lawal, "Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, (Nigeria: Department of Political Science, Olabisi Onabanjo University, vol. 2, No. 1, 2007), pp. 1:7,
Available at: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.631.5272&rep=rep1&type=pdf.

[٢] د. نهلة أحمد أبو العز، ""تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا: نيجيريا نموذجاً"، **مجلة مصر المعاصرة**، (القاهرة: الجمعية المصرية للإحصاء والاقتصاد السياسي والتشريع، ٢٠١٥)، ص١٢.

[3] Elizabeth Nduku & John Tenamwenye, **"Corruption in Africa, A Threat to Justice and Sustainable Peace"**, (Geneva: University of Basel, 2014), p 73:74.

جدول رقم (١)

بعض حالات الفساد التي تم الإبلاغ عنها بالقارة الأفريقية

حالات الفساد	الدولة	الادعاءات
الدكتور باكيلي مولوزي	مالاوي	اختلاس ١١ مليون دولار
فريدريك تشيلوبا	زامبيا	سرقة ٥٠٠ ألف دولار
جاكوب زوما	جنوب افريقيا	غسيل أموال بقيمة ٤ مليون راند
تشارلز تايلور	ليبيريا	اختلاس مليون دولار
موبوتو سيسي سيكو	جمهورية الكونغو الديمقراطية	اختلاس ١٢ مليار دولار
الجنرال ساني أباتشا	نيجيريا	اختلاس ٤ مليارات دولار
ديبري ألاميبزيغا	ولاية بايلسا في نيجيريا	اختلاس مليون دولار، وانتهاك حقوق الانسان

Source: Elizabeth Nduku & John Tenamwenye, **"Corruption in Africa, A Threat to Justice and Sustainable Peace"**, (Geneva: University of Basel, 2014), p 73:74.

ثانيًا: أمثلة على الفساد الكبير في أفريقيا

تتعدد الأمثلة الخاصة بالفساد الكبير في أفريقيا ومن أهمها ما يلي:[1]

١. **غينيا (١٩٩٠):** يعد مشروع تعدين خام الحديد "سيماندو" هو الأكبر من نوعه في أفريقيا. ويشمل بناء السكك الحديدية واستكشاف أربع كتل تعدين في منطقة سيماندو، وقد تم منح عقد الكتل الأربع في البداية إلى شركة "Rio Tinto" ، وبعد ذلك تم سحب اثنين من الكتل بعيدًا عن الشركة، وقد تم هذا السحب بدون أي عملية مناقصة وإنما عقد مزعوم شفهي لشركة أخرى هي "BSG Resources". وتستمر الادعاءات بأن رشاوى كبيرة قد أُعطيت لضمان تقسيم الكتل بين الشركتين، وهذه الفضيحة لا تزال موضوع تحقيق من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي.

٢. **كينيا (٢٠٠٥):** تركزت مشكلة التأجير الأنجلو على سوء استخدام تمويل الإيجار لتمويل المشاريع المرتبطة بالأمن على وجه التحديد، وكشفت المشكلة عن منح العقود الفاسدة لنظام جديد لطباعة جوازات السفر. وقد مُنحت هذه العقود والتي تجاوزت ١٠٠ مليون دولار لشركات غير موجودة. وزُعم أن عدد كبير من أعضاء الحكومة متورطون في هذه المشكلة.

[1] Elizabeth Nduku & John Tenamwenye, **"Corruption in Africa, A Threat to Justice and Sustainable Peace"**, (Geneva: University of Basel, 2014), p 19.

٣. **أوغندا (٢٠١٠):** حصلت شركة "Muhlbauer Technology Co." على عقد لطبع بطاقات الهوية الوطنية ووجدت عدة شكوك حول هذا العقد، وزُعم أن الشركة مُنحت أكثر من ١٠٠ مليون دولارولكنها أصدرت فقط أقل من ٥٠٠ بطاقة بحلول عام ٢٠١٢.

٤. **ملاوي (٢٠١٢):** تم تصميم نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل لتمكين الحكومات من مراقبة ميزانيتها ووضعها النقدي، إلاَّ أنه عند مراجعة هذا النظام تمَّ اكتشاف نقاط ضعف كبيرة فيه، وتشك حكومة ملاوي في أن عددًا من الجناة يستغلون نقاط الضعف هذه، مما يؤدي إلى خسارة مالية للخزانة. وتمكن الجناة من تحويل الأموال من الحسابات المصرفية الحكومية إلى حسابات البائعين للسلع والخدمات التي لم يتم توريدها أبدًا، ثم حذف المعاملات من نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل. وحتى ٢٠ فبراير ٢٠١٤، أكد المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في ملاوي أنه يمكن تصنيف ما يصل إلى حوالي ١٥,٥ مليون دولار على أنها سرقة ويجب أن تخضع للإجراءات القانونية المناسبة. كما يوجد ما يسمى بفضيحة "Cashgate" التي تتألف من عمليات نهب على نطاق واسع من جانب المسؤولين الحكوميين، الذين أساءوا استخدام أنظمة الشراء في الدولة؛ حيث وجدت عدة شكوك حول منح عقود بما يزيد عن ٧٥ مليون دولار لشركة أبولو الدولية.[1]

[1] **Ibid**, p 19.

المطلب الثاني
تداعيات الفساد بالقارة الأفريقية

يظل الفساد أحد التحديات الرئيسية في الإدارة الاقتصادية، والتي يجب حلها بشكل عاجل، وهناك إجماع على أن الفساد يتسبب في هدر شديد وسوء تخصيص الموارد ، مما يؤخر النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال ضياع فرص الاستثمار، وتراجع النمو وتزايد عدم المساواة، ويؤثر الفساد أيضًا على الإيرادات الحكومية ويقوض تنمية القطاع الخاص ويزيد من عدم كفاءة القطاع العام، مما يضعف التنمية المؤسسية، كما أن مشكلة الفساد تتفاقم بسبب عدم القدرة المستمرة على قياس الظاهرة على نحو مناسب في سياق أفريقي.[١]

وترتبط تأثيرات الفساد بعدة عوامل، فعلي سبيل المثال يرتبط تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى الفساد في بلد المستثمر؛ حيث أن المستثمرين من الدول الفاسدة نسبيًا يتقبلون الفساد ويتعاملون معه، وقد تتبع هذه النتائج وجود "ميزة نسبية" للمستثمرين من الدول الفاسدة، كما قد يرتبط ذلك بعوامل أخرى خاصة بكل دولة، بما في ذلك العوامل الثقافية.[٢]

وللفساد تأثير واضح على كل من: الاستثمار الخاص، والبنية التحتية العامة، والإيرادات الضريبية، وتراكم رأس المال البشري والإنتاجية، وعدم الاستقرار السياسي، ويتم تناول كل منهم كما يلي:[٣]

١. يؤثر الفساد سلبًا على النمو الاقتصادي من خلال خفض الاستثمار الخاص؛ حيث أن الفساد لا يشجع الاستثمار بسبب الرشاوى، والعمولات، وغيرها من أشكال المدفوعات غير المشروعة التي تزيد من عدم اليقين وتزيد من تكاليف المعاملات، وبالتالي تقليل الربحية، كما أن الفساد هو "ضريبة خاصة"، وسرية إلى حد كبير وغير مؤكدة؛ حيث أن ضرائب الفساد غير مؤكدة جزئيًا لأن الاتفاقيات الخاصة بها غير قانونية وبالتالي لا يمكن إنفاذها في أي محكمة تجارية مما يقوض مناخ الاستثمار.[٤]

---

[1] United Nations, **OP.CIT**, p 27.

[2] Habib, M. and L. Zurawicki, "Corruption and foreign direct investment", **Journal of International Business Studies**, (Massachusetts: University of Boston: vol. 33, No. 2 -Second quarter, 2002), pp. 291: 295,
Available at: http://www.rcmewhu.com/upload/file/20150528/20150528101547_5713.pdf.

[3] Ndikumana, Léonce, **"Corruption and Pro-Poor Growth Outcomes: Evidence and Lessons for African Countries"**, (Massachusetts: political Economy Research Institute, 2007), p 184.

[4] Tanzi, Vito, and Hamid Davoodi, "**Corruption, Public Investment and Growth**", IMF Working Paper, No. WP/97/139, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1997), P20,
Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97139.pdf.

٢. كما يؤثر الفساد على كمية ونوعية الاستثمارات العامة، ففي كثير من الأحيان، تنتهي الحكومات ببناء "طرق لا تصل إلى أي مكان"، وذلك ببساطة لأن هذه الأنشطة تولد عمولات أو تخدم المصالح السياسية لصناع القرار، كما أن الفساد يضعف جودة الاستثمار العام لأن اختيار الاستثمار العام مدفوع بالمكاسب الخاصة المتوقعة لصناع القرار أكثر من المصلحة العامة.[١]

٣. لا تحظى صيانة البنية التحتية العامة بالاهتمام الكافي عمومًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن المشاريع الجديدة تولد عمولات أعلى، وبالتالي قد يؤدي الفساد إلى بنية تحتية عامة أقل فقرًا ولكنها ليست أفضل.

٤. يؤخر الفساد النمو عن طريق خفض الإيرادات الضريبية، فالفساد يُضعف القاعدة الضريبية بإنهاء مناخ الاستثمار وإدامة التسرب بسبب التهرب الضريبي والاختلاس من قِبَل جامعي الضرائب، مما يؤثر سلبًا على النمو فمع انخفاض عائدات الضرائب فإن تمويل البنية التحتية العامة مقيَّد.[٢]

٥. يبطئ الفساد النمو من خلال الاستخدام غير الفعَّال لرأس المال البشري، فيمكن القول بأن الفساد يؤثر بشكل كبير على الإنتاجية في قطاع محدد من الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، عندما يستخدم الموظفون المدنيون وقتًا قيمًا في مطاردة الرشاوى والعمولات وغيرها من أشكال المكافآت غير المشروعة بدلاً من تقديم الخدمات وتنفيذ اللوائح الحكومية، كما أن الفساد يولد عدم كفاءة في تمويل المشروعات القومية؛ حيث يتم تبديد الميزانية أو اختلاسها في كثير من الأحيان، ووجدت دراسة تتبع البنك الدولي عن تمويل التعليم في أوغندا أنه في عام ١٩٩٦، وصلت ٣٦% فقط من مساهمات الحكومة المركزية إلى المدارس.[٣]

٦. يزيد الفساد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي وعواقبه السلبية على النمو، وذلك من خلال التنازع على الموارد من خطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما تتحكم النخبة في

[1] Driscol, David, **"Roads to nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth"**, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, March 1998), pp.10-11, Available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues12/issue12.pdf.

[2] Murphy, Kevin, Andrei Shleifer and Robert Vishny, Why is Rent-seeking so Costly to Growth? **American Economic Review**, (Cambridge: Harvard University, vol. 83, No. 2, 1993), p.409, Available at: https://scholar.harvard.edu/shleifer/files/rent_seeking.pdf.

[3] World Bank, **"The Republic of Uganda Public Expenditure: Review report on the progress and challenges of budget reforms"**, Report No. 24882-UG, (Washington, D.C: World Bank, September 2002).

السلطة، ويمكن لأي نزاع داخلي أن يُعكر صفو المناخ الاجتماعي والاستثماري العام مع عواقب سلبية على شرعية الدولة والنمو الاقتصادي.

ويساهم الفساد فى هروب رؤوس الاموال إلى الخارج حيث أشار أحد التقارير الصادرة عن منظمة النزاهة العالمية فى عام ٢٠١١ إلى أن هناك ما يقرب من ١,٢٦ تريليون دولار خرجت من الدول النامية خلال عام ٢٠٠٨، ساهمت فيها الدول الأفريقية بنحو ٢٢% (٢٧٦ تريليون دولار)، وهى قيمة أعلى بكثير مما تلقته تلك الدول من مساعدات تنموية رسمية.[١]

ويؤدى الفساد إلى تشويه الإنفاق العام على الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، ويؤدي إلى تدهور البيئة، وتآكل القيم الاجتماعية، والقضاء على المبادرات المحلية والمشاريع التنموية، ويزيد من حدة المشاكل الاجتماعية الأخرى مثل الجريمة، والبطالة والفقر والاثنية. وقد كانت آثار الفساد أكثر وضوحًا في أفريقيا مقارنة بباقى اقاليم العالم، الأمر الذي جعل البعض يذهب إلى أن الفساد ساهم فى تدمير الاهداف التنموية وقوض فرص النمو الاقتصادى طويل الاجل وزاد من معدلات الفقر وأدى الى تراجع موقع القارة فى خريطة التجارة العالمية.[٢]

كما يؤثر الفساد في تدني كفاءة الاستثمار وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وإساءة توجيهها، وزيادة تكلفتها، بالإضافة إلى تداخل الوساطات في اختيار المشاريع الإنشائية وانتشار الغش مما يسفر على تدني المنشآت القاعدية العامة، وأكدت بعض الدراسات على أن الفساد يؤثر على البنية التحتية مما يقلل من جودة الطرق ويزيد من انقطاع الكهرباء، كما وجدت علاقة سالبة بين الفساد والإيرادات العامة.

ويترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثاراً ملموسة على تخصيص النفقات العامة بالدول الأفريقية ، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه. وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في القارة سوء تخصيص لمواردها العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع.

وقد أفادت دراسة لمنظمة الشفافية الدولية أجريت في عام ٢٠١٥ أن رجال الأعمال هم أكثر الفئات فسادًا في أفريقيا بعد مسؤولي الشرطة. وجاء مسؤولو الحكومة والضرائب في المرتبتين الثالثة

[1] UK Aid, The Department for International Development: **Why Corruption Matters: Understanding Causes, Effects and How to Address Them: Evidence Paper on Corruption, (**London: Department for International Development, Jan. 2015) p.6.

[٢] د. رقية حساني، "الفساد الاقتصادي وابعاده وانعكاساته على النمو"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد العشرون، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر ٢٠١٠)، ص٣.

والرابعة من بين الفئات الأكثر فسادا، بنسب بلغت ٣٨% و٣٧% على التوالي، ولقد شملت هذه الدراسة مقابلات مع أكثر من ٤٣ ألف شخص في ٢٨ دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ومن بين النتائج المهمة لهذا التقرير أن ما يقدر بـ٧٥ مليون شخص دفعوا رشاوى العام الماضي. وكان الأشخاص الأشد فقرًا هم الأكثر تضررًا إذ أن فرص دفعهم رشاوى تصل إلى الضعف تقريبًا مقارنةً بالأكثر ثراء. وقالت الدراسة إن الكثير من هؤلاء اضطروا لدفع رشاوى للحصول على الخدمات الأساسية التي يحتاجونها بشدة مثل التعليم والخدمات الصحية، كما أشار المسح إلى أن ليبيريا هي الأكثر فسادًا، إذ سجلت أعلى معدلات رشاوى من بين الدول التي شملها الاستطلاع. وكانت الدول التي تليها في الترتيب هي الكاميرون ونيجيريا وسيراليون. واحتل القضاء مرتبة سيئة في استطلاع الفساد إذ رأى ٣٤% من المستطلع آراؤهم القضاة بأنهم الأكثر فسادًا مقارنة بـ٣٣% لنواب البرلمان و٣١% للمسؤولين عن مكاتب الرؤساء.[1]

وفيما يلي تحليل تأثيرات الفساد على القارة الأفريقية، من خلال تحليل أثر الفساد على الفقر، وأثره على الاستثمار، وأثره على الإنفاق الحكومي، وأثره على المساعدات الخارجية، وأثره على التضخم:

أولاً: الفساد والفقر في القارة الأفريقية:

يوجد اتفاق واسع على أن الفساد يؤثر على الفقراء بشكل كبير، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويضر الفساد بالفقراء في الدول الأفريقية على نحو غير متناسب، لأنه يؤثر على حياتهم اليومية بالعديد من الطرق المختلفة، ويميل إلى جعلها أكثر فقرًا، من خلال حرمانهم من نصيبهم العادل من الموارد الاقتصادية والمساعدات المنقذة للحياة، ومن الخدمات العامة الأساسية لأنهم غير قادرين على دفع الرشاوى، ويزيد من صعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل تلك المتعلقة بالصحة والغذاء والتعليم. ويخلق التمييز بين المجموعات المختلفة في المجتمع، ويغذي عدم المساواة والظلم، ويعرقل النمو لذا فهو يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي بالقارة الأفريقية.

ويزداد الأمر تعقيدًا بالنظر إلى تزايد معدلات الفقر في الدول الأفريقية، حيث لا تزال تلك المعدلات مرتفعة مقارنة بأقاليم العالم النامية الاخرى، ولا تزال افريقيا جنوب الصحراء تحتل المركز الأول على مستوى معدلات الفقر، فلقد بلغت تلك المعدلات ٤٢,١% عام ٢٠١٤. فلقد اشار الرئيس السابق للجنة مكافحة الفساد في كينيا أن تكلفة الرشوة بها بلغت أكثر من بليون دولار سنويًا في حين

[1] Transparency International Organization, **People and Corruption: Africa Survey 2015**, Global Corruption Barometer, (Berlin: Transparency International Organization, 2015).

أن ما يقرب من ثلثي سكانها (حوالى ٣٠ مليون نسمة) يعيشون تحت خط الفقر، وكذلك الحال في الكونغو الديموقراطية والتي تعد من اغنى دول القارة بالموارد الطبيعية حيث تمتلك أكثر من ٨٠% من معدن الكولتان، و١٠% من النحاس الى جانب الماس والبترول، ورغم ذلك يعيش اكثر من ٨٠% من سكانها في حالة فقر شديد نتيجة لانتشار ممارسات الفساد.[١]

ويوضح الشكل التالي رقم (١) علاقة الفساد بالفقر، وكيف يؤثر الفساد على زيادة مستويات الفقر.

شكل (١)

علاقة الفساد بالفقر

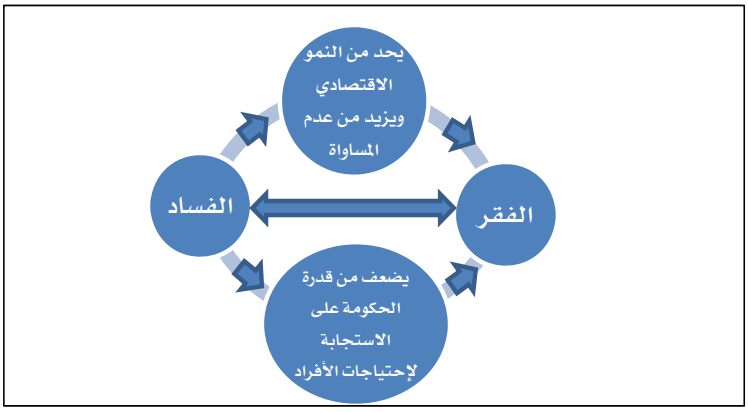

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "**الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر**"، (نيويورك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ١٥.

ويساهم الفساد في تزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء، فلقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن انتشار الفساد أدى إلى تزايد هروب رؤوس الاموال من الدول الأفريقية، وقدمت الدراسة بيانات عن ثروات بعض القادة الأفارقة والتي تم تهريبها الى الدول المتقدمة في الوقت الذي تعانى فيه تلك الدول من تزايد معدلات الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج ويوضح الجدول التالي رقم (٢) حجم ثروات بعض القادة الأفارقة المهربة للخارج:

[1] Marie Fleckleton, Allan Wright, Roland Craigwell, Economic growth, Foreign Direct Investment and Corruption in Developed and Developing Countries**, Jounal of Economic Studie**, Vol. 39 (Bingley: Emerald Group Publishing Limited, June 2014), p.9.

جدول رقم (٢)

حجم ثروات بعض القادة الأفارقة المهربة للخارج خلال عام ٢٠٠٧

اسم القائد الافريقي	الدولة	حجم الثروة بالدولار
الجنرال سانى اباتشا	نيجيريا	٢٠ بليون دولار
الرئيس هوفويت بوانى	كوت ديفوار	٦ بليون دولار
الجنرال ابراهيم بابانجيدا	نيجيريا	٥ بليون دولار
الرئيس موبوتو سيسيكو	زائير	٤ بليون دولار
الرئيس موسى تراورى	مالى	٢ بليون دولار
الرئيس هنرى بيدى	كوت ديفوار	٣٠٠ مليون دولار
الرئيس دينيس ساسو نجيسو	الكونغو	٢٠٠ مليون دولار
الرئيس عمر بونجو	الجابون	٨٠ مليون دولار
الرئيس بوب بيا	الكاميرون	٧٠ مليون دولار
الرئيس هيلا مريام	اثيوبيا	٣٠ مليون دولار
الرئيس حسين حبرى	تشاد	٣ مليون دولار

Source: Gbenga Lawal, "Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, (Nigeria: Department of Political Science, Olabisi Onabanjo University, vol. 2, No. 1, 2007), pp. 1:7.

وقد اشارت الامم المتحدة في عام ١٩٩٩إلى أن أكثر من ٢٠٠ مليار دولار سرقت من قبل القادة الأفارقة، وكان هذا المبلغ يمثل ما يقرب من ثلثي ديون القارة البالغة نحو ٣٠٠ مليار دولار آنذاك.[١]

ثانيًا: الفساد والاستثمار في القارة الأفريقية:

يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وإساءة توجيهها، وزيادة تكلفتها، بالإضافة إلى تداخل الوساطات في اختيار المشاريع الإنشائية وانتشار الغش مما يسفر على تدني المنشآت العامة.

[1] Geroge AYttea, **Biting Their Own Tails: African Leaders and the Internalist Intricacies - of the Rape of a Continent**. A Key note Address to SORAC, Nov. 7-9, 2002 - New Jersey,
Available at: http://www.sorac.net/site/2002/11/sorac-2002-internalist-vs-externalist-interpretations-of-african-history-and-culture/.

كما يعمل الفساد على إضعاف الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، ما يخلق مناخًا من عدم اليقين ويقلل الحوافز المشجعة للمستثمرين الأجانب والمحليين، ويعتبره المستثمرون بمثابة ضريبة على أعمالهم، وعنصر مهم في رفع مستوى المخاطرة التي تقترن باستثماراتهم في الدول النامية عموماً ودول افريقيا على وجه الخصوص.

ومن جهة أخرى يعمل ارتفاع مستوى الفساد في الدول الأفريقية على رفع مستوى المخاطرة وتكاليف المشاريع، ما يؤدي إلى التقليل من الدافع للاستثمار وهروب تلك الاستثمارات نحو البلدان الأقل فسادًا أو الأكثر استقرارًا، كما يعمل الفساد على إضعاف المنافسة وقلة الكفاءة والابتكار، فحصول بعض الشركات على ميزات مالية واقتصادية لا تستحقها يحد من المنافسة وفق قواعد السوق، ويحرم دخول شركات جديدة تقوم باستثمارات أكثر جودة واقل تكلفة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحمل المستهلكين لأسعار أعلى للبضائع، وقبولهم بنوعية اقل جودة، علاوة على قلة تنوع المنتجات المعروضة.[1]

وقد اشار أحد المسوح التي أجريت عن مدى جاذبية الدول الأفريقية للاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى أن هناك عددًا من العوامل التي تحد من قدرة دول القارة الأفريقية على جذب المزيد من تلك الاستثمارات وجاءت النتائج كما يوضحها الشكل التالي رقم (٢):

شكل رقم (٢)

معوقات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر إلى القارة الأفريقية



Source: Ernst & Young Global Limited (EY), **EY's attractiveness survey Africa 2015: Making Choices**, (Durban : EY, 2015), p 31.

[1] Marie Fleckleton, Allan Wright, Roland Craigwell ,Economic growth.....**, op.cit**, p11.

ويتضح من الشكل السابق أن عدم الاستقرار السياسي جاء على رأس تلك المعوقات بنسبة بلغت ٥٤,٦%، تلاه مباشرة الفساد كأحد أهم التحديات التي تواجه الاستثمارات الاجنبية بالقارة الأفريقية وذلك بنسبة بلغت ٢٦%.

ثالثًا: الفساد والانفاق الحكومي في القارة الأفريقية:

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثارًا ملموسة على تخصيص النفقات العامة بالدول الأفريقية، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه، وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في القارة سوء تخصيص لمواردها العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع، وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي والتعليم والصحة، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية. كما يساهم الفساد فى تشويه عناصر النفقات الحكومية فمن المتوقع أن يبدد المسؤولون الحكوميون والسياسيون المرتشون موارد عامة على البنود التى يسهل الحصول منها على رشاوى كبيرة مع الاحتفاظ بسريتها.

ففي زيمبابوي، على سبيل المثال، كشفت الشرطة الوطنية بأن الحكومة قد فقدت ما مجموعه ٣ مليون دولار في عام ١٩٩١ بسبب السرقة والاحتيال من جانب الموظفين العموميين، وأكثر من ذلك، تفقد زيمبابوي ما لا يقل عن ٥% سنويًا من ناتجها المحلى أي ما يعادل نحو ٣٠٠ مليون دولار نتيجة لممارسات الكسب غير المشروع.[1]

كما يرتبط الفساد بمستوى الإنفاق العسكري خاصةً في الدول الأفريقية، فهناك علاقة موجبة بين مؤشرات الفساد وارتفاع مستوى الإنفاق العسكري، نظراً لما يتضمنه هذا الإنفاق من عناصر يصعب على هيئات المراقبة أو المجالس التشريعية الحكم على مصداقيتها، وما يوفره ذلك من فرص كبيرة للرشوة والاختلاس من خلال ادعاء السلطات ضرورة السرية في شراء الأسلحة. وتجدر الإشارة هنا أن الفساد يؤثر على الإنفاق العام أيضاً من خلال خفض الإيرادات العامة للدولة، حيث يعمل على محاباة دافعي الضرائب الذين يتمكنون بفضل تقديم الرشاوى والعمولات على المسئولين في الإدارة الضريبية من تخفيض قيمة الضرائب المفروضة عليهم أو التهرب الكامل من دفعها، أو

[1] **Ibid**, p 24.

الاستفادة من إعفاءات ليست من حقهم، وكل هذا يعمل على تقليل الإيرادات التي بدورها تؤثر على الإنفاق الحكومي.[1]

رابعًا: الفساد والمساعدات الخارجية بالقارة الأفريقية:

من الأثار السلبية المحتملة للفساد والتى تمثل اهمية خاصة بالنسبة للدول الأفريقية امكانية تقليل الفساد لفعالية المعونات والمساعدات التى تتدفق لتلك الدول، فالفساد قد يؤدى فى أغلب الاحيان إلى الفشل فى الحصول على المنح والقروض الخارجية اللازمة لتمويل التنمية، بالاضافة إلى عدم القدرة على توجيه هذه المنح والمساعدات نحو الاولويات الوطنية العليا حيث تذهب نسبة كبيرة من الموارد المالية التى تقدم كمعونات من قبل الدول المانحة لحساب ومنافع النخبة الحاكمة فى الدول الأفريقية.

وتتفشى في أفريقيا أمثلة على إساءة استخدام المساعدات الاجنبية. فقد خسرت نيجيريا التي لديها ثالث أكبر عدد من المصابين بفيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) في العالم مساعدات بقيمة ٥٠ مليون دولار لمكافحة المرض في أبريل من عام ٢٠٠٦ عندما علق الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا منحتين بسبب عدم الوفاء بالأهداف الخاصة بالشفافية والحصول على الادوية. وفي أوغندا علق الصندوق العالمي مؤقتًا مساعدات بقيمة ٣٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ قائلاً انه اكتشف سوء ادارة خطير في توزيع الاموال. وفي كينيا تورط في أكبر فضيحة بشأن المساعدات الاجنبية خلال السنوات الاخيرة المجلس الوطني للسيطرة على الايدز الذي أوقف مديره عن العمل في عام ٢٠٠٣ بعد اتهام هيئة حكومية لمكافحة الفساد له بالتلاعب. ودفعت هذه القضية البنك الدولي للاعراب عن القلق من أن المجلس الوطني للسيطرة على الايدز لم يقدم بيانًا عن الاموال التي أنفقت خلال ستة أشهر انتهت في يونيو ٢٠٠٤.[2]

خامسًا: الفساد والتضخم في أفريقيا:

يساهم الفساد فى زيادة معدلات التضخم فى الدول الأفريقية نتيجة ارتفاع تكاليف اداء الاعمال لتعويض ما يدفع من رشاوى للفاسدين ونتيجة لارتفاع معدلات انفاقهم على السلع الاستهلاكية والعقارات والسلع المعمرة وغيرها، الامر الذى يؤدى الى احداث ضغط كبير على ميزانية ذوى الدخول المحدودة ويزيد من حدة الفقر. كما يساهم تهريب السلع والخدمات الى دول مجاورة فى

[1] Transparency International Organization, **Anti-corruption Conventions in Africa: What Civil Society Can Do to Make Them Work,** *(*Berlin, Transparency International Organization, 2006*)*, p.9.

[1] Ibrahima Kalil Keita,**"The Review Of Corruption As The Decelerator Of Development In Africa; Cases, Consequences And Solutions",** P4.
Available At: https://www.academia.edu/745823/ The Review Of Corruption As The Decelerator Of Development In Africa; Cases, Consequences And Solutions.

ندرة تلك السلع فى الاسواق المحلية مما يرفع من أسعارها ويزيد التضخم. كما يساهم الفساد فى انخفاض قيمة العملات الوطنية للدول الأفريقية مقابل العملات الدولية مما يؤدى الى زيادة اسعار الواردات الأفريقية المقومة بالعملات الوطنية وبالتالى ارتفاع الاسعار المحلية وتزايد معدلات التضخم. وبالاضافة الى ما سبق يتسبب انخفاض نمو الايرادات العامة خاصة الضريبية والجمركية نتيجة التهرب من دفعها فى عجز الموازنة العامة للدولة، ومن اجل تغطية هذا العجز قد تلجأ الدول الأفريقية الى التوسع النقدى من خلال زيادة المعروض النقدى وهذا يتسبب فى ارتفاع الاسعار وحدوث التضخم.[1]

[2] Ibrahima Kalil Keita,**"The Review Of Corruption As The Decelerator Of Development In Africa; Cases, Consequences And Solutions"**, P5.
Available At: https://www.academia.edu/745823/ The Review Of Corruption As The Decelerator Of Development In Africa; Cases, Consequences And Solutions.

المبحث الثاني

تحليل وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد

يتكون هذا المبحث من مطلبين رئيسيين، حيث يتناول المطلب الأول موقع القارة الأفريقية في خريطة العالم للفساد، ويتناول المطلب الثاني تحليل وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد.

المطلب الأول

موقع القارة الأفريقية في خريطة العالم للفساد

يتناول هذا المطلب مؤشر مدركات الفساد من حيث إصداره ومعايير قياسه والبيانات التي يعتمد عليها وتفسير القيم الخاصة به، كما يعرض موقع القارة الأفريقية في خريطة الفساد ووضعها في مؤشر مدركات الفساد.

أولاً: مؤشر مدركات الفساد

تتشارك منظمة الشفافية العالمية حركة عالمية واحدة في رؤية واحدة: عالم تكون فيه الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس خالية من الفساد، وفي عام ١٩٩٣، قرر عدد قليل من الأفراد اتخاذ موقف ضد الفساد وإنشاء منظمة الشفافية الدولية. وهي تعمل الآن في أكثر من ١٠٠ دولة، وتعمل المنظمة بلا هوادة لتحريك الضمير الجماعي للعالم وإحداث التغيير. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لوقف الفساد، ولكن تم تحقيق الكثير أيضا، بما في ذلك:[1]

١. إنشاء اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد.
٢. مقاضاة القادة الفاسدين ومصادرة ثرواتهم المكتسبة بطريقة غير مشروعة.
٣. فوز الانتخابات الوطنية ونجاح معالجة الفساد الى حد كبير.
٤. جعل الشركات مسؤولة عن سلوكها في الداخل والخارج.

وتلتزم منظمة الشفافية الدولية بتعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية، وتهدف إلى أن وجود حكم رشيد وممارسات أخلاقية وانفتاح على مزيد من الشفافية، وتعرف المنظمة الفساد على أنه سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق، أو يمكن تعريفه على أنه إدخال المصالح الشخصية والعائلية في اتخاذ القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين.

[1] Transparency International Organization, **"Corruption Perceptions Index 2017: Full Source Description"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017), p 1.

ومن أهم المؤشرات التي تصدر عن تلك المنظمة الدولية ثلاثة مؤشرات هي:

١. مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI)
٢. التقرير العالمي عن الفساد Global Corruption Report (GCR)، ويركز في كل عام على دراسة الفساد في قطاع حيوي من قطاعات العمل بالدولة.
٣. مؤشر دفع الرشوة Bribe Payers Index (BPI)، وتعتمد فيها على نتائج جمعية جالوب الدولية Gallup International Association (GIA)

وقد بادرت المنظمة بإطلاق مؤشر مدركات الفساد منذ عام ١٩٩٥ كمؤشر مركب يقيس مدركات الفساد في القطاع العام في دول العالم المختلفة، وهناك منهجية عامة يتم إتباعها لإصدار ذلك المؤشر المركب، حيث تستخدم عدة تقارير مسحية من رجال الأعمال ومحللين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد، ويعتمد أساسًا على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب وأطر جمع العينات والمنهجيات، مما يُعزز من فهم المستويات المختلفة للفساد من دولة لأخرى. وهناك شروط ضرورية تراعى عند الأخذ بنتائج دراسة من إحدى الجهات، وهى أن يكون ترتيب الدول أحد المخرجات الرئيسية للدراسة. ولا يتأتى هذا إلاَّ إذا توحدت المسوح والمنهجية المتبعة في إجرائها من ذات الجهة لكل الدول محل الدراسة، وبالتالي يسهُل مقارنة النتائج ببعضها البعض. ولذلك يؤخذ في الاعتبار مجمل نتائج السنوات السابقة لتقليل التغيير الفجائي في محصلة الدرجة التي تحصل عليها كل دولة نتيجة التغيرات العشوائية.[١]

وتنطبق كل الجهات بصفة عامة نفس التعريف للفساد متضمنًا – على سبيل المثال – إساءة استخدام النفوذ للحصول على منفعة شخصية، ومنها الرشوة للشخصيات القيادية والمؤثرة، والأبواب الخلفية في إدارة عمليات المشتريات، واختلاس الأموال العامة، ولابد أيضًا من أن تقوم الجهة بتقييم مستوى الفساد بين القيادات العامة والسياسية في الدولة محل الدراسة. ولكل جهة استخدام المقياس الخاص بها لنتائج الدراسة، ولذلك يتم توحيد قياسي لهذه النتائج المتعددة قبل حساب القيمة المتوسطة لكل دولة، وتتجه هذه الجهات من عام لآخر للأخذ بالمعايير القياسية للنتائج حتى تتوحد المنهجية والأساليب المتبعة بغرض إصدار دراسة شاملة أكثر دقة وموضوعية، وتتراوح عدد الجهات التي يتم الاعتماد على نتائجها من ١٠ الى ١٦ جهة بصفة عامة.[٢]

[1] **Ibid**, p 4.
[2] Transparency International Organization, **"Corruption Perceptions Index 2017: Technical Methodology Note"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017), p1.

ومؤشر مدركات الفساد هو مؤشر مركب يتكون من (١٢) مؤشرًا فرعيًا مما يُعزز فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى، وقد حدث وأن تغيرت المنهجية أكثر من مرة غير أنه منذ عام ٢٠١٢ تغيرت المنهجية وظلت واحدة منذ ذلك العام، وتعتمد منهجية المؤشر على أن جميع المصادر ينبغي أن تخضع إلى عدة معايير ومنها:

١. التأكد من صلاحية البيانات التي تم تجميعها، ولابد أن تكون مصادر البيانات مؤسسات ذات مصداقية عالية.
٢. لابد أن تمثل البيانات مدركات الفساد في القطاع العام دون غيره من القطاعات.
٣. لابد من قياس نفس المتغيرات على مستوى الدول حتى يتسنى ترتيب الدول في المؤشر.

أ. معايير قياس مؤشر مدركات الفساد

تأتي المعايير التي يقيس عليها المؤشر درجات الفساد على النحو التالي:[١]

١. وجود برلمان فاعل ومنتخب يستطيع أن يراقب.
٢. سلطة قضائية قوية ومستقلة.
٣. مؤسسات وهيئات لمكافحة الفساد تكون مستقلة فعليًا وفاعلة.
٤. وجود قوانين صارمة تمنع تداخل المصالح.
٥. آليات صارمة لتطبيق هذه القوانين.
٦. تضمين آليات مكافحة الفساد بمراكز صنع القرارات العامة.
٧. إظهار المزيد من الشفافية فيما يخص الإنفاق العام والعقود العامة المبرمة.
٨. اتساع رقعة مساءلة الجهات العامة والحكومية أمام المجتمع.
٩. شفافية ونزاهة واضحة في الموازنة العامة للدولة.
١٠. مستوى عالٍ من الوسائل الإعلامية المستقلة.
١١. وجود مجتمع مدني فاعل ويمتلك أدوات مؤثرة ونزيهة.
١٢. حرية تداول المعلومات والحصول عليها.

ب. مصادر البيانات التي يعتمد عليها مؤشر مدركات الفساد:

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على ١٣ مصدرًا يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات رأي توفرها (١٢) مؤسسة مستقلة تضم كل من:[٢]

[1] **Ibid**, p3.
[2] **Ibid**, p2.

١. البنك الأفريقي للتنمية.
٢. البنك الأسيوي للتنمية.
٣. مؤسسة بيرتلسمان (تقدم مؤسسة بيرتلسمان مؤشرات الحوكمة المستدامة ومؤشر التحول).
٤. وحدة الاستخبارات الاقتصادية.
٥. بيت الحرية.
٦. مؤسسة البصيرة العالمية.
٧. المعهد الدولي للتنمية الإدارية.
٨. مؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية.
٩. مؤسسة خدمات المخاطر السياسية، ومؤسسة الشفافية الدولية.
١٠. البنك الدولي.
١١. المنتدى الاقتصادي العالمي.
١٢. مشروع العدالة العالمي.

وتقيس هذه المسوح واستطلاعات الرأي المؤشر الإجمالي للفساد من حيث (تكرار حدوثه – حجم الرشاوي) في القطاع العام والعمل السياسي، كما توفر جميع هذه المسوح واستطلاعات الرأي تصنيفًا للدول.

وتتمثل الخطوة الأولى لاحتساب مؤشر مدركات الفساد في توحيد البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المصادر الفردية نتيجة تنوع واختلاف درجات المقاييس المستخدمة فيها، ويتم ترجمة تلك البيانات إلى مقياس عام موحد ضمن حدود درجات مؤشر مدركات الفساد والتي تنحصر ما بين (٠ – ١٠٠).

وأخيرًا يتم تحديد الدرجات على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة حيث تعني درجة (٠) أعلى مستوى للفساد المدرك أي تفشى الفساد بدرجة كبيرة، في حين درجة (١٠٠) أدنى مستوى للفساد المدرك أي انعدام الفساد.[1]

ثانيًا: وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد

تم حساب مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ لنحو (٥٤) دولة أفريقية من بين (١٨١) دولة شملها المؤشر، مقارنةً بنحو (٥١) دولة أفريقية من بين (١٧٦) دولة شملها المؤشر خلال عام ٢٠١٦.

[1] **Ibid**, p4.

وتشير نتائج مؤشر مدركات الفساد إلى تفشي الفساد في القارة الأفريقية فقد بلغ متوسط قيم مؤشر مدركات الفساد في القارة الأفريقية حوالى ٣٢,١ درجة وهو ما يعني أن القارة الأفريقية تعاني من تفشي الفساد بصورة كبيرة جدًا.

ويتضح أن القارة الأفريقية من أكثر أقاليم العالم فسادًا حيث أن هذا الاقليم ملونًا باللون الأحمر الداكن الذي يشير إلى تفشي الفساد في الإقليم بصورة أكبر من جميع أقاليم العالم، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٣) والذي يعرض مؤشر مدركات الفساد في مناطق العالم المختلفة خلال عام ٢٠١٧.

شكل رقم (٣)

مؤشر مدركات الفساد في مناطق العالم المختلفة خلال عام ٢٠١٧

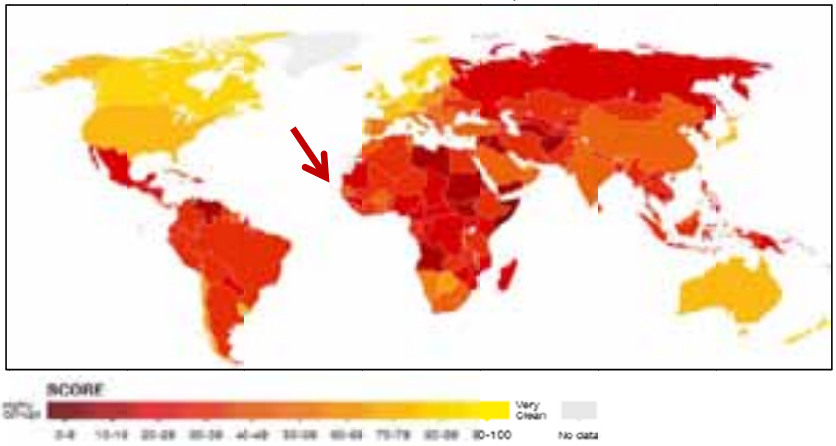

Source: Transparency International Organization, **"Transparency International Corruption Perceptions index 2017"**, (Berlin: Transparency International Organization,2017).

ويتضح من توزيع دول إفريقيا ودول العالم في فئات مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ والذي يوضحه الجدول التالي رقم (٣) وقوع دولة الصومال في أدنى فئة بمؤشر مدركات الفساد (٠ – ٩)، حيث بلغت قيمتها (٩) مما يعني انتشار الفساد بها بصورة كبيرة جدًا جدًا، كما وقع نحو (٧) دول من دول القارة الأفريقية في ثاني أدنى فئة في مؤشر مدركات الفساد(١٠–١٩) وهي الفئة التي تعني أن الفساد منتشر بصورة كبيرة جدًا، وتتمثل تلك الدول في (جنوب السودان، والسودان، وليبيا، وغينيا بيساو، غينيا الإستوائية، وأنجولا)، وبلغت نسبة الدول الأفريقية بين مختلف دول العالم في هذه الفئة التي شملها المؤشر خلال عام ٢٠١٧ نحو ٥٠%.

ويتضح كذلك تركز دول القارة الأفريقية في الفئات الأعلى فسادًا وبنسب كبيرة حيث تمثل دول القارة الأفريقية حوالى ٥٠% من بين دول العالم في الفئة (٢٠-٢٩) وهي ما يعني أن الفساد بهذه الدول شديد.

ووقع أكثر من ثلث دول القارة الإفريقية (٣٤,٠%) في الفئة (٣٠ -٣٩) وهي من الفئات الأكثر فسادًا، حيث بلغ عدد دول القارة الأفريقية في تلك الفئة نحو (١٧) دول من بين (٥٠) دولة شملها المؤشر على مستوى العالم.

جدول رقم (٣)

توزيع دول إفريقيا ودول العالم في فئات مؤشر الفساد خلال عام ٢٠١٧

الفئة	الدول الأفريقية بهده الفئة	دول العالم بهذه الفئة	النسبة
٠-٩	١	٢	%٥٠,٠
١٠-١٩	٦	١٣	%٤٦,٢
٢٠-٢٩	١٦	٣٢	%٥٠,٠
٣٠-٣٩	١٧	٥٠	%٣٤,٠
٤٠-٤٩	٨	٢٨	%٢٨,٦
٥٠-٥٩	٤	١٩	%٢١,١
٦٠-٦٩	٢	١٣	%١٥,٤
٧٠-٧٩	٠	١٢	%٠
٨٠-٨٩	٠	١٢	%٠
٩٠-١٠٠	٠	٠	%٠
الإجمالي	**٥٤**	**١٨١**	%٢٩,٨



Source: Transparency International Organization, **Transparency International Corruption Perceptions index 2017**, (Berlin: Transparency International Organization,2017).

في حين انخفض عدد الدول الأفريقة في الفئات الأقل فسادًا بمؤشر مدركات الفساد، حيث وقع فقط دولتي بوتسوانا وسيشيل في الفئة (٦٠ -٦٩) وبلغت النسبة نحو ١٥,٤% من بين دول العالم في الفئة والتي بلغ عددها نحو (١٣) دولة، ولم يظهر أي تواجد لأي دولة أفريقية في الفئات التالية الأقل فسادًا، وذلك كما يتضح من الجدول السابق رقم (٣).

المطلب الثاني
تحليل وضع دول القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد

تُعد دولة بوتسوانا هي الأقل فسادًا من بين دول القارة الأفريقية حيث بلغ المؤشر حوال (٦١) درجة خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (٦٠) درجة خلال عام ٢٠١٦، في حين كانت دولة الصومال هي الأسوأ على مستوى القارة الأفريقية بنحو (٩) درجات خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (١٠) درجات خلال عام ٢٠١٦.

وجاءت دولة أنجولا ضمن أكثر سبع دول فسادًا بالقارة الأفريقية حيث بلغت قيمة المؤشر نحو (١٩) درجة خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (١٥) درجة خلال عام ٢٠١٦، وإن حقق المؤشر تحسنًا بنحو ٥,٦% خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦.

ويلاحظ أن هناك عدد كبير من الدول (١٧ دولة من ٥٤ دولة أي حوالي ٣١,٥%) ساءت أحوالها في مؤشر الفساد خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بالعام السابق ٢٠١٦، مما يدل على أن الفساد يستشرى في دول القارة الأفريقية، وسجلت ليبيريا أعلى معدل انخفاض في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦ بلغ نحو ١٦,٢%، ويليها في ذلك الصومال بنحو ١٠%، والجابون بحوالي ٨,٦%.

وتحسنت ٢٤ دولة من دول القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦، وقد يكون السبب وراء ذلك اتخاذ تلك الدول خطى اصلاحية للتغلب على الوضع السيء في مؤشر مدركات الفساد، وحققت ليبيا أعلى معدل ارتفاع في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦ بلغ نحو ٢١,٤%، ويليها في ذلك جامبيا بنحو ١٥,٤%، وجمهورية أفريقيا الوسطى بحوالي ١٥%.

وكانت هناك ١٣ دولة من الدول الأفريقية ظل وضع الفساد فيها كما هو ولم تختلف درجاتها في عام ٢٠١٧ عن عام ٢٠١٦، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٤) والذي يوضح تحليل وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٧).

جدول رقم (٤)

تحليل وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٧)

الدولة	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		اتجاه التغير في القيمة**
	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة*	
بوتسوانا	٢٨	٦٣	٣٥	٦٠	٣٤	٦١	↑
سيشيل	--	٥٥	--	--	٣٦	٦٠	--
الرأس الأخضر	٤٠	٥٥	٣٨	٥٩	٤٨	٥٥	↓
رواندا	٤٤	٥٤	٥٠	٥٤	٤٨	٥٥	↑
ناميبيا	٤٥	٥٣	٥٣	٥٢	٥٣	٥١	↓
موريشيوس	٤٥	٥٣	٥٠	٥٤	٥٤	٥٠	↓
ساوتومى وبرنسيب	٦٦	٤٢	٦٢	٤٦	٦٤	٤٦	▬
السنغال	٦١	٤٤	٦٤	٤٥	٦٦	٤٥	▬
جنوب افريقيا	٦١	٤٤	٦٤	٤٥	٧١	٤٣	↓
بوركينافاسو	٧٦	٣٨	٧٢	٤٢	٧٤	٤٢	▬
ليسوتو	٦١	٤٤	٨٣	٣٩	٧٤	٤٢	↑
تونس	٧٦	٣٨	٧٥	٤١	٧٤	٤٢	↑
غانا	٥٦	٤٧	٧٠	٤٣	٨١	٤٠	↓
المغرب	٨٨	٣٦	٩٠	٣٧	٨١	٤٠	↑
بنين	٨٣	٣٧	٩٥	٣٦	٨٥	٣٩	↑
سوازيلاند	--	--	--	--	٨٥	٣٩	--
زامبيا	٧٦	٣٨	٨٧	٣٨	٩٦	٣٧	↓
ساحل العاج	١٠٧	٣٢	١٠٨	٣٤	١٠٣	٣٦	↑
تنزانيا	١١٧	٣٠	١١٦	٣٢	١٠٣	٣٦	↑
أثيوبيا	١٠٣	٣٣	١٠٨	٣٤	١٠٧	٣٥	↑
الجزائر	٨٨	٣٦	١٠٨	٣٤	١١٢	٣٣	↓
النيجر	٩٩	٣٤	١٠١	٣٥	١١٢	٣٣	↓
مصر	٨٨	٣٦	١٠٨	٣٤	١١٧	٣٢	↓
الجابون	٩٩	٣٤	١٠١	٣٥	١١٧	٣٢	↓

الدولة	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		اتجاه التغير في القيمة**
	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة*	
توجو	١٠٧	٣٢	١١٦	٣٢	١١٧	٣٢	➖
جيبوتي	٩٩	٣٤	١٢٣	٣٠	١٢٢	٣١	⬆
ليبيريا	٨٣	٣٧	٩٠	٣٧	١٢٢	٣١	⬇
مالاوي	١١٢	٣١	١٢٠	٣١	١٢٢	٣١	➖
مالي	٩٥	٣٥	١١٦	٣٢	١٢٢	٣١	⬇
جامبيا	١٢٣	٢٨	١٤٥	٢٦	١٣٠	٣٠	⬆
سيريلون	١١٩	٢٩	١٢٣	٣٠	١٣٠	٣٠	➖
كينيا	١٣٩	٢٥	١٤٥	٢٦	١٤٣	٢٨	⬆
موريتانيا	١١٢	٣١	١٤٢	٢٧	١٤٣	٢٨	⬆
جزر القمر	١٣٦	٢٦	١٥٣	٢٤	١٤٨	٢٧	⬆
غينيا	١٣٩	٢٥	١٤٢	٢٧	١٤٨	٢٧	➖
نيجيريا	١٣٦	٢٦	١٣٦	٢٨	١٤٨	٢٧	⬇
أوغندا	١٣٩	٢٥	١٥١	٢٥	١٥١	٢٦	⬆
الكاميرون	١٣٠	٢٧	١٤٥	٢٦	١٥٣	٢٥	⬇
موزمبيق	١١٢	٣١	١٤٢	٢٧	١٥٣	٢٥	⬇
مدغشقر	١٢٣	٢٨	١٤٥	٢٦	١٥٥	٢٤	⬇
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٤٥	٢٤	١٥٩	٢٠	١٥٦	٢٣	⬆
بوروندي	١٥٠	٢١	١٥٩	٢٠	١٥٧	٢٢	⬆
زمبابوي	١٥٠	٢١	١٥٤	٢٢	١٥٧	٢٢	➖
الكونغو	١٤٦	٢٣	١٥٩	٢٠	١٦١	٢١	⬆
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٤٧	٢٢	١٥٦	٢١	١٦١	٢١	➖
تشاد	١٤٧	٢٢	١٥٩	٢٠	١٦٥	٢٠	➖
اريتريا	١٥٤	١٨	١٦٤	١٨	١٦٥	٢٠	⬆
أنجولا	**١٦٣**	**١٥**	**١٦٤**	**١٨**	**١٦٧**	**١٩**	⬆
غينيا الاستوائية	--	--	--	--	١٧١	١٧	--
غينيا بيساو	١٥٨	١٧	١٦٨	١٦	١٧١	١٧	⬆

الدولة	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		اتجاه التغير في القيمة**
	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة*	
ليبيا	١٦١	١٦	١٧٠	١٤	١٧١	١٧	⬆
السودان	١٦٥	١٢	١٧٠	١٤	١٧٥	١٦	⬆
جنوب السودان	١٦٣	١٥	١٧٥	١١	١٧٩	١٢	⬆
الصومال	١٦٧	٨	١٧٦	١٠	١٨٠	٩	⬇

-- بيان غير متاح

* الدول مرتبة تنازليًا وفقًا لقيمة مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧.

** يوضح اتجاه التغير في القيمة مقارنة قيمة مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٧ بقيمته لعام ٢٠١٦.

Source: Transparency International Organization, **"Transparency International Corruption Perceptions index 2017"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017).

ويمكننا القول بأن الصورة العامة لأداء دول القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد سيئ للغاية وغير مشجع، حيث أنها تحتل المراكز المتأخرة في مؤشر مدركات الفساد من بين أقاليم العالم، وعلى الرغم من هذا الوضع السيء نجد أن بعض الدول مازال تتردى أوضاعها في الفساد وتسوء أحوالها، وقد يرجع ذلك الى عدم فعّالية وجدوى الاصلاحات الحكومية فى تحسين صورة دول القارة الأفريقية عالميًا من حيث الشفافية والنزاهة، وهذه النتائج تتطلب قيام حكومات تلك الدول باصلاحات واسعة وجدية من أجل رفع تنافسية بلدانهم فى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومواصلة المشاريع التنموية المختلفة.

أهم النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

١. وصلت مشكلة الفساد إلى أبعاد خطيرة في العديد من الدول الأفريقية، حيث قُدِّر نحو ٥٠% من الإيرادات الضريبية في أفريقيا وحوالي ٣٠ مليار دولار من المعونة قد تآكلت بسبب الفساد خلال عام ٢٠٠٤.

٢. يساهم الفساد في تزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء، فلقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن انتشار الفساد أدى إلى تزايد هروب رؤوس الاموال من الدول الأفريقية، وقدمت الدراسة بيانات عن ثروات بعض القادة الأفارقة والتي تم تهريبها الى الدول المتقدمة في الوقت الذي تعانى فيه تلك الدول من تزايد معدلات الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج.

٣. وقع أكثر من ثلث دول القارة الإفريقية (٣١,٥%) في الفئة (٣٠ –٣٩) وهي من الفئات الأكثر فسادًا، حيث بلغ عدد دول القارة الأفريقية في تلك الفئة نحو (١٧) دول من بين (٥٠) دولة شملها المؤشر على مستوى العالم.

٤. جاءت دولة أنجولا ضمن أكثر سبع دول فسادًا بالقارة الأفريقية حيث بلغت قيمة المؤشر نحو (١٩) درجة خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (١٥) درجة خلال عام ٢٠١٦، وإن حقق المؤشر تحسنًا بنحو ٥,٦% خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦.

٥. تُعد دولة بوتسوانا هي الأقل فسادًا من بين دول القارة الأفريقية حيث بلغ المؤشر حوال (٦١) درجة خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (٦٠) درجة خلال عام ٢٠١٦، في حين كانت دولة الصومال هي الأسوأ على مستوى القارة الأفريقية بنحو (٩) درجات خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (١٠) درجات خلال عام ٢٠١٦.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

أولاً: كتب:

١. الألباني محمد ناصر الدين، "**صحيح ابن ماجة**"، (بيروت: مكتبة التربية العربية لدول الخليج، ١٤٠٨هـ)، الجزء الثاني.

٢. الفيومي أحمد بن محمد علي، "**المصباح المنير معجم عربي عربي**"، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٤).

٣. اليوت . ك . أ (محرر)، **الفساد والاقتصاد العالمى**، ترجمة محمد جمال امام، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠).

٤. حمدي عبدالرحمن حسن، **الفساد السياسي في افريقيا**، (القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩٣).

ثانيًا: مقالات:

١. أبو العز نهلة أحمد، ""تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا: نيجيريا نموذجاً"، **مجلة مصر المعاصرة**، (القاهرة: الجمعية المصرية للإحصاء والاقتصاد السياسي والتشريع، ٢٠١٥).

٢. حساني رقية، الفساد الاقتصادي وأبعاده وانعكاساته على النمو، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد العشرون، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر ٢٠١٠).

٣. دانييل كاوفمان، "تأثير الفساد": **مجلة التمويل والتنمية**، سبتمبر ٢٠١٥، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠١٥).

٤. عبد الفضيل محمود، مفهوم الفساد ومعاييره، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٠٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر ٢٠٠٤).

٥. على عبد القادر على، مؤشرات قياس الفساد الإداري، **جسر التنمية**، العدد السبعون، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، فبراير ٢٠٠٨).

٦. مشري عبد الحليم، عمر فرحاني، "الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد الخامس، (بسكرة– الجزائر: جامعة محمد خيضر، ٢٠١٣).

٧. منيعم جعفر حسين، "تأثير الفساد على مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد (١٦)، (عدن، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٥م).

٨. مفيد زنون يونس، عدنان دهام أحمد، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسات الحكم، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤، (جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢).

٩. مورو، باولو، "الفساد، الأسباب والنتائج"، **مجلة التمويل والتنمية**، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٨م).

١٠. عبيد هناء، **الاتحاد الافريقي ومجابهة الفساد: دراسة حالتي كينيا ونيجيريا**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.ahram.org.eg

١١.سايح بوزيد، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد ١٠، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ، ٢٠١٠).

١٢.سعيد ناصر خليفة عبد المولى، "تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية"، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي**، (القاهرة: جامعة الأزهر، ٢٠٠٧).

١٣.يونس مفيد زنون، أحمد عدنان دهام، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسات الحكم، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤، (جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢).

ثالثًا: تقارير:

١. أحمد أحمد مرسول، "قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة"، **مجلة النبأ**، (بيروت: العدد ٢٧، ٢٠٠٣).

٢. الأمم المتحدة، "**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**"، الدورة الثامنة والخمسون، (واشنطن: ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣)، على الرابط التالي:
At: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan038992.pdf

٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **الفساد والتنمية** "**مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر**"، نيويورك، ديسمبر ٢٠٠٨.

٤. الاتحاد الإفريقي، "**اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد**"، (موزمبيق، ١١ يوليو ٢٠٠٣)، على الرابط التالي:
At: https://au.int/sites/default/files/treaties/7786-treaty-028_african_union_convention_on_preventing_and_combating_corruption_e.pdf

٥. السالوس طارق محمود عبد السلام، "**التحليل الاقتصادي للفساد**"، (القاهرة: جامعة حلوان، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥).

٦. السكارنه بلال خلف، "**أخلاقيات العمل**"، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).

٧. السن عادل عبدالعزيز، "**مكافحة أعمال الرشوة**"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩).

٨. الغالبي طاهر، والعامري صالح،"**المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**"، (عمان: دار وائل، ٢٠١٠).

٩. الكبيسي عامر، "**الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**"، (الرياض: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥).

١٠.اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، جمهورية مصر العربية، **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨**، (جمهورية مصر العربية، اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، ٢٠١٤).

١١.بلال عبد الرحيم أحمد، "**من أدب المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي**"، (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧).

١٢.خليل عطا الله، "**مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي (تجربة الأردن)**"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩م).

١٣.سامي عبد الستار عبد الحميد، "**حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣).

١٤.عبد اللطيف فخري، "**أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفسادفي الوظائف الحكومية**"، على الموقع التالي:
www.maannews.net/arb/library.aspxFF.

١٥.عقلان حمود عبد الله صالح، "**الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية**"، (صنعاء: ندوة الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية، ١٩٩٦م).
١٦.متولي عبد الحميد، "**نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية**"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٢).

رابعًا: بحوث منشورة:

١. الجابري عبد الله بن حاسن، الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه، آثاره، وعلاجه، ورقة عمل مقدمة ضمن اعمال **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، (جدة: جامعة أم القرى، ٢٠٠٩).
٢. العربي نبيل صلاح، نجا على عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية"، **المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، "حوكمت الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، في الفترة ٨-١٠ سبتمبر، (الإسكندرية: كلية التجارة، ٢٠٠٥).
٣. الفارسي أحمد بن عبدالله بن سعود، "تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة دراسة مقارنة"، **رسالة ماجستير** تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨).
٤. السكري فتحي بن حسين، "دراسة حول أسس وأساليب مكافحة الفساد الإداري"، **ندوة "دور المؤسسات المالية والمصرفية في مكافحة غسيل الأموال"**، المنعقدة في تونس، ١٩-٢٣ أغسطس ٢٠٠٧، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٥. السن عادل عبد العزيز، "مكافحة أعمال الرشوة"، **ندوة: "المال العام ومكافحة الفساد المالي والإداري"**، المنعقدة في تونس، ١٤ – ١٨ مايو ٢٠٠٨، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٦. السن عادل عبد العزيز، "متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية"، **الملتقي العربي الأول: "تطوير الجهاز الإداري الحكومي"**، (الإسكندرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٧. عبد الله عمرو ، **مؤشرت الادارة الرشيدة: مكافحة الفساد والتمثيل والمساءلة**، ورقة عمل مقدمة ضمن اعمال الملتقى العربي الثاني: "الادارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٩).
٨. منصور صبحي، "أخلاقيات الوظيفة العامة والفاسد الإداري"، **ملتقي: "الاتجاهات المعاصرة لإدارة الوظيفة العامة وشؤون الموظفين"**، المنعقد في الرباط من ١٦ – ٢٠ يوليو ٢٠٠٧، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

Books:

1. Akani Christian, **Corruption in Nigeria, The Niger Delta Experience,** (2002),
   At: http://www.africanbookscollective.com/books/corruption-in-nigeria.
2. Pierce Steven, **Moral Economies of Corruption: State Formation and Political Culture in Nigeria** (2016),
   At: https://www.dukeupress.edu/moral-economies-of-corruption.
3. Samuel.P.Huntington, "Modernization and Corruption", **Article in the book of Political Corruption "Concepts and Contexts"**, by Arnold .J.Heidenheimer and Michael Johnston, 3rd Edition Transaction Publishers, 2001.
4. Smith Daniel Jordan, **A Culture of Corruption: Everyday Deception and Popular Discontent in Nigeria** (2008),
   At: http://press.princeton.edu/titles/8266.html.

Articles:

1. Adenike E., T., "An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria", **Journal of Business Management and Economics**, 2013, Vol. 4, No. 3,
   Available at: http://e3journals.org/cms/articles/1362973871_Adenike.pdf.
2. Adela s., Bernard D. & Perseta G. "Corruption impact on Economic Growth: An Empirical Analysis", **Journal of Economic Development**, 2014, Vol. 6, No. 2,
   Available at: https://www.google.com.eg/.
3. Ades, A. and R. Di Tella, "The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution" **IDS Bulletin**, 1996, Vol. 27, No.2.
4. Ajie, H., Oyegun Gbenga, "Corruption and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Analysis 1996 – 2013", **European Journal of Business and Management**, Vol.7, No.5, (Nigeria: 2015).
5. Awojobi, Oladayo Nathaniel, "Corruption and Underdevelopment in Africa: a Discourse Approach", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. II, Issue 10 (United Kingdom: IJECM, Oct 2014).
6. Daniela V., Danut J., & Carmen P.,"Determinants of Corruption in Romania and its Impact on Economic Growth", **Analele Stiintifice ale Universitatii "Alexandru Ioan Cuza**", (Romania: din Iasi - Stiinte Economice, 2011, vol. SE),
   Available at: http://econpapers.repec.org/.
7. Ekundayo Mathew Rotimi and others, "Analysis of Corruption and Economic Growth in Nigeria "**Afro Asian Journal of Social Sciences,** Volume 4, No. 4.2 (Nigeria: Brookings Institution, Omu-Aran, Kwara State, Landmark University, College of Business and Social Sciences, 2013).
8. Ghalwash T., "Corruption and Economic Growth: Evidence from Egypt", **Modern Economy**, 2014, Vol. 5, http://www.scirp.org/journal/me http://dx.doi.org.
9. Gbenga Lawal "Corruption and Development in Africa: Challenges for Economic and Political Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, vol. 2, No. 1, July 2007.

10. Ghoneim A. F. & Ezzat A. M., "Growth and Corruption in Arab Countries: What Type of Relationship connects them?", **Journal of Economics and International Finance**, 2016, Vol. 8, No. 5,
Available at: http://www.academicjournals.org/JEIF.
11. Goddy Uwa Osimen**,** and others**,** "An Assessment of Corruption in the Public Sector in Nigeria: A Study of Akure South Local Government Area, Ondo State", **Canadian Academy of Oriental and Occidental Culture**, Vol. 9, No. 5, (College of Social and Management Sciences, Achievers University, Owo, Nigeria, 2013).
12. Habib, M. and L. Zurawicki, "Corruption and foreign direct investment", **Journal of International Business Studies**, (Massachusetts: University of Boston: vol. 33, No. 2 -Second quarter, 2002).
Available at:http://www.rcmewhu.com/upload/file/20150528/20150528101547_5713.pdf.
13. Jalal K. & Mustapha M., "Corruption Impacts on Growth and Development of the Moroccan Society", **Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)**, 2016, Vol.7, Iss. 1., Available at: www.iosrjournals.org.
14. Kevin, Murphy, Andrei Shleifer and Robert Vishny, Why is Rent-seeking so Costly to Growth? **American Economic Review**, (Cambridge: Harvard University, vol. 83, No. 2, 1993),
Available at: https://scholar.harvard.edu/shleifer/files/rent_seeking.pdf.
15. Lawal Gbenga, "Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, (Nigeria: Department of Political Science, Olabisi Onabanjo University, vol. 2, No. 1, 2007),
Available at: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.631.5272&rep=rep1&type=pdf.
16. Marie Fleckleton, Allan Wright, Roland Craigwell ,Economic growth, Foreign Direct Investment and Corruption in Developed and Developing Countries**. Jounal of Econmic Studies** , Vol. 39 (Bingley: Emerald Group Publishing Limited, June 2014).
17. M. Ogbeidi Michael, "Political Leadership and Corruption in Nigeria Since 1960: A Socio-economic Analysis" **Journal of Nigeria Studies,** Volume 1, Number 2, (Nigeria: University of Lagos, Department of History and Strategic Studies, 2012).
18. Mashal A. M., "Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries", **International Journal of Economics and Management Sciences**, 2011, Vol. 1, No. 4, Available at: https: www.google.co.uk.
19. Olaniyi Evans, Raymond Alenoghena, Corruption Effects on Nigeria: Aggregate and Sectoral Estimates Using VAR, **Journal of Economic & Financial Studies,** vol.3, no.3, (june 2015),
At:https://www.academia.edu/14976968/Corruption_Effects_on_Nigeria_Aggregate_and_Sectoral_Estimates_Using_VAR.
20. Oni T. O. & Awe O. O., "Empirical Nexus between Corruption and Economic Growth (GDP): A Cross Country Econometric Analysis", International Journal of Scientific and Research Publications, 2012, Vol. 2, Iss. 8,
Available at: http://www.ijsrp.org/.
21. O. Okolo Philips, and others**,** "Corruption in Nigeria: The Possible Way Out", **Global Journal of Human-Social Science**, Vol. 14, No. 7, (College of Social and Management Sciences, Achievers University, Owo, Nigeria, 2014).

22. Phillips P. C. B. & Hansen B. E.,"Statistical inference in instrumental variable regression with processes", **Review of Economic Studies**, 1990, Vol. 57, No.1,
Available at: http://restud.oxfordjournals.org/.
23. Richard Amaechi Onuigbo, Eme Okechukwu Innocent, Analysis of Legal Frameworks for Fighting Corruption in Nigeria: Problems and Challenges, **Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review,** Vol. 5, No.3, (Los Anglos: OMICS International Journals, November 2015).
24. Rotimi Ekundayo Mathew, Obasaju Barnabas et al. Analysis of Corruption and Economic Growth in Nigeria**, Afro Asian Journal of Social Sciences**, Volume 4, No. 4.2 (2013),
At: http://www.onlineresearchjournals.com/aajoss/art/109.pdf.
25. T. Adenike Egunjobi, "An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria" **Journal of Business Management and Economics,** Vol. 4 No. 3 (Nigeria: Redeemer's University, Department of Economics and Business Studies, 2013).
26. Tachiwou A. M., (2014), "Empirical Studies: Corruption and Economic Growth", **American Journal of Economics**,2014, Vol. 5, No. 2,
27. Available at: http://article.sapub.org/.
28. Tachiwou A. M., "Corruption and Economic Development in West African Economic and Monetary Union (UEMOA)**", Journal of US-China Public Administration**, 2014, Vol. 11, No. 6.
Available at: https://www.google.com.eg/url.
29. Zouhaier H, "Corruption Investment and economic growth", **IJER**, 2011, Vol. 2, No. 5,
Available at: https://www.ijeronline.com.

Working Papers:

1. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, **Governance Matters VIII, Aggregate and Individual Governance Indicators 1996 -2008**, Policy research, No. 4978, (Wachington D.C.: The World Bank, June 2009).
2. Vito Tanzi and Hamid R.Davoodi, **Corruption, Growth, and Public Finances**, IMF Working Paper, WP/00/182, (Washington D.C.: IMF, Nov., 2000).
3. **———————————————, "Corruption, Public Investment and Growth"**, IMF Working Paper, No. WP/97/139, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1997).
Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97139.pdf.

Reports:

1. Action Aid Nigeria, **Corruption and Poverty in Nigeria**, (Abuja: Action Aid Nigeria, 2015).
2. Geroge AYttea, Biting Their Own Tails, "**African Leaders and the Internalist Intricacies - of the Rape of a Continent**", A Key note Address to SORAC, Nov. 7-9, 2002 - New Jersey,
Available at: http://www.sorac.net/site/2002/11/sorac-2002-internalist-vs-externalist-interpretations-of-african-history-and-culture/.
3. Brown Malachi Elisha**, Corruption and Violence in Africa: a Case Study of Nigeria**, (Geneva: University of Basel, 2014),

At:http://www.globethics.net/documents/4289936/13403252/GE_Focus_14_web.pdf.
4. Central bank of Nigeria (CBN**), CBN Statistical Bulletin**, Various Issues.
5. Chêne, M., **South-South Anti-Corruption Cooperation Mechanisms,** U4 Expert Answer,At:http://www.u4.no/publications/south-south-anti-corruption-cooperation-mechanisms/downloadasset/391.,2009.
6. Marie Chêne, **"Overview of Corruption and Anti-Corruption in Angola"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2011),
   At: https://www.transparency.org/whatwedo/answer/overview_of_corruption_and_anti_corruption_in_angola.
7. David, Driscol, "**Roads to nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth"**, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, March 1998),
   Available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues12/issue12.pdf.
8. Elizabeth Nduku, John Tenamwenye (eds.), **Corruption in Africa: A Threat to Justice and Sustainable Development** (Geneva: Globethics. net , 2014).
9. Ernst & Young Global Limited (EY), **EY's attractiveness survey Africa 2015: Making choices**, (Durban: EY, 2015).
10. Frunzik Voskanyan, **a Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia**, A Master's Essay Submitted to the Faculty of the Graduate School of Political Science and International Affairs for partial Fulfilment of the Degree of Master of Arts ,(Yerven: university of Armenia, Nov. 2000).
11. Ministério das Finanças, "**Relatório de Fundamentação do Orçamento Geral do Estado"**, (Angola: Luanda, Ministério das Finanças, 2015),
    At: http://www.info-angola.ao/attachments/article/4463/01%20%20Relat%C3%B3rio%20de%20 Fundamenta%C3%A7%C3%A3o.pdf
12. Johnston, M. , **"What can be done about Entrenched Corruption?"** Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, (Washington DC.:The World Bank, 30 April – 1 May 1997).
13. Keita Ibrahima Kalil, **the Review of Corruption as the Decelerator of Development in Africa; Causes, Consequences and Solutions,**
    At:https://www.academia.edu/ 7745823/The_Review_of_Corruption_as_the_Decelerator_of_Development_in_Africa_Causes_Consequences_and_Solutions.
14. Klitgaard Robert, International cooperation against corruption, **"Finance and development"**, (Washington, D.C.: IMF, March 1998).
15. Léonce, Ndikumana, **"Corruption and Pro-Poor Growth Outcomes: Evidence and Lessons for African Countries"**, (Massachusetts: political Economy Research Institute, 2007).
16. Pedone L, **"Caminhos da Transparência"**, (Brazil: São Paulo, Edição Electrónica, 2001),
    At: http://www.info angola.ao/attachments/article/4463/01%20%20Relat%C3%B3rio%20de%20Fundamenta%C3%A7%C3%A3o.pdf
17. Lumumba Patrick Loch Otiendo**, Corruption: the Bane of Africa**, (Geneva: University of Basel, 2014),
    At:http://www.globethics.net/documents/4289936/13403252/GE_Focus_14_web.pdf.
18. Instituto Nacional de Estatística, "**Resultados Definitivos Recenseamento Geral da População e Habitação 2014**", (Angola: Lunada, 2016).
    At:http://www.embajadadeangola.com/pdf/Publicacao%20Resultados%20Definitivos%20Censo%20Geral%202014_Versao%2022032016_DEFINITIVA%2018H17.pdf
19. Instituto Nacional de Estatística, **"Relatório do Inquérito Integrado sobre o Bem-estar da População – (IBEP) 2009",** (Angola: Lunada, 2010).

At: https://www.info-angola.com/attachments/article/4113/IBEP_Relatorio_AnaliticoVol.I_2011_.pdf

20. OECD, "Seminar proceedings: Effective Means of Investigation and Prosecution of Corruption", (Romania, 20 – 22 October 2010), At: http://www.oecd.org/corruption/acn/47588859.pdf
21. Okekeocha Chinelo, **a Case Study of Corruption and Public Accountability in Nigeria**, (Kennesaw State University, Kennesaw, Georgia, 2013).
22. Open Society Initiative for Southern Africa and African Minds (OSISA), **"Effectiveness of Anti-Corruption Agencies in Southern Africa"**, (South Africa: Cape Town, OSISA, 2017).
23. Plummer, Janelle, and Piers Cross, **"Tackling Corruption in the Water and Sanitation Sector in Africa"**, (Washington, D.C.: The World Bank, 2007).
24. Price water house Coopers Limited (PWC), **Impact of Corruption on Nigeria's Economy**, 2016, At:https://www.pwc.com/ng/en/assets/pdf/impact-of-corruption-on-nigerias-economy.pdf.
25. Robert Klitgaard**, International Cooperation Against Corruption**, (Washington, D.C.: IMF, Finance and development, March 1998).
26. Rose – Ackerman, S. **"Corruption: A Study in Political Economy"**, (New-York: Academic press, 1978).
27. Samira Lindner, **Anti-corruption Instruments of the African Union and Regional Economic Communities**, (Transparency International Organization, Sep. 2014).
28. Transparency International Organization, **International Corruption Perceptions index 2014**, (Berlin: Transparency International Organization, 2014).
29. ——————————————, **Anti-corruption Conventions in Africa: What Civil Society Can Do To Make Them Work,** (Berlin, Transparency International Organization, 2006).
30. ——————————————, **People and Corruption: Africa Survey 2015**, Global Corruption Barometer, (Berlin, Transparency International Organization, 2015).
31. ——————————————, **"Corruption Perceptions Index 2017: Full Source Description"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017).
32. ——————————————, **"Corruption Perceptions Index 2017: Technical Methodology Note"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017).
33. UK Aid, The Department for International Development: **Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them: Evidence paper on corruption, (**London: Department for International Development, Jan. 2015).
34. United Nations, Economic Commission for Africa, **"Measuring corruption in Africa: The international dimension matters - African Governance Report IV"**, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016).
35. UNDP, Global Thematic Programme on Anti-Corruption for Development Effectiveness (PACDE), **MDGs and Anti-Corruption**, (New York: UNDP, 2015).

36. UN, **Global Dynamic of Corruption, The Role of the United Nations Helping Member State Build Integrity to Curb Corruption**, (Vienna: U.N., CICP-3, October 2002).
37. Voskanyan Frunzik, "**A Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia**", A Master's Essay Submitted to the Faculty of the Graduate School of Political Science and International Affairs for partial Fulfilment of the Degree of Master of Arts, (Yerven: university of Armenia, Nov. 2000).
38. World Bank, **"World Development Report 1997: The State in a Changing World"**, (New York: Oxford University 1997).
39. World Bank, **"The Republic of Uganda Public Expenditure: Review report on the progress and challenges of budget reforms"**, Report No. 24882-UG, (Washington, D.C: World Bank, September 2002).
40. World Bank, **Worldwide Governance Indicators**, various issues, At: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home.

نمط البطل المصارع "سيد الحيوانات" في فنون أختام الشرق الأدنى القديم حتى نهاية الألف الثاني قبل الميلاد: دراسة مقارنة

فوزية عبد الله محمد عبد الغني(*)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تناول نمط فني انتشر في فنون الشرق الأدنى القديم، تمثل في تجسيد "البطل المصارع " أو "البطل قاهر الحيوانات " أو "سيد الحيوانات "، ضمن مناظر الأختام في فنون حضارات بلاد النهرين ، والسند ، ودلمون ، وسوريا ، وبلاد الأناضول ، وعيلام ، وإيجة . ولا يهدف البحث إلى المقارنة بين أختام الشرق الأدنى من حيث الشكل أو مادة الصنْع، كما أنه لا يركز على مجرد حصر نماذج هذا النمط الفني، وإنما يهدف إلى تأصيل هذا النمط لتجسيد البطل المصارع وتأثير العلاقات الحضارية في انتشاره ، وأوجه التشابه أو الاختلاف في تفاصيل تمثيله في بعض النماذج من طبعات الأختام من تلك المراكز الحضارية وحتى نهاية الألف الثاني ق.م.

التواصل الحضاري بين مناطق الشرق الأدنى وتأثيره في انتقال مناظر نمط البطل المصارع:

كان للدور المتميز الذي لعبته حضارة بلاد النهرين تأثيرا واضحا على جيرانها حيث أبانت أعمال التنقيب الأثري في المراكز الحضارية المجاورة عن وجود أختام اسطوانية ومنبسطة تحوي تأثيرات فنية قوية من حضارة بلاد النهرين. [1] وقد تناقلت بضائع بلاد النهرين مع مراكز الحضارة الدلمونية في الخليج العربي أثناء الألفين الثالث والثاني ق.م. واتصلت مع تلك المراكز اتصالا تجاريا مباشرا ، ودلت عليها الوثائق وبخاصة التي ظهرت في جنوب بلاد النهرين أثناء العصر البابلي القديم وما تلاها .[2]

وقد امتدت العلاقات التجارية الدولية بين بلاد النهرين وعيلام ، وكانت دلمون ذات صلات تجارية واسعة مع جاراتها وبخاصة مع حضارة هارابا وموهنجدارو في أواخر الألف الثالث ق.م ، وخلال النصف الأول من الألف الثاني ق.م. [3] كما عكست الأختام الدلمونية الدائرية الطابع ، والسندية المربعة العلاقة بين المراكز الحضارية في بلاد النهرين وحضارات الخليج العربي الدلمونية،

(*) كلية الآثار - جامعة القاهرة - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ٣٠٦ - ٣٢٣ .

انتشار نمط "البطل المصارع" أو "سيد الحيوانات" في فنون الشرق الأدنى القديم:

أولا: سيد الحيوانات ضمن مناظر الأختام من بلاد النهرين:

ظهرت الأختام لأول مرة في منطقة الشرق الأدنى القديم في حضارة بلاد النهرين في حضارة العبيد منذ الألف السادس ق.م. [8] ، وقد تبلورت فكرة استخدام الأختام الاسطوانية منذ حضارة العبيد، ولكنها عرفت في المرحلة اللاحقة في حضارة الوركاء [9] ، وكان موضوع تصوير الصراع بين الحيوانات ، وكذلك مناظر هجوم الحيوانات المفترسة على قطعان الحيوانات الأليفة ، ودفاع بطل أسطوري عنها من الموضوعات التي استمرت طويلا في فنون بلاد النهرين وكذلك الشرق الأدنى القديم ، وقام بهذا الدور في فنون عصر بداية السلالات المبكرة بطل عاري ملتحي، يقوم بحماية الحيوانات من خطر الأسود المفترسة. [10] ومن الملاحظ أن أختام عصري الوركاء وجمدة نصر منذ أواخر الألف الرابع ق.م. قد عبرت عن فكرة التوجيه السياسي للمشاهد ، حيث يظهر الملك راعيا حقيقيا لرعيته ومدافعا عنهم ضد من يحاول الاعتداء عليهم ، فصور الملك في صورة البطل وهو في صراع دائم مع الحيوانات المفترسة التي تظهر على طبعات الأختام.[11]

وقد تجسدت في عصر فجر السلالات فكرة البطل الأسطوري المدافع عن الحيوانات دون مقابل ، فالجماعات البشرية كانت في حاجة ماسة إلى بطل قومي تلتف حوله ليكون منقذها من براثن الأعداء ، فهو الذي يوفر لها الحماية من الأخطار. ونلاحظ التماثل في مناظر الأختام الاسطوانية يتوسطها "سيد الحيوانات" عاريا يرتدي حزاما حول وسطه ، قابضا علي قرونها أحيانا، وأحيانا أخري يمسكها من أرجلها الخلفية (انظر: شكل 1). [12]



شكل رقم (1)البطل سيد الحيوانات على طبعة ختم اسطواني ستوسط حيوانين مع الرجل الثور ديالة عصر أسرات مبكر.

Martin, H.P. (1989)Monster Mirrored , Essays of Ancient Civilization ,presented to Helene Kantor in: Studies in Ancient Oriental Civilization 47,p.178,180;fig.24b,c

وعلى الرغم من عدم العثور في النصوص السومرية أو الأكادية علي كلمة تفيد معنى البطل، إلا أن شخصية هذا البطل تعكس قدرة العنصر الآدمي على التغلب على مصاعب الحياة آنذاك ، ومن الجدير بالملاحظة تجسيد تلك الشخصية أحيانا مرتديا قلنسوة فوق رأسه أو خاليا من غطاء الرأس (انظر: شكل 2 4) .[13]

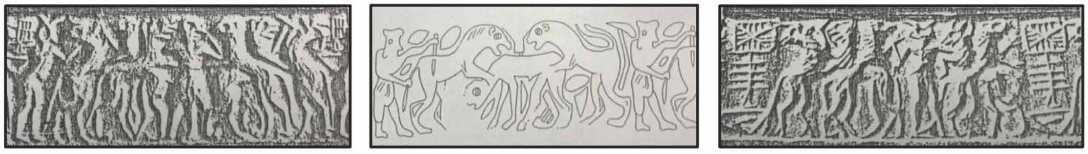

(شكل 2 4) البطل المصارع طبعات أختام من عصر الأسرات المبكر

محسن محمد نجم الدين ، "غطاء الرأس في بلاد النهرين وجيرانها منذ فجر التاريخ حتى العصر الأشوري الحديث كمصدر من مصادر التأريخ" ، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآثار، جامعة القاهرة ، 2000 ، الأشكال 8 أ،10 أ ب

وترى Veronica Dubcova وآخرون أن النمط الفني الذي يطلق عليه سيد الحيوانات ينتمي إلى أنماط واسعة الانتشار ذات أصل عراقي قديم ، على أساس البطل الذي يصارع الحيوانات في أسطورة "جلجاميش"، والذي بدأ تمثيله على الأختام منذ أواخر الألف الرابع ق.م. ، ثم انتشر بعد ذلك في فنون بلاد الأناضول وسوريا وعيلام ومصر وإيجة ، وتركز تمثيله في معظم الأحوال على طبعات الأختام الاسطوانية والمنبسطة .[14]

ويعتبر (ثور السماء) مخلوقا أسطوريا ارتبط بملحمة "جلجاميش" ، وهو وحش أسطوري بوجه إنسان كان يعتبر رمزا لقوة التدمير ، وتروى الأسطورة أن "آنو" رب السماء قد صنع ثور السماء بناء على طلب ابنته "عشتار" التى طلبت منه تدمير مدينة أوروك. وكما تروي الأسطورة غرام "عشتار" بجلجاميش الذي تنكر في هيئة البطل ، واستطاع أن ينتصر على ثور السماء بمساعدة صديقه انكيدو. وقد مثلت هذه الأسطورة على طبعات الأختام الاسطوانية إما بتمثيل الرجل الثور ، أو دون تمثيل ثور السماء أو البطل الثور في ختم من العصر البابلي القديم (انظر: شكل5). (15)

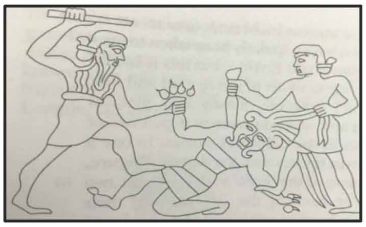

(شكل 5) جلجاميش وانكيدو يقومان بطعن مخلوق مركب طبعة ختم اسطواني عصر بابلي قديم

Black, J ; Green, A.(1992)Gods ,Demons and Symbols of Ancient Mesopotamia ,London, fig. 69;pp.89-91

وغالبا ما تنوعت في هذا النمط هيئات العدو للبطل المصارع ، فإما أن يكون وحوش ضارية كالأسد ، أو الثور ، ومن المخلوقات الأسطورية التي مثلت مع البطل جلجاميش (الرجل الثور) ، وهو من المخلوقات الأسطورية الذي يمثل برأس بشري وجذع إنسان مع قرون ثور ، ويعتبر هذا المخلوق من حراس البوابات في الألف الثالث والثاني ق.م. ، وأول تمثيل له كان على طبعات الأختام الاسطوانية التي سيلي ذكرها من عصر فجر السلالات (2800 ق.م.) ، كما مثل يهاجمه البطل جلجاميش وصديقه انكيدو[16]، وأصبح البطل يمثل بلحية تحيط بوجهه ، وبعيون واسعة، وشعر ملفوف. واستمرت هذه الملامح في فنون العصر الأكادي ، وأسرة أور الثالثة (العصر السومري الحديث)، والعصر البابلي القديم والتى أصبح البطل فيها مصحوبا بمعبود الماء انكي (انظر شكلي 6 7) .[17]

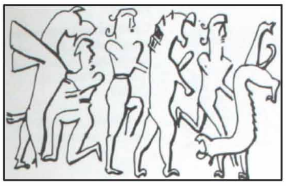

(شكل 6) البطل مكرر مع هيئات حيوانية خرافية طبعة ختم اسطواني العصر الأكادي



(شكل 7) البطل بين حيوانين مع الرجال الثيران طبعة اسطواني العصر البابلي القديم

Dubcova ,V. ,(2015)"The Near Eastern Hero and Bull-man And Their Impact on The Aegean Bronze Age" , in: There And Back Again ,Prague, figs. 6,8

وكانت مناظر الأختام في هذه الفترة المبكرة تبدو أحيانا مصفوفة ، كما كانت الحيوانات المفترسة تبدو متقاطعة لتعطي حيوية للمنظر فتبدو وكأنها حقيقة.وقد صور بعضها رأسا على عقب. كما مثل البطل وله جذعان حيوانيان (انظر: شكل 8) أو في صراع مع الأسود (انظر : شكل 9)[18]



(شكل 8) البطل الأسطوري ذو الجذعين ولفات الشعر والحيوانات المتقاطعة عصر الأسرات المبكر

(شكل 9) الرجل الثور بين أسدين عصر أسرات مبكر

Frankfort, H. (1959)Art and Architecture of the Ancient Orient, London, figs. 14,b,c

وأحيانا أخرى تبدو طبعات الأختام مزدحمة بهيئات صرعى على الجانبين ، ويتكرر البطل في نفس المنظر مرات عديدة يقاتل ثورا مرة ، و يقوم بحماية ماعز مرة أخرى (انظر: شكل10)[19]



(شكل 10) قتال متكرر بين البطل وحيوانات الثور والماعز وهيئات صرعى على الجانبين عصر أسرات مبكر

Frankfort, H. (1959)Art and Architecture of the Ancient Orient, London, figs, 14,b,c ; 16a

وقد يبدو البطل عاريا وهو يدافع عن حيوانات أليفة يهاجمها أسد على طبعة ختم اسطواني من نفس الفترة ، وهناك منظر فرعي بالختم لبطل آخر يصارع حيوانا ، وبين المنظرين كتابات أكادية (انظر : شكل 11).[20]

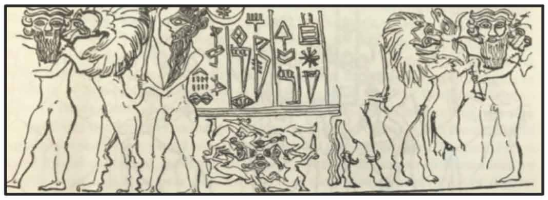

(شكل11) البطل يصارع أسودا ويدافع عن جاموس مائي ختم اسطواني يحوي كتابات عصر أسرات مبكر

Zettler , R.L. (2007), "Dynastic Change and Institutional Administration in Southern Mesopotamia in the Late Third Millennium BCE: Evidence From Seals and Sealing Practices", in: Regime Change in The Ancient Near East and Egypt Proceedings of the British Academy, vol.136, p.12; fig.2.2

وقد استمر تمثيل الأسد يقف أمام البطل الأسطوري في طبعات الأختام الاسطوانية لهذا العصر ، واستمر تمثيله إلى العصر البابلي الحديث[21] ، واستمر مفهوم رمز الأسد محتفظا بدلالاته في القوة والشر والوحشية ورمزا لبيان القوة وسلطتها ، وقد صور البطل الأسطوري وهو يمسك بالأسود كدلالة لقوته وبأسه في الحفاظ على قيم الخير والانتصار للضعفاء .[22]

وفي العصر الأكادي (2371 22230ق.م) تعامل الفنان تعاملا جديدا مع ملحمة جلجاميش ذات الأصول السومرية ، حيث صور البطل العاري وصديقه انكيدو يصارعان الحيوانات المتوحشة ، كما تميزت الأختام الاسطوانية في هذه الفترة بأسلوب التناظر المتوازن ، وإيجاد مساحة مناسبة للكتابة أحيانا على سطح الختم ، كما أن البطل أحيانا يمثل ماسكا بإحدى قرني الحيوان ، وبطرفه الخلفي تمهيدا لتمزيقه بيديه القويتين(انظر: شكل 12) [23] ، وكأنما يوشك أن يقذف به في الهواء. و تمثلت تلك التفاصيل على العديد من الأختام الاسطوانية التي ترجع للعصر الأكدي ، حيث توجد قوتان هما طاقة الوجود المتمثلة في البطل ، وقوة الفناء الكامنة في الأسد [24]، وأحيانا يبدو البطل مرتديا مئزرا وعمامة ويقوم بإخضاع جاموس الماء (انظر: شكل 13) [25] ، حيث كان جاموس الماء من الحيوان البرية المحلية في سوريا خلال فترة حلف ، وبالتالي دخل في منطقة الشرق الأدنى القديم ، ولكنه لم يكن من الحيوانات الداجنة [26]





(شكل 12،13) طبعات اختام اسطوانية البطل يصارع ثيرانا واسودا ديالة العصر الأكدي

Frankfort, H. (1955) Statified Cylinder Seals from The Diyala Region , University of Chicago Oriental Institute , vol.72,Chicago, pl.62,fig.663,pl.63,fig.670

كما يبدو البطل أحيانا في هيئة رجل يرتدي مئزر وتاج واقفا بين ظبي وثور ، حيث يقوم البطل بحماية الثور الذي يهاجمه أسد من الخلف ، والبطل هنا يقوم بإنقاذه من بين براثن الأسد ، وتوجد نباتات على الجانبين (انظر شكل 14) [27]



(شكل 14) البطل في هيئة رجل يرتدي مئزر وتاج ويصارع أسدا طبعة ختم اسطواني ديالة عصر اكدي

Frankfort, H., (1955) Stratified Cylinder Seals from The Diyala Region , pl.66; fig.710.

ومن نفس الفترة الزمنية تضمنت طبعات أختام اسطوانية بشكل تجريدي البطل يتوسط حيواني الماعز ويقوم بالدفاع عنهما من براثن الأسود (انظر: الأشكال 15 17).[28]



(الأشكال 15 17) نقوش طبعات أختام اسطوانية بأسلوب تجريدي يبين البطل يتوسط حيوانين ويدافع عنهما من الأسود عصر أكدي

Frankfort, H., (1955) Stratified Cylinder Seals from The Diyala Region, pl.37,fig.386;pl.44,fig.470,pl.57,fig.601

وجدير بالذكر أن البطل المسيطر بين حيوانين قد تم تمثيله بشكل أكثر واقعية في النقش العلوي من قيثارة من مقبرة أور ، تؤرخ بعصر أسرة أور الثالثة (انظر: شكل 18) [29]



(شكل 18) النقش العلوي من قيثارة مقبرة أور أسرة أور الثالثة

أنطون مورتكات(1975)،الفن في العراق القديم ، ترجمة عيسى سلمان ، وسليم طه التكريتي، بغداد ، شكل34،ص 150

بينما تمثله الأختام من عصر الإحياء السومري (أواخر القرن الثاني والعشرين ق.م.) على طبعات الأختام الاسطوانية ، عاريا يثني إحدى ركبتيه ويتغلب على ثور ، وكذلك مثل البطل وله شعر ذو لفات حلزونية يحارب أسدا ، وتلك الهيئة لها أصل أكادي بكل وضوح ، وكذلك الأسد التنين المجنح الذي مثل وله سيقان وذيل طائر (انظر : شكل 19 21) .[30]

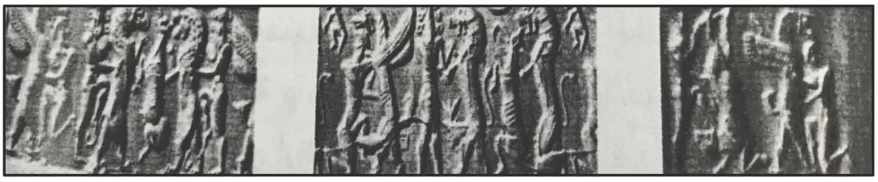

(الأشكال 19 21) أختام تبين البطل يحارب أسدا أو ثورا عصر سومري حديث وبابلي قديم

أنطون مورتكات (1975) ، الفن في العراق القديم ، لوح ز 9 11

وتضمنت مناظر بعض الأختام من العصر البابلي القديم (1880 1515 ق.م) هيئة البطل المتكرر مع الحيوان ، وهو هنا اتخذ شكل تنين (دراجون)، يمسكه البطل ذو المئزر والحزام من جناحيه (انظر: شكل22، 23)، (ومن نفس الفترة الزمنية راجع أيضا شكل 5 ، 7 ، 21).[31]



(شكل 22)البطل يصارع تنينا مجنحا عصر بابلي قديم
Frankfort, H. (1955) Stratified Cylinder Seals from The Diyala Region, pl.88;fig.931



(شكل 23) بطل يصارع تنينا مع الرجل الثور عصر بابلي قديم
Orthman ,W. (1975), Der Alte Orient , PKG 14, Berlin pl.268,d

ومن العصر البابلي القديم أيضا نجد ختما تمثل نقوشه عدة موضوعات ، منها موضوعا ثانويا يمثل لنا صراعا بين بطل ملتحي ، يرتدي تاجا مقرنا ، وهيئة مركبة ربما للرجل الثور، وقد تشابكت أيديهما في صراع أسطوري (انظر: شكل 24).[32]



(شكل 24) صراع البطل مع الرجل الثور عصر بابلي قديم

هدى طالب و قحطان صبري (2018) ، الأبعاد الفكرية والجمالية للأختام الاسطوانية كلية الفنون الجميلة مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد36 ، بغداد، ص406

وفي عصر الكاسيين والميتانيين (1580 أواخر القرن 12ق.م) تم استبدال هيئة البطل مع الرجل الثور بهيئة أكثر حيوية وسط الزخارف النباتية ، وتظهر في نقوش الأختام الاسطوانية التي

تمثل البطل المصارع بين حيوانين ، حيث مثل عاريا يتوسط وعلين ، ويمسك بقرونهما الطويلة (انظر : شكل25)[33]



(شكل 25) بطل عار يتوسط وعلين ويمسكهما من قرونهما العصر الكاسي

Jeanna, N. (1999), "Politics, Religion and Cylinder Seals: A Study of Mesopotamian Symbolism in the Second Millennium B.C. ," BAR 772, pl.15,no.869,p. 30

ومن عهد الملك "شاوشتار" أحد ملوك ميتان (القرن 14 ق.م) ، نجد ختما يمثل البطل يرتدي تنورة قصيرة وخوذة ذات شريط طويل ، ويعلو المنظر قرص الشمس المجنح ربما لأول مرة في فنون بلاد النهرين (انظر: شكل26) [34] ، حيث اقتبست الفنون السورية قرص الشمس المجنح منذ أوائل الألف الثاني ق.م. ، وانتقل هذا الرمز منها إلى بلاد النهرين ، فاقتبسته الفنون الميتانية وكذلك فنون العصر الآشوري الوسيط وما تلاها ، ويرمز قرص الشمس في بلاد النهرين إلى المعبود شمش أو اوتو ، وأحيانا ينسب الى المعبود أشور أو نينورتا. [35]



(شكل26) البطل المصارع مجنحا يعلوه قرص الشمس المجنح عصر ميتاني الملك شاوشتار
أنطون مورتكات (1975) الفن في العراق القديم ، لوح ي 5، ص 233

أما في العصر الآشوري الوسيط (1360 900 ق.م) ، فهناك خاتمين قد مثلت نقوشهما البطل يقاتل لسيادة النظام أمام مخلوقات أسطورية. وقد فاضت النقوش بالكفاح والحيوية (انظر: شكل 27 ؛ 28). [36]

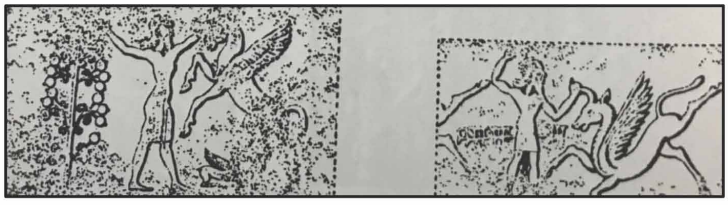

(شكل 27 ، 28) الصراع بين البطل المقاتل والحيوانات الأسطورية عصر أشوري وسيط
أنطون مورتكات (1975) ، الفن في العراق القديم، لوح ي 5 ، ص 394

وهناك ختما آخر من نفس الفترة يؤرخ بالقرن 13 12 ق.م. ، يمثل بطلا يطارد وعلا يعدو فارا منه ، فيمسكه من إحدى ساقيه الخلفيتين ، ونلاحظ النباتات تملأ الفراغ في النقش في هذه الفترة (انظر: شكل29). [37]

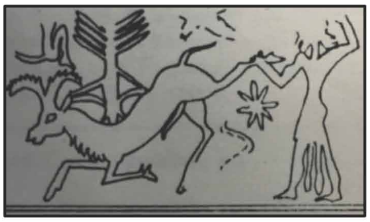

(شكل 29) بطلا يطارد وعلا ويمسكه من إحدى ساقيه الخلفيتين عصر أشوري وسيط

Colon, D. (1988), Cylinder Seals in the Ancient Near East , Chicago , pl.V,c ,288,pp.65-69

ثانيا: تجسيد سيد الحيوانات في فنون مصر القديمة :

سجلت مناظر الصلايات في عصر بداية الأسرات لتاريخ مصر القديمة أحداثا تذكارية للملوك ، وتصويرا للحيوانات الضارية التي تعتبر أعداء الماشية الأليفة. وكان الأهالي يعتبرونها من دلائل الشر الملموسة. وكانت تلك الحيوانات تبدو نافرة عنيفة الحركة .[38]

وهناك شواهد تؤكد تبني الفنان المصري لبعض العناصر الفنية التي ظهرت ضمن موضوعات الأختام في فنون بلاد النهرين ، ومنها مشهد البطل السومري بلباس الرأس التقليدي (العمامة)، والرداء الطويل ، مسيطرا علي أسدين في حالة هجوم من الجانبين ، وهو من المشاهد المألوفة في أختام عصر أوروك وعلى طبعات الطين من هذا العصر (انظر: شكل رقم 30).[39]

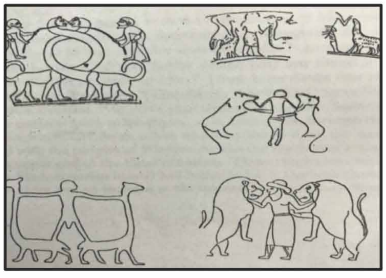

(شكل 30) نماذج للحيوانات المتصارعة أو مع البطل يتوسط أسدين عصور مختلفة مصر القديمة
Smith,W.S. (1981)The Art And Architecture of Ancient Egypt, New Haven,fig.9,p.11,

وقد تضمنت مناظر أحد جدران مقبرة (رقم 100) هيئة البطل يكافح بين حيوانين ، بجبانة نخن (هيراكونبوليس) (حاليا الكوم الأحمر بصعيد مصر)، و المؤرخة زمنيا من عصر جرزة المتأخر ، وهي من أهم الجبانات التي تسجل صورا من الحياة اليومية والعقائدية لتلك الفترة (انظر: شكل31). [40]

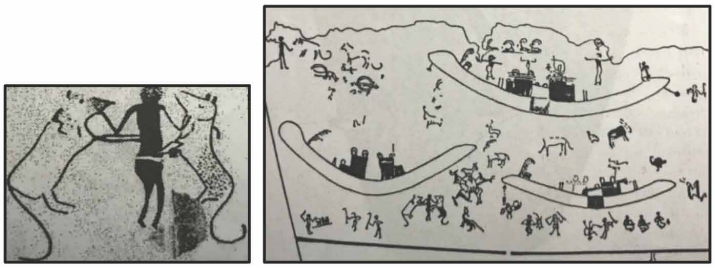

(شكل 31)البطل بين حيوانين ضمن نقوش مقبرة هيراكونبوليس جرزة متأخر مصر القديمة

علي رضوان ، الخطوط العامة لعصور ماقبل التاريخ وبداية الأسرات في مصر ، القاهرة ، (2004)، شكل 60 ، ص 154

وتكرر تجسيد البطل المصارع ضمن نقوش سكين جبل العركي ، وهو سكين ينتمي إلى الأعمال الفنية من عصر التوحيد السياسي ، يصور أحد الوجهين صراعا بين مصريين وأجانب ، في معركة نهرية بين قوارب مصرية وأخرى من ذوات المقدمة والمؤخرة المرتفعة. وتضمن الوجه الآخر رجلا في هيئة سومرية يتحكم في أسدين ، ثم مجموعة من الحيوانات ، لعلها جميعا تعبر عن منظر صيد. والمناظر تدل على تأثير حضاري لبلاد النهرين (انظر: شكل 32) بالمقارنة مع هيئة الرجل الذي يتحكم في أسدين على جدران مقبرة هيراكونبوليس (انظر: شكل 31).[41]

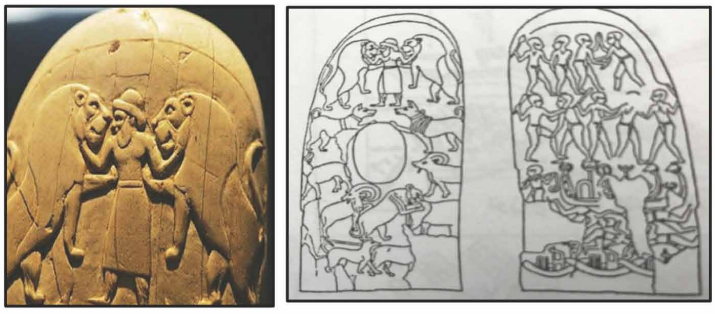

(شكل 32) سكين جبل العركي يعلو أحد جانبيه البطل يصارع حيوانين في هيئة سومرية.

علي رضوان ، الخطوط العامة لعصور ماقبل التاريخ وبداية الأسرات في مصر ، شكل 62 ، ص155

ومن عصر الأسرة الثانية عشرة في الدولة الوسطى ، من مقبرة أوخ حتب بن سنبي ، وبيبي عنخ جبانة مير (القوصية شمال أسيوط الاقليم الرابع عشر في مصر العليا) ، تكرر نمط الرجل بين حيوانين لأكثر من مرة في مناظرها ، ومن الطريف أنه يمثل أحد العلامات التصويرية في اللغة المصرية القديمة (kis) وتعني اسم المقاطعة نفسها ، على هيئة رجل يقف على قوائم حيوانين ، يتحكم في عنقيهما الطويتلين ، وكأنه يقف على أكتافهما ويمسك بعنقيهما ، مما يبين تأثير نمط بلاد النهرين بشكل واضح (انظر : شكل33)



(شكل 33) تمثيل فكرة البطل بين حيوانين ضمن علامات هيروغليفية على أحد جدران مقبرة (أوخ حتب) ، وبيبي عنخ منطقة مير دولة وسطى

Grifith, F.L. ; Blackmann, A. M. (1915),The Rock Tomb of Meir , Archaeology Survy of Egypt , Vol.II, pl.xvii,No.2,4,6,7

ومن الطريف أن هذه العلامة مع رمز المدينة يمثل كلمة تعني kis  "القوصية" وقد وردت هذه التسمية مرات عديدة بأشكال مختلفة للرجل الذي يتوسط عنقي ثعبانين ، أو يتحكم في عنقي حيوانين خرافيين [42]كما جاءت على جدران نفس المقبرة ضمن ألقاب " حتحور" كسيدة لهذه المقاطعة (nbt kis) 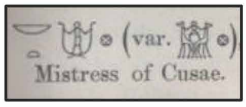

فجاءت على سبيل المثال لا الحصر على جدران مقبرة (أوخ حتب بن سنبي) في صف مقابل إحدى الراقصات (انظر : شكل 34) ، كما وردت على الجدار الغربي من جنوب مدخل غرفة رقم (5) بمقبرة (بيبي عنج) الابن الأوسط لسبك حتب، منقوشة ضمن القاب صاحب المقبرة وزوجته (انظر: شكل 35)، وكل من المقبرتين تؤرخ بالأسرة الثانية عشرة ، عصر الدولة الوسطى. [43]





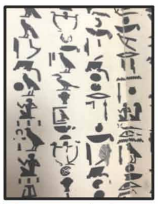

(شكل 35) منظر من مقبرة سبك حتب



(شكل 34) جدار مقبرة (أوخ حتب)

Griffith, F.L. ; Blackman , A.M.(1914) The Rock Tomb of Meir , Archaeology Survey of Egypt, Vol. I, London,p.b ; (1924) The Rock Tomb of Meir , Archaeology Survey of Egypt, Vol .IV, London, pl.iv,2

ومما هو جدير بالذكر أن نمط البطل المصارع قد مثل في فنون الحضارة المصرية القديمة ، ولكنه لم يظهر ضمن نقوش الأختام الاسطوانية أو المنبسطة التي راجعتها الباحثة في فنون مصر ذاتها ، أو ضمن نقوش الجعارين المصرية القديمة [44] ، و يمكن تخمين قلة مناظر البطل المسيطر في الفنون المصرية إلى بديل آخر من المفهوم المصري القديم ، حيث نجد مناظر القمع والصيد الملكي ، كرياضة يمارسها الملوك والنبلاء في حياتهم ، ويرغبون في مزاولتها بعد موتهم ، وكانوا يعتبرون حيوان الصيد سواء أكان مجنحا أو ذا فراء أو قشور ، موطنا للقوى الشريرة ، وصيدهم

نوع من الطقوس السحرية الموجهة ضد الأجانب والشياطين والسحرة الذين يهددون أرواح الموتى بالأذى ، وضد كل عدو حقيقي أو فرضي .[45]

ثالثا: مناظر سيد الحيوانات من فنون بلاد السند القديمة :

ارتبطت المراكز الحضارية من السند بحضارة بلاد النهرين بعلاقات تجارية انعكست حضاريا تاليا علي بعض فنون كل من الحضارتين ، ونتج عن العلاقات التجارية بينهما علاقات ثقافية قامت على التأثير والتأثر في مجالات عديدة .[46]

وتلعب الأختام السندية المربعة الطابع دورا هاما في إثبات الملكية كما هو الحال في مصر القديمة وبلاد النهرين ، كما أنها أمدت الأثريين بحقيقة أصول أصحابها في وادي السند ، والتعرف على موقع هذه الحضارة في كل من موهنجدارو وهارابا[47] ، وقد عثر على أختام في موهنجدارو وهارابا تظهر تأثيرا ملموسا من الحضارة السومرية ، وكانت الأختام السندية في الغالب منبسطة مربعة الشكل أو مستطيلة، ولكن عثر على أختام اسطوانية لهذا النمط من بلاد النهرين. وقد تنوعت الأختام السندية من حيث نقوشها من حيث مناظر أسطورية ونباتية أو هندسية، لكن شاع تمثيل الثور ذو القرن القصير، والفيل ، والكركدن ، والأسد ، والجاموس ، والتمساح ، والظبي ، وهي حيوانات مرتبطة بالبيئة في وادي السند .[48] وقد نقش على بعضها صورة البطل الذي يصارع نمرا ، ومن الأختام التي مثلت هذا الموضوع ختما يمثل البطل ممسكا بكلتا يديه بنمرين يمينا ويسارا ، بينما يعلو الختم صفا من رموز الكتابة السندية* (انظر: شكل 36).[49]



(شكل 36) ختم من هارابا تحمل نقوشه تقليد لفكرة البطل يصارع فهدين

Davidson ,M.B. (1962) The Horizon Book of Last worlds; New York, p.210

وقد ظهر نفس الموضوع منقوشا على أختام من موهنجو دارو ، تؤرخ بالفترة من 2200 1900ق.م. ، منها ختمين يمثل كل منهما بطلا عاريا واقفا (مبهم لا نستطيع تحديد جنسه) ، يمسك بعنقي نمرين ، وقد نقشت تفاصيل الحيوانين بشكل جانبي في الفك والعين والأذن والذيل ، ويعلو النقش كتابات سندية(انظر شكل 37 ،38). [50] ، ولعل تجسيد النمر محل الحيوانات الأخرى كالأسد والثور كان لمواكبة البيئة في تلك الحضارة ، دون أن تكون له رمزية دينية معينة في مفهوم حضارة السند .

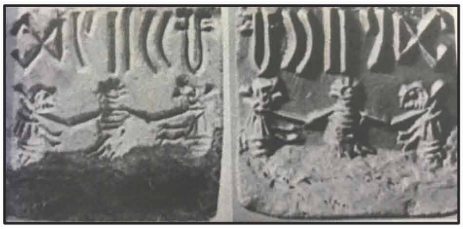



(شكل 37 ،38) البطل بين نمرين طبعتي ختم من موهنجو دارو

أريج عبد السلام محمد ناصف (2017)، "أشكال ونقوش الأختام في الساحل الغربي للخليج العربي ووادي السند منذ نهاية الألف الرابع ق.م. حتى نهاية الألف الثاني ق.م." ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، شكل 280،278

وقد تظهر الأنثى لتحل محل البطل العاري على طبعات الأختام المربعة السندية من موهنجو دارو ، وهي من المناظر الفريدة التي حورت من بلاد النهرين .(انظر : شكل39) ، فلم تظهر تمثيلات أنثوية تجسد البطل المسيطر على حيوان في بلاد النهرين أو سيدة الحيوانات ، ولكنها ظهرت في فنون بلاد السند وبلاد إيجة ، وربما لها مدلول عقائدي بمعبودات معينة في بلاد ايجة (كربة الثعابين) ، والتي مثلت في مناظر من كنوسوس.

أما الأختام المستطيلة من هارابا فيحمل أحدها نفس الموضوع ، حيث نجد شخص بين نمرين ، وهيئة أخرى ربما لسيدة تقف على ظهر فيل ، ويعلو النقش رموز سندية (انظر شكل 40).





(شكل 39) "سيدة الحيوانات " بين فهدين موهنجو دارو (شكل 40) ختم مستطيل يحمل نفس النمط هارابا

أريج عبد السلام محمد ناصف (2017)، أشكال ونقوش الأختام في الساحل الغربي للخليج العربي ووادي السند منذ نهاية الألف الرابع ق.م. حتى نهاية الألف الثاني ق.م." ، شكل 279 ،311

ومن الملاحظ أنه مواكبة لبيئة بلاد السند ، قد تم استبدال الحيوان الممثل مع البطل بالنمر بدلا من الأسد أو الثور ، كما ظهرت المصارعة الأنثى بدلا من البطل الذكر ، والتي أطلق بعض الباحثين عليها تسمية "سيدة الحيوانات" ، وقد تكرر هذا النمط للسيدة التي تصارع الحيوانات في فنون كل من حضارة إيجة والحضارة السورية أيضا .[51]

رابعا: سيد الحيوانات في فنون الحضارة الدلمونية:

لعبت منطقة الخليج العربي دورا هاما في حضارة وتاريخ منطقة الشرق الأدنى القديم من أواخر عصور ما قبل التاريخ وما تلي [52] ، حيث قامت علاقات تجارية واسعة بين مراكز الحضارة الدلمونية علي الساحل الغربي من الخليج العربي وجيرانها منذ الألف الثالث ق.م. وما

تلاها. وتظهر (الكتابات) السندية على بعض طبعات الأختام الدلمونية. وعثر علي ما لا يقل عن مائة وأربعين ختما دلمونيا يظهر فيها الثور، وأحيانا حيوانات تأخذ وضعية الحيوانات في الأختام السندية. (53)

وقد تأثر الفنان الدلموني بالفن وموضوعاته في بلاد النهرين وبلاد السند ، واتخذت أختامهم في الغالب الشكل المستدير ، وتمثل الظباء والغزلان والوعول والثيران أكثر الحيوانات التي اهتم الفنان الدلموني بتنفيذها في مواضيع الأختام* ، ومن الموضوعات التي اهتم بتمثيلها موضوع البطل عاريا أو بملابس ، وهو يهاجم الحيوانات المفترسة ليدافع عن حيوانات أليفة أخرى (انظر: الأشكال 41 ، 42 ،43) (54) .

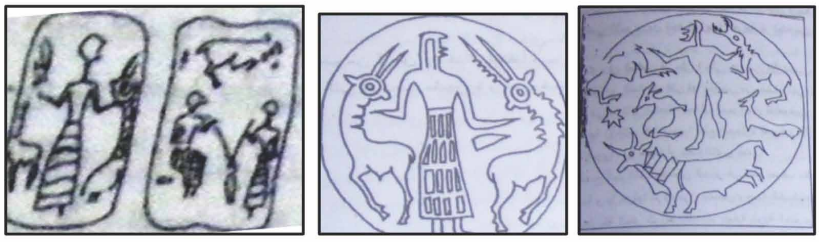

(الأشكال41 ، 42 ،43) البطل بين وعلين أو غزالين في أختام دلمونية

وجدي رمضان (2008)، حضارة دلمون القديمة وآثارها ، القاهرة ، ص 189،176، شكل 24،16،15

ولكن تنفيذ هذه الموضوعات في أختام الخليج العربي قد مثل بطريقة مختلفة ، تكشف عن شخصية الفنان وذوقه ، ويسود في توزيع المشهد في الختم الخليجي مبدأ "التناظر والتوازن" ، مع الحرص على ملأ كل فراغ متوفر بعناصر الحشو ، وهما مبدآن امتازت بهما الأختام الأكادية والسندية ، وقد صنعت الأختام الرئيسية من الختم المسطح المستدير والمربع ، وكذلك من الختم الاسطواني ، وإن كان التفضيل للنوع الأول .(55)

وتؤكد الأختام الدلمونية في موقع "سار" على علاقة التأثير والتاثر الذي شهدته دلمون خلال أواخر الألف الثالث ق.م.(56) ، ومن منطقة "سار" البحرين نجد طبعات أختام تمثل مفهوم البطل المصارع تمثل في تصوير رجل برداء قصير في منتصف الختم ممسكا بحيوانين ، ربما غزالين ، ربما يمسك بقرونهما أو رقبتهما (انظر: شكل 44 ، 45)(57)



(شكلي 44 45) البطل بين غزالين منطقة "سار"

أريج عبد السلام (2017)، "أشكال ونقوش الأختام في الساحل الغربي للخليج العربي ووادي السند منذ نهاية الألف الرابع ق.م. حتى نهاية الألف الثاني ق.م." ، ص 245،70، شكل 127،126

وقد يظهر معهما حيوان ثالث يقف البطل فوق ظهره (انظر: شكل 46). كما أن البطل قد يمثل عاريا على طبعة ختم من فيلكا (انظر: شكل 47) .



(شكلي 46 ، 47) البطل بين غزالين أو وعلين منطقة "سار"

أريج عبد السلام (2017)، المرجع السابق ، ص 246،71، شكل 128 ،129

وقد يمثل البطل على هيئة رجل يمسك حيوانا واحدا من رقبته ، ربما مع هيئات أخرى حيوانية أو آدمية (انظر: شكل 48 ، 49) [58]



(شكل 48 ، 49) أختام دلمونية تحمل نقوشها البطل مع وعل أو غزال

أريج عبد السلام (2017)، أشكال ونقوش الأختام في الساحل الغربي للخليج العربي ووادي السند منذ نهاية الألف الرابع ق.م. حتى نهاية الألف الثاني ق.م." ، ص 246،71، شكل 130 131

وتؤرخ معظم هذه الأختام بالألف الثاني ق.م. (انظر: شكل 50 ،51) [59]

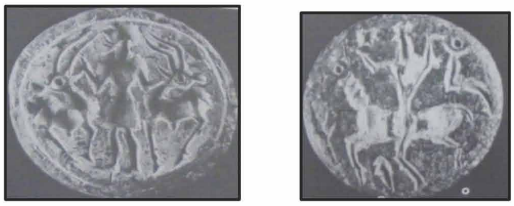

(شكل 50 ،51) البطل بين وعلين عيونهم بارزة طبعتي ختم من "سار"

Michael, R. (1994)The Archaeology of Arabian Gulf , p.190, 191,286; fig.7.20 ;7.22

وفي طبعة ختم دلموني فريد نجد البطل مجنحا له أقدام ذات مخالب ، واقفا على ظهر أسد رابض ، ويمسك أجنحة المعبود رجل عاري ، وتمثيل الأجنحة بهذه الطريقة تعتبر وحيدة ضمن نقوش الأختام الدلمونية (في رأي Kjaerum,f) ، أما البطل فوق الأسد فربما أن تمثيله متأثرا [60]

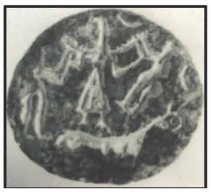

(شكل 52) البطل مجنحا يتوسط هيئات متنوعة ويقف على ظهر أسد دلمون

Kjaerum, F. (1980) Seals of "Dilmun-Type "from Filaka ,Kuwait ,in: Proceeding of the Seminar of Arabian Studies , vol. 10 ,Cambrige; fig.21

خامسا: سيد الحيوانات في فنون سوريا والأناضول وعيلام:

وفي **سوريا** عثر في ماري (تل الحريري) ومن ابلا (تل مرديخ) ، على أختام ذات أصول سورية مبكرة ، ويؤرخ معظمها بحوالي 2400 2200 ق.م. ، تضمنت المناظر بوجه عام عليها من بين ما تضمنت تصوير البطل المصارع للحيوانات ، حيث نجد الأبطال غالبا ما كانت تمسك بأسدين وتتوسطهما ، وبعضها يرتدي غطاء رأس كقلنسوة قصيرة ، وهذه الأختام تؤرخ بعصر الأسرات المبكرة السورية .[61]

كما نجد أختاما من العصر البرونزي الوسيط يظهر فيها البطل يخضع ثورا، منها ختم (من مجموعة البليوليثيك ناشيونال) في باريس ، يمثل البطل العاري وهو يمسك بذيل الثور بيده اليمنى ، وبيده اليسرى يمسك بالقائمة الخلفية للثور ، بينما يضع قدمه اليسرى فوق رأسه لتثبيته(انظر: شكل 53) ، بينما يتكرر نفس المنظر على طبعة ختم من ألالاخ (تل العطشانة) ، (حاليا بمتحف هاتاي بأنطاكية) (انظر : شكل 54) ، وأيضا على طبعة ختم من ماري(تل الحريري) (انظر: شكل 55) ، حيث يترافق الثور مع البطل مثبتا إياه بإحكام مقلوبا رأسا على عقب ، ممسكا إياه من قائمته الخلفية بإحدى يديه ، ومن ذيله باليد الأخرى ، وتشترك كل التمثيلات بظهور الثور بشكل يوحي بالعجز عن الحركة ، إذ تكون قائمتاه الأماميتان مثنيتين تحته في شكل يدل على الوضعية القسرية المفروضة عليه ، كما تدل وضعية رأس الثور تحت قدم البطل على الاستكانة والاستسلام ، (ماعدا شكل 51) الذي يبدو الثور وهو يقاوم فيه.[62]

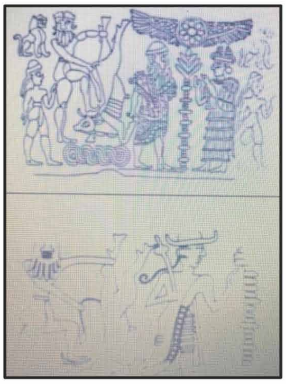

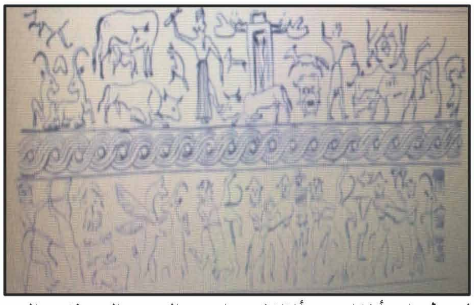

(شكل 53 55) البطل يثبت الثور على طبعات أختام من ألالاخ وماري العصر البرونزي الوسيط

دينا بسام (2015) ، "تمثيل الحيوانات في الأعمال الفنية النقشية والجدارية في سوريا خلال العصر البرونزي الوسيط ،(2000 1600 ق.م.) "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دمشق ، شكل 45 ،46 ،48

وقد مثل البطل أيضا يقوم بإخضاع الأسد في طبعات أختام سورية ، منها على سبيل المثال ختم اسطواني من المتحف الوطني بدمشق ، يمثل البطل العاري وهو يرفع الأسد ممسكا إياه بيده اليمنى من ذيله وقائمته الخلفية اليسرى ، ويضع قدمه على رأسه ، ويظهر فم الأسد مفتوحا دلالة على الزئير ،وتنحني رأسه نحو الخلف للدلالة على عدم قدرته على المقاومة ، ويمسك البطل أداة ما ربما قد تكون خنجرا أو سكينا (انظر: شكل 56) ، ويتكرر نفس وضع الحيوان على طبعة ختم من ألالاخ ، لكن الجزء العلوي من النقش مفقود (انظر: شكل 57).[63]



(شكلي 56 57) البطل يقوم بتثبيت الأسد على طبعتي ختم من دمشق وألالاخ العصر البرونزي الوسيط

دينا بسام (2015) ، "تمثيل الحيوانات في الأعمال الفنية النقشية والجدارية في سوريا خلال العصر البرونزي الوسيط ،(2000 1600 ق.م.) "، ص 115 16 ، شكل 103،102

وكان تمثيل " سيدة الحيوانات" أكثر تكرارا من تمثيل البطل الرجل " سيد الحيوانات" في الفنون السورية الايجية، والذي كان يمثل على قوالب الحجر والحلي ، وربما كانت أحيانا تمثل أحد الربات (ربما عشتار) ، ويحيط بها في طبعة أحد الأختام السورية الجريفون وأسود وطيور (انظر: شكل 58). [64]

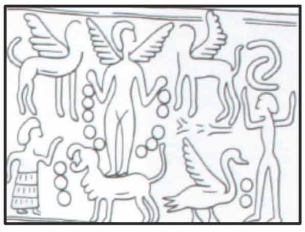

(شكل 58) ختم من سوريا يمثل سيدة الحيوانات مجنحة

Dubvoca ,V .(2015)"The Near Eastern Hero and "Bull-Man" and Their Impact on the Aegean Bronze Age , Iconography ",in: There and Back Again – The Crossroads II, Prague, pp.221-43 ; fig.15

أما في فنون **بلاد الأناضول** نجد نفس موضوع البطل قاهر الوحوش ، منها على سبيل المثال لا الحصر ختم من منطقة Kütepe ، يعاصر العصر البابلي القديم ، حيث نرى بوضوح تأثير عراقي علي فنون بلاد الأناضول بتمثيل البطل العاري مع الرجل الثور،(انظر: شكل 59).[65]



(شكل 59) ختم من Kütepe الأناضول يمثل البطل عاريا مع الرجل الثور يعاصر العصر البابلي القديم

Dubvoca ,V. (2015)"The Near Eastern Hero and "Bull-Man" and Their Impact on the Aegean Bronze Age , Iconography", fig .10

وقد اقتبس الفنان في الأناضول رموزا من موضوع البطل المصارع دون أن يأتي بالموضوع كاملا ، فمثل الرجل الثور برأس بشرية ، مكررا له يمينا ويسارا على طبعة ختم من الأناضول ، وأحيانا يرتدي تاج ذو قرون أو غطاء رأس مسطح ، وهو يقوم بصب الماء (انظر شكل 60) ، أو ربما في هيئة البطل العار الملتحي مرتين يصب الماء مع تمثيل موجات مياة تحيط به من أعلى(انظر شكل 61) ، وربما يقوم البطل في الختمين بطقسة رمزية أو ما شابه ،.

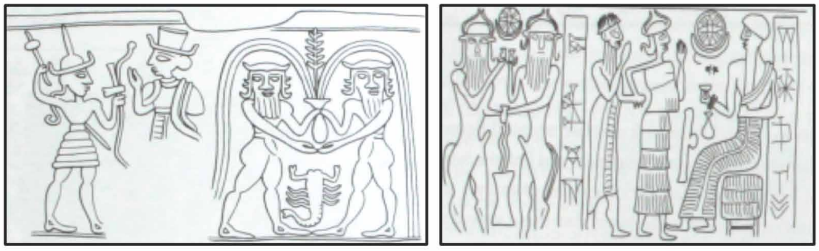

(شكل 60 ،61) ختمان من بلاد الأناضول

Dubvoca ,V. (2015)"The Near Eastern Hero and "Bull-Man" and Their Impact on the Aegean Bronze Age , Iconography", fig .fig.12-13

كما ظهر هذا نمط البطل المصارع في فنون **عيلام** ، حيث تم اقتباس الحيوانات والهيئات المركبة أيضا في الأختام العيلامية المبكرة (200 1500 ق.م)، ومثلت هيئات آدمية برؤوس ثيران (الرجل الثور) على طبعات الأختام منذ الألف الثالث ق.م. (انظر : شكل62 64) ، وأصبحت هذه الهيئات حلفاء رئيسيون للبطل العاري ، أو تابعين للملك الكاهن . [66]

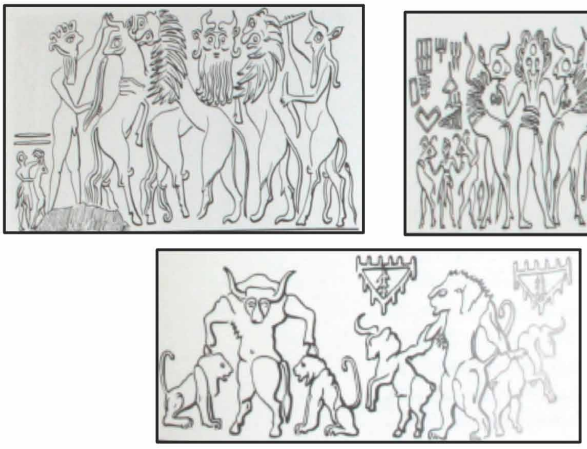

(شكل 62 64) طبعات أختام عيلامية مبكرة تمثل البطل يصارع الحيوانات تتشابه مع تلك التي من عصر السلالات المبكرة في بلاد النهرين

Dubvoca,V. (2015) "The Near Eastern Hero and "Bull-Man" and Their Impact on the Aegean Bronze Age , Iconography" , fig.2,3,5 ;p. 225

سادسا: سيد الحيوانات في فنون بلاد إيجة:

انتشرت أنماط ما يطلق عليه " سيد الحيوانات" أو " سيدة الحيوانات" في الفنون الإيجية ، وهو موضوع ذا أصول من بلاد النهرين ، فانتشر في معظم مناطق العصر البرونزي المتأخر(1650 1050 ق.م) ، في شرق البحر المتوسط وتشمل الإيجيين ، على أساس نماذج البطل في فنون بلاد النهرين الممثل مع الرجل الثور ، وإن اختلف أسلوب تمثيله والذي بدأ تمثيله منذ الألف الرابع ق.م. في فنون بلاد النهرين، وارتبط تمثيل هذه المناظر بهيئات وحوش الجريفون ، والأسد ، وتميز بعضها بالتماثل على جانبي النقش يمينا ويسارا .

وبدا تمثيل نفس النمط في الفن الإيجي ، ومنها على سبيل المثال طبعة ختم من العاج من العصر البرونزي المتأخر ، تمثل رجل عاري يتوسط هيئتين حيوانيتين من ذوات الأربع ، مع هيئة ذات رأس طائر (انظر: شكل 65) ، ويمسك البطل الحيوانين المقرنين بيديه الممدودتين (انظر: شكل 66).[67]

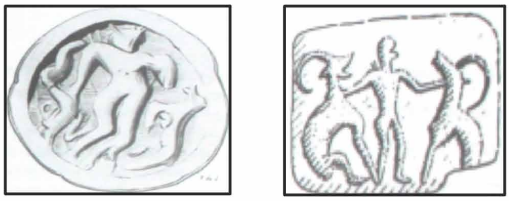

(شكل 65 ،66) طبعتي ختم من ايجة تمثل البطل بين حيوانين

Dubvoca ,V. (2015)"The Near Eastern Hero and "Bull-Man" and Their Impact on the Aegean Bronze Age , Iconography", fig.16,17;,p. 222,225

وقد شاع تمثيل "سيدة الحيوانات يحيط بها الجريفون (انظر: شكل 67) ، أو أسود أو طيور ، وتذكرنا بتك التي مثلت على ختم من سوريا (انظر: شكل 58) . ويوجد ختم من "كنوسوس" يمثل هيئة أنثوية تتوسط أسدين مجنحين ، ويؤرخ بالعصر المينوى المتأخر (1600 1400 ق.م.) وهو ما يذكرنا بهيئة ربة الثعابين في كنوسوس ، وقد تظهر سيدة الحيوانات تقوم بإطعام الماعز ، أو تقوم بحمايتها في علاقة سلمية (انظر : شكل 68). وجدير بالذكر أن تمثيل هيئة سيدة الحيوانات كربة حامية مع مناظر الثور القافز تعبر عن رموز القوى الكريتية ، وخاصة في العصر المينوى المتأخر.[68]

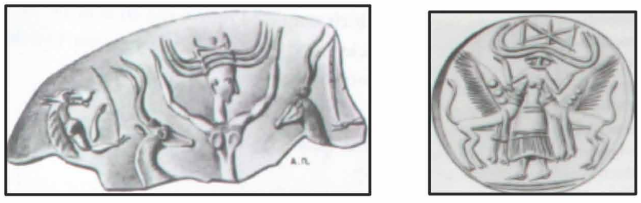

(شكل 67 ؛ 68) طبعتي ختم من ايجة تمثل " سيدة الحيوانات"

Dubvoca ,V. (2015) . (2015)"The Near Eastern Hero and "Bull-Man" and Their Impact on the Aegean Bronze Age , Iconography", fig.20,22 ;p. 229,230

وقد ظهرت هيئة البطل المذكر في طراز مميز لتمثيل الصدر والخصر (انظر: شكل 69) ، والذي يقارن بنفس بختم من العصر الأكادي من حيث نفس شكل الجسد (انظر : شكل 7).[69]

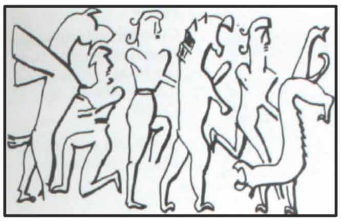

(شكل 69) بطل كريتي ممشوق الجسد على طبعة ختم العصر المينوي المتأخر

Dubvoca ,V. (2015) "The Near Eastern Hero and "Bull-Man" and Their Impact on the Aegean Bronze Age , Iconography", p. 231; fig6.

نتائج البحث:

1 امتد تمثيل نمط البطل المصارع للحيوانات منذ أواخر الألف الرابع ق.م. ، في فنون الشرق الأدنى القديم ، وشاع بصورة كبيرة في فنون الألفين الثالث والثاني ق.م.وما تلاهما .

2 تأصل نمط البطل المصارع أو سيد الحيوانات في بلاد النهرين منذ أواخر الألف الرابع ق.م.، مع هيئة الرجل الثور والأسود ، وارتبط بأسطورة جلجاميش ، وشاع تمثيله على الأختام الاسطوانية .

3 كانت العلاقات التجارية والثقافية بين بلاد النهرين وجيرانها وبخاصة في منطقة السند والخليج العربي سببا لانتقال العديد من الطرز الفنية ، ومنها هيئة البطل المصارع أو "سيد الحيوانات" ، وقد انتشر أيضا إلى بقية مناطق الشرق الأدنى القديم في سوريا ، وعيلام ، والأناضول ، ومصر القديمة .

4 شاع تمثيل هيئة البطل عاريا بدون ملابس أو عاريا وحزام على الوسط في فنون الشرق الأدنى بوجه عام ، وعلى طبعات الأختام الاسطوانية والمنبسطة بوجه خاص في معظم النماذج التي أوردها البحث ، ولكنه مثل أحيانا مرتديا المئزر القصير أو الطويل وقلنسوة تغطي رأسه في كل من بلاد النهرين والخليج العربي.

5 ظهر البطل بين حيوانين في فنون مصر القديمة متأثرا بفنون بلاد النهرين ، لكن لم يتم تمثيل هذا النمط على الأختام في مصر القديمة .

6 انتشر هذا الطراز على طبعات الأختام الاسطوانية في كل من بلاد النهرين وسوريا وعيلام، وعلى طبعات الأختام السندية المنبسطة المربعة والمستطيلة في هارابا وموهنجو دارو ، وكذلك المنبسطة المستديرة في الخليج العربي .

7 قد يبدو البطل يتوسط حيوانين يمسكهما من عنقيهما، أو من قرونهما ، أو من إحدى سيقانها الخلفية رمزا لقوته ، وقدرته على التغلب عليها.

8 اختلف نوع الحيوان الممثل التي يكافح ضدها البطل على طبعات الأختام في الشرق الأدنى القديم ، ربما تبعا للبيئة التي ينتمي إليها ، أو لتأثير فني من مناطق مجاورة تتوافر بها بيئة ملائمة لهذه الحيوانات ، فعلى طبعات الأختام الدلمونية في الخليج العربي شاع تمثيل الغزال أو الوعل ، بدلا من الأسد والثور في بلاد النهرين ، و كذلك شاع تمثيل النمر في بلاد السند .

9 ظهرت الهيئة المؤنثة للبطل ، أو ما يمكن أن نطلق عليه " سيدة الحيوانات" في كل من طبعات الأختام السندية والسورية والإيجية ، والتي ربما ارتبطت بربة من ربات الحماية ، كما هو الحال في بلاد إيجة حيث ارتبطت بربة الثعابين في كنوسوس.

10 ظهرت هيئة البطل المصارع للحيوانات مجنحا في بعض الأحيان ، سواء كان ذلك يخص الهيئة المذكرة (سيد الحيوانات) ، أو الهيئة المؤنثة (سيدة الحيوانات) ، وذلك على طبعات الأختام في كل من بلاد النهرين ، وسوريا ، والأناضول ، ودلمون ، ربما لوجود صلات بتجسيدات لمعبودات من تلك المراكز الحضارية .

جدول يوضح أوجه الشبه والاختلاف في تمثيل هيئة البطل المصارع في الشرق الأدنى القديم

الحضارة	الفترة الزمنية	هيئات البطل	هيئات الأعداء	الأشكال
بلاد النهرين	عصر فجر السلالات أو عصر الأسرات المبكر	بطل عاري ملتحي يرتدي حزام ذو لفات شعر حلزونية . أو ذو جذعين حيوانيين أو يرتدي مئزر	أسود حيوانات مركبة الرجل الثور	4 1 11 8
	العصر الأكادي	بطل عار ذو حزام أو يرتدي مئزر	أسود ثيران جاموس الماء	5 ، 7 ، 13 17
	أسرة أور الثالثة	يرتدي مئزر	ثور الرجل الثور	19 20
	العصر البابلي القديم	بطل عار ذو حزام أو يرتدي مئزر	تنين مجنح وعلين ، ثيران	23 24 5 ، 7، 21
	العصر الكاسي	يرتدي مئزرا	وعلين	25
	العصر الميتاني	يرتدي مئزرا مجنحا	حيوانات مركبة	26
	العصر الأشوري الوسيط	يرتدي مئزرا	حيوانات مركبة مجنحة	27 29
مصر القديمة	عصر عتيق	يرتدي مئزرا أو عمامة	أسود	30 32
	دولة وسطى أسرة ثانية عشرة	يرتدي مئزرا	حيوانات خرافية طويلة العنق	33
بلاد السند القديمة	الألف الثالث ق.م.	عاريا	فهدين أو نمرين	34 35 ، 36
		سيدة الحيوانات	نمرين	37 ، 38
الحضارة الدلمونية	الألف الثاني ق.م.	عارأو يرتدي مئزر طويل أو مجنحا	وعلين أو غزالين	39 49 50
سوريا	العصر البرونزي الوسيط	عار أو يرتدي مئزر	ثور أو أسد	51 55
		سيدة الحيوانات	حيوانات متعددة	56
الأناضول	يعاصر العصر البابلي القديم	عار ملتحي أو يرتدي مئزر	أسود	57 59
عيلام	عصر عيلامي مبكر	بطل عار ذو حزام	ثور الرجل الثور	60 62
بلاد إيجة	العصر المينوي الوسيط	عار ممشوق القوام	وعلين	63 ،64
		سيدة الحيوانات قد تبدو مجنحة	ذوات الأربع	65 ، 66

هوامش البحث

• أستاذ تاريخ وحضارة مصر والشرق الأدنى القديم المساعد، كلية الآثار ، جامعة القاهرة.

(1) واثق إسماعيل الصالحي (1985)، " تأثير الأختام العراقية على الأختام المجاورة " ، مجلد تاريخ الحضارة ، الجزء الرابع، بغداد، ص281 321".

(2) Edens ,C.(1992) " Dynastic of Trade in the Ancient Mesopotamia "World System", American Anthropology 94,no.1, pp.118-39 ;
Crawford, H. (1995) " Dilmun ,Victim of World Recession ", Proceedings of Seminar for Arabian Studies held in Cambridge, pp.13-22
محمد عبد النعيم (1995)، آثار ما قبل التاريخ وفجره في شبه الجزيرة العربية ، ترجمة عبد الرحيم محمد خبير، الرياض، ، ص 411
علاء الدين عبد المحسن شاهين (2008)، "المدلولات التاريخية لنصوص المواقع الأثرية عن الحضارة الدلمونية إلى نهاية العصر الحديدي "، مجلة أبجديات ، العدد الثالث ، ص 22 31.

(3) Potts, D.T.(2000) " Arabian Time Capsul " , Archaeeology 53,no.5,pp.44-48;
Miller, H.J. (1995) " Review of Exploration of Makran Coast, Pakistan : A search for Paradise ", JAGNES 5,no.1, pp.88-89 ;
Chakabarti, D.K.(2001) " The Indus Civilization and Arabian Gulf , an Indian Point of View ", Arabia and its Neighbors , Essays on Pr historical and Historical Developments , pp.303-14.

(4) Shaheen, A.(2003) "Arabian Gulf on the fringe of the Traditional "Silk Road" Interrelation with Mesopotamia and Indus Valley ", p.7
(مجلة التاريخ والمستقبل ، كلية الآداب، جامعة المنيا)
Lamberg- Karlovsky, C.C.(1972) , " Trade Mechanisms in Indus-Mesopotamian Interrelations" , JAOS 92,no.2,pp.222-29 ; Read , J.(2001) "Assyrian King-Lists , The Royal Tombs of Ur, and Indus Origins ",JNES 60,no.1, pp.26-28

(5)Caspers,D. (1991), " The Indus Valley Unicorn,: A Near Eastern Connection" Journal of the Economic and social History of the Orient ,vol.34,no.4,pp.315-323;

(6) سليمان سعدون البدر (1974) ،منطقة الخليج العربي خلال الألفين الرابع والثالث ق.م. ، الكويت ، ص 134

(7) Caspers,D. (1973)," Harappan Trade in the Arabian Gulf in the Third Millennium BC.", Proceedings of Seminar for Arabian Studies , pp.3-5 ; 9-20 ;
Haward –Carter,T.(1987) " Dilmun at Sea or Not at Sea?" Journal of Cuneiform Studies ,vol.39,no.1,pp.54-117;
Caspers,D.(1976) "Cultural Concepts in the Arabian Gulf and the Indian Ocean Transmissions in the Third Millennium BC. And their Significance ," Proceedings of Seminar for Arabian Studies , Vol.6 , pp.8-39;
Thaper ,R. (1975)" A Possible Identification of Meluhha ,Dilmun and Makran" , Journal of the Economic and social History of the Orient ,vol.18,no.1,pp.3-36

* تم تصوير البطل الأسطوري جلجاميش في فنون بلاد النهرين بوجه عام وهو يصارع الثيران تارة والأسود تارة، وظهر في مشاهد أخرى وهو يدافع عن غلال الماشية عاريا ، وقد برع الفنان في تمثيل علامات الغضب على وجهه ، وفي تمثيل تفاصيل جسمه وعضلاته المفتولة في ساعديه ورجليه وكذلك أوضح بشكل جيد كف الأسد ومخالبه البارزة.
عن أسطورة جلجاميش انظر : حسين علوان حسين (2007)، الصراع في ملحمة جلجاميش ، ص 5

(8) سلطان مطلق الدويش (2014) ، " المواقع الحضارية على الساحل الغربي للخليج العربي ، دراسة آثارية مقارنة إلى القرن الثالث ق.م. " ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية الآثار، جامعة القاهرة ، ص181

(9) سليمان سعدون البدر (1974)، منطقة الخليج العربي خلال الألفين الرابع والثالث ق.م. ، الكويت ، ص61

(10) ستيون لويد (1993) ، آثار بلاد الرافدين ، من العصر الحجري القديم حتى الغزو الفارسي ، ترجمة محمد طلب ، دمشق ، ص 172، شكل 87

يعد الأسد في نظر الإنسان في بلاد النهرين رمزا للخوف والرعب بسبب قوته وهجومه على الحيوانات الأليفة التي كانت تعد مصدرا مهما في حياته الاقتصادية ، وربما دفعت هذه المخاوف الإنسان إلى تصويره وهو يهاجم هذه الحيوانات ، وأن البطل الذي يهاجمه يخلق التوازن والسيطرة تجاه تلك القوى المتمثلة في الأسد.انظر:

أحمد عزيز سلمان ، عباس سويد الجبوري (2014) ، "أختام منبسطة من موقع تل الولاية في المتحف العراقي" ، مجلة مركز بابل ، ص 162.

(11) Graham, C.(2011), "Hero and Villain ,Analyses of Sargon and Ur-Zababa ," Orientalia Lovaniensia ,vol.189, Narrative of Egypt and the Ancient Near East ,paris,pp.81-96.

محمد علي أبو شحمة ، "الأختام الاسطوانية مصدرا من مصادر دراسة تاريخ بلاد الرافدين" ، مجلة كلية الآداب ، العدد العاشر ، مصراتة ، ص 62، 63، 94. https:llwww.doctoroid.netl87QnLw

(12) Martin,H.P. (1989) "Monster Mirrored , Essayes of Ancient Civilization ,presented to Helene Kantor " , Studies in Ancient Oriental Civilization vol.47,p.178,180;fig.24b,c;
Frankfort,H.(1955) Stratified Cylinder Seals from The Diyala Region: The University of Chicago Oriental Institute publication ,vol.72,pl.25;,fig.255

انطون مورتكات (1975)، الفن العراقي القديم ، ترجمة عيسى سلمان وسليم طه التكريتي، بغداد ، لوح 5 ،رقم 2

(13) محسن نجم الدين (2000) ، غطاء الرأس في بلاد النهرين وجيرانها منذ فجر التاريخ حتى العصر الأشوري الحديث كمصدر من مصادر التأريخ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآثار، جامعة القاهرة ، ص 17، 18، 22، شكل 8أ،ب ،10 أ،ب

(14) Dubcova ,V.(2015)"The Near Eastern Hero and "Bull-Man" and Their Impact on the Aegean Bronze Age , Iconography ", There and Back Again – The Crossroads II ,Prague, pp.221-43

(15) Black.J. ; Green,A. (1992) Gods ,Demons and Symbols of Ancient Near East ,London, fig.41,p.49 ; pp.89-91 ; fig.69

حكمت بشير الأسود (2011) ، " الثور المجنح لاماسو رمز العظمة الآشورية" ،المركز الثقافي الآشوري، دهوك ، ص 21

(16) حكمت بشير الأسود (2011) ، المرجع السابق ، ص18

داليا محمد السيد محمد (2005) "الهيئات المركبة (إلهية وغير إلهية) في العراق القديم "، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاثار ، جامعة القاهرة ، ص83، 96

(17) Dubcova ,V.(2015),)"The Near Eastern Hero and "Bull-Man" and Their Impact on the Aegean Bronze Age , Iconography ", pp.222-24 ; fig.6,8

(18) Frankfort, H. (1959) Art and Architecture of Ancient Orient , Pelican History of Art, vol.27, London , pp.37-38; fig.14b,c

(19)) Frankfort, H. (1959) Art and Architecture of Ancient Orient , p.35; fig.16a.

(20) Zettler ,R.L. (2007) " Dynastic Change and Institutional Administration in Southern Mesopotamia in the Later Third Millennium BC." , Regime Change in the Ancient Near East and Egypt , Proceedings the British Academy ,vol.136, p.12 ; fig.2.2.

(21) نوالة أحمد متولي ؛ وجدان ناصر حسين الحميداوي (2017) ،" طبعات الأختام الواردة على نصوص مسمارية من سلالة أور الثالثة" مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، العدد 62 ، ص38

(22) رويدا فيصل موسى النواب (2011) ،"الأسد في الفكر العراقي القديم (التأثير والتأثر)"، دراسة تاريخية تحليلية ، مجلة كلية الآداب ، العدد98 ، ص 245 46.

(23) Lamberg- Karlovsky, C.C.(1972) ,op.cit., pp.84-85

محمد علي أبو شحمة ، "الأختام الاسطوانية مصدرا من مصادر دراسة تاريخ بلاد الرافدين" ، ص 67 69

(24) رويدا فيصل موسى النواب (2011) ،"الأسد في الفكر العراقي القديم (التأثير والتأثر)"، دراسة تاريخية تحليلية ، ص247 48 ، اشكال 13 18 ، 20

(25) Frankfort, H.(1955) Stratified Cylinder Seals from The Diyala Region ,The University of Chicago Oriental Institute publication ,vol.72,pl.62,fig.663 ; pl.63,fig.670

(26) دينا بسام (2015) ، "تمثيل الحيوانات في الأعمال الفنية النقشية والجدارية في سوريا خلال العصر البرونزي الوسيط ،(2000 1600 ق.م.) "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، دمشق ، ص 8

(27) انطون مورتكات (1975)، الفن العراقي القديم ، ص 150 ، شكل 34

(28) Frankfort, H.(1955) , Stratified Cylinder Seals from The Diyala Region , pl.37;fig.386;pl.44,fig,470 ; pl.57,fig.601

(29) انطون مورتكات (1975)، الفن العراقي القديم ، شكل 34، ص 150

(30) المرجع السابق ، لوح ز 9 11 ، ص 257

(31) Frankfort, H.(1955)) , Stratified Cylinder Seals from The Diyala Region , pl.88 ; fig.931

(32) هدى طالب و قحطان صبري ، (2018) ، الأبعاد الفكرية والجمالية للأختام الاسطوانية كلية الفنون الجميلة مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، بغداد، العدد36 ، ص406

(33) Jeanna , N.(1999) " Politics ,Religion and Cylinder Seals ,A Study of Mesopotamian Symbolism in the Second Millennium BC. ",BAR 772, pl.15 ; p.30; Dubcova ,V.(2015),op.cit.,p.225.

(34) انطون مورتكات ، الفن العراقي القديم ، لوح ي 5، ص 332؛ Orthmann, W.(1975) Der Alte Orient, PQG 14 ,Berlin, pl.270 a

(35) Frankfort, M.A.(1939) Cylinder seals, A Documentary Essay on the Art and Religion of the Ancient Near East ,London,pp.207-8 ;

(36) انطون مورتكات ، الفن العراقي القديم ، لوح ك 1، ص 349

(37) Colon, D. ,(1988)Cylinder Seals in the Ancient Near East , Chicago, pl. V,c ,288 ;pp.65-69

(38) سيريل ألدريد (1990) ، الفن المصري القديم ، ترجمة احمد زهير ، القاهرة ، ص54 57.

(39) واثق إسماعيل الصالحي (1985)، تأثير الأختام العراقية على الأختام المجاورة " ، ص 288

(40) علي رضوان (2004)، الخطوط العامة لعصور ماقبل التاريخ وبداية الأسرات في مصر ، القاهرة ، شكل 60 ؛ ص 154

(41) Frankfort, H. (1981) Art and Architecture of Ancient Orient , New Haven, fig.9, p.11, 14 ; fig.17.

علي رضوان (2004)، الخطوط العامة لعصور ما قبل التاريخ وبداية الأسرات في مصر ، ص100

(42) Griffith, F.L. ; Blackman , A.M. (1914) The Rock Tomb of Meir , Archaeology Survey of Egypt, Vol. I, London, p.b ; (1924) The Rock Tomb of Meir , Archaeology Survey of Egypt, Vol .IV, London, pl.iv,2

(43) Griffith, F.L. ; Blackman , A.M. (1924) The Rock Tomb of Meir , Archaeology Survey of Egypt, Vol .IV, London, pl.iv,2

(44) Regulski ,I.(2011) " Egypt Ś Early Dynastic Cylinder Seals Reconsidered, " Orientalis ,vol.68,no.1-2, pp.5-31

*تثبت الأختام من العصور المصرية المبكرة التبادل التجاري مع جيرانها منذ العصر العتيق ، وقد وصلت الأختام الاسطوانية إلى مصر ، وتم اكتشافها في منطقة أبو صير (مقبرة رقم 1033) ، ونجع الدير(مقبرة رقم 7304) ، ونقادة (مقبرة رقم 1803) ، وهكذا..، وقد استمرت الأختام الاسطوانية في عصر الدولة القديمة والوسطى.

Subert ,S.B. (2001) "Seals and Dealings ", The Oxford Encyclopedia of Egypt ,vol.3,Cairo, pp.252-57.

* وادي السند : نسبت حضارة وادي السند إلى النهر التي كانت تقع على ضفته الغربية وهو نهر السند .

(45) جورج بوزنر (1992) ، معجم الحضارة المصرية القديمة ، ترجمة أمين سلامة ـ القاهرة ، ص 158

(46) سعدون عبد الهادي ، عقيل عبد الله ياسين ،" الصلات التجارية والثقافية بين حضارتي العراق والهند في التاريخ القديم 2800 539ق.م." ، مجلة التربية واسط ، العدد العاشر ، ص219 220

Kostman ,C.J.D. (1992) " The Indus Valley Civilization" :JAGNES 3,no.1 ,pp.3-10

(47) Davidson, M.B.(1962)The Horison Book of Lost Worlds, New York , p.217

سلطان مطلق الدويش (2014) ، " المواقع الحضارية على الساحل الغربي للخليج العربي ، دراسة آثارية مقارنة إلى القرن الثالث ق.م. " ،رسالة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية الآثار، جامعة القاهرة ، ص181

سليمان سعدون البدر (1974)، منطقة الخليج العربي خلال الألفين الرابع والثالث ق.م. ، الكويت ، ص61

(48) محمد اسماعيل الندوي (1970)، الهند القديمة ، حضاراتها وديانتها ، القاهرة ، ص32 35

عن الأختام ذات الأسلوب الهندي انظر الرسالة العلمية من جامعة Tokai انظر:

Maisels, C.K.(2001) "Early Civilizations of the Old Wold, " The Formative Histories of Egypt ,the Levant ,Mesopotamia , India and China , London, pp.180-249,476;

Brunswig, R.H.J. ; Porpola, A. ; Potts ,D. (1983) "Seals from the Near East and contacts with Saravati Sindhu Valley ", New Studies in the Archaeology Verlag ,pp.101-115

Noguchi , M .(2002) A New Perspective on the "Indus Style" Seals , Summary of the Graduation Thesis that Masao Noguchi submitted to Tokai University in March of 2002 , in : (http://pubweb .cc.u- Tokai .ac.ip/Indus /english/ thesis)

والتي قام مؤلفها بحصر حوالي 183 ختما في بلكستان والهند ذات أسلوب هندي ، وقام بتصنيفها إلى خمسة أنواع، من حيث تقنيتها وأنواع مقابضها ، والتي شاعت عبر الحضارة الدلمونية وتجار البحر ، ومع أفول الحضارة الهندية قل الطلب على الأختام وأهمل الصناع الهنود تصميم أنماط الأختام.

* هناك عددا من الباحثين اجتهدوا اجتهادات مقبولة في تفسير دلالات الكتابة التي نقشت على أختام وادي السند القديمة ، ووضعوا قوائم للعلامات الهندية ، إلا أن البعض لا يعتبر أن هذه العلامات تعد كتابة قائمة بذاتها ، انظر:

Patron , G.A. " on the So-called Indo-Sumerian Seals ", ASOR 8, pp.75-95;

Lower ,A. (1986) "The Indus Script ,Challenging Puzzle" , World Archaeology ,Vol.17,no.3, Early Writing System ,pp. 399-419

(49) Davidson ,M.B. (1962) The Hoizon Book of Lost Worlds , New York, ,p .210

(50) أريج عبد السلام محمد ناصف (2017)، أشكال ونقوش الأختام في الساحل الغربي للخليج العربي ووادي السند منذ نهاية الألف الرابع ق.م. حتى نهاية الألف الثاني ق.م. ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآثار، جامعة القاهرة ، ص 117– 118؛ ، شكل 278 280.

(51) اريج عبد السلام ، المرجع السابق، ص 125 ، 138، شكل 311.

* عثر في الحفائر التي أجريت في فيلكا بالكويت مابين 1958 1963على عدد كبير من الأختام ، منها ما هو متأثر بحضارة بلاد النهرين ، وخاصة في العصر الأكادي ، انظر:

Kjaerum, F. (1980) "Seals of "Dilmun-Type "from Filaka ,Kuwait ", Proceeding of the Seminar of Arabian Studies , vol. 10 ,pp.45-53

(52) سليمان سعدون البدر (1972)، "دراسة تاريخية لمنطقة الخليج العربي والحضارات التي نمت على شاطئه أثناء الألف الرابع ق.م. "، رسالة ماجستير ، الاسكندرية ، ص 319

عن منطقة الخليج العربي انظر : هيا على جاسم آل ثاني (1997) ، الخليج العربي في عصور ما قبل التاريخ ، صلات دلمون بأمور والأموريين (2050 1530 ق.م.) ، مركز الكتاب للنشر

مَظاهرُ النَشاطِ الاِقتصَاديّ لعَرَب بَنيّ هِلال في سُودان وادي النِيل (القرن ٨-١٠هـ)

إسمَاعِيل حَامِد إسمَاعِيل عَليّ(*)

تَتنَاولُ الورقةُ أهمَ مظَاهرِ النَشاطِ الاقتصَاديِ الذي قام به بنُوهلال في سُودان وادي النيل خلال الفترةِ التي تمتدُ من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وحتى القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي. ومن المعروف أن تلك المرحلة شهدت بروز "الدور الهلالي" إلى أوجِ ازدهارهِ في سُودان وادي النيل لاسيما عبر دورهم السياسي المُهم من خلال تأسيسِ عددٍ من الممالـكِ الإسلامية في هذه البلاد، ولعل أهمها: تأسيس "سلطنة دافور" الإسلامية على أيدي سلاطين "أُسرة كيرا"، وهي أسرةٌ ملكيةٌ ذات "أصل هلالي" معروف، وكذلـك تأسيس الهلاليين لـ"سلطنة المُسبعات" في إقليم كُردفان بفضل أحد البُطون أو الفُروع التي تنتسبُ هي الأُخرى إلى قبيلة بني هلال. ومن خلال الدورِ السياسي للجماعات الهلالية، وكذلـك أهميته في سُودان وادي النيل، برز من جانبٍ آخر دَورُهم الاقتصادي في أقاليم تلك البلاد.

ويتجلى ذلك من خلال تَعدُد وتَنوعِ مظاهر النشاط الاقتصادي الذي قامت به بعضُ جماعات بني هلال، أو أحد فروع تلك القبيلة العربية التي استقرتْ في سُودان وادي النيل، ولعل منها: الرُزيقات، والزَّيادية، والتُنجُور (التُنجر)، والمُسبعات..الخ. ومما لاريب فيه أن الهلاليين مارسوا العديد من الأنشطة الاقتصادية لاسيما الحرف والصناعات في سُودان وادي النيل، ويبدو أنهم أتقنوا بعضَها بشكلٍ أو بآخر، وإن طغى النشاطُ الرَعَوي على أكثر الهلاليين هناك. ولعل ذاك هو الموضوع الرئيس الذي تُحاول الورقةُ أن تقوم بدراسته، وكشفَ الغُمُوض الذي يكتنفُ مظاهر النشاط الاقتصادي للجماعات الهلالية في سُودان وادي النيل في ضوءِ قلة المصادر التي

(*) كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة ، عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ١٠٩ - ١٤٠ .

تناولت ذلك الموضوع. وسوف تتناولُ الورقةُ تلك الإشكالية من خلال المحاور التالية:

أولاً – نَسَبُ بَني هِلال وهِجراتُهم إلى سُودان وادي النيل.

ثانياً- النشاطُ الاقتصاديُ للهلاليِّين في سُودان وادي النيل:

١- حِرفةُ الرَعيّ.

٢- النشاطُ الزِراعي.

٣- التِجارةُ.

٤- الحِدادةُ والأسلحةُ المعدنية.

٥- حِرفةُ البناءِ.

٦- الصناعاتُ الخشبيةُ.

٧- حِرفةُ الصَيد البَرَي.

٨- الدِباغة والصناعاتُ الجِلدية.

أولاً– نَسبُ بني هِلال وهجراتُهم إلى سُودان وادي النيل:

يَنتسبُ بَنوهلال إلى جدهم الأول: هِلال بن عَامرْ بن صَعصعة ابن مُعاوية ابن بَكر بن هَوازن بن مَنصور بن عِكرمة بن حَصفة بن قَيس عِيلان بن مُضَر (١). وهذا هو النسبُ الذي ورد في أكثر مصادر "الأنسابِ العربية" المُعتبرة، ومن اللافت أن البعض أشار إلى أن هلال الجدُ الأعلى لبُطون بني هلال يرجع أصلهُ من خارج "جزيرة العرب" (٢). وهو ما لم تُشر إليه أي من المصادر المُعتبرة في "علم الأنساب". أما مُضَر وهو أحد الأجداد البعيدين فى نسب النبى (صلى الله عليه وسلم) (٣)، واسمه: "مُضَر بن نِزار بن مَعد بن عَدنان" (٤).

وتُقسم المصادرُ التاريخيةُ قبيلة بني هلال بصفةٍ عامةٍ إلى ثلاثةِ بُطون رئيسية، وهم بُطون: (الأَثبِج، ورياح، وزَغبة) (٥). وتُعَد جماعاتُ "رياح" من أقوى بُطون بني هلال، وهم أكثرهم جمعاً (٦). وهم ولدُ: "رياحُ بن ربَيعة بن نَهيك بن هِلال بن عامر" (٧). ومن أولادِ رياح ربيعة بن رياح ابن أبي ربيعة، وهو المشهور بلقب "ذو البُردين" (٨). ومن العشائر التي تنتمي إلى جماعات رياح أيضًا: "الدواودة (٩). ومن بطون بنى هلال أيضا: بنوقُرة (أو بنوفَروة)، وكذلك بنونعجة، وهم الذين هاجروا إلى مصر وإفريقية، وكذلك "بنو حرب" الذين سكنوا بلاد الحجاز (١٠). ويذكر البعضُ بطن "بني قُرة" باسم: بني فَروة بن عمرو، وهم من نسل بنى عبدمناف بن هِلال بن عامر (١١)، واسمُ "بني قُرة" هو الأصحُ حسب ما ورد في جُل المصادر التاريخية، وممن أشار لذلك: ابنُ فضل الله العُمَري (ت:**٧٤٩هـ/١٣٤٨م**) (١٢)، وابنُ خلدون (ت: **٨٠٨هـ/١٤٠٥م**)، والمقريزىُ (ت:**٨٤٥هـ/١٤٤١م**)، حيث يقول عنهم ابن خلدون: "وكان فيها بنوقُرة من هلال بن عامر.." (١٣). ويرى الباحث أن اسم بني فَروة هو تصحيف لاسم: بني قُرة، أو كان ذلك بسبب خطأ في النسخ.

وهاجرت جماعاتٌ من بني هِلال مع بدايات "الفتوحات الإسلامية" من موطنها الأول بـ"شبه جزيرة العرب" إلى بلاد الشام (١٤). كما ارتحل بعضُهم أيضًا إلى

مصر بعد الفتح العربي **(٢١هـ/٦٤١م)**، وكذلك إلى سودان وادي النيل (السودان حاليًا). وفي الغالب سلكت هذه الجماعاتُ الطريقين الرئيسيين في ذلك الوقت، وهما: "البحرالأحمر"، وطريق "درب الأربعين"(١٥). وتشير المصادر إلى وجود بعض الجماعات من بني هلال في مصر منذ أيام أيام حملة العُمري التي أرسلها والي مصر ابن طولون إلى بلاد البجة سنة **٢٥٥هـ/٨٦٨م**، ثم هاجر الهلاليون من البجة بعد أن وقع الصدام بين العمري وعرب ربيعة (١٦).

وتم نقل جماعات كبيرة من الهلاليين، ومن بني عمومتهم من قبيلة بني سُليم إلى مصر أيام "العزيز بالله" **(٣٦٥ــ٣٨٦هـ/٩٧٥-٩٩٦هـ)** إلى الصعيد، حيث عمل الخلفاء الفاطميون على استقرار هذه الجماعات هناك، وكان من أهم البطون والفروع الهلالية التي استقرت في المدن المصرية في ذلك الوقت: بنو رياح، وزُغبة، ومعقل، وجشم، وبنوقُرة (١٧). ويُشير البعضُ إلى أن جماعات "الجعافرة" الذين كانوا قد استقروا بين كل من أسوان وإسنا كانوا في الأصل من بني هلال (١٨). كما سكنت أيضًا أعدادٌ من قبيلة بني هلال في مدن: أخميم، وساقية قلتة، كما أقاموا في إسنا، وغيرها من مدن الصعيد (١٩). ثم انتشر الهلاليون في مدن وقرى الصعيد الأعلى، حتى قالت عنهم المصادر: "وكانوا أهل بلاد الصعيد كله إلى عيذاب..." (٢٠). وهي إشارةٌ جليةٌ لكثرة أعدادهم هناك.

وتُشكل هجراتُ بني هلال من أرض مصر إلى بلاد المغرب خلال عصر الدولة الفاطمية **(٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م)** مرحلة مُهمة في تاريخ القبيلة، وذلك نظرًا للأثر الحضاري المهم الذي تركته هذه الهجرات في المغرب، سواء اقتصاديًا، أم سياسيًا، أم اجتماعيًا، وتحديدًا في إفريقية، وكذلك المغرب الأدنى، رغم ما شاب هجراتهم من أعمال الفوضى (٢١). وهاجرت جماعات وبُطون بني هلال إلى بلاد النوبة وسُودان وادي النيل على الراجح عبر ثلاث مراحل رئيسية، أي أنها لم تتم خلال مرحلة واحدة. وتُؤرخُ **المرحلة الأولى** لهجرة بُطون بني هلال إلى مناطق سُودان وادي النيل لحوالي النصف الثاني من القرن **٣هـ/٩م**، ذلك إبان

حملة أبي عبدالرحمن العُمري (٢٢) إلى بلاد البجة، حيث هاجر الهلاليون الى بلاد النوبة بعد أن وقع الصراع بين كل من العُمري وعرب ربيعة، ومن كان يحالفهم من قبائل العرب الأُخرى التي كانت تسكُن تلك المنطقة (٢٣).

وكان بنوُهلال مُرافقين لقدوم الحملة العسكرية إلى مناطق سودان وادي النيل، وهذه الإشارةُ من أقدم ما ورد في المصادر عن هجرة واضحة لـ"بني هلال" إلى سودان وادي النيل. ومن المؤكد أنه كانت توجد جماعات أخرى منهم استقرت في هذه البلاد آواخر القرن **٣هـ/٩م** بعد أن وقع الصراع بين العُمري وعرب ربيعة في بلاد البجة. أما "**المرحلة الثانية**" وكانت خلال حملة السلطان قلاوون **(٦٧٩-٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م)** إلى بلاد النوبة سنة **٦٨٦هـ/١٤٨١م** (٢٤). يقول ابن خلدون: "وانتقل المُلك الى المنصور قلاوون، فبعث سنة ست وثمانين العساكر الى بلاد النوبة مع علم الدين سنجر...وسار بهم والي قوص..بعد أن استنصر العُربان وأولاد بكر، وأولاد عمر...وأولاد كنز الدولة..وبني هلال.."(٢٥). بينما **المرحلة الثالثة**: ترجعُ إلى حوالي القرن **٨هـ/١٤م**، وربما قبله بقليل، وبدأت الهجرة في الغالب من شمال أفريقيا، ثم اتجه بنوهلال جنوبًا إلى سودان وادي النيل (٢٦). وهي تعد أهم الهجرات الهلالية إلى سودان وادي النيل، لأنها تركت أثرًا مهما، خاصة في إقليمي دارفور وكُردفان، إذ برز الدور السياسي لـ"بني هلال" في إقامة السلطنات الإسلامية، ومنها: "سلطنة دارفور"، و"سلطنة المسبعات" في كُردفان. ويُشير البعض من ناحية أخرى إلى أن بني عطية هاجروا إلى دارفور من جزيرة العرب، وبنوعطية ينتسبون لـ"الأثبج" الهلاليين (٢٧).

ثانياً- الدور الاقتصادي لعرب بني هلال في سودان وادي النيل:

برز الدورُ الاقتصاديُ باعتباره من أكثر الجوانب التي قام بها بنوهلال بصفة عامة حيثما استقروا في البلاد (٢٨)، ومن ذلك دورهم في سودان وادي النيل. ويبدو أثرهم الاقتصادي واضحاً في هذه البلاد من خلال تعدد أنماط الأنشطة التي مارسوها، وإن كان يغلب عليها النشاط الرعوي (٢٩). ومن أبرز مظاهر النشاط الاقتصادي للهلاليين:

١- حرفةُ الرعيّ:

يُعتبر الرعيُ من أهم جوانب النشاط الاقتصادي التي قام بها بنوهلال في سودان وادي النيل، ومن المعروف أن الرعي نشاطٌ اقتصاديٌ يتوافقُ مع طبيعة بني هلال البدوية، ولذا يقول القلقشندي: "وهم (أي الهلاليون) أهلُ إبل، يكونُ عند الرجل منهم ستين ألف بعير..." (٣٠). ويُؤيدُ ذلك ما ورد في بعض الروايات أنه زادت ثروات بني هلال بعد قدومهم مع أحمد المعقور، وهو جد الهلاليين في سودان وادي النيل، وتكاثرت ماشيتهم، وأنعامهم (٣١). وعلى هذا اشتُهر الهلاليون برعي الماشية منذ ما قبل هجراتهم لهذه البلاد، وكان من الطبيعي أن يحترف أكثرُهم الرعي أينما ارتحلوا (٣٢). فـ"الرزيقات" الهلاليون على سبيل المثال كانوا من "البقارة" Baggara Groups واشتُهروا برعي الأبقار والماشية (٣٣). ويؤيد ذلك أن جماعات من "البقارة" تزعم النسب للمعقور الهلالي (٣٤). ومما ورد في المصادر عن عمل الهلاليين بحرفة الرعي، تقول "مخطوطة تاريخ ملوك السودان": "لأن العرب كثر دخولهم الى بَر السودان، وصاروا سكانها. منهم من سكن الحضر ومنهم من تبع المراعي، وهم قبائل شتى من حِمير، وربيعة، وبنوعامر (وهم بنوهلال)، وقحطان..." (٣٥).

وتعني تلك الإشاراتُ أن بني هلال، أو بني عامر، كانوا مثل غيرهم من القبائل العربية التي هاجرت إلى سودان وداي النيل ممن عملوا بـ"الرعي"، وكانوا يتبعون العشب والكلأ أينما ذهبوا. وكانت "البقارة" Baggara Groups التي ينتسب لهم بعض الجماعات الهلالية بصفة عامة يتشكلون من عدد من الجماعات والبطون تسكن بعض الأقاليم في حوض النيل الأوسط لاسيما المناطق التي تلائم حياة "البداوة"، وأنهم كانوا يرعون الأبقار أكثر من الإبل، ولذا غلب عليهم الارتباط بـ"الأبقار" (٣٦). ويُشير البعضُ إلى أن "البقارة" كانوا ينتشرون في كثير من بقاع حوض النيل الأوسط لاسيما في كل من دارفور وكُردفان (٣٧). ولفظُ "البقارة" ليس اسم علم يشير لقبيلة بذاتها، بل وصفٌ يدلُ على الحرفة التي يقوم بها من ينتسب لهم، والغاية من ذلك تُمييزهم عن غيرهم من الرُعاة، مثل: "الكبابيش"، و"الأبالة" (٣٨).

وتوجد عدة جماعات هلالية أُخرى استقرت وسط البقارة، ومن أبرزهم: الرزيقات، والشوا، والحوازمة..الخ (٣٩). ومن المعروف أن حياة سكان دارفور ومنهم بنوهلال كانت تقوم على رعي الإبل، والماشية أكثر من غيرها (٣٥). وتتحكم بعضُ "العوامل الطبيعية" في وجود "البقارة" لحدٍ كبير، إذ يعتمدون على تلك العوامل في جوانب حياتهم، وكذا اختيار المنطقة التي يستقرون بها، ومن أهم تلك العوامل ما يرتبط بفترة سقوط "الأمطار"، ووفرة العشب، والكلأ، وموسم الزرعة، ووجود نظامٍ لحفر آبار المياه بحيث تكون المياه متوافرة لهم خلال موسم الصيف (٣٦). وهذه الجماعات ذات الأصل العربي، في رأي المستشرق آدامز Adams وغيره، "صار يغلبُ عليها الطابع الأفريقي أكثر من الطابع العربي" (٣٧).

وتذكر إحدى الروايات الهلالية السودانية أن عدداً كبيراً من بني هلال، وعبيدهم عبروا مع "أبي زيد الهلالي" مناطق سودان وادي النيل، ثم إنهم تركوا القبيلة خلال مسيرهم في بعض أقاليم هذه البلاد (٣٨)، ثم عاش هؤلاء الهلاليون مع قبائل "البقارة"، واختلطوا بهم، ومن ثم تزوجوا منهم بعد ذلك (٣٩). وكان البقارة Baggara ، وكان منهم جماعات هلالية معروفة، مثل "الرزيقات" وغيرهم أيضاً، وكانوا في الغالب يُطلقون لقب: "الناظر" (النظير) على "شيخ القبيلة" لاسيما في المناطق الجنوبية من إقليم دارفور (٤٠). وكانت جماعات البقارة تُطلق أيضاً اسم "شاليخة" Shalikha وذلك للإشارة إلى بعض الرعاة الذين يقومون بالرعي خلال موسم الصيف جنوب بحر العرب Bahr al – Arab (٤١).

وطَّورَ "البقارة" نمط حياتهم لاسيما في المناطق التي استقروا بها غرب كردفان، وتحديداً شمال "نهر شاري" Shari River ، وكان بعضهم يرتحل في اتجاه الشرق ليقترب من الأماكن التي تقع بالقرب من "جبال النوبا" جنوبي كردفان (٤٢). وفي هذا الصدد كان "درب الأربعين" تستخدمه جماعات البقارة فى الحركة التجارية، حيث كانت القبائل ترسل عبر هذا الطريق عدداً كبيراً من الأبقار إلى أسواق مصر (٤٣). وفي ذات الوقت كان الرُزيقات الهلاليون يقومون برعي الكباش

والضأن أيضاً، وكانت لهم أعدادٌ كبيرة من الخيول ربما لاتُحصى من كثرتها (٤٤)، إذ تذكر بعضُ المصادر أنه خلال إحدى المناسبات بلغ عدد خيول الرزيقات حوالي سبعين ألف، بينما كانت الإبلُ تبلغُ لديهم حوالي أربعين ألف (٤٥).

وكان "الزيادية" ذوي الأصل الهلالي يشتهرون بحياة البداوة في دارفور وكردفان (٤٦)، وكانت الأودية الشمالية الواقعة في هذين الإقليمين تمتلأ من إبل جماعات هذه القبيلة (٤٧)، كما زادت ثروات الزيادية وخاصة بفضل إقبالهم على حرفة الرعي، وكذلك تربية الخيول (٤٨). وعلى هذا اشتهر الزيادية الذين استقروا في إقليم دارفور بأنهم قبيلة كبيرة، وذلك إلى الحد الذي يقال إن أعدادهم كانت لاتكاد تُحصى من كثرتها (٤٩). كما عملت جماعات أخرى يرجع نسبها لـ"قبائل عكرمة"، أو "هوازن"، حسب ما اشتهروا بهذه التسمية في سودان وادي النيل، بـ"الرعي"، ومن المعروف أن "مجموعة عكرمة" ينتسب إليها بنوهلال، ومن تلك القبائل المعروفة قبيلة "ثقيف"، وكانوا استقروا في سودان وادي النيل، وكانت منهم جماعات تُعرف بـ"الموسيين" (٥٠).

واشتهر هؤلاء "الموسيون" بحرفة الرعي، وكانوا يعيشون حياة البداوة في المناطق التي استقروا بها، وهو ما يتوافق مع طبيعتهم منذ كان أجدادهم من أقارب بني هلال يسكنون موطنهم الأول بـ"جزيرة العرب" (٥١). كما تميزت جماعات "البولالا" هي الأخرى بـ"الحياة البدوية"، وتلك الجماعات العربية الأصل ينتسبون في الغالب إلى قبيلة بني هلال، وكان "البولالا" يعملون بالرعي، ولهذا يُوصفون بأنهم من "القبائل الرعوية البدوية" (٥٢). كما يصفهم البعضُ بأنهم "شعب رعوي جاء من الصحراء" (٥٣)، وهو ما يشير لاعتماد شعب البولالا على حرفة الرعي أكثر من غيره من النشاطات الاقتصادية الأخرى.

ويوجد عددٌ من الوثائق المحلية Local Documents تتحدثُ عن بعض مظاهر النشاط الاقتصادي التي كانت ترتبط بحكام دارفور خاصة ما يرتبط منها بالرعي في هذه السلطنة الهلالية، لاسيما ما يختص بالمنتجات التي يتم الحصول

عليها من خلال العمل بالرعي وتربية الحيوانات (٥٤). وتُظهر بعض هذه الوثائق المُهمة جانباً مهماً من جوانب النشاط الاقتصادي في السلطنة الإسلامية، ولعل من أهمها على سبيل المثال: **(وثيقة باسم أحد سلاطين دارفور)**، وتتحدث تلك الوثيقة عن الحصول على الكميات من ألبان الإبل (٥٥).

وتُشير تلك الوثيقة التاريخية بشكلٍ أو بآخرٍ إلى أهمية حرف رعي الإبل، حيث كانت تُعد مصدراً رئيساً للحصول على الألبان للسكان في إقليم دارفور، كما أن الوثيقة تُشير ربما إلى وفرة منتجات الألبان، وكذلك رغبة بعض سلاطين دارفور في الحصول على ألبان الإبل، ومن ثم تظهر تلك الوثيقة الآنفة الذكر أيضاً أهمية حرفة الرعي في توفير احتياجات السكان المحليين في سلطنة دارفور الإسلامية من أجل الحصول على ذلك المنتج المُهم لحياة السكان. ويمكن القولُ بأن ارتباط جماعات وبطون بني هلال بحرفة "الرعي" كان ارتباطاً واضحاً في العديد من المناطق التي استقروا بها في أقاليم حوض النيل الأوسط، وأن هذه الحرفة كانت ربما تُشكل مصدر ثقل اقتصادي لجماعات وبطون بني هلال الذين سكنوا في هذه البلاد.

ويَجدرُ بنا القول بأن ما أوردناه آنفاً يُشير أيضاً الى مدى الثراء الذي بلغته العديد من الجماعات الهلالية في سودان وادي النيل، ومن ثم إدراك الدور المهم الذي قامت به "الجماعات الهلالية" في نمو حركة النشاط الاقتصادي بشتى أشكاله، لاسيما ما يرتبط منها بالرعي، وكذلك تربية الحيوانات، ومايعتمد على تلك الحرف من أنماط الصناعات والحرف خاصة من جانب جماعات الزَّيادية، والرُزيقات، والبولالا...الخ (٥٦). وكان من الطبيعي مع هذا السياق التاريخي أن تصف المصادرُ والروايات السودانية عدداً من الجماعات والبُطون ذوي الأصل الهلالي، "بأن لها كيان وعظمة" (٥٧). وهو ما يُشير إلى رخاء وثراء الجماعات والبطون الهلالية في شتى أقاليم حوض النيل الأوسط.

٢- النشاط الزراعي:

عمل بنوهلال بحرفة الـزراعة على غرار أندادهم من الجماعات والبطون العربية الأُخرى التي استقرت في حوض النيل الأوسط، وحسب بعض الإشارات كانت الزراعة من الحرف التي كان يعملُ بها بنوهلال حيثما استقروا في البلاد (٥٨). ويؤيد تلك الفرضية أن ابن حوقل **(ت: ٣٥٠هـ/٩٦١م)** يقول عن الهلاليين ممن سكنوا "واحات مصر" غير بعيدٍ عن إقليم دارفور: "وبالواحات من بني هلال عدةٌ غزيرة، وأُممٌ كثيرة، وهي مصيفهم وقت الغلة، وميرتهم منها..." (٥٩). ولعل هذه تُعد من أقدم الإشارات التي وردت في المصادر التاريخية الخاصة بعمل الهلاليين بـ"النشاط الزراعي"، وذلـك منذ حقبة تاريخية مبكرة، وهو ما يُشير إلى ميل جماعات بني هلال إلى الزراعة، واعتمادهم على هذه الحرفة في حياتهم، فمنها يأخذون الميرة والطعام.

ويرى الباحثُ أن هؤلاء المزارعين الهلاليين كانوا في طريقهم إلى إقليم دارفور عبر طريق "درب الربعين"، ثم توقفوا لمدة غير معلومة بالواحات التي تعد من المحطات المهمة لذلـك الطريق التجاري. ويصف البعضُ جماعات بني هلال في سودان وادي النيل بأن "لهم سكن ومزارع" (٦٠). ومن المعروف أن النشاط الزراعي يتوافق أيضاً مع طبيعة الجماعات العربية عامة لاسيما إذا توافرت لهم التُربة الخصبة، ومصادر المياه (٦١). ويُمكن القول بأن السكان المحليين في دارفور وكان أكثرهم من بني هلال يُقبلون على العمل بالزراعة للحصول على ما يحتاجون إليه من الطعام (٦٢).

٣- التجارة:

أسهم بنوهلال بدورٍ لايُغفل في الحركة التجارية في سودان وادي النيل، فالهلاليون مثل غيرهم من القبائل العربية كانوا بصفة عامة يميلون إلى العمل بـ"التجارة"، ومن المعروف أن العرب كانوا يشتهرون دوماً بتنظيم القوافل التجارية

في كل البلاد التي استقروا بها (٦٣). ومن أدلة ارتباط الهلاليين بالتجارة في سودان وادي النيل أن اسم التُنجور (الهلاليين) الذي اشتهروا به في حوض النيل الأوسط مأخوذ في الغالب من لفظ التُجَّار (٦٤). وهذا الأمر يُعضد الاعتقاد الذائع بأن هؤلاء التُنجور كانوا قد احترفوا العمل بالتجارة في سودان وادي النيل. ومن الراجح أن جماعات من التنجور جاءوا في الغالب مهاجرين ضمن بعض القوافل التجارية التي قدمت من الشمال إلى هذه البلاد. كما أن طريق "درب الأربعين" لعب هو الآخر دوراً مُهماً في الربط التجاري البري بين سلطنة دارفور من ناحية، وبين أسواق مصر من ناحية أخرى (٦٥). وظل هذا الطريق التُجاري معبراً رئيساً للقوافل التجارية القادمة من مصر إلى دارفور (٦٦). وكان التونسي (**١٧٨٩-١٨٥٧م**) قد رافق إحدى القوافل القادمة من مصر إلى دارفور عبر "درب الأربعين".

وارتبط السكان المحليون في دارفور بعلاقات تجارية مع العديد من التُجار الأجانب، سواءً أولئك القادمين من أوروبا خاصة التجار البنادقة، هذا إضافة إلى التجار الآخرين القادمين من أسواق آسيا، مثل التجار الهنود، وتجار الكارم (٦٧)، حيث عثر على بضائع لبعض التجار الأجانب في "عين فرح" شمال دارفور، وهي تؤرخ إلى القرنين (**٩-١٠هـ/١٥-١٦م**) (٦٨). ويبدو أن ازدهار الحركة التجارية في ذلك الوقت كان أمراً جلياً، وهو ما يمكن أن نلحظه من خلال قدوم هجرات بني هلال مرافقة للقوافل التجارة القادمة إلى سودان وادي النيل، كما أن إقليم دارفور كان يُعد في ذات الوقت معبراً للقوافل التجارية القادمة من أسواق بلاد السودان الغربي، وكذلك السودان الأوسط، وكذا القوافل القادمة عبر نهر النيل، أو تلك القادمة عبر طريق "درب الأربعين" وهو الطريق الذي يبدأ من مدينة أسيوط بمصر الوسطى(٦٩). كما ازدهرت حركة التجارة من جانب آخر بين دارفور وكردفان، وكذلك مع سكان واداي وبحر الغزال (٧٠).

وكان دارفور أيضاً معبراً مهما للقوافل التجارية القادمة من الشمال عبر "طريق- طرابلس" الذي كان يبدؤه التجار من طرابلس، ثم يعبرون فزان، ثم كانت

القوافل تتجه جنوباً لدارفور (٧١)، كما كان إقليم دارفور مقصداً للقوافل القادمة عبر "طريق–تونس" (٧٢). ويرى الباحثُ أن هذا الطريق كان من أهم الطرق التي جلبت المهاجرين الهلاليين إلى سُودان وادي النيل، وفي الغالب كانوا مرافقين للقوافل التجارية القادمة من إفريقية وبلاد المغرب. واشتُهر التجار في سلطنة دارفور بـ"الجَلاّبة"، وهو اسم كان يطلق على التُجار، وعلى هذا كان لتجار دارفور علاقات تجارية مع شتى أسواق الممالك المحيطة بهم، ومنها الأسواق المصرية، وأسواق بلاد السودان الأوسط مثل الكانم والبرنو، وكذا أسواق السودان الغربي (٧٣).

٤- الحِدادةُ والأسلحةُ المعدنية:

اهتم السكان في سُودان وادي النيل بالصناعات المعدنية في مختلف النشاطات الحرفية والاقتصادية، حيث استخدموا صنوفاً من المعادن لاسيما النحاس (٧٤)، وكان إقليم دارفور يشتهر بوجود معدن النحاس، ويبدو ذلك من خلال اشتهار إحدى المناطق التي توجد في الإقليم باسم: "حُفرة النُحاس" (٧٥)، وهو ما يُشير على أية حال لوفرة ذلك المعدن بهذا الإقليم. كما كان يوجد الحديد، ويبدو انتشار صناعات الحديد من خلال تلقُب بعض حكام دارفور بـ"سلطان الحدادين"(٧٦). وهو ما يؤكد انتشار حرفة "الحدادة" في تلك "السلطنة الهلالية"، وكثرة استخدام الحديد، واهتمام السلاطين بهذه الحرفة، وبطبقة "الحدادين" بوجه خاص.

وعمل الهلاليون في إقليم دارفور وغيره من أقاليم سودان وادي النيل بعمل آلات الحروب وذلك الأسلحة المصنوعة من المعدن لمقاومة الأعداء، كما أبدى سكان دارفور اهتماماً بصناعة الأسلحة التي كانوا يحتاجون إليها بشتى أشكالها، ومن أهم منتجات تلك الأسلحة المعدنية: الدروع المعدنية (٧٧). ويدل على ذلك أن مدينة "أوري" عاصمة التنجور الهلاليين كانت تشتهر بصهر الحديد والنحاس والقصدير، وكذلك تصنيع هذه المعادن (٧٨). وكان الصناع في أوري يتسمون بالمهارة والإتقان لاسيما فيما يخص الصناعات المعدنية (٧٩).

ويشير بعضُ الرحالة الأوروبيين ممن قاموا بزيارة سلطنة دارفور الهلالية في رواياتهم أن "طبقة العبيد" في هذا الإقليم كانوا يشتهرون بصناعة هذا النوع من الأسلحة المعدنية (٨٠)، ولاريب فيه أن اهتمام السلاطين في سلطنة دارفور، وفي غيرها من الممالك والسلطنات الإسلامية الأخرى التي ظهرت فيما يرى الباحث في مناطق حوض النيل الأوسط، مثل سلطنة المسبعات التي قامت في إقليم كردفان بعمل كل ما من شأنه تأمين تخوم بلادهم ضد أية اعتداءات خارجية قد تأتي من جانب بعض الشعوب الأخرى.

٥- حرفةُ البِناء:

شَهِدتْ حرفةُ البناءِ في سودان وادي النيل تطوراً إبان عصر سلطنة دارفور الهلالية وغيرها من سلطنات سودان وادي النيل. ويبدو ذلك من خلال ما ورد عن المنشآت التي كشف عنها، مثل: البيوت، والقصور، وكذلك الأسوار، وغيرها (٨١). كما يظهر ذلك من خلال التنقيبات الأثرية التي كشفت عن العديد من المباني القديمة ذات الأشكال، والطُرُز المتنوعة، وكان من أهم تلك الاكتشافات الأثرية أطلال المباني التي كُشف عنها في المواقع الأثرية في دارفور (٨٢). وتم الكشف عن العديد من البيوت والمنازل في منطقة "عين فرح" Ain Farah ، وغيرها من مدن هذا الإقليم والتي يؤرخها ثُلة من العلماء إلى عصر التُنجور الهلاليين (٨٣). ويرى البعضُ أن تلك المنشآت كانت في الغالب قصوراً ملكية لحكام دارفور، بينما يذهب آخرون إلى أن هذه الأطلال الأثرية القديمة لم تكن على هذا النحو الذي يراه أصحاب "الرأي الأول"، بل إنها كانت منشآت ذات طابع ديني، وأنها أطلال بعض المساجد وبيوت العبادة (٨٤).

ومن المعروف أن سُليمان سولونج لما وجد أن بلاده كانت تقل بها المساجد، اهتم ببناء المساجد في شتى أرجاء السلطنة، حتى صارت صلاة الجُمعة تنتشر في عموم البلاد (٨٥). ويُشير بعض العلماء إلى أن أقدم مسجد عُثر عليه في منطقة عين فرح يرجع إلى القرن **٧هـ/١٣م** (٨٦). وربما يُشير ذلك بشكلٍ أو بآخر إلى حدوث

ما يمكن أن يكون طفرة معمارية أيام هذا السلطان ذي الأصل الهلالي، ويؤيد ذلك ازدهار البناء في ذلك الوقت مُقارنة بما كان عليه الحال قبل أيامه. ومن المعروف أن سلاطين دارفور توسعوا بشكل كبير في استخدام الطوب الأحمر في البناء، وفي إقامة منشآتهم المعمارية، ويدل على ذلك الكشف عن العديد من الأطلال، والمباني حيث عثر العلماء على بقايا وأطلال لعدد من القصور الملكية، وكذلك البيوت الخاصة بالأمراء، وكبار رجال البلاط (٨٧).

ومن جانب آخر اهتم حكام التنجور وهم من ذوي الأصل الهلالي بإقامة عدد من المدن والحواضر في إقليم دارفور، ففي بداية أمرهم اتخذ التنجور (الهلاليين) عاصمة لحكمهم في مدينة تعرف باسم "ماسة" Masa، وهي تقعُ بين بلدة "كتوم" kutum ومدينة "الفاشر" في إقليم دارفور (٨٨). ثم انتقل حكام التنجور بعد ذلك إلى مدينة جديدة تدعى: "أوري" Uri (٨٩). وهو ما يُشير إلى اهتمام السلاطين الهلاليين في إقليم دارفور عبر الحقب المتعاقبة بإقامة المدن والحواضر الجديدة، وهو ما يعني ازدهار البناء في ذلك الوقت. ولعل من أهم مظاهر المنشآت والعمارة أيضاً أن مدينة "أوري" كانت تُحيط بها الأسوار المُشَّيدة من الحجارة، وكانت هذه الأسوار تتميز في ذات الوقت باتساعها، وكانت العديد من المنشآت بمدينة أوري تخُصُ الحكام والسلاطين (٩٠)، لاسيما سلاطين "أسرة كيرا" من ذوي الأصل الهلالي. بينما يشير جي. آركل Arkell إلى أن العديد من المواقع الأثرية التي تم الكشف عنها تنتمي بشكل تقليدي إلى عصر سلاطين التنجور الهلاليين (٩١).

ولعل من أهم المباني الأُخرى التي كُشف عنها في إقليم دارفور تلك التي تم الكشف عنها في منطقة "جبل فوجا" Jebel Foga حيث كشف الأثريون عن أطلال مبانٍ، كان يُطلقُ عليه العامة "منزل (السلطان) دالي" House of Dali (٩٢). وإضافة إلى ذلك تم العُثور على "مجموعة منشآت ملكية" Royal Compound، وكان يُطلق عليها باللغة المحلية اسم: "تونج كوري" Tong Kori ، وهذه المجموعة المعمارية كانت تُنسب على الراجح إلى السلطان الهلالي أحمد كورو، وهو ابن السلطان صابون بن السلطان دالي (٩٣).

وكشف الأثريون أيضاً عند الأطراف الشمالية لـ"جبل نامي" Jebel Nami عن مجموعة معمارية ملكية أخرى تُنسبُ لكل من السلطان الهلالي سُليمان سولونج، وابنه السلطان موسى الـذي ارتقى العرش بعد أبيه (٩٤). ومن المعروف أن مدينة ماسة على سبيل المثال كانت من أقدم المدن في إقليم دارفور، وقد شيدت قبل كل من مدن أوري وكوسـي، وكان يُطلق على هذه المدينة: "بيت السلطان شاو" (٩٥)، ويرى الباحثُ أن المقصود بهذا السلطان "شاو– دورشيت" الذي ورد اسمه في الروايات المحلية، وربما سبب هذه التسمية الآنفة لأن السلطان "شاو" هو من جعل مدينة "ماسة" عاصمة لمملكته، أو ربما لـوجود العديد من المباني والمنشآت الأخرى التي تم الكشف عنها هناك ترجع إلى أيام هذه السلطان.

وكان سكان دارفور يستخدمون في كثير من الأحيان قوالب "الطوب الأحمر" Brick Red لتشييد مبانيهم، ومنشآتهم، ويبدو ذلـك واضحاً في مدينة "أوري" (٩٦). ويذهب البعضُ من جانب آخر إلى أن العمارة في مدينة "عين فرح" على سبيل المثال كانت متأثرة بشكل أو بآخر ببعض مظاهر العمارة التي برزت في ممالـك النوبة المسيحية لاسيما مملكتي: عُلوة والمقُرة (٩٧)، وهو أمر لاغرابة فيه، وذلـك بسبب التقارب الجُغرافي والحضاري بين كل منهم. وعُثر أيضاً على منشآت معمارية أُخرى في دارفور خلال مرحلة الكشوف الأوروبية، ولعل منها أطلال القصور الملكية التي عُثر عليها هناك، ومن أشهر هذه المنشآت أحد القصور مشيد بالطوب الأحمر، ويُعتقد أنه يرجع إلى أيام السلطان دالي (٩٨).

وتم الكشف أيضاً عن أطلال أحد المساجد القديمة، والذي يؤرخه البعض إلى حوالي القرن **١٠هـ/١٦م** في مدينة "عين فرح"، وهذا المسجد يُنسب تشييده إلى أحد الحكام من سلاطين دارفور (٩٩). ولاشك أن ذلـك يُشير بشكلٍ أو بآخر إلى ازدهار حرفة البناء أيام سلاطين التنجور ذوي الأصل الهلالي، ثم استمر ذلـك الازدهـار المعماري وبشكل أكبر من بعدهم لاسيما خلال حكم سلاطين "أسرة كيرا" ذات الأصل الهلالي هي الأخرى.

٦- الصناعاتُ الخَشَبيةُ:

اشتُهر بنوهلال، وبطونهم، ومنهم الـرُزيقات بالإقبال على العمل بالحرف والصناعات التي تعتمد على استخدام المواد الخشبية، ولعل من أهمها حرفة النِجارة، وكذلك صناعة الأثاث (١٠٠). وتُعد الصناعات الخشبية من بين الصناعات الحيوية لأي مجتمع بشري. ومن المعروف أن المظاهر الطبيعية التي تتمتع بها أقاليم سودان وادي النيل، وكذلك نوعية التُربة الخِصبة الموجودة هناك، هذا إضافة إلى وفرة مصادر المياه، وتنوعها سواء من الأمطار، أم من مياه العيون، والآبار الجوفية، كلُ تلك العوامل ساعدت بالطبع على كثرة وجود المراعي، وانتشار المروج، وكذلك "وفرة الغابات" في مناطق سودان وادي النيل (١٠١).

وساهم ذلك التنوع الطبيعي في زيادة الموارد الطبيعية في أكثر المناطق في هذه البلاد لاسيما وفرة الأخشاب، وهو ما أدى إلى تشجيع بعض الجماعات العربية، ومنهم بنوهلال، على العمل في الحرف التي تدخل فيها المواد الخشبية كمادة أساسية، ومنها صناعة الآثاث، وكذا استخدام القطع الخشبية في تأسيس البيوت، والقصور، وما يلزم فيها من صنوف الأخشاب التي تستخدم في عمل السقوف، وكذلك صناعة الأبواب، والنوافذ، وغيرها (١٠٢).

ومن مظاهر وفرة الأخشاب في إقليم دارفور وجود وثائق باسم "سلاطين دارفور" تتحدث عن الحصول على كميات من الأخشاب (١٠٣). ويبدو تطور الصناعات الخشبية واضحاً من خلال العثور على أطلال العديد من البيوت، وكذا قصور الحكام الهلاليين، والأمراء لاسيما في إقليم دارفور التي كان الخشب مادة مهمة في تشييدها (١٠٤).

٧- حرفةُ الصيد (البَريّ):

اشتهر سكانُ سودان وادي النيل بصفة عامة بحرفة "الصيد البري"، وهي من الحرف التي لايمكن الاستغناء عنها في مثل هذه المجتمعات التي تطغى عليها

حياة البداوة، ولاسيما وأن "الصيد البري" يُساهم في سد جانبٍ كبير من احتياجات السكان المحليين، ومنها الطعام، وكذلك يساهم الصيد البري في تقديم مواد أولية للصناعات الأخرى، مثل: الدباغة، وصناعة الأحذية مثل جلود الحيوانات. وقد برز "الصيد البري" بشكل واضح في إقليم دارفور خاصة بين أعراب البادية، وهناك حيث سكنت العديدُ من بطون بني هلال خاصة وأنهم كانوا يهتمون بصيد الحيوانات البرية، ومن أهمها الزراف، والنعام، والغزلان، وغيرها (١٠٥).

ومن بين هذه الجماعات ذات "الأصل الهلالي" التي اشتهرت بالصيد البريّ "الزيادية"، وكانوا يقومون بـ"صيد الخيول"، ولهذا يُقال حسب بعض الروايات عن أفراد هذه القبيلة: "وكان أكثرهم صيداً أسبقهم جواداً..." (١٠٦). ومن ناحية أخرى يُشير بعضُ الرحالة الذين زاروا إقليم دارفور إلى أن أعراب البادية بصفة عامة ومنهم بنوهلال، كانوا مُنعمين فيما يشتهون، وكانوا لايحتاجون في حياتهم إلا إلى الدخن، والأطعمة من الذرة، وكانوا يشترون ما يحتاجون إليه من ذلك، وبما يزيد عن كفايتهم من الأطعمة المأخوذة من الحيوانات، إضافة إلى الحصول على جلود الحيوانات التي كانوا يحصلون عليها من خلال صيد "الحيوانات البرية"، إضافة إلى غيرها من صنوف الحيوانات الأخرى التي كانوا يقومون برعايتها وتربيتها، مثل: الإبل، والأبقار، وكذلك الخيول..الخ (١٠٧).

٨- الدِبَاغةُ والصناعاتُ الجِلدية:

أدى اهتمام بُطون بني هلال في مناطق سُودان وادي النيل بـ"الرعي" على وجه الخصوص إلى زيادة إقبالهم على اقتناء الحيوانات والماشية بشتى أنواعها، ومن ثم صار هؤلاء الرعاة الهلاليون من أغنى الجماعات والبطون العربية في سودان وادي النيل ثراء بالحيوانات والمواشي (١٠٨). وقد أدى ذلك بشكلٍ أو بآخر فيما يرى الباحثُ إلى ازدهار الحرف والصناعات التي تعتمد على جلود الحيوانات خاصة، وأبرزها: "دبغ الجلود، وكذلك صناعة الأحذية، وغيرها، وإن لم يبلغ حرفيو سودان وادي النيل اتقانهم لتلك الصناعات مابلغته مصر وبلاد المغرب من

ازدهـار. وعلى أية حال كانت الجلود تُستخدم في صناعـة القِرَب، والأوعية الجلدية التي كان يُحفظ فيهـا صنوف الطعام، مثل: السمن والعسل (١٠٩).

ويرى الباحثُ أن الصناعات والمنتجات الجلدية، وكذلـك الحرف التي ترتبط بهـا، وكذا مدى تطورهـا وازدهارهـا في أي مجتمع من المجتمعات كان يتوافق إلى حد كبير مع طبيعة المجتمع، ومدى قوته الاقتصادية، واستقراره السياسي، ومما لاريب فيه أن مجتمعـاً كما في سودان وادي النيل كان يتسم بالبساطة في ذلـك الوقت، وكان السكان المحليون يتمتعون في مثل هذه المجتمعات بحياة بسيطة، إضافـة إلى مدى الحاجة إلى مثل هذه المنتجـات، وهو ما انعكس بدوره على بساطة المنتجات التي قاموا بهـا.

الخاتمة

- أكدت هذه الدراسةُ أن هجرات بُطون بني هلال اتجهت صوب أقاليم سُودان وادي النيل منذ بدايات القُرون الهجرية الأولى، كما أن هذه الهجرات مرت بمراحل ثلاثة، الأولى إبان حملة أبي عبدالرحمن العمري في بلاد البجة منتصف القرن **٣هـ/٩م**، بينما المرحلة الثانية: كانت إبان حملة السلطان المنصور قلاوون إلى بلاد النوبة، أما المرحلة الثالثة: فكانت في الغالب خلال القرن **٨هـ/١٤م**، وكان المُهاجرون الهلاليون قادمين خلالها من بلاد شمال أفريقيا لاسيما عبر "طريق تونس" صوب بلاد السودان الأوسط لاسيما عبر بلاد الكانم والبرنو، ومنها هاجر الهلاليون إلى آراضي إقليم دارفور، ثم إلى إقليم كردفان، ومن ثم هاجروا منه إلى باقي أقاليم هذه البلاد.
- وأشارت هذه الدراسةُ إلى أن الهلاليين قاموا بدورٍ كبيرٍ في تأسيس عدد من الممالك والسلطنات الإسلامية في مناطق سُودان وادي النيل، لعل اشهرها "سلطنة دارفور" الإسلامية التي تأسست على أيي سلاطين "أُسرة كيرا" الملكية ذات "الأصل الهلالي"، ثم قام أحد فروع هذه الأسرة الملكية بتأسيس "سلطنة المُسبعات" الإسلامية في إقليم كردفان، وكان تأسيسُ هاتين السلطنتين الهلاليتين خلال القرن ٨هـ/١٤م.
- وأكدت هذه الدراسةُ إلى جماعات وبُطون بني هلال لعبوا دوراً اقتصادياً مُهمًا في أقاليم سُودان وادي النيل لاسيما الجماعات والبطون الهلالية المعروفة، ولعل من أبرزهم: الرُزيقات، والزيادية، والتُنجُور (التُنجُر)...الخ.
- وبينت الدراسةُ أن الهلاليين مارسوا في سودان وادي النيل العديدَ من مظاهر النشاط الاقتصادي لاسيما فيما يخصُ الحرف والصناعات التي ترتبط بشكلٍ أو بآخر بحياة السكان المحليين اليومية، والتي تُسهم بدورها في سد احتياجات هؤلاء السكان، مثل: حرفة الرعي، الزراعة، حرفة الصيد لاسيما الصيد البري، وحرفة البناء، وكذلك عملوا بالتجارة، هذا بالإضافة إلى ممارسة هؤلاء الهلاليين لبعض الحرف الأُخرى التي ترتبط بالصناعات الخشبية، وكذا الصناعات المعدنية بأنماطها وأشكالها المتنوعة، وكذلك الأسلحة، كما أن الهلاليين مارسوا الصناعات التي ترتبط بالدباغة، والصناعات الجلدية...الخ.

الهوامش

(١) وعن نسب بطون بني هلال، انظر ابن الكلبي: جمهرة النسب، جـ١، ص٢٨٣، جمهرة النسب، جـ١، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠١٠م. ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، تحقيق: ليفى بروفنسال، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٢٨٢، السويدي: سبائك الذهب ، شركة نوابغ الفكر، ٢٠٠٨م، ص٥٨-٦٠، العمري: قبائل العرب في القرنين السابع والثامن الهجريين، تحقيق: دوروتيا كرافولسكي، المركز الإسلامي للبحوث، بيروت، ١٩٨٥٥، ص١٥٧، ابن خلدون: العِبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعُجم والبربر، جـ٦، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٧م، ص٦، القلقشندي: صبح الأعشى، جـ١، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤م، ٣٤١، القلقشندي: قلائد الجمان، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م ص٦٤، عُجالة المُبتدي وفُضالة المُنتَهي في النَسب، تحقيق: عبدالله كنون، مجمعُ اللغة العربية، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص١٢٣، ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، جـ٢، ترجمة: سيد على محمد ديدان، الخرطوم، ٢٠١٣م، ص١٦١).

(٢) حيث أشار البعض أن هلال بن عامر من أصل مصري (انظر موجز دائرة المعارف الإسلامية: جـ٣٢، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ١٩٨٨م، ص١٠٠٦٢).

(٣) أما عن نسب النبى (ص)، فهو حسب ما ورد في كتب الأنساب: "محمد بن عبد الله بن عبد المطلب (شيبة) بن هاشم (عمرو) بن مناف (المغيرة) بن قُصّى بن كـلاب بن مُرة بن لؤى بن غالب بن فِهر بن مالك بن النضر بن كِنانة بن خزيمة بن مُدركة (عامر) بن إلياس بن مُضر بن نِزار بن معد بن عدنان.." (الذهبى: السيرة النبوية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٧، وانظر محمد بن يزيد ابن ماجة: كتاب تاريخ الخلفاء، تحقيق: مديحة الشرقاوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٠).

(٤) عدنان: وعن عدنان ونسله، يقول اليعقوبى: "وكان عدنان أول من وضع الأنصاب وكسا الكعبة، فكان له من الولد عشرة أولاد، وهم: نِزار، وقضاعة، وعبيد، وقنص..وكان معد يكنى: أباقضاعة، فانتسب عامة ولد معد فى اليمن...وانتمت قضاعة الى ملك حمير" (اتاريخ اليعقوبى، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص١٩١). ويقول البلاذرى: "وولد معد بن عدنان: نزار بن معد، وبك كان يكنى""(أنساب الأشراف، جـ١، تحقيق: محمد حميدالله، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧ م، ص١٥) وينتسب لعدنان "العرب العدنانية"، وهم ولد عدنان بن إسماعيل عليه السلام، أما العرب الآخرون، فهم "عرب قحطان"، قال ابن هشام: "فالعرب كلها من ولد إسماعيل وقحطان، وبعض أهل اليمن يقول: قحطان من ولد إسماعيل، وإسماعيل أبوالعرب كلها.." (السيرة النبوية، مكتبة الصفا،٢٠٠١م، ص١٥).

(٥) وللمزيد عن بطون قبيلة بني هلال انظر ابن فضل الله العمري: قبائل العرب، ص١٥٧، وانظر أيضا: موجز دائرة المعارف الإسلامية: جـ٣٢، ص١٠٠٦٢.

(٦) ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ص٢٨٢-٢٨٣، ويذكر ابن خلدون أن بعض الشيوخ من بطن رياح كانوا يزعمون أنهم من نسل "البرامكة"، وهم من الجماعات التي أثارت الفوضى في العالم الإسلامي، يقول ابن خلدون: "وقد يتشرف كثير من الرؤساء على القبائل والعصائب إلى أنساب يلهجون بها، إما لخصوصية فصيلة كانت في أهل ذلك النسب من شجاعة...ومنه ادعاء أولاد رباب المعروفين بالحجازيين من بني عامر أحد شعوب زغبة أنهم من بني سليم، ثم من الشريد منهم لحق جدهم ببني عامر نجارا يصنع الحرجان (وهو خشب يحمل الموتى)، واختلط بهم والتمهم بنسبهم حتى رأس عليهم..ومن هذا الباب ما يدعيه..بنو سلامة شيوخ بني يدللتن من توجين أنهم من سليم، والزواودة شيوخ رياح أنهم من أعقاب البرامكة أمثال كثير، ورياستهم في قومهم مانعة من ادعاء هذه الأنساب" (المقدمة، جـ١، ص٧٣). وتوجد بطن رياح من عدي بن كعب قبيلة عمر بن الخطاب (مصعب الزبيري: نسب قريش، ص٣٤٧).

(٧) ياقوت الحموي: المقتضب من جمهرة النسب، ص١٢٤.

(٨) المصدر السابق، ص١٢٤.

(٩) انظر ابن خلدون: المقدمة، جـ١، ص٧٣.

(١٠) المقريزى: البيان والإعراب عمن بأرض مصر من قبائل الأعراب، تحقيق: رمضان البدرى، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦ م، ص ١٣٢.

(١١) المصدر سابق، ص ١٣٥.

(١٢) العُمري: مسالك الأبصار، مصدر سابق، ص١٥٧.

(١٣) المقدمة: جـ١، ص٧٣، العبر، جـ٦، ص٦.

(14) P. 145 Macmichael: A History of the Arabs in the Sudan, Vol.1,

(١٥) رجب عبدالحليم: الإسلام والعروبة في دارفور في العصور الوسطى، ص٢٢.

(١٦) المقريزي: المقفى، جـ١، ص ٢٠٥، وانظر أيضا مصطفى مسعد: المكتبة السودانية، ص٣٦٧.

(١٧) ابن خلدون: العبر، جـ٦، ص١٨، وانظر مصطفى محمد مسعد: الاسلام والنوبة فى العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١ م، ص٢٥٠.

(١٨) ويُشير المستشرق هارولد ماكمايكل Harold Macmichael إلى أنه خلال القرن ٨هـ/١٤م كان بنو هلال أكثر الجماعات العربية استقرارا في الصعيد، وكانت أعدادهم كبيرة خاصة في أسوان والصحراء الشرقية وحتى عيذاب، وفي أكثر مدن الصعيد عموما، وللمزيد انظر: P. 147 Macmichael: A History of the Arabs in the Sudan, Vol.1

(١٩) قال المؤرخ الحمداني عن وجود بني هلال في العديد من المدن المصرية: "وبإخميم منهم بنوقرة، وبساقية قلتة منهم طائفة، وبأصفون وإسنا بنوعقبة وبنو جميلة" (القلقشندي: قلائد

الجمان، ص٦٥-٦٦)، ويشير المقريزي إلى أنه بالصعيد الأعلى كانت تسكن عدة قبائل من العرب، ففي أسوان وما تحتها بنوهلال (انظر المقريزي: البيان والإعراب، ص١٣٤).

(٢٠) وللمزيد، انظر المؤرخ والنسابة "رواية الحمداني" عن وجود بطون بني هلال في أرض الصعيد بمصر (القلقشندي: قلائد الجمان، ص٦٥).

(٢١) ابن خلدون: العبر، جـ٦، ص١٨، المقريزي: اتعاظ الحنفا، جـ٢، ص٢١٢، وللمزيد، انظر يوسف فضل حسن: المعالم الرئيسية في الهجرة العربية إلى السودان، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، عدد ١٣، ١٩٦٧م، ص١٢١.

(٢٢) حملة العُمري: كان أبوعبدالرحمن العمري رجلاً من أتقياء الناس وأورعهم، كما كان من أهل العلم. قضي شطرًا كبيرًا من حياته في مدينة القيروان (إفريقية)، وحاز ثقة واسعة. وعرف باسم العُمري لأنه ينتسب لنسل عمر بن الخطاب، واسمه كاملا: أبوعبدالرحمن عبدالله بن عبد الحميد بن عبدالله بن عبد العزيز بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب (وللمزيد، انظر تاريخ اليعقوبي: جـ٢، ص٣٥٥، مصطفي مسعد: الإسلام والنوبة في العصور الوسطى، ص١٢٥، حسن أحمد محمود: حضارة مصر الاسلامية في العصرالطولوني، ص٤٣). وفي سنة ٢٥٥هـ/٨٦٩م أرسل ابن طولون والي مصر حملة العُمري، وكانت هذه الحملة تضم العديد من القبائل العربية. ويبدو أن جماعات كبيرةٍ من جُهينة رافقت تلك الحملة، وحسب البعض فإن عددهم بلغ حوالي ٨٦٩ شخصاً. تقول مخطوطة كاتب الشونة: "وقدم إليهم أبوعبدالرحمن بن عبدالله بن عبد الحميد العُمري بعد محاربته النوبة في سنة خمس وخمسين ومائتين، ومعه ربيعة وجُهينة وغيرهم من العرب.."(مخطوطة كاتب الشونة: ورقة رقم١٢). وللمزيد، انظر محمد غيطاس: حملة اليونسكو وأضواء جديدة علي تاريخ النوبة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧م، ص١١٢، مصطفى مسعد: البجة والعرب: ص٣٦،وللمزيد، Macmichael: A History of the Arabs, Vol. I , P. 138

وثمة رأي يذهب إلى أهمية هذه الحملة في جلب الهجرات العربية إلى بلاد البجة، ومن ثم دورها في حركة التعريب أكثر من غيرها من الحملات العسكرية الأخرى.

(٢٣) المقريزي: المُقفى، جـ١، ص٢٦٥، مصطفى مسعد: المكتبة السودانية، ص٣٦٧، وانظر أيضًا جوستاف ناختيجال: سلطنة دارفور أقاليمها وأهلها وتاريخهم، ترجمة: النور عثمان أبكر، دار عزة للنشر والتوزيع، طبعة الخرطوم، ٢٠٠٤م، ص١١٩.

وانظر أيضًا: Macmichael: A History of the Arabs in the Sudan, Vol. 1 P. 147

(٢٤) انظر ابن خلدون: العبر، جـ١، ص٤٥٠، النويري: نهاية الأرب، جـ٢٩، ص٦٨، ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، جـ٦، ص٧٨، القلقشندي: صبح الأعشى، جـ٥، ص، وللمزيد عن حملة السلطان المنصور قلاوون، انظر أيضا مصطفى محمد مسعد: المكتبة السودانية: ص٢٧٨، رجب محمد عبدالحليم: العروبة والإسلام في دارفور، ص٢٠٥.

(٢٥) انظر العبر: جـ١، ص٤٥٥ ، وانظر المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، اختصار

وتقديم: عمر مصطفى لطف، هيئة الكتاب، ٢٠١٦م، ص١٤٧، مصطفى مسعد: المكتبة السودانية، ص٢٧٨.

(٢٦) وللمزيد انظر رجب عبدالحليم: المرجع السابق، ص٢٠٥.

(٢٧) رجب عبدالحليم: العروبة والإسلام في دارفور، ص١١٠، واستقرت جماعات كبيرة من بني عطية في إقليم كردفان بعد أن انفصلوا عن الهلاليين بالسودان، ثم صاروا ينتسبون لجماعات "الكبابيش". كما ذهبت جماعات منهم من رعاة الإبل لمناطق أبعد في الجنوب، وعاشوا بين الرزيقات، وهم من البقارة في دارفور ويشير البعض أيضًا الى أن جماعات "المحاميد" التي تنتسب لـ"بني هلال" كانوا قدموا من أفريقية (تونس) وليبيا، أي أنها ربما جاءت خلال ذات المرحلة (وللمزيد انظر رجب عبدالحليم: دارفور، المرجع السابق، ص١١٠ وما بعدها، وانظر أيضا ص ١٢٨). كما أن بعض المصادر التاريخية تتحدث عن وجود جماعات منهم في منطقة "واداي" Wadai إلى الشرق من دولة تشاد (انظر محمد بن عمر التونسي: تشحيذ الأذهان، مصدر سابق، ص١٢٨-١٢٩)، والمعروف أن منطقة واداي ترتبط بالجماعات العربية من قبيلة بني هلال، وهم ينتسبون إلى زعيم دار القمر، ورمز القمر عندهم هو الهلال (وللمزيد، انظر رجب عبدالحليم: العروبة والإسلام في دارفور، ص١٩٨).

(٢٨) القلقشندي: قلائد الجمان، ص٦٥، وانظر ابن خلدون: العبر، جـ٦، ص٣٢-٣٣، التونسي: تشحيذ الأذهان، ص١٣٩، الفحل الفكي الطاهر: تاريخ وأصول العرب بالسودان ص٣٦٠. وعن بني هلال يصف أوليا جلبي: "كما أن لهم كثرة هائلة من الأغنام، والمواشي التي تنتج كميات كبيرة من السمن النفيس ذي الرائحة المسكية" (الرحلة، جـ١، ص٢٧٩)، وانظر Macmichael: Kordofan, Op. Cit. P. 61

(٢٩) مصطفى مسعد: سلطنة دارفور، ص٢١٦، وانظر موسى آدم عبدالجليل، خلاوي دارفور، ص٦٦.

(٣٠) القلقشندي: قلائد الجمان، ص٦٥، تشحيذ الأذهان، ص١٣٩، مسعد: سلطنة دارفور، ص٢١٦.

(٣١) أحمد عبدالقادر أرباب: تاريخ دارفور عبر العصور، جـ١، ص٦٩.

(٣٢) انظر ابن خلدون: العبر، جـ٦، ص٣٣، القلقشندي: قلائد الجمان، ص٦٥.

(٣٣) الفحل الفكي: تاريخ وأصول العرب بالسودان، ص٣٦٠.

(33) Macmichael: Kordofan, P. 137.
Macmichael: Kordofan, Op. Cit. P. 58.

(٣٤) مجهول: مخطوطة تاريخ ملوك السودان وأقاليمه، ورقة رقم ١٠، وتعني تلك الإشاراتُ أن بني هلال، أو بني عامر، كانوا مثل غيرهم من القبائل العربية

(35) k. Henderson: A Note on the Migration of the Messiria Tribe into South West Korofan, Sudan Notes & Records (S.N.R) Vol. 22. No. 1, 1939, P.49.

وللمزيد، انظر ويليام آدامز: النوبة رواق أفريقيا، ص٤٨٩. ومن المعروف أن أكثر قبائل البقارة تزعم أنهم من سلالة أبي زيد الهلالي (انظر يوسف أبوقرون: قبائل السودان الكبرى، ص١٠٠).

(٣٦) عبدالمجيد عابدين: دراسات في تاريخ العروبة في وادي النيل، ص٦١.

(٣٧) وكان أكثر جماعات الكبابيش وهم رعاة الكباش والخراف والماعز يسكنون في إقليم كردفان (عبدالمجيد عابدين: المرجع السابق، ص٦١).

(38) WIlie F. Page: Encyclopedia of African History & Culture (African Kingdoms), Vol. II, P. 27

(٣٩) مصطفى مسعد: سلطنة دارفور، ص٢١٦.

(40) K. Henderson: A Note on the Migration of the Messiria Tribe into South West Korofan, P. 49

(٤١) ويليام آدامز: النوبة رواق أفريقيا، ص٤٨٩. وللمزيد، انظر:

Yousuf S. Takana; Darfur Struggle of Power & Resources, Chr. Michelsen Institute, Norway, 2016, P. 10

(42) Macmichael: Tribes of Northern Kordofan, P. 131

(43) Ibid, P. 131

(44) Yousuf S. Takana, P. 17

(45) Ibid, P. 17

(46) K. Henderson: Op. Cit, P. 49

وتعد منطقة "المقلاد" Muglad شرق هذه المنطقة الآنفة بالقرب من مناطق جبال النوبا الى الجنوب من اقليم كردفان مركزا رئيسا لقبيلة المسيرية وهم المعروفون باسم "الحمر"، أو "المسيرية الحمر" Red Messiria ، وتقع جزيرة المقلاد شمال وادي الغالا، وتحيط بهذه الجزيرة من ثلاثة جهات منطقة خور الحاجز. وللمزيد عن مجموعة القبائل التي تكون "البقارة" في سودان وادي النيل. وللمزيد عن ذلك، انظر:

K. Henderson: Op. Cit, P. 49

(٤٧) حسن محمد جوهر: السودان، ص٢٩٠.

(٤٨) الفحل الفكي الطاهر: تاريخ وأصول العرب السودان، ص٣٦٠. وللمزيد، انظر أيضا عن حرفة الرعي عند قبيلة الرزيقات الشمالية تحديدا، انظر موسى آدم عبدالجليل، خلاوي دارفور، ص٦٦.

(٤٩) الفحل الفكي الطاهر: المصدر السابق، ص٣٦٠. ويشير التونسي إلى أن قبيلة الرزيقات كانوا أهل بقر وخيل، وكانوا أنهم أهل ثروة، وهم يتبعون الكلأ والمروج أينما كانت (تشحيذ الأذهان: ص١٣٩)

(50) Macmichael: Kordofan, Op. Cit. P. 137

(51) Ibid, P. 137

(52) Ibid, P. 137

(٥٣) التونسي: تشحيذ الأذهان، ص١٣٩.

(٥٤) الموسيون: حسب الوثائق المحلية السودانية، فإنهم من نسل رجل يدعى "موسى بن سعيد الثقفي"، وهو ينتسب لفرع من قبيلة "ثقيف" العربية، كانوا قد سكنوا سودان وادي النيل على الراجح بعد الفتح العربي لمصر. وتنتسب ثقيف لمجموعة هوازن أو عكرمة التي ينتسب لها بنوهلال (انظر مخطوطة أحمد بن الفكي معروف: ماكمايكل: جـ٢، ص٢٤٩-٣٥٠). ومن هوازن أيضا التي ينتسب اليها بنوهلال: بنوسليم، وكان بنوسليم يحترفون رعي البقر، ولهذا أطلق على جماعات منهم: بقارة بني سليم، تقول مخطوطة تاريخ ملوك السودان:"وهم الكبابيش وفزارة وقبائل بقارة بنوسليم وغيرهم والأحامدة من القبائل الموجودة ببلاد السودان.." (مجهول: مخطوطة تاريخ ملوك السودان وأقاليمه، ورقة رقم ١١).

(٥٥) مخطوطة أحمد بن الفكي معروف: ماكمايكل: جـ٢، ص٢٤٩-٣٥٠. انظر ملحق رقم٥٤، ص٢٨٢.

(56) Roland Oliver: A Short History of Africa, Op. Cit., P. 116

(57) A History of West Africa: Op. Cit. P.33, Wllie F. Fage: Encyclopedia of African History & Culture (African Kingdoms), Vol. II, P. 37

(58) R. S. O' fahey: Darfur historical documents, university of Bergen, Bergen, 2006, P. DF 46. 7l19, P. 24

(59) Ibid, P. 24

(٦٠) الفحل الفكي الطاهر: تاريخ وأصول العرب السودان، ص٣٤٨.

(٦١) المصدر السابق، ص٣٤٨

(٦٢) وللمزيد عن عمل الجماعات والبطون الهلالية بحرفة الزراعة، انظر رواية المؤرخ ابن حوقل: صورة الأرض، ص١٥٣، ويقول جوستاف ناختيقال عن سكان اقليم دارفور وكان أكثرهم من قبيلة بني هلال: "وكان السكان يشتغلون بالزرع على (جبل) طرة..." (جـ. ناختقال: سلطنة دارفور، ص٦٣). وللمزيد عن الزراعة، انظر التونسي: تشحيذ الأذهان (ملحق الكتاب)، ص٤١٢.

(٦٣) كما يقول ابن حوقل: "وليس بجميع الواحات حمام ولا فندق يسكنه الطارىء والقادم إليها. وإذا قدم التجار والزُوار على آل عبدون أنزلوهم أين كانوا من قرارهم ولزمتهم الأنزال، ودرت عليهم الضيافات الى حين رحيلهم، وعندهم بجميع نواحيهم المطاحن بالإبل والبقر، وقلما يمطرون..." (صورة الأرض، ص١٥٣). وانظر أيضاً الفحل الفكي الطاهر: تاريخ وأصول العرب بالسودان، ص١٢٨.

(٦٤) الفحل الفكي الطاهر: تاريخ وأصول العرب بالسودان، ص١٢٨.

(٦٥) ويشير ابن حوقل إلى بعض الجماعات الهلالية كانت تسكن الصحراء في الواحات وإن لم يُحدد الموقع بشكل واضح. يعملون بالزراعة، ويعتمدون عليها في ايجاد ما يحتاجون له

من الطعام. والمعروف أن الواحات تقع بالقرب من حدود مصر والسودان، خاصة واحات الخارجة والجلف الكبير. (وللمزيد، انظر ابن حوقل: صورة الأرض، ص١٥٣).

(٦٦) ناختيقال: سلطنة دارفور، ص٦٣. ومن المعروف أن دارفور حيث سكنت أكثر جماعات بني هلال كان يشتهر بزراعة الخضروات لاسيما البطيخ، وهو يتميز بأنه ذا حجم صغير (وللمزيد، انظر: إبراهيم حسين محمد علي: الممالك والمشيخات العربية في سودان وادي النيل في القرن السادس عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٨٧.

(٦٧) ناختيقال: سلطنة دارفور، ص٦٣.

(٦٨) مصطفى مسعد: سلطنة دارفور، ص٢١٦.

(٦٩) رجب عبدالحليم: العروبة والإسلام في دارفور، ص٢١٠. وانظر التونسي: تشحيذ الأذهان، ص٤١٢.

(٧٠) المرجع السابق، ص٢٠٩-٢١٠. مصطفى مسعد: سلطنة دارفور، ص١٦.

(٧١) عبدالنعيم ضيفي عثمان: الأزهر ودوره في الممالك الإسلامية في أفريقيا، ص٦٢، وللمزيد عن أهمية "درب الأربعين" في التجارة بين الأسواق في مصر وسودان وادي النيل، انظر الفصل الثاني من هذه الأطروحة، ص٦٢-٦٦. وانظر أيضا مصطفى مسعد: سلطنة دارفور، ص١٦.

(٧٢) التونسي: تشحيذ الأذهان، ص٣٨٢، وانظر شوقي عطاالله الجمل: تاريخ سودان وادي النيل، ص٢٦١، حسن ابراهيم حسن: انتشار الإسلام، ص١٢. وللمزيد، انظر أيضاً:

Werner Pichler: The Lybica – Berber Inscriptions in Selima Oasis, P. 173.

(٧٣) إبراهيم إسحاق إبراهيم: هجرات الهلاليين، ص١٧١. وتبعد مدينة عين فرح حوالي ٨٠ ميلا شمال غرب مدينة الفاشر عاصمة إقليم دارفور. وللمزيد، انظر:

A. Mcgregor: Monuments of Jebel Marra. P. 111

(٧٤) إبراهيم إسحاق إبراهيم: المرجع السابق، ص١٧١، رجب عبدالحليم: دارفور، ص٢٠٩-٢١٠.

(٧٥) وللمزيد عن الطرق التجارية التي ربطت بين سودان وادي النيل وما يجاورها من الممالك، انظر الفصل الأول من هذه الدراسة، ص٥٤، وانظر أيضاً رجب عبدالحليم: العروبة والإسلام في دارفور، ص٢١٠.

(٧٦) التونسي: تشحيذ الأذهان (ملحق الكتاب)، ص٤١٢.

(٧٧) ابن حوقل: صورة الأرض، ص١٥٣، وانظر مصطفى مسعد: امتداد الإسلام والعروبة، ص٧٦.

(٧٨) عبدالنعيم ضيفي: الأزهر ودوره في الممالك الإسلامية، ص٦١، موسى آدم: خلاوي دارفور، ص٦٧.

(٧٩) إبراهيم إسحاق ابراهيم: هجرات الهلاليين، ص١٧١.

(٨٠) ناختيقال: سلطنة دارفور، ص١٢٧، وانظر التونسي: تشحيذ الأذهان(الملحق)، ص٤١٢ .

(٨١) ناختيقال: المرجع السابق، ١٢٧.

(82) R. S. O' fahey: Darfur Historical Documents, P. 10

(٨٣) ناختيقال: سلطنة دارفور، ص٦٣.

(٨٤) أحمد عبدالقادر أرباب: تاريخ دارفور عبر العصور، جـ١، ص٥١

(٨٥) المرجع السابق، ص٥١

(٨٦) ناختيقال: سلطنة دارفور، ص٦٣.

(٨٧) مصطفى مسعد: سلطنة دارفور، ص١٧.

(88) Arkell: The Medieval History of Darfur & Nioltic Sudan, P. 45

وانظر أحمد عدالقادر أرباب: تاريخ دارفور، جـ ا، ص٥١.

(89) Arkell: Op. Cit., P. 45

(90) Ibid, P. 45

(91) Y. Takana; Darfur, p. 11

(92) Intissar Soghroun el – Zein: The Archaeology of the Early Islamic Period , P. 32

(٩٣) نعوم شقير: تاريخ السودان، ص١٥٦. مصطفى مسعد: سلطنة دارفور، ص١٧.

(94) A. J. Arkell: Medieval History of Darfur in its Relationship to other Cultures & the Nioltic Sudan, P. 45

(95) Arkell: History of Darfur, p. 274

أوري: هي مدينة تقع في اقليم دارفور، وأوري توجد على بعد حوالي عشرين ميلاً شمال مدينة عين فرح (انظر أحمد عبدالقادر أرباب: تاريخ دارفور، جـ١، ص٥١). وللمزيد عن مدينة أوري، انظر مصطفى مسعد: سلطنة دارفور، ص١٧.

(96) Arkell: The Medieval History of Darfur & Nioltic Sudan, P. 45

وللمزيد أيضاً انظر أحمد عبدالقادر أرباب: تاريخ دارفور، جـ١، ص٥١.

(97) Ibid, P. 45

(98) Arkell: History of Darfur, p. 274

(99) Ibid, P. 274

(100) Arkell: History of Darfur, p. 274

(101) A. J. Arkell: Medieval History of Darfur in its Relationship to other Cultures & the Nioltic Sudan, P. 46

(١٠٢) أرباب: تاريخ دارفور، جـ١، ص٥١.

(103) P. 45 , A. J. Arkell: Medieval History of Darfur

(104) Arkell: History of Darfur, P. 274

(105) Ibid, P. 274

(١٠٦) يشير المؤرخون الى أن عامة سكان دارفور كانوا يرجعون أنسابهم الأولى لأبي زيد الهلالي، وهو "البطل الهلالي" الذي كان قد نال شهرة كبيرة لاسيما في تونس (أفريقية)، وفي بلاد المغرب، وسودان وادي النيل، ومصر..الخ (انظر التونسي: تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان (ملحق الكتاب)، ص٣٦٩،). يقول التونسي عن جماعات الرزيقات الهلاليين: "وهم أهل بقر وخيل، وأثاث، وأكثرهم ثروة لا يألفون الحاضرة، ويتبعون الكلأ.." (التونسي: تشحيذ الأذهان، ص١٣). انظر أيضاً التونسي: ملحق ص٤١٢.

(١٠٧) وعن جغرافية سودان وادي النيل، وتوافر مصادر المياه وخصوبة التربة، ومدى ملائمتها لنمو الغابات والأشجار ذات الحجم الضخم، انظر: Macmichael: Kordofan, P. 1

ناختيقال: سلطنة دارفور، ص١٢٧، رجب عبدالحليم: العروبة والإسلام في دارفور، ص١٦-١٨.

(١٠٨) وللمزيد عن اكتشافات البيوت والمنازل في أطلال مدن ومواقع دارفور، انظر: نعوم شقير: تاريخ السودان، ص١٥٦، انظر أرباب: تاريخ دارفور، جـ١، ص٢١. وللمزيد، انظر أيضاً: A. J. Arkell: Medieval History of Darfur in its Relationship to other Cultures & the Nioltic Sudan, P. 46

(109) R. S. O' fahey: Darfur historical documents, P. 21

(١١٠) التونسي: تشحيذ الأذهان، ص٢٩٢.

(١١١) ناختيقال: سلطنة دارفور، ص١٢٥. وانظر أيضاً التونسي: تشحيذ الأذهان، ص٢٩٢.

(١١٢) التونسي: تشحيذ الأذهان، ص٢٩٢، ويذكر التونسي أيضاً أن الأعراب في إقليم دارفور كانوا يحصلون على السمن من النعام التي كانوا يصيدونها، أما العسل فكانوا يحصلون عليه من الأشجار لأن النحل يعشش فيها، ولأن الصيد عندهم كثير ووفير، فلم يكن لريش النعام عندهم قيمة كبيرة، وكذلك قرن الخرتيت. وكانت أعراب البادية إذا رأى الصيد وتبعه لايقفوا أثره، بل يباريه حتى يحاذيه، وإذا تمكن من الفريسة كان يعقرها، أما صيد النعام ولأنه حيوان سريع جدًا، فكان يوجد من يلحق به، أما الزراف فلايكاد يلحقه في العدو فرس، ولم يكن يلحقه إلا الفرس. وكان أعراب دارفور يأكلون لحم الزراف طريا قديدا، وكانوا يبيعون جلودها في حوانيتهم. وكان العرب يأكلون الأرز، والدفرة، والكوريب، والتمر الهندي، والعسل، وغير ذلك من صنوف الطعام. أما اللبن فلا قيمة له عندهم نظر لوفرته، وكانوا يحصلون على السمن منه ثم يرمون رأئبه حتى من قدم الى أحياء العرب هناك خاصة الرزيقات الهلاليين يجد الغدران والبرك القريبة منهم كلها لبنا (تشحيذ الأذهان: ص٢٩٣-٢٩٥).

(١١٣) التونسي: ص٢٩٣. وللمزيد عن ثراء الجماعات الهلالية بتربية الماشية والإبل، وكذلك الكباش، وتربية شتى صنوف الحيوانات الأخرى في إقليم دارفور، انظر

Y. Katana; Darfur, P. 10

(١١٤) التونسي: تشحيذ الأذهـان بسيرة بلاد العـرب والسودان، ص٢٩٣-٢٩٤. وللمزيد أيضا، انظر التونسي: المصدر السابق (ملحق هذا الكتاب)، ص٤١٢، وانظر نعوم شقير: تاريخ السودان، جـ٢، ص١١١ وما بعدهـا.

(١١٥) المصدر السابق، ص٢٩٣.

وكان بنوهـلال كغيرهم من الجماعات العربية الأخرى التي استقرت في سودان وادي النيل لاسيما في إقليم دارفور يدفعون الضرائب، والمكوس الأخرى لسلاطين دارفور، أو من كان ينوب عنه من العمال، أو الموظفين، وكانت تلك الأموال جزء يُستقطع مما كانوا يربحونه من خلال قيامهم بالأنشطة الاقتصادية واالحرف التي يقومون بها. وقد عين حُكام دارفور موظفاً كبيراً لجمع وتحصيل الضرائب والمكوس من قبائل العرب، ومنهم بنوهلال، وكان هذا الموظف يشتهرُ باسم "أبي الجبايين". وصاحب هذه المنصب من أهم موظفي الدولة في ذلك الوقت، وكان يعمل تحت سلطته عددٌ كبيرٌ من الموظفين الصغار والمرؤوسين. وجدير بالذكر أنه كانت تنشب بعض الخلافات بين بعض القبائل وعمال السلاطين فيما يرتبط بجمع الضرائب المفروضة على هذه القبائل نظير نشاطها الاقتصادي، وأوردت المصادر بعض تلك النزاعات التي قامت، ومن بينها نزاعات لجماعات من بني هـلال. (وللمزيد عن ذلك، انظر (التونسي: تشحيذ الأذهان، ص١٤٠-١٤١. وللمزيد عن صاحب منصب أبي الجبايين، انظر: Y. Katana; Darfur, PP. 10-11

المصادر والمراجع

أولاً– المخطوطات:

١- **أحمد بن الفكي معروف**: مخطوطة مخطوطـة "ذِكر قبائل العَرَب التى سكنتْ أرض السودان (انظر متن المخطوطة ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، جـ٢، ص٢٧٩-٢٨٨).

٢- **الشيخ الدرديري بن محمد الخليفة** (عاش خلال النصف الثاني من القرن ١٣هـ/١٩م): مخطوطة الشيخ الدرديري بن محمد الخليفة (ماكمايكل: تاريخ العرب في السودان، جـ٢، ص١٧٦)، منسوخة عن مخطوطة أخرى ترجع إلى سنة ١٨٣٦م.

٣- **السمرقندي (أبوعبدالله حسين بن عبدالله الحسين السمرقندي**، عاش إبان القرن ١٠هـ/١٦م): مخطوطة "أنساب عرب السودان"، نسخة مصورة، ١٨٩/ ١٨/ Misc.

٤- **مجهول**: مخطوطة تاريخ ملوك السودان وأقـاليمه الى حكم إسماعيل باشا خديوي مصر، عدد الأوراق: ٤٥ ورقـة، نسخة مصورة، دار الكتب القومية، القاهرة، رقم ٢٥٤٧ (تاريخ).

٥– **مجهول**: مخطوطة حكام دارفور(انظر المخطوطة ناختيجال: سلطنة دارفور، ص١٢٠).

ثانياً- المصادر المنشورة:

٦- **أوليا جلبي (أوليا جلبي بن درويش محمد ظلي** (رحالة تركي)، ت بالقاهرة: **١٠٩٣هـ/١٦٨٢م**): الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش، جـ٣، ترجمة: الصفصافي أحمد القطوري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٧– **البكري (أبوعبيد البكري، ٤٨٧هـ/١٠٩٤م)**: المُغرِب في ذكر بلاد إفريقية والمغرِب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ت.

٨- **البلاذُري (أحمد بن يحيي بن جابر**، ت: **٢٧٩هـ/٨٩٢م**): أنسـاب الأشراف، تحقيق: الدكتور محمد حميد الله، دار المعارف، القـاهرة، ١٩٨٧م.

٩- **التونسى (محمد بن عمر التونسي**، ت: **١٢٧٤هـ/١٨٥٧م**): تشحيذ الأذهان بسيرة العرب والسودان، تحقيق: الدكتور مصطفى محمد مسعد والدكتور خليل محمود عساكر، الهيئة المصرية العامة للكتـاب، سلسلة التراث، القـاهرة، ٢٠٠٧م.

١٠- **ابن جُبير (أبوالحسن محمد بن جبير الكناني الأندلسي**، ت: **٦١٤هـ/١٢١٧م**): رحلة ابن جبير، تحقيق: الدكتور محمد زينهم عزب، دار المعارف، القـاهرة، ١٩٨٦م.

١١- **ابن حزم (أبومحمد علي بن سعيد الأندلسي**، ت: **٤٥٧هـ/١١٦٤م**): جَمهرة أنساب العرب، تحقيق: ليفي بروفنسال، شركة نوابغ الفكر، القـاهرة، ٢٠٠٩م.

١٢- **ابن حَوقل (أبوالقاسم بن محمد النصيبي**، ت: **٣٥٠هـ/٩٦١م**): صورة الأرض، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ٢٠٠٩م.

ابن خُلدون (عبدالرحمن بن محمد بن خالد، ت: ٨٠٨هـ/١٤٠٥م):

١٣- العِبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعُجم والبربر، تقديم: الدكتور عُبادة كحيلة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٤- المقدمة (المعروف باسم: مقدمة ابن خلدون)، تحقيق: الدكتور علي عبدالواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٥- **الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان**، ت: **٧٤٨هـ/١٣٤٧م)**: السيرة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.

١٦- **الزَمخشري (أبوالقاسم محمود بن عمر الخوارزمي**، ت: **٥٣٨هـ/١١٤٣م)**: الجبال والأمكنة والمياه، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٧- **السوَّيدي (أبوالفوز محمد أمين البغدادي**، ت: **١٢٤٦هـ/١٢٤٦م)**: سبائكُ الذَهب في معرفةِ قبائل العرب، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ٢٠٠٨م.

١٨- **العُمري (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيي**، ت: **٧٤٩هـ/١٣٤٨م)**: قبائل العرب في القرنين السابع والثامن الهجريين، تحقيق: دوروتيا كرافولسكي، المركز الإسلامي للبحوث، بيروت، ١٩٨٥م.

١٩- **الفحل الفكي (الفحل الفكي بن الفقيه الطاهر الجعلي، ولد سنة ١٨٧٨م)**: تاريخ وأصول العرب بالسودان، تحقيق: عمر فضل الله، طبعة دار المصورات، الخرطوم، ٢٠١٥م.

القَلقشندي (أبوالعباس شهاب الدين أحمد بن علي، ت: ٨٢١هـ/١٤١٨م):

٢٠- قلائد الجُمان في التعريف بعَرب قبائل الزمان، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م.

٢١- صُبح الأعشى في صناعة الإنشا، (الأجزاء الثاني والرابع والخامس)، تقديم: دكتور فوزي أمين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢٢- **ابن الكَلبي (أبوالمُنذِر هشام بن محمد**، ت: **٢٠٦هـ/٨٢١م)**: جَمهرة النَسبْ، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، طبعة القاهرة، ٢٠١٠م.

٢٣- **المقريزي (أحمد بن علي بن عبد القادر، ت: ٨٤٥هـ/١٤٤١م)**: البيان والإعراب عمن بأرض مصر من قبائل الأعراب، تحقيق: رمضان البدرى، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٢٤- **ابن هشام (أبو محمد عبدالملك بن هشام**، ت: **٢١٣هـ/٨٢٨م)**: السيرة النبوية، تحقيق: وليد بن محمد سلامة، مكتبة الصفا، القاهرة، ٢٠٠١م.

٢٥- **الهَمداني (الحافظ أبوبكر محمد بن أبي عثمان الحازمي**، ت: **٥٨٤هـ/١١٨٨م)**: عُجالة المُبتدي وفُضالة المُنتَهي في النَسب، تحقيق: عبدالله كنون، مجمعُ اللغة العربية، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٥م.

ثالثاً- المراجع العربية والمعربة:

٢٦- **إبراهيم إسحاق إبراهيم**: هجرات الهلاليين من جزيرة العرب إلى شمال أفريقيا وبلاد السودان، طبعة الخرطوم، دون تاريخ.

٢٧- **أحمد عبدالقادر أرباب:** تاريخ دارفور عبر العصور، جـ١، جامعة الخرطوم، ١٩٩٨م.

٢٨- **آدامز، ويليام**: النوبة رواق أفريقيا، ترجمة: محجوب التيجاني، مطبعة الفاطمية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٢٩- **جوستاف ناختيجال**: سلطنة دارفور أقاليمها وأهلها وتاريخهم، ترجمة: النورعثمان أبكر، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٤م.

٣٠- **حسن إبراهيم حسن**: انتشار الاسلام فى القارة الأفريقية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٤م.

٣١- **حسن محمد جوهر وحسين مخلوف**:السودان وتاريخه وحياة شعبه، دار الشعب، ١٩٧٠م.

٣٢- **رجب محمد عبد الحليم:** العروبة والإسلام فى دارفور فى العصور الوسطى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، ١٩٩١م.

٣٣- **شوقي عطاالله الجمل:** تاريخ سودان وادي النيل (حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور الى الوقت الحالي) ، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٣٤-**عبدالمجيد عابدين**: دراسات في تاريخ العروبة في وادي النيل، عالم الكتب، ١٩٦١م.

٣٥- **ماكمايكل**: تاريخ العرب في السودان، ترجمة: سيد على محمد ديدان،الخرطوم، ٢٠١٣م.

٣٦– **مصطفى مسعد**: الإسلام والنوبة فى العصور الوسطى، هيئة الكتاب، ٢٠١١م.

٣٧- **موسى آدم عبدالجليل:** خلاوي دارفور،مجلة دراسات أفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، د.ت.

٣٨- **نعوم شقير**:تاريخ السودان، تحقيق: محمد إبراهيم أبوسليم، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م.

٣٩- **يوسف أبوقرون**: لمحات عن حياة وعادات قبائل السودان الكبرى، طبعة الخرطوم، د.ت.

٤٠- **يوسف فضل حسن**: المعالم الرئيسية في الهجرة العربية إلى السودان، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، جـ١٣، ١٩٦٧م.

رابعاً- الرسائل العلمية:

٤١- **إبراهيم حسين محمد علي**: الممالك والمشيخات العربية في سودان وادي النيل، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

عبدالمنعم ضيفي عثمان:

٤٢- الأزهر ودوره في الممالك الإسلامية في أفريقيا في عصر سلاطين المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

خامساً- الدوريات والمجلات والمقالات:

٤٣- **أبكر عبدالبنات آدم إبراهيم**: دور قوافل طرق الحج في بناء علاقات التواصل والاتصال دارفور أنموذجا، مؤتمر طرق الحج في أفريقيا، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠١٦م.

٤٤- **مصطفى محمد مسعد**: سلطنة دارفور الإسلامية (تاريخها وبعض مظاهر حضاراتها)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد ١١، ١٩٦٣م.

سادساً- الموسوعات:

٤٥- **موجز دائرة المعارف الإسلامية**: جـ٣٢، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ١٩٨٨م.

سابعاً- المراجع الأجنبية:

46-**A. J. Arkell**: Medieval History of Darfur in its Relationship to other Cultures & to the Nioltic Sudan, S.N.R, Vol. 40, 1959.

47- A. J. Mcgregor : The Stone Monuments & Antiquities of the Jebel Marra Region in Darfur, a Thesis of Phd, Department of Near East & Middle Eastern Civilization, University of Toronto, 2000.

48 - **John Middleton (& Others):** Encyclopedia of Africa South of Sahara, Vol. I, Charles 's Scrbners Sons, New York, 1997.

49- **K. Henderson**: A Note on the Migration of the Messiria Tribe into South West Korofan, Sudan Notes & Records (S.N.R) Vol. 22. No. 1, 1939.

50 - **Macmichael** : A History of the Arabs in the Sudan , Volume I & II , Cambridge, 1922.

51-…… : The Tribes of Northern & Southern Kordofan, Cambridge University Press, 1912.

52-**Roland Oliver**: A Cambridge History of Africa, Vol. III, Cambridge University Press, 2008.

53- **R. S. O' Fahey**: Darfur Historical Documents, University of Bergen, Bergen, 2006.

54- Willie F. Page: Encyclopedia of African History & Culture (African Kingdoms), Vol. II, A Learning Source Book, New York, 2005.

55- **Yousuf S. Takana**: Darfur Struggle of Power & Resources, Chr. Michelsen Institute, Norway, 2016.

إمـــارة زاريـــا
فـــي عهـــد الملكة أمينـــة

سـوزي أباظـة محمد حسن داود(*)

مقدمة

قامت في بلاد الهوسا سبع إمارات، منها إمارة زاريا التي احتلت موقعًا متميزًا تـوافرت فيـه مقومات الحياة الطبيعية التي أعانت على تأسيس تلك الإمارة. وقد انتشر الإسلام فيها بالطرق السـلمية على أيدي تجار الونقارا وجماعة من المهاجرين من البرنو، وتدرجت النشأة السياسية للإمارة وتعاقـب على حكمها عدد من الحكام كانت منهم أمينة، تلك المرأة الأفريقية المحاربـة التـي حكمـت الإمـارة وأثبتت جدارتها في إدارة شؤونها رغم أنها لم تذكر في بعض قوائم حكام زاريا. وتتمحـور الدراسـة حول إمارة زاريا في عهد الملكة أمينة، ويعد وصولها إلى حكم تلك الإمارة نقلة حضارية مهمـة فـي تاريخ الإمارة، لأنها حققت إنجازات في مجال التجارة بفضل قيامها بـدور الوسـيط فـي المبـادلات التجارية السودانية والهوساوية، وحققت انتصارات عديدة في حروبها، ووسعت حدود الإمارة، وشيدت الأسوار حول المدن التي قامت بفتحها حتى أصبحت أسوارها نموذجًا يحتذى به في كل إمارات الهوسا لذلك وقع اختيار الباحثة على هذا الموضوع لإبراز أحد نماذج حكم المرأة الأفريقية المتمثلة في الملكة أمينة، وإظهار ما قامت به من إنجازات خلال حكمها لتلك الإمارة، تلك الإنجازات التي خلدت ذكراهـا في النواحي العمرانية والحربية، وبخاصة أنه لا توجد – على حسب علمنا – دراسـة تاريخيـة عـن إمارة زاريا خلال عهد الملكة أمينة، فكل المطروح من دراسات تناولت تاريخ إمارات الهوسـا بصـفة عامة، ودراسة واحدة عن إمارتي كانو وكاتسينا، لهذا قمنا بتلك الدراسة.

ونظرًا لأن البحث يحمل في طياته كثيرًا من الأسئلة، فقد حاولنا رسم صورة أقرب إلى الحقيقة التاريخية عن فترة حكمها، ومن تلك الأسئلة: هل هي ملكة محاربة حكمت زاريا أم أسطورة؟ ولماذا لم تذكر في قائمة الحكام؟ وما هي أهم إنجازاتها التي خلدت تاريخها حتى أصبحت نموذجًا يحتذى به فـي كل إمارات الهوسا؟

وتتمثل صعوبة الدراسة في أن هناك ندرة واضحة في المادة المصدرية في الحوليات الرسـمية التي كتبها المؤرخون السودانيون وعلى رأسهم محمود كعت وعبد الرحمن السعيدي، فلـم توجـد أي إشارة عن إمارات الهوسا رغم إسهابهم في الحديث عن السودان الغربي، إلا أننا نجد إشـارة بسـيطة للغاية عن إمارة زاريا فيما كتبه الحسن الوزان في كتابه وصف أفريقيا، ومحمد بلو في كتابـه إنفـاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور.

(*) أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ٤٨ - ١٠٨

ورغم ذلك فقد اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر المتنوعة التي أضـافت الكثيـر لهـذه الدراسة، منها بعض المخطوطات وبعض نتائج الحفائر الأثرية التي أجريت في المنطقة وكشفت الكثير من المعلومات المهمة عن الإمارة.

كذلك اعتمدت الباحثة على المصادر الأصلية في منطقة الدراسة والتي تمثلـت فـي التـراث الشعبي الهوساوي، والملاحم الشعبية، والروايات الشفوية، وما ورد في تسجيل داوار، وحوليات أبوجا، وحوليات كانو، وقد تم الحصول على بعض المراجع والدوريات من نيجيريا من جامعـة أحمـد بلـو وكانت أهم تلك المراجع:

- **Sulejmen, Ŭsman:**
  A History of Birnin Rahia from 1350-1902, Ahemdu Beleo University of Zaria, April 2007, M. A History.
- **Fuglestad, Finn:**
  A Reconsideration of Hausa History Before the Jihed: The Journal of African History is Currendy, Published by Cambridge University Press, vol. 19, No. 3, 1978.
- **Abubakar, S'aad:**
  Amina of Zazzau Exploits and Impact in the Savana Region of Nigeria, A Bayero University, Journal of S'avanna & Sudanic Research, Kano Studies, New Series, vol. 2, no. 2, 1981.
- **Smith M.G.:**
  Government in Zaria (1800-1950) International African Institute, Oxford Press, London, 1970.
  The Hausa System of Social Status Africa: Journal of the International African Institute, vol. 29, no. 3, July, 1959.
- **Ifemesia C. C.:**
  A thousand Years of West African History States of the Central Sudan: (11) Halesa States a Thousand Years of University of Ibadan, 1965.
- **Dalhatu, Usman:**
  Malam J'aafaru dan Isiyaku: The Great Enir of Zazzau, woodpecker communication, Ahmedu Bello University, Zaria, 2001.
- **Dr. Molefi Kete Asante:**
  The History of Africa: The Quest for eternal Harmony, 2nd ed., Rutledge, New York and London, 2015.
- **Okpoko, Ikechukwu:**
  A: Archaeology and the Study of Early Urban Centres in Nigeria, African Study Monographs (19)(1) vol. 35-54, May 1998 in African Study, University of Nigeria, 1998.
- Dr. Enoch Oyedee:
  Gendering History: ACASE Study of Queen Amina of Zazzau, Gombe Studies, A Journal of Gomba State University, Ahmadu Bello University, Zaria, 2004.
- **Abubakar, Zaria, Ibrahim:**
  History and Foikiore: A HistoriographicalSurvey of Discussions on Amina Sarauniyar Zazzau University Kano Held on 3th – 5th April, 2013, Ahmadu Bello University, Zaria

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة منهج البحث التاريخي الذي يعتمد على التحليل ونقد الحوادث التاريخية مراعاة الترتيب الزمني والموضوعي.

وتبدأ هذه الدراسة بتمهيد تاريخي عن إمارة زاريا الخلفية التاريخية: تناولنا فيه النشأة السياسية للإمارة وأهم حكامها قبل الملكة أمينة ودخول الإسلام إلى الإمارة، ثم قسمنا الدراسة إلى فصلات أفردنا الفصلة الأولى لدراسة نشأة أمينة وتوليها الحكم، تناولنا فيه لمحة عن ظاهرة حكم النساء في المجتمعات السودانية، ثم عرضنا نشأة أمينة السياسية وتوليها الحكم، وأهم المصادر التي أكدت على وجودها، وأهم الألقاب التي أطلقت عليها. والفصلة الثانية بعنوان النظام السياسي في إمارة زاريا في عهد الملكة أمينة، تناولنا فيه نظام الحكم، والإدارة، والنظام المالي، والنظام القضائي.

وتناولنا في الثالثة توسعات الملكة أمينة الحربية وعلاقاتها بجيرانها، وعرضنا فيه إعداد وتنظيم أمينة لجيشها، وأهم حملاتها العسكرية على النوبي والكوارارافا، وعلاقاتها مع كانو وكاتسينا وسلطنة البرنو.

ثم تناولنا في الرابعة الاقتصاد والمجتمع في عهد الملكة أمينة، وعرضنا فيه أوجه الأنشطة الاقتصادية في زاريا، وهي: النشاط الزراعي، والحرفي، والصناعات والنشاط التجاري. وعرضنا شبكة الطرق التجارية بين الإمارة وجيرانها، ثم عرضنا عناصر المجتمع وأهم طبقاتهم الاجتماعية. وفي الخامسة تناولنا النشاط العمراني في عهد الملكة أمينة، عرضنا فيه بناء الملكة أمينة للقصر الملكي وتشييدها لعددٍ من الأسوار التي ضمت عددًا من الأبواب. وأخيرًا الفصلة السادسة بعنوان نهاية حكم الملكة أمينة، تناولنا فيه عرض الأقاويل حول اسم المكان الذي توفيت فيه الملكة أمينة، وأنهينا الدراسة بخاتمة أوضحنا فيها أهم نتائج الدراسة، ثم قسم للملاحق وقائمة للمصادر والمراجع.

تمهيد

إمارة زاريا – الخلفية التاريخية

تقع بلاد الهوسا جنوب الصحراء الكبرى في أواسط بلاد السودان[١]، وقد انقسمت إلى سبع إمارات أصلية أطلق عليها هوسا باكوي Hausa Bakwai، وهي: دورا، وجوبير، وكاتسينا، وكانو، وزاريا، ورانوا، وبيرام، ولكن ورد ذكر أربع إمارات فقط في سجل التاريخ، وهي: كانو، وكاتسينا، وزاريا، وجوبير[٢]. وقد ظهر شعب الهوسا نتيجة اختلاط كثير من الجماعات القبلية والعرقية المختلفة وصلت في النهاية إلى أنها اشتركت في لغة وثقافة واحدة[٣].

وتعد إمارة زاريا إحدى إمارات الهوسا، وقد تعددت المسميات التي أطلقت عليها قديمًا، فذكرت باسم زازاو Zaazzau أو زكزك Zakzak وتعني الذين يمشون بهدوء[٤]، ووفقًا للروايات الشفوية فإن اسم زازاو يرجع إلى اسم سيف مشهور عندهم كانوا يعتبرونه رمزًا لهم امتلكه زازاچاوا[٥]. وقد ذكرها محمد بلو باسم زكزك، وقال عنها إنها من أوسع بلاد الهوسا[٦]. وأطلق عليها كذلك اسم زاريا Zariaنسبة للملكة المحاربة زاريا، وهي أخت أمينة ابنة باكوا تورونكو. ويذكر أنه بالرغم من أن المدينة تحمل اسم زاريا فإن الاسم الذي خلد ذكرى المدينة هو أميناتو، وهو اسم الابنة الكبرى، ثم خُفف بعد ذلك إلى أمينة[٧].

تقع زاريا بين دائرتي عرض ١٠، ١١ شمالاً، وعلى خط طول ٧ شرقًا، ويحيطها من الشمال كانو، ومن الجنوب ناصاراو Nassarawa ومن الشرق بوتشي Bauchi، ومن الغرب سوكتو، وعرفت باسم مملكة الهابي Habe[٨]، وتقع على مسافة مائة وخمسين ميلاً من كاتسينا[٩]، فهي تقع في وسط شمالي نيجيريا الحالية، وقد بلغت مساحتها تقريبًا نحو ١٣ ميلاً مربعًا[١٠]، والمناخ فيها شديد الحرارة في الصيف، وشديد البرودة في الشتاء[١١].

ويوجد بها أنهار توباو Tuba وجالما Galma في الغرب والشرق، وقد اشتهر الجزء الشمالي والجنوبي منها بالتيارات المتدفقة، وأنهار كادونا هي التي تحد بينهما وتصب في أنهار توبا وجالما قبل أن تصب في نهر النيجر[١٢]. وتكثر في أرضها المياه والغلال[١٣]، وبذلك تكون زاريا قد امتلكت مقومات الحياة الطبيعية بالإضافة إلى ميزة موقعها في منتصف الطريق التجاري بين ممالك الهوسا وأراضي مملكة نوبى Nupe وغواري وممالك يوربا القديمة.

وقد اختصت كل إمارة من إمارات الهوسا بشيء اشتهرت به، حيث اشتهرت جوبير بأنها عسكرية، وكاتسينا اشتهرت بالأسواق التجارية، وكانو ورانوا اشتهرتا بالصناعات والحرف، أما زاريا موضوع دراستنا فقد اشتهرت بالعبيد، ويذكر أنها أصبحت محطة يعسكر فيها تجار العبيد، فكانت مصدرًا لجلب العبيد[١٤]، وأهلها أغنياء يمارسون التجارة في كل المنطقة[١٥].

ووفقًا للتراث الهوساوي ترجع أصول الأسرة الحاكمة التي حكمت بلاد الهوسا ومنها زاريا إلى البطل الشعبي أبي اليزيد (بابا جيدا)[١٦] الذي وفد من بغداد، ويعني هذا ادعاء الانتساب إلى أصول

عربية، وقد سادت هذه الادعاءات في كل الممالك التي قامت أيضًا في بلاد السودان الغربي والأوسط وسودان وادي النيل.

أما عن بداية النشأة السياسية للإمارة فنجدها كالآتي:

فقد مر تكوين الإمارة بمراحل سارت على نفس المراحل التي كانت سائدة في معظم إمارات الهوسا السابقة، فقد عاش شعب الهوسا في زاريا أكثر من ألف سنة قبل أن تظهر به سلطة مركزية في المنطقة، وقد أكدت ذلك الاكتشافات الأثرية التي دلت على وجود عدد من التجمعات القديمة في أماكن متفرقة حول سهل زازو في المناطق الجرانيتية، وهذه التجمعات قديمة ترجع إلى العصر الحجري المبكر(١٧)؛ إذ تم اكتشاف عدد من المصنوعات الحجرية تشير إلى وجود تجمعات سكانية ونشاط حرفي موجود قبل ظهور أمينة بعدة قرون، مما يدل على قدم التجمع السكاني في تلك المنطقة(١٨).

وكانت هذه التجمعات في مناطق ماداركاتشي Madarkachi، وكوفينا Kufena(١٩)، وتورونكو(٢٠) TurunKau، وبعد أن عرفت هذه التجمعات الزراعة تدفق إليها جماعات كثيرة من أصول مختلفة وانتشروا حول هذه المناطق(٢١). وعاشت هذه التجمعات في قرى يتزعمها رئيس العائلة، ثم تطورت القرى وأصبحت على شكل مدن، ثم تطور النظام السياسي ليسفر عن ساركين Surakima الملك الذي حكم المناطق كلها، ثم حدث توسع لهذه المدن وامتدت إلى المناطق المجاورة وخلال عمليات التوسع تم إنشاء مدن تسمى برني Birni وسيطروا على سهل زازاو(٢٢)، وقد تمكنت مدينتا تورونكو وكوفينا من بسط سيادتهما على باقي المدن، وكانت كل واحدة منهما مستقلة عن الأخرى(٢٣).

وقد كان هناك خلاف حول وجود مقر مدينة كوفينا قبل مدينة تورونكو، ولكن بالرجوع لكتاب تاريخ أرباب البلاد المسمى كانو يتبين لنا أن إنشاء كل من كوفينا وتورونكو كان في زمن واحد(٢٤)؛ وقد استطاعت تورونكو بسط سيطرتها على كوفينا وأصبحت تحكم زاريا العاصمة التي أطلق عليها اسم ابنة باكو بعد ذلك(٢٥).

فقد كانت مدينة تورنكو مدينة جاذبة لعدة أسباب، فهي محصنة طبيعيًا لإحاطتها بالجبال، وكان بها وفرة من الماء بسبب وجود الأنهار والتيارات المائية، ثم تطورت إلى مدينة عمرانية مسورة، وكانت مركزًا للسلطة في مدينة زازاو ثم امتدت بعد ذلك إلى بيرنين زاريا(٢٦).

وقد بدأت السلطة في سهل زازو عندما بدأ حاكم المدينة في ممارسة سلطته على المدينة وعلى أجزاء من الإقليم، ووحد القبائل والجماعات تحت قيادته، وتطور منصبه حتى أصبح هو الساركن Surakina الملك(٢٧).

وقد تمت الإشارة للحاكم الأول في الأدبيات الشعبية باسم مادوزازو Madau Zazzau ويعني القابض على سيف اسمه زازو، وكان ظهور غنغوما Gunguma بداية لظهور مملكة قوية في زازو(٢٨)؛ إذ وفد إلى المملكة حين طلبه أهلها لكي يخلصهم من المتمردين من قبائل غواري Gwari،

فخرج هذا الملك إليهم وسميت المدينة باسم سيفه، وعمل على توحيد القبائل تحت حكمه واتخذ غنغوما منطقة جبل كوفينا Kufena مقرًا لحكمه، ونقل إليها الصناع والحرفيين[٢٩].

تولى حكم إمارة زاريا قبيل أمينة حاكم يسمى باكواتورونكو Bakwa Turunkau ، وقد اختلفت الآراء حول شخصيته؛ هل هو حاكم رجل أم أنثى[٣٠]، ولكن الرأي الراجح أنه ذكر، وأن هذه الاختلافات قصد منها إنكار وجود الملكة أمينة على حكم زاريا بعد ذلك. وقد حدث خلاف أيضًا حول تاريخ توليه الحكم، فقد ذكر أنه تولى الحكم خلال الفترة (٩٤٣-٩٤٦هـ/١٥٣٦-١٥٣٩م)[٣١]، ووفقًا لتسجيل داوار، حيث ذكر أن فترة حكمه كانت في عام (٨٩٨-٩٢٩هـ/١٤٩٢م-١٥٢٢م)[٣٢]، ويبدو لنا صحة التاريخ الأخير لأنه يتفق مع مجرى الأحداث التاريخية في زاريا بعد ذلك.

ويذكر أن اسم باكو تورونكو يفسر دائمًا على أنه يعني الغريب من بلاد التكرور، وهذا الأمر يمكن أن نفسره على أساس أن الأسرة الحاكمة في زاريا كانت مرتبطة برابط ما مع الونقارة؛ أي إن قرابتهم ترجع لأصول من خارج زاريا[٣٣].

ويعتبر باكواتورونكو الحاكم الثاني والعشرين من الهابيين لزاريا، وقد لعب دورًا كبيرًا في توسيع أراضي المدينة القديمة[٣٤]، وقام بأعمال كثيرة وإنجازات في المجالات السياسية، فقد وسع شبكة العلاقات التي ربطت بين سهل زوازاو وخارجها في الجنوب؛ مما نتج عن ذلك حدوث حالة من الانتعاش في المجالات الاقتصادية والاجتماعية[٣٥]، ولعل أهم إنجاز حققه باكواتورونكو هو انتصاره على الكورارافا وهزيمتهم وجعل زوزوا مستقلة عنهم، وكذلك أفسحت حملاته المختلفة الطريق أمام تطور التجارة في مدينة تورونكو[٣٦].

وقد ذكرت عدد من المصادر أن باكواتورونكو هو الذي نقل العاصمة من تورونكو إلى بيرنين زاريا[٣٧]، فقد وقع اختياره على مدينة برنين زاريا التي كانت تحتل موقعًا متوسطًا ما بين بيرنين القديمة في كوفينا وتورونكو.

وقد تميزت تلك العاصمة بمميزات طبيعية استطاعت ضم الأقاليم المتفرقة إليها[٣٨]، وتم إرسال عدد من المحاربين والحرفيين والعمال إليها، وأحاطها باكو بالأسوار المنيعة ضد الأعداء من (الجوكون Jukun) وبذلك يكون باكو هو المؤسس الحقيقي لمدينة بيرنين زاريا العاصمة[٣٩]، وهو آخر حكام زوزا الذين حكموا من تورونكو، ثم تحرك خلفاؤه بعد ذلك إلى برنين زاريا[٤٠].

ولما توفي باكو دفن في مقبرة داخل جدران المدينة القديمة تورونكو، وأصبحت مقبرته بعد ذلك رمزًا لزيارة الهابيين إليها[٤١].

وكان لباكوا تورونكو ثلاث بنات: الكبرى سميت تووين Tuwun (أمينة) وهي التي شاركته في النواحي السياسية والحربية، أما الابنة الثانية فقد كانت تدعى هاديجاتو Hadijatu وتدعى أيضًا زاريا وهي التي أطلق اسمها على المدينة بعد ذلك، وأما الصغرى فكانت تسمى زوزو وقد ماتت في شبابها[٤٢].

ويذكر أن بعد وفاة باكوا تورنكو خلفه في الحكم حاكم يسمى كاراما، وكان محاربًا شجاعًا وهو الذي صحبته أمينة في جميع حملاته العسكرية لمدة عشر سنوات قضاها في إعداد المحاربين، ويقال إنه كان مستعدًا دائمًا للحرب في أي وقت[٤٣]، وكانت أمينة ترافقه في تلك الفترة؛ مما أكسبها خبرات حربية وقوى من بناء شخصيتها وأصبحت مؤهلة لأن تتولى السلطة بناء على خبراتها السابقة المكتسبة.

دخول الإسلام في إمارة زاريا:

قبل أن يصل الإسلام إلى إمارة زاريا وغيرها من إمارات الهوسا كانت المعتقدات الدينية التقليدية سائدة، كعبادة الجمادات كالأشجار والجبال، وهي الأماكن التي تتجمع فيها الأرواح التي تملك قوى الخير والشر، فكانوا يتقربون إليها ويقدمون لها القرابين عن طريق مجموعة من الكهنة، وهم الذين يتوسطون بين البشر والآلهة بالسحر والشعوذة[٤٤]، ويذكر أن هذه العبادات التقليدية تمركزت في جبل تورنكو وكوفينا قبل وصول الإسلام، حيث مورست فيه طقوس تقليدية للعبادات القديمة التي كان يدين بها شعب زاريا[٤٥].

وقد تعددت الآراء حول بداية انتشار الإسلام، وقد وصل الإسلام إلى زاريا عن طريق إمارتين من إمارات الهوسا، هما: كانو وكاتسينا، وأيضًا عن طريق القوافل التجارية العابرة من الصحراء والقادمة من بلاد المغرب ومصر، بالإضافة إلى نشاط تجار السودان الغربي، ورغم ذلك فقد انتشر الإسلام ببطء واضح في زاريا[٤٦].

وفقًا لحوليات كانو أصبح الإسلام دينًا رسميًا في إمارة كانو في عهد حاكمها ياجي (٧٥٠-٧٨٧هـ/١٣٤٩-١٣٨٥م) أي قبل دخول الإسلام إلى زاريا بحوالي مائة عام وفقًا للتسجيل[٤٧].

ولا يمكن قبول الرأي القائل بأن الإسلام وصل إلى زاريا بعد قرن من اعتناق ساركن كانو الإسلام، فالباحثة ترى أن الإسلام وصل إلى كانو قبل زاريا لكن ليس بعد قرن من انتشاره في كانو، فقد امتد نشاط تجار الونقارة في الدعوة في معظم إمارات الهوسا ومنها إمارة زاريا، بالإضافة لتأثير تجار ودعاة من البرنو[٤٨] والتي انتشر بها الإسلام منذ القرن الخامس الهجري، فالإسلام وصل إلى زاريا عبر المهاجرين إليها من البرنو الذين نشروه في مدينتي كوفينا وتورونكو قبل تأسيس زاريا العاصمة.

ويذكر أن المجموعة التي هاجرت من البرنو وكان لها دور بارز في الدعوة للإسلام في زاريا تسمى مالامان كونا Malaman Kona، وكانت تتكون من أربعين مهاجرًا تحركوا جنوبًا من البرنو بحثًا عن مستقر لهم وبهدف الدعوة إلى الإسلام، وقد وصلت هذه المجموعة إلى شرق بيرني في القرن الرابع عشر، وأصبح لهم دور في الدعوة للإسلام، وكان لهم فضل في إنشاء مسجد ذاعت شهرته في وسبب التسمية يرجع إلى سؤال قائدهم من الأفضل والإقامة هنا[٤٩].

ويعتبر عهد محمد رابو Muhammad Rabbo تقريبًا أوائل القرن الـ٨هـ/١٤م، أول حاكم مسلم لزازاو[٥٠]، وهو حاكم زاريا السابع عشر، ونعتقد أن الإسلام لم يتغلغل جذوره في زاريا بـنفس سرعة دخوله في كانو وكاتسينا نظرًا لانتشار العبادات التقليدية[٥١].

ويبدو أن الإسلام ارتبط في أذهان الشعب بأنه ديانة الحكام، وأنه كان يسير جنبًا إلى جنب مـع الديانة التقليدية، وقد تم استيعابه من أفراد الشعب بالتدريج[٥٢]، وقد وجـدت جماعـة هوسـا تسـمى الماجوزا واو، وهم مجموعة غير مسلمة كان دورها تعزيز الأفكار والمعتقدات القديمـة علـى رغـم القبول العام للدين الجديد، فالمسلمون لاقوا معارضة من أنصار الديانة التقليدية[٥٣]، وهذا هو الحال في معظم بلاد السودان وبلاد الهوسا.

وعلى أية حال فقد انتشر الإسلام في زاريا في بداية القرن التاسع الهجـري الخـامس عشـر الميلادي، ولا يمكن تحديد سنة بعينها لدخول الإسلام وانتشاره في زاريا.

(١)

نشأة أمينة وتوليها الحكم

في البداية قبل رصد ظاهرة حكم النساء في المجتمعات السودانية والهوساوية، لابـد أن نلقـي نظرة سريعة عن وضع المرأة في المجتمع الهوساوي في الحقبة التي ظهرت فيها أمينة، فقـد سـادت هناك معايير تحدد المكانة الاجتماعية للنساء منها: الخصوبة والشخصية الحربية والثروة وأيضًـا زواج المرأة الذي كان يسبق أية اعتبارات أخرى في تحديد مكانتها في المجتمع[٥٤]. فقد كان للمرأة دور فـي تطوير المجتمعات المختلفة، حيث أثبت التاريخ أنها تملك القوة التي تزيد من قوة المجتمع وترسخ قيمه الاجتماعية والأخلاقية[٥٥]، وهذا هو دورها الأساسي في أي مجتمع.

لم تكن أمينة هي المرأة الوحيدة التي تولت السلطة في المجتمعات السودانية جنوب الصـحراء، بل سبقتها نساء حكمن وسيطرن، وكان لهن نفوذ، ففي سلطنة البرنو التي تجاور بلاد الهوسـا تولـت المرأة مناصب رفيعة المستوى، منها منصب وريثة العرش ماچاچيا Magirăgumsu والـدة إدريـس الوما (٩٧٨-١٠١٢هـ/١٥٧٠-١٦٠٣م) التي حافظت على عرش ابنها وكانت وصية عليـه حتـى تولى الحكم[٥٦].

كما احتفظت الذاكرة الشعبية لإمارات الهوسا بأخبار مليئة بالبطولات التي تحمل مآثر النسـاء المحاربات، وكان في إمارة جوبير (شرق النيجر) ملكتان تولتا الحكم فيها وهما: الملكـة تـاوا Tawa والملكة إيا Eya أوانا[٥٧]، وهناك ملكات وصلن إلى العرش في إمارة دوارا Daura وظهـرت مـنهن سيدات حملن لقب ماچاچيا Magajya وتعني النائب في الحكم أو ولاية العهد، وفي رواية دوارا ظهر تأسيس الأسر الحاكمة على أيدي نساء. ولكن بمجيء المهاجرين من العرب والبربـر انتقـل الحكـم للرجال وظهرت أسرة جديدة تدعى الانتساب لبابا جيدا، ولم يخلُ تأثير المرأة في الساحة السياسية بعـد ماچاچيا في دوارا[٥٨].

وتذكر مخطوطة أسطورة دورا العديد من أسماء النساء اللاتي تولين عرش دورا منهن حاكمة تُدعى ياكو Yako تولت بعدها امرأة تُدعى وارماي Waryammu ثم تولت من بعدها امرأة اسمها جيدير جيدير Giddir Giddir ورابعة اسمها ناجيرا Nagira وبعدها دورا[٥٩]، ثم ظهر في دورا Daura الملكة إما داوراما Dawrama[٦٠].

بالإضافة إلى منصب الملكة تولت المرأة بعض المناصب الأخرى منها منصب سيدة الغرف Sorouwar[٦١]، ومنصب مارادمني Maradamni وكان يمنح لثاني أكبر ابنة، ولم يكن لها إقطاع معين، ولها نفوذ ويحق لها مخاطبة الأمير بشكل مستقل، ومنحت أيضًا لقب ساراونيا Sarauniya الذي أطلق على ابنة الأمير وكانت تتولى رعاية النساء خلال غياب الأمير، وكانت أيضًا مسؤولة عن ترتيب زواج البنات وتقوم مع الأيا Eya بتجهيز الأطعمة التي تمنح من قبل الأمير أثناء الاحتفالات، ولم يعد النفوذ العملي للمرأة مرتبطًا بالألقاب الممنوحة لها، ولكن بعد انتشار الإسلام في بلاد الهوسا أخذ المجال يتسع أكثر للرجال حتى قبل عهد أمينة[٦٢].

وذكر عبد الله سميث أن أمينة ملكة زاريا تبدو كملحمة تاريخية تثير الباحثين فهي تماثل ملكة يوربا وملكة إيميتان وملكة بنين أيضًا[٦٣].

تُعد الملكة أمينة من ضمن ظاهرة النساء الحاكمات اللاتي ظهرن في إمارات الهوسا، فهي تمثل إحدى حلقات المشاركة السياسية للمرأة في بلاد الهوسا في مرحلة مبكرة، فقد انتقلت باعتلائها السلطة إلى دور الملكة الأم التي دانت لها معظم إمارات الهوسا[٦٤].

فقد انتشرت سيرة سجلات الملكات المحاربات في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي في شمال نيجيريا، ولا تزال سيرتهن قائمة لأعمالهم البطولية منها سيرة ملكة زاريا وملكة دورا Daura، وهاتان الملكتان تتمتعان بشعبية كثيرة ولا يزال يستخدم تراثهن وألقابهن في الساحات الملكية[٦٥]. ولكن بمرور الوقت تغير الدور المزعوم لنساء العائلات الملكية في الهوسا بشكل كبير حيث تضاءل نفوذهن الأسطوري والسلطوي بشكل تام[٦٦].

هكذا لم تكن الملكة أمينة هي النموذج الوحيد الذي حكم في إمارات الهوسا، وعليه نرصد كيف تدرجت في المناصب التي تولتها حتى أصبحت حاكمة لزاريا.

ولدت أمينة في عهد جدها نوهير ملك زازاو في عام ٩٤٠هـ/١٥٣٣م في مدينة تورونكو التي تقع على سفح الجبل وكانت تبعد ستة عشر كيلومتر عن زاريا، والدها هو باكواتورنكو، نشأت أمينة في قصر جدها وتربت على أيدي زوجة جدها المفضلة ماركة Marka التي أورثتها مهارات كبيرة[٦٧]. وكانت نشأتها في كنف جدها وفي بلاطه لها أكبر الأثر في إعطائها خبرة وكفاءة أفادتها في حكمها بعد ذلك، فقد اعتادت حياة القصور ومشاهدة العبيد والحراس والحاشية، وتعلمت من خلال نشأتها الأصول الحربية من قواد القصر فأكسبها هذا التعلم خبرة عسكرية متميزة[٦٨] أهلتها للدور الذي لعبته بعد ذلك خلال حكمها لإمارة زاريا.

تمرست أمينة وهي في السادسة عشرة من عمرها على حمل أعباء الحكم، ففي عهد أبيها تم اختيارها كوريثة شرعية للإمارة، ولقبت بلقب مچاچيا Magajya، ويعني النائبة في الحكم وولية العهد، وهو لقب ملكي تقليدي كان يطلق على أخت الحاكم أو ابنته، فأكسبها هذا التمرس المبكر في الحكم خبرة في مواجهة المواقف الصعبة. ووفقًا للعرف والتقاليد السائدة في الإمارة فقد أعطاها والدها هدايا من العبيد أثناء تتويجها[٦٩]، كان عددهم أربعين عبدًا فأخذتهم معاونين ومساعدين لخدمتها[٧٠]، وكان والدها معجبًا بشجاعتها إلى حد كبير، بنى لها مدينة بالقرب من تورونكو تسمى Sabuwar Turunku وتوجها زعيمة للحي[٧١]، وانتقلت إلى المكان الذي يناسب منصبها الجديد وباشرت عملها مع المسؤولين في بلاط الملك، ومكثت في هذا المنصب حوالي عشر سنوات خاضت خلالها حروبًا وجمعت العبيد والغنائم، كل ذلك ساعد على تميزها وإعطائها لقب وريثة الملكة[٧٢].

هكذا ساعدت ظروف نشأتها أن تصبح أنسب شخصية لتولي الحكم، فعندما مات كارامـا عام ٩٨٤هـ/١٥٧٦م أجمع رجال البلاط الملكي على تتويجها، لجدارتها في تولي المناصب السابقة، وقد قوبل هذا الترشيح للمنصب من جانب العامة بترحاب كبير؛ نظرًا لسمعتها وقوتها وشجاعتها التي سمعوا عنها كثيرًا[٧٣]، فتولت الزعامة وأصبحت الملكة Sarauniya في زاريا، وأخذت تواجه كل المواقف العصيبة وتتصدى لمعالجتها بحكمة وذكاء، وبرزت فيها قوة شخصيتها ودهاؤها السياسي في سياسة الإمارة، ووضعت في خطابها الأول أهم الأسس والمرتكزات التي سوف تسير عليها، وهي إعداد الجيوش وتسليحها لشن الحملات، وقد عملت لتحقيق ذلك بعد ثلاثة شهور من توليها، واستمر ذلك حتى وفاتها، فلم تتخل عن إعداد الجيوش وتجهيزها[٧٤].

ويذكر أن الأحداث المهمة التي حدثت في زاريا في عهدها كانت نتيجة لإنجازاتها المختلفة سواء السياسية والاقتصادية، فقد لعبت دورًا مهمًا في التنمية على الصعيد السياسي والاجتماعي وساهمت في تطوير المجتمع في زاريا[٧٥].

هناك من شكك في وجود أمينة وهل هي بالفعل حكمت زاريا أم لا، فمثلاً أسطورة دورًا لم تذكر الملكة أمينة[٧٦]، وأيضًا لم تذكر في السجل المحلي الذي تمت كتابته عن زاريا خلال القرن التاسع عشر، وقد تم نشره في عام ١٩١٠م[٧٧]، وأخذ بهذا الرأي مهدي أدامو حيث قال: إنه لا يوجد إثبات أن أمينة كانت ملكة ولا يوجد اسمها في قائمة ملوك زاريا، وأنها عاشت أميرة محاربة ذات نفوذ وماتت أميرة[٧٨]، وقائمة حكام ملوك لا تحتوي على تسجيل السيدات أو أعمالهن[٧٩]. كما أن أمينة لم تذكر في الكتب التاريخية ولا في قائمة الملوك، ولم تمثلها كرمز تاريخي صادق لأنه غير مناسب ذكر حاكمات من السيدات[٨٠]، لكنه أكد على نجاحها في الحروب.

وهناك من يقول إن المؤرخين ومعظمهم من الرجال هم الذين طمسوا تاريخها، وكانوا يستبعدون تاريخ النساء ويؤكدون على أنه ليس في الأدبيات أو الروايات غير الملكية ما يثبت أن أمينة اعتلت العرش، فاسمها لا يوجد ضمن قائمة الملوك، فقد عاشت وماتت أميرة، واعترفوا بعقليتها ولكن ليس بملكها وتجاهلوا قيمتها وإنجازاتها[٨١].

كذلك أكد سيمنار موراي لاست Murray last أن أمينة لم تذكر في كتب التاريخ، ولم تذكر في الكتب التي كتبت حوالي ١٧٠٠م، وأي تاريخ ينسب إليها يعد زائفًا(٨٢).

وهناك رأي لعبد الله المهدي أثناء عرضه للعلاقة بين زاريا وكانو يذكر أن إنجازات أمينة لم تتعد مستوى المبالغة وأنه لا يوجد سبب للتصديق على وجود أمينة الصغيرة السن التي تتمكن من إخضاع تلك الأقاليم وأن الأسوار التي سميت باسمها ترجع إلى الحكام الذين أنشأوها وليس لها(٨٣)، وهذا دليل آخر على عدم وجودها في كل هذه الإشارات.

وفي المقابل نجد أن هناك عددًا من المصادر التي أكدت على وجودها كحاكمة لإمارة زاريا، ومنها حوليات كانو التي أكدت على وجودها كملكة ورصدت مجمل أعمالها الحربية وأيضًا رصدت نشاطها التجاري ونجاحها في جلب جميع منتجات الغرب لبلاد الهوسا(٨٤)، ومنهم من أكد على وجودها بأنها ملكة ناجحة في حروبها وأنها وصلت إلى منطقة عتاجرة وهي آخر منطقة وصلت إليها في غزواتها(٨٥).

وباعتبار أن زاريا كانت ضمن إمارات الهوسا فالذي كان يتولى السلطة فيها يُعد أميرًا في قائمة حكام زاريا، لهذا شاع استخدام لقب أميرة زاريا على أمينة وأنها ليست ملكة، فهي أميرة حكمت لمدة سبعة وثلاثين عامًا خلال الفترة (٩٤٣-٩٨١هـ/١٥٣٦-١٥٧٣م)(٨٦)، وهذا التاريخ يضعها قبل فترة حكم أخيها وقبل وفاته لأنه توفي عام ١٥٧٦م.

وهناك دلائل تشير إلى أن حكمها كان في بدايات القرن الخامس عشر وأن جميع أعمالها لا تتوافق مع القرن السادس عشر في وقت ظهور مملكة صنغى ومحاولتها السيطرة على كانو وكاتسينا، ومن الصعب أن تسيطر الملكة أمينة على تلك الممالك في تلك الفترة(٨٧)، لكن حوليات كانو وضعت حكم الملكة أمينة قرب نهاية القرن الرابع عشر الميلادي(٨٨)، وذكرت أنها حكمت خلال القرن الخامس عشر، وهذا الرأي يؤكد على تزامن حكمها مع حكم داود الذي حكم (٨٢١-٨٤١هـ/١٤١٨-١٤٣٧م) فقد شن هذا الساركي حربًا ضد زاريا وكانت في ذلك الوقت تحت سيادة الملكة أمينة(٨٩)، كذلك ذهب هوجبن Hagben إلى أنها تولت العرش عام (٩٨٤هـ/١٥٧٦م) بعد وفاة الحاكم الرابع والعشرين لزازاو(٩٠).

كما أن هناك عددًا من المصادر أشارت إلى أمينة، منها الأدبيات المجهولة والتي تسمى تاريخ أرباب البلاد المسمى كانو والتي ترجمت بعنوان حوليات كانو Kano Chrounicles، وكذلك ما كتبه بالمر في مذكرات سودانية، وما كتبه مؤرخ سوكتو دان تافا abdulkadir Don Teffa في كتاب سماه روضة الأفكار وأيضًا عمل لمؤلف مجهول تحت اسم: "أمينة ملكة زازاو" Amina Sarauniyar Zazzau يحتوي على عدد من الروايات حول تلك الشخصية، وكذلك ظهر عمل متأخر يسمى حولية أبوجا Chronicles Of Abuja للمعلم حسن وشعيب نعيبي Shu'aibi Na'ibi، وذكر معلومات مختصرة للتاريخ المبكر للإمارة(٩١).

ومن بين المصادر التي ذكرت أمينة إنفاق الميسور لمحمد بللو الذي ألفه عام ١٨٣٦م[٩٢]، كذلك ظهرت مخطوطة معروفة في بلاد الهوسا حملت اسم دورا ماكس ساريكي Daira Makas Sariki أي أسطورة دورا لم تشر إلى أمينة[٩٣].

وقد ظهرت في مجتمعات السودان الغربي ومجتمع بلاد الهوسا الملاحم الحربية والانتصارات في الحروب وذلك لتأصيل تاريخها، وقد تم ذكر الملكات المحاربات واستدعاء سيرتهن، فلا غرابة أن تصبح ملحمة أمينة واحدة من الملاحم التي راجت في ممالك الهوسا نتيجة للانتصارات التي حققتها[٩٤]، فكل المصادر الشفوية تؤكد وجود أمينة وتصفها بالمحاربة القوية والقائدة التي استطاعت أن تضم أقاليم مترامية الأطراف إلى حوزتها، وقد تم ذكر ذلك وتسجيله من خلال الأغاني الشعبية التي تعتبر من المصادر الشفهية المعتمدة[٩٥]. وقد أشيع ذلك في تلك الفترة لكي تكون المرأة مؤثرة فلابد أن تمتلك قوة خارقة تعطيها القوة الحربية، وهذا ما أشيع حول الملكة أمينة وعبقريتها السياسية والحربية أيضًا[٩٦].

وقد أكدت الروايات الشفوية أنها وصلت بالإمارة إلى قوة مجدها في مجالات التجارة والعمران، وأصبحت زاريا من أقوى ممالك الهوسا تحت قيادتها[٩٧].

وبسبب ما قدمته الملكة أمينة لزاريا من بطولات ارتبط اسمها بعدد من الروايات الشعبية في زاريا[٩٨].

فما هي الألقاب التي لقبت بها؟

تعددت الألقاب والنعوت التي أطلقت على الملكة أمينة، فقد أطلقوا عليها صفات كثيرة كما وصفوا عهدها بمميزات خاصة، فقالوا عنها إنها قائدة عسكرية بارزة وأن مكانتها لا تقل عن مكانة الملكات المحاربات السابقات، وتصنف مع النساء العظيمات المحاربات[٩٩].

وقيل عنها إن شهرتها أتت من تفوقها ونشاطها في أعمال المعادن والإنشاءات وليس بسبب التوسعات التي حدثت في عهدها[١٠٠]، ولكننا نرى أن كل هذه الأعمال أعطت لأمينة كل هذه الشهرة.

نتيجة لتوسعاتها الكثيرة والكبيرة فقد مدحها عازفو البوق الملكي بأنشودة قالوا فيها: ابنة بكوا الدارية بالسبيل (amina yar bak wa-ta sanrana)[١٠١]. وأطلقوا عليها أيضًا أمينة ابنة بكوا تعرف طريقها[١٠٢]، بمعنى أن لها أهدافًا وتسعى لتحقيقها ولا يقف أي شيء عقبة أمامها، وكل هذا يؤكد على شخصيتها القوية.

وقد ذُكرت أمينة في حوليات كانو بلقب كوار Hyenakura فهي الملكة التي امتلكت الخصيان، وهذه الإشارة فيها دعابة لها، وكذلك تم الاحتفاء بها في الأغاني الشعبية[١٠٣].

ومن الدلالات الأخرى على إعجاب أبناء مملكة زاريا بأمينة أن الأهالي أطلقوا عليها ألقابًا تدل على شجاعتها وقوتها، فلقبوها بلقب (الضبع) باعتبارها أنثى، وكان هذا التشبيه على سبيل الفكاهة أيضًا[١٠٤].

ومن الدلائل التي تؤكد على حضور الملكة أمينة في الذاكرة الشعبية أن اسمها كان يتردد في الاحتفالات بسيرتها في التراث الشعري والأغاني الشعبية، فقالوا عنها: أمينة ابنة نيكاتو Nikatua امرأة قادرة، لها قدرة مثل أي رجل(١٠٥).

كذلك امتدحتها الأشعار المحلية بصفات كثيرة منها أنها كالقمر الكامل، ونجم الصباح، والأسد الثمين، وهي كالذهب بين النساء(١٠٦)، وكل هذه الصفات دلائل على تميزها.

وقد علت سيرة الملكة أمينة وذاع صيتها واستخدم تراثها والألقاب التي وصفت بها في الساحات الملكية للتبجيل والتشريف لصالح سيدات المجتمع(١٠٧). فهي لم تكن رمزًا تاريخيًا فقط لكنها مازالت حتى الآن تعتبر صورة مركزية لأسطورة زاريا، فهي رمز أسطوري في تاريخ كانجوما وبطلة من أبطال الهوسا المشهورين(١٠٨).

وكل هذا دليل على التتويج والمكانة العالية التي حظيت بها حتى أصبحت رمزًا أسطوريًا.

أما بالنسبة لحالة الملكة أمينة الشخصية وقصة زواجها، فنجد أن معظم الروايات قد أجمعت على أن أمينة لم تتزوج زواجًا رسميًا معلنًا رغم تعدد الخُطَّاب الذين كانوا من داخل زاريا أو خارجها أملاً في أن يحظوا بالزواج منها، ويذكر أنها رفضت هذا الزواج لأنه سوف يؤثر على حياتها وطموحها في إدارة شؤون الإمارة(١٠٩).

وقد ذكر أن أباها لما أراد أن يزوجها حسمت هي الأمر وطلبت منه إجراء اختبار للمتقدمين للزواج منها من كل مناطق داورا وكاتسينا وزاريا وكانو وجوبير، وأعلن أن على من يرغب في زواجها أن يكون لديه مهارة حربية يستطيع أن يبارزها، ولكن لم يستطع أحد على منافستها نظرًا لتفوقها الحربي ولياقتها الجسمانية كمحاربة قديمة(١١٠).

وقد ذكر أنها لم تتزوج أبدًا ولكنها كانت تقيم علاقة مع الرجال وتقوم بقتلهم بعد ذلك حتى لا يكشفوا أمرها(١١١)، ولكن يبدو أن الغرض من مثل هذه الحكايات هو تشويه صورة هذه الأميرة.

(٢)

النظام السياسي في إمارة زاريا في عهد الملكة أمينة

(أ) نظام الحكم والإدارة:

عرف النظام السياسي للهابي من خلال نظام حمل اسم ساراوتو Sarautu وهو يعتبر بداية لظهور نظام سياسي محدد المعالم يتمحور حول شخصية الملكة Sarki(١١٢)، فقد كان الحكم وراثيًا ملكيًا، فقد تولت أمينة السلطة بعد موت أبيها وكانت أهم شخصية سياسية في الإمارة، فكانت على رأس السلطة وتهيمن على جميع شؤون الإمارة، وكان السكان يدينون لها روحيًا وسياسيًا، وكانت تمنحهم إقطاعات وهدايا مقابل الولاء لها(١١٣).

وكان للملكة أمينة مجلس استشاري يساعدها في الحكم، وكان فيهم الوريث للعرش وزوجة أبي الملك وبعض رجال البلاط وبعض السيدات ذات السلطة(١١٤)، وعلى الأرجح كانت سلطة هؤلاء لا تتعدى السلطة الاستشارية فقط، وكل أمور السلطة النهائية في يد الملكة أمينة، ومن أهم المناصب في

الإمارة في عهد الملكة أمينة الغلاديما أي الوزير الأول الذي كان بيده شؤون الإدارة، وكـان يتـرأس مجموعة من حكام الأقاليم في الغالب، وكان الذي يتولى هذه الوظيفة هو من يرث العرش(١١٥).

وأيضًا كان يتم تعيين نائب عنها يسمى الغلاديما كانت مهمته تولي شؤون الإدارة عندما تذهب الملكة إلى الحرب، ولا نعرف أسماء هؤلاء النواب سوى اسـم واحـد تمـت الإشـارة إليـه وهـو Kyuambana(١١٦).

كذلك كان يساعد الملكة في استتباب الأمن في الإمارة مشرف على الأمن كانت مهمته اعتقـال المجرمين، وكان يعمل تحت رئاسة هذا الرجل قوة من الرجال تسمى دوجاري Dogarai وهذه القـوة عملت تحت قيادة رئيس المقاطعة، وظلت تعمل في الفترة اللاحقة(١١٧).

وكان يساعد الملكة قائد الجيش وأيضًا رئيس الخزانة وكان يسمى (المجاجي)، وكان كل قطاع يدار تحت مسؤولية مستشارين رسميين يخضعون لحكم الملكة أمينة(١١٨).

وكان تعيين المسؤولين في الإمارة قاصرًا على الأحرار وأفراد العائلة المالكة، أما الطبقة الدنيا كالخدام والأجراء فكانوا يتولون مناصب غير مؤثرة اجتماعيًا، وظل هذا سائدًا في الإمارة حتى الغـزو الفولاني لها(١١٩).

تعد الإدارة من أهم أسس أي نظام سياسي، وكانت معظم النظم الإدارية التي ظهرت في جميع إمارات الهوسا منذ القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي ومنها النظام الإداري في زاريـا فـي عهد الملكة أمينة قد تأثرت بالنظم الإدارية التي كانت مطبقة في الكـانم والبرنـو، وذلـك باعتبارهـا نموذجًا راقيًا في الإدارة، فقد احتفظت كثير من تلك المؤسسات بأسمائها الكانورية بالفعل(١٢٠).

وقد قسمت الإدارة المركزية في الإمارة إلى مدن وقرى، وكانت القرى الرئيسية تحت سـيطرة الحاكم الذي كان يختار بعض أفراد من العائلات الكبرى لحكم هذه القرى والمدن، فقد كانت الزعمـات القبلية معيارًا مهمًا في تولي الإدارة، وكان حكام الأقاليم يمتلكون قوة السيطرة على أقـاليمهم، وكانـت هذه الوظائف تورث فيما بينهم(١٢١).

ويذكر أن إدارة الملكة أمينة قد تميزت بالحزم وكانت تباشر جميـع أمـور إمارتهـا بنفسـها، وكانت تراقب جميع موظفي الإمارة من خلال رسلها وحاشيتها، ويعتبر هذا هو سر نجاحها في إحكـام سيطرتها على الإمارة(١٢٢).

(ب) النظام المالي:

تعددت مصادر الدخل في إمارة زاريا في عهد الملكة أمينة، فشملت الخراج الذي تم أخذه على الأرض، وتم أخذ ضرائب على الحرف والبضائع التجارية التي كانت تدخل الإمارة(١٢٣).

وكانت هناك ضرائب تجمع عينًا على شكل عبيد وحبوب وودع وضرائب الرأس على العبيـد، وكان الخراج الذي يحصل على المحاصيل يقوم به متخصصون. وقد ترك بعد ذلك فـي يـد رجـال البلاط وبعض القواد بالعاصمة(١٢٤).

وكانت الجزية من موارد الإمارة، فقد فرضت الملكة أمينة جزية على المناطق الوثنية (النوبى والكوارافا)، وكانوا ملتزمين بتقديم مجموعة من الخصيان ونبات الكولا إلى زاريا[١٢٥]، كذلك حصلت زاريا على ثروات من خلال امتلاك الذهب والعبيد والمحاصيل المتنوعة[١٢٦].

وكان يتم تحصيل تلك الضرائب باسم الأمير، يقوم بتجميعها رؤساء المقاطعات والقرى وعلى الأرجح أنهم كانوا يسلمونها إلى متخصصين موجودين بالعاصمة، وكان يرأسهم رئيس مقره في بيت المال يسمى المجاجي[١٢٧]. وهذا الدخل كان ينفق لتحقيق تنمية شاملة في الإمارة[١٢٨].

(ج) النظام القضائي:

كانت أوضاع المجتمع في إمارة زاريا في عهد الملكة أمينة تتطلب وجود ضوابط شرعية لتحقيق توازن وتحقيق العدالة، فتطلب ذلك الاستعانة بأهل الفقه والشريعة، وظهرت الحاجة الملحة إلى وجود القضاء مثلما كان موجودًا في إمارة كاتسينا جارة زاريا[١٢٩] وغيرها من إمارات الهوسا، فقد سعت الملكة أمينة منذ بداية حكمها إلى تطبيق النظام القضائي وتنصيب قضاة في كل إقليم، مسؤوليتهم الحكم في القضايا التي تخرج عن منظومة القضاء التقليدي (العرف والعادات القبلية)[١٣٠]، وكانوا يحكمون وفقًا للشريعة.

أما في المدن والقرى فكان رؤساء العائلات يقومون بالفصل في القضايا التي تعرض عليهم وفقًا للأعراف المحلية المتعارفة فيما بينهم، وبالرغم من أن القضاة في عهد الملكة أمينة قد مارسوا دورهم في النظر في القضايا التي عرضت عليهم فإن الملكة أمينة نفسها تولت الفصل في قضايا المظالم، وهذا ليس جديدًا على هذه المجتمعات السودانية والهوساوية، فمنذ أيام مملكة مالي كان السلطان يجلس في بعض الأيام في المشورة للنظر في أحوال الناس، وعند جلوسه تضرب له الطبول والأبواق ويقف الناس لسماعه ورؤيته[١٣١].

وأيضًا سعى الاسكيين في مملكة صنغى إلى النظر في القضايا التي تخص أمن البلاد والمتآمرين عليها، وكان يعقد هذا المجلس في مدينة غاو[١٣٢].

ولما تولت الملكة أمينة نظمت القضاء في إمارتها وتولت هي مجلس المظالم وقامت بالفصل في الأمور القضائية المهمة، وكانت تجلس مع حاشيتها ومعها جماعة من المعاونين، وكان صاحب المظلمة يذهب بها إلى المركز والإقليم ليقدم شكواه إلى الملكة أمينة والتي تقوم بالفصل فيها[١٣٣]، والراجح أن هذا المجلس كان للنظر في القضايا الخاصة برجال الحكم والإدارة وكبار رجال الدولة والأعيان.

ونرجح أن القضايا التي كانت سائدة في المجتمعات السودانية والهوساوية في تلك الفترة كلها كانت واحدة، منها ما يخص الرعية في الممارسات وقضايا الرشوة وتولي المناصب وقضايا التمييز بين الأفراد على حسب نسبهم وطبقاتهم الاجتماعية وغيرها من المخالفات الشرعية[١٣٤].

وهكذا طبقت القواعد والأسس لضبط إيقاع المجتمع في الإمارة في عهد الملكة أمينة.

(٣)

توسعات الملكة أمينة الحربية وعلاقاتها بجيرانها

في البداية يجب أن نؤكد على أن قوة وعظمة الإمارة في تلك الفترة كانت تقاس بحجم المساحة التي حصلت عليها من خلال حروبها، وأيضًا من عدد الشعوب والقبائل التي انضمت تحت سلطتها، فقد كانت هناك ظروف تمر بها المنطقة المجاورة لزاريا دفعت الملكة أمينة إلى اتخاذ سياسة حربية توسعية والاهتمام بالجيش وهي وجود قوتين مجاورتين هما: قوة سلطنة البرنو وقوة إمارة كيبي الواقعة إلى الشمال الغربي من زاريا، كل هذه القلاقل المحيطة بزاريا دفعت الملكة أمينة لأن تكون محاربة قوية تعمل جاهدة على إثبات وجودها بين هؤلاء، وأيضًا الدفاع عن سلامة إمارة زاريا في المقام الأول، وكذلك تحقيق ثروات عن طريق ضم مناطق جديدة إليها لضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية وليس بهدف التوسع لذاته(١٣٥).

ولكي تحقق الملكة أمينة أهدافها سعت إلى إعداد جيش قوي، وعملت على تنظيمه تنظيمًا محكمًا، وقد استفادت من خبرتها في مشاركتها في الحروب السابقة أيام جدها وأخيها، فلم تكن حياة الحرب غريبة عليها فقد تعودت طوال حياتها عليها واشتهر عنها بأنها قائدة عسكرية بارزة، فقد اهتمت بتجهيز جيشها بأسلحة ومعدات مختلفة منها الدروع الحربية والخوذات الحديدية التي اشتهرت زاريا بصناعتها(١٣٦)، واستخدم جيشها السيوف والرماح والسهام والسكاكين وجميع هذه الأسلحة المتنوعة قد قوت من قدرتها الحربية وساعدت جنودها على تحقيق النصر(١٣٧)، كذلك أدخلت الملكة أمينة الرماح القصيرة المطعمة بالسم إلى قوتها القتالية، وقد أخذتها من الجماعات المحاربة التي أتت إليها من البرنو(١٣٨).

وقد أضافت إلى قوة جيشها استعانتها بالخبرات العسكرية لسلطنة البرنو من خلال الاستعانة بأعداد منهم في جيشها من أجل الدفاع عن المنطقة ضد الجوكون(١٣٩).

وقد اشتهر عن الملكة أمينة تنظيمها الحربي الدقيق، ولم يتوقف دورها على إصدار الأوامر فقط بل كانت هي التي تقود الجيوش كقائدة عليا للجيش المحارب وكانت تقود فرقة الفرسان، فبعد ثلاثة شهور من توليها الحكم قادت بنفسها الحملات، وحققت عدة انتصارات مهمة في تلك الحملات(١٤٠).

كذلك سعت إلى جذب القادة العسكريين إليها وضمان ولائهم إليها وذلك عن طريق محاولتها تقسيم الغنائم التي كانت تحصل عليها في حروبها بالعدل بينهم؛ مما كان له الأثر الكبير في زيادة تقديرهم واحترامهم لها، كذلك كانت حريصة على تعيين نائب عنها في كل المناطق التي أخذتها حتى تضمن استقرارها السياسي(١٤١).

وإذا كانت الملكة أمينة اعتمدت على فرقة الفرسان اعتمادًا كبيرًا، فقد اعتمدت أيضًا على ما يطلق عليه اليوم بجهاز الاستخبارات، وهم جماعة مهمتهم التجسس والاستطلاع لمعرفة أحوال العدو، وعرف قائدهم برتبة المتخبر Magayaki، وهذه الفرقة أفادت الملكة أمينة إفادة كبيرة وعززت من

قوتها الحربية[١٤٢]، والتي كان يخشاها العدو لدرجة أن عازفي البوق الملكي كانوا يمدحون الملكة أمينة بقولهم ابنة بكوا التي تستحق الأمجاد الملكية[١٤٣].

فبعد أن أعدت الملكة أمينة قوتها الحربية وجهزتها بالأسلحة المختلفة وعملت على تنظيمها وضعت لنفسها خطة للتوسع في اتجاهات زاريا المختلفة إلا المنطقة الشرقية فهي لم تتوسع ناحيتها، وذلك لوجود عوائق طبيعية من المرتفعات حالت دون توجهها إلى تلك الناحية[١٤٤].

شهد عهد الملكة أمينة سلسلة من الحروب المتوالية والمستمرة على المناطق المجاورة في أراضي الهوسا، وكان الهدف من تلك الحروب هو تأمين سيطرة زاريا على الطرق التجارية عبر أراضيها، وتأمين الطرق والممرات المؤدية إلى زاريا وطرق التجارة عبر الصحراء الكبرى لتجار الهوسا الآخرين في جميع أنحاء المنطقة الصحراوية[١٤٥].

قد استطاعت فتح عدد من المناطق المجاورة التي سهلت لها المرور لمنطقة حوض النيجر الأدنى[١٤٦]، وتلك المناطق كانت في مجملها مناطق محورية ومهمة للتجارة، فعملت الملكة أمينة على التوسع خارج حدود بلاد الهوسا وبخاصة في المنطقة الغربية والجنوبية والتي شملت مجتمعات جوندارا والابابكا في ايدوما وايجواريا في الجوكون وهي وسط منطقة بنيو، وتلك المدن دخلت تحت سيطرة الملكة أمينة وحكمها، ويعد هذا معلمًا مهمًا لبداية انتشار الزازاجاوة هناك[١٤٧].

وقد أكدت القصص المروية التي ذاع انتشارها في بلاد الهوسا أن الملكة أمينة استطاعت أن تبلغ بحملاتها أقاصي حدود زاريا، وصلت إلى أراضي النوبى في جنوب غربي الكوارارافا Kuararafa في الجنوب الشرقي، كما أنها غزت بلاد العبيد لباوتشي، وقد تكون بذلك ضمت المدن السبع التي اشتهرت بالعبيد، وهي جواري وجواندرا ودوما وبسكوا وكواتوو وادامـا الكوارارافا وعتاجرة، وكل تلك المناطق أصبحت جزءًا من إمارة زاريا[١٤٨].

ومن المحتمل أن الملكة أمينة لم تضم هذه المناطق إلى زاريا وإنما فرضت عليها التزامات بدفع عدد من العبيد يؤدونها إليها، حتى تضمن موارد مهمة من السلع التجارية التي كان يزداد عليها الطلب عبر زاريا إلى المناطق الصحراوية.

ويذكر أن مملكة الجوكون Jukun[١٤٩] والنوبى Nupe كانتا دائمًا في حالة حرب مستمرة مع إمارة زاريا لأن كلا منهما كانت تطمع وتنافس زاريا في التجارة، لهذا ظهر المبرر لقيام الحروب فيما بينهم من أجل حيازة النفوذ والثروة وفرض الجزية والضرائب والتوسع في تجارتها نحو مناطق أكثر رخاء[١٥٠].

وظهرت العلاقات بين زاريا ومملكة النوبى على شكل مواجهات حربية بين الطرفين، وبسبب هذه المواجهات المستمرة تدفق عدد كبير من العبيد القادمين من أراضي النوبى إلى زاريا، ثم أخذت العلاقة شكلاً آخر على أساس تجاري نتيجة لتوسعات زاريا التجارية في القرن الخامس عشر، مما نتج عن ذلك هجرة أعداد من التجار والصناع إلى بيرنين زاريا[١٥١]، فلم تكن العلاقات من أجل استلام الإتاوات وإنما من أجل التجارة. فقد كان الهدف من حروبها مع نوبي هو الحصول على كثير من

العبيد الذين تم استخدامهم في الأنشطة الاقتصادية المتعددة وكانوا سلعة مهمة للتجارة، فقد قدمت هذه المدينة إلى الملكة أمينة ضريبة سنوية قدرت بأربعين خصيًا[١٥٢]. وهذه الضريبة المقررة دليل على الخضوع وعلى القوة التي حظيت بها الملكة أمينة في نظر جيرانها، وأنها جلبت لأول مرة الخصيان من الغرب إلى بلاد الهوسا[١٥٣].

وقد أشارت حوليات كانو إلى حصول الملكة أمينة نتيجة لحروبها مع النوبى على عشرة آلاف من أطنان حبوب الكولا، وبذلك تكون هي الأولى في بلاد الهوسا التي حصلت على هذا النبات كضريبة مقدمة، وأيضًا دليل على الخضوع والتبعية، ودليل آخر على الصلات المبكرة التي حدثت بين بلاد الهوسا وإقليم فولتا، كما ظهر ذلك واضحًا في تاريخ النوبى[١٥٤].

وقد أكدت حوليات كانو أن كل مدينة من ممالك شعوب الجوكون والنوبى والكوارارافا كانت تؤدي للملكة أمينة الجزية[١٥٥]، وكانت تحمل معنى في تلك الفترة. وهكذا سيطرت زاريا في عهد الملكة أمينة على مصادر اقتصادية جديدة، وتأكد هذا الخبر مرة ثانية في أخبار حوليات كانو بأن الملكة أمينة غزت حدود الكوارارافا في الجنوب الشرقي والنوبى في الجنوب الغربي وحتى منطقة كاشين باوتش في الشرق وجنوبًا إلى نهر النيجر، بقصد السيطرة على طرق التجارة الموصلة إلى السودان الغربي والهيمنة عليها[١٥٦].

وقد ظهر من خلال العلاقات مع النوبى أن الملكة أمينة كانت تسعى إلى تعزيز العلاقات التجارية وضمان مورد تجاري يصل إليها، وأيضًا إقامة العلاقات مع أويو يوروبا في أقصى الجنوب مع البرنو من خلال نهر إيجى ونوبى في وسط النيجر، ومن خلال تلك الشبكة القوية من العلاقات أصبحت زاريا مركزًا تجاريًا هامًا للهوسا[١٥٧].

أما إذا بحثنا عن علاقة الملكة أمينة بإمارتي كانو وكاتسينا فإنه من الراجح أنه سادت بينهم حالة من التنافس المستمر من أجل السلطة والثروة[١٥٨]، وهذا ما تم تأكيده، وجاء في كتاب تاريخ أرباب البلاد المسمى كانو بأن الفترة التي سبقت حكم الملكة أمينة شهدت عددًا من الحروب في عهد كانجاجي بان ياجي حاكم كانو وكان حاكم زاريا وقتئذ هو الملك السابق لباكوا تورونكو وهو ساكوناورابون واوا وتمكنت جيوش كانو من العبور إلى شمال شرق زاريا حتى وصلت إلى تورونكو، ولكنهم لم يستطيعوا النصر فعادوا إلى كانو مرة أخرى، إلا أنهم تمكنوا من النصر فيما بعد بفضل إدخال أنواع جديدة من الدروع والخيول والخوذات الحديدية وملابس من قشور الحديد أدخلها الملك في حروبه ضد زاريا ومكنته من النصر[١٥٩].

وتذكر المصادر أنه حدث توتر آخر وحروب بين إمارة كانو وزاريا في وقت حكم باكوا، وكانت أمينة في ذلك الوقت تساعده في حروبه[١٦٠]، وعندما تولت أمينة الحكم قامت بهزيمة كانو في عهد الساركن داود بن كاناجيجي ودفعت كانو الإتاوة لزاريا[١٦١]. وليس لدينا أي معلومات وتفاصيل عن حروب أمينة مع إمارة كانو وعلى الأرجح أن الأمور كانت مستقرة رغم وجود تنافس فيما بينهما،

فكان كل منهما يسعى إلى جذب التجارة إلى إمارته والحصول منها على ثروات هائلة ومكاسب عديدة، لهذا كانت الإمارتان في حالة توافق من أجل تحقيق المصالحة الاقتصادية.

أما عن علاقة إمارة زاريا مع إمارة كاتسينا فقد كانت هناك صعوبات حالت دون توجه الملكة أمينة إلى تلك الإمارة. ويذكر أن إمارة كاتسينا شيدت حصناً في جوزاكي بالقرب من المنطقة الحدودية مع زاريا، وذلك من أجل كشف أية قلاقل من جهة زاريا نحوها(١٦٢)، ولم يتحدد تاريخ بناء هذا الحصن ولكنه دليل على أن العلاقة بين الإمارتين كان يسودها الحذر والخيفة.

وقد ورد في الروايات الشفهية عن الملكة أمينة أن إمارتي كانو وكاتسينا دفعتا لها إتاوات، ولكن عبد الله سميث يرفض ذلك ويذكر أنه لا يوجد ما يثبت أن حكامها حصلوا على الثروة من الإتاوات التي قدمت إليهم من كانو وكاتسينا رغم وجود حرب فيما بينهما في بداية القرن السادس عشر الميلادي(١٦٣).

وهناك رأي يشكك في هذا القول وينفي مصداقيته حيث لا يوجد دليل على أن زاريا أخذت الإتاوات من كانو وكاتسينا(١٦٤)، أما ما دفعته إمارتا كانو وكاتسينا من إتاوات فهناك من يرى أن هذه الإمارات ليس بغريب أن ترسل إحداها بهدية للأخرى من أجل تعزيز العلاقات الودية فيما بينهما، وأن الإتاوة كما ذكرها بالمر في كتابه تاريخ أرباب البلاد المسمى كانو لم تكن تعني الجزية وإنما يمكن أن تكون بمعنى الهدية(١٦٥). ونحن نتفق مع هذا الرأي لأنه يتوافق مع سير الأحداث في الإمارات.

أما الرأي الذي يذكر أن الملكة أمينة شنت حربًا في بلاد الهوسا وسيطرت عليها(١٦٦)، ومدت نفوذها إلى إمارتي كانو وكاتسينا(١٦٧)؛ الغرض من إذاعته ونشره هو إعطاء زخمًا وهالة حول هذه الشخصية، وإنما لم يمتنع عنها أي إمارة من إمارات الهوسا، ولكننا نرجح أن الملكة أمينة سعت إلى اكتساب ودّ هؤلاء لكي تضمن تفرغها لمحاربة المناطق الجنوبية والغربية، وفي نفس الوقت تضمن تأمين طرق تجارتها عبر أراضي الإمارتين فالمصلحة الاقتصادية هي أساس تحرك علاقة كل منهما نحو الآخر.

أما من جهة علاقة الملكة أمينة بسلطنة البرنو فإنها لم تعتبر سلطنة البرنو عدوًا لها واعترفت ضمنيًا بأن تفوق البرنو أمر طبيعي(١٦٨)، فقد كان هناك ارتباط قوي بين إمارة زاريا وبين سلطنة البرنو منذ عهد باكواتورونكو الذي سبق أمينة في الحكم، ظهر في العلاقات التجارية التي ربطت بينهما، وذلك لأن زاريا هي الطريق الذي يربط بين البرنو وأسواق الهوسا والتي يعتمد على منتجات من الجنوب والتي لا يمكن أن تأتي إلا عن طريق أراضي زاريا، وقد زادت هذه العلاقة توثيقًا على أيدي الملكة أمينة التي وسعت من الأنشطة التجارية حول الحدود الموصلة إلى سلطنة البرنو(١٦٩).

وقد ربطت بين المنطقتين قنوات وطرق اتصال عبر نهر إيجمى، وهناك ظهر عدد من المهاجرين من الكانوري رحلوا إلى إمارة زاريا عبر مناطق مختلفة، على الرغم من وجود موقع حربي في البرنو يسمى نجورو Nguru الذي كان مطمعًا لزاريا، ولكن ليس في فترة الملكة أمينة، والمصادر تصمت عن ذكر ذلك فى عهدها، ومن المرجح أن يكون هذا قد حدث بعدها(١٧٠).

فقد عاصرت الملكة أمينة إدريس الوما الذي كان يحكم البرنو في تلك الفترة، وكان صاحب نشاط قوي شغلته حروبه الكثيرة، وعلى ما يبدو أن الملكة أمينة قد ابتعدت عن إمارته نظرًا لاستخدامه الأسلحة النارية القادمة من إسبانيا.

أما إذا استعرضنا العائد الذي أتى على إمارة زاريا نتيجة لحروبها المتعددة التي خاضتها الملكة أمينة، فنجد أنها وفرت لخزانة الإمارة ثروات كبيرة من الغنائم التي كانت تحصل عليها جيوشها المنتصرة، وهناك إشارات مقتضبة في حوليات كانو لما حازته الملكة أمينة من ثروة وسلطة ونفوذ وشهرة من وراء تلك الحملات(١٧١)، وكان من أهم النتائج توسيع نفوذ زاريا في المناطق الريفية وتحويل المدن المجاورة من حالة التبعية إلى الولاء والإخلاص لمملكة زاريا فقط(١٧٢).

وقد أثبتت حملات الملكة أمينة أنها ذات فعالية من خلال توسيع حدود أراضي الإمارة حتى استطاعت السيطرة على عدة مناطق في بلاد الهوسا من أجل ضمان ممرات تجارية آمنة لمدينة زاريا وتجار الهوسا الآخرين في جميع المنطقة الصحراوية(١٧٣).

هكذا أضافت تلك التوسعات إلى إمارة زاريا مناطق جديدة ضمتها إلى نفوذها، وبذلك تكون قد ضمنت وسيطرت على المناطق المحورية التي تستفيد منها في نشاطها التجاري الذي ازدهر في عهد تلك الأميرة.

(٤)

الاقتصاد والمجتمع في عهد الملكة أمينة

تعددت أوجه سبل النشاط الاقتصادي في عهد الملكة أمينة، وكذلك ظهر المجتمع بطابع خاص، كل ذلك سوف يتم تناوله فيما يلي:

(أ) النشاط الاقتصادي لزاريا في عهد الملكة أمينة:

تعددت أوجه الأنشطة الاقتصادية في زاريا في عهد الملكة أمينة، فكانت ما بين نشاط زراعي وممارسة بعض الحرف والصناعات، وكذلك النشاط التجاري الذي شهد قمة ازدهاره في عهدها، وسوف نتناول كل نشاط من هذه الأنشطة على حدة.

النشاط الزراعي:

كان لموقع إقليم زاريا داخل حوض نهر كادونا أثره في توفير مناطق شاسعة وصالحة للزراعة(١٧٤)، واشتهرت إمارة زاريا بأنها ذات تربة طينية تنمو فيها المحاصيل وبها قرى كثيفة ومراكز ريفية وبها مناطق مزروعة بكثرة(١٧٥)، وذلك لتوفر مقومات النشاط الزراعي فيها.

وكانت الزراعة من أهم الأنشطة التي مارسها بعض الطبقات في بيرنين زاريا، وذلك لأنها كانت المصدر المهم الذي كان يمد المجتمع بالغذاء والمواد الخام من قصب السكر والفول السوداني، وكان للتربة الطينية أثرها في زراعة كل من القطن والتبغ(١٧٦). وقد تميزت منطقة زاريا بوجود دورة زراعية في فصلين رئيسيين أحدهما يمثل فترة مطيرة تبدأ من منتصف مايو إلى سبتمبر، والأخر موسم جفاف يبدأ بالحصاد في شهر أكتوبر إلى ديسمبر، ويلي ذلك شهران في فصل الصيف الحار،

ومنسوب المياه يصل إلى ٤٠ بوصة طوال العام[١٧٧]، وكان العمل الجماعي هو سمة العمل هناك، وكان يحدث تعاون بين جميع أعضاء العائلة لكي ينجزوا العمل المطلوب منهم من بذر البذور والحصاد، وكانوا يستعينون بالعبيد لإنجاز أعمالهم[١٧٨].

أما عن نظام الملكية الزراعية الذي ساد في زاريا فقد تميز بالملكية الجماعية، حيث كانت الأرض يمتلكها أعضاء العائلة وتعرف باسم Gonargandu، وكان يتم تقسيمها بينهم لكل عضو فيهم نصيب متساوٍ مع الأعضاء الآخرين في العائلة لاستخدامهم الأرض، فلا يحق لأحد منهم بيع أو تقسيم الأرض[١٧٩]. وكان من الممكن أن تزيد رقعة الأراضي الزراعية للجماعات العرقية عن طريق العطايا والهدايا، أو عن طريق حصولهم على أراضٍ خارج حدود مدينتهم نتيجة لاشتراكهم في الحروب، فيتم تقسيم الأراضي عليهم بالتساوي[١٨٠]، وكذلك يمكن للغرباء عن المجموعة اقتناء أرض واستغلالها بإذن من رئيس الجماعة[١٨١]، هذا ما توفر لنا عن النشاط الزراعي في زاريا.

الحرف والصناعات:

ازدهرت صناعات مختلفة في إمارة زاريا، فقد أثبتت أعمال الحفر الأثري التي أقيمت حول بيرنين زاريا وجود تجمعات قديمة استقرت فيها ومارست عددًا من الأنشطة الحرفية والصناعية، فقد قدم إلى زاريا حرفيون مهاجرون قادمون من كاتسينا وكانو والبرنو، وكانوا عمالاً مهرة استطاعوا بعد ذلك إنشاء تجمعات خاصة بهم، ومارسوا حرفتهم[١٨٢].

ومن الحرف والصناعات التي ازدهرت في إمارة زاريا صناعة النسيج التي جذبت أعدادًا كبيرة من الرجال والنساء للعمل فيها[١٨٣]. وكان لتوفر الثروة الحيوانية أثر في توفر الجلود التي كانوا يصنعون منها أدوات مختلفة مثل اللجام والأغراض المنزلية والمحافظ الخاصة بالقرآن الكريم، كما استفادوا من الأصباغ المختلفة في تلك الصناعة[١٨٤]. كذلك كانت زاريا غنية بمعادن كثيرة من الرصاص والشب والذهب والكحل والملح[١٨٥]، وتصمت المصادر عن ذكر تفاصيل الصناعات التي قامت على هذه المعادن، لكن ذكر أنهم عرفوا فنون صهر المعادن والأشغال الحديدية منذ ما لا يقل عن خمسمائة عام على الأقل، وقد اشتهرت زاريا بحرفة الحدادة[١٨٦].

النشاط التجاري:

يُعد النشاط التجاري في عهد الملكة أمينة النشاط الاقتصادي الأهم الذي ازدهر، وقد تجمعت عدة عوامل ساعدت على ازدهار هذا النشاط منها موقع إمارة زاريا الذي يحتل منطقة وسط بلاد الهوسا، فهي تقع بين طريقين أساسيين للتجارة مما كان له أكبر الأثر في جعلها محطة أنظار التجار، وساعد ذلك على استقرار عدد من المجموعات العرقية المختلفة فيها[١٨٧].

وقد كانت هناك عوامل ساعدت على ازدهار التجارة في عهد الملكة أمينة منها إنشاء عاصمة في زاريا مما ساعد على تسهيل العمليات التجارية وهجرة عدد من الحرفيين والتجار إليها مما ساهم في تنشيط الحركة العمرانية وتكوين عدد من المدن المزدهرة، وهذا أثر بالإيجاب على التجارة[١٨٨].

ومما شجع على حركة التجارة أيضًا أنه تم حفر عدد من الآبار في العاصمة في أواخر القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي حول طرق التجارة الرئيسية(١٨٩).

كانت بلاد الهوسا مندمجة تمامًا في نطاق الرابط التجاري الذي يربط السودان الغربي مع العالم الإسلامي الأوسع نطاقًا، مما أسهم في اتساع الحركة التجارية بين ولايات الهوسا جميعًا على امتداد الطرق الشرقية والغربية، وكان لزاريا تميزها بين إمارات الهوسا نظرًا لوقوعها في وسط تلك البلاد(١٩٠). فمن الثابت أن بلاد الهوسا بصفة عامة كانت على اتصال مع إقليم السودان الغربي بما فيه منطقة وادي نهر النيجر الأوسط منذ النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي(١٩١).

ومن الثابت أيضًا وجود شبكة تكونت من عدة طرق تجارية ربطت ما بين زاريا ومحيطها المجاور، منها طريق يبدأ من بلاد المغرب ويمر عبر الصحراء إلى أرض الهوسا ويمر في إماراتي كانو وكاتسينا ثم يصل إلى زاريا(١٩٢)، والطريق الآخر يبدأ من حزام النيجر ويمر بين ياوري وكاتسينا إلى زاريا، وطريق يبدأ من جنوب النيجر ويمر إلى عاصمة زاريا، وطريق آخر من أرض اليوربا يمر خلال النوبى ثم أسواق جواري Gwari حتى زاريا، والطريق الأخير يمر من بورنو مارًا بنهر إيجي Iggi وصولاً للعاصمة زاريا، وتلك الطرق كانت مصدرًا مهمًا للتبادل التجاري بين زاريا والأماكن البعيدة(١٩٣).

هكذا ارتبطت إمارة زاريا مع غيرها من إمارات الهوسا بالتجارة الصحراوية رغم عدم وجود محدد لبداية اشتراك إمارات الهوسا في التجارة عبر فزان وعبر أزبن Azbin حتى منطقة انحناء النيجر وعبر الجزء الشمالي من إمارات الهوسا(١٩٤)؛ ومما لاشك فيه أن التجارة الصحراوية دعمت الاقتصاد في إمارات الهوسا، فلم تحولها إلى مصدر للمواد الخام ومستورد لكل السلع الاستهلاكية الضرورية، ولكن حولتها إلى قوة جديدة للمنتجات التجارية(١٩٥).

فالتجارة الصحراوية صدرت المعدات الحربية من بلاد الهوسا والخيول المشهورة في أزبن Azbin والسيوف ذات النصل الحاد والرفيع(١٩٦)، وكان الذهب والكولا من أهم السلع التي تستوردها بلاد الهوسا من حوض فولتا ثم تصدر جزءًا منها إلى فزان في الشمال(١٩٧)، ويرجع الفضل إلى تجار الونقارة في دمج بلاد الهوسا في شبكة الطرق التجارية مع إقليم السودان الغربي، فقد وصلوا إلى بلاد الهوسا في أواخر القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي وأوائل القرن الخامس عشر(١٩٨)، ونظرًا لطول المسافة التي مرت عبر منطقة الغابة فقد أسس هؤلاء التجار مستوطنات لهم على طول هذه الطرق (عبر طريق الكولا) وكانت زاريا المحطة الأخيرة لطريق الكولا(١٩٩).

ومن أهم الإنجازات التجارية التي حققتها الملكة أمينة أنها وسعت شبكة التبادل التجاري بين أراضي الجنوب وإمارات الهوسا الأخرى، وهذا مثل ما فعلته إمارة كانو التي كان لها وضع خاص في عمليات التبادل التجاري(٢٠٠)؛ فقد شهد عهدها اتصالات تجارية بين أرض الهوسا ووسط نيجيريا، وذلك من خلال رحلاتها إلى إيجالا Igala، وقدم لها حاكم نوبي عددًا من العبيد والكولا كهدية(٢٠١)؛

كما كان لها دور في استيراد كل منتجات الغرب إلى بلاد الهوسا، فقد كانت الملكة أمينة هي الأولى التي حازت على بذور الكولا والعبيد المخصيين في أرض الهوسا(٢٠٢)، وقد حققت كثيرًا من الأرباح نتيجة لهذه السلعة، وكانت زاريا في الجنوب مصدرًا لجلب العبيد(٢٠٣).

ويعتبر نبات الكولا من أهم السلع التي زاد الطلب عليها في تلك الفترة، وهذا النبات تميز بمذاقه المر وقدرته على الارتواء من العطش، فزاد الطلب عليه بشدة من الشمال(٢٠٤)، وظهر هذا النبات في غابات اكان (في حوض الفولتا السفلي) وقد اشتهر وجوده في بلاد النوبى قبل دخوله بلاد الهوسا وذلك لأسبقية نشاط النوبى مع مناطق الأكان (بوسا – بورجو – بنجى – جونجا) وقد اشتهرت تلك التجارة في القرن الخامس عشر في عهد الملكة أمينة لأن في عهدها تم إرسال عشرة آلاف من نبات الكولا من ملك النوبى. وبذلك تكون زاريا هي المحطة الأخيرة للكولا وليست إمارتي كانو وكاتسينا لبعدهما من الشمال(٢٠٥).

وكان من أهم صادرات زاريا القماش والجلود والقطن والتبغ والعبيد بصفة أساسية، أما أهم السلع التي كانت تحتاجها زاريا وتستوردها فكانت تتمثل في الخيول التي تحصل عليها من البرنو، والماعز والأغنام من كانو وكاتسينا، والكولا من نوبي، والحرير وريش النعام والأوراق والسيوف والسبح تستود من المغرب، والزجاج والمواد المعدنية من أرض النوبى(٢٠٦).

وهناك دلائل كثيرة توضح أن زاريا تحت حكم الملكة أمينة قد حصلت على ثروات كبيرة من خلال العائد التجاري الذي حصلت عليه، فقد كانت هي الوسيط بين مدن الشمال والجنوب، وأيضًا تجارتها في السلع المتعددة مثل العبيد والجلود والقماش والكولا والأملاح والجياد والمعادن التي تم استيرادها(٢٠٧). هكذا شهدت التجارة في عهدها ازدهارًا كبيرًا.

(ب) مجتمع زاريا في عهد الملكة أمينة:

أما عن التكوين القبلي الذي كان في عاصمة زاريا في عهد الملكة أمينة، فكان عبارة عن جماعات قبلية متنوعة حدث لها اندماج فيما بينها، فكان منهم الهوسا والفلاني والكانوري القادمون من الكانم والبرنو واليوربا، وهذه الجماعات المختلفة أتت إلى زاريا من أجل تحقيق أهدافها المتعددة، وظلت مستمرة في توافدها حتى القرن التاسع عشر(٢٠٨)، كذلك ليس ببعيد أن تكون قد وصلت إلى إمارة زاريا هجرات جماعات من الديولا Dyula والونقارا Wangarawa الذين كان لهم تواجد في محطات كانو وكاتسينا وأيضًا في جوبير وكيبي(٢٠٩).

وكان لموقع زاريا بين طريقين أساسيين للتجارة أثر كبير في جذب تلك الجماعات وعمل على استقرار تلك الجماعات العرقية فيها(٢١٠)، فقد استقرت جماعات عرقية من الفولاني الذين قدموا إلى زاريا ومارسوا حرفة الرعي والتجارة، وقد أطلق على مكانهم اسم لالي Alle Anguwian alle أي باسم شجرة الحنة الكبيرة التي كانت تسمى بالهوسا Alle(٢١١). وكذلك وجد في زاريا في عهد الملكة أمينة جماعات من البربر المعروفين بوانزامن Wanzami وسمي مكانهم باسم Anguwan

Magajiun وكانوا يقدمون خدمات طبية للحاكم وسموا ماجاجين، والآخرون كانوا يقومون بالإشراف على خدمات يقدمونها للمجتمع(٢١٢).

كذلك قدم إلى زاريا جماعات من النوبي، فكان هناك مكان يقع في الشمال الشرقي لجناح كارفي angwan karfe يرجع تاريخه إلى القرن الخامس عشر فهو ينسب إلى مجموعة من النوبى الذين قدموا إلى عاصمة زاريا في عهد الملكة أمينة نتيجة للتوسعات التجارية وهجرة التجار والبائعين والصناع إليها(٢١٣).

وقدم إلى زاريا جماعات من الكانوري، ويذكر أن في منطقة وانشو Anchu بالإمارة مستوطنة قد تم تأسيسها على يد أمير كانوري ومجموعة من تجار البرنو، وبدأت هذه العلاقة في عهد الملكة أمينة، ويذكر أنه تم إرسال مجموعتين من هذه الجماعات بأمر من ماي البرنو بناء على طلب الملكة أمينة وذلك بغرض الدفاع عن زاريا ضد الجوكون واحتفظوا بتقاليدهم الموروثة(٢١٤)، فقد وجد عدد من التجمعات سميت بأسماء كانورية ويعتقد أنها كانت في الأصل تجمعات كانورية(٢١٥).

ووجد في زاريا تجمع آخر كان متعدد العرقيات المختلفة يقع في الجنوب من زاريا سمي بجناح كويا مبانا Kuyambana وقد أطلق الاسم على أحد المحاربين الذين كانوا يحرسون البوابة والتي أطلقت عليه الملكة أمينة ملك كوفا Sarkin Kofe، وكان عبارة عن تجمع بشري مليء بالعبيد والمهاجرين القادمين من المدن التجارية المختلفة، وهؤلاء تنوعوا ما بين تجار وفلاحين وحرفيين، وعاشوا في تجمع واحد(٢١٦).

هذه هي صورة عن التجمعات القبلية التي ظهرت في إمارة زاريا في عهد الملكة أمينة، فما هي الطبقات التي كانت موجودة في الإمارة؟

أما عن التقسيم الطبقي الذي كان موجودًا في عهد الملكة أمينة فكان بصفة أساسية ينقسم إلى طبقتين: الطبقة الحاكمة وتضم الطبقة العليا، وطبقة أخرى هي الطبقة الدنيا في المجتمع، فالنظام الطبقي هو الذي كان يحدد مستوى العلاقات فيما بينهما(٢١٧).

ويأتي على قمة الطبقة الحاكمة الساركن ويعتبر أعلى منزلة في السلم الاجتماعي، وشكلت أسرة الساركن الطبقة الأرستقراطية التي تمتلك السلطة السياسية، وكانت تعيش في حياة مرفهة وتسيطر على الأرض والتجارة، وكان لهذه الطبقة تجمع سكاني يضمهم ومعهم خدامهم(٢١٨).

أما الطبقة التالية فكانت من التجار الذين ارتبطوا بالسلطة وتعززت سلطتهم وكانوا أغنياء، وكان لهم دور في جميع مناطق إمارة زاريا وكان دورهم فاعل في تنمية إمارة زاريا(٢١٩).

وهناك طبقة دنيا عرفت بالطالاكاوا Talakawa وهم الفقراء الذين ليس لهم مناصب رسمية، فهم قوة عاملة في المجتمع وكان وضعهم متدنيًا، فهم يقومون بخدمات في المزارع والعمل على بناء الأسوار(٢٢٠)، وكان وجود العبيد المخصيين أمرًا مهمًا في ذلك الوقت وهذا يشير إلى كثرة استخدامهم في تلك الفترة(٢٢١).

وظهر في مجتمع زاريا مجموعة من الأطباء كانوا يقدمون خدمات صحية، واستخدموا الأعشاب ومستخلصات النباتات في العلاج، كذلك ظهرت جماعة مارست الطب التقليدي لعلاج الجروح والكسور والأمراض المعدية، وهناك مجموعة أطلق عليهم أطباء السحرة الذين لجئوا إلى السحر والتعاويذ لعلاج بعض الأمراض، وهؤلاء احتلوا مكانة وسط بين الطبقة الحاكمة والدنيا(٢٢٢).

هكذا تعددت العناصر العرقية الموجودة في مجتمع زاريا وكان هناك تقسيم طبقي متنوع في وظائفه ومكانته في البنية الاجتماعية لإمارة زاريا.

(٥)

النشاط العمراني في عهد الملكة أمينة

من المنشآت المعمارية التي تم بناؤها في عهد الملكة أمينة؛ القصر الملكي الذي كانت تقيم فيه وكان يقع في وسط العاصمة، وهذا المكان له أهمية حربية، والراجح أن القصر بني على منطقة مرتفعة شيدت بها أبراج يمكن من خلالها التوصل للإشارات الحربية عند اقتراب الأعداء، كذلك اعتبر هذا القصر مركزًا مهمًا للحركة التجارية في المدينة(٢٢٣)، والقصر مبني بالطوب الأحمر وهو مرفق واسع وبداخله مبانٍ مسقوفة(٢٢٤)، يضم بداخله جناحًا للعائلة الملكية وبلاط الملكة وأماكن للخدم، وكان يمكن الوصول إلى المدينة من خلال شبكة الطرق والممرات التي تجتمع عند القصر من كل أبوابه وأجنحته المختلفة(٢٢٥). وقد عاش السكان في منازل مصنوعة من الخشب أو من سيقان الذرة والعشب(٢٢٦).

وقد تميز العمران في إمارات الهوسا بعدة سمات واضحة، وهي بناء المتاريس والخنادق والأسوار حول المدن الرئيسة(٢٢٧)، وترجع بداية إنشاء تلك التحصينات الجدارية حول المدن والتجمعات إلى عهد حكام مدينة كوفينا الذين سبقوا حكم باكواتورونكو في حكم زاريا، فقد كان لهم عدد من التحصينات الجدارية المنيعة، فقد أحاط سور جانووا Ganwa والذي بلغ حوالي ٢٤ كيلومتر جميع التجمعات القديمة التي تم خضوعها لحكام مدينة كوفينا(٢٢٨).

كذلك كان هناك أسوار قديمة أخرى ظهرت في مدينة تورنكو والتي كانت تضم اثني عشرة سورًا خلاف سور مركزي أكبر يقع خارج المدينة يحيط بالمنطقة كلها، ويبلغ محيطه ثلاثة عشر كيلومتر ضم الأسوار جميعًا(٢٢٩). وقد ذكر تاريخ أرباب البلاد المسمى كانو Kano Chronicle أن الأسوار المحيطة بكوفينا أقدم من أسوار تورونكو، وهناك رأي يقول إن برنين كوفينا أقدم من بيرنين تورونكو، وعلى هذا يمكننا أن نرجح أن عملية إنشاء هذه التجمعات كانت عملية مستمرة وتم تغيير وتبديل الأسوار التي تحيط بها عدة مرات(٢٣٠)، وعلى هذا يمكننا أن نقول بأن الأسوار قد أحاطت بتلك المدينتين وكان يتم تجديدها باستمرار.

ولما تولت الملكة أمينة الحكم شيدت عددًا من الأسوار لكي تحقق أهدافًا متعددة منها تحصين المدينة من غارات الأعداء والحفاظ على الأمن، وتحديد الحدود مع الإمارات المجاورة، وكذلك من أجل إحكام سيطرتها على المعسكرات والتجمعات السكانية(٢٣١).

هكذا كانت الأسوار مرفقًا مهمًا من مرافق المدينة التي توفر لها الحماية والأمان سياسيًا واقتصاديًا[٢٣٢]، ومع زيادة مساحة الإمارة وزيادة عدد السكان ظهرت ضرورة التوسع في أسوار المدن وبناء المدن المسورة[٢٣٣].

وقد سميت معظم الأسوار في إمارات الهوسا بحائط أمينة، وكان بناؤها يعد دليلاً على القوة العسكرية التي شهدتها المنطقة كلها، وأيضًا على أن شعب التورونكي Turunky هو الذي أعطى دفعة قوية لعملية بناء المدن ذات الحوائط اللبنية أو الطينية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين[٢٣٤]، وقد ارتبط ذكر تلك الأسوار في ذهنية مجتمع الهوسا الذي يعبر عن احترام وتوقير السيدة أمينة بالمثل الذي يتردد عندهم كثيرًا وهو أي شيء أقدم من سور أمينة[٢٣٥]، وهذا دليل على قدم هذه الأسوار وأن هذا النمط المعماري قد انتشر في بقية ممالك الهوسا.

وكان يتراوح طول هذه الأسوار ما بين ١٤ و١٦ كم، وكان يتخلل هذه الأسوار أبواب يحرسها حاملو السهام[٢٣٦]، وقد اشتهر عن الملكة أمينة بناء الأسوار في كل المدن التي كانت تجوبها، أي كل المناطق التي ضمتها إليها في بلاد الهوسا[٢٣٧]، وتعد هذه الأسوار النموذج الأصلي في بناء الجدران على أرض زاريا، وبخاصة الجدران الشرقية منها[٢٣٨]، وقد قامت الملكة أمينة ببناء الأسوار والحصون المنيعة حول زاريا وأيضًا حول مدينة كوفينا[٢٣٩]، وحتى تميز تلك المواقع التي ضمتها إليها كانت تحرص على تنميتها لكي تصبح مدنًا بعد ذلك، فقد وجد عدد من المستوطنات المسورة التي أقامتها في زاريا وغيرها من مدن الهوسا التي عرفت باسم Ganwar Amina جدران أمينة[٢٤٠]، وقد اشتهرت تلك الأسوار بأنها متينة البناء، وقد أحيطت العاصمة بسور يصل طول السور حوالي سبعة كيلومترات، وقد تم تأسيسه من الطوب المحروق[٢٤١].

وهناك مواد خام تم استخدامها في بناء هذه الأسوار موجودة في البيئة المحلية مثل الطين والجرانيت، وكان يتم الحصول على الطين من الأماكن القريبة من البناء، وقد دل على ذلك وجود سور يحيط بعدد من القرى[٢٤٢].

أما عن طريقة البناء فقد ذكرها كوناه Conah بأنها عملية صهر بطيء لقرى متفرقة كانت تابعة لمركز السلطة وأن الأسوار أقيمت عن طريق أعمال حفر معقدة وهو عمل صعب جدًا اشتهر في القرن الخامس عشر الميلادي على أيدي أبوانوه Oba Enowa الذي عرف عنه إنشاء الوحدات المعمارية ذات الطابع الدفاعي[٢٤٣].

وقد احتاج العمل في بناء تلك الأسوار إلى منظومة عمل متكاملة تتحكم فيها وتديرها سلطة مركزية قوية، لأنه عمل شاق قائم على تحمل المسؤولية لكل أعضاء المجموعة التي تشترك في البناء، وكانت القوى العاملة الأساسية قائمة على أكتاف مواطني العاصمة، وأيضًا على عمل العبيد بالسخرة، وكان يتم إجبار طبقة العامة على العمل، والعمال المهرة يتم تنظيمهم، وهناك مجموعة من الحدادين المهرة تخصصوا في صناعة الأقفال والقدور وحملة الطعام ومواد البناء، وأيضًا مجموعة الطبالين الذين كانت مهمتهم تعبئة القوى العاملة ورفع معنوياتهم وتشجيعهم على العمل، بالإضافة إلى استعانتهم

برجال الدين لمباركة المدينة[٢٤٤]، هكذا كان البناء يحتاج إلى مسؤولية جماعية من جميع فئات المجتمع للعمل في إنجازه خلال فترة قصيرة، وضعت زاريا قواعده وتم نقله إلى بقية مدن الهوسا الأخرى.

ضمت أسوار المدن التي أنشئت في عهد الملكة أمينة العديد من الأبواب والتي سميت بأسماء أشخاص مشهورين وبأسماء بعض الأنهار مثل بوابة Kuyambana التي سميت باسم نائب المدينة الذي عينته الملكة أمينة عليها، وبوابة كوفاركونا Kofar Kona والتي سميت باسم المعلم مالامان Malaman Kona كونا كونا الذي ترك مقره القديم بعد إنشاء عاصمة زاريا، وهذا الاسم مشتق من كلمة هوساوية تعني من الأفضل أن تستقر هنا[٢٤٥]، مما يعني الترويج والدعاية لهذا المكان الجديد والتنبيه إليه.

وكان يقيم على كل باب من الأبواب التي بلغت تسعة أبواب[٢٤٦] مجموعة من الحراس وظيفتهم تنظيم حركة الدخول للمدينة والإقامة والتحقيق في المهاجرين والتجار، وكذلك فتح أبواب المدينة في الصباح ويقومون وإغلاقها في المساء أو عندما تتعرض لأي تهديد، وكانت كل هذه الأبواب ترتبط بعضها ببعض عن طريق شبكة محكمة من الطرق المتشعبة التي تتجمع في المركز في العاصمة، كما تصل هذه الأبواب أيضًا إلى المناطق الرئيسية في المدينة فيما بين القصر والمسجد والسوق[٢٤٧]. وكذلك يوجد في جنوب زاريا جناح كويامبانا Kuyambana سمي باسم أحد المحاربين الذي كانت مهمته حراسة البوابة ثم كافأته الملكة أمينة وأطلقت عليه ملك كوفا Sarkinkofa[٢٤٨].

ويذكر أن صاحب بوابة كوفار أصله من العبيد الذين أتوا إلى زاريا، وكانت تلك البوابة مصممة لحماية العاصمة من الشمال، وضمت تجمعًا من العبيد والمهاجرين من المدن التجارية مثل كانو والبرنو وبعض الحرفيين المهرة الذين تجمعوا في تجمعات خاصة بهم بعد ذلك[٢٤٩].

هكذا يمكننا أن نقول إن نتيجة للحركة المعمارية التي شهدتها إمارة زاريا في عهد الملكة أمينة أصبحت نموذجًا يحتذى به في عمليات البناء والتعمير في إمارة الهوسا الأخرى.

(٦)
نهاية حكم الملكة أمينة

كانت وفاة الملكة أمينة هو النهاية الطبيعية لحكمها، وقد تعددت الأقاويل حول اسم المكان الذي توفيت فيه وأيضًا حول السبب الحقيقي الذي أدى إلى وفاتها، وعلى ذلك يمكننا أن نطرح كل هذه الأقاويل للوصول إلى أقرب التصورات إلى حقيقة وفاتها وسببها وفقًا لمسار الأحداث التي حدثت في عهدها.

ذكرت الروايات الشفهية أنها توفيت في إحدى الحملات العسكرية في مدينة أتاجارا Attagara[٢٥٠]، وأطلق عليها أيضًا اسم عتاجرة[٢٥١]، في حين ذكر محمد بلو وفاتها في مكان يسمى بأتاغر[٢٥٢]، وقد تأكد هذا الاسم أيضًا في أسطورة أبوجا، حيث ذكرت أنها ماتت في مكان يسمى عاتاجرا، وهي مدينة تقع بالقرب من مدينة عيدا Idah التي تقع على ضفاف نهر النيجر، وأن وصولها إلى هذا المكان يعد دليلاً على أقصى توسع وصلت إليه الملكة أمينة في حروبها[٢٥٣].

ولكن هذه الأسماء التي ذكرت عن مكان وفاتها هي كلها اسم لمكان واحد وأن سبب الاختلاف هو كيفية طريقة كتابة الاسم ونطقه، وعلى هذا فإن أتاجرا هو المكان الذي شهد نهاية حياة الملكة أمينة ونهاية كفاحها الحربي ونهاية حكمها.

كذلك نسجت عدة أقاويل حول السبب الذي أدى إلى وفاتها، ومنها أنها توفيت نتيجة لسقوطها من على حصانها أثناء بعض الحملات العسكرية التي قامت بها، مما أدى إلى كسر عنقها فماتت، وكانت في طريقها للحرب مع أوكى Okenne[٢٥٤].

وهناك قول آخر يذكر أنها كانت تتخذ أزواجًا من حراسها وتقوم بقتلهم عند الصباح حتى لا يكتشف أمرها، وفي إحدى المرات لم تتمكن من أحدهم فهرب منها وقفز في النهر فلاحقته ولكنها غرقت[٢٥٥]، وهذه الرواية فيها تشويه لصورة الملكة أمينة وسمعتها وغرقها في اللهو والمجون، والذي لا يتفق مع كل ما قامت به من أعمال وكان الغرض من هذه الحكاية هو تشويه صورة حكم المرأة بصفة عامة وأمينة بصفة خاصة.

ونحن نتفق مع الحكاية الأولى في أن سبب وفاتها هو وقوعها من على حصانها أثناء قيامها بالحملات العسكرية في أتاجرا كما سبق أن ذكرنا، وهذا يتفق مع مسار الأحداث.

وهناك قول يذكر أنها توفيت عن عمر يناهز سبعة وثمانين عامًا وتسلمت أختها الحكم بعدها[٢٥٦]، ولكن سن وفاة الملكة أمينة مشكوك فيه، فإذا كانت وفقًا للروايات قد تولت الحكم وعندها ستة عشر عامًا ثم مكثت في الحكم لمدة ستة وثلاثين عامًا يعني عمرها في حدود الخمسينات أو تجاوزتها بقليل، وليس من المعقول أن تقود حملتها الأخيرة وهي تتجاوز سبعة وثمانين عامًا، مما يجعلنا نرفض هذه الرواية.

هكذا يكون قد أسدل الستار حول حياة الملكة أمينة وحكمها لتأخذ حياتها شكلاً أسطوريًا بعد ذلك لحكم المرأة في بلاد الهوسا.

خاتمة

نشأة إمارة زاريا وتطورت سياسيًا بفضل موقعها الجغرافي ومقوماتها الطبيعية بالإضافة إلى دورها التجاري، وكان غنغوما هو أول ملك حكم حكمًا مستقرًا وورثت أمينة الحكم في إمارة زاريا بفضل من سبقها من الحكام وهو باكوا تورونكو والذي قام بإنجازات كثيرة منها أنه قام بتوسيع شبكة علاقات زاريا بخارجها وأفسح الطريق أمام تطور التجارة في مدينة تورونكو، كما أنه نقل العاصمة إلى بيرنين زاريا.

كما بينت الدراسة انتشار الإسلام في زاريا بالطرق السلمية على يد تجار الونقارا ومع مجموعة مهاجرة من البرنو، وأن أول حاكم مسلم فيها كان يسمى محمد رابو الذي أسلم تقريبًا في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي.

أثبتت الدراسة وجود ظاهرة حكم النساء في المجتمعات الهوساوية والسودانية، وأن الملكة أمينة كانت ضمن حلقات المشاركة السياسية للمرأة في بلاد الهوسا، فلم تكن نموذجًا فريدًا بل سبقتها ملكات أخريات في الحكم في مناطق متفرقة وتلتها ملكات أخريات.

أكدت الدراسة أن شخصية الملكة أمينة حقيقة، فقد كانت حاكمة لزاريا وفقًا لحوليات كانو وغيرها من الكتابات، لذلك لا يمكن قبول الروايات التي تزعم أنها شخصية أسطورية غير موجودة تاريخيًا، وكان غرضهم طمس حكم النساء وإنكاره.

نشأت أمينة في كنف جدها الذي علمها فنون الحرب والقتال ودربها على حمل أعباء الحكم في وقت مبكر، وتم اختيارها كوريثة شرعية للإمارة، هذا ساعدها كثيرًا في مواجهة المواقف الصعبة عندما تولت الحكم بعد أبيها، ووضعت لنفسها هدفًا هو إعداد الجيوش وتسليحها ولم تتخل عن هذا الهدف طوال حكمها.

بينت الدراسة تعدد الألقاب والصفات التي أطلقت على الملكة أمينة مما يعكس المكانة التي نالتها في الذهنيات، فكل هذه الألقاب دليل على المكانة الرفيعة التي احتلتها.

بينت الدراسة أن إمارة زاريا في عهد الملكة أمينة تمتعت بنظام حكم وإدارة متأثر بما كان في المشرق الإسلامي، ويؤكد ذلك منصب وريث العرش (ولي العهد) والوزير الذي أطلق عليه غلاديما بالإضافة إلى الموظف المسؤول عن الأمن ومحاربة الجرائم ومنعها والذي أطلق عليه في المشرق المحتسب، وعرف النظام أيضًا وجود قادة عسكريين، كما طبقت إمارة زاريا النظام القضائي لتحقيق العدالة وعرفت الإمارة قضاء المظالم الذي ترأسه الملكة أمينة وكان ذلك على نمط ما كان موجودًا في المشرق الإسلامي.

كما بينت الدراسة أن النظام الإداري الذي طبق في عهد الملكة أمينة كان متأثرًا بالنظام الإداري السائد في البرنو لدرجة احتفاظ كثير من تلك المؤسسات بأسمائها الكانورية، وكان حكام الأقاليم يتوارثون مناصبهم.

بينت الدراسة اهتمام الملكة أمينة بإعداد جيش قوي، وإمداده بالأسلحة وتنظيمه تنظيمًا جيدًا، وكانت تقوده بنفسها، واتجهت في توسعاتها في المناطق المجاورة لزاريا، وهي مناطق محورية للتجارة وبخاصة المناطق الغربية والجنوبية، كما أنها ضمت المدن السبع التي اشتهرت بالعبيد.

بينت الدراسة أن أهداف الملكة أمينة من الحروب كانت أهدافًا مشروعة، وهي من أجل تأمين سيطرتها على الطرق التجارية عبر أراضيها، ومن أجل ضمان مورد هام للسلع التجارية التي زاد الطلب عليها وبخاصة العبيد والكولا، لهذا كانت مواجهتها مع مملكة نوبى التي فرضت عليها التزامات وأعدادًا من العبيد تقدمها إليها لاستخدامهم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

أثبتت الدراسة ارتباط إمارتي كانو وكاتسينا بعلاقات ودية مع زاريا كما سعت إلى كسب ودهم لتضمن تأمين طرق تجارتها، فالمصلحة الاقتصادية هي التي حركت كلاً منهما نحو الآخر، وقدموا لها هدايا من أجل تعزيز علاقتهما.

كما أكدت الدراسة أيضًا ودية علاقة الملكة أمينة بسلطنة البرنو من أجل تحقيق المصالح التجارية أيضًا؛ لهذا سعت الملكة أمينة إلى تكثيف الأنشطة التجارية حول المنطقة الحدودية الموصلة إلى سلطنة البرنو.

أكدت الدراسة على حصول الملكة أمينة على الذهب والعبيد عن طريق ارتباطها بشبكة قوية من العلاقات مع المناطق المحورية التي استفادت منها في تجارتها، كما أنها ارتبطت مع جيرانها من إمارات الهوسا بعلاقات ود وكانوا يقدمون إليها الهدايا.

أثبتت الدراسة تعدد الأنشطة الاقتصادية في عهد الملكة أمينة فشملت الزراعة التي مارسها عدد من السكان من خلال منظومة عمل جماعية، كما ساد نظام الملكية الجماعية التي يمتلكها أعضاء العائلة، كذلك ازدهرت الحرف التي أتى بها المهاجرون القادمون من كانو وكاتسينا والبرنو وعملوا لأنفسهم تجمعات حرفية متعددة ومنتظمة.

أكدت الدراسة على أن النشاط التجاري في زاريا كان من أهم الأنشطة، لأن موقع إمارة زاريا بين طريقين أساسيين للتجارة جعلها محط أنظار التجار؛ لهذا استقر فيها عدد من المجموعات العرقية المختلفة، كما أن هناك شبكة طرق تجارية متعددة ربطت ما بين زاريا وبلاد المغرب وبلاد السودان الغربي، وكانو وكاتسينا وأرض اليوربا، وكانت الطرق التجارية بين سلطنة البرنو وبلاد الهوسا تعتمد اعتمادًا رئيسيًا على منتجات الجنوب من أرض زاريا.

هكذا أثبتت الدراسة أن زاريا تحت حكم الملكة أمينة قد حصلت على ثروات كثيرة من خلال العائد التجاري ووساطتها بين مدن الشمال والجنوب، وتجارتها في سلع متعددة مثل العبيد والكولا، ومن خلال الضرائب على الأراضي والحرف والتجار.

أثبتت الدراسة تعدد التجمعات القبلية والعرقية المختلفة التي وفدت على زاريا من أجل تحقيق مصالحها واندمجت مع شعبها، فكانوا ما بين تجار وفلاحين وحرفيين، كذلك تعددت الطبقات

الاجتماعية في زاريا ما بين الطبقة الحاكمة والتجار والفقراء الذين مثلوا القوى العاملة في المجتمع في كافة نواحيه.

بينت الدراسة أن بناء الأسوار والتحصينات حول المدن والتجمعات السكانية والمدن الرئيسية في تورنكو وكوفينا كان موجودًا قبل تولي الملكة أمينة، ولكن في عهدها جعلت بناء الأسوار مشروعًا مهمًا لتحقيق أهدافها الأمنية فأعطت دفعة لبناء الحوائط اللبنية وتوسيع أسوار المدن في كل المناطق الهوساوية.

وأصبحت الأسوار نموذجًا يحتذى به في كل المدن الهوساوية، وعرفت تلك الأسوار باسم جدران أمينة.

وبينت الدراسة وجود تسعة أبواب محصنة أحيطت بأسوار زاريا ترتبط بعضها ببعض بشكل محكم، وسميت بأسماء خلدت رموزًا لها دور في مجتمع زاريا، وكانت تلك الأبواب محصنة بمجموعة من الحراس لتنظيم عمليات الدخول والخروج وفتح الأبواب وإغلاقها، وهناك بناء لقصر الملكة أمينة يقع في مركز بيرنين زاريا، وتبين زيادة المناطق العمرانية في بيرنين زاريا.

أكدت الدراسة استمرار قيادة الملكة أمينة لجيوشها بنفسها حتى آخر لحظة من حياتها، وتوفيت عند مدينة أتاجرا، فكانت محاربة شرسة حتى وفاتها.

هكذا دلت استنتاجات البحث على وضع الملكة أمينة حاكمة لإمارة زاريا في سياقها المناسب بين السيدات الأفريقيات التي حكمت في بلاد الهوسا وعلقت في الذهنية السودانية بإنجازاتها الحضارية المختلفة التي أقامتها في إمارة زاريا خلال حكمها حتى أصبحت أسوارها نموذجًا يتم تنفيذه في كل المناطق الهوساوية التي تم فتحها في عهدها وبعدها.

هوامش البحث

(١) عبد القادر بن مصطفى ليما: بعض أخبار هذه البلاد الهوسية السودانية وطرف أخبار ملوكها وسلاطينها ونتفا من نوادر علمائها، مخطوطة بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية، نيامي، النيجر، رقم ١٤١٥، ص٢، ٣.

(2) Hiskett, Mervyn: The Development of Islam in West Africa, Longman, Hawsa Bakwai, London, 1984, p. 73.

يرجع تأسيس ممالك الهوسا إلى القرن الحادي عشر، حيث أسست سبع ممالك، وقد عمل سكان تلك الممالـك بالرعي وعرفت شعوب الهوسا صهر المعادن والأشغال الحديدية منذ ما لا يقل عن خمسـمائة عـام، ولكـن كانت التجارة هي الملمح الأساسي للاقتصاد في تلك الممالك.

Okediji, Florence Adebisi: An Economic History of Hausa Fulani Enirates of Northern, Nigeria 1900-1939, A dissertation submitted to the faculty of the graduate school in partial fulfillment of the requirements for the degree Doctor of Philosophy in the department of History, Indiana 'University, December 1970, pp. 3-4.

انظر: ملحق رقم (١).

(3) Dalhatu, Ŭsmam: Malam ja'afaru dan isiyaku: the great emir of zazau, Woodpecker communication limited, Ahmeadu Bello University Press, Zaria, 2002, p. 3.

(4) Ibid, p. 13.

(5) George and Hilary Bradt: The Bradt Tavel Guide Bradt Travel guides Ltd. England, Nigeria, 2005, p. 298.

(٦) إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، تحقيق: بهيجة الشاذلي، الناشر: معهد الدراسات الأفريقيـة، الربـاط، ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، ص٦٨. وذكرها الحسن الوزان باسم زقزق في وصف أفريقيـا، ترجمـة الـدكتور عبد الحميد حميدة، راجعه الدكتور علي عبد الواحد، طبعة الرياض، ١٣٣٩هـ، ص٥٥١.

(7) Molefi, Kete, Asante: The History of Africa: The Quest for eternal Harmony 2ed, Routledge, New York and London, 2015, p. 133.

(8) Salisu, Bala: History of Origin Spread and Development of Tijjaniyyah Sufi Order in HausaLand: The case of Zaria city circa 1831-1933, Journal of the Historical Society of Nigeria, vol. 20, 2011, p. 2.4.

انظر: ملحق رقم (٢).

(٩) الحسن الوزان: مصدر سابق، ص٥٥١.

(10) Smith, M. G.: Government in Zazzau 1800-1950, International African Institute, Oxford Press, London, 1970, p. 3.

(١١) الحسن الوزان: مصدر سابق، ص٥٥١.

(12) Abubakar, SAĂD: Amina of Zazzau Exploits and Inpact in the Savana Region of Nigeria, Abayero University, Journal of Savanna & Sudanic Research Kano studies, New series, vol. 2, no. 2, 1981, p. 100.

(١٣) الحسن الوزان، مصدر سابق، ص٥٥١.

(14) IFemesia C. C.: Athous and Years of West African History States of the Central Sudan: (11) Halesa States A Housa and Years of University of Ibadan, 1965, p.91.

(١٥) الحسن الوزان: مصدر سابق، ص٥٥١.

(١٦) سجلت مخطوطة أسطورة دورا التي تسجل بابيجيدا Bajidda أنه هو ابن عبد الله ملك بغداد، وخـرج إلـى البرنو وخاص حربًا مع ملك البرنو وزوجه ابنته ماجيرا Magira ثم فر بايجيدا وتمكن ابنه من الذهاب إلـى

مدينة دورا (الملكة اسمها دورا) وبعد قتله للثعبان الذي كان يهددهم تزوج الملكة وأطلق النـاس علـى بيتهـا منزل الملك السفاح ماكاس – ساريكي، وبدأ عهد الملوك بالمدينة ومنحته الملكة جارية أنجب منها باو، وكـان لباو ستة أطفال منهم جونجوما ملك زوزو.

- Arnett, E, J.: A Hausa Chronicle, Journal of he Royal African Society, vol. 19, no. 34, January, 1910, Oxford University Press on Behalf of the royal African Society.
- Dalhatu, Ŭsman, op. cit., p. 7
- Kant A. N.: Aspects of Cultural and intellectual relation Between Northern Africa and Central Sudan C. 700-1900 A.D.: with Special Reference to Kanam Borno and Auisa Land: a curvey Survey Department, Hmadu Bello University Zaria, p. 2.

(17) Salisu Bala: op. cit., p. 2.4.

(18) Shehu, Sulaiman: The evolution and establishment of Kasar of Zazzau to 1804, Kaduna State University, Kaduna, 2012, p. 8.

ماداركاشي Madarkachi من أقدم المستوطنات وتقع فوق سهول زاريا وفي الشـمال الشـرقي لأسـوار بيرنـي بالقرب من بوابة باي Bai وكانت محصنة بالجبال وساعدت خصوبة التربـة بهـا ووفـرة الميـاه علـى ظهـور مستوطنات فيها، وقد تم إدماجها بعد ذلك تحت العاصمة زازاو.

Sulejman, Ŭsman: A History of Birnin Zaria from 1350-1902, Ahmedu Beleo, University of Zaria, April, 2007, M. A. Thstory, p. 71.

وتدل الدراسات الأثرية على أن الأنشطة الإنسانية ارتكزت حول تل ماداركاشي خلال العصر الحجري وقـد ارتبطت ماداركاشي مع كوفينا قبل تأسيس بيرنين زاريا. انظر:

Shehu, Sulaiman, op. cit., pp. 67-68.

(١٩) تقع كوفينا على بعد ستة كم من زاريا وكانت قديمًا مقرًا للحكم وفقًا للروايات، وقد تم تأسـيس هـذه المدينـة على يد مجموعة من الصيادين وسكنها العمالقة القدامى، انظر:

Sulejmen, Ŭsman, op. cit., pp. 67-68.

(٢٠) تقع تورونكو على بعد ٣٣ ك جنوبي بيرنين زاريا، ظهر فيها الإنسان منذ أواخر العصـر الحجـري وفقًـا للاكتشافات الأثرية، وترجع تسمية تورونكو تحريفًا لكلمة تكرور وهم القادمون من مـالي واسـتولوا علـى السلطة ثم اتجهوا إلى كوفينا. انظر: Sulejman, Ŭsman, op. cit., pp. 61, 63, 68.

انظر: ملحق رقم (٥).

(21) Dalhatu, Ŭsman, op. cit., p. 6.
Salisu Bala: op. cit., p. 2-4.

(22) Abubakar, Saăd, op. cit., p. 100.

(٢٣) مهدي آدامو: الهوسا وجيرانها بالسودان الأوسط، تاريخ أفريقيا العام، المجلد الرابع، أفريقيا من القرن الثـاني عشر إلى القرن السادس عشر، المشرف ج. ت. نياني، اليونسكو، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص٢٨١.

(24) Abubakar Saăd, op. cit., p. 100.

(25) Editor Dt, Niang: General History of Africa from the 12th 16th Century, The Hausa and Their nejhfours in the central Sudan, Africa from the twelfths to the sixteenth century pp. 274-275.

(26) Sulejman, Ŭsman, op. cit., pp. 60-61.

انظر: ملحق رقم (٥).

(27) Dalhatu, Ŭsman, op. cit., p. 9.

(28) Ibid, pp. 3-4.

(٢٩) إبراهيم لولي إبراهيم: صراع الهوية في إمارة زاريا تحت الاستعمار البريطاني ١٩٠٣-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، في معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٨م، ص٣٥-٣٦.

وهناك من يذكر أن غنغوما هو ابن باو وهو بطل أسطورة الثعبان.

Ifemesia, C. C.: op. cit., p. 96.

وهناك رأي آخر قيل حول بداية النشأة السياسية في زاريا فظهرت مملكة سميت كانجوما وأن حكامها ليسوا من الهوسا وإنما يرجعون إلى حضارة نوك التي اعتمدت على تجارة المعادن، ولما انحل الاتحاد بينهم ظهرت مملكة كانجوما في تورنكو وأصبحت تعرف بزجرزج وفي القرن السادس عشر بدأ شعب الهوسا حكم زيجزج تحت العاصمة زاريا. انظر: editor Dt, Niang, op. cit., p. 274.

(٣٠) هناك من روج على أنه حاكم حتى يرفضوا وجود حاكمة سيدة على عرش زاريا بعد ذلك، وهناك رأي ذكر أنها حاكمة غريبة أتت إلى زاوزو. انظر:

Abubakar, Saăd, op. cit., p. 101.
Enoch Oyedele: Gendering History: A case study of Queen Amina of Zazzau, gombe studies: A Journal of Gomba State University Ahmadu Bello Zaria, 2004, p. 136.

(31) Ibid, p. 102.

(32) Arnett, J. A., op. cit., p. 161.
George and Hilary Bradt: op. cit., p. 298.

(33) Fuglestad, Finn: A Reconsideration of Hausa History before the Jihad, the Journal of African History, vol. 19, no. 3, Cambridge University Press, 1978, p. 333.

(34) Bala, Salisu, op. cit., p. 204.

(35) AbuBakar, Saăd, op. cit., pp. 101-102.

(36) A Renette, J. A., op. cit., p. 102.
Ifemesia, C. C.: op. cit., p. 162.

(37) Maurice, Archibong: Zaria: Men s'world Previously Buled by Women 2004, pp. 4 of 7.
Ifemesia, C. C.: op. cit., p. 102.

(38) Shehu, Sulaiman, op. cit., p. 8.

(39) Ibid, p. 12.

(40) Palmer, H. R.: History of Katsina, Journal of The Royal African Society, vol. 26, no. 103, April, 1927, Oxford University Press on Behalf of the Royal African Society, p. 219.

(41) Emochh, Oyedel, op. cit., p. 136.
Arentte, E. J.: op. cit., 162.

(42) Dalhatu, Ŭsman, op. cit., p. 13.
George and Hilery, B., op. cit., p. 298.
Salisu, Bala, op. cit., p. 2.4.

(43) Abubakar, Saăd, op. cit., p. 102.
Maufice Archibong: op. cit., p. 4 of 7.

(٤٤) إبراهيم لولي إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٩.

(45) Smith. M. g.: Government in Zazzau, p. 5.

فقد ذكر أن هناك شواهد تؤكد حتى اليوم أن إمارات الهوسا قبل الفتوحات الفولانية كانت تشـهد العديـد مـن الطقوس والتقاليد غير الإسلامية، كما ازدهرت عقيدة البوري Pori في كثير من عواصم الهوساوية. انظـر: إبراهيم لولي إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٠.

(46) Smith. M. G.: Government in Zazzau, p. 3.

(47) Arnett, A.: op. cit., p. 161.

الأمر الذي تم استبعاده أن انتشار الإسلام بين كانو وزاريا استغرق حوالي مائـة عـام وهـذا الاعتقـاد تـم استبعاده.

(48) Salisu, Bala: op. cit., p. 204.

(٤٩) إبراهيم لولي إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٤.

ثم تطور دخول الإسلام إلى الإمارة في القرن السابع عشر الميلادي بسبب هجرة جماعة من البرنو.

انظر تفاصيل ذلك في: نفس المرجع، ص٤٥-٤٧.

Dalhatu, Ŭsman, op. cit., p. 28.

(50) Hogben, S. J.: An Introduction to the History of the Islamic States of Northern Nigeria, Ibadan, Oxford University Press, 1976, p. 4.

إبراهيم لولي إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٤.

(51) Murice Archibong: op. cit., pp. 4, 5, 7.

ويذكر أنه في عهد الأمير ياجي (٧٥٠-٧٨٧هـ/١٣٤٩-١٣٨٥م) وصل الوانجارا من مـالي وعـددهم أربعـون جاءوا من أجل نشر الدعوة الإسلامية، وبذلك يكون هذا الأمير هو أول أمير من أمراء هابي اعتنق الإسـلام وحطـم الأوثان، انظر: Ibrahim, Abubeakar: op. cit., pp. 15-17.

(52) Ifemesia, C. C., op. cit., pp. 94-95.

(53) Ibid, p. 93.

Clark, Peter: West Africa and Islam: A Study of Religious Development from the 8th the 20th Century, Edward and Arnold, London, 1982, p. 61.

(54) Smith, M. G.: the Hausa System of Social Status Africa: Journal of the International African Institute, vol. 29, no. 3, Jul 1959, pp. 245-246.

(55) Oseni, Toiwa, Afisi: Power and Womanhood in Africa an Introductory Evaluation, The Journal of Pan African Studies, vol. 13, no. 6, March 2010, p. 229.

(56) Abubakar, Saăd, op. cit., p. 99.

حازت النساء ألقابًا ومناصب رسمية مثل Maggaiya، ولقد تولى النساء دورًا مهمًا جدًا في الحياة السياسـية للكانم والبرنو وفي دوارا وزاريا قبل القرن ١٩م.

Antoinette Tidjani Alou: Niger and Sarraounia: one Hundred Years of Forgetting Female Leadership Research, in African Literatures, vol. 40, no. 1, Oral Literature and identity, formation in Africa and the Diaspora, Spring 2009, p. 46.

(57) Antoinette Tidijani, Alou, op. cit., p. 46.

(58) Abubakar, Saăd: op. cit., p. 99.

(59) Arnett, E. J.: op. cit., p. 163.

(60) Antoinette Tidjani Alou, op. cit., p. 46.

(61) Abubakar, Saăd: op. cit., p. 99.

(62) Beverly, Mack: Royal Wives in Kano: In Hausa Women in the Twentieth Century ed. Catharine Coles & Beverly Mack (eds.) Wisconsin: the University of Wisconsin Press, 1991, pp. 110-112.

(63) Encyclopedia.com, Encyclopedia Almanaco Transcripts and Maps, Encyclopedia of world Biography, 2004, Encyclopedia of World Amina of Zaria Biography, 2004, p. 129.

(64) Lris Berger and E. Frances White: Women in sub-saharan Africa Restoring Women to History, Indiana University Press, US99/1995, pp. XIVIII, XLLX, Jerone H. Barkow: Hausa Women and Islam, Canadian, Journal of African Studies, vol. 6, no. 2, Special issue: the roles of African Woman, Past Present and future (1972), pp. 317-327.

وقد سجلت حوليات أبوجا أنه في زاريا كانت الألقاب النسائية ساراونيا وايا Lya تستخدم قبل حركـة جهـاد الفلانونية في القرن التاسع عشر الميلادي. انظر: Beverly Mack, op. cit., p. 111.

(65) Ibid, p. 110.

(66) Smith, M. G.: The Hausa System of Social Status, pp. 244-246.

ويذكر أن هناك امرأة أخرى سميت توروكو Turukiu كانت فيما يبدو رئيسة لمجموعـة مـن المحـاربين. انظر:

Ndongko, Theresa: Tradition and the Role of Women in Africa, Presence Africaine, Nouvelle serie, no. 99/100, 3 et 4e Trimestres, 1976, Presence Africaine, p. 15.

(67) Habeeb, Akande, Eclairer: Les Noirs et les Nord-Africains Selon L'Islam Raboah Publishers, London, 2014, p. 13.

(68) Abubakar, Zaria, Ibrahim: History and Foikiore: A Historiographical Survey of Discussions on Amina Sarauniyar Zazzau University Kano, Held on 3rd-5th april, Ahmadu Bello University, Zaria, 2013, p. 9.
Hajara, Muhammad, op. cit., p. 110.

(69) Dalhatu, Usmaan: op. cit., p. 16.

(70) Beverly, Mack: op. cit., p. 110.

(71) Hajara, Muhammad, op. cit., p. 111.

(72) Abubakar, Saăd: op. cit., p. 102.
Abubakar, Ibrahim, op. cit., p. 103.

(73) Abubakar, Saăd, op. cit., p. 103.
Hajara Muhammad, op. cit., p. 110.

(74) Ibid, p. 103. انظر: ملحق رقم (٦)

(75) Ifemesia, C. C., op. cit., pp. 102-103.
Oseni Taiwa Afisi: op. cit., p. 233.

(76) Arnett. E. J. A.: op. cit., p. 162.

(77) George and Hilaey Bradt, op. cit., p. 298.

(٧٨) مهدي إدامو: مرجع سابق، ص٢٨١.

(79) Enoch, Oyedele Acose: op. cit., pp. 133-135.

(80) Aboubakar, Zaria, Ibrahim, op. cit., p. 11.
Arnette J., op. cit., p. 161.

Enoch, Oyedele Acose: op. cit., p. 132.

(81) Enoch, Oyedele Acose: op. cit., p. 137-138.

(82) Aboubakar, Zaria, Ibrahim, op. cit., p. 13.

(83) Encyclopedia.com – Ency: op. cit., p. 130.

(84) Palmar, H. r.: History of Katsina, pp. 218-219.

(85) Abubakar, Zaria, Ibrahim: op. cit., p. 11.

(86) Molefi Kete, Asante, op. cit., pp. 133-134.

(87) Kathleen Sheldon: Historical Dictionary of Women in sub-Saharan Africa 2nd Ed Rowman & Littefield, London, 2016, p. 30.
Encyclopedia.com: Amina of zazzia, p. 1-5

(88) Flora, Shaw. C.: A tropical Dependency: on Outline of the Ancient History of the Western Soudan With an Account of the Modern Settlement of Northern Nigeria Cambridge University Press, 1905, (Reprinted digitally in 2010), p. 247.

(89) Encyclopedia.com: op. cit., pp. 1-5; Palmer. H. R.: The Kano Chronicle, p. 75.

(90) Salisu, Bala, op. cit., p. 204.

(91) Abubakar Zaria Ibrahim: op. cit., p. 11.

(92) George and Hilary, Bradt: op. cit., p. 298; محمد بلو: إنفاق الميسور

(93) Arnett, e. J. A.: op. cit., p. 161.

(94) Murray-Last: Historical Metaphors in the Kano chronicle history in Africa, vol. 7(1980), Cambridge University Press, p. 169.
Antoinette, Tidjani, Alou: Op. cit., pp. 45-46.

(95) Enoch, Oyedele A.,, op. cit., p. 134.

(96) Chilson, Peter: Testing fireadon: A Women at the Wheelin Africa, the North, p.13.

(97) Davidson. B.: A History of West Africa 100-1800, Longman Group Limited Encgland 1985, p. 110.
Okpoko, Ikechukwu: A: Archaeology and the Study of Early Urban Centers in Nigeria, African Study Monographs, 19(1) May 1998, Institute of African Studies University of Nigeria, p. 40.
Ifemesia, C C.: op. cit., p. 103.

(98) Enoch Oyedele, op. cit., p. 130.

(99) Molefi, Kete, Asante: The History of Africa: The Quest for Eternal Harmony 2nd ed., Rutledge, New York, and London, 2015, p. 134. انظر: ملحق رقم (٦)

(100) Abubakar zaria, Ibrahim: op. cit., p. 14.

(101) Dalhatu, Ŭsman, op. cit., p. 15.

(102) Molefi, kete, Asante, op. cit., p. 134.

(103) Murray Last, op. cit., p. 169.

(104) Ibid, p. 173.

(105) Molefi, kete, Asante, op. cit., p. 133.
Encyclopedia.com, op. cit., pp. 1-5.

(106) Encyclopedia.com. Encyclopedia Ahmand Transcripts and Maps, Encyclopedia of world Biography Amina of zaria, Encyclopedia of world Biography 2004, pp. 1-5.

(107) Beverly Mack: op. cit., p. 110.

(108) Dalhatu Ŭsman: op. cit., p. 15.
Abubakar Zaria, Ibarahim: op. cit., p. 13.

(109) Abubakar, Saăd: op. cit., p. 102.

(110) Ibid, p. 102.

(111) Tolulope, Oidown: Speaking Truths as we know them: The Social Significance of the Depictions of Women in the phays of wale ogunyemi Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy in interdisciplinary studies with a concentration in humanities and society, august, 2013, p. 108.
Kathleen, Sheldon: op. cit., p. 3.

(112) Sulejman, Usman: op. cit., p. 82.

(113) Ibid, pp. 82-86. (٧) انظر: ملحق رقم

(114) Ibid, p. 86.

(١١٥)مهدي آدامو: مرجع سابق، ص٢٩٨.

(116) Sulejnam Usman: op. cit., p. 1.2.

(117) Afeadie, Philip, Atsu: Exactions of Colonisl Governing Workplace anguish and Pleusure in Northern Nigeria Wolle publishing Service, New York, of Kono, 2017. p. 71.

(118) Ifemesia, C. C.: op. cit., p. 1.8.

(119) Smith M. G.: Government in Zazau, pp. 6, 7, 8.

(١٢٠)مهدي آدامو: مرجع سابق، ص٢٩٧.

(121) Ifemesia C. C.: op. cit., p. 1.8.
Dalhatu, Usman, op. cit., p. 21.

(122) Abubakar, Saad, op. cit., p. 1.6.

(123) Fuglestad. F.: op. cit., p. 331.

(124) Sulejman, Ŭsman, S.: op. cit., p. 222.

(125) Ibid, p. 223.

(126) Afeadie Philip Atsu, Exactions, p. 71.

(127) Ifemesia C. C.: op. cit., pp. 108-111.

(128) Sulejman, Ŭsman, S.: op. cit., p. 222.

(١٢٩)سوزي أباظة: إمارة كاتسينا الإسلامية تطورها الحضاري حتى نهاية القرن ١٠هـ/١٦م، بحث منشور فـي في حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير ٢٠١٣م، ص٤٥-٤٧.

(130) Ifemesia C. C., op. cit., p. 109.

(١٣١)ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأقطـار، دار الشـرق العربـي، د.ت، ص٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٤.

(١٣٢)مودي سيسوكو: الصنغى من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، بحث ضمن كتاب تـاريخ أفريقيـا العام، المجلد الرابع، اليونسكو، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص٢١٣.

(133) Afeadie, Philip Atsu: op. cit., p. 71.

(١٣٤)عثمان بن فودى: تنبيه الإخوان، ورقات ٧ظ، ٨و، ٨ظ، ٩ظ، ١٠و، ١٠ظ، ١٣ظ.

ونأمل أن تكشف لنا المصادر عن الكثير من القضايا التي لم نستطع الحصول عليهـا والتـي ظهـرت فـي مجتمع إمارة زاريا في تلك الفترة.

(135) Abubakar, Saăd, op. cit., p. 103.

ويذكر أن من المرجح أنها أرادت تحقيق هدفين من وراء حروبها: الأول هو توسيع نفوذ زاريا إلى المناطق الريفيـة والثاني تحويل المدن المجاورة من حالة التبعية إلى الولاء والإخلاص لمملكة زاريا.

Molefi, kete, Asant, op. cit., p. 134.

(136) Encyclopedia.com: op. cit., pp. 1-5.

Moin. Oazi: Women in Islam–Exploring, New Paradigms Notion Press, Chennai, 2015, p. 7.

(137) Saăd, Ŭsman, op. cit., pp. 107-108.

(138) Enoch Oyedele, op. cit., p. 136.

(139) Shehu, sulaiman, op. cit., p. 8.

(140) Magbaily Fule. C.: Introduction to the History of African Civilization University Press of America, United States of America 1999, vol. 1, Pre-Colonial Africa, p. 1.
انظر: ملحق رقم (٦)

(141) Enoch Oyedele: op. cit., p. 136.

(142) Sulejman, Ŭsman, op. cit., p. 108.

(143) Dalhatu, Ŭsman, op. cit., p. 15.

(144) Enoch, Oyedele, op. cit., p. 129.

(145) Ibid, p. 1-5.

وبهذه الطريقة أصبحت زاريا الأكثر توسعًا في كل ممالك الهوسا.

Ifemesia C. C.: op. cit., p. 102.

(146) Flora, Shaw, op. cit., p. 246.

(147) Abubakar, Saăd, op. cit., p. 103.

(148) Abubakar Zaria Ibrahim, op. cit., p. 12-13.

(١٤٩)الولايتان اللتان لعبتا دورًا في الأحداث هما نوبى وكوارارافا (مملكة جوكون) تقع جنـوبي إمـارات الهوسـا الأولى تقع في شمال النيجر بعد التقائها مع بينو والأخرى تقع على وادي بينو، حكمها ملـوك مقدسـة فـي القديم ثم تم إعادة تشكيلها في القرن الخامس عشر الميلادي، ولم تكن بالقوة التي يمكن من خلالهـا أن تهـدد إمارتي الهوسا ولكنها دفعت لها الجزية.

والعنصر المؤسس للملكة يرجع إلى إقليم زاريا كراش ويذكر أن النوبيين هم شعب الكوارارافا وكانو أقويـاء ولهم صلة نسب مع سايفا أو Saefawa في البرنو. انظر:

Mcewan, P. J. M.: Africa from Early times to 1800, Nigeria 1600-1800: A Summary Thomas Hopgtin Nigerian Perspectives, Oxford, L'inversity Press, 1950, p. 135.

(150) Davidson, Basil: A History of West Africa, p. 111.
Encyclopedia.com, op. cit., p. 105.

الملك عبد الله برجا أرسل عشرة أحصنة لملك بلاد نوب مقابل ١٢ عبدًا مخصيًا، وهـو أول مبادلـة تجاريـة مـن نوعها تسجل الولية، فقد كان المخصيون نخبة مخصصة من العبيد لتحقيق الولاء ودخلوا بلاد الهوسا للمـرة الأولـى خلال عهد الملك داود ١٤٢١-١٤٣٨م، وملك نوب أرسل ٤٠ مخصيًا وعشرة آلاف حبة كولا لأمينة كجزية عقـب احتلالها للمدن حتى حدود نوب.

Nast Heidij: Islam Gender and Slavery in west Africa Circa 1500: A Spatial Archeology of the Kano Palace, Northern Nigeria, Annals of the Association of American Geographers, vol. 86, no. (1), Mar. 1996, p. 50.

(151) Sulejman, Ŭsman: op. cit., p. 130.

(152) Tolupope O. Idown, op. cit., p. 108.
Ifemesia, C. C.: op. cit., pp. 102-103.
Flora, Shaw C.: op. cit., p. 247.
Palmer, H.: History of Katsina, Journal of the royal African, vol. 26, pp. 218-219.
Palmer. H. R.: The Kano Chonicle the Journal of the Royal Anthropological institute of great Britain and Ireland, vol. 38 Jun. 1908, p. 75.

(153) Magbaily, Fyle: op. cit., p. 75.

(154) Mahdi, Abdullahi and Mahdi, Abdulahi: The Genesis of Kano S' Economic prosperity in the 19 conlury: The Role of the state in economic development up to 1750, Journal of the historical society of Nigeria, vol. 12, no. 1/2, December 1983-June 1984, p. 15.

(155) Sulejman, Ŭsman, op. cit., p. 86, 130.
Guida Myrl: op. cit., pp. 21-22.

كان الجوكون ونوب في حالة حرب مستمرة مع زاريا بهدف تحقيق أكبر قدر من السيطرة على طرق التجارة بـين الشمال والجنوب وضمان تأمين هذه التجارة. انظر:

Davidson. B. A.: A History of West, p. 111.

(156) Encyclopedia.com: op. cit., p. 1-5.
Ŭsman, op. cit., p. 17.
George and Hilary, op. cit., p. 298.

(157) Molef, Kete, Asamte, op. cit., p. 134.

(158) Fora Show C. op. cit., p. 246.

لا تزال نظرية هيمنة أمينة على إمارات الهوسا المختلفة فيها كثير من الغموض، وإن كان هذا العهد قد شـهد كفاحًـا بين كانو وزاريا انتهى بقهر كانو، والنتيجة كانت تأكيد الاعتراف بالملكة أمينة وازدياد سطوتها في ممالـك الهوسـا فقد غزت كانو فرضت ضريبة الأرض على النوبى والكوارافا وفرضـت ضـريبة علـى نـوبى مـن الرقيـق والخصيان وجوز الكولا كانت تدفع للملكة. Flora Shaw: op. cit., p. 247.

(159) Shehu, Sulaiman, op. cit., p. 8.
Ifemesia C. C.: op. cit., p. 97-98.

حسين مراد: دولة كانو الإسلامية، تطورها السياسي والحضاري حتى نهاية القرن ٩هـ/١٠م، مجلـة الدراسـات الأفريقية، رقم ٤٧، عام ١٩٩٧م، ص٥٠-٥١.

(160) Shehu, Sulaiman: an Assessment of the Borno Factor in the History of zazau Before 1900, intend lafrneé han north east Zare Larabe Stite University 2012, p. 6.

فقد كان لإمارة كانو تاريخ سابق في هجومها على زاريا في عهد محمد رمفا وساركي عبد الله. انظر:
Abubakar, Saăd, p. 103.

وفي عهد حكم داوود ابن كانجيجي شن حربًا ضد زاريا وليس هناك أي تفاصيل عنها. انظر:
Palmer, H. R.: The Kano Chronicle, p. 75.

(١٦١)د. حسين مراد: مرجع سابق، ص٥١.

(162) Abubakar, Saăd: op. cit., p. 103.

(163) Ecoch, Oyedele, Acos: op. cit., p. 128-129, 133.
Palmer. H. R.: The Kano Chronicle, p. 75.
Editor, Niang, op. cit., p. 275.

سوزي أباظة: مرجع سابق، ص٥٣.

(164) Abubaker, Zaria, Ibrahim, op. cit., p. 12.

(١٦٥) ويعتبر الملك ريمفا هو أول من استخدام العبيد في مهام رئيسية وهامة في الدولة وجعلـتهم قـائمين علـى خزائن الإمارة وحرسًا للمدينة ويرعون شؤون القصر.

Ifemesia C. C.: op. cit., p. 99.

(166) Abubaker Zaria Ibrahim, op. cit., p. 11.

(167) Enoch Oyedele: op. cit., p. 134.
Davidson, B.: A History of West, p. 111.
Dalhant Ŭsman, op. cit., p. 15.

(١٦٨)محمد بلو: إنفاق الميسور، ص٢٩٧.

(169) Sulaiman, Shehu, op. cit., p. 6.

(170) Abubakar, Saăd, op. cit., p. 105.

(171) Flora, Shaw. C.: op. cit., p. 249.

(172) Aboubakar, Săad, op. cit., p. 105.

(173) Habeeb, Akande: Eclairer editions l'dscurite: Les Noirs et les Nord – Africans Selon L'islam, Robaah publishers, London, 2014, p. 13.

(174) Okediji Florence Adebisi: op. cit., p. 1.

(175) Moughtin, J. C., the Traditional Settlements of the Hausa people: the Town Planning review, vol. 35, no. 1, (APR, 1964) Liverpool University Press, pp.22-23.

(176) Okpoko Ikechukwu: op. cit., p. 39.
Shehu, Ŭsman, op. cit., p. 202.

(177) Smith. M. G.: Government in Zazzau, p. 3.

(178) Shehu Ŭsman, op. cit., p. 198-200.

(179) Ibid, p. 197.

(180) Ibid, p. 197.

(١٨١)مهدي آدامو: مرجع سابق، ص٣٠٢.

(182) Ŭsmans: op. cit., p. 117-142.

(183) Ibid, pp. 212-213.

(184) Ibid, p. 217.

(١٨٥)آدامو: مرجع سابق، ص٦٨.

(186) Okediji, Florence Adebsi: An Economic History of Hausa-Fulani enirates of Northern Nigeria 1900-1939 A Disseratoin submitted to the faculty of the graduate school in partial fulfillment of the requirements for the degree Doctor of Philosophy in the department of History, Inidana University, December 1970, p. 3-4.
Moin Oazi, Women in Islam Exploring New Paradigms, Nation Press Chennai, 2015, p. 7.

(187) Sulejman, Ŭsman: op. cit., p. 150.

(188) Dalhatu, Ŭsman: op. cit., p. 18.

(189) Sulejman, Ŭsman: op. cit., p. 153.

(190) Lovejoy, Paul, E.: The Kola in the History of West Africa (La Kola dans L'histoire de l'afrique Occidentale Cahiers d'Etudes Africaines, vol. 20, Cahier (1980), p. 114.
Kathleen Sheldan: op. cit., p. 30.

(191) Fuglestod. F., op. cit., p. 332. انظر: ملحق رقم (٣)

(192) Sulejman, Ŭsman: op. cit., p. 221.

(193) Ibid, p. 221. انظر: ملحق رقم (٤)

(194) Mahdi, Adamu: A Thousand years of Hausaland Partictpatton in the trans-Saharan Trade, 9th to 19th Century, 1979, pp. 1, 3, 5.

فقد كانت تحصل على المعدات الحربية التي كانت تحصل عليها الناس في بلاد الهوسا من خلال التجارة الصحراوية ومن ضمنها الدروع، وتعتبر التجارة الصحراوية من أهم المصادر لتلك المعدات الحربية لما لها من أهمية عسكرية في ولايات الهوسا. انظر: Adamu-Mahdi, p. 18.

(195) Ŭsman, op. cit., p. 18.
Adamu, Mahdi: op. cit., p. 18.

(196) Enoch Oyedele: op. cit., p. 137.

(197) Adamu, Mahdi, op. cit., p. 13.

(١٩٨)وهناك احتمال يربط بصعود مملكة تأكيدًا كمركز مهم للتجارة الإقليمية، كما أن جوبير كانت هي البوابة الشمالية التي دخلوها ومنهم من قدم إلى أرض الأزين بينما رحل الباقون إلى إمارة كانو عبر كاتسينا.
Fuglestad. F. op. cit., pp. 331, 332.

ذكر أن إمارة زاريا احتلت مكانة مهيمنة في بلاد الهوسا، خلال القرن الخامس عشر في ظل قيادة أمينة.

(199) Clarke, Peter, op. cit., p. 58-59.
Fuglestad. F., op. cit., p. 331.

(200) Davidson, B.: West Africa, p. 75.

(201) Ŭsman Unaru Ahmed, op. cit., p. 11.

(202) Molofe, Kete, op. cit., p. 150.
Magbaily, Fule: op. cit., p. 75.
Lovejoy, Paule: op. cit., p. 114.

(203) Okpoki, Ikechukwu, op. cit., p. 40.

(204) Guida, Myrl Jackson, op. cit., p. 23.
Lovejoy, Paule: op. cit., p. 115.
Clarke, Peter, op. cit., p. 58

(205) Lovejoy, Paule: op. cit., p. 114-115-116.
Fuglistad, Fin: op. cit., p. 331.

(206) Lovejoy, Paule, op. cit., pp. 114-115.

(207) Sulejman, Ŭsman, op. cit., p. 221.

ملك النوبة أرسل إليها أربعين رجلاً مخصيًا وعشرة آلاف من الكولا وفي عهدها تم استيراد جميع منتجات الغـرب إليها. انظر: Lovejoy, Paule: op. cit., p. 114.

(208) Flora Shaw, op. cit., p. 247.

(209) Moin Oazi: op. cit., p. 7.

(210) Sulaiman, Ŭsman: op. cit., p. 15.
Shehu, Sulaiman: an Assessment, p. 6.

(211) Sulejman, Ŭsman, op. cit., p. 128.

(212) Ibid, p. 129.

(213) Ibid, p. 13.

(214) Sulejman, Sehahu, An Assessment of the Bolno: op. cit., pp. 7-8.

(215) Ibid, p. 6-8.

(216) Sulejman Ŭsman, op. cit., pp. 140-142.

وكانت هذه التجمعات قديمة، وقد تم اكتشافها ضمن أعمال الحفر، وهي دليل على الأنشـطة المتعـددة التـي كانـت موجودة في تلك الفترة.

(217) Ibid, p. 24.

(218) Ibid, p. 128-168.

(219) Ibid, p. 176.

(220) Ibid, p. 177-178.

وكان وجود العبيد المخصيين أمرًا مهمًا في ذلك الوقت وهذا دليل على كثرة استخدامهم. Ibid, p. 172

(221) Ibid, pp. 128, 168, 172.

(222) Ibid, pp. 154, 156.

(223) Ibid, p. 108.

(224) Okpoko, Ikechukwu: op. cit., p. 44. انظر: ملحق رقم (٨)

(225) Sulejmen, Ŭsman: op. cit., p. 108.

(226) Okpoko, Ikechukwu: op. cit., p. 44.

(227) Ifemesia C. C.: op. cit., p. 111.
Davidson, B., West Africa before the colonial ero A History to 1950, London and New York, 1998, p. 75.

(228) Molefi, Kete, Asante, op. cit., p. 134.
Magbaily, Fyle, C. op. cit., p. 74.

(229) Dalhatu, Ŭsman, p. 13.

(230) Ibid, p. 13.

تقع مدينة تورنونكو على بعد ٣٣ ك متر جنوب بيرنين زاريا، وقد تم اكتشاف بعض المناطق الأثرية وفيهـا بعـض الأدوات مثل الفأس والأحجار التي كانت تستعمل في طحن الغلال مما يدل على النشاط داخل تلك المدينـة. انظـر: Sulejman, Ŭsman, op. cit., p. 61.

أما مدينة كوفينا فهي عبارة عن تلال قريبة من زاريا، انظر تفاصيل ذلك في:

Maurice, Archibong, op. cit., p. 4.

(231) Ifemesia C. C.: op. cit., p. 103.
Dalhatu, Ŭsman: op. cit., p. 111.
Encyclopedia.com: op. cit., p. 1-5. انظر: ملحق رقم (٩)

(232) Sulejman, Ŭsman: op. cit., p. 96.

(233) Lovejoy, E. Paule: The role of the wangara in the economic transformation of the central sudan in the Fifteenth and sixteenth centuries, the journal of African History, vol. 19, no. 2, 1978, p. 186.

(234) Ifemesia C. C., S., : op. cit., p. 103.
Palmer. H. R.: Sudanes, vol. 3, pp. 76-77.
Palmer H. R.: History of katsina, p. 219.

(235) Enoch Oyedele: op. cit., p. 137.

(236) Encyclopedia.com: op. cit., p. 137.

(237) Ifemesia C. C.: op. cit., p. 103.
Davidson, B.: west Africa, p. 75.
Okpoko, Lkechukwu, op. cit., p. 40.

(238) Molef, Kete, Asmant: op. cit., p. 150.

(239) Magbaily, Fuyle, C.: op. cit., p. 71; آدامو: مرجع سابق، ص٢٨١.

(240) Abubakar, Saăd: op. cit., p. 104.
Molef, Kete, Asante: op. cit., p. 134.

ويذكر بالمران في كاتسينا يوجد السور القديم (كان أكبر في قطره من السور الحالي) يسمى سـور أمينـة Ganua Amina وهو السور الذي بنى للمرة الأولى على يد علي مورايس Ali Murabus. انظر:
Palmar. H. R.: History of Katsina, p. 219.

(241) Okpoko, Ikechukwu: op. cit., p. 43.

(242) Sulejmen, Ŭsman: op. cit., p. 98.

(243) Okpoko, Ikechukwu: op. cit., p. 47.

(244) Sulejmen, Ŭsman, op. cit., pp. 97, 98, 99.

(245) Ibid, pp. 101, 102, 117.

(٢٤٦)الأبواب التسعة هي:
Kafar Kona – Kafar Gayan – Kafar Kuyambana – Kafar Kiba – Kafar bai – Kafar galadima – Kafar Matarkwabe – Kafar Jatau – Kafar Tukur.
Sulejmen, Ŭsman: op. cit., p. 101.

(247) Ibid, p. 105.

(248) Ibid, p. 140.

(249) Ibid, p. 142.

(٢٥٠)وقد قيلت كلمة أتاجارا في عبارة بلغة الهوسا (Kwakwan attagara) وهي تعني نخلة جوز الهند. انظر: انظر:

Toyin, Falola & Ann Genova, Historical dictionary of Nigeria Historical Dictionaries of Africa, no. 111, the Scarecrow Press, Inc. Plymouth UK, 2009, p.34.

(251) Maurice, Archibong: op. cit., pp. 4 of 7.
Encyclopedia: op. cit., p. 128.

(٢٥٢)إنفاق الميسور، ص٦٨.

(253) Abubakar, Zaria, Ibrahim: op. cit., p. 11.

(254) Dalhatu, Ŭsman: op. cit., p. 16.

(255) George and Hilary, op. cit., p. 298.

(256) Hajara-M.K: op. cit., p. 111

الملاحـــق

ملحق رقم (١) : خريطة إمارات الهوسا.

ملحق رقم (٢) : خريطة توضح موقع إمارة زاريا بالنسبة لإمارات الهوسا.

ملحق رقم (٣) : خريطة توضح التجارة والطرق التجارية خلال القرن ١٠هـ/١٦م.

ملحق رقم (٤) : خريطة للطرق التجارية في زاريا.

ملحق رقم (٥) : صورة لبلدة تورونكو مقر إقامة الملكة أمينة.

ملحق رقم (٦) : صورة للملكة أمينة.

ملحق رقم (٧) : صورة لكرسي الملكة أمينة " منحوت من الصخر".

ملحق رقم (٨) : صورة لمداخل قصر الملكة أمينة في زاريا.

ملحق رقم (٩) : صورة لسور الملكة أمينة.

ملحق (١)

خريطة إمارات الهوسا

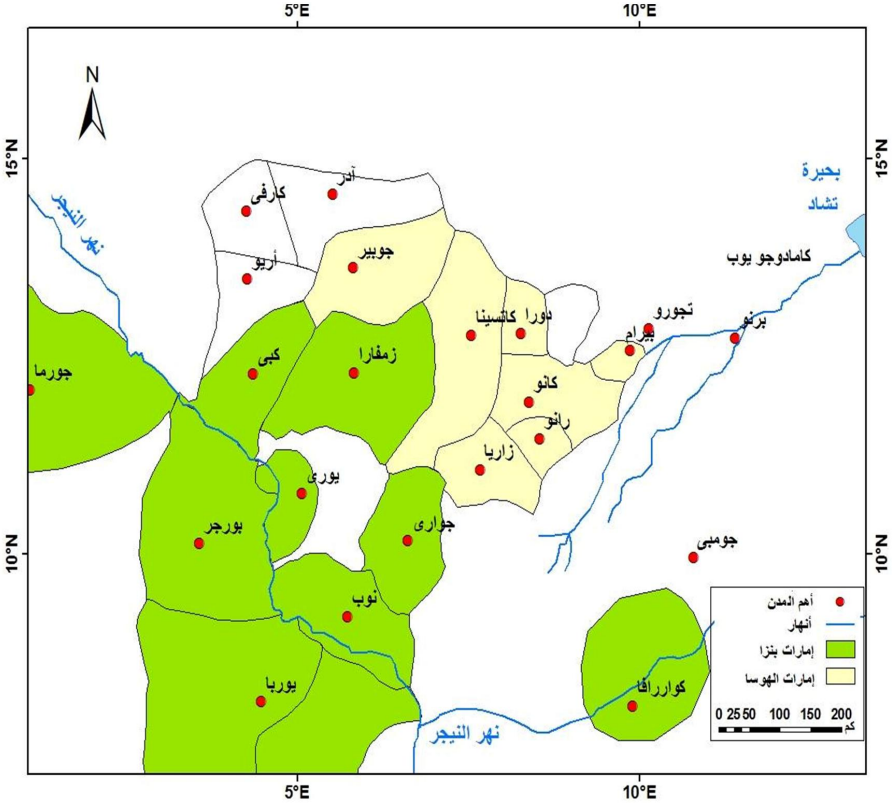

المصدر:

Lange, Dierk: The Bayajidda Legend and Hausa History, In: Bruder, Edith and Barfitt, Tudor (eds.): African Zion: Studies in Black Judaism, Cambridge Scholars Publishing, UK, 2012, P. 159.

ملحق رقم (٢)

خريطة توضح موقع إمارة زاريا بالنسبة لإمارات الهوسا

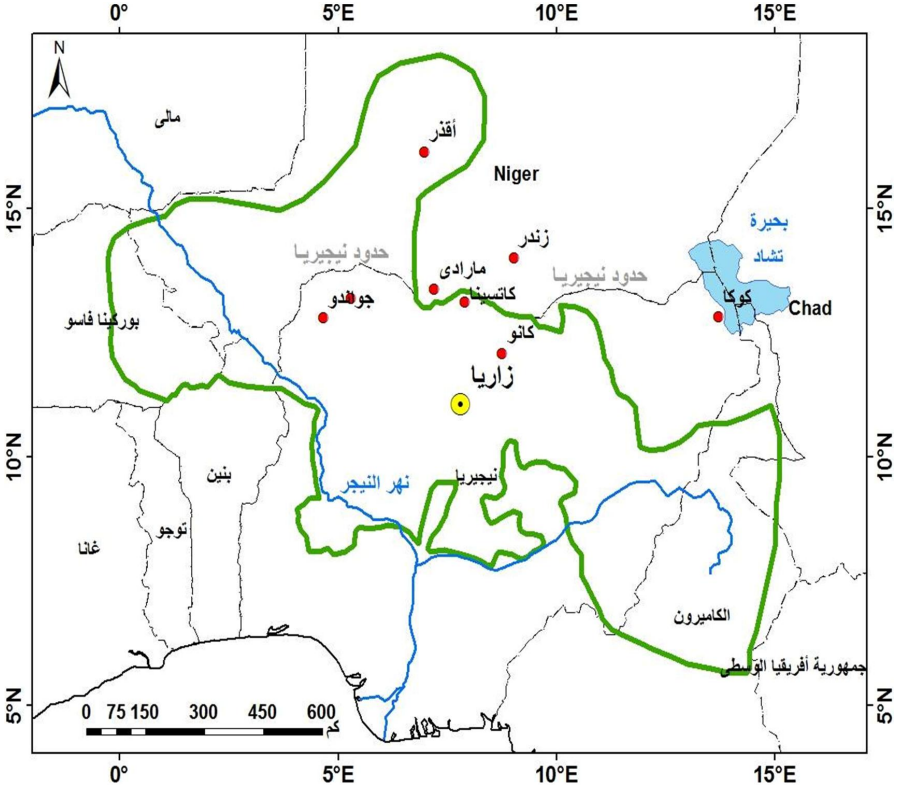

المصدر:

Nast, Heidi: The Impact of British Imperialism on the Landscape of Female Slavery in the Kano Palace, Journal of the International African Institute, Vol. 46, No.1, 1994, p. 35.

ملحق رقم (٣)

خريطة توضح التجارة والطرق التجارية خلال القرن ١٠هـ/١٦م

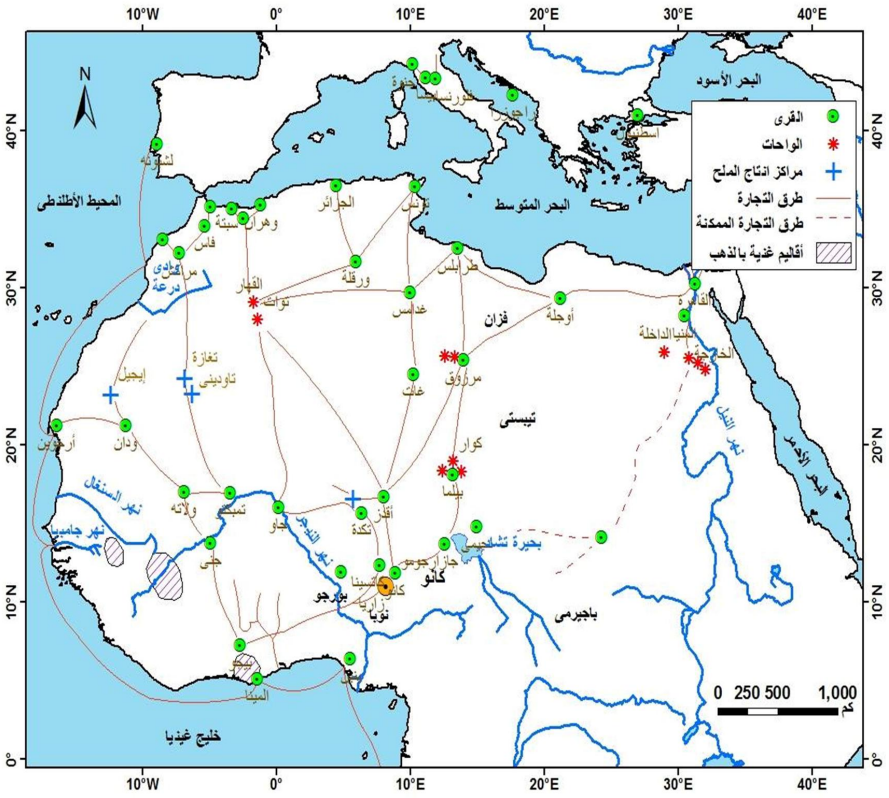

المصدر:

Nast, Heidi: Islam, Gender, and Slavery in West Africa Circa 1500: A Spatial Archaeology of the Kano Palace, Northern Nigeria, Annals of the Association of American Geographers, Vol.86, No.1, (Mar. 1996), p. 51.

ملحق ٤)

خريطة للطرق التجارية في زاريا

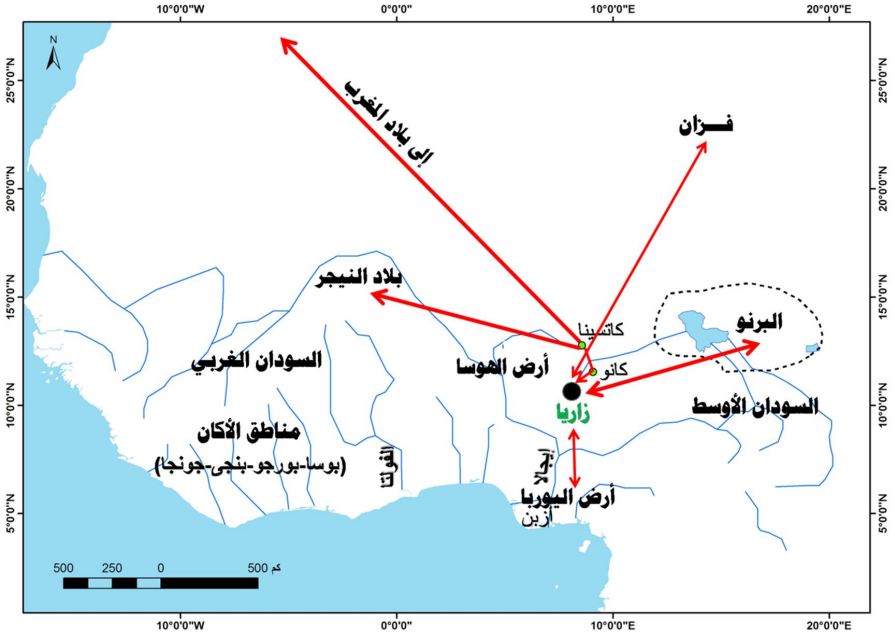

المصدر: من عمل الباحثة.

ملحق (٥)

صورة لبلدة تورونكو مقر إقامة الملكة أمينة



المصدر:

Hajara Muhammad Kabir: Northern Women Development, Vol. 1, p. 114.

ملحق (٦)

صورة للملكة أمينة



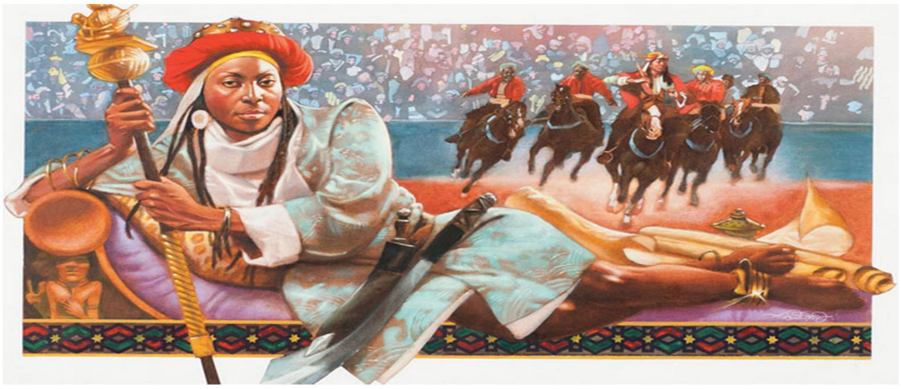

المصدر:

www.google.com.eg/search?q=view+of+Turunku+town+from+Amina.

ملحق (٧)

صورة لكرسي الملكة أمينة "منحوت من الصخر"



المصدر:

Hajara Muhammad Kabir: Northern Women Development, Vol. 1, p. 113.

ملحق (٨)

صورة لمداخل قصر الملكة أمينة في زاريا





المصدر:

https%3A%2F%2Fsteemit.com%2Fnigeria%2F%40bafspotlight%2Fqueen-amina-of-zazzau-the-great-hausa-warrior-born-to-rule&usg=AOvVaw3DMxHZEMzLmtWXxTHjSLt7

ملحق (٩)

صورة لسور الملكة أمينة



المصدر:

https://www.google.com.eg/search?q=queen+amina+wall&client

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المخطوطات:

- عثمان بن محمد بن فودى (ت: ١٢٣٣هـ/١٨١٧م): تنبيه الإخوان على أحوال أرض السودان، مخطوطة بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية، رقم ٢٦٥، نيامى، النيجر.
- عبد القادر بن المصطفى مالم نفا: بعض أخبار هذه البلاد الحوسية السودانية وطرق إخبار ملوكها وسلاطينها ونتقا من نوادر علمائها، مخطوطة بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية، نيامى، النيجر، رقم ١٤١٥.

ثانيًا- المصادر العربية المطبوعة:

- ابن بطوطة (أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، ت:٧٧٩هـ/١٣٧٧م): تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأقطار، دار الشرق العربي، د.ت.
- الحسن الوزان (الحسن بن محمد الفاسي ت٩٦٠هـ/١٥٥٢م): وصف أفريقيا، ترجمة الدكتور عبد الرحمن حميدة، راجعه الدكتور علي عبد الواحد، طبعة الرياض، ١٣٣٩هـ.
- محمد بلو (أبو عثمان بن فودي ت:١٢٥٣هـ/١٨٣٢م): إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، تحقيق بهيجة الشاذلي، الناشر: معهد الدراسات الأفريقية، الرباط، ١٩٩٦م.

ثالثًا- المراجع العربية والمعربة:

- مهدي آدامو: الهوسا وجيرانها بالسودان الأوسط، تاريخ أفريقيا العام، المجلد الرابع، أفريقيا من القرن الثاني عشر إلى السادس عشر، المشرف ج.ت، نياني، اليونسكو، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- مودي سيسوكو: الصنغى من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، بحث ضمن كتاب تاريخ أفريقيا العام، المجلد الرابع، اليونسكو، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

رابعًا- المراجع الأجنبية:

- **Afeadie, Philip, Atsu**: Exactions of Colonisl Governing: workplace anguish and Pleusure in Northern Nigeria Wolle Publishing Services, New York of Kano, 2017.
- **Beverly, Mack**: Royal Wives in Kano: In Hausa Women in the Twentieth Century Catharine Coles & Beverly Mack (eds.) Wisconsin: The University of Wisconsin Press, 1991.
- **Chilson, Peter:** Testing fireadom: A Women at the Wheelin Africa, the North.
- **Clarke, Peter**: West Africa and Islam: A Study of Religious Development from the 8th the 20th Century, Edward and Arnold, London, 1982.
- **Dalhatu, Ŭsman:** Malam ja'afaru dan isiyaku: the great emir of Zazau, Woodpecker communication limited, Zaria, Ahmadu Bello University Press, 2002.
- **Davidson, Basil:** West Africa before the colonial era A History to 1850, London and New York, 1998.

- **----------:** A History of West Africa 100-1800, Longman Group Limited England 1985.
- **Editor Dt, Niang:** General History of Africa from the 12th 16th Century, The Hausa and Their meighfovs in the central Sudan, Africa from the twelfth to the sixteenth century.
- **Encyclopedia.com**: Encyclopedia Almanacs Transcripts and Maps, Encyclopedia of world Biography, 2004, Encyclopedia of World Amina of Zaria Biography, 2004.
- **George and Hilary Bradt:** The Bradt Tavel Guide Bradt Travel guide Ltd. England, Nigeria, 2005.
- **Guida Myrl, Jackson-Laufe**: Women Rulers Throughout the ages: An Illustrated Guide, ABC-Cllo, California, 1999.
- **Habeeb, Akande, Eclairer:** Les Noirs et les Nord-Africains Selon L'Islam Raboah Publishers, London, 2014.
- **Habeeb, Akande:** Eclairer editions l'dascurite: Les Noirs et les Nord – Africains Selon L'islam, Robaah publishers, London, 2014.
- **Hiskett, Mervyn**: The Development of Islam in West Africa, Longman, London, 1984.
- **Hogben, S. J.:** An Introduction to the History of the Islamic States of Northern Nigeria, Ibadan, Oxford University Press, 1976.
- **Ifemesia C. C.:** A thousand Years of West African History States of Central Sudan: (11) Halesa States A Thousand Years of University of Ibadan, 1965.
- **Kathleen Sheldon:** Historical Dictionary of Women in sub-Saharan Africa 2nd Ed Rowman & Littefield, London, 2016.
- **Mahdi Adamu:** A Thousands years of Hausaland Partictpatton in the trans-Saharan. Trade, 9th to 19th Century, October 1979.
- **Maurice, Archibong:** Zaria: Men's world Previously Buled by Women 2004.
- **Moin. Oazi:** Women in Islam Exploring, New Paradigms Notion Press, Chennai, 2015.
- **Molefi, Kete, Asante:** The History of Africa: The Quest for eternal Harmony 2ed, Routledge, New York and London, 2015.
- **Ndongko, Theresa:** Tradition and the Role of Women in Africa, Présence Africaine, Nouvelle serie, no. 99/100, 3 et 4e Trimestres, 1976, Presence Africaine.
- **Smith, M. G.:** Government in Zazzau 1800-1950, International African Institute, Oxford Press, London, 1970.
- **Umaru Yusuf Representative:** American International Insurance company (Alleo Insurance Plc) and Also Mathematics Computer Student, Federal College of Education Zaria, Juna, no. 180, Dec. 2007.

خامسًا- الدوريات العربية:

- حسين سيد عبد الله مراد: دولة كانو الإسلامية، تطورها السياسي والحضاري حتى نهاية القرن ٩هـ/١٥م، نشرة دورية محكمة في مجلة الدراسات الأفريقيـة، معهـد البحـوث والدراسات الأفريقية، رقم ٤٧، عام ١٩٩٧م.

- سوزي أباظة محمد حسن داود: إمارة كاتسينا الإسلامية تطورها الحضاري حتى نهايـة القرن ١٠هـ/١٦م، بحث منشور في حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية، كليـة الآداب، جامعة القاهرة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

سادسًا- الدوريات الأجنبية:

- **AbuBakar, SAĂD:** Amina of Zazzau Exploits and Impact in the Savana Region of Nigeria, Bayero University, Journal of Savanna & Sudanic Research Kano studies, New series, vol. 2, no. 2, 1981.
- **Abubakar, Zaria, Ibrahim:** History and Foikiore: A Historiographical Survey of Discussions on Amina Sarauniyar Zazzau University Kano, Held on 3rd-5th April, Ahmadu Bello University, Zaria, 2013.
- **Antoinette Tidjani Alou:** Niger and Sarraounia: one Hundred Years of Forgetting Female Leadership Research, in African Literatures, vol. 40, no. 1, Oral Literature and identity, formation in Africa and the Diaspora, Spring 2009.
- **Arnett, E, J**.: A Hausa Chronicle, Journal of he Royal African Society, vol. 9, no. 34, January, 1910, Oxford University Press on Behalf of the Royal African Society.
- **Enoch Oyedele:** Gendering History: ACASE Study of Queen Amina of Zazzau, Gombe Studies: A Journal of Gomba State University, Ahmadu Bello University, Zaria, 2004.
- **Fisher, Humphrey J:** Les Africanus and the Songhay Conquest of Hausalad, the International Journal of African Historical Studies, vol. 11, no. 1, 1978.
- **Flora, Shaw. C.:** A tropical Dependency: on Outline of the Ancient History of the Ancient History of the Western Soudan Within Account of the Modern Settlement of Northern Nigeria Cambridge University Press, 1905, (Reprinted digitally in 2010).
- **Fuglestad Finn:** A Reconsideration of Hausa History Before the Jihed: The Journal of African History is Currendy, Published by Cambridge University Press, vol. 19, No. 3, 1978.
- **Hajara-Muhammad Kabir:** Northern Women Development A Focus on Women in Northern Nigeria: Queen Amina of Zazzau, vol. 1, Ahmadu Bello University.
- **Kant A. N.:** Aspects of Cultural and intellectual relation Between Northern Africa and Central Sudan C. 700-1900 A.D.: with Special Reference to Kanem Borno and Hausa Land: a curvy-Ahmadu Bello University Zaria.
- **Lange, Dierk**: The Bayajidda Legend and Hausa History, In: Bruder, Edith and Barfitt, Tudor (eds.): African Zion: Studies in Black Judaism, Cambridge Scholars Publishing, UK, 2012.
- **Lovejoy, E. Paule:** The Role of the Wangara in the economic transformation of the central Sudan in the Fifteenth and sixteenth centuries, the journal of African History, vol. 19, no. 2, 1978, Cambridge University Press.

- **----------:** The Kola in the History of West Africa (La Kola dans L'histoire de l'afrique Occidentale, Cahiers d'Etudes Africaines, vol. 20, Cahier (1980).
- **Lris Berger and E. Frances White:** Women in sub-saharan Africa Restoring Women to History, Indiana University Press, US99/995, pp. XIVIII, XLLX, Jerone H. Barkow: Hausa Women and Islam, Canadian, Journal of African Studies, vol. 6, no. 2, Special issue: the roles of African Woman, Past Present and future (1972).
- **Magbaily Fule. C.:** Introduction to the History of African Civilization University Press of America, United States of America 1999, vol. 1, Pre-Colonial Africa.
- **Mahdi, Abdullahi and Mahdi, Abdulahi**: The Genesis of Kano S' Economic prosperity in the 19 Century: The Role of the state in economic development up to 1750, Journal of the historical society of Nigeria, vol. 12, no. 1/2, December 1983- June 1984.
- **Marjorie-Helen Stewart:** The Kisra Legend as oral History the International Journal of African Historical Studies, vol. 13, no. 1, 1980.
- **Mcewan, P. J. M.:** Africa from Early times to 1800, Nigeria 1600-1800: A Summary Thomas Hodgkin Nigerian Perspectives, Oxford, L'university Press, 1960.
- **Moughtin, J. C.:** the Traditional Settlements of the Hausa people: the Town Planning review, vol. 35, no. 1, (APR, 1964) Liverpool University Press.
- **Murray-Last:** Historical Metaphors in the Kano chronicle history in Africa, vol. 7(1980), Cambridge University Press.
- **Nast, Heidi**: Islam, Gender, and Slavery in West Africa Circa 1500: A Spatial Archaeology of the Kano Palace, Northern Nigeria, Annals of the Association of American Geographers, Vol.86, No.1, (Mar. 1996).
- **----------**: The Impact of British Imperialism on the Landscape of Female Slavery in the Kano Palace, Journal of the International African Institute, Vol. 46, No.1, 1994.
- **Okpoko Ikechukwu:** A Archaeology and the Study of Early Urban Centres in Nigeria, African Study Monographs (19)(1), May 1998 of African Studies, University of Nigeria, 1998.
- **Oseni, Toiwa, Afisi:** Power and Womanhood in Africa an Introductory Evaluation, The Journal of Pan African Studies, vol. 13, no. 6, March 2010.
- **Palmer, H. R.:** History of Katsina, Journal of The Royal African Society, vol. 26, no. 103, April, 1927, Oxford University Press on Behalf of the Royal African Society.
- **----------:** The Kano Chronicle, the Journal of the Royal anthropological institute of great Britain and Ireland, vol. 38 Jun-Jun 1908.
- **Salisu, Bala:** History of Origin Spread and Development of Tijjaniyyah Sufi Order in Hausa Land: The case of Zaria city circa 1831-1933, Journal of the Historical Society of Nigeria, vol. 20, 2011.

- **Shehu, Sulaiman:** An Assessment of the Borno Factor in the History of zazau Before 1900, intend lafrneé han north east Zare Larabe Stite University 2012.
- **----------:** The evolution and establishment of Kasar of Zazzau to 1804, Kaduna State University, Kaduna, 2012.
- **Smith M.G.:** The Hausa System of Social Status Africa: Journal of the International African Institute, vol. 29, no. 3, Jul 1959.
- **Toyin, Falola & Ann Genova:** Historical dictionary of Nigeria Historical Dictionaries of Africa, no. 111, the Scarecrow Press, Inc. Plymouth UK, 2009.

سابعًا- الرسائل الجامعية:

(أ) رسائل جامعية عربية:

- إبراهيم لولي إبراهيم: صراع الهوية في إمارة زاريا تحت الاستعمار البريطاني ١٩٠٣-١٩٦٠م، رسالة ماجستير غير منشورة في معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٨م.

(ب) رسائل جامعية أجنبية:

- **Okediji, Florence Adebisi:** An Economic History of Hausa Fulani Emirates of Northern, Nigeria 1900-1939, A dissertation submitted to the faculty of the graduate school in partial fulfillment of the requirements for the degree Doctor of Philosophy in the department of History, Indiana University, December 1970.
- **Sulejman, Ŭsman**: A History of Birnin Zaria from 1350-1902, Ahmedu Beleo, University of Zaria, April, 2007, (M. A. History).
- **Tolulope, Idowu:** Speaking Truths as we know them: The Social Significance of the Depictions of Women in the days of wale ogunyemi Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy in interdisciplinary studies with a concentration in humanities and society, August, 2013.

تحليل توزيع المدارس الثانوية بمدينة نيالا ٢٠١٧ ـ ٢٠١٨

د. سمية محمد يعقوب زريبة(*)

مستخلص:

هدفت الدراسة إلي تحليل وتقويم توزيع المدارس الثانوية الحكومية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وبعض المعايير التخطيطية. لتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة علي مقابلة المسؤلين ببعض إدارات وزارة التربية والتعليم إضافة الي تقارير وبيانات الوزارات ذات الصلة. توصلت الدراسة إلي بعض النتائج أهمها عدم وجود معايير تخطيطية موحدة في إنشاء المدارس الثانوية حيث تتباين خصائص المدارس من حيث المساحة وعدد الفصول والطلاب ومتوسط الطلاب بالفصل وغير ذلك. كما توصلت الدراسة إلي وجود عدد كبير من المدارس المستضافة لم يتم إنشاء مبانٍ لها. وإن توزيع المدارس الثانوية يتسم بالتمركز حول الوسط فقد أظهرت المسافة المعيارية ومعامل صلة الجوار أن نمط توزيع المدارس يميل الي التمركز وأنه متجمع يميل نحو العشوائية. من النتائج أيضاً قلة عدد المدارس الثانوية مقارنة بحجم السكان وبمساحة المدينة حيث تخلو اجزاء كبيرة منها من وجود المدارس خاصة أحياء جنوب الوادي. وختمت الدراسة ببعض التوصيات منها: زيادة عدد المدارس خاصة بأحياء جنوب الوادي، وضع معايير يُعتمد عليها في التخطيط لانشاء المدارس، ومراعاة توسع المدينة ونموها السكاني عند اختيار مواقع المدارس.

(*) أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا - كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة ، عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ١٠٩ - ١٤٠ .

١/ المقدمة:

تولي الجغرافيا اهتماماً كبيراً لدراسة الخدمات لما لها من دلالات تمثل مؤشرات هامة في تقييم نوعية الحياة ومستوي العيش خاصةً فيما بين الريف والحضر. وهو اهتمام قديم في الدراسات الجغرافية بدأ منذ النصف الأول من القرن الماضي عندما أكد كلارك علي أهمية دراسة الخدمات المختلفة. تركز الدراسات الجغرافية للخدمات علي مواقعها وتوزيعها الجغرافي ومقارنةً بحجم وعدد المستفيدين منها، حيث توجد دلالة هامة لطول المسافة فيما بين مواقع الخدمات وأماكن إقامة أفراد المجتمع المستفيد منها فيما يعرف بإمكانية الوصول، كما توجد دلالة فيما بين حجم السكان وحجم الخدمات المتاحة لهم: أي امكانية الحصول. أيضا تأتي أهمية دراسة الخدمات من الحجم الكبير للعمالة الذي تستوعبه إضافة الي ما تقدمه من دعم وفوائد لغيرها من الأنشطة الأخري.

التعليم من أهم الخدمات التي تقدم للسكان. وتأتي أهمية دراستها من أهمية التعليم في عصر يتميز بتسارع الانتاج المعرفي والتقني. ولقد بات الاهتمام بشأن التعليم والاستثمار في المعرفة والبحث العلمي في مقدمة إهتمامات الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية، وذلك لأن المستوي الاقتصادي أصبح يعتمد الي حد كبير علي خصائص ومقدرات رأس المال البشري فهو المفتاح الأساسي لحراك ورفاه المجتمع. من هنا زاد اهتمام الدراسات الجغرافية بخدمات التعليم خاصة مع زيادة الطلب علي التعليم بسبب النمو السكاني والحضري الكبير الذي يميز هذا العصر.

وقد شكلت الزيادة السكانية الكبيرة والمستمرة بمدينة نيالا ضغطاً كبيراً علي مختلف الخدمات ولا يستثني التعليم منها إن لم يكن أكثرها تأثراً. ويتوقف حل تلك المشكلة علي الامكانات المادية التي توفرها الولاية للنهوض بالتعليم، إلا أن حل المشكلة لا يتوقف علي توفير المال فحسب بل يتطلب التخطيط السليم والذي ينبني علي دراسات المختصين في عدة مجالات من أهمها الجغرافيا التطبيقية. إن مسألة تقويم

كفاءة التوزيع المكاني ذات أهمية كبيرة خاصة مع تطور نظم الحاسوب التي تساعد في تحليل وتقويم توزيع الخدمات وغيرها بل وتقدم نماذج للتوزيع الأمثل بناء علي قراءة واقع المنطقة وما بها من مقومات.

تسعي الدراسة الي إلقاء الضوء علي واقع الخدمات التعليمية بالمرحلة الثانوية بالتركيز علي التوزيع المكاني لها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

٢/ مشكلة الدراسة:

تعرضت مدينة نيالا لتغيرات سكانية كبيرة أدت الي زيادة حجم ومعدل النمو السكان بها، أهمها النزوح للأسباب الأمنية إضافةً الي هجرة الريف الي الحضر. شكل وقد الوضع الديموغرافي الجديد والذي لم تكن المدينة علي استعداد لاستيعابه مشكلات تباينت في أشكالها وحدتها علي مختلف الخدمات كان التعليم والصحة والمياه اكثرها تأثراً. وتتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

أ/ ما هو واقع المدارس الثانوية بمدينة نيالا؟

ب/ هل يتَّفق التوزيع الجغرافي للمدارس الثانوية مع المعايير التخطيطة؟

ج/ الي اي مدي يتوافق توزيع المدارس الثانوية مع التطور العمراني والسكاني للمدينة؟

٣/ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أنها تتناول واحدة من أهم الخدمات التي يحتاجها المجتمع والذي تتوقف عليه عملية تقدمه وازدهاره، فالمدارس الثانوية هي عنق الزجاجة نحو التعليم العالي الذي هو أمل كل أُمة للنهوض وتحقيق التنمية والتطور علي كافة الأصعدة. كما أن توزيع المدارس الثانوية الحكومية بالمدينة وتمثيلها علي الخريطة يوفر بيانات يمكن أن يستفاد منها في التخطيط المستقبلي لخدمات التعليم بالمدينة كواحدة من أهم الخدمات ويوضح مدي قرب أو بعد صورتها الحالية عن المعايير التخطيطية.

وأيضا يمثل تسليط الضوء علي مدي كفاية تلك المدارس مقارنة بحجم وتوزيع السكان فائدة علمية يمكن أن تفتح الآفاق للمزيد من الدراسات في هذا المجال.

٤/ فروض الدراسة:

أ/ لا يتناسب توزيع المدارس مع توزيع السكان.

ب/ قلة عدد المدارس مقارنة بحجم السكان في الفئة (١٤ – ١٧).

ج/ عدم مراعاة المعايير التخطيطية في توزيع وتشييد المدارس الثانوية.

٥/ أهداف الدراسة:

أ/ التعرف علي حجم وتركيب السكان بمدينة نيالا.

ب/ دراسة التوزيع العددي للمدارس الثانوية في أحياء مدينة نيالا.

ج/ تقييم وتقويم توزيع المدارس الثانوية باستخدام معايير الإحصاء المكاني ونظم المعلومات الجغرافية.

٦/ منهجية الدراسة وطرق جمع البيانات::

تتبع الدراسة عدد من مناهج البحث الجغرافي القائمة علي التوزيع والتحليل والربط فيما بين الظاهرات منها: المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات التي تم التحصل عليها. كما استخدمت نظم المعلومات الجغرافية (GIS) كأداة في تحديد مواقع المدارس وتوقيعها علي الخريطة ومن ثم تحليل توزيعها المكاني.

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات علي المقبلات الشخصية مع المسؤلين وأصحاب القرار في عدد من الإدارات بوزارة التربية والتعليم بولاية جنوب دارفور وإدارة المرحلة الثانوية بنيالا، اضافةً الي التقارير والاحصاءات والبيانات من المؤسسات ذات الصلة بموضوع الدراسة كمكتب الاحصاء وبلدية نيالا ومحلية نيالا شمال وغيرها. كما تم جمع البيانات الثانوية من عدد من الكتب والمراجع، البحوث والرسائل الدراسات والأوراق العلمية.

٧/ منطقة الدراسة:

تقع مدينة نيالا بغرب السودان عند تقاطع خط طول (٥٣ ٢٤) شرق ودائرة عرض (٣ ١٢) شمال، (خريطة رقم (١)) في حزام السافنا الشوكية معدل المطر السنوي فيها ٣٠٠ ملم. وتبلغ مساحتها ٢٤٢ كيلومتر مربع، وهي أكبر وأهم مدن الولاية وعاصمتها السياسية والإدارية وبها أكبر أسواق الماشية والمحاصيل الزراعية والبستانية والغابية. تتميز بعدة مميزات جعلتها أهم اقطاب جذب السكان بالولاية بل بإقليم غرب السودان كله، لما يتوفر بها من خدمات وفرص عمل وسهولة النقل والاتصال، فهي ملتقي الطرق التي تربط معظم انحاء البلاد. كما انها ملتقي الطرق التي تربط البلاد بدول الجوار بغرب أفريقيا. من أهم ميزات المدينة انها تقع في نهاية خط السكة الحديد الغربي الذي يربطها بكل من العاصمة والميناء الرئيسي للبلاد.

وقد صنفت نيالا المدينة الثانية بعد الخرطوم عاصمة البلاد من حيث حجم ومعدل نمو السنوي للسكان في التعداد الخامس بالبلاد ٢٠٠٨م حيث بلغ حجم سكان المدينة ٤٩٣٧٣٢ نسمة(حوالي ١٧٪ من جملة سكان ولاية جنوب دارفور)، منهم ٢٧٩١٩٠ ببلدية نيالا و٢١٤٥٤٢ بنيالا شمال، (الجهاز المركزي للإحصاء – التعداد الخامس ٢٠٠٨). وكما يتضح من الجدول رقم (١) أن المدينة تتميز بنمو سكاني مرتفع إذ يتضاعف حجم سكانها كل عشر سنوات تقريبا.

جدول رقم (١) حجم ومعدل النمو السنوي للسكان بمنطقة الدراسة في الفترة من ١٩٦٥ إلي ٢٠١٦م

السنة	حجم السكان	السنة	حجم السكان
١٩٥٦	١٤٠٠٠ (تعداد)	٢٠٠٣ (تقدير)	٤٤٢٠٠٠ (تقدير)
١٩٧٣	٩٥٦٠٠ (تعداد)	٢٠٠٨ (تعداد)	٤٩٣٧٣٢ (تعداد)
١٩٨٣	١١٣٦٣٢ (تعداد)	٢٠١٢ (تقدير)	٥٨٣٨٦٤ (تقدير)
١٩٩٣	٢٢٧١٩٣ (تعداد)	٢٠١٦ (تقدير)	٦٣٧٠٨٧ (تقدير)

المصدر: مكتب الإحصاء نيالا.

تتميز المدينة بتركيب سكاني فتي إذ يمثل السكان أقل من ١٩ سنة ٥٥,٥ ٪ من جملة السكان بينما يمثل الفئة ٢٠ - ٤٤ سنة ٣٣,١٤ ٪، والفئة ٤٥ - ٦٤ سنة ٨,٣٥ ٪، والفئة ٦٥ سنة فأكثر ٢,٩٦ ٪ من جملة السكان (الاحصاء نيالا). توضح هذه النسب إرتفاع نسبة الإعالة حيث أن أكثر من ٥٨ ٪ من السكان يعتمدون علي غيرهم لتحقيق وتلبة احتياجاتهم والتي أهمها التعليم والصحة، وهي حقيقة يجب أن يضعها المسئولون والمهتمون بأمر التعليم موضع اهتمام مع وضع إعتبار أيضاً لارتفاع معدل الفقر بين السكان وإنخفاض الدخول السنوية لغالبية الأسر.

جدول رقم (٢) السكان في سن ١٤- ١٥-١٦-١٧-١٨سنة ما بين عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٧م بمدينة نيالا.

السنة	٢٠٠٨						٢٠١٧					
العمر	نيالا شمال			نيالا جنوب			نيالا شمال			نيالا جنوب		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
١٤	٣١٠٣	٢٩٦٩	٦٠٧٢	٣٩٤٧	٣٦٥١	٧٥٩٨	٣٧٨١	٣٦٦٦	٧٤٤٧	٤٥٤٨	٤٥٣٥	٩٠٨٣
١٥	٣٠١٠	٢٩٣٢	٥٩٤٢	٣٨٤٣	٣٦٢٦	٧٤٦٩	٣٨٢١	٣٦٩٩	٧٥٢٠	٤٥٥٦	٤٥٤٠	٩٠٩٦
١٦	٢٩٠١	٢٨٧٧	٥٧٧٨	٣٧٢٨	٣٥٨٤	٧٣١٢	٣٨١٠	٣٦٧٦	٧٤٨٦	٤٥٢٦	٤٤٨٧	٩٠١٣
١٧	٢٧٦٨	٢٧٩٧	٥٥٦٥	٣٦٠١	٣٥٢٥	٧١٢٦	٣٧٤٦	٣٥٩٧	٧٣٤٣	٤٤٦١	٤٣٧٣	٨٨٣٤
١٨	٢٦٠١	٢٦٨٢	٥٢٨٣	٣٤٥٥	٣٤٤٠	٦٨٩٥	٣٦٤١	٣٤٧١	٧١١٢	٤٣٧١	٤٢١٠	٨٥٨١
المجموع	١٤٣٨٣	١٤٢٥٧	٢٨٦٤٠	١٨٥٧٤	١٧٨٢٦	٣٦٤٠٠	١٨٧٩٩	١٨١٠٩	٣٦٩٠٨	٢٢٤٦٢	٢٢١٤٥	٤٤٦٠٧

المصدر: إسقاطات الإحصاء نيالا.

تتكون مدينة نيالا من ٣٩ حياً إضافة إلي عدد من معسكرات النازحين وتنقسم إداريا إلي وحدتين إداريتين هما بلدية نيالا وتضم ٢٣ حياً ومحلية نيالا شمال وتضم ١٦ حياً. و يتبع كل من معسكر دريج وعطاش وكلمة إدارياً لمحلية نيالا شمال بينما يتبع معسكري سكلي والسريف لبلدية نيالا.

خريطة رقم (١) منطقة الدراسة

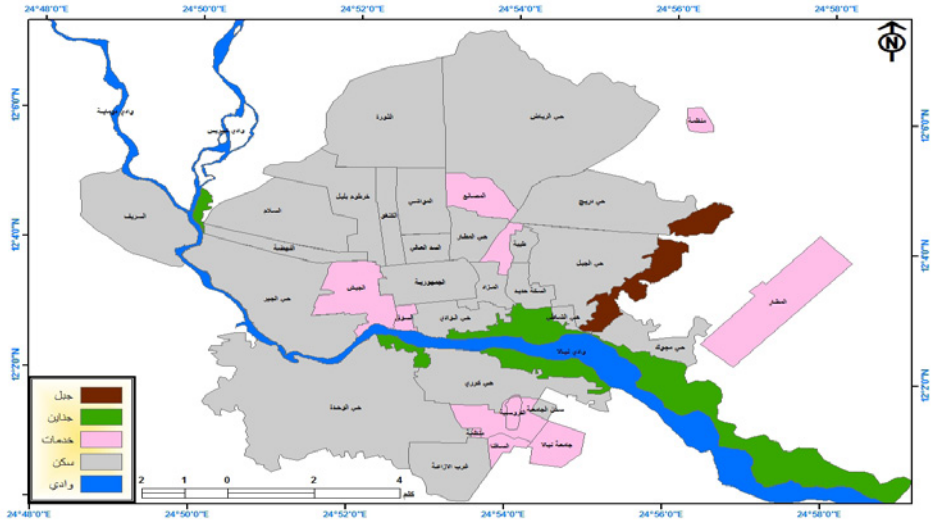

المصدر : موقع قوقل ايرث بتاريخ ٥ /١١ / ٢٠١٨م بتصرف ٢٠١٩م

٨/ التوزيع المكاني للمدارس الثانوية الحكومية بنيالا:

أ/ المدارس الثانوية بمنطقة الدراسة:

توجد بمنطقة الدراسة ٤٢ مدرسة ثانوية حكومية منها ٢١ مدرسة للبنين و٢١ مدرسة للبنات تتوزع فيما بين محلية نيالا شمال وبلدية نيالا كما يوضح الجدول رقم (٣). تتفاوت المدارس من حيث المساحة وعدد الطلاب والفصول جدول كما يوضح الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٣) توزيع المدارس الثانوية الحكومية بمدينة نيالا

الوحدة الادارية	حجم السكان	عدد الاحياء	المدارس		المجموع
			بنين	بنات	
نيالا شمال	٢١٤٥٤٢	٢٣	٩	٧	١٦
بلدية نيالا	٢٧٩١٩٠	١٦	١٢	١٤	٢٦
المجموع	٤٩٣٧٣٢	٣٩	٢١	٢١	٤٢

المصدر: الباحثة بناء علي بيانا الإحصاء نيالا + وزارة التربية والتعليم ولاية جنوب دارفور.

جدول رقم (٤/أ) خصائص المدرس الثانوية الحكومية بنات بمدينة نيالا ٢٠١٨م

الرقم	الوحدة الإدارية	المدرســـــــة	الحي	متوسط طالب/ فصل	عدد الفصول	عدد الفصول			عدد الطالبات
						الأول	الثاني	الثالث	
١	نيالا شمال	الرياض الثانوية	الرياض	٧٣	٨	٢٠٢	١٥٤	٢٣٠	٥٨٦
٢		البير راغب الثانوية	المطار	٥٨	١٠	٢٢٧	٢١٩	١٣٧	٥٨٣
٣		محمد ناصر الساير	الرياض	٦٦	٨	٣٢٣	١٠٢	١٠٠	٥٢٥
٤		النهضة الثانوية	النهضة	٧٥	١٢	٤٧٨	٣٢٤	١٠٥	٩٠٧
٥		عبد الحميد ضو البيت	الامام	٦٩	١١	٣٢٠	٢٧٩	١٦٧	٧٦٦
٦		الشيخ البرعي	خرطوم بالليل	٥٠	١٠	٢٣٣	١٨٦	٨٠	٤٩٩
٧		حي السلام الثانوية	مستضافة	٢٥	٤	٦٦	١٧	١٨	١٠١
		المجموع	**٥**	**٦٣**	**٦٣**	**١٨٤٩**	**١٢٨١**	**٨٣٧**	**٣٩٦٧**
		النسبة المئوية من مجموع الطلاب				٤٦,٦	٣٢٪	٢١,١	١٠٠
٨	بلدية نيالا	حي الوادي	المزاد	٧٨	٧	١٧٩	١٨٧	١٨٥	٥٥١
٩		جنوب دارفور	المزاد	٤٥	٦	٩٣	٩٢	٨٩	٢٧٤
١٠		نيالا الثانوية	المزاد	٦٥	١٣	٣٨٢	٣٣٧	١٣٧	٨٥٦
١١		مهيرة	الاستبالة	٥٨	١٣	٣٣٠	٣٢٠	١١٠	٧٦٠
١٢		ام المؤمنين النموذجية	الوادي	٨٥	١٠	٣٧٨	٣٢٢	١٥١	٨٥١
١٣		الجير الثانوية بنات	الجير	٨٦	٧	٣٢٧	٢٠٥	٧٢	٦٠٤
١٤		الزهراء	المزاد	٦٩	١٢	٤٠٠	٣٠٦	١٢٦	٨٣٢
١٥		كرري الثانوية	كرري	٦٧	٦	٢١٠	١٣٠	٦٥	٤٠٥
١٦		الجبل الثانوية	الجبل	٦١	٧	١٦٩	١٤٢	١١٦	٤٢٧
١٧		الصداقة السودانية السعودية	النيل	٥٦	٩	٢٢٧	١٩١	٩٢	٥١٠
١٨		الانقاذ الثانوية	كرري	٦٨	١٠	٢٩٠	٢٦٦	١٢٥	٦٨١
١٩		الوحدة الثانوية	الوحدة	٧١	١٢	٤٥٥	٣٤٣	٦١	٨٥٩
٢٠		اسماء بنت ابي بكر	مستضافة	٢٢	٦	٥٧	٥٩	١٩	١٣٥
٢١		امنة بنت وهب	الوحدة	٦٨	٩	٣٠٠	٢١٣	١٠٠	٦١٣
		المجموع		٦٥	١٢٧	٣٧٩٧	٣١١٣	١٤٤٨	٨٣٥٨
		النسبة المئوية من مجمع الطلاب				٤٥,٥	٣٧,٢	١٧,٣	١٠٠٪

المصدر: الباحثة بناءً علي الادارة العامة للامتحانات بمكتب التعليم الثانوي بنيالا شمال وبلدية نيالا.

جدول رقم (٤/ ب) خصائص المدارس الثانوية الحكومية للبنين بنيالا ٢٠١٨م

الرقم	الوحدة الإدارية		المدرسة	الحي	متوسط طالب/ فصل	عدد الفصول الأول	عدد الفصول			عدد الطلاب
							الثاني	الثالث		
١	نيالا شمال الرياض نيالا الثانوية بنين		النهضة الثانوية	النهضة	٤٩	١٢	٣٣٢	١٩٠	٦٧	٥٨٩
٢			الرياض	٢٧	٣	٤٨	٣٨	٠	٨٦	
٣			السد العالي	٥٤	١٦	٤٢٢	٣٥٥	٩٠	٨٦٧	
٤			السد العالي	٤٢	٨	١٢٢	١٦٣	٥٨	٣٤٣	
٥			امتداد دريج	٤٩	٣	٥٩	٦٩	٢٠	١٤٨	
٦			مستضافة	٢٨	٦	٦٦	٧٤	٢٧	١٦٧	
٧			حي المعهد	٦٥	٧	١٩١	١٣٦	١٣١	٤٥٨	
٨			مستضافة	٤٨	٢	٤٦	٥١	٠	٩٧	
٩		الشمالية الثانوية بنين السيدة آمنة التركية دريج الثانوية بنين نيالا الجديدة الثانوية حي السلام الثانوية جنوب دارفور	النهضة	٥٣	٦	١٠٤	١٠٢	١١٣	٣١٩	
المجموع					٤٩	٦٣	١٣٩٠	١١٧٨	٥٠٦	٣٠٧٤
النسبة المئوية من مجموع الطلاب							٤٥,٢٪	٣٨,٣٪	١٦,٥٪	١٠٠٪
١٠	بلدية نيالا		المصطفي النموذجية	الوادي	٦٨	١٣	٤٣٣	٣٢٢	١٣٢	٨٨٧
١١			مصعب بن عمير	الامتداد	٧١	٩	٢٩٧	٢٤٥	١٠٠	٦٤٢
١٢			خالد بن الوليد	شم النسيم	٤٥	٩	٢٠٥	١٣٧	٦٥	٤٠٧
١٣			حي الوادي بنين	مستضافة	٤٩	٨	٢٢٤	١٢٧	٤٥	٣٩٦
١٤			الوحدة الثانوية بنين	الوحدة	٧٦	٨	٣٨١	١٥٠	٨٢	٦١٣
١٥			عمر بن الخطاب	مستضافة	٢٠	٩	٠	١٣٥	٤٤	١٧٩
١٦			كرري الثانوية	كرري	٥٥	٧	١٦٩	١٦٧	٥٠	٣٨٦
١٧			القادسية	القادسية	٤٣	٨	٢١٦	٩٨	٣٦	٣٥٠
١٨			معهد الشيخ موسي	الجبل	٢٨	٣	١٤	٥	٦٥	٨٤
١٩			الجير الثانوية بنين	الجير	٣٩	٨	١٨١	١١٥	١٦	٣١٢
٢٠			معهد نيالا العلمي	الوادي	٥٢	٣	٢٢	٢٠	١١٥	١٥٧
٢١			دوماية المشتركة	دوماية	٣٣	٢	٤٨	١٩	٠	٦٧
المجموع					٥١	٨٨	٢١٩٠	١٥٤٠	٧٥٠	٤٤٨٠
النسبة المئوية من مجموع الطلاب							٤٨,٩٪	٣٤,٤٪	١٦,٧٪	١٠٠٪

المصدر: الباحثة بناءً على بيانات ادارة المرحلة الثانوية بكل من محلية نيالا شمال وبلدية نيالا.

ب/ تحليل واقع المدارس الثانوية بنيالا حسب المعايير التخطيطية:

بتحليل بيانات الجدول رقم (٤/ أ و ب) يتبين أن هنالك تبايناً كبيراً فيما بين المدارس من حيث عدد الطلاب وعدد الفصول ومتوسط عدد الطلاب بالفصل. لكن الظاهرة الأكثر لفتاً للنظر هي أن جملة عدد الطالبات ١٢٣٢٥ طالبة بينما كانت جملة عدد البنين ٧٥٥٤ طالب أي أن الإناث يشكلن ٦٢ ٪ مقابل ٣٨ ٪ للذكور من جملة عدد للطلاب البالغ ١٩٨٧٩ طالب وطالبة للعام. بينما يرتفع عدد فصول البنين (١٩٠فصل) عن عدد فصول البنات (١٥١)، ولذلك يرتفع متوسط عدد طالبات/ فصل عن متوسط عدد طالب/ فصل. في كل مدارس البنات لايقل متوسط الفصل عن ٥٠ طالبة باستثناء مدرستي أسماء بنت أبي بكر والسلام والمدرستين مستضافتين تعملان بدوام مسائي. أما مدارس البنين يزيد المتوسط فيها عن ٥٠ طالب للفصل بثمان مدارس منها، أعلاها بمدرسة الوحدة الثانوية وذلك لأنها المدرسة الوحيدة بكل حي الوحدة امتداده وهو من أكبر أحياء المدينة جنوب الوادي.

خريطة رقم (٢) توزيع المدارس الثانوية الحكومية بمدينة نيالا

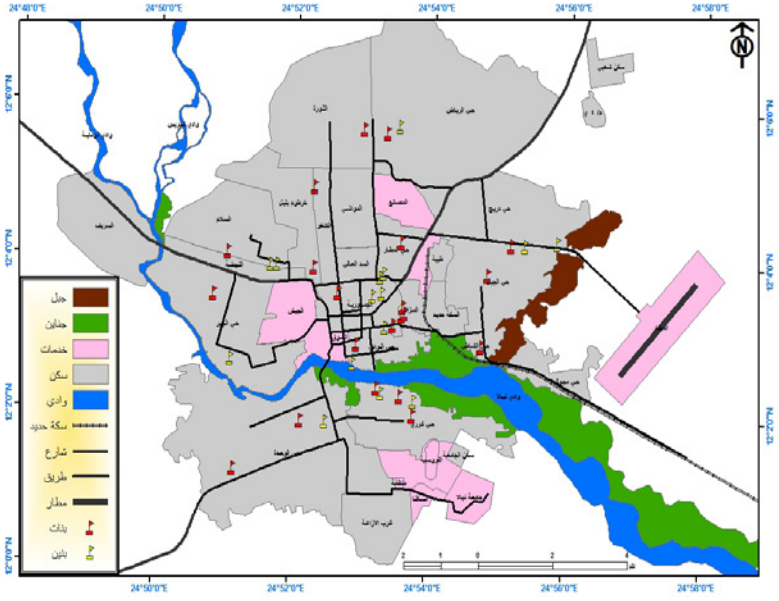

المصدر : موقع قوقل ايرث بتاريخ ٥ /١١ / ٢٠١٨م بتصرف ٢٠١٩م

ج/ التوزيع المكاني للمدارس الثانوية بنيالا:

يتميز القرن العشرين بأنه قرن تطور نظم جمع وتحليل البيانات. من أهم تلك النظم هو نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، أحدي التقنيات الحديثة والتي تمكن من جمع وتخزين ومعالجة وتحليل كم هائل من المعلومات عن طريق الحاسوب باستخدام برامج مخصصة تقوم بتحليل الخصائص المكانية للظاهرات والأنتشار أو التوزيع المكاني لها(جمعة محمد داؤود، ٢٠١٢). يستفاد من ذلك التحليل في مختلف مجالات التنمية أهمها تخطيط الخدمات والمدن ودراسة الموارد والانشطة البشرية وغير ذلك. تستخدم نظم المعلومات الجغرافية (GIS) عدد من المقاييس والمؤشرات لدراسة التوزيع المكاني، استخدمت الدراسة منها:

١/ الموقع المتوسط:

ويعني النقطة أو الموقع الذي يتوسط المواقع الجغرافية لمفردات الظاهراة موضع الدراسة. اهمية هذا الموقع انه يستخدم كمركز لرسم الدائرة المعيارية.

آخر مدرسة من جهة الشرق هي السيدة آمنة التركية للبنين، وتقع علي خط طول (٥١ ٥٥ ٢٤) شرق، وآخر مدرسة من ناحية الغرب هي مدرسة الجير الثانوية للبنات وتقع علي خط طول (٥٠ ٥٠ ٢٤) شرق. اما من جهة الجنوب فان آخر مدرسة هي مدرسة آمنة بنت وهب الثانوية بنات وتقع علي دائرة عرض (١٤ ١ ١٢) شمال، ومدرسة نيالا الجديدة للبنين هي آخر مدرسة من جهة الشمال وتقع علي دائرة عرض (٤٤ ٥ ١٢) شمال. المدرسة المركزية أو الوسطي فهي مدرسة خالد بن الوليد الثانوية للبنين. خريطة رقم (٢). ونلاحظ من الخريطة أن النقطة أو المدرسة الوسطي لا تبعد عن النقطة الفرضية (النقطة التي تقع أقرب ما يمكن لمركز توزيع الظاهرات) : احداثيات الأولي هي (١٠ ٥٣ ٢٤) شرق و(٣١ ٣ ١٢) شمال، والثانية (٩ ٥٣ ٢٤) شرق و(٢٦ ٣ ١٢) شمال.

٢/ المسافة المعيارية (Distance Standard):

تستخدم المسافة المعيارية للتعرف علي مدي تباعد أو تمركز مفردات الظاهرة موضع الدراسة. يتم رسم دائرة تسمي الدائرة المعيارية يكون مركزها الموقع المتوسط بنصف قطر يساوي قمة المسافة المعيارية. هذه المسافة المعيارية كما الانحراف المعياري تدل علي أن ٦٨٪ من المفردات تقع داخل الدائرة المعيارية (جمعة محمد داؤود، ٢٠١٢). ويمكن ان تضاعف المسافة المعيارية لرسم دائرة يقع داخلها ٩٥٪ من القيم، ويمكن رسم دائرة ثالثة بثلاث اضعاف المسافة المعيارية يقع ضمنها ٩٩ ٪ من المفردات.

نتبين من الخريطة رقم (٣) تركز المدارس بوسط المدينة حيث تقع ٢٢ مدرسة من جملة ٣٧ مدرسة ضمن المسافة المعيارية الأولي والتي تمثل ٦٨٪ من الظاهرات، بينما تخلو الدائرة المعيارية الثالثة (٩٩٪) من وجود أي المدارس الثانوية

خريطة رقم (٣) المسافة المعيارية واتجاه التوزيع للمدارس الثانوية بمدينة نيالا.

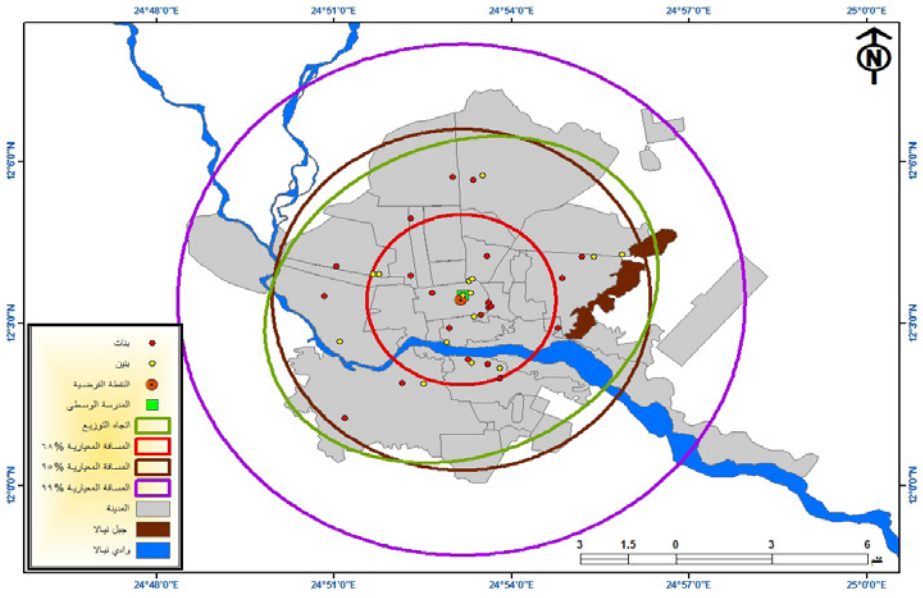

المصدر : موقع قوقل ايرث بتاريخ ٥ /١١ / ٢٠١٨م بتصرف ٢٠١٩م.

جدول رقم (٤) توزيع المدارس حسب المسافة المعيارية

الدائرة المعيارية	مساحة الدائرة بالكلم٢	٪ من مساحة المدينة	عدد المدارس داخل الدائرة			٪ من جملة المدارس
			بنين	بنات	المجموع	
٦٨ ٪	٢٧	١١,١	١١	١١	٢٢	٥٩,٥
٩٥ ٪	٨٠	٣٣,١	٦	٩	١٥	٤٠,٥
٩٩ ٪	١٣٥	٥٥,٨	٠	٠	٠	٠,٠
الجملة	٢٤٢	١٠٠	١٧	٢٠	٣٧	١٠٠

المصدر: الباحثة.

يتضح من الخريطة رقم (٣) والجدول رقم (٤) الآتي:

١/ ان الدئرة المعيارية والتي نصف قطرها المسافة المعيارية (٢,٩ كيلومتر) مساحتها ٢٧ كيلومتر مربع، تقع بها ٢٢ مدرسة أي ٥٩,٥ ٪ من جملة المدارس الظاهرة علي الخريطة والبالغ عددها ٣٧ مدرسة منها ١١ مدرسة للبنات و١١ مدرسة بنين.

٢/ ان الدئرة المعيارية والتي نصف قطرها ضعف المسافة المعيارية (٥,٨ كيلومتر) ومساحتها ٨٠ كيلومتر مربع، تقع بها ١٥ مدرسة أي ٤٠,٥ ٪ من جملة المدارس، منها ٦ مدارس بنين و٩ من مدارس البنات.

٣/ لا توجد اي مدرسة ثانوية ضمن الدئرة المعيارية والتي نصف قطرها ثلاث أضعاف المسافة المعيارية وهي تمثل ٥٥٪ من مساحة المدينة.

٤/ أن توزيع المدارس الثانوية يتسم بالتركز اذ نجد ان حوالي ¾ المدارس تقع في مساحة تبلغ ١١ ٪ من مساحة المدينة، ويقع الربع المتبقي منها في ٣٣٪ من مساحتها. يخلو أكثر من ٥٥٪ من مساحة المدينة من وجود أي مدرسة ثانوية حكومية، الأمر الذي يعكس صعوبة الوصول وبعد المسافة بالنسبة لعدد كبير من سكان الأحياء الطرفية للمدينة.

٥/ تتركز المساحات الخالية من المدارس في الجزء الواقع جنوب الوادي: امتداد كرري وامتداد الوحدة وغرب الإذاعة، والأجزاء الشمالية للمدينة شمال الوادي: امتداد الرياض، الثورة، دريج، خرطوم بالليل والسريف.

٦/ مدارس البنين أكثر تركزاً بوسط المدينة مقارنة بمدارس البنات ويرجع ذلك لوجود عدد كبير من المدارس المستضافة بين مدارس البنين.

٣/ اتجاه التوزيع:

هو أحد أدوات التحليل المكاني، يسمي أيضا بالشكل البيضاوي المعياري للتشتت (Ellipse Deviation Standard) يعبر عما إذا كان التوزيع المكاني للظاهرة له اتجاه محدد (محمد جمعة داؤود، ٢٠١٢). يحسب الاتجاه من المركز المتوسط وباتجاهين وينتج عن ذلك شكلا بيضوياً يطوق الظاهرة بحيث تظهر المعالم فيه ومدي اقتراب توزيعها او ابتعاده عن الشكل الدائري. لهذا الاتجاه أهمية كبيرة لأنه يحدد محاور توزيع الظاهرة فيستفاد منه في رسم التخطيط المستقبلي للخدمات. من خلال الخريطة رقم (٣) يتضح أن توزيع المدارس الثانوية يأخذ اتجاه شمال شرق الشرق نحو جنوب غرب الغرب بزاية ٥٨,٨ درجة. ويطوق الشكل البيضاوي كل المدارس ما يشير الي أن جميع المدارس تقع في بهذا الاتجاه داخل المدينة وهو يتفق الي حدٍ كبير مع اتجاه نمو وتوسع المدينة.

٤/ الحرم المكاني:

يستخدم تحليل الحرم المكاني أو نطاق التأثير، للتعرف علي نطاق الخدمة للمدارس الموجودة، وذلك برسم دائرة حول المدرسة بمسافة يتم تحديدها من قبل الباحث او بحسب المعايير التخطيطية المتبعة في منطقة الدراسة. اعتمدت الباحثة علي تطبيق نطاقين الأول منها ٥٠٠ متر (كيلومتر) والثاني ٨٠٠ متر(كيلومتر) علي المدارس الموجودة فعلياً اي أن لها مواقع ومباني تخصها علي أرض الواقع. توضح

الخريطة رقم (٤) أنه يوجد تداخل كبير فيما بين نطاقات التأثير المدارس، فهنالك فقط ست مدارس تقل المسافة بينها وأقرب مدرسة عن ٥٠٠ متر وأربع تقل المسافة بينها عن أقرب مدرسة عن ٨٠٠ متر الأمر الذي يشر إلي تركز المدارس وقرب المسافات فيما بينها بوسط المدينة فكما تبين الخريطة هنالك أجزاء كبير لا تغطيها نطاقات تأثير المدارس. التداخل فيما بين مدارس البنين أكبر منه بالنسبة لمدارس البنات: توجد مدرستان فقط من مدارس البنين تزيد المسافة بينها وبين اقرب مدرسة للبنين عن ٨٠٠ متر بينما توجد خمس مدارس للبنات تزيد المسافة بينها واقرب مدرسة بنات عن ٨٠٠ متر. ويرجع ذلك كما ذكرنا سابقا بسبب وجود عدد كبير من مدارس البنين مستضافة مقارنة بمدارس البنات فالمستضافة منها مدرستان فقط.

خريطة رقم (٤) نطاق التأثير للمدارس الثانوية بمنطقة الدراسة

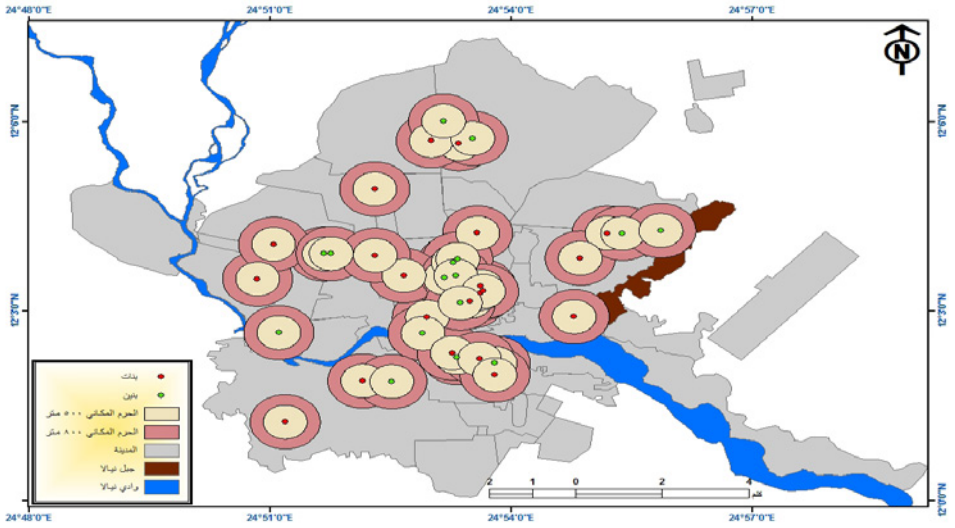

المصدر : موقع قوقل ايرث بتاريخ ٥ /١١ / ٢٠١٨م بتصرف ٢٠١٩م

٥/ الجار الأقرب (Neighbor Nearest Average):

يستخدم تحليل الجار الأقرب أو معامل صلة الجوار لمعرفة نمط انتشار ظاهرة ما مكانياً، من خلال مقارنة التوزيع الفعلي للظاهرة مع توزيع نظري معين. ويحسب

بقسمة نسبة المسافة المقاسة علي المسافة المتوقعة بالمعادلة : معامل الجار الاقرب ل (ن/ م) أو ل م / م٢

حيث:

م : متوسط المسافات الفعلية ، م٢ : متوسط المسافة النظرية او المتوقعة، ن : عدد النقاط ، ح : مساحة المنطقة.

تتراوح قيم معامل صلة الجوار ما بين صفر و ٢,١٥. فإن كانت = صفر فالتوزيع متجمع، وإن كانت ١ فالتوزيع عشوائي، وان كانت أكبر من ١ فالتوزيع متقارب ، وان كان ٢,١٥ فهو توزيع منتشر. تتضح دلالة هذا المعامل من الجدول الآتي:

جدول رقم (٥) دلالة قيمة معامل الجار الأقرب

النمط	قيمة معامل الجار القرب		النمط الفرعي
المتقارب	صفر		متجمع تماماً
المتجمع	٠ ـــ ٠,٥	اقل من ١	متقارب لكن غير منتظم
	٠,٥ ـــ ١		متقارب يتجه نحو العشوائي
العشوائي	١		بعض النقاط متجمعة والاخري متباعدة
المتباعد	٢ -1	اكبر من ١	متباعد المسافات
المنتظم	٢		منتظم الشكل (مربع)
	الكبر من ٢		منتظم الشكل السداسي

المصدر: محمد مجعة داؤود، ٢٠١٢ بتصرف.

بتحليل الجار الأقرب للمدارس بمنطقة الدراسة كانت النتيجة :

متوسط المسافات الفعلية: ٦٠٥,٢٤ متر

متوسط المسافة النظرية او المتوقعة: ٦٦٢,٢ متر

وعليه فإن قيمة معامل صلة الجوار يساوي ٠,٩١ اي انه يقع ضمن المدي ٠,٥ ـــ ١ اي أن توزيع المدارس الثانوية الحكومية بمدينة نيالا توزيع متجمع يتجه نحو العشوائي (النمط الثاني موضح بالاطار).

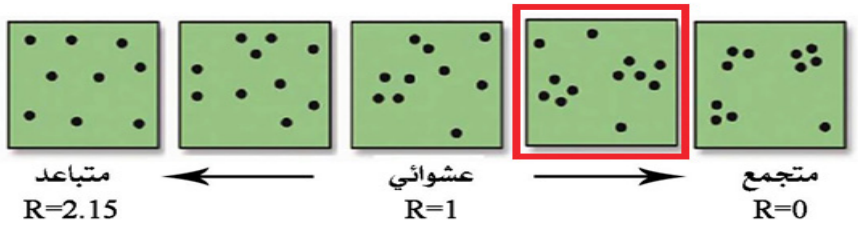

ملخص تحليل معامل صلة الجوار للمدارس الثانوية بنيالا

Neighbor Nearest Running script Average

Summary Neighbor Nearest Average

605.242097 :Distance Mean Observed

662.207168 :Distance Mean Expected

0.913977 :Ratio Neighbor Nearest

0.987409- :score-Z

0.323442 :value-P

Meters in measured Distance

2019 11:29:01 15 Jan Tue at Succeeded

النتائج:

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

١/ تتميز مدينة نيالا بكثافة سكانية عالية تصل الكثافة الخام الي ٢٦٣٢ نسمة / كيلومتر المربع.

٢/ ترتفع نسبة الفئات العمرية في سن التعليم العام (الأساس والثانوي).

٣/ قلة عدد المدارس الثانوية الحكومية مقارنة بعدد السكان في الفئة العمرية ١٤ – ١٨ سنة.

٤/ يوجود عدد من المدارس المستضافة خاصة مدارس البنين منها ما تعمل بدوام مسائي ومنها ما تعمل بدوام عادي.

٥/ تباين خصائص المدارس من حيث عدد الطلاب وعدد الفصول ومتوسط الطلاب/ الفصل.

٦/ تشكل البنات ٦٢ ٪ من جملة الطلاب لكن يحظين بـ ٤٤ ٪ من جملة الفصول، بينما يشكل البنين ٣٨ ٪ من مجموع الطلاب ولهم ٥٦ ٪ من جملة الفصول بالمدينة.

٧/ من أهم النتائج تناقص عدد الطلاب من السنة الأولي نحو السنة الثالثة حيث يمثل عدد طلاب السنة الثالثة أقل من ٢٠٪ بأغلب المدارس.

٨/ يظهر تطبيق مقاييس خصائص التوزيع لنظم المعلومات الجغرافية أن المدارس الثانوية تتركز حول الوسط، مع اتجاه يتفق مع اتجاه امتداد المدينة.

٩/ بينت المسافة المعيارية نمط توزيع يميل نحو التركز، حيث تتركز المدارس بوسط المدينة خاصة مدارس البنين منها. كما أظهرت صلة الجوار نمط توزيع متجمع يميل نحو العشوائية.

١٠/ تعاني الأحياء الطرفية بالمدينة من نقص المدارس الثانوية، خاصة الأحياء التي تقع جنوب الوادي.

التوصيات:

بناء علي ما تم التوصل اليه من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

أولا: وضع معايير تخطيطية يتم الاعتماد عليها في إنشاء المدارس الثانوية من حيث المساحة الكلية، مساحة وعدد الفصول، مساحة الميادين، الأنشطة غير الصفية: المعامل، المسارح، الملاعب وغيرها.

ثانياً: ضرورة مراعاة تحقيق العدالة والمساواة في توزيع المدارس الثانوية اعتماداً علي حجم السكان المسافة التي يقطعها الطالب وصولاً للمدرسة.

ثالثا: انشاء قاعدة بيانات تشتمل علي البيانات الخاصة بكل المدارس من حيث الموقع والمساحة وعدد الفصول والطلاب وغيرها من البيانات لتكون مرجعية التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بانشاء المدارس.

رابعا: يجب ان يُراعي التوسع المساحي والامتداد العمراني للمدينة والنمو السكاني بها عند اختيار مواقع المدارس الثانوية.

خامسا: انه من الضرورة الملحة التخطيط لإنشاء مدارس للبنين والبنات بأحياء جنوب الوادي.

سادساً: العمل علي زيادة عدد الفصول بمدارس البنات تكملة وانشاء مباني المدارس المستضافة.

سابعاً: إجراء دراسة تفصيلية للسكان ومعرفة حجم السكان في سن التعليم الساسي والثانوي.

ثامناً: أن تشجيع وتبني وزارة التربية والتعليم البحوث والدراسات التي تقوم بدراسة وتقويم وتحليل الخدمات التعليمية باستخدام مختلف الوسائل والاساليب.

قائمة المراجع والمصادر

١/ **ابراهيم، عيسي علي ، ١٩٩٩:** الأساليب الإحصائية والجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٢/ **أحمد، رياض عبد الله، ٢٠١٤:** كفاءة الخدمات التعليمية بمدينة الشرقاط بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية، جامعة تكريت مجلة مداد الآداب العدد ١٣.

٣/ **داؤود، جمعة محمد، ٢٠١٢م:** أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلوم، مكة المكرمة.

٤/ **الزوكة، محمد خميس ١٩٨٤:** التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار الجامعات للمعرفة، الاسكندرية.

٥/ **الشافعي، شريف فتحي ٢٠٠٩:** الدليل العملي لادارة نظم المعلومات الجغرافيةArcgis GIS)) دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٦/ **عسكر، أحمد علي، ٢٠١٥:** التحليل المكاني للمدارس الحكومية بمدينة غزة بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية (حالة دراسية حي الشيخ عجلان) رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة.

٧/ **محمد، أبو القاسم علي، بدون:** التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة الخمس، موقع مجلة البحوث الأكاديمية.

٨/ **ملاحويش، لؤي طه وحميد، أبي شوكت، ٢٠١٣:** تقييم كفاءة الخدمات التعليمية بمدينة الهيت، مجلة المخطط والتنمية العدد (٢٩) ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي جامعة بغداد.

٩/ **طاهر يوسف (٢٠٠٧):** التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية.

١٠/ **ولاية جنوب دارفور، وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٦:** استراتيجية التنمية والاستقرار في جنوب دارفور: استراتيجية التعليم (مشاريع التجسير والتنمية ٢٠١٦- ٢٠١٩م).

العلاقات الصينية ـ الأفريقية من منظور أمن الطاقة

غزلان محمود عبد العزيز(*)

ملخص

في إطار ماتشهده الصين من نمو سريع وتوسع اقتصادي، وسعيها نحو بناء نظام أمني قوي، يتزايد طلبها –الصين– على النفط وسعيها نحو ضمان أمن الطاقة لها. فبالنسبة لبلد يزداد استهلاكه من النفط سنويًا، يصبح أمر تأمين إمدادات الطاقة المستدامة وبأسعار معقولة أمر حتمي، خاصة وأن سياسة الصين حول الاعتماد على الذات فيما يتعلق بأمن الطاقة لم تعد ممكنة.

تضع هذه الدراسة فرضية أساسية مفادها، أن اهتمام الصين المتزايد بالقارة الأفريقية إنما يرجع إلى سعي الصين نحو تحقيق هدف تأمين امدادات الطاقة من مصادر موثوقة وآمنة وبدون انقطاع، خاصةً في إطار ادراك الصين لعدم أمان مصادر الطاقة التقليدية بالنسبة لها.

فبالنسبة لدولة تأمل في تحقيق تقدم اقتصادي أكبر وتسعى لتأمين أقصى قدر من النمو الاقتصادي لشعبها، يصبح أمر تأمين إمدادات الطاقة أمر بالغ الأهمية، خاصة في ظل تزايد تعقد وصعوبة استمرار اعتمادها –الصين– على النفط في بلدان مثل روسيا ومنطقة غرب آسيا. فبالنسبة لمنطقة غرب آسيا والشرق الأوسط– بالإضافة للمشكلات والقضايا السياسية– نجد سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة على أنظمة الحكم في هذه المنطقة. أما بالنسبة لإمدادات النفط من روسيا، فإن الصين تنظر إليها بأنها منطقة لا يمكن الاعتماد عليها في المستقبل البعيد.

لذلك فقد لوحظ تحول الصين إلى دعم مزيد من علاقات التعاون والتواجد بقوة مع إفريقيا، خاصة في الدول المنتجة للنفط مثل: أنجولا والسودان –بشقيه الشمالي والجنوبي– على أمل موازنة الخطر الأمني والتهديد الذي تواجهه في مجال أمن الطاقة.

(*) مدرس العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والادارة - جامعة ٦ أكتوبر - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩

مقدمة:

من الملاحظ أنه لسنوات عدة سادت الفكرة حول أن الصين في مجال اهتمامات سياستها الخارجية تركز بالدرجة الأولى على محيطها الإقليمي المتمثل في شرق آسيا، غير أنها – الصين– بدأت في التحرك بعيداً عن هذا المحور متجهةً إلى عالم القارة الأفريقية، هادفةً إلى توسيع دوائر نفوذها وخياراتها، محاولة في ذلك إيجاد بدائل جديدة تحقيقاً لسياساتها وأهدافها.

هذا، وعلى الرغم من عمق العلاقات الصينية الأفريقية والتي ضربت بجذورها في عمق التاريخ والتي قامت بالأساس على الدعم الأيديولوجي الصيني لحركات التحرر في أفريقيا، إلا أنها شهدت تطوراً ملحوظاً منذ بدايات تسعينيات القرن المنصرم، ولم يكن هذا التطور للعلاقات بين الجانبين لسد احتياجات التنمية الاقتصادية المتسارعة للصين وحسب، بل ولمواكبة الصين للتطورات المتسارعة على الساحة الدولية، وكسبها وزناً اقتصادياً ونفوذاً استراتيجياً.

كما شهدت الصين عدداً من التغيرات العالمية والإقليمية التي جاءت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة والتي كان لها انعكاساتها على السياسة الخارجية الصينية بشكل عام وعلى القارة الأفريقية بشكل خاص. ففي أعقاب إنهيار الاتحاد السوفيتي واجهت الصين عدداً من التحديات السياسية والاقتصادية والتي تزامنت مع بروز تحديات ومتغيرات داخلية دفعت الصين نحو تعزيز تواجدها في قارة أفريقيا من منطلق اعتبارها شريكاً في التنمية التي شرعت الصين في تبنيها والتي تحتاج لتوافر المواد الخام والمعادن اللازمة للصناعة، كما تتطلب فتح أسواق جديدة تستوعب هذه الصناعات الصينية التي شهدت طفرة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية.

ومن هذا المنطلق، ولثراء الدول الأفريقية بالمواد الأولية والمعادن النفيسة التي تحتاجها الصين، فيمكن القول بأن الصين قد وجدت ضالتها من هذه المعادن في القارة الأفريقية المتعطشة للتنمية والتطور، وقد كان ذلك من خلال تعزيز التواجد الصيني في القارة بشتى الطرق.

ومن الملاحظ أن هذا التواجد الصيني في القارة إنما يتميز بالسلمية، والذي ينبع من المباديء التي تتمسك بها الصين في إطار خططها التنموية وهي التأكيد على النهوض والتطور

السلميين، وهو ما أتاح لها –بدرجة ما– إلى تسريع عملية تطورها. وعلى الرغم من المخاوف الواسعة النطاق وعدم اليقين بشأن النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين والمكانة السياسية، تظل بكين ملتزمة بمبدأ النهوض السلمي والقضاء على الفقر من خلال تعزيز العولمة الاقتصادية وتحسين العلاقات مع بقية دول العالم.

اشكالية الدراسة

في إطار ماشهدته العلاقات الصينية الأفريقية من تطور كبير في الآونة الأخيرة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في إطار هذه العلاقات وفي إطار الدراسات المتنوعة التي تناولت هذا التطور في العلاقات بين الجانبين، لم يعد يتركز على عمليات استقراء البيانات والتقديرات حول مقدار استهلاك النفط اللازم لدفع التنمية في الصين ودفعها إلى ذروة الهيمنة العالمية، ومعدلات النفط التي تستوردها من دول القارة الأفريقية، ولكن السؤال الذي تطرحه هذه الدراسة يتركز حول ماهية السياسات والمبادرات التي اتخذتها الصين لتلبية الطلب على الطاقة وتأمين مصادره وسد العجز لديها في هذا المجال، وكيف يتم تنفيذ هذه الخطوات في سياساتها المختلفة.

ذلك من منطلق تزايد أهمية موضوع احتياج الصين لتأمين النفط والغاز في مقابل تقليل اعتمادها على الفحم، وذلك لعدة أسباب تدور حول: مقدار انبعاثات الكربون والمخاطر البيئية التي ينطوي عليها حرق الفحم [١]، وسعي الصين المتنامي إلى البحث عن مصادر أخرى للنفط والغاز بعيداً عن مصادرها التقليدية في محيط مجمع الطاقة الآسيوي، خاصةً في اطار التشكيك في العلاقات التكتيكية التي تربطها مع روسيا وقيرغيزستان [٢]. أضف إلى ذلك، فإن غلبة السيطرة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط إلى جانب الأوضاع المضطربة التي يتسم بها هذا الإقليم إنما تعتبر أحد أهم الأسباب المزعجة بالنسبة للصين والتي تجعلها دائمة البحث عن مصادر جديدة لتأمين الطاقة لديها.

كل هذه الأسباب –بدرجة أو أخرى– إنما تدفع الصين إلى إعادة تقييم وإعادة النظر في قضايا أمن الطاقة لديها، وتأمين مصدر بديل للإمداد. في ظل هذه المخاوف، فإن أهمية أفريقيا إنما تتزايد وتستحق المبالغة في تقديرها، وهو مايتضح للعيان من خلال مختلف السياسات والخطط التي وضعتها الصين وأفريقيا على مدار العقدين الماضيين. حيث التنامي السلمي

للوجود الصيني في أفريقيا ومشاركتها المتزايدة في القارة من خلال المبادرات العملية والخطوات التي تتخذها لمواجهة التحدي المتمثل في ايجاد بدائل دائمة لامدادها بالطاقة.

فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في وجود علاقة ارتباطية بين تنامي الوجود الصيني في أفريقيا وهدف تأمين مصادر امدادات الطاقة بالنسبة لها والذي يعتبر المحور الأساسي لتحقيق التنمية الصينية المنشودة.

تقسيم الدراسة

من منطلق التساؤل الرئيسي للدراسة والذي يبحث في السياسات والمبادرات التي تتخذها الحكومة الصينية في أفريقيا لتأمين امدادات الطاقة لديها، وللاجابة عليه، فإن هذه الدراسة تنقسم إلى أربعة عناصر أساسية:

١- الاطار النظري للدراسة
٢- سياسات بكين نحو تحقيق أمن الطاقة مع الدول الأفريقية
٣- أمن الطاقة في إطار مجموعة البريكس
٤- مستقبل أمن الطاقة في العلاقات الصينية- الأفريقية

أولاً: الاطار النظري للدراسة وتعريف المفاهيم:

في الاطار النظري للدراسة تتناول الباحثة فرضيات النظرية الواقعية الجديدة ومحاولة تطبيقها على الموضوع محل الدراسة، ذلك لأن هذه النظرية تعتبر من أقدم نظريات الأمن في مجال العلاقات الدولية. ثم تتطرق الدراسة إلى وضع التعريفات لعدد من المفاهيم محل الاهتمام مثل: مفهوم أمن الطاقة، الجغرافيا السياسية، ومفهوم القوة. وفيما يلي تتناول الباحثة هذه الأُطر النظرية بشيء من التفصيل.

(١) الواقعية الجديدة وأمن الطاقة:

تعتمد هذه الدراسة في المقام الأول على مقولات الواقعية الجديدة على اعتبار كونها تعتبر واحدة من أهم النظريات التقليدية في مجال العلاقات الدولية والمرتبطة بالدراسات الأمنية. فالواقعية الجديدة تفترض أن تفاعل الدول ذات السيادة يمكن تفسيره من خلال الضغوط التي تمارسها عليها البنية الفوضوية للنظام الدولي، والتي تعمل بالتالي على الحد من خياراتها وتقييدها، وأن النظام الدولي مدفوع إلى حد كبير بسياسة القوة وتعظيم الأمن.

هذا، وتستخدم الواقعية في هذه الدراسة للاشارة إلى التنافس والصراع الناشئين عن غياب النظام في النظام الدولي، ولفهم طبيعة السياسة الدولية والسلوكيات التي تنبع من التفاعل بين الدول.

فإن العلاقات بين الدول في عالم اليوم إنما يحددها عاملي القوة والأمن، وهذا واضح في الآونة الأخيرة من خلال معركة الدول للسيطرة على الموارد، وخاصة النفط. ومن خلال ماقدمه "جون ميرشيمير" حول الواقعية ومافيها من شرح لسلوكيات الدول وأنماط التفاعلات الدولية، يمكن الوقوف على حقيقتين أساسيتين [٣]:

- على الرغم من تعدد وتمايز الأهداف التي تسعى إليها الدول، إلا أن هدف بقاء الدولة Survival هو أحد أهم الأهداف التي تسعى مختلف الدول لتحقيقها، حيث تحقيق هذا الهدف يعتبر هو الضامن لتحقيق بقية الأهداف.
- يفرض هيكل النظام الدولي على الدول المعنية بتحقيق أمنها التنافس مع بعضها البعض على السلطة. بمعنى أن الهدف النهائي لكل قوة عظمى هو تعظيم حصتها من القوة العالمية والسيطرة على النظام في نهاية المطاف.

وعلى نفس المنوال، رأى بعض العلماء أن سمة النظام الدولي الفوضوي Anarchical تعتبر المتسبب الأساسي في نشوب الصراعات والحروب.

وعليه، فعند الأخذ في الاعتبار أفكار ومقولات النظرية الواقعية السابق ذكرها، ومع تطورات النظام الدولي المعاصر، نجد أن قضايا الطاقة والموارد لم تعد يمكن النظر إليها كونها

مجرد قضايا جيولوجية –فحسب– بل هي مصلحة جيوسياسية واستراتيجية تستخدمها الدول على حد سواء في اقناع واكراه مختلف أجهزة النظام الدولي للوصول والسيطرة عليها –موارد الطاقة–.

ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة تؤكد على فكرة وفرضية رئيسية تدور حول أهمية دور الجغرافيا السياسية في فهم العلاقة بين الحصول على موارد الطاقة وتحقيق الهيمنة –العسكرية والاقتصادية– على حد سواء. كما أن الجغرافيا السياسية تضع نهجاً نظريًا وواقعيًا وجيوسياسياً يؤكد مدى أهمية القضايا ذات الصلة بأمن الطاقة في الشؤون العالمية. ومن أهم الافتراضات والحجج التي يمكن اختزالها من هذه الفكرة [٤]:

١– يعد الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، والتي تعد فيها الطاقة الأكثر أهمية، عنصراً أساسياً في تحقيق القوة الوطنية والمصلحة الوطنية للدولة.
٢– موارد الطاقة –في الآونة الاخيرة ومع تصاعد صراعات السيطرة عليها– أصبحت تتسم بأنها أكثر ندرة ومصادرها غير آمنة .
٣– تنامي التنافس الدولي حول الوصول والتحكم في مصادر الطاقة، العامل الذي يؤدى إلى تزايد احتمالية نشوب النزاعات والحروب الدولية.

هذا، ومع بروز ما أصبح يطلق عليه في المعجم الدولي باسم الاستيلاء على النفط، أصبح الصراع الدولي على النفط والموارد الطبيعية الأخرى أكثر احتمالًا وأصبحت المنافسة أكثر ضراوة.

وعليه، فإنه بالنسبة للصين تعتبر الطريقة الوحيدة لتأمين مكان لها في النظام الدولي والسيطرة على منطقتها ليس فقط بالاعتماد على النمو السكاني والنمو الاقتصادي الحالي، ولا بالنمو المستمر لاقتصادها والذي سوف يترجم إلى قدراتها العسكرية وضمان التماسك الداخلي، ولكن يكمن في مدى قدرتها على الوصول والسيطرة على الموارد الاستراتيجية مثل النفط والغاز، خاصةً في ظل انعدام الأمن في مضيق ملقا، واحتمال فرض حظر عسكري على إمداداتها النفطية، وهو مايمثل تهديدًا أساسيًا للمصالح الوطنية الأساسية للصين.

ومن منطلق مقولات النظرية الواقعية الجديدة وتطبيقها على العلاقات الصينية الأفريقية، فمن الملاحظ أن الصين انما أيقنت الارتباط الوثيق بين أمن الطاقة لديها وقدرتها على تحقيق

أمنها القومي. ومن منطلق هذا الايمان، فقد تبنت الصين فكراً براجماتياً لتحقيق مصلحتها الوطنية، والتي وجدتها في استمرارية تواجدها في أفريقيا من خلال ضخ الاستثمارات الكبرى في قطاع الطاقة والتبادل التجاري والمنح والقروض، بالإضافة إلى دعم قطاع الخدمات.

(٢) أمن الطاقة Energy Security:

في هذه الدراسة، يشير مفهوم أمن الطاقة إلى: الوصول المستمر إلى مصادر الطاقة وبأسعار معقولة، والمقصود بالطاقة هنا هي كلاً من النفط والغاز. كما أن أمن الطاقة إنما يشير إلى إمكانية الوصول إلى النفط والقدرة على تحمل تكلفته. وبالتالي فإن الأمن النفطي يعني وجود إمدادات ثابتة وكافية من الطاقة بسعر معقول على مدى فترة طويلة.

ويمكن النظر إلى مفهوم أمن الطاقة على أنه ذو طبيعة ارتباطية بين الأمن القومي من جهة، وتوافر الموارد الطبيعية لاستهلاك الطاقة من ناحية أخرى. وهذا المفهوم لأمن الطاقة إنما يتماشى مع التعريف الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة (IEA) والذي يصف أمن الطاقة بأنه قدرة أي بلد على الوصول بشكل أمن إلى مصادر الطاقة التي يحتاجها، والقدرة على شراء الطاقة بأسعار في متناول الجميع [٥]. وهذا المفهوم الذي تتبناه هذه الدراسة إنما يأتي ليتماشى مع المفهوم الذي وضعه فيليب كورنيل حول أمن الطاقة والذي أكد فيه على ضرورة صياغة تعريف لأمن الطاقة يتسم بالدقة والخلو من التسييس المفرط أو عسكرة قضايا الطاقة، لما يترتب عليها من التشويش والسياسات العدوانية التي قد تعرقل في النهاية تحقيق أمن الطاقة [٦].

(٣) الجغرافيا السياسية Political Geography

تهتم هذه الدراسة بمفهوم الجغرافيا السياسية وذلك كما صاغه عالم الجغرافيا "راتزل" F. Ratzel (١٨٤٤-١٩٠٤) ، والذي افترض أن الدولة كائن حي يرتبط مصيره بالمجال الأرضي الذي يلتصق به، وهي –الدولة– من أجل البقاء لا بد لها من أن تكافح من أجل توسيع مجالها الحيوي، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة، لأنها إن لم تنمو وتتسع ستضعف أو تهلك، مثلها في ذلك مثل الكائن الحي [٧]. أضف إلى ذلك، فإن مفهوم الجغرافيا السياسية إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإمبريالية غير الرسمية كاستراتيجية سياسية "مهذبة" تتوافق ومعطيات النظام الدولي المعاصر. كما ويرتبط بدراسة سياسة الهيمنة الاقتصادية من خلال منهج النظم العالمية World

System Approach وتركيزها على مظاهر التنافس في سلوك الدول، حتى وإن كان في إطار الإمبريالية غير الرسمية وصولاً للهدف الأسمى للدول وهو بلوغ القوة التي ترتبط بالتوسع "الاقتصادي".

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تهتم بتحليل أثر العوامل الجغرافية على علاقات القوة في العلاقات الدولية. وتقصد الباحثة هنا بالعوامل الجغرافية أي عامل النفط كأحد العوامل الجغرافية الاستراتيجية التي تؤثر على سياسات صنع القرار في الدول. فالحصول على/ أو عدم الحصول على النفط وتأمين مصادره يلعب دوراً مؤثراً على السياسات التي تتخذها الدول في علاقاتها الدولية.

(٤) القوة Power

وفقًا لتعريف روبرت داهل Dahl فإن القوة تعني القدرة على التأثير في قرارات وسياسات الآخرين، ذلك من خلال كافة أشكالها – المرنة منها والعسكرية– وهو ما ينطوي ضمناً على الأدوات والقدرات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية للتأثير على النتائج والقرارات في النظام الدولي [٨].

هذا، وبعد عرض الاطار النظري للدراسة والذي يقوم بالأساس على افتراضات الواقعية، يأتي هذا الجزء من الدراسة ليتناول نقطتين رئيسيتين تتمثلان في: التعرف على عدد من السياسات التي اتخذتها حكومة بكين لدعم وتعزيز أواصر الصداقة بينها والبلدان الأفريقية، ثم تتناول الدراسة تقييم لأثر هذه السياسات في تعزيز التعاون والصداقة بين الجانبين.

ثانياً: سياسات بكين نحو تحقيق أمن الطاقة مع الدول الأفريقية

في اطار الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الصين خلال العقود الثلاثة الماضية، ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي لديها خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤ بنسبة ٩,٤%، ثم واصل الارتفاع ليصل إلى ١٠,٥% خلال العام ٢٠١٠ وكانت هذه القفزة نتيجة استحواذ الصين على نسبة ٨,٥% من إجمالي حجم الصادرات العالمية في نفس العام. بل نجحت الصين في أن تتحول إلى أكبر قوة تجارية في العالم عام ٢٠١٢ لتبلغ تجارتها ٣,٨٩ تريليون دولار متجاوزة

بذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي [٩]. وفي العام ٢٠١٧ بلغ الناتج المحلي الاجمالي لها ١٢,٧١٤ مليار دولار سالأمر الذي جعلها تعتبر واحدة من أكبر الاقتصادات العالمية.

هذا النمو الاقتصادي الذي صاحبه ازدياد الاستهلاك للعديد من المعادن والذي ترتب عليه ارتفاع طلبها على المواد الخام من هذه المعادن والتي تضاعف عليها الطلب إلى حوالي عشرة أضعاف خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠. حيث ارتفعت من ١٧,٢ مليار دولار إلى ١٧١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة [١٠].

هذا النمو المتسارع للاقتصاد الصيني، أدى إلى زيادة طلبها على الطاقة، حيث تشكل الطاقة الدافع الرئيسي لنمو هذا الاقتصاد. وفي إطار تزايد طلبها على الطاقة كان عليها البحث عن مصادر جديدة لها متركزة على الدول الأفريقية من منطلق احتلال إفريقيا لموقع هام على خريطة انتاج المواد –الطاقية– العالمية حيث تنتج أكثر من ١٠% من الانتاج العالمي [١١].

أضف إلى ذلك، فإن القارة الأفريقية تمتلك عدداً من الثروات المعدنية الهامة مثل: البوكسيت، الكوبلت، الألماس، المنجنيز، الفوسفات، البلاتينيوم، والصودا، أي أنها تحتوي على مانسبته ٣٠% من إجمالي الاحتياطات العالمية من الموارد المعدنية [١٢].

هذا، وتفيد التوقعات إلى أنه بالنظر إلى أن مساحات كبيرة من القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية، فإنه متوقع أن هذه النسب من الموارد –الطاقية– مرشحة للارتفاع [١٣].

ومن منطلق أن مسألة البقاء Survive تعتبر أمراً بالغ الأهمية لكل دولة، وهو يرتبط بالدرجة الأولى بالتماسك الداخلي ارتباطًا مباشراً. وبالنسبة للصين، فإن السيطرة على المعارضة الداخلية وتشكيل قدر أكبر من القومية وإدامة الحزب ترتبط إلى حد كبير بقدرة الحزب على الوفاء بوعود التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماهير. وبالنظر إلى المنشقين الجدد والحركات الداعية للانفصال وتحقيق الاستقلال سواء في إقليم تايوان، وهونج كونج، إلى جانب وجود من يدعمون تحركات الدالاي لاما في إقليم التبت، والحركات الانفصالية في إقليم سينجيانج، وهي كلها عوامل مهددة للأمن القومي الصيني من جانب، وسعي الحزب الشيوعي الحاكم إلى تحقيق التنمية الاقتصادية –التي تتوقف على تحقيق أمن الطاقة– من جانب أخر، الأمر الذي يدفع الحكومة الصينية إلى جذب شباب هذه الجماعات –التي تبدو معارضة داخل المجتمع الصيني– في عملية التقدم والنمو الاقتصادي المستمر أمرًا بالغ الأهمية للأمن الشامل للدولة. وبالتالي، فإن الصين المؤمنة بالطاقة، والتي تتمتع بإقتصاد جيد النمو، لديها النفوذ الطبيعي لتخفيف حدة الفتنة الداخلية المتكررة والاضطرابات من مجموعات الأقليات من أقصى غرب وشمال البلاد

مثل الأيغور والمعارضين الساخطين في المناطق الإدارية الخاصة الثلاثة تايوان وهونغ كونج وماكاو.

بمعنى أخر، أن عدم حصول الصين على الطاقة اللازمة والكافية لتحقيق تنميتها الاقتصادية، إنما يمثل بالنسبة لها –بدرجة أو أخرى– عامل مهدد لأمنها القومي. وفي إطار العلاقة بين تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة القدرات العسكرية، تصبح الحلقة المفقودة هي عامل الطاقة الذي يعنى بقاء الصين وإدامتها. وبالتالي، فإن بقاء الدولة الذي يُعد أهم هدف لكل دولة، في وضع الصين يبدو مهددًا بسبب عدم كفاية الطاقة اللازمة لتعزيز نموها الاقتصادي، وهو مايدفع الصين إلى زيادة وجود قواتها العسكرية في أفريقيا من منطلق تأمين مصادر الطاقة لديها وهو مايعتبر هدفاً شرعياً وجوهرياً للمصلحة الوطنية الصينية.

من هذا المنطلق، فقد استخدمت حكومة بكين لعدد من آليات دعم التعاون مع القارة الأفريقية لتحقيق أمن الطاقة لديها. والتي كان من بينها مايلي.

١– تعزيز الاستثمارات الصينية في أفريقيا

بالرجوع إلى إحصائيات وزارة التجارة الصينية، فقد نمت استثمارات الصين في إفريقيا من ١,٥٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٥,٤٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، إلا أنه وبسبب الأزمة المالية العالمية التي شهدها النظام الدولي عام ٢٠٠٩ فقد تراجعت نسبة الاستثمارات الصينية في القارة لتصل إلى ١,٤٤ مليار دولار، لتعاود الارتفاع مرة أخرى إلى ٢,١١ مليار دولار في عام ٢٠١٠ ثم ٣,١٧ مليار دولار في عام ٢٠١١.

وعلى الرغم من هذا التطور، إلا أنه من الملاحظ أن الاستثمارات الصينية في أفريقيا لا تشكل سوى جزء صغير مقارنةً بإجمالي استثمارات الصين العالمية. ففي الوقت الذي بلغت فيه استثمارت الصين في أفريقيا ٤,٣ في المائة فقط من إجماليها العالمي عام ٢٠١١، بلغت الاستثمارات الصينية في آسيا (٦٠,٩ في المائة) وأمريكا اللاتينية (١٦ في المائة) وأوروبا (١١,١ في المائة) [١٤].

وقد شهدت الاستثمارات الصينية الأفريقية قفزة كبيرة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٧ حيث ارتفعت فيه بنسبة الخمس، كما ارتفع الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا بنسبة ٦٤ في

المائة خلال نفس الفترة. أضف إلى ذلك، فإن الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن وزارة التجارة الصينية والجمارك الصينية تشير إلى أنه في يناير ٢٠١٨ بلغت قيمة الواردات والصادرات من التجارة بين الجانبين ١٦,٥ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ١٣,٧ في المائة على أساس سنوي، ٢١,٩ في المائة. حيث بلغت صادرات الصين إلى إفريقيا ٨,٣١ مليار دولار أمريكي، في حين بلغت وارداتها من القارة ٨,١٩ مليار دولار أمريكي، بزيادة ٤١,٤ في المائة بفائض تجاري قدره ١٣٠ مليون دولار أمريكي [١٥].

ومن أهم الاستثمارات الصينية في أفريقيا: شراء الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحري النيجيري CNOOC عام ٢٠٠٥ حصة تبلغ ٤٥% مقابل ٢,٢٧ مليار دولار أمريكي، وسعت شركة هواوي للهاتف النقال مشاريع لتشتمل ٣٩ بلداً أفريقياً بما في ذلك مشروع البنية التحتية لسوق الهاتف النقال في نيجيريا بقيمة ٨٠٠ مليار دولار. بالاضافة إلى التوقيع بين الصين وجمهورية الكونغو على اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين عام ٢٠٠٨ تحصل بموجبها الصين على ١١ مليون طن من النحاس و ٦٢٠ ألف طن من الكوبلت خلال الأعوام الخمسة والعشرين القادمة مقابل تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية مثل بناء المدارس والمستشفيات والجامعات بالإضافة إلى خطوط السكك الحديدية [١٦].

حجم واردات الصين من النفط الخام من أفريقيا خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦

القيمة بالألف برميل

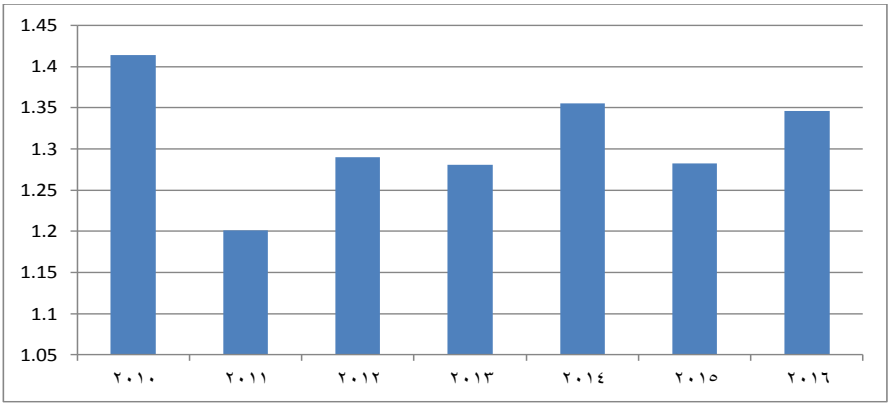

المصدر : وزارة التجارة الصينية، نشرة مرس الاقتصادية

ويمكن التمييز بين عدد من المجالات ذات الأهمية القصوى والتي تتركز حولها الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية:

أ- الاستثمار الصيني في مجال البنية التحتية والمتميزة بانخفاض التكاليف وتوفير جودة وسرعة في الانجاز .بالإضافة إلى مساهمتها في النهوض بمجال التنمية الاقتصادية في أفريقيا [١٧].

ب- الاستثمار في مجال بناء وتطوير المواني البحرية. حيث أبرمت الشركات الصينية عدداً من الاتفاقيات التي التزمت بموجبها ببناء وتطوير عدد ٤٠ ميناءً بتكلفة بلغت ٤٦ مليار دولار في عدد من المواقع الاستراتيجية في القارة، خاصةً في جيبوتي [١٨]، بالإضافة إلى تأسيس ميناء باغامويو في تنزانيا والذي ينظر إليه باعتباره أكبر ميناء في أفريقيا حال إكتماله. ولم تتوقف الاستثمارات الصينية في القارة على ذلك وحسب، بل امتدت لتأسيس خطوط السكك الحديدية كما في: تأسيس خط سكة حديد نيروبي مومباسا في كينيا، خط أديس أبابا –جيبوتي، خط سكة حديد تنزانيا– زامبيا، خط سكة حديد أبوجا– كادونا في نيجيريا[١٩]. بالإضافة إلى الاستثمار في عدد من المشاريع في مجالات الزراعة وبناء القدرات الصناعية والصحة العامة والأمن، مما ساعد على النهوض باقتصادات القارة الأفريقية ودعمت أهداف التنمية المستدامة.

ت- ويعتبر تطوير الاقتصاد البحري أحد أهم الاستثمارات التي تركز عليها الصين في أفريقيا، حيث أهتمت بتطوير الاقتصاد البحري في ناميبيا، السنغال، جيبوتي. بالإضافة إلى إقامة مناطق تجارية حرة.. وهذا يساعد على اكتشاف نقاط نمو اقتصادية جديدة في القارة.

وبتحليل الاستثمارات الصينية في القارة خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٤، يمكن ملاحظة ان الاستثمارات قد شهدت قفزة كبيرة خلال السنوات ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ حيث ارتفعت من ١٢ مليار دولا عام ٢٠١١ إلى ١٤,٧– ٢٥– ٣٠ مليار دولار على التوالي، مقارنة بالسنوات من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٩ حيث اتسمت بالتبذب مابين الصعود والهبوط وقد حققت على التوالي: ٠,٠٧٥–٠,٩٠٠– ١١,٧– ٥,٤٩– ٩,٣٣ [٢٠].

فمنذ العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧ ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين الصيني والأفريقي ١٧ مرة وأصبحت الصين تمثل أكبر شريك تجاري لأفريقيا حيث بلغ حجم التبادل التجاري ١٧٠ مليار دولار. ففي عام ٢٠١٥ أعلنت الصين عن خطط التعاون العشر Ten Cooperation Plans للثلاث سنوات حتى ٢٠١٨ والتي تقدم فيها ٦٠ مليار دولار لدعم التعاون مع أفريقيا، والتي تغطي عدداً من الجوانب والمجالات: الصناعية، تحديث الزراعة، البنية التحتية، الخدمات المالية، التنمية الخضراء، تسهيل وتيسيير التجارة والاستثمار، خفض معدلات الفقر، الصحة العامة، بالإضافة إلى مجالات الثقافة والسلام والأمن [٢١]. وفي إطار هذه الخطط أضافت الصين نحو ٣٠,٠٠٠كم من الطرق السريعة، ومواني‌ء تستوعب حتى ٨٥ مليون طن سنوياً وتوفير أكثر من ٩ مليون طن من المياه النظيفة يومياً، وتوليد أكثر من ٢٠,٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء وتوفير ٩٠٠,٠٠٠ فرصة عمل.

من الملاحظ أن الاستثمارات الصينية في القارة لاتقتصر على المعونات والاستثمارات وإنما تمتد لتصل إلى أهم من ذلك، وهي المتعلقة بتجربتها في مكافحة الفقر والتي يمكن للدول الأفريقية الاستفادة منها.

هذا، وتعتبر المشروعات الضخمة أحد أولويات التعاون المثمر بين الجانبين، حيث تركز الصين على مشروعات البنية التحتية، حيث أسست خط سكة حديد يصل إلى ٤٨٠ كم يربط بين نيروبي ومومباسا والذي يساعد على اتصال أكبر مدينتين في كينيا وايجاد فرص عمل تصل إلى ٤٦,٠٠٠ وظيفة. وفي إثيوبيا ساعدت في انشاء أول خط قطار كهربائي يربط بين اثيوبيا إلى جيبوتي والتي أنشأت بها منطقة تجارة حرة متوقع أن تستوعب ٧ مليار دولار من اجمالي التجارة [٢٢].

هذا، وعلى مر السنين أظهرت الدراسات أنه على الرغم من أن النفط يمثل مصدرًا رئيسيًا للاهتمام الصيني بأفريقيا، غير أنه لا يعتبر المصدر الوحيد، لأن جمهورية الصين الشعبية تتابع بقوة وباهتمام الموارد المعدنية المختلفة مثل: الألومنيوم والبوكسيت والنحاس وخام الحديد، المنجنيز، اليورانيوم، وغيرهم من الموارد الأولية. كما أن هذه الدراسات تمثل الأدلة التي توصلت إليها في إطار العلاقات الصينية الأفريقية إنما تؤكد على أن أكبر شركاء الصين من الدول الأفريقية، هي تلك الدول التي لديها موارد معدنية وفيرة، وخاصة الدول المنتجة للنفط [٢٣].

هذا، وفي إطار سياسات الصين نحو تأمين موارد النفط في القارة الإفريقية ، واتباع مايطلق عليه "دبلوماسية النفط" الصينية، فقد تم عمل صفقة سينوبك Sin-opec's البالغة ٥٢٥ مليون دولار في الجزائر والتي تهدف إلى تطوير حقول نفط زرزايتين، وشراء (سي إن بي سي) لعدة مصافي جزائرية بقيمة ٣٥٠ مليون دولار. بالإضافة إلى استثمارات الصين الثقيلة في حقول النفط في أنجولا، والكونغو برازافيل، وإثيوبيا، وجابون، وساحل العاج، وكينيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا، والسودان. تم تنفيذ كل هذه المليارات من الاستثمارات من قبل الصين في موارد النفط في إفريقيا خلال نصف عقد تقريبًا مابين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، وتم إضافة مليارات أخرى خلال العقد الماضي [٢٤].

كما حصلت شركة البترول الوطنية الصينية CNPC على تصريح بالشراكة مع شركة البترول الجنوب إفريقية لاستغلال حقل نفط قبالة ساحل نيجيريا، وهذه المنطقة تعتبر من أهم المناطق لأنها كانت تعتبر في السابق منطقة محصنة للشركات الغربية مثل إكسون موبيل وشل وشيفرون.

فمن الملاحظ أن الصين نحو سعيها لامتلاك النفط، إنما تضع هدفين رئيسيين: الأول هدف قصير المدى ومتمثل في تأمين إمدادات النفط لتلبية الطلب المحلي المتزايد لديها، والهدف الثاني يعتبر هدف طويل المدى متمثل في وضعها لاعباً عالمياً في سوق النفط الدولي. فإن بكين تسعى في الواقع إلى تحقيق كلا الهدفين من خلال "اللعب على الشكوك التاريخية للزعماء الأفارقة حول النوايا الغربية" [٢٥].

٢- تقديم القروض الميسرة

بادئ ذي بدء، ومن منطلق الايمان بأن استمرار الصين في تحقيق تنميتها المنشودة وتحقيق أمن الطاقة لديها إنما يعتمد -بدرجة أو أخرى- على تأمين مصادر الطاقة والحصول عليها بأسعار مقبولة، وامتلاك أفريقيا لاحتياطيات كبيرة من الطاقة ومن معادن ومواد خام، إنما تمثل القارة هدفاً حيوياً لطموحات الصينية من أجل الحصول على الموارد الطبيعية ولتعزيز نموها الاقتصادي المحلي. فبحلول أوائل عام ٢٠٠٠ ، شهدت الصين تطورين كبيرين تمثلا في: أولاً، أنها جمعت بالفعل احتياطيًا كبيرًا من العملات الأجنبية، وفي نفس هذه الفترة شهدت البلاد

استنفاد الطاقة المحلية والموارد الطبيعية والتي أصبحت بالتالي قيدًا متزايدًا على تنميتها الاقتصادية، ثانياً ساعد عمق العلاقات التاريخية القوية والجيدة بين الجانبين الصيني والأفريقي إلى تيسيير اعادة بناء العلاقات الحديثة بين الجانبين وجعل الصين شريكًا ودودًا ومرغوبًا مقارنة بالدول التي اتسمت بالطبيعة الاستعمارية في تاريخ علاقاتها مع أفريقيا (٢٦).

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الحكومة الصينية قد شجعت على مدار السنين على تنشيط الاستثمار في أفريقيا من خلال القروض الميسرة والتجارية، وكذلك الائتمانات العادية والتفضيلية. فخلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، قدمت الصين ١٠ مليارات دولار لتمويل أفريقيا في شكل "قروض ميسرة". وخلال أول زيارة قام بها الرئيس الصيني شي إلى أفريقيا في مارس ٢٠١٣ ، تم تجديد هذا الالتزام وزاد إلى ٢٠ مليار دولار خلال السنوات الثلاث بين ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥.

علاوة على ذلك، ففي قمة المنتدى الصيني الأفريقي التي عُقدت في جوهانسبرج عام ٢٠١٥ أعلن الرئيس شي عن عدد من الخطط المرتبطة بتخصيص ٦٠ مليار دولار في مشاريع التنمية الأفريقية. وبالتالي، يمكن القول بأن استثمارات الصين في إفريقيا قد يتم خلطها في بعض الاحيان بالمساعدات الخارجية وذلك لزيادة الحيوية والمرونة (٢٧).

بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ ارتباط الكثير من التمويل الصيني بتأمين الموارد الطبيعية لأفريقيا، أو ما أصبح يطلق عليه "نموذج أنجولا" في التعامل مع معظم البلدان الأفريقية. هذا النموذج الذي يتمثل في استخدام لجان المقاومة الشعبية لاتفاقيات التمويل المدعومة من الموارد للتوصل إلى صفقات مع الدول المتلقية التي تعتمد على السلع الأساسية مثل النفط أو الموارد الطبيعية، وذلك لتأمين قروض منخفضة الفائدة. وكان هذا النهج الذي تم استخدامه في عام ٢٠٠٥ للحصول على كتل من حقول النفط في أنجولا والذي تزامن مع الإعلان عن قرض بقيمة ملياري دولار من بنك Exim Bank of China إلى الحكومة الأنجولية.

تم تبني نهج مماثل له في عام ٢٠٠٦ ساعد شركات النفط الصينية في الفوز بحقوق الاستغلال لعدة كتل نفطية من خلال قروض بقيمة ٤ مليارات دولار في أنجولا. كما استحوذت شركة سينوبك Sin–Opec Petrolim Station على حصة تبلغ ٥٠ في المائة في المبنى ١٨

في عام ٢٠١٠ والتي تزامنت مع صرف الدفعة الأولى من تمويل Exim Bank of China في أنجولا أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، فقد استخدمت مجموعة السكك الحديدية الصينية نفس النموذج لتأمين حقوق التعدين لنحاس جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) ومناجم الكوبالت في عام ٢٠٠٨ [٢٨].

استخدت الصين النهج المتبع مع أنجولا في العديد من دول القارة وبصورة كبيرة لعقد صفقات تحصلت بموجبها على الموارد الأولية اللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية ولتحقيق أمن الطاقة لديها، الأمر الذي جعل من أفريقيا ثاني أكبر مورد للصين خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١١.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام الاشارة إلى أن حكومة بكين اهتمت بتأسيس صندوق التنمية الصيني الأفريقي CADF في عام ٢٠٠٧، وهو الصندوق الذي تكلف بتقديم ٥ مليارات دولار للمشاريع التي أطلقتها الصين في القارة.

وعليه، يمكن القول بأن الصين قد نجحت في تقديم نفسها إلى الدول الأفريقية من خلال منح قروض بدون فوائد مع التسهيلات في السداد، فضلاً عن مساعدات التنمية والتي لديها القدرة على كسر التجارة غير المتكافئة. كما ركزت على توفير آليات الوصول اللازم إلى أسواق رأس المال.

٣– المساعدات المالية والخدمية

تعد آلية المساعدات بنوعيها المالي والخدمي أحد أهم آليات التعاون الصيني الأفريقي، بل ومن أهم آليات تأكيد التواجد الصيني في القارة. وتقدم الصين هذه المساعدات على هيئة أشكال متنوعة تتباين مابين: تقديم المعونات المشروطة، والهبات، بالإضافة إلى الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات.

كما أن المساعدات الصينية لأفريقيا تتسم بالخلط فيها مابين التعاون والمعونة، فبالاضافة إلى المساعدات المالية، تهتم الصين بالهدايا العينية وبناء المرافق والقصور الرئاسية والملاعب، مما يضفي الصبغة غير الشفافة على سياساتها تجاه القارة [٢٩].

وفي إطار تقديم الصين للمساعدات المالية لقارة أفريقيا، فإنها تتبع سياسة محددة تضمن لها الاستغلال الأمثل والأكمل لهذه الأموال. وتتمثل هذه السياسة في وضعها لأموال المساعدات في حسابات مضمونة لدى بنوكها في بكين، ثم يتم وضع قائمة بالمشاريع المطلوب تنفيذها، وبعد حصول الشركات الصينية على عقود بناء هذه المشاريع، يتم تحويل الأموال إلى حسابات الشركات [٣٠]. وتتسم هذه الألية بعدد من السمات المتمثلة في: ضمان بناء المشاريع المتفق عليها، عدم ضياع هذه الأموال أو تعرضها للسرقة من قبل المسئولين الفاسدين في القارة، وأخيراً ضمان حصول الصين على سمعة جيدة لدى الدول الأفريقية.

٤- توطيد العلاقات الأمنية والعسكرية

بالنظر إلى المسافة الجغرافية الشاسعة بين الصين وأفريقيا، وعلى الرغم من عدم إمكانية التشكيك بأن إفريقيا تشكل أي تهديد مادي مباشر للأمن القومي الصيني، إلا أنه ومع استمرار التوسع الكبير للأنشطة الاقتصادية لبكين في القارة، أصبح الأمن المادي للاستثمارات والمواطنين الصينيين في القارة يمثل التحدي الأكبر لبكين [٣١]. وبالتالي، فإن الحاجة أصبحت أكبر لمزيد من تأمين هذه الاستثمارات والمنشأت الصينية الموجودة على الأراضي، وهو ما دفع بالصين إلى اتباع سياسات تدخلية في عدد من الدول الأفريقية. ومن بين هذه السياسات: إنشاء أول قاعدة عسكرية خارجية للصين في جيبوتي وزيادة عدد قوات حفظ السلام المفترضة مع الأمم المتحدة في أجزاء مختلفة من القارة الأفريقية.

فقد لجأت الصين إلى دعم السلم والأمن في مختلف أجزاء أفريقيا من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام سواء بقوات كبيرة كما في ليبيريا، أو قوات صغيرة كما الحال في الكونغو والسودان.

وتعتبر الصين هي أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام من بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ولم تكن المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام هي الأداة الوحيدة، بل قدمت الصين المساعدات المالية لدعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، والمساعدات المالية لمكافحة التصحر وحل أزمة دارفور .

والجدير بالذكر في هذا المقام، أن معظم قوات حفظ السلام في أفريقيا يتمركزون عادة في الأماكن التي تكثر فيها الاستثمارات الصينية تحت غطاء ما يشير إليه الصينيون باسم "العمليات العسكرية بخلاف الحرب" (٣٢).

هذا التواجد العسكري لقوات جيش التحرير الصيني في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، بالإضافة إلى الأنشطة العسكرية في أنجولا والسودان، ومطالباتها الحصرية ببحر الصين الجنوبي –بغض النظر عن ماإذا كانت شرعية أو غير شرعية–، والعلاقات الثنائية مع فنزويلا واتجاهها نحو تعظيم علاقاتها مع دول أمريكا الجنوبية، إنما تهدف منه الصين إلى تعظيم الأمن الذي يهدف إلى حل التهديد الوجودي لانقطاع الطاقة.

ولتوضيح ذلك أكثر، فإن سياسة الصين البحرية قبالة السواحل الصومالية وبناء القاعدة العسكرية في جيبوتي – البلد الذي يستضيف بالفعل قاعدة عسكرية أمريكية– إنما يمثل حدثاً تاريخياً ، ذلك لكونها تعتبر واحدة من المرات القليلة التي أدخلت فيها الصين أسطولها في المياه السيادية لدولة أخرى، وهو مايمثل مخالفة لسياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام سيادة الدول والتي يتبناها الحزب الشيوعي الحاكم. وهو ماينطبق أيضاً على ارسالها –الصين– لسفن القوافل إلى خليج عدن والبحار قبالة السواحل الصومالية، غير أنها تستند إلى قرارات مجلس الأمن (٣٣).

هذه السياسات العسكرية التي تنفذها الصين على الأراضي الأفريقية إنما لا تعني سوى أن سلامة السفن والأفراد الصينيين على طريق سفنهم وحمايتها تتجلى بوضوح في هذا العمل الفردي الذي يتعلق بحد ذاته بحماية المصالح الوطنية الأساسية في الخارج، وبالتالي مصلحة الصين التنموية الأساسية.

ففي نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، كانت هناك حوالي ٢٥٥,١ سفينة تجارية صينية تبحر عبر خليج عدن، أي ما بين ثلاث إلى أربع سفن يوميًا في المتوسط، تشير المعلومات إلى أن حوالي ٢٠ ٪ من هذه السفن يتعرضون لهجمات متكررة (٣٤). وبالتالي، يعتبر حماية هذه البضائع والسفن –بالنسبة للصين– هدفاً أعلى ويسمو فوق إلتزاماتها الدولية. بمعنى أخر، أنه إذا كانت حجة الصين في نشر قواتها العسكرية مبنية على إلتزاماتها بقرارات الأمم المتحدة أو بسبب القلق

الإنساني تعتبر حجة ضعيفة مقابل هدفها في تأمين المنشآت والأفراد والاستثمارات والسفن الصينية [٣٥].

هذا، وبالإضافة إلى المشاركة بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في القارة، فقد اهتمت الصين بلعب دور حيوي في مجال بيع الأسلحة في القارة من منطلق توطيد العلاقات مع عدد من القيادات الأفريقية وفي مقابل حصولها على عقود نفطية في القارة.

فقد استغلت الصين ثغرة توقف الدول الكبرى عن بيع السلاح لعدد من الدول الأفريقية التي لاتتفق تواجهاتها والدول الكبرى، ونجحت في الدخول إلى سوق السلاح الأفريقي من خلال بيع الأسحلة والتي على الرغم من ضألة نسبتها من مجمل مبيعات السلاح الأجنبي في القارة، إلا أن السلاح الصيني أثبت فاعليته في صراعات القرن الأفريقي. ولم تكتفي الصين ببيع السلاح إلى بعض الدول الأفريقية، بل تعدت ذلك بانشاء مصانع للسلاح الخفيف كما هو الحال في أغندا والسودان [٣٦].

٥- اتباع سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول

تعتبر سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول والتي تتبناها الصين بصورة واضحة في معاملاتها مع حكومات الدول الأفريقية، من أهم السياسات التي تلقى ترحيباً كبيراً من قبل الزعماء الأفارقة -خاصة الفاسدين والمستبدين-.

فهذه السياسة -عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى- إنما تعني -بدرجة أو أخرى- المشاركة الاقتصادية المستمرة مع الأنظمة الاستبدادية وبالتالي دعم الأنظمة غير الليبرالية التي بدورها لها تأثير سلبي على القارة. فعلى سبيل المثال، في زيمبابوي استمر الحكم القمعي بسبب دعم الصين العسكري الكبير للرئيس السابق روبرت موجابي ابتداء من عام ٢٠٠٠. حيث واجهت البلاد سلسلة من الجزاءات العقابية من قبل الدول الغربية في مواجهة العزلة الدولية المتزايدة والأزمة الاقتصادية التي وصلت إلى أبعاد ملحمية، مع العلم بالدعم الهائل الذي حظي به من الصين، وحقيقة أنه من المتوقع أن يستمر هذا الدعم بلا هوادة. حيث ترتب على ذلك أعلان موجابي في عام ٢٠٠٥ عن سياسة جديدة تنطلق من سياسة النظر شرقاً

إلى الصين. وبالمثل، توجد أدلة تشير إلى قيام الصين بشكل عشوائي بتزويد الجيش السوداني بالأسلحة التي استخدمت ضد الآراء المعارضة في منطقة دارفور [٣٧].

في إطار سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلاد والتي تتبناها الصين مع الدول الأفريقية، وفي إطار ماترتب عليها –كما ورد في السابق– لايمكن القول بأن هذه الدراسة تشجيع الصين على التدخل في شؤون الدول الأفريقية، ولكن المقصود هنا هو ضرورة اتباع الصين واعتمادها نهجاً أكثر حذراً، خاصةً عند التعامل مع الدكتاتوريين المستبدين في جميع أنحاء القارة. ومن جهة أخرى، فلا يمكن إلقاء اللوم على الصين لتوقيعها صفقات قد تكون غير مربحة للقارة الإفريقية، ذلك لأن حكومات دول القارة تتحمل –بدرجة كبيرة– مسئولية إبرام صفقات أفضل مع الصين، وهذا من منطلق أنه من حق كل دولة أن تسعى لتحقيق مصلحتها الوطنية، وهو ماينعكس على مختلف مساعي الدول.

مما سبق، يتضح أنه باختلاف وتنوع آليات الصين لتأمين مصادر الطاقة في القارة الأفريقية، فإن اهتمام الصين بأفريقيا يكمن في موارد القارة الطبيعية ونفطها بشكل خاص. وبالتالي لا يمكن فهم الأنشطة الدبلوماسية والتجارية النشطة للصين في إفريقيا بشكل صحيح إلا إذا تم النظر إليها في سياق سياسة الصين تجاه إفريقيا، والتي تنتهج سياسة لا تختلف كثيراً وسياسات جميع الدول العقلانية في النظام الدولي والتي تسعى لتحقيق مصلحتها الوطنية.

ثالثاً: أمن الطاقة في اطار مجموعة البريكس

في اطار مايتسم به النظام الدولي الحديث من سعي الدول للانضمام إلى المنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية لما تمثله من عامل قوة للدول الأعضاء ومجالاً يساهم في تحقيق طموحات الدول، فإن دول مجموعة BRIC والتي تحتل مايقرب من ٣٠% من مساحة اليابسة، ويمثل عدد سكانها أكثر من ٤٢% من سكان الأرض، بناتج محلي إجمالي بلغ ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بمعدل نمو سنوي للتجارة وصل إلى ٢٥% [٣٨]، منذ تأسيسها عام ٢٠٠١ من دول: البرازيل، روسيا، الهند، والصين وقد أعطت أولوية للبعد الاقتصادي والمالي، وهو مادفعها –خاصة الصين والهند– إلى دعم علاقاتها مع أفريقيا، الأمر الذي سعت من خلاله إلى تشجيع انضمام دول أفريقية إلى دول المجموعة. حيث انضمت بالفعل دولة

جنوب أفريقيا بصفة رسمية للمجموعة في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠ لتصبح المجموعة تسمي BRICS وتمثل أحد أهم الاقتصادات الناشئة في القارة.

ومن أهم أهداف قبول جنوب أفريقيا كشريك للمجموعة، حاجة دول المجموعة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها القارة، حيث تصنف دول البريكس ضمن الدول العشر الأكثر طلباً على النفط والفوسفات على مستوى العالم، ومن أكبر مستهلكي الحديد [٣٩]. ومن منطلق تأمين مصادر جديدة للطاقة، اهتمت دول المجموعة بالنظر إلى أفريقيا ودعم التواجد الاستثماري التجاري فيها.

وقد أعلنت مجموعة البريكس عن أهمية أفريقيا بالنسبة لها وأهدافها في القارة في خلال القمة الخامسة لها التي عقدت في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا في مارس ٢٠١٣، والتي كانت تحمل عنوان "بريكس وأفريقيا...تنمية ....تكامل ....تصنيع"، حيث تم الاتفاق على عدد من الموضوعات محل الاهتمام بين الطرفين، وآليات وسبل تطوير العلاقات بين المجموعة ودول القارة –سواء علاقات ثنائية أو جماعية– في شتى المجالات.

وفي اطار هذه القمة، عبرت دول المجموعة عن أهمية القارة والدور الحيوي الذي تلعبه جنوب أفريقيا في تعزيز نطاق التعاون داخل المجموعة لدعم عمليات التنمية الأفريقية، من منطلق اعتبار جنوب أفريقيا أكبر اقتصاد في القارة.

ومن أهم مجالات التعاون التي حققت نجاحات وطفرات تنموية ملحوظة في اطار التبادل المشترك:

- مجال التبادلات التجارية، فخلال الفترة التي سبقت انضمام جنوب أفريقيا إلى دول المجموعة، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين أفريقيا والبريك إلى أكثر من ٧ أضعاف، واحتل نسبة ٢٠% من إجمالي التجارة الخارجية للقارة. ومع انضمام جنوب أفريقيا إلى المجموعة، فقد بلغ اجمالي التجارة بين الجانبين ٣٤٠ مليار دولار بزيادة قدرها ١٠ أضعاف خلال العام ٢٠١٢، ثم ارتفعت لتصل إلى ٣٧٧ مليار دولار مع نهايات عام ٢٠١٤، ٥٣٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٥. ومن الملاحظ في اطار التبادل التجاري بين البريكس وأفريقيا، أن كلاً من الصين والهند قد احتلتا ٩١% من اجمالي التجارة

البينية، واحتلت الصين المركز الأول بين دول البريكس في تجارتها مع دول القارة بنسبة ٦٠% لاستهلاكها ٩٠% من صادرات المواد الخام الزراعية، و٨٥% من صادرات القارة من المواد (الطاقية) [٤٠].

هذا، وقد احتل الوقود المركز الأول كأحد أهم الصادرات الأفريقية إلى دول البريكس، بالاضافة إلى الموارد الطبيعية والسلع المصنعة ومنتجات الطعام وغيرها من المنتجات. أما بالنسبة لصادرات البريكس إلى أفريقيا، فمن الملاحظ أن الصين استحوذت على ٥٤% من صادرات البريكس، حيث احتلت السلع المصنعة نسبة ٧٣,٨% [٤١].

- أما بالنسبة لمجال الاستثمار بين البريكس وأفريقيا، فمن الملاحظ استحواذ كلاً من الصين والهند على تنمية هذا المجال في اطار علاقاتهما مع دول القارة، حيث تتركز الاستثمارات بصورة كبيرة مع كلاً من: موريشيوس، موزمبيق، غانا، زيمبابوي، بوتسوانا، وناميبيا. وتعتبر الصين هي الشريك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، حيث تتركز الاستثمارات في قطاعات الصناعات الاستخراجية –في المقام الأول– ثم قطاع التكنولوجيا والاتصالات والبناء والخدمات.

هذا، ويعتبر النفط عنصراً استراتيجياً في علاقات الصين مع أفريقيا داخل مجموعة البريكس، حيث يعكس صعود الصين في مجال الطاقة الحجم الهائل المتزايد من طلبها على النفط لتزويدها بإمدادات الطاقة في المستقبل. فطبقاً للتقارير والاحصاءات الصادرة عن Statistical Review of World Energy 2016 حول نسب موارد الطاقة العالمية، فقد بلغ حجم الفائض من الطاقة العالمي ٢٤٠ مليار برميل بنهاية عام ٢٠١٥، انخفضت مشاركة دول مجموعة البريكس في هذا الفائض من ١١% إلى ٨%. حيث التنمية المستمرة لدول المجموعة والتي ارتفعت من ١٦% إلى ٢١% أدى ذلك إلى زيادة في معدلات استهلاك موارد الطاقة خاصة في روسيا، حيث ارتفعت معدلات استهلاكها من ٣٤٠ إلى ٥٤٠ مليون طن، وبالنسبة للصين، فقد ارتفعت معدلات استهلاكها للطاقة من ١٦٠ إلى ٢١٥ مليون طن خلال العام ٢٠١٥

ومن منطلق اعتبار مجموعة البريكس من التجمعات المستوردة للطاقة، حيث استوردت مايقرب من ١٦٠ مليون طن من موارد الطاقة، وهو مايمثل ٣,٢% من اجمالي الطاقة العالمية، في الوقت الذي تعتبر فيه كلاً من روسيا وجنوب أفريقيا دول ذات فائض في الطاقة، حيث صدرت روسيا ٦١٦مليون طن وهو مايمثل ٦٩% من إجمالي احتياجاتها النفطية، في الوقت الذي استوردت فيه الصين ٥٧% من احتياجاتها النفطية من أفريقيا، ٢٨% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ٣١% من الفحم (٤٢).

هذا، وعلى الجانب الأخر وبالنظر إلى المعطيات الأفريقية، فبالتعرف على تعداد سكان القارة وتحليل الطبقات التي ينتمي إليها السكان البالغ عددهم ١,٣ مليار نسمة –طبقاً للاحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء– يمكن تصنيفهم من الفئة النشيطة، حيث أن أكثر من ثلثهم ينتمي إلى الطبقة الوسطى، ومن المتوقع ارتفاع عدد السكان ليصل إلى ٢,٦ مليار نسمة بحلول عام ٢٠١٥. بمعنى أن حوالي ١,١ مليار نسمة سينتمي للطبقة الوسطى القاطنة في المناطق الحضرية، وبالتالي فإن مشاريع البنية التحتية كمشاريع المياه والطاقة وتشييد شبكات الاتصالات يمكن النظر إليها باعتبارها مسائل حيوية بالنسبة للقارة ومايترتب على ذلك من احتياجات للمواد الغذائية والصناعية.

هذا، ومع التوسع في عمليات المسح الجيولوجي من المتوقع أن تزيد معدل صادرات المعادن والمواد (الطاقية) من القارة. فطبقاً لاحصاءات المعهد الجيولوجي الأمريكي فإن القارة تعتبر ثاني مصدر لاحتياطات البوكسيت، الكوبلت، الأماس، المنجنيز، الفوسفات، البلاتينيوم، والصودا.كما أن القارة تمتلك ٣٠% من الاحتياطات العالمية من الموارد المعدنية وهو مايجعلها تتسم بالثراء في الموارد المعدنية المهمة بالنسبة لدول البريكس بصورة عامة والصين بصورة خاصة (٤٣).

أضف إلى ذلك، فطبقاً لتقديرات ادارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد شهد الاحتياطي النفطي لقارة أفريقيا زيادة بنسبة ١٢٠% خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث ارتفع من ٥٧مليون برميل عام ١٩٨٠، إلى ١٢٤ مليون برميل عام ٢٠١٢. وارتفع احتياطي القارة من الغاز الطبيعي من ٢١٠ تريليون م٣ عام ١٩٨٠ غلى ٥٠٩ تريليون م٣ عام ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ١٤٠%، ويقدر أن هذه النسب ستشهد ارتفاعاً أكبر خاصةً في طل الاكتشافات الحديثة في كل

من تنزانيا وموزمبيق [٤٤]. هذه المعطيات السابق ذكرها سوف يدفع بنمو المصالح الصينية في القارة خلال السنوات القليلة القادمة.

رابعاً: مستقبل أمن الطاقة في العلاقات الصينية الأفريقية

حسب التوقعات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة، فإن مصادر الطاقة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي يمكن أن توفر ٧٨% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٤٠ [٤٥]. حيث يظل النفط يعتبر أكبر مصدر للطاقة على مستوى العالم على الرغم من توقع انخفاض حصته من الاستهلاك الطاقي من ٣٣% عام ٢٠١٣ إلى ٣٠% خلال أربعينيات الألفية الحالية.

هذا، وعلى الرغم من توقع انخفاض الطلب على النفط في بعض الدول، إلا أنه سيظل في تزايد مستمر في بعض الدول الأخري وذلك تلبيةً للطلب على التنمية الاقتصادية، وذلك كما هو الحال في دول مثل الصين والهند والشرق الأوسط

وفي اطار تزايد الطلب الصيني على الوقود الاحفوري من النفط والغاز الطبيعي، وفي اطار سعيها لتأمين مصادر الطاقة لديها، ولتحقيق تنميتها الاقتصادية المنشودة، فهي تواجه عدداً من التحديات في القارة الأفريقية، أبرزها:

١- تحدي مصالح القوى الغربية الأمريكية والأوروبية مع المصالح الصينية في أفريقيا. ففي اطار الاستراتيجية التي تتبعها الصين من تنويع مصادر الطاقة وتأمين امداداته خاصةً في أفريقيا، وفي اطار استراتيجيتها العالمية المرتكزة على قاعدة المساعدات مقابل النفط، وبموجب الدعم الصيني للدول الأفريقية المارقة وغير الديمقراطية -في نظر الولايات المتحدة- تتعاظم المخاوف الغربية من تهديد الصين لمصالحها الحيوية في مناطق نفوذها التقليدية. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة في أغسطس من العام ٢٠١٤ إلى عقد قمة أمريكية أفريقية تقدمت فيه باستراتيجية جديدة ترتكز فيها على البعد الاقتصادي التعاوني في علاقاتها مع الدول الأفريقية وتغض الطرف عن ممارسات قادة بعض الدول فيما يخص مجالات حقوق الانسان والديمقراطية.

٢- تحدي تدمير وتدهور البيئة الأفريقية. فمن الملاحظ إنه بسبب الممارسات الصينية في القارة من عمليات التنجيم واستخراج النفط والمعادن ومايترتب عليه من تلوث، بالاضافة إلى بنائها لمشاريع البنية التحتية الكبري ومايترتب عليها من تدهور في البيئة الأيكولوجية وتهجير للسكان خاصةً عند عمليات بناء السدود والتي تتسبب في تدمير الحياة البرية والبحرية. أضف إلى هذه الممارسات، فإن ممارسات القطع الجائر للغابات خاصة في ليبيريا والكاميرون وموزمبيق لتصدير الاخشاب إلى الصين، إنما يمثل –على المدى البعيد– عاملاً حيوياً في تدمير البيئة الطبيعية في القارة.

٣- تحدي معارضة عدد من المنظمات غير الرسمية للوجود الصيني في أفريقيا. فعلى الرغم من المساعدات المادية والخدمية التي تقدمها حكومة بكين لعدد من حكومات وشعوب الدول الأفريقية، إلا أنها تثير مخاوف لدى منظمات المجتمع المدني الأفريقي وعدد من الجهات غير الرسمية التي ترى في هذه المساعدات الصينية ماهي إلا دعم وتأييد للحكومات المستبدة في القارة واستغلال جائر للثروات الطبيعية للقارة في مقابل تحقيق المصالح الصينية.

خاتمة الدراسة

اهتمت هذه الدراسة بالبحث عن السبب الأساسي الذي يدفع بالحكومة الصينية نحو دعم وتوطيد علاقاتها مع الحكومات الأفريقية وتزايد الانخراط الصيني في القارة. حيث وضعت الدراسة فرضية أساسية تدور حول وجود علاقة ارتباطية بين تأمين الموارد (الطاقية) وتحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة للصين، ذلك بالاعتماد على مبدأ أن الطاقة تعتبر جزء لايتجزأ من تنمية أي دولة، خاصةً بالنسبة لتحقيق التنمية الصينية المنشودة.

فمن منطلق تحقيق الاستراتيجية الصينية في التنمية، سعت الصين –ليس فقط– إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة، بل والعمل على ضمانها وحمايتها. وبالتالي فإن إقامة علاقات أوثق ودعم وتعزيز أوجه التعاون مع الدول الأفريقية، وخاصة الدول الغنية بالنفط، يصبح ضرورة حتمية، ليس فقط بسبب المكاسب الاقتصادية النسبية، ولكن أيضًا من أجل تحقيق أمنها القومي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تنظيم الحزب الشيوعي الحاكم ليس فقط لآليات وسبل بناء الثقة مع الدول الأفريقية، ولكن الأهم من ذلك هو امتلاك مصادر إنتاج الطاقة والتحكم فيها في جميع أنحاء القارة. وبالتالي، فإن أنشطة الصين المتنامية في أفريقيا واتباعها لسياسات براجماتية في علاقاتها مع دول القارة إنما يأتي من منطلق زيادة الأمن ومن منطلق اهتمامات الصين ومصالحها المشروعة.

[1] Hongtu Zhao, China's Energy Security Policy and Its International Implication, Energy security and climate change workshop, Beijing, 20-21 October 2007, China institutes of contemporary international relations. Available at: http://carnegieendowment.org/files/zhao.pdf . (Accessed; 05-05-2019).

[2] Richard Solash, Despite Wariness: China-Russia relations warming, Radio Free Europe, Radio Liberty, 2013, Available at: https://www.rferl.org/a/russiachina- relations-warming/25070935.html, (Accessed; 05-05-2019)

[3]John Mearsheimer, structural Realism, Available at https://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/StructuralRealism.pdf, (Accessed; 20-05-2019)s

[4] Dannreuther R, International relations theories: Energy, minerals and conflict. Polinares, Dundee, Scotland; 2010. Available at; https://kcl.rl.talis.com/items/8A2A531A-85C2-B441-38C0-3CB1BEF82806.html, (Accessed; 20-05-2019)

[5] The University of Texas at Austin, Energy Security. Available: https://www.strausscenter.org/energy-and-security/energy-security.html, (Accesse; 20-05-2019)

[6] Cornell PE. Energy security as national security: Defining problems ahead of solutions, 2009. Available: http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&id=183:energysecurity-as-national-security-definingproblems-ahead-ofsolutions1&catid=92:issuecontent&Itemid=341

[7] J. Hunter, prespective on Ratzel's Political geography, USA, University press of America inc, 1983, pp. 3-7.

[8] Dahl RA. The concept of power. Behavioral Science. 1957;2:201-215, Wiley on line Library, Available at; https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/bs.3830020303, (Accessed:20-05-2019)

[9] Lecoutre Aning K, D. China's ventures in Africa. African Security Review. 2008;7(1):39-50, Available at: https://www.researchgate.net/publication/250888915_China's_ventures_in_Africa

[10] Bernice Lee [et al.], Resource Futures, Chathom House, London (December 2012), p. 18.Available at; http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.357.4912&rep=rep1&type=pdf

[11] KPMG, «Oil and Gas in Africa Africa's Reserves, Potential and Prospects,» p. 4, https://www.kpmg.com/Africa/en/IssuesAndInsights/Articles

[12] Ibid.

[13] Ibid

[14]African news, Chinese investment in Africa rises in first quarter of 2017, Available at; https://www.africanews.com/2017/05/11/chinese-investment-in-africa-rises-in-first-quarter-of-2017/

[15] Ministry of Commerce, PRC. Statistics on China-Africa Bilateral Trade in January 2018; 2018. Available http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/lanmubb/AsiaAfrica/201803/20180302717940.shtml

[١٦] ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، ديسمبر ٢٠١٧، العدد ٤٦٦، ص ص: ١٢٤:١٠٢.

[١٧] المرجع السابق، ص ١٢١.

[١٨] ناصر التميمي، صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً، مجلة المستقبل العربي، يوليو ٢٠١٧، العدد ٤٦١، ص ٨٧.

[١٩] حسن وانج ماوهو، المنتدى الصيني الأفريقي نموذج لتعاون الجنوب الجنوب، جريدة الأهرام، ملفات الأهرام، العدد ٤٨١١٧، ٢ سبتمبر ٢٠١٨.

أنظر أيضاً: شين شيوى، أفريقيا والصين- أكثر من تعاون اقتصادي، صحيفة البيان، ١٩ أغسطس ٢٠١٨، على الرابط التالي: www.albayan.ae/opinions/articles/2018-08-2019 (accessed; 12-03-2019)

[٢٠] ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص ١١٢.

[21] www.chinadaily.com (Accessed; 24-03-2019)

[22] Ibid

[23] Taylor I. China's oil diplomacy in Africa, International Affairs, Wiley on line Library, Available at; https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1468-2346.2006.00579.x

[24] Africanews. Chinese investment in Africa rises in first quarter of 2017, Op.cit

[25] Taylor I, Op.Cit.

[26] Africanews. Chinese investment in Africa rises in first quarter of 2017, Op.Cit.

[27] Ibid

[28] Sun Y., China's aid to Africa: Monster or Messiah? 7 February 2014, Available at: https://www.brookings.edu/opinions/chinas-aid-to-africa-monster-ormessiah/

[29] Zhao H, China's Energy Security Policy and Its International Implication; 2007. Available at: http://carnegieendowment.org/files/zhao.pdf

[30] Thompson Ayodele and Olusegun Sotola, China and Africa: An Evaluation of Chinese Investment, IPPA Working Paper Series, Public Policy Analysis, Nigeria, 2014, p. 4, Available at; http://www.ippanigeria.org/articles/China%20-Africa%20relation_Workingpaper_final.pdf

[31] Sun Y, Op.Cit.

[32] Gill B, Huang Ch, China's expanding peacekeeping role; 2009. Available at: https://www.sipri.org/commentary/essay/thu-05-28-2009-14-00/jan-09-chinas-expanding-peacekeeping-role

[33] Ibid.

[34] People's Republic of China. Foreign Ministry Spokesperson Liu Jianchao's Regular Press Conference on 18,19 December; 2008. Available at: http://www.chinaconsulatesf.org/eng/xw/fyrth/t526955.htm

[35] Ibid.

[٣٦] ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص ١٣٦.

[37] Taylor I, Op.Cit.

[٣٨] علي عبده، مصر والانضمام لتجمع البريكس: التكتل العابر للقارات والحضارات، مجلة آفاق أفريقية، العدد ٤٠، مايو ٢٠١٤، القاهرة، ص ٧٣.

[٣٩] التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠١٤-٢٠١٥.

[40] Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa (Addis Ababa, Ethiopia: United Nation, Economic Commission for Africa, 2013), pp. 1 and 7. Available at; https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/africa-brics_cooperation_eng.pdf

[41] Ibid, p7.

[42] Irina Aleksandrovna Rodionova, Energy Safety and Innovative Development of the BRICS States, International Journal of Energy Economics and Policy, available at http: www.econjournals.com, (Accessed; 05-05-2019)

[٤٣] لحسن الحناوي، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، مايو ٢٠١٧، العدد ٤٥٩، ٤٥٩، ص ١٠٥.

[44] KPMG, Oil and Gas in Africa, Op.Cit.

[٤٥] إدراة معلومات الطاقة الأمريكية، على الرابط التالي: https://www.eia.gov/

تحليل توزيع المدارس الثانوية بمدينة نيالا ٢٠١٧ ـ ٢٠١٨

د. سمية محمد يعقوب زريبة(*)

مستخلص:

هدفت الدراسة إلي تحليل وتقويم توزيع المدارس الثانوية الحكومية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وبعض المعايير التخطيطية. لتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة علي مقابلة المسؤلين ببعض إدارات وزارة التربية والتعليم إضافة الي تقارير وبيانات الوزارات ذات الصلة. توصلت الدراسة إلي بعض النتائج أهمها عدم وجود معايير تخطيطية موحدة في إنشاء المدارس الثانوية حيث تتباين خصائص المدارس من حيث المساحة وعدد الفصول والطلاب ومتوسط الطلاب بالفصل وغير ذلك. كما توصلت الدراسة إلي وجود عدد كبير من المدارس المستضافة لم يتم إنشاء مبانٍ لها. وإن توزيع المدارس الثانوية يتسم بالتمركز حول الوسط فقد أظهرت المسافة المعيارية ومعامل صلة الجوار أن نمط توزيع المدارس يميل الي التمركز وأنه متجمع يميل نحو العشوائية. من النتائج أيضاً قلة عدد المدارس الثانوية مقارنة بحجم السكان وبمساحة المدينة حيث تخلو اجزاء كبيرة منها من وجود المدارس خاصة أحياء جنوب الوادي. وختمت الدراسة ببعض التوصيات منها: زيادة عدد المدارس خاصة بأحياء جنوب الوادي، وضع معايير يُعتمد عليها في التخطيط لانشاء المدارس، ومراعاة توسع المدينة ونموها السكاني عند اختيار مواقع المدارس.

(*) أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا - كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة ، عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ١٠٩ - ١٤٠ .

١/ المقدمة:

تولي الجغرافيا اهتماماً كبيراً لدراسة الخدمات لما لها من دلالات تمثل مؤشرات هامة في تقييم نوعية الحياة ومستوي العيش خاصةً فيما بين الريف والحضر. وهو اهتمام قديم في الدراسات الجغرافية بدأ منذ النصف الأول من القرن الماضي عندما أكد كلارك علي أهمية دراسة الخدمات المختلفة. تركز الدراسات الجغرافية للخدمات علي مواقعها وتوزيعها الجغرافي ومقارنةً بحجم وعدد المستفيدين منها، حيث توجد دلالة هامة لطول المسافة فيما بين مواقع الخدمات وأماكن إقامة أفراد المجتمع المستفيد منها فيما يعرف بإمكانية الوصول، كما توجد دلالة فيما بين حجم السكان وحجم الخدمات المتاحة لهم: أي امكانية الحصول. أيضا تأتي أهمية دراسة الخدمات من الحجم الكبير للعمالة الذي تستوعبه إضافة الي ما تقدمه من دعم وفوائد لغيرها من الأنشطة الأخري.

التعليم من أهم الخدمات التي تقدم للسكان. وتأتي أهمية دراستها من أهمية التعليم في عصر يتميز بتسارع الانتاج المعرفي والتقني. ولقد بات الاهتمام بشأن التعليم والاستثمار في المعرفة والبحث العلمي في مقدمة إهتمامات الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية، وذلك لأن المستوي الاقتصادي أصبح يعتمد الي حد كبير علي خصائص ومقدرات رأس المال البشري فهو المفتاح الأساسي لحراك ورفاه المجتمع. من هنا زاد اهتمام الدراسات الجغرافية بخدمات التعليم خاصة مع زيادة الطلب علي التعليم بسبب النمو السكاني والحضري الكبير الذي يميز هذا العصر.

وقد شكلت الزيادة السكانية الكبيرة والمستمرة بمدينة نيالا ضغطاً كبيراً علي مختلف الخدمات ولا يستثني التعليم منها إن لم يكن أكثرها تأثراً. ويتوقف حل تلك المشكلة علي الامكانات المادية التي توفرها الولاية للنهوض بالتعليم، إلا أن حل المشكلة لا يتوقف علي توفير المال فحسب بل يتطلب التخطيط السليم والذي ينبني علي دراسات المختصين في عدة مجالات من أهمها الجغرافيا التطبيقية. إن مسألة تقويم

كفاءة التوزيع المكاني ذات أهمية كبيرة خاصة مع تطور نظم الحاسوب التي تساعد في تحليل وتقويم توزيع الخدمات وغيرها بل وتقدم نماذج للتوزيع الأمثل بناء علي قراءة واقع المنطقة وما بها من مقومات.

تسعي الدراسة الي إلقاء الضوء علي واقع الخدمات التعليمية بالمرحلة الثانوية بالتركيز علي التوزيع المكاني لها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

٢/ مشكلة الدراسة:

تعرضت مدينة نيالا لتغيرات سكانية كبيرة أدت الي زيادة حجم ومعدل النمو السكان بها، أهمها النزوح للأسباب الأمنية إضافةً الي هجرة الريف الي الحضر. شكل وقد الوضع الديموغرافي الجديد والذي لم تكن المدينة علي استعداد لاستيعابه مشكلات تباينت في أشكالها وحدتها علي مختلف الخدمات كان التعليم والصحة والمياه اكثرها تأثراً. وتتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

أ/ ما هو واقع المدارس الثانوية بمدينة نيالا؟

ب/ هل يتَّفق التوزيع الجغرافي للمدارس الثانوية مع المعايير التخطيطة؟

ج/ الي اي مدي يتوافق توزيع المدارس الثانوية مع التطور العمراني والسكاني للمدينة؟

٣/ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أنها تتناول واحدة من أهم الخدمات التي يحتاجها المجتمع والذي تتوقف عليه عملية تقدمه وازدهاره، فالمدارس الثانوية هي عنق الزجاجة نحو التعليم العالي الذي هو أمل كل أُمة للنهوض وتحقيق التنمية والتطور علي كافة الأصعدة. كما أن توزيع المدارس الثانوية الحكومية بالمدينة وتمثيلها علي الخريطة يوفر بيانات يمكن أن يستفاد منها في التخطيط المستقبلي لخدمات التعليم بالمدينة كواحدة من أهم الخدمات ويوضح مدي قرب أو بعد صورتها الحالية عن المعايير التخطيطية.

وأيضا يمثل تسليط الضوء علي مدي كفاية تلك المدارس مقارنة بحجم وتوزيع السكان فائدة علمية يمكن أن تفتح الآفاق للمزيد من الدراسات في هذا المجال.

٤/ فروض الدراسة:

أ/ لا يتناسب توزيع المدارس مع توزيع السكان.

ب/ قلة عدد المدارس مقارنة بحجم السكان في الفئة (١٤ – ١٧).

ج/ عدم مراعاة المعايير التخطيطية في توزيع وتشييد المدارس الثانوية.

٥/ أهداف الدراسة:

أ/ التعرف علي حجم وتركيب السكان بمدينة نيالا.

ب/ دراسة التوزيع العددي للمدارس الثانوية في أحياء مدينة نيالا.

ج/ تقييم وتقويم توزيع المدارس الثانوية باستخدام معايير الإحصاء المكاني ونظم المعلومات الجغرافية.

٦/ منهجية الدراسة وطرق جمع البيانات::

تتبع الدراسة عدد من مناهج البحث الجغرافي القائمة علي التوزيع والتحليل والربط فيما بين الظاهرات منها: المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات التي تم التحصل عليها. كما استخدمت نظم المعلومات الجغرافية (GIS) كأداة في تحديد مواقع المدارس وتوقيعها علي الخريطة ومن ثم تحليل توزيعها المكاني.

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات علي المقبلات الشخصية مع المسؤلين وأصحاب القرار في عدد من الإدارات بوزارة التربية والتعليم بولاية جنوب دارفور وإدارة المرحلة الثانوية بنيالا، اضافةً الي التقارير والاحصاءات والبيانات من المؤسسات ذات الصلة بموضوع الدراسة كمكتب الاحصاء وبلدية نيالا ومحلية نيالا شمال وغيرها. كما تم جمع البيانات الثانوية من عدد من الكتب والمراجع، البحوث والرسائل الدراسات والأوراق العلمية.

٧/ منطقة الدراسة:

تقع مدينة نيالا بغرب السودان عند تقاطع خط طول (٥٣ ٢٤) شرق ودائرة عرض (٣ ١٢) شمال، (خريطة رقم (١)) في حزام السافنا الشوكية معدل المطر السنوي فيها ٣٠٠ ملم. وتبلغ مساحتها ٢٤٢ كيلومتر مربع، وهي أكبر وأهم مدن الولاية وعاصمتها السياسية والإدارية وبها أكبر أسواق الماشية والمحاصيل الزراعية والبستانية والغابية. تتميز بعدة مميزات جعلتها أهم اقطاب جذب السكان بالولاية بل بإقليم غرب السودان كله، لما يتوفر بها من خدمات وفرص عمل وسهولة النقل والاتصال، فهي ملتقي الطرق التي تربط معظم انحاء البلاد. كما انها ملتقي الطرق التي تربط البلاد بدول الجوار بغرب أفريقيا. من أهم ميزات المدينة انها تقع في نهاية خط السكة الحديد الغربي الذي يربطها بكل من العاصمة والميناء الرئيسي للبلاد.

وقد صنفت نيالا المدينة الثانية بعد الخرطوم عاصمة البلاد من حيث حجم ومعدل نمو السنوي للسكان في التعداد الخامس بالبلاد ٢٠٠٨م حيث بلغ حجم سكان المدينة ٤٩٣٧٣٢ نسمة(حوالي ١٧٪ من جملة سكان ولاية جنوب دارفور)، منهم ٢٧٩١٩٠ ببلدية نيالا و٢١٤٥٤٢ بنيالا شمال، (الجهاز المركزي للإحصاء – التعداد الخامس ٢٠٠٨). وكما يتضح من الجدول رقم (١) أن المدينة تتميز بنمو سكاني مرتفع إذ يتضاعف حجم سكانها كل عشر سنوات تقريبا.

جدول رقم (١) حجم ومعدل النمو السنوي للسكان بمنطقة الدراسة في الفترة من ١٩٦٥ إلي ٢٠١٦م

السنة	حجم السكان	السنة	حجم السكان
١٩٥٦	١٤٠٠٠ (تعداد)	٢٠٠٣ (تقدير)	٤٤٢٠٠٠ (تقدير)
١٩٧٣	٩٥٦٠٠ (تعداد)	٢٠٠٨ (تعداد)	٤٩٣٧٣٢ (تعداد)
١٩٨٣	١١٣٦٣٢ (تعداد)	٢٠١٢ (تقدير)	٥٨٣٨٦٤ (تقدير)
١٩٩٣	٢٢٧١٩٣ (تعداد)	٢٠١٦ (تقدير)	٦٣٧٠٨٧ (تقدير)

المصدر: مكتب الإحصاء نيالا.

تتميز المدينة بتركيب سكاني فتي إذ يمثل السكان أقل من ١٩ سنة ٥٥,٥ ٪ من جملة السكان بينما يمثل الفئة ٢٠ - ٤٤ سنة ٣٣,١٤ ٪، والفئة ٤٥ - ٦٤ سنة ٨,٣٥ ٪، والفئة ٦٥ سنة فأكثر ٢,٩٦ ٪ من جملة السكان (الاحصاء نيالا). توضح هذه النسب إرتفاع نسبة الإعالة حيث أن أكثر من ٥٨ ٪ من السكان يعتمدون علي غيرهم لتحقيق وتلبة احتياجاتهم والتي أهمها التعليم والصحة، وهي حقيقة يجب أن يضعها المسئولون والمهتمون بأمر التعليم موضع اهتمام مع وضع إعتبار أيضاً لارتفاع معدل الفقر بين السكان وإنخفاض الدخول السنوية لغالبية الأسر.

جدول رقم (٢) السكان في سن ١٤- ١٥-١٦-١٧-١٨سنة ما بين عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٧م بمدينة نيالا.

السنة	٢٠٠٨						٢٠١٧					
العمر	نيالا شمال			نيالا جنوب			نيالا شمال			نيالا جنوب		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
١٤	٣١٠٣	٢٩٦٩	٦٠٧٢	٣٩٤٧	٣٦٥١	٧٥٩٨	٣٧٨١	٣٦٦٦	٧٤٤٧	٤٥٤٨	٤٥٣٥	٩٠٨٣
١٥	٣٠١٠	٢٩٣٢	٥٩٤٢	٣٨٤٣	٣٦٢٦	٧٤٦٩	٣٨٢١	٣٦٩٩	٧٥٢٠	٤٥٥٦	٤٥٤٠	٩٠٩٦
١٦	٢٩٠١	٢٨٧٧	٥٧٧٨	٣٧٢٨	٣٥٨٤	٧٣١٢	٣٨١٠	٣٦٧٦	٧٤٨٦	٤٥٢٦	٤٤٨٧	٩٠١٣
١٧	٢٧٦٨	٢٧٩٧	٥٥٦٥	٣٦٠١	٣٥٢٥	٧١٢٦	٣٧٤٦	٣٥٩٧	٧٣٤٣	٤٤٦١	٤٣٧٣	٨٨٣٤
١٨	٢٦٠١	٢٦٨٢	٥٢٨٣	٣٤٥٥	٣٤٤٠	٦٨٩٥	٣٦٤١	٣٤٧١	٧١١٢	٤٣٧١	٤٢١٠	٨٥٨١
المجموع	**١٤٣٨٣**	**١٤٢٥٧**	**٢٨٦٤٠**	**١٨٥٧٤**	**١٧٨٢٦**	**٣٦٤٠٠**	**١٨٧٩٩**	**١٨١٠٩**	**٣٦٩٠٨**	**٢٢٤٦٢**	**٢٢١٤٥**	**٤٤٦٠٧**

المصدر: إسقاطات الإحصاء نيالا.

تتكون مدينة نيالا من ٣٩ حياً إضافة إلي عدد من معسكرات النازحين وتنقسم إداريا إلي وحدتين إداريتين هما بلدية نيالا وتضم ٢٣ حياً ومحلية نيالا شمال وتضم ١٦ حياً. و يتبع كل من معسكر دريج وعطاش وكلمة إدارياً لمحلية نيالا شمال بينما يتبع معسكري سكلي والسريف لبلدية نيالا.

خريطة رقم (١) منطقة الدراسة

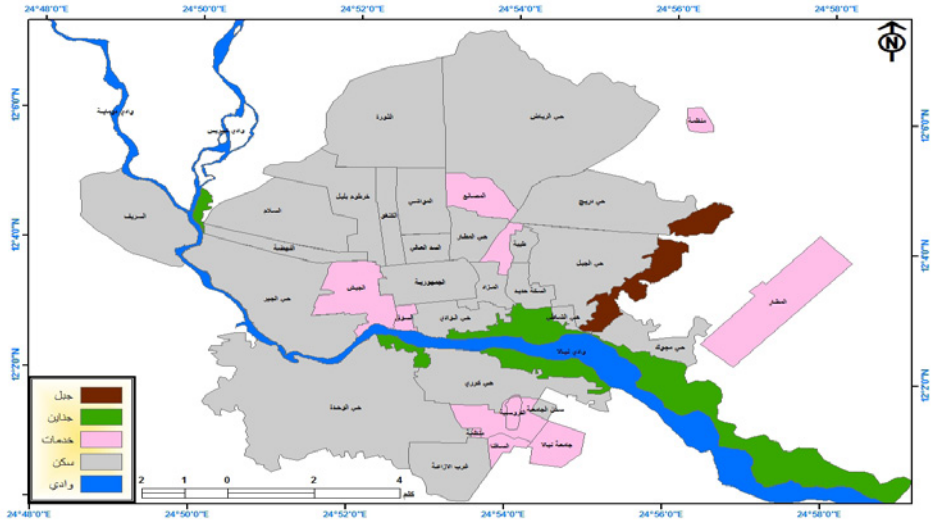

المصدر : موقع قوقل ايرث بتاريخ ٥ /١١ / ٢٠١٨م بتصرف ٢٠١٩م

٨/ التوزيع المكاني للمدارس الثانوية الحكومية بنيالا:

أ/ المدارس الثانوية بمنطقة الدراسة:

توجد بمنطقة الدراسة ٤٢ مدرسة ثانوية حكومية منها ٢١ مدرسة للبنين و٢١ مدرسة للبنات تتوزع فيما بين محلية نيالا شمال وبلدية نيالا كما يوضح الجدول رقم (٣). تتفاوت المدارس من حيث المساحة وعدد الطلاب والفصول جدول كما يوضح الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٣) توزيع المدارس الثانوية الحكومية بمدينة نيالا

الوحدة الادارية	حجم السكان	عدد الاحياء	المدارس		المجموع
			بنين	بنات	
نيالا شمال	٢١٤٥٤٢	٢٣	٩	٧	١٦
بلدية نيالا	٢٧٩١٩٠	١٦	١٢	١٤	٢٦
المجموع	٤٩٣٧٣٢	٣٩	٢١	٢١	٤٢

المصدر: الباحثة بناء علي بيانا الإحصاء نيالا + وزارة التربية والتعليم ولاية جنوب دارفور.

جدول رقم (٤/أ) خصائص المدرس الثانوية الحكومية بنات بمدينة نيالا ٢٠١٨م

الرقم	الوحدة الإدارية	المدرســـــــة	الحي	متوسط طالب/ فصل	عدد الفصول	عدد الفصول			عدد الطالبات
						الأول	الثاني	الثالث	
١	نيالا شمال	الرياض الثانوية	الرياض	٧٣	٨	٢٠٢	١٥٤	٢٣٠	٥٨٦
٢		البير راغب الثانوية	المطار	٥٨	١٠	٢٢٧	٢١٩	١٣٧	٥٨٣
٣		محمد ناصر الساير	الرياض	٦٦	٨	٣٢٣	١٠٢	١٠٠	٥٢٥
٤		النهضة الثانوية	النهضة	٧٥	١٢	٤٧٨	٣٢٤	١٠٥	٩٠٧
٥		عبد الحميد ضو البيت	الامام	٦٩	١١	٣٢٠	٢٧٩	١٦٧	٧٦٦
٦		الشيخ البرعي	خرطوم بالليل	٥٠	١٠	٢٣٣	١٨٦	٨٠	٤٩٩
٧		حي السلام الثانوية	مستضافة	٢٥	٤	٦٦	١٧	١٨	١٠١
		المجموع	**٥**	**٦٣**	**٦٣**	**١٨٤٩**	**١٢٨١**	**٨٣٧**	**٣٩٦٧**
		النسبة المئوية من مجموع الطلاب				٤٦,٦	٣٢٪	٢١,١	١٠٠
٨	بلدية نيالا	حي الوادي	المزاد	٧٨	٧	١٧٩	١٨٧	١٨٥	٥٥١
٩		جنوب دارفور	المزاد	٤٥	٦	٩٣	٩٢	٨٩	٢٧٤
١٠		نيالا الثانوية	المزاد	٦٥	١٣	٣٨٢	٣٣٧	١٣٧	٨٥٦
١١		مهيرة	الاستبالة	٥٨	١٣	٣٣٠	٣٢٠	١١٠	٧٦٠
١٢		ام المؤمنين النموذجية	الوادي	٨٥	١٠	٣٧٨	٣٢٢	١٥١	٨٥١
١٣		الجير الثانوية بنات	الجير	٨٦	٧	٣٢٧	٢٠٥	٧٢	٦٠٤
١٤		الزهراء	المزاد	٦٩	١٢	٤٠٠	٣٠٦	١٢٦	٨٣٢
١٥		كرري الثانوية	كرري	٦٧	٦	٢١٠	١٣٠	٦٥	٤٠٥
١٦		الجبل الثانوية	الجبل	٦١	٧	١٦٩	١٤٢	١١٦	٤٢٧
١٧		الصداقة السودانية السعودية	النيل	٥٦	٩	٢٢٧	١٩١	٩٢	٥١٠
١٨		الانقاذ الثانوية	كرري	٦٨	١٠	٢٩٠	٢٦٦	١٢٥	٦٨١
١٩		الوحدة الثانوية	الوحدة	٧١	١٢	٤٥٥	٣٤٣	٦١	٨٥٩
٢٠		اسماء بنت ابي بكر	مستضافة	٢٢	٦	٥٧	٥٩	١٩	١٣٥
٢١		امنة بنت وهب	الوحدة	٦٨	٩	٣٠٠	٢١٣	١٠٠	٦١٣
		المجموع		٦٥	١٢٧	٣٧٩٧	٣١١٣	١٤٤٨	٨٣٥٨
		النسبة المئوية من مجمع الطلاب				٤٥,٥	٣٧,٢	١٧,٣	١٠٠٪

المصدر: الباحثة بناءً علي الادارة العامة للامتحانات بمكتب التعليم الثانوي بنيالا شمال وبلدية نيالا.

جدول رقم (٤/ ب) خصائص المدارس الثانوية الحكومية للبنين بنيالا ٢٠١٨م

الرقم	الوحدة الإدارية	المدرســـة	الحي	متوسط طالب/ فصل	عدد الفصول الأول	عدد الفصول			عدد الطلاب
						الثاني	الثالث		
١	نيالا شمال الرياض نيالا الثانوية بنين	النهضة الثانوية	النهضة	٤٩	١٢	٣٣٢	١٩٠	٦٧	٥٨٩
٢		الرياض	الرياض	٣	٤٨	٣٨	٠	٨٦	
٣		السد العالي	السد العالي	١٦	٤٢٢	٣٥٥	٩٠	٨٦٧	
٤		السد العالي	السد العالي	٨	١٢٢	١٦٣	٥٨	٣٤٣	
٥		امتداد دريج	امتداد دريج	٣	٥٩	٦٩	٢٠	١٤٨	
٦		مستضافة	مستضافة	٦	٦٦	٧٤	٢٧	١٦٧	
٧		حي المعهد	حي المعهد	٧	١٩١	١٣٦	١٣١	٤٥٨	
٨		مستضافة	مستضافة	٢	٤٦	٥١	٠	٩٧	
٩	الشمالية الثانوية بنين السيدة آمنة التركية دريج الثانوية بنين نيالا الجديدة الثانوية حي السلام الثانوية جنوب دارفور	النهضة	٥٣	٦	١٠٤	١٠٢	١١٣	٣١٩	
المجموع				٤٩	٦٣	١٣٩٠	١١٧٨	٥٠٦	٣٠٧٤
النسبة المئوية من مجموع الطلاب						٤٥,٢٪	٣٨,٣٪	١٦,٥٪	١٠٠٪
١٠	بلدية نيالا	المصطفي النموذجية	الوادي	٦٨	١٣	٤٣٣	٣٢٢	١٣٢	٨٨٧
١١		مصعب بن عمير	الامتداد	٧١	٩	٢٩٧	٢٤٥	١٠٠	٦٤٢
١٢		خالد بن الوليد	شم النسيم	٤٥	٩	٢٠٥	١٣٧	٦٥	٤٠٧
١٣		حي الوادي بنين	مستضافة	٤٩	٨	٢٢٤	١٢٧	٤٥	٣٩٦
١٤		الوحدة الثانوية بنين	الوحدة	٧٦	٨	٣٨١	١٥٠	٨٢	٦١٣
١٥		عمر بن الخطاب	مستضافة	٢٠	٩	٠	١٣٥	٤٤	١٧٩
١٦		كرري الثانوية	كرري	٥٥	٧	١٦٩	١٦٧	٥٠	٣٨٦
١٧		القادسية	القادسية	٤٣	٨	٢١٦	٩٨	٣٦	٣٥٠
١٨		معهد الشيخ موسي	الجبل	٢٨	٣	١٤	٥	٦٥	٨٤
١٩		الجير الثانوية بنين	الجير	٣٩	٨	١٨١	١١٥	١٦	٣١٢
٢٠		معهد نيالا العلمي	الوادي	٥٢	٣	٢٢	٢٠	١١٥	١٥٧
٢١		دوماية المشتركة	دوماية	٣٣	٢	٤٨	١٩	٠	٦٧
المجمـــــــــــوع				٥١	٨٨	٢١٩٠	١٥٤٠	٧٥٠	٤٤٨٠
النسبة المئوية من مجموع الطلاب						٤٨,٩٪	٣٤,٤٪	١٦,٧٪	١٠٠٪

المصدر: الباحثة بناءً على بيانات ادارة المرحلة الثانوية بكل من محلية نيالا شمال وبلدية نيالا.

ب/ تحليل واقع المدارس الثانوية بنيالا حسب المعايير التخطيطية:

بتحليل بيانات الجدول رقم (٤/ أ و ب) يتبين أن هنالك تبايناً كبيراً فيما بين المدارس من حيث عدد الطلاب وعدد الفصول ومتوسط عدد الطلاب بالفصل. لكن الظاهرة الأكثر لفتاً للنظر هي أن جملة عدد الطالبات ١٢٣٢٥ طالبة بينما كانت جملة عدد البنين ٧٥٥٤ طالب أي أن الإناث يشكلن ٦٢ ٪ مقابل ٣٨ ٪ للذكور من جملة عدد للطلاب البالغ ١٩٨٧٩ طالب وطالبة للعام. بينما يرتفع عدد فصول البنين (١٩٠فصل) عن عدد فصول البنات (١٥١)، ولذلك يرتفع متوسط عدد طالبات/ فصل عن متوسط عدد طالب/ فصل. في كل مدارس البنات لايقل متوسط الفصل عن ٥٠ طالبة باستثناء مدرستي أسماء بنت أبي بكر والسلام والمدرستين مستضافتين تعملان بدوام مسائي. أما مدارس البنين يزيد المتوسط فيها عن ٥٠ طالب للفصل بثمان مدارس منها، أعلاها بمدرسة الوحدة الثانوية وذلك لأنها المدرسة الوحيدة بكل حي الوحدة امتداده وهو من أكبر أحياء المدينة جنوب الوادي.

خريطة رقم (٢) توزيع المدارس الثانوية الحكومية بمدينة نيالا

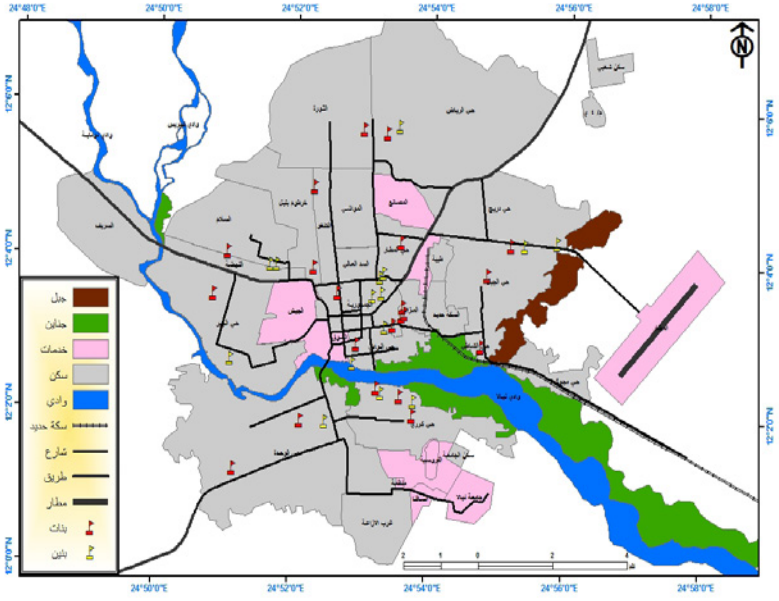

المصدر : موقع قوقل ايرث بتاريخ ٥ /١١ / ٢٠١٨م بتصرف ٢٠١٩م

ج/ التوزيع المكاني للمدارس الثانوية بنيالا:

يتميز القرن العشرين بأنه قرن تطور نظم جمع وتحليل البيانات. من أهم تلك النظم هو نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، أحدي التقنيات الحديثة والتي تمكن من جمع وتخزين ومعالجة وتحليل كم هائل من المعلومات عن طريق الحاسوب باستخدام برامج مخصصة تقوم بتحليل الخصائص المكانية للظاهرات والأنتشار أو التوزيع المكاني لها(جمعة محمد داؤود، ٢٠١٢). يستفاد من ذلك التحليل في مختلف مجالات التنمية أهمها تخطيط الخدمات والمدن ودراسة الموارد والانشطة البشرية وغير ذلك. تستخدم نظم المعلومات الجغرافية (GIS) عدد من المقاييس والمؤشرات لدراسة التوزيع المكاني، استخدمت الدراسة منها:

١/ الموقع المتوسط:

ويعني النقطة أو الموقع الذي يتوسط المواقع الجغرافية لمفردات الظاهراة موضع الدراسة. اهمية هذا الموقع انه يستخدم كمركز لرسم الدائرة المعيارية.

آخر مدرسة من جهة الشرق هي السيدة آمنة التركية للبنين، وتقع علي خط طول (٢٤ ٥٥ ٥١) شرق، وآخر مدرسة من ناحية الغرب هي مدرسة الجير الثانوية للبنات وتقع علي خط طول (٢٤ ٥٠ ٥٠) شرق. اما من جهة الجنوب فان آخر مدرسة هي مدرسة آمنة بنت وهب الثانوية بنات وتقع علي دائرة عرض (١٢ ١ ١٤) شمال، ومدرسة نيالا الجديدة للبنين هي آخر مدرسة من جهة الشمال وتقع علي دائرة عرض (١٢ ٥ ٤٤) شمال. المدرسة المركزية أو الوسطي فهي مدرسة خالد بن الوليد الثانوية للبنين. خريطة رقم (٢). ونلاحظ من الخريطة أن النقطة أو المدرسة الوسطي لا تبعد عن النقطة الفرضية (النقطة التي تقع أقرب ما يمكن لمركز توزيع الظاهرات) : احداثيات الأولي هي (٢٤ ٥٣ ١٠) شرق و(١٢ ٣ ٣١) شمال، والثانية (٢٤ ٥٣ ٩) شرق و(١٢ ٣ ٢٦) شمال.

٢/ المسافة المعيارية (Distance Standard):

تستخدم المسافة المعيارية للتعرف علي مدي تباعد أو تمركز مفردات الظاهرة موضع الدراسة. يتم رسم دائرة تسمي الدائرة المعيارية يكون مركزها الموقع المتوسط بنصف قطر يساوي قمة المسافة المعيارية. هذه المسافة المعيارية كما الانحراف المعياري تدل علي أن ٦٨٪ من المفردات تقع داخل الدائرة المعيارية (جمعة محمد داؤود، ٢٠١٢). ويمكن ان تضاعف المسافة المعيارية لرسم دائرة يقع داخلها ٩٥٪ من القيم، ويمكن رسم دائرة ثالثة بثلاث اضعاف المسافة المعيارية يقع ضمنها ٩٩ ٪ من المفردات.

نتبين من الخريطة رقم (٣) تركز المدارس بوسط المدينة حيث تقع ٢٢ مدرسة من جملة ٣٧ مدرسة ضمن المسافة المعيارية الأولي والتي تمثل ٦٨٪ من الظاهرات، بينما تخلو الدائرة المعيارية الثالثة (٩٩٪) من وجود أي المدارس الثانوية

خريطة رقم (٣) المسافة المعيارية واتجاه التوزيع للمدارس الثانوية بمدينة نيالا.

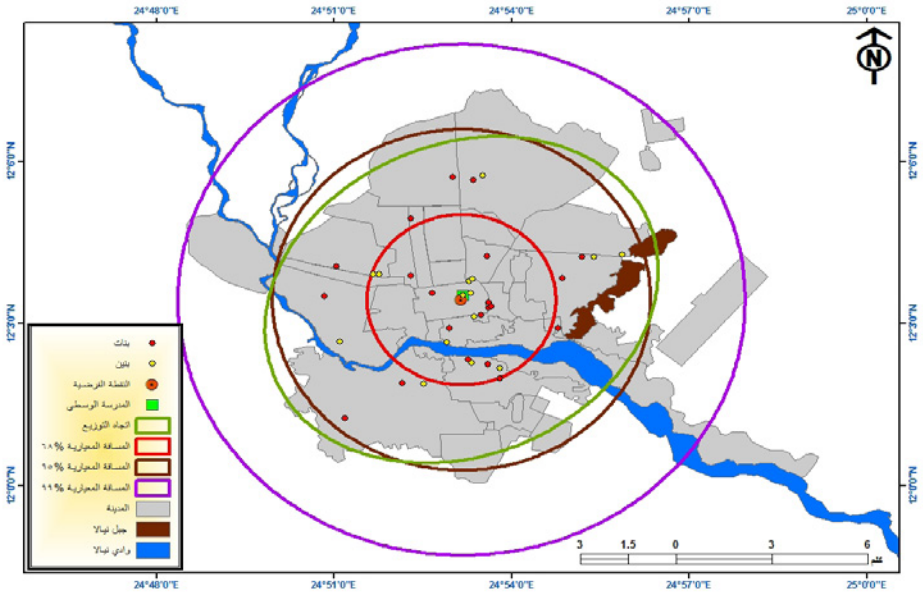

المصدر : موقع قوقل ايرث بتاريخ ٥ /١١ / ٢٠١٨م بتصرف ٢٠١٩م.

جدول رقم (٤) توزيع المدارس حسب المسافة المعيارية

الدائرة المعيارية	مساحة الدائرة بالكلم٢	٪ من مساحة المدينة	عدد المدارس داخل الدائرة			٪ من جملة المدارس
			بنين	بنات	المجموع	
٦٨ ٪	٢٧	١١,١	١١	١١	٢٢	٥٩,٥
٩٥ ٪	٨٠	٣٣,١	٦	٩	١٥	٤٠,٥
٩٩ ٪	١٣٥	٥٥,٨	٠	٠	٠	٠,٠
الجملة	٢٤٢	١٠٠	١٧	٢٠	٣٧	١٠٠

المصدر: الباحثة.

يتضح من الخريطة رقم (٣) والجدول رقم (٤) الآتي:

١/ ان الدئرة المعيارية والتي نصف قطرها المسافة المعيارية (٢,٩ كيلومتر) مساحتها ٢٧ كيلومتر مربع، تقع بها ٢٢ مدرسة أي ٥٩,٥ ٪ من جملة المدارس الظاهرة علي الخريطة والبالغ عددها ٣٧ مدرسة منها ١١ مدرسة للبنات و١١ مدرسة بنين.

٢/ ان الدئرة المعيارية والتي نصف قطرها ضعف المسافة المعيارية (٥,٨ كيلومتر) ومساحتها ٨٠ كيلومتر مربع، تقع بها ١٥ مدرسة أي ٤٠,٥ ٪ من جملة المدارس، منها ٦ مدارس بنين و٩ من مدارس البنات.

٣/ لا توجد اي مدرسة ثانوية ضمن الدئرة المعيارية والتي نصف قطرها ثلاث أضعاف المسافة المعيارية وهي تمثل ٥٥٪ من مساحة المدينة.

٤/ أن توزيع المدارس الثانوية يتسم بالتركز اذ نجد ان حوالي ¾ المدارس تقع في مساحة تبلغ ١١ ٪ من مساحة المدينة، ويقع الربع المتبقي منها في ٣٣٪ من مساحتها. يخلو أكثر من ٥٥٪ من مساحة المدينة من وجود أي مدرسة ثانوية حكومية، الأمر الذي يعكس صعوبة الوصول وبعد المسافة بالنسبة لعدد كبير من سكان الأحياء الطرفية للمدينة.

٥/ تتركز المساحات الخالية من المدارس في الجزء الواقع جنوب الوادي: امتداد كرري وامتداد الوحدة وغرب الإذاعة، والأجزاء الشمالية للمدينة شمال الوادي: امتداد الرياض، الثورة، دريج، خرطوم بالليل والسريف.

٦/ مدارس البنين أكثر تركزاً بوسط المدينة مقارنة بمدارس البنات ويرجع ذلك لوجود عدد كبير من المدارس المستضافة بين مدارس البنين.

٣/ اتجاه التوزيع:

هو أحد أدوات التحليل المكاني، يسمي أيضا بالشكل البيضاوي المعياري للتشتت (Ellipse Deviation Standard) يعبر عما إذا كان التوزيع المكاني للظاهرة له اتجاه محدد (محمد جمعة داؤود، ٢٠١٢). يحسب الاتجاه من المركز المتوسط وباتجاهين وينتج عن ذلك شكلا بيضوياً يطوق الظاهرة بحيث تظهر المعالم فيه ومدي اقتراب توزيعها او ابتعاده عن الشكل الدائري. لهذا الاتجاه أهمية كبيرة لأنه يحدد محاور توزيع الظاهرة فيستفاد منه في رسم التخطيط المستقبلي للخدمات. من خلال الخريطة رقم (٣) يتضح أن توزيع المدارس الثانوية يأخذ اتجاه شمال شرق الشرق نحو جنوب غرب الغرب بزاية ٥٨,٨ درجة. ويطوق الشكل البيضاوي كل المدارس ما يشير الي أن جميع المدارس تقع في بهذا الاتجاه داخل المدينة وهو يتفق الي حدٍ كبير مع اتجاه نمو وتوسع المدينة.

٤/ الحرم المكاني:

يستخدم تحليل الحرم المكاني أو نطاق التأثير، للتعرف علي نطاق الخدمة للمدارس الموجودة، وذلك برسم دائرة حول المدرسة بمسافة يتم تحديدها من قبل الباحث او بحسب المعايير التخطيطية المتبعة في منطقة الدراسة. اعتمدت الباحثة علي تطبيق نطاقين الأول منها ٥٠٠ متر (كيلومتر) والثاني ٨٠٠ متر(كيلومتر) علي المدارس الموجودة فعلياً اي أن لها مواقع ومباني تخصها علي أرض الواقع. توضح

الخريطة رقم (٤) أنه يوجد تداخل كبير فيما بين نطاقات التأثير المدارس، فهنالك فقط ست مدارس تقل المسافة بينها وأقرب مدرسة عن ٥٠٠ متر وأربع تقل المسافة بينها عن أقرب مدرسة عن ٨٠٠ متر الأمر الذي يشر إلي تركز المدارس وقرب المسافات فيما بينها بوسط المدينة فكما تبين الخريطة هنالك أجزاء كبير لا تغطيها نطاقات تأثير المدارس. التداخل فيما بين مدارس البنين أكبر منه بالنسبة لمدارس البنات: توجد مدرستان فقط من مدارس البنين تزيد المسافة بينها وبين اقرب مدرسة للبنين عن ٨٠٠ متر بينما توجد خمس مدارس للبنات تزيد المسافة بينها واقرب مدرسة بنات عن ٨٠٠ متر. ويرجع ذلك كما ذكرنا سابقا بسبب وجود عدد كبير من مدارس البنين مستضافة مقارنة بمدارس البنات فالمستضافة منها مدرستان فقط.

خريطة رقم (٤) نطاق التأثير للمدارس الثانوية بمنطقة الدراسة

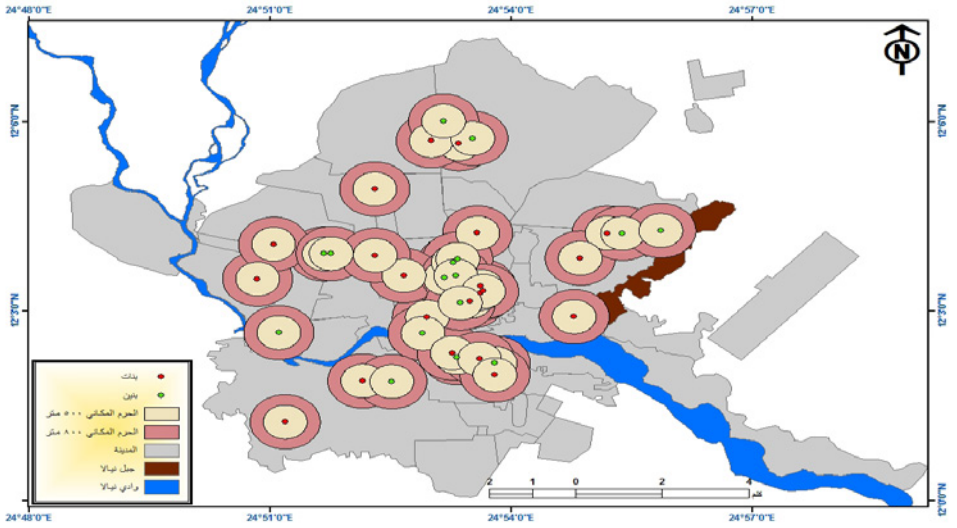

المصدر : موقع قوقل ايرث بتاريخ ٥ /١١ / ٢٠١٨م بتصرف ٢٠١٩م

٥/ الجار الأقرب (Neighbor Nearest Average):

يستخدم تحليل الجار الأقرب أو معامل صلة الجوار لمعرفة نمط انتشار ظاهرة ما مكانياً، من خلال مقارنة التوزيع الفعلي للظاهرة مع توزيع نظري معين. ويحسب

بقسمة نسبة المسافة المقاسة علي المسافة المتوقعة بالمعادلة : معامل الجار الاقرب ل (ن/ م) أو ل م / م٢

حيث:

م : متوسط المسافات الفعلية ، م٢ : متوسط المسافة النظرية او المتوقعة، ن : عدد النقاط ، ح : مساحة المنطقة.

تتراوح قيم معامل صلة الجوار ما بين صفر و ٢,١٥. فإن كانت = صفر فالتوزيع متجمع، وإن كانت ١ فالتوزيع عشوائي، وان كانت أكبر من ١ فالتوزيع متقارب ، وان كان ٢,١٥ فهو توزيع منتشر. تتضح دلالة هذا المعامل من الجدول الآتي:

جدول رقم (٥) دلالة قيمة معامل الجار الأقرب

النمط	قيمة معامل الجار القرب		النمط الفرعي
المتقارب	صفر		متجمع تماماً
المتجمع	٠ ـــ ٠,٥	اقل من ١	متقارب لكن غير منتظم
	٠,٥ ـــ ١		متقارب يتجه نحو العشوائي
العشوائي	١		بعض النقاط متجمعة والاخري متباعدة
المتباعد	٢ 1-	اكبر من ١	متباعد المسافات
المنتظم	٢		منتظم الشكل (مربع)
	الكبر من ٢		منتظم الشكل السداسي

المصدر: محمد مجعة داؤود، ٢٠١٢ بتصرف.

بتحليل الجار الأقرب للمدارس بمنطقة الدراسة كانت النتيجة :

متوسط المسافات الفعلية: ٦٠٥,٢٤ متر

متوسط المسافة النظرية او المتوقعة: ٦٦٢,٢ متر

وعليه فإن قيمة معامل صلة الجوار يساوي ٠,٩١ اي انه يقع ضمن المدي ٠,٥ ـــ ١ اي أن توزيع المدارس الثانوية الحكومية بمدينة نيالا توزيع متجمع يتجه نحو العشوائي (النمط الثاني موضح بالاطار).

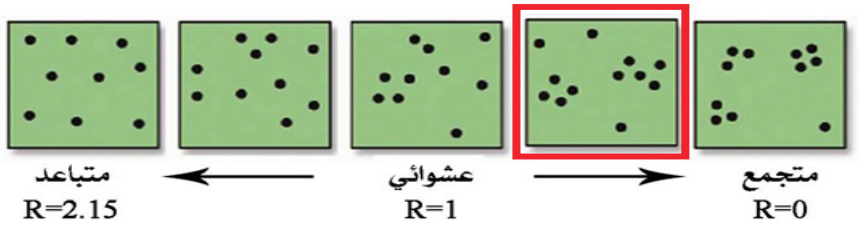

ملخص تحليل معامل صلة الجوار للمدارس الثانوية بنيالا

Neighbor Nearest Running script Average

Summary Neighbor Nearest Average

605.242097 :Distance Mean Observed

662.207168 :Distance Mean Expected

0.913977 :Ratio Neighbor Nearest

0.987409- :score-Z

0.323442 :value-P

Meters in measured Distance

2019 11:29:01 15 Jan Tue at Succeeded

النتائج:

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

١/ تتميز مدينة نيالا بكثافة سكانية عالية تصل الكثافة الخام الي ٢٦٣٢ نسمة / كيلومتر المربع.

٢/ ترتفع نسبة الفئات العمرية في سن التعليم العام (الأساس والثانوي).

٣/ قلة عدد المدارس الثانوية الحكومية مقارنة بعدد السكان في الفئة العمرية ١٤ – ١٨ سنة.

٤/ يوجود عدد من المدارس المستضافة خاصة مدارس البنين منها ما تعمل بدوام مسائي ومنها ما تعمل بدوام عادي.

٥/ تباين خصائص المدارس من حيث عدد الطلاب وعدد الفصول ومتوسط الطلاب/ الفصل.

٦/ تشكل البنات ٦٢ ٪ من جملة الطلاب لكن يحظين بـ ٤٤ ٪ من جملة الفصول، بينما يشكل البنين ٣٨ ٪ من مجموع الطلاب ولهم ٥٦ ٪ من جملة الفصول بالمدينة.

٧/ من أهم النتائج تناقص عدد الطلاب من السنة الأولي نحو السنة الثالثة حيث يمثل عدد طلاب السنة الثالثة أقل من ٢٠٪ بأغلب المدارس.

٨/ يظهر تطبيق مقاييس خصائص التوزيع لنظم المعلومات الجغرافية أن المدارس الثانوية تتركز حول الوسط، مع اتجاه يتفق مع اتجاه امتداد المدينة.

٩/ بينت المسافة المعيارية نمط توزيع يميل نحو التركز، حيث تتركز المدارس بوسط المدينة خاصة مدارس البنين منها. كما أظهرت صلة الجوار نمط توزيع متجمع يميل نحو العشوائية.

١٠/ تعاني الأحياء الطرفية بالمدينة من نقص المدارس الثانوية، خاصة الأحياء التي تقع جنوب الوادي.

التوصيات:

بناء علي ما تم التوصل اليه من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

أولا: وضع معايير تخطيطية يتم الاعتماد عليها في إنشاء المدارس الثانوية من حيث المساحة الكلية، مساحة وعدد الفصول، مساحة الميادين، الأنشطة غير الصفية: المعامل، المسارح، الملاعب وغيرها.

ثانياً: ضرورة مراعاة تحقيق العدالة والمساواة في توزيع المدارس الثانوية اعتماداً علي حجم السكان المسافة التي يقطعها الطالب وصولاً للمدرسة.

ثالثا: انشاء قاعدة بيانات تشتمل علي البيانات الخاصة بكل المدارس من حيث الموقع والمساحة وعدد الفصول والطلاب وغيرها من البيانات لتكون مرجعية التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بانشاء المدارس.

رابعا: يجب ان يُراعي التوسع المساحي والامتداد العمراني للمدينة والنمو السكاني بها عند اختيار مواقع المدارس الثانوية.

خامسا: انه من الضرورة الملحة التخطيط لإنشاء مدارس للبنين والبنات بأحياء جنوب الوادي.

سادساً: العمل علي زيادة عدد الفصول بمدارس البنات تكملة وانشاء مباني المدارس المستضافة.

سابعاً: إجراء دراسة تفصيلية للسكان ومعرفة حجم السكان في سن التعليم الساسي والثانوي.

ثامناً: أن تشجيع وتبني وزارة التربية والتعليم البحوث والدراسات التي تقوم بدراسة وتقويم وتحليل الخدمات التعليمية باستخدام مختلف الوسائل والاساليب.

قائمة المراجع والمصادر

١/ **ابراهيم، عيسي علي ، ١٩٩٩:** الأساليب الإحصائية والجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٢/ **أحمد، رياض عبد الله، ٢٠١٤:** كفاءة الخدمات التعليمية بمدينة الشرقاط بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية، جامعة تكريت مجلة مداد الآداب العدد ١٣.

٣/ **داؤود، جمعة محمد، ٢٠١٢م:** أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلوم، مكة المكرمة.

٤/ **الزوكة، محمد خميس ١٩٨٤:** التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار الجامعات للمعرفة، الاسكندرية.

٥/ **الشافعي، شريف فتحي ٢٠٠٩:** الدليل العملي لادارة نظم المعلومات الجغرافيةArcgis GIS)) دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٦/ **عسكر، أحمد علي، ٢٠١٥:** التحليل المكاني للمدارس الحكومية بمدينة غزة بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية (حالة دراسية حي الشيخ عجلان) رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة.

٧/ **محمد، أبو القاسم علي، بدون:** التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة الخمس، موقع مجلة البحوث الأكاديمية.

٨/ **ملاحويش، لؤي طه وحميد، أبي شوكت، ٢٠١٣:** تقييم كفاءة الخدمات التعليمية بمدينة الهيت، مجلة المخطط والتنمية العدد (٢٩) ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي جامعة بغداد.

٩/ **طاهر يوسف (٢٠٠٧):** التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية.

١٠/ **ولاية جنوب دارفور، وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٦:** استراتيجية التنمية والاستقرار في جنوب دارفور: استراتيجية التعليم (مشاريع التجسير والتنمية ٢٠١٦- ٢٠١٩م).

مملكــة الــزولــو قبيـل إعــلان الحماية البريطانية ١٨٨٧

نجوى محمد جمعة(*)

كان قيام مملكة الزولو Kingdom Zulu أحد أبرز حالات تشكيل الأمم ، فقيامها في فترة زمنية قصيرة ثم توسعها الجغرافي السريع في نطاق كبير كان لافتاً للانتباه، تخلل تلك الفترة عمليات عسكرية دموية عنيفة وقاسية لإخضاع ما حولها من قوى ومجتمعات إفريقيا، ثم كان سقوطها صادم أمام القوى الاستعمارية.

تمتعت مملكة الزولو بوجود مستقل لمدة ستون عاماً، حكمها خلال تلك الفترة أربعة ملوك من أبناء سينزانجاخونا ka Senzangakhona inKosi Jama وهما شاكا kaSenzangakhona Shaka (1828- 1819) و دنجان Senzangakhona ka Dingane (1828- 1820) و مابندا Senzangakhona Ka Mpande (1872- 1840) ثم ستشوايو ابن مابندا kaMpande Cetshwayo (1872- 1879) ثم لفترة أخرى (1883- 1884) حيث كان ستشوايو أخر ملوك الزولو المستقلين الذين وجدوا أنفسهم في خضم الحوادث والمتاعب التى كان من الصعب تجنبها[1].

أولاً- مملكة الزولو قبل إعلان الحماية البريطانية.

كان وضع المملكة في فترة ما قبل الاستعمار وضع آمن اقتصادياً بما فيه الكفاية للبقاء والصمود في وقت كانت فيه المجتمعات الإفريقية الأخرى تتهاوى وتسقط أمام القوى الاستعمارية والاستيطان، فعندما ولد شاكا حوالي ١٧٨٧ كان الاستيطان بأجزاء صغيرة بأقصى جنوب إفريقيا، لكنه سرعان ما استشرى ليبتلع مملكته ويسحقها، وبعد خمسون عاما من الاستقرار واعتلاء ستشوايو العرش كانت

(*) باحثة دكتوراه – قسم التاريخ- كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة ، عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ١٠٩ - ١٤٠ .

(1) D.H.Reader: The Zulu Tribe in Transition, The Makhanya of Southern Natal, 1966, NewYork.p.17.

عشائر الزولو وبطونها قد كونت وحدات محلية كبيرة، اعتمدت قوتها الاقتصادية ممكانتها الاجتماعية على حيازة قطعان الماشية ومبادلتها بال (لوبولا[٢§]) iLO-BOLO لتقوية أواصر التحالفات السياسية ، في تلك المرحلة الهادئة كانت قوة المملكة تكمن في بيئتها الخصيبة والمنتجة التي قامت ونشأت عليها المملكة واستمر عليها الزولو مما جعلها مطمع المجتمع الاستعماري المحيط من البريطانيين والبوير والذي تتباين مواقفهم ما بين الحقد والخوف[٣].

كانت الزراعة ورعاية الماشية من أعمدة اقتصاد زولولاند قبل الاستعمار و سبب استمرارها حتى القرن العشرين ، فتربية الماشية كان حقل الرجال للكفاح فيه أكثر من الزراعة التي تركت للنساء، فالبيئة دعمت نمط الحياة للزولو كمزارعين ورعاة، فالمنطقة خصيبة تكثر بها مصادر المياه الخالية من الأمراض الاستوائية الخطيرة تحميها منظمة عسكرية ضخمة، وعدد كبير من الرعايا قد يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ألف نسمة تقريباً فالنساء تؤدي معظم الأعمال الزراعية في "البيوت الإفريقية" ، يزرعون المحاصيل وينقلون المياه للأراضي والبيوت، أما الصبية فقد أسند لهم رعاية الماشية وحلبها ، وكان الرجال يقومون على حماية القطيع الذى يشغل مركز البيت الإفريقي(الكرال[٤§]) وتحيطه الأكواخ ، وظل اقتصاد الماشية أفضل لمقاومة مطالب الزراعة التجارية وتوسع الاقتصاد الرأسمالي، كما ظل اقتصاد الماشية ميزة مؤثرة للنظام الاجتماعي[٥].

لعبت الماشية دوراً حاسماً في حياة مجتمع الزولو -ليس فقط كغذاء رئيسي

٢§ اللوبولا iLOBOLO: هو عدد من رؤوس الماشية تقدمه عائلة الرجل لعائلة العروس كمهر لاتمام مراسم الزواج وكتعويض لكرال الفتاة لفقدانها عضو منتج من اعضائها وغالباً ما تكون اللوبولا من ثلاث رؤوس ماشية أو تتفاوت اعدادها على حسب المكانة والمنزلة.

(3) Jeff, Guy: The Destruction of the Zulu kingdom: The Civil war in Zululand 1879- 1884, Doctor of philosophy, London, 1975, PP.11, 20-21.

٤§ الكرال: الحظيرة أو البيت الأفريقي، يحتوى على عدة أكواخ تبعاً لعدد زوجات رئيس البيت كل حسب مكانتها كزوجة رئيسية أو ثانوية ، يشمل كل كرال عائلة واحدة فقط تتكون من رئيسها وزوجاته وابنائهم وربما احفادهم والذى قد يبلغ أعدادهم مابين ١٠٠: ١٥٠ فرد، يشغل مركز الكرال حظيرة الماشية لحماية ثروة الزولوى المتمثلة فى قطعانه .

(5) Aran S. MacKinnon: Chiefly Authority, Leapfrogging Headmen and the Political Economy of Zululand, South Africa, ca. 1930-1950, Journal of Southern African Studies, Vol. 27, No. 3, Special Issue for Shula Marks(Sep., 2001), p. 569

-وإنما كدليل على مكانة الفرد وثروته وقوته، إلى جانب أنها استعملت للباس والدروع وفي الطقوس الدينية كما أن تبادل الماشية يقوي روابط القرابة والسياسة، كما كانت بالنسبة للإفريقي رأسمال مجمد يتزايد من تلقاء نفسه ويتم مبادلته عند الضرورة كالبنوك لدى الأوربيين وكان للماشية دور كبير في قيام حكومات وانهيار أخرى خلال القرن التاسع عشر وكذلك سقوط مجتمعات زراعية ، اعتمدت الماشية على المراعي الطبيعية كنتيجة لاختلاف وتنوع الموقع الجغرافي بين مناطق السورفيلد والسويتيفيلد [٦].

كانت اللوبولا والسيسا ukusisa[§٧]) من أكثر الآليات الاجتماعية أهمية في توزيع الماشية، وظلت هاتان الآليتان تمارسان بالمملكة فقد كان الملك وأعضاء العائلة المالكة والمرتبطة بهم وأغنياء الزولو يمارسون السسيا حيث يعيرون الماشية للفقراء من شعوبهم لرعايتهم والاستفادة من ألبانها كما أن اللوبولا ظلت بقية في مواجهة الكوارث البيئية المتكررة وسعى المبشرين لإلغائها، فقد كانت اللوبولا تعمل على تحسين مكانة ذوي الزعامة من كبار الزولو ويعمل على تقوية الروابط بين العشائر وتقوية العشائر نفسها والنظام الأبوي المتآكل [٨].

ثانياً-الاستيطان الأوروبى قبل الحماية البريطانية.

بدأ الاختراق الأبيض للمملكة مع ظهور واستقرار التجار البريطانيون بناتال الخاضعة لحكم مملكة الزولو في ١٨٢٤، حيث أسس بها هؤلاء التجار الأوائل نواة مستعمرة ساحلية أخذت في التوسع شيئا فشيئا، بعد أن أراد هؤلاء

---

٦ () نجوى محمد جمعة: مستعمرة ناتال تحت الحكم البريطاني ١٨٤٣- ١٩١٠، ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ٢٠١٣- ص١٨٨. =

- =Campbell ,Gwyn :Disease ,Cattle and Slaves ,the development of trade between Natal and Madagascar ,1904 -1875 ,Journal of African Economic history ,No .1990 ,19.Pp105.115 -107 ,

-Ntate ,Makeune :Historical Survey of the Development of Political Awareness among the Zulus ,Master of Arts ,University Zululand, .1989

٧ § ukusisa أو السيسا : هى من عادات الزولو حيث يقوم الملك أو اغنياء الزولو بإعارة الماشية لرعاياهم لفترة للاستفادة من منتجاتها كالالبان والروث (سماد التربة) .

٨ ()Arans , Mackinnon: The Persistence,P.106.

التجار سوقاً لتبادل سلعهم بالعاج والجلود والذرة والانخراط في تجارة خليج داليجو Delagoa Bay ، خاصة بعد ازدياد أهمية المنطقة بعد إبعاد الحكومة الهولندية عن حكم مستعمرة الرأس ١٨٠٦ وتحول خليج تيبل Table من مجرد محطة إلى مركز بحري وإداري في طريق مستعمرات بريطانيا إلى الهند وهو ما أضفى على طريق الجنوب الشرقي لساحل جنوب إفريقيا أهمية استراتيجية للقوى المهيمنة على التجارة. (٩)

حاول التجار البريطانيون الحصول على إذن ملك الزولو شاكا Shaka للإقامة في ميناء ناتال Natal الخاضعة لسيادته وممارسة التبادل التجاري، وقد نجحوا فى الحصول على مكانة قد تكون أدنى من "الزعماء" أتاحت لهم اجتذاب الأتباع من الأفارقة (١٠) والتقرب من الزولو بإتباع أسلوب حياتهم حيث اتخذ بعض هؤلاء التجار زوجات محليات قدموا لهن «اللوبولا» وأقاموا لهن «الكرالات» ، وهو ما ترك انطباعا جيداً لدى ملك الزولو لسرعة تبني هؤلاء لعادات أمته (١١) لكن كان بمخيلة شاكا أنه مع تنامي وتأمين التجارة بالميناء سيفتح أمامه العلاقات الدبلوماسية مع القوى الشرعية بالمنطقة ، والتي بدأ رعاياها بالحصول على إذنه لشغل المنطقة والمتاجرة معها وهو ما كان اعتراف بشرعية حكم الزولو لناتال.

كان التجار الانجليز قوى ضئيلة تافهة في مواجهة جيش الزولو خاصة مع عدم رغبة الحكومة البريطانية التوسع إلى ما وراء حدود الرأس الشرقية، وكأي من الخاضعين لحكم الزولو تعامل هؤلاء وخضعوا لخدماتهم حيث استدعاهم شاكا مرتين لمساعدته في حملاته العسكرية ضد أعدائه (١٢)كذلك في عهد دنجان، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مرونة أخلاقية أبداها هؤلاء مقابل امتيازات الأمن

٩ () Ballard, Charles: Natal 1824- 1844, The Forntier Internregnum, Journal of Natal and Zulu History, 1982.pp 49-64.

١٠ () M.Wilson and L.Thompson: The Oxford History of South Africa, Oxford, 1969, pp.348-349.

١١ () A.Hattersely: The British settlement of Natal, A study in Imperial migration, Cambridge, 1950, p13.

- E, Brooks and Webb, 1965, pp.18- 21.

١٢ () ساعد تجار ناتال شاكا فى سحق منافسيه الاقوياء من الندوندى فى معركة -iz Hills inDolowane فى سبتمبر ١٨٢٦، ومرة أخرى فى اخضاع شعب Bheje فى ١٨٢٧م.

والتجارة بالتكيف مع الحقائق السياسية القائمة [١٣] وإن خضعوا لسيد أسود.

ددفق العديد من المهاجرين البويرBoer ١٨٣٧ من الدراكنزبرج -Drak ensberg إلى بلاد الزولو بعد أن أعلنوا "الهجرة الكبرى" حاملين معهم عائلاتهم وقطعانهم وأسلوب معيشتهم ونمط حياتهم ، شكل هؤلاء تهديد عظيم لهيمنة الزولو[١٤] وكانت مجموعة ريتيف Retief Pieter أحد المجموعات الأربع الأكثر فاعلية التى كان يطمح قائدها إلى تأسيس وطن ليس فقط للرعاة وإنما جمهورية لكل البوير لها ساحل وميناء على المحيط الهندي تحررهم من سيطرة الحكومة البريطانية وهو ما وجده في ناتال[١٥].

كانت ناتال تخضع لحكم الزولو وهو ما سبق وأن أقرت به الحكومة البريطانية خلال محاولات ملوك الزولو لمد الروابط التجارية المباشرة معهم، لهذا توجه ريتيف إلى ملك الزولو»دنجان» لإجراء مفاوضات حول الاستقرار بناتال، وتلقى دنجان ذلك الطلب [١٦§] بقلق بالغ [١٧]خاصة أنهم بدأوا بالفعل في تأسيس مزارعهم على طول نهر توكيلاThukela River.رغماً عن المملكة، وعلى الرغم من التفوق التسليحي للبوير استطاع دنجان تدبير كميناً عرف بمذبحة بلوكرانس Massacre Bloukrans فقضى على ريتيف ورفاقه في ٦ فبراير

---

١٣ () Ntate, John Makume: A History Survey of the development of political A wariness among the Zulu, PH.M, Zululand university, 1989, p23.

١٤ () L., Thompson: The Political mythology of apartheid, New Heaven, 1989, p.40.

١٥ ()Theal,G.M:Progressof South Africa in Century,Vol,X,Londo n,1901,PP232-33

-Walker, Eric: History of South Africa, London, 1941, p.211.

١٦ § كان قلق دنجان ناجم من هزيمة البوير للمتابيللي الذين كانوا خصوم أقوياء للزولو ذو شكيمة لا تسهل هزيمتهم، كما أن دنجان قد استعاد نبوءة جاكوت المترجم الأكسوزي حول جيش الجنوب الذي سيدمر أمة الزولو وهو ما جعل دنجان يشعر بأنها نهاية مملكته، فقد أدرك دنجان خطورة هؤلاء المهاجرين الذين يختلفون عن التجار الانجليز في ميناء ناتال، فهؤلاء توافدوا إلى المملكة بسلام بينما كان البوير يلوحون بأسلحاتهم مفتخرين بهزيمة أقوى القبائل من أعداء الزولو.

١٧ () Gibson, J.Y: The Story of the Zulus, London, 1911,p.65.

١٨٣٨ وكاد يقضى علي معظم معسكرات البيض بأرضه [١٨].

كانت الأحداث المضطرمة التي تموج بها المنطقة لا تخفى عن الأعين تهدد بالاشتعال في أي لحظة لتحرق الهدوء والسلام الواهي الذي تحافظ عليه بريطانيا بصعوبة، وحاول « نابير» Napier .G حاكم مستعمرة الرأسCape Colony إرسال قوات بريطانية للميناء "ناتال" للسيطرة على الاضطراب والحفاظ على الأمن، لكن تحرك البوير في ١٦ ديسمبر ١٨٣٨ للانتقام لرتييف ورفاقه، جاء تمركز البوير على ضفاف نهر ناكوم «Ncome» الذي عرف بعد ذلك اليوم بنهر الدمBlood River [١٩] وأنزلوا هزيمة ثقيلة بقوات الزولو البالغة اثني عشر ألف مقاتل وكان لهذه الهزيمة نتائج دقيقة في حياة الأفارقة عامة فمع انهيار الزولو انفتح الطريق أمام الأوروبيين للتسرب والتدفق كالسيل عبر أراضي ناتال والزولو وغيرها من الممالك الأخرى فحفز الهجرة من مدينة الرأس بعد أن أعطى هذا النصر الثقة للبوير في اجتياح باقي الأراضي الإفريقية، وإقامة أول جمهورية بويرية حقيقية، كما ألحقت هذه الهزيمة الخزي بدنجان الذي تم إرغامه على تقديم تنازلات إقليمية وتعويضات للبوير[٢٠].

كانت معركة نهر ناكوم أو نهر الدم بداية دمار أمة الزولو، فمع انشقاق لآلاف من الزولو مع الأمير مابندا kaSenzan- Mpande umNtwana

---

١٨ ()Golam,Daphna: Inventing Shaka, London,1994,p38.
-نجوى محمد جمعة: مستعمرة ناتال تحت الحكم البريطاني ١٨٤٣- ١٩١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩١٣، ص٤٤، ٤٥.

١٩ () Ormond, John: Boers and Britisher in South Africa, Chicago, 1900, p.131.
- Hepple, Alex: South Africa, London, 1966, pp75-6.
كذلك انظر
,.Vol ,Empire British of History Cambridge :Eric. Walker - pp332-333 ,1963.VIII
- Theal.G.M :op.cit.p240.

٢٠ () Anne, J.C and Brown G.N: Africa, in the Nineteenth and Twentieth Centuries, London, 1970, pp374.375.
- Ogden,H.J:The War against the Dutch Republics in South Africa, Manchester, 1901,p12

gakhona الذي انضم للبوير الذين حموه ووعدوه بتنصيبه ملكاً بعد القضاء على دينجان، تبع الأمر حرب أهلية بين الزولو في ١٨٤٠ عندما اشتبك أتباع مابندا ودينجان في تلال ماكونجكو Hills Maqongqo شمال زولولاند في ٢٩ يناير وهو ما كان له وقع مرير في نفوس الزولو، حيث أن ملكهم الجديد قبل أن يتنازل عن أراضى المملكة الواقعة بين نهرى توكيلاThukela ومفلوزى الأسود Mfolozi Black التي أقام عليها البوير جمهورية أوترخت Utrecht Republic - وأن يكون أعداؤهم من البوير حماة له.

كان التجار البيض من ملامح الحياة الاستعمارية الأولى التي بدأت بوجودهم بناتال ثم تسربهم إلى داخل المملكة حاملين معهم السلع والبضائع من الأغطية(البطاطين) والمعازق (نوع من المعاوِل اليدويَّة كالفأس وغيرها)، أدوات الطهي، الأقمشة، الخرز والحلي الرخيص ليتبادلوها بالجلود والماشية التي كان لها قيمة كبيرة في الأراضي المجاورة [٢١] لم تكن تلك السلع والبضائع فريدة حيث كان ينتج مثلها الحرفيون من الزولو، لكن رغم هذا نجح هؤلاء التجار لمقايضتها بالماشية مقابل ما اعتقده الزولو قيم ومفيد مثل (البطانيات- الأقمشة – الأدوات المعدنية(إلى جانب المنتجات التي لا يمكن أن تصنع بالمملكة كالأسلحة التي ربما بدأت في الظهور على نطاق ضيق بالمملكة. [٢٢] حيث كان من الطبيعي أن يسعى الأفارقة للحصول على البنادق وذخيرتها والتدريب عليها.

تواصل عدد من الزولو أنفسهم بالقوى الاستعماري وتبنوا أسلوب حياتهم بما فيها التجارة وكانت أعداد هؤلاء قليلة، ويختلفون في معيشتهم عن بقية الزولو وقد برز هؤلاء في أحداث غزو المملكة (ثمانينات القرن التاسع عشر) وما تبعه من

٢١ ()N, Etherington: the Rise of the kholwa in South Eastern, Africa, African Christian Communities In Natal, pondoland zulu land,1853- 1880 , Doctor of philosophy,Yale university, 1971, pp181-200.

- G,Russel: The History of Old Durban and Reminiscences of an Emigrant of 1850, Durban,1899,pp.113,145- 147.

٢٢ ()J.Guy: A Note on Firearms in Zulu kingdom with Special Reference to the Anglo- Zulu War, 1879, Journal of Afrcian History, Xll,, 4,1971,pp559-561.

أحداث الحروب الأهلية وإعلان الحماية، كان من أبرز هؤلاء التجار دابولامانزى Dabulamonzi ابن مابندا (٢٣) والزعيم سيهايو كا سونجا Sihayo inKosi Xongo ka زعيم كونجيب Qungebe والذي اعتبره المبشرون من أكثر رجال الزولو تحضراً لتبنيه أسلوب حياة البيض وملابسهم (٢٤) وكانت منطقة نفوذه على حدود ناتال حيث مسار المواصلات بالمنطقة، انخرط في التجارة من سوازيلاند Swaziland إلى خليج داليجو كذلك اشتغل الزعيم هامو كا نزيب inKosi kaNzibe Hamu بالتجارة وهو ابن أخ مابندا، وقد سمح هامو للتجار من البيض بالإقامة في منطقته منذ ستينات القرن التاسع عشر مثل هربرت نان Herbert Nunn وقد أصبح نان مستشار لهامو الذى تبنى أسلوب حياة الزولو واتخذ منهم زوجة ، وقد عرف هامو بأنه "مدمن كحول" وكان الوحيد من القادة والزعماء الزولويين الذين انشقوا عن بني جلدتهم وانضموا للقوات البريطانية أثناء غزو بلاده في ١٨٧٩ (٢٥).

كان «جون دون» Dunn John من أهم التجار البيض البارزين المقيمين في المملكة، وقد عمل "دون" بالصيد والتجارة مما جذب له انتباه " ستشوايو" ملك الزولو في ١٨٥٦ خاصة وأنه كان من مرتزقة مبولازى Mbulazi في الحرب الأهلية الأولى(٢٦) وقد عرض عليه ستشوايو العيش بزولولاند والعمل لديه كمستشار ثقافي ومترجم ،شغل «جون دون» مكانة كتاجر زعيم على عملاءه من الأفارقة، وقد انشغل بنفس المساعي الاقتصادية التي سبق وأن عمل بها تجار الميناء الاوائل من الانجليز، فقد كان «دون» شخصية نشطة وهامة في الاقتصاد السياسي للزولو، فمن خلال التجارة نجح في جمع عدة آلاف من رؤوس الماشية (٢٧). وقد أقام دون

٢٣ ()B, Mitford: Through The Zulu Country,London,1993 pp.178-184.

٢٤ () Ethrington, N.: op-cit.p190.

٢٥ () Jeff, Guy: The Destruction of Zulu, p.36.

٢٦ () Charles, Bollard: John Dunn and Cetshwayo: The Material Foundations of Political Power in The Zulu kingdom, 1837, 1878, The Journal of African History, Vol.21, No.1 (1980), pp 75- 76.

٢٧ () D.C.F.Moodie: John Dunn, Cetshwayo and the Three Generals, Pietermaritizburg 1886, pp 5-7.

بزولولاند عشرون عاما حيث امتدت صلاته التجارية من ديربان Durban إلى داليجوا ليصبح أحد أغنى الرجال بناتال وزولولاند، تبنى "دون" حياة الزولو فأدرك أهمية الزوجات و الأرض ،الماشية والرعايا في نمو "السلطة السياسية بين الزولو "حيث جمع "دون" من هذه المصادر قوته، استخدم "دون" مؤسسة الزواج لتشكيل التحالفات السياسية والاقتصادية فقد دفع لوبولا مقدارها ما بين تسعة إلى خمسة عشر رأس ماشية لكل من زوجاته الستة والأربعون[٢٨]. من ثلاثة وعشرون عشيرة معظمها من المناطق الساحلية جنوب ووسط زولولاند لتحسين منزلته وثروته ومكانته في المملكة.

لم يعتبر التجار البيض في تلك المرحلة الزولو عمالاً أجراءً أو عمالاً محتملين فى يوم ما، فلعمال الذين ساعدوا البيض كانوا من خارج المملكة، وحتى الزولو المقيمين على حدود ناتال كانوا مرتبطين بكتائبهم العسكرية[٢٩] لم تفتح زولاند للاستيطان الأبيض رسمياً إلا في بداية القرن العشرين حيث لعبت الحكومة الاستعمارية وحكومة الاتحاد دوراً كبيراً في السيطرة على الأرض ومخصصات الأفارقة وعملت على توطين البيض على تلك الأرض[٣٠].

ثالثاً- الغزو البريطاني لزولولاند وتسوية ١٨٧٩.

ارتبطت السياسة البريطانية تجاه الزولو خلال القرن التاسع عشر ارتباطا وثيقاً بالتوسع البريطاني في جنوب إفريقيا ، في ظل هذا يمكن فهم الإجراءات البريطانية تجاه ستشوايو وأسباب حرب الانجلو- زولو، فقد أعقب ضم ناتال والسيسكاى ضم سيادة نهر الأورانج ١٨٤٨ OFS) Orange Free State) ، وفي غضون وقت قصير توسعت الأراضي والنفوذ البريطانية إلى حد كبير، ثم سرعان ما أوقف الاضطراب الداخلي التوسع البريطاني ، واتجهت بريطانيا لخفض مسئولياتها عن طريق عدد من الاتفاقيات(١٨٥٢ – ١٨٥٤)، فبعد

٢٨ () Charles, Bollard: The Material Foundation. P78.

٢٩ ()Ibid.

٣٠ () David Lincoln: Settlement and Servilde in Zululand 1918-1948, The International Journal of African Historical Studies Vol.28, No.1, 1998,pp.49-50.

اكتشاف الماس، مارس رجال الدولة البريطانية بجنوب أفريقيا ضغوطهم للتوسع بالضم والاتحاد لتحقيق التفوق السياسي، وقد أيد هذه السياسة الشرقيون الذين كانت لهم حصص كبيرة في الدولة الحرة حيث دعموا السير جورج جراي، فبعد اتحاد الرأس وكافراريا وناتال أراد أن يشمل الاتحاد الأورانج الحرة، فمطالب منجمي الذهب والماس وتجار الكيب أرغمت اللورد كارنارفون CARNARVON HENRY(§٣١) لتبني مطالبهم في مخطط الاتحاد الذي سحق مملكة الزولو[٣٢].

انقسم الجنوب الإفريقي لنظم سياسية عديدة ومختلفة كان من الصعب فرض سيطرة عليها إلا من خلال توحيدها وتطويرها، وهو ما تطلع إليه كارنارفون لمخطط ينهي هذا الانقسام السياسي ويوحد المستعمرات البريطانية(مستعمرة الرأس وناتال) والجمهوريات البويرية (الترنسفال والاورانج الحرة) ويقضي على استقلال المجتمعات والممالك الإفريقية، وبخضوع كل هؤلاء لسلطة مركزية واحدة تكون الفرصة مواتية للاستفادة الأمثل لثروة جنوب إفريقيا.

لاقى مخطط الاتحاد معارضة قوية من قبل مستعمرة «الرأس» التي شعرت بفداحة التضحيات التي ستقدمها، كما مانعت الجمهوريات البويرية التخلي عن استقلالها، كما أن زعماء الأفارقة لم يبالي أحد بسؤالهم واعتبرهم كارنارفون مؤيدين للاتحاد بأي حال [٣٣]، ومع فشل خطة الاتحاد في هذه المرحلة واندلاع حرب الاكسوزا Xhosa War ١٨٧٧[٣٤]، بدأ رجال الدولة المحليون تسليط

٣١ §كان اللورد MOLYNEUX HOWARD HENRY ,CARNARVON (١٨٣١-١٨٩٠) كان يشغل مركز سياسى فى حزب المحافظين البريطانى ، كان وزيرا للمستعمرات فى (١٨٦٦-١٨٦٧) بحكومة درزائيلي ، حيث قاد مشروع قانون الاتحاد الكندى ، تولى كارنارفون وزارة المستعمرات مرة اخرى فى الفترة (١٨٧٤-١٨٧٨) ليتابع مشروع اتحاد جنوب افريقيا على نفس النهج الكندى حيث اوفد السير بارتل فريركمندوب سامى لجنوب افريقيا لتطبيق مشروع الاتحاد ، استقال كرنارفون من الوزارة فى يناير ١٨٧٨، وعمل لفترة قصيرة كممثل لجلالة الملكة بايرلندا (١٨٨٥-١٨٨٦) قبل ان تنتهى سيرته المهنية .

٣٢ () S.J.Maphalala: Zulu Relation with White during the Nine-teeth Century: Abroad prospects, dlangezwo, High School. P.p.19 -20.

٣٣ () Jeff, Guy: The Destruction of the Zulu Kindom, pp 61- 62.

٣٤ () حروب الأكسوزا: كان لمستعمرة الرأس تاريخ طويل من النزاع الحدودى أستمر لقرن ونصف بدأه الهولنديين وورثه البريطانيون عند احتلال المستعمرة ١٧٩٥ ، كانت المقاومة

الضوء على الخطر الذي يشكله أفارقة جنوب أفريقيا [٣٥] والذي يشكلون عقبة أمام تقدم الرأسمالية الذي لن يتأتى إلا بتحقيق استقرار أعظم مقترن بالقضاء على خطر الأفارقة كالزولو وخفض المسئوليات ونفقات الإدارة بقيام «اتحاد جنوب إفريقيا».

كانت مملكة الزولو على عكس معظم مجتمعات جنوب إفريقيا السوداء كان لها استقلال وسيادة على المناطق والأقاليم التي فتحها شاكا في بداية القرن التاسع عشر، قاوم الزولو المستوطنين والمنصرين والتجار الذين حاولوا تغيير أسلوبهم الاقتصادي حيث ظل الزولو يخدمون ويعملون في نطاق المملكة فقط، ودعم السكان والجيش البالغ عدده ثلاثين ألفاً تقريباً لحماية الأمة وتقاليدها ونظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد كانت المملكة مطمع المستوطنات التي تحيط بها بسبب ثرواتها التي يفتقرون إليها ويتطلعون لها، وقد كان جيش الزولو يقف بالمرصاد لمثل هذه الأطماع، ورغم قوة وشكيمة المحاربين الزولو إلا أن ملوك الزولو كانوا يدركون تماماً الخطر الوشيك للتوسع الاستعماري الذي يهددهم إن استمرت النزاعات والانشقاقات الداخلية، إلى جانب الخطر الداهم للبوير والجاثم على الحدود الشمالية الغربية [٣٦].

تعافت المملكة من الآثار الكارثية لهزيمة «نهر الدم» ، والحرب الأهلية بين ابناء مابندا الذي فشل في إحكام قبضته على مملكته، فقد تنازل للبوير عن المناطق ما بين نهري "توكيلا" وحتى نهر "مفلوزي" والتي تبلغ نصف مملكته مقابل تنصيبه ملكاً، وقد تركوه ذليلاً معدماً بعد أن سلبوه قدراً هائلاً من قطيع وثروة مملكته، حاول مابندا مقاومة النفوذ البويري باستمالة السلطة البريطانية لصالحه حتى اعترفت به "ملكا" لإبطال طموحات البوير ووأد فكرة وصولهم للساحل، كانت لمابندا مطلق الحرية داخل أراضي الزولو ولم يسمح له بممارسة أى سياسة خارج زولولاند تؤثر على سلام مستعمرة ناتال كإرسال جيشه وكتائبه في حملات

الأقوى من قبيلة الأكسوزا التى تقع أوطانها على الحدود الشرقية للمستعمرة ، خاض الأكسوزا حروبا طاحنة ضد الأستيطان الأبيض إستخدموا فيه الأسلحة النارية وحروب العصابات ، خاض الأكسوزا تسعة حروب ضد البوير والبريطانيين ، إثنتان ضد البوير وسبعة ضد البريطانيين أنتهت أخرهما بهزيمة الأكسوزا(١٨٧٧-١٨٧٨).

٣٥ () S.J.Maphalala: Zulu Relation.p20.

٣٦ () J, Guy: The British Invasion of Zululand, pp 9-10.

عسكرية من أجل غنائم الحرب حتى يضمن ولاء جيشه ورخاء شعبه وزياد ثروته المتناقصة [٣٧].

أحاطت بمابندا عدة مشاكل داخلية فإلى جانب مشاكله الخارجية، فقد تسبب أحد أخوته بعدة متاعب بعد تنامي نفوذه وشعبيته، ثم بدأت قوى فئوية تتشكل وول عدد من أبنائه في ظل ضعفه، كان أقوى المتصارعين ستشوايو-Cetsh wayo kaMpande ومبويازى kaMpande Mbuyazi وأتباعهما، كان الأثيوسو Usuthu(٣٨) أتباع ستشوايو يفوقون أتباع مبويازي بثلاثة أضعاف، اندلع الصراع في ١٨٥٦ لينتهي سريعاً وبشكل حازم بهزيمة مبويازي في معركة ندوانداكوسوكا Ndondakusuka of battleونصب ستشوايو نفسه وريثاً شرعياً للعرش "ولي العهد".

سعى ستشوايو للحصول على اعتراف القوى البيضاء، فعمل ستشوايو على إقامة علاقات ودية مع بوير الترنسفال Boers Transvaalوبريطاني ناتال الذين كانوا يخشون تحالفه مع البوير ونفاذهم للساحل وتواصلهم مع أي قوة أوروبية معادية [٣٩].طالب ستشوايو السلطات البريطانية الاعتراف به رسمياً ممثله يي مبعوثها سكرتير الشئون المحلية ثيوفيليوس شيبستون-Theophilus Shep stone، كانت تلك إستراتيجية ستشوايو لتثبيت أركان حكمه وكسب درجة من التأثير على مستعمره ناتال ييسر له مستقبلاً حركة العمالة بين البلدين، كما اعتقد

٣٧ () Omer, Cooper: South Africa 122 pp.129.
- Laband, John: The Rise and fall of The Zulu Nation, South Africa, 1992.p122-129.
- Vijn.C: Cetshwayo› Dutchman: Being the Private Journal of White Trader in Zululand during the British Invasion, Landon, 1880, p. 162.

٣٨ ()الأثيوسو Usuthu:كانت الايثوسو هى صرخة الحرب وأتباع الامير ستشوايو الذين ساندوه خلال الحرب الاهلية الثانية ، اشتقت تلك الكلمة من نوع من الماشية الثوسية التى اسرها هؤلاءالاتباع خلال حملتهم على Pedi فى ١٨٥١ ، ثم أصبحت كلمة الايثوسو النداء الوطنى عند الحرب بداية من عام ١٨٧٢.

٣٩ () Morris Donald: The washing of the spears, the Rise and fall of the Zulu, New York.1986, pp.350- 352.
-John, Laband: op.cit, p.211.

ستشوايو أن دعم ناتال له ولشرعيته سيكسبه حليفاً قوياً يسانده في خلافه الحدودي مع البوير [٤٠].فرض شيبستون عدة شروط على ستشوايو لتتويجه وتنصيبه ملكاً، بألا يقترن حكمه بسفك الدماء وألا يعدم أي من رعاياه دون شهودً أو محاكمة[٤١].، كما ألزمه بدفع مبلغ سنوي ٣٠٠ جنية إلى Dunn John لاستخدامه في تنظيم وانتقال العمال من المملكة إلى الشمال وقد هدف شيبستون من هذا اكتساب مساحة من الأرض تعمل كحاجز بين الزولو والبوير [٤٢].

أراد ستشوايو بهذا الاعتراف البريطاني رغم إجحاف شروطه تأمين مركزه وفرض سلطته على رعاياه، ومحاولة الحفاظ على استقلال الزولو واستعادة مكانه المملكة، لم يكن لدى ستشويوا النية والحفاظ على الطاعة العمياء للأوروبيين لكنه عمل على الحفاظ على السلام وسعي للتحكيم البريطاني عند أي خلاف مع البوير[٤٣].اعتقد ستشوايو أنه لديه دعم من ناتال والسلطة البريطانية ضد الانتهاكات المتزايدة لبوير الترنسفال لأرض المملكة، لكن مع ضم الترنسفال ١٨٧٧ وترأس شيبستون لها[٤٤] أصبحت بريطانيا وريثة المنطقة المتنازع عليها وتم إغفال طلب ستشوايو التي سبق وأن دعمت السلطات البريطانية أحقيته فيه[٤٥] بل أنه وفي خلال غزو الترنسفال تم استغلال ستشوايو حيث طلب منه شيبستون حشد جيش الزولو على طول حدود الترنسفال لهدفين في نفس شيبستون كترهيب عسكري للزولو أو

---

٤٠ () Soul, David: Zulu, Heroism and Tragedy of the Zulu War of 1879, London, 2004,pp.3-7.

٤١ () Report by Shepstone, printed for Parliament,6 February 1875 [C. 1137], The original «termsof installation» are in V.78, Shepstone Papers, N.A.

٤٢ () E.walker: The Combridge History of the British Empire, Vol. 8, London, 1963, P.483.

٤٣ () محمد هشام محمد أنور: مملكة الزولو في مواجهة الاستعمار الأوروبي ١٨١٦-١٨٨٧)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ١٩٩٠، ص٢٠٥.

٤٤ () J.Guy: The Destruction of Zulu Kingdom. Pp, 68-70.

٤٥ () F.E.Colenso and E.Durnford: The Ruin of Zululand: an account of doings in Zululand since the Invasion of 1879, Vol. I, London, 1884, pp23-24.

استخدام الزولو بالفعل لو استعصت الترنسفال.

الحرب على زولولاند لم تكن حدثاً دراماياً عفوياً بل حدثاً محسوباً، وهجوماً لأكبر قوة عالمية آنذاك لغزو مملكة شبه بدائية ،وجهت فيه هذه القوة العظمى أسلحتها نحو الرجال والنساء والأطفال بلا تمييز ما أسفر عنه قتل نحو عشرة آلاف منهم ،وأشاعوا الفوضى وجعلوا مئات الآلاف في معاناة مستمرة لسنوات طويلة في عملية «إخضاع وتدمير مملكة الزولو، بل وتعدى الأمر للقضاء على نفوذ وكبرياء معظم الذين شاركوا في تلك الحرب [٤٦]. وفي نطاق هذا كان يجب تحليل وفهم تصرفات ودوافع هؤلاء الذين أشعلوا الحرب.

كان شيبستون سكرتير الشئون المحلية أو «somtsewu» كما لقبه الزولو الرجل الثاني المسئول عن دمار مملكة الزولو ومعاناة شعبها، فقد ارتبطت رؤياه التوسعية بالأحداث التي أثمرت عن احتلال زولولاند، فقد كانت رؤياه المستقبلية لجنوب إفريقيا وسيطرة البيض على مصادر ثروته وأن يكون الأفارقة في خدمتهم، ولتنفيذ هذه الرؤيا كان شيبستون يدرك صعوبة تغيير حياة الأفارقة والاستيلاء على أرضهم بالقوة، لذا فقد ابتدع فكرة ترك الأفارقة في ملكيات "مواقع" لفرض سياسته تدريجياً على تلك المجتمعات ويحول فائض المنتجات والعمالة لدعم الأنظمة الاستعمارية[٤٧].

ارتبط اهتمام شيبستون بزولولاند وشئونها الداخلية باحتياجات مستعمرة ناتالNatal Colony، تلك المستعمرة الفقيرة المعزولة جغرافيا عن المراكز التجارية والأسواق، كانت ناتال التي تعاني من قلة المواد الأولية أو الظروف المناسبة للتصدير، أعاق الهجرة إليها والاستثمار بها لعدم شعور المستوطنين البيض بالأمان للوجود الأفريقي حولهم داخل وخارج المستعمرة، فالأنشطة الاقتصادية بالمستعمرة كانت تجارية تعتمد على استيراد السلع للاستهلاك الداخلي أو للبيع في الداخل الإفريقي، وكان معظم رأسمال تلك المشاريع والتجارة مصدره لندن ومستعمرة الرأس حيث استثمر رجال الأعمال في أرض ناتال باعتبارها أفضل

٤٦ () J. Guy: The British Invasion of Zululand: Some thought for Century year, p.8.

٤٧ () J.Guy: The Destruction of Zulukindom.pp61-62.

الأراضي الزراعية[٤٨].

اهتم كارنارفون Molyneux Howard Henry ,Carnarvon[٤٩§] في تلك المرحلة بشئون جنوب إفريقيا، حيث أن أفكار شيبستون كان لها تأثير على تفكيره وتطويره لخطة الاتحاد، وتخويله لشيبستون للعب دور حيوي في مخطط الاتحاد بضم الترنسفال والتي كانت أولى ضحايا الاتحاد والتي كان يأمل شيبستون أرغامها على قبول ضمها إلى السلطة البريطانية ، في محاولة لفرض حالة من الهدوء والسلام في الجنوب الإفريقي وتقليل المسئوليات البريطانية والنفقات، ونحو سياسة تهدف لاتحاد سياسي بين مجتمعات جنوب إفريقيا البيضاء، عين كارنارفون الرجل الأول المسئول عن دمار مملكة الزولو السير بارتل فيرير Bartle Sir Ferer[٥٠§] للإشراف على هذا المشروع كحاكم مستعمرة الرأس والمندوب السامي لصاحبة الجلالة» [٥١]

كانت الحدود بين مملكة الزولو والترنسفال منطقة ملتهبة حيث اعتداءات وادعاءات البوير خلق نزاع حدودي مستمر، وعلى خلاف علاقة الزولو مع مستعمرة ناتال والتي كانت علاقات جيدة خاصة مع ظن الزولو بتعاطف المستعمرة وسكرتير الشئون الوطنية مع أحقيتهم في النزاع الحدودي مع الترنسفال، تغير

٤٨ () C.W.De Kiwiet: The Imperial Factor in South Africa, a study in Politics and economic, Cambridge, 1937, pp 188, 206.
-J.Guy: The Destruction of the Zulu kingdom.p61

٤٩ § كارنارفون MOLY- HOWARD HENRY ,CARNARVON NEUX:١٨٣١- ١٨٩٠ بدأ مسيرته السياسية مع حزب المحافظين ١٨٤٩، شغل منصب وزارة المستعمرات فى (١٨٦٦-١٨٦٧) ثم مرة أخرى فى الفترة من (١٨٧٤ -١٨٧٨) والتى روج فيها لاتحاد جنوب افريقيا حيث أرسل السير بارتل فرير فى مارس ١٨٧٧ كمندوب سامى للتخطيط للاتحاد ، استقال كارنارفون على أثر أزمة توركو الروسية فى يناير ١٨٧٨ ، ثم أنتهت مسيرته السياسية فى (١٨٨٥-١٨٨٦) كممثل للملكة بأيرلندا .

٥٠ § السير هنري بارتل فيرير(١٨١٥-١٨٨٤) شغل فرير عدة مناصب ادارية بالامبراطورية البريطانية خدم في مومباي في ١٨٣٤ ثم ترقى لموقع حاكم مومباي(١٨٦٢-١٨٦٧)، وكان عضو بمجلس الهند، تم تعيينه فى ٢٧ من فبراير١٨٧٧ كحاكم لمستعمرة الرأس والمندوب السامى لجنوب افريقيا للإشراف على عملية الاتحاد وتتويج لمسيرته المهنية، تسببت سياسته فى غزو مملكة الزولو واندلاع حرب البوير الاولى (١٨٨٠-١٨٨١) حيث استدعاه رئيس الوزراء جلادستون لمواجهة اتهامات سوء الادارة.

٥١ () Jeff, Guy: The Destruction of Zulu kingdom, pp.68-69.

موقف شيبستون تماماً بعد ضم الترنسفال وإدارته بها حيث كان شيبستون في حاجة ماسة لإرضاء وتهدئة البوير بتقديم نصر في نزاعهم مع الزولو، وفي أكتوبر ١٨٧٧ قابل شيبستون وفد الزولو برئاسة منيامانا[٥٢§] Mnyamana inKosi kaNgqengelele لمناقشة النزاع البويرى – الزولوى ، اتهم الزولو شيبستون بخيانة الملك لصالح البوير[٥٣]، برر شيبستون هذا التحول باكتشاف وثائق تثبت ملكية الترنسفال لتلك المنطقة [٥٤].

أدرك ستشوايو أن شيبستون لا يمكن الوثوق به بعد تحول موقفه، اتجه إلى السير Bulwer Henry Sir[٥٥§] حاكم ناتال وطلب منه التوسط في هذا النزاع

٥٢ § منيامانا: (١٨١٣- ١٨٩٢) عين شاكا ميناماناl زعيماً لشعب بوثيليزى Buthelezi ومرافقه الشخصى iNceku ثم مستشاراً رئيس ((Induna، تولى منيامانا خلال حكم مابندا زعامة كتيبة um-iBUTHO KHULUTSHANE التى شاركت فى حرب المهاجرين البوير، ثم تولى رئاسة كتيبةUMkhulutshane iButho والتى ضمت ثمانية من ابناء الملك، ساند منيامانا الأمير ستشوايو خلال الحرب الاهلية الثانية ضد أخيه مبويازى، ومع= =إعتلاء ستشوايو الحكم عينه مستشاراً رئيساً(رئيس وزراء) ، كان منيامانا من اثرياء الزولو الذين يملكون قطعان كبيرة من الماشية ، كان رجل سلام حيث رفض دخول الحرب امام البريطانيين لكنه رغم هذا أدى واجبه خلال تلك الحرب حتى استسلامه ١٨٧٩، ورفض تولى أى منصب معين من خلال البريطانيين ، كان منيامانا من الزولو البارزين بالمطالبة بعودة الملك الاسير ستشوايو لزولولاند ، وعرف كمحارب شجاع خلال الحرب الاهلية الثانية وحتى موت ستشوايو وتعيين ابه دينزلو ، ظل منيامانا مستشار للملك فى عهد دينزلو والذى عارض دينزلو فى التحالف مع البوير مما يكلفه ارض الاجداد ، رضخ منيامانا للضم البريطانى ١٨٨٧ لتهدئة الاضطربات بزولولاند ، تم الانقلاب على منيامانا خلال ثورة الايثوسو حيث اصبح هو واتباعه هدفاً لقوات دينزلو ، لكنه شكل قوات عرفت باسم قوات منيمانا المساعدة AUXILIARIES S'MNYAMANA . لمساعدة البريطانيين لقمع هذا التمرد

٥٣ () C.O.879/10. African,No 103 Report by The Secretary of Native Affairs ,Natal,On The Question of the Dispute about Territory Between The South African Republic and The Zulus,Oct.1876 ,PP.1-5

٥٤ () Ibid.

٥٥ § السير هنري بولوير (١٨٣٦-١٩١٤) تولى عدة مناصب بالمستعمرات البريطانية، خدم كنائب حاكم لمستعمرة ناتال من سبتمبر ١٨٧٥-١٨٨٠، كان اهتمام بولوير خلال خدمته بناتال منصب على صيانة سلام وامن المستعمرة فعمل على تفادى الحرب على زولولاند ،وتدخل لتشكيل لجنة الحدود ١٨٧٨ لحل النزاع بين الزولو والبوير ، تولى هنرى بولوير منصب حاكم ناتال مرة اخرى فى ١٨٨٢حيث عارض عودة ملك الزولو ستشوايو الى زولولاند خوفا من تعرض ناتال للاضطرابات ، عين فى ١٨٨٣ كمفوض خاص لشئون الزولو لكنه فشل فى

الحدودي والذي كان يزعجه الأمر وموقف فرير منه ومن المملكة[٥٦]، حيث عين بولوير لجنة أيدت ودعمت موقف الزولو وتم إعلام فرير بها في يوليو ١٨٧٨ ولكنه أمر بعدم إعلان نتائج اللجنة لمدة خمسة أشهر، حيث كانت حوادث الحدود والتوتر تهب على زولولاند، وقد احتجت وزارة المستعمرات على نهج فيرير العدواني وإخفاء المعلومات التفصيلية عنها. حيث كان فرير مصمماً على تسوية مسألة خطر الزولو على جيرانهم من البيض[٥٧].

تبنى فرير مطالب بوير الترنسفال[٥٨§] حيث رأى فرير أن هذا قد يحمل البوير على الاستكانة والهدوء كما يمكن اتخاذ هذه المطالب كذريعة لبدء الصراع مع الزولو فأحال الأمر إلى لجنة الحدود والتي سبق وأن عينها حاكم ناتال، توقع فرير أن يكون الأمر لصالح الترنسفال مما يحبر ستشوايو للدفاع عن أرض أجداده، لكن اتخذت اللجنة قرارها على نقيض توقعات فرير حيث لم تجد اللجنة أي حق لادعاءات البوير وأوصت بإعادة كل المناطق المدعي عليها أوتراخت Utrecht)) إلى الزولو وهو ما أعطاهم أكثر مما يتمنون[٥٩] ،رغم فشل مساعي فرير الأولى في إرغام الزولو على الحرب بأي وسيلة لتتويج انجازاته المهنية وتذليل العقبات أمام قيام اتحاد جنوب إفريقيا، إلا أنه بدأ سلسلة من المراسلات الرسمية لوزارة المستعمرات يصف بها الزولو ومليكهم بالوحشية وأن ستشوايو وجيشه كانوا ماكينة قتل بشرية وأنه يحكم شعبه بالاستبداد [٦٠] وأن عمليات الإعدام تجري دون محكمة، كانت المعلومات التي يتلقاها المسئولين بلندن مبالغ فيها فقد كانت تقارير المسئولين

منع الحرب الاهلية بزولولاند ، انهى عمله بناتال فى ١٨٨٥ ، وتقاعد لينهى سيرته المهنية فى ١٨٩٢.

٥٦ () C.O.879/10. African,No 103 Report by The Secretary of Native Affairs ,Natal,On The Question of the Dispute about Territory Between The South African Republic and The Zulus,Oct.1876 ,Extract From Message of The King of The Zulus To The Lieut-Governor of Natal ,Dated Nov.11,1875 PP.17-20

٥٧ () J.Guy: The Destruction of the Zulukindom.pp92-73-
- Le Cordeur: op.cit.p220.

٥٨ § أراضي المنطقة الشرقية من نهر الدم Ncome.

٥٩ () Morris, Donald: op.cit.p215-217.

٦٠ () J. Guy: The Invasion of Zulu.p.10.

البريطانين والتجار والمبشرين[٦١§] كان لهم مصلحة في تشويه سمعة ستشوايو الذي ١ان يقف أمام مساعيهم في أرض الزولو وقد راجع المبشر كولينزو-COLEN SO, JOHN WILLIAM[٦٢§] تلك الشهادات والتقرير واعتبرها غير موثوقة وقد زاد هذا العداء بين ستشوايو والمنصرين لدورهم في تشويه صورته[٦٣] وهو ما اشعر العديد من زعماء وشيوخ القبائل الإفريقية ضرورة الوقوف أمام التهديدات التي تواجههم وتهدد بجرف معتقدات وتراث الآباء والأجداد بتوغل السلطة البيضاء إلى أراضيهم[٦٤].

حول فرير خلافات حدودية بسيطة إلى ذرائع للمواجهة، استغل فرير أحداث العنف الحدودي في ١٨٧٨[٦٥§] كإنذار لتسليم الزعيم ٍMEHLOKAZULU kaSIHAYO[٦٦] وأولاده خلال عشرين يوماً، وتقديم غرامة باهظة بلغت ستمائة رأس ماشية، وتفكيك جيش الزولو وهجر النظام العسكري الذي يتبناه الزولو، كما

٦١ §بدأت الصحف منذ ١٨٧٥ في تلقي تقارير المبشرين عن هجوم الزولو على محطاتهم وقتل رعاياهم الأفارقة، وقد بدأ المبشرين هذه الحملة المنظمة منذ النصف الثاني من ١٨٧٧ منذ تأكيد إشاعة ضم زولولاند حيث بذلوا قصارى جهدهم بأن يروجوا لانتشار عمليات القتل في زولولاند منذ ١٨٧٣ وأنهم يصلون من أجل الحماية البريطانية.

§Peter ,Colenbrander :an Imperial High commissioner and the Making of a War.p16.

٦٢

٦٣ () R.L.Cope: Written in Characters of blood? The reign of king Cetshwayo ka Mpande 1872- 9, Journal of African History Vol.36. No2, 1995,p253.

٦٤ () J. Guy: The Invasion of Zulu.p.10

٦٥ §محلو كازولو سيهايو ١٨٥٤- ١٩٠٦ الابن الاكبر للزعيم kaXongo Sihayo زعيم شعب Qungebe ، كان سيهايو المرافق الشخصى للملك ستشوايو ، بدأت أزمة سيهايو مع فرار اثنتان من زوجات الزعيم مع عاشيقيهما إلى ناتال حيث لاحقهم أخو الزعيم وأبنائه بقيادة ابنة الأكبر mehlokozulu حيث أدركوهم على حدود ناتال وتم أعدامهم فور عودتهم ،ولم يدرك الزولو أن هذا جريمة بالقانون البريطاني، ماطل ستشوايو طلب السلطات البريطانية لتسليمه ووضعه تحت حماية waMswati Mbilini ، شارك سيهايو فى معارك ايساندلوانا وخامبيلا ويولندى ، تم تسليمه للسلطات البريطانية عقب الحرب لكن تم اطلاق سراحه، كان ايضا من المساندين لتمرد اليوثوسو ، ومن المشاركين فى تمرد بامبثا حيث لقى مصرعه خلال معركة Gorge Mome فى العاشر من يونيه ١٩٠٦.

٦٦ () Peter, Colenbrander: op.cit.p15

يجب على ملك الزولو قبول مندوب سامي في أرضه كما زاد بأن يكون رعاياه في حرية في الزواج عند سن البلوغ ولا يجب التعرض للمبشرين ورعاياهم من الزولو المتحولين للمسيحية وقد وقعت هذه الإنذارات باسم حاكم ناتال ولم يكن باستطاعة أي ملك زولوي قبول هذه الشروط ولو قبلها لأسقطه أفراد العائلة المالكة رغم إدراكهم الكبير لتفوق السلطات البريطانية [٦٧].

كانت شروط فرير التعجيزية مكروهة ومخزية بل ومشينة لأنها تعني تدمير المملكة واستقلالها، ورغم هذا حاول ستشوايو حل الأمر بإرسال رسالة بأنه سيعيد الرجال وسيدفع الغرامة وناشد السلطات البريطانية لعدم اتخاذ أي إجراء تجاه المملكة حتى جمع الغرامة ولو تجاوز الأمر مدة الإنذار، تم اعتبار موقف ستشوايو مراوغ[٦٨§] فتم رفض طلبه وتلقى إنذارا نهائياً بتنفيذ المطالب وإلا أن القوات البريطانية ستتقدم لحدود الزولو نهاية العشرين يومًا لكنها لن تتقدم حتى مرور الثلاثين يوماً[٦٩].

صبغ فرير سياسته العدوانية تلك بالنزاهة ودفاعه عن سياسته نحو الزولو خاصة أمام رؤسائه الذين لم يشاركوه حماسه في تدمير مملكة الزولو ، فقد كان كل ما يريده كارنافون محمية وامتلاك الساحل لمنع تطلعات البوير إليه ولم يكن يمر بخاطره هذا الإلحاق القسري، خلف كارنارفون السير مايكل هيكس بيتش Sir Beach Hicks Edward Michael[٧٠§] وأعلن عن موقفه الكاره لهذه الحرب و احتمالية وقوعها، ولكن فرير تابع مبادرته هذه للنهاية ولم يتلقى هيكس إلا النسخة

٦٧ () D. Clammer: The Zulu War, Johnnesburg,1973,p.29.
-Morris,Donald:op,cit,p225-229

٦٨ §كان هناك صعوبة في التواصل بين المملكة والمسئولين البريطانية خلال تلك الفترة التي تفيض فيها الأنهار وتتقطع الطرق والمواصلات.

٦٩ () هشام محمد: سبق ذكره، ص٢١١- ٢١٤.
- Eric,Walker :Cambridge History,pp.484-486.

٧٠ §مايكل ادوارد هيكس ١٨٣٧ – ١٩١٦ كان من السياسين المحافظين اصبح عضوا بالبرلمان فى ١٨٦٤ ، ثم اصبح وزيرا للمستعمرات فى ١٨٧٨- ١٨٨٠ ، وقد ورث خطط سلفه كارنارفون فى التخطيط لقيام اتحاد جنوب افريقيا لكنه كان معنى بسياسة حكومته فى تفادى السياسات الامبراطورية المتهورة خاصة مع وجود حرب مرتقبة بافغانستان وعلاقات متوترة مع روسيا ، رغم سياسته الواضحة لم يستطع هيكس وضع حد لسياسة بارتل فرير فى ارغام بريطانيا على دخول حرب الزولو ، شغل ثلاث حقائب وزارية وتقاعد فى ١٩٠٦.

النهائية من الإنذار في ٢ يناير ١٨٧٩ حيث مضى أوان تجنب اندلاع الحرب[٧١]

حاول فرير إثبات صحة سياسته بالإشارة إلى اقتناء الزولو لثمانية وعشرين ألف قطعة سلاح ناري خلال فترة السبعينات من القرن التاسع عشر رغم منع الزولو من حيازة الأسلحة بالمستعمرة إلا بتصريح رغم شك المسئولون البريطانيون في قدرة الزولوليس فقط على الحصول على تلك الأسلحة بل حيازتهم على المواد التي تساعدهم على صناعة البارود.[٧٢]، وتخيل فرير أنها ستعزز من ثقة الزولو وستحرضهم على حرب البيض مثلما فعل البابيدى Bapedi[§٧٣] في حربهم الأخيرة مع الترنسفال والتي سيكون لها تأثير مماثل ، وسيشجع التحالف بين القبائل ضد الرجل الأبيض، وأن ستشوايو سيكون زعيم هذه التحالف على الرغم من كل التقارير والمؤشرات كانت تؤكد أن الزولو لن يبدأو الهجوم، كما أن حاكم ناتال كان يعتقد أن ناتال لم تكن في أي خطر من هجوم الزولو وأنه يمكن تجنب هذه الصدام، لكن كان إصرار فرير وثباته على موقفه من الزولو كان متعمداً وغريباً، لكن هيمنت مبادرات اتحاد جنوب إفريقيا منذ ١٨٧٤ والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمملكة الزولو واستمرارها[٧٤] فنجاح الزولو في مقاومة رياح التغيير الآتية من الجانب الأبيض جعل من الضروري غزوها بالآلاف من الجنود وبأحدث أسلحة [§٧٥] ذلك العصر[٧٦] ولتبرير إبادة تلك الأمة وتدميرها كان لابد من تشويه صورة

---

٧١ ()D. Clammer: op.cit.p.29.
- S.J.Mapholala: The Chaos.p.22.

٧٢ () C.O.879/16. African,No 200, African Arms Question,pp.1-2,10

٧٣ § اندلعت الحرب بين شعب البيدى وبوير الترنسفال فى مايو١٨٧٦ ، كان يحكم شعب البابيدى منذ ١٨٦١ سيخوخان woaSekwati Sekhukhune (١٨١٤- ١٨٨٢)، كانت نتائج الحملة البويرية مخزية فى فبراير ١٨٧٧ مما شكل ذريعة لالحاق البريطانى للترنسفال فى ابريل ١٨٧٧ ، تابعت بريطانيا حملتها على البابيدى لكن لم تستطع تحقيق شيء، ثم تم انهاء أمر البابيدى على يد السير جرانت ويلسلى وهزمهم فى سبتمبر ١٨٧٩.

٧٤ () Peter, Colenbrander: Op, cit.pp.17-18.

٧٥ §كان أغلب هؤلاء الجنود البريطانيين من الطبقة العاملة من أجهل وافقر الطبقات في بريطانيا.

٧٦ () C. Barnet: Britain and Her Army 1509- 1970, A Military, Political and Social Survey, London, p313.

المملكة وملكها وتحريف تاريخها وطمس حقيقة أن الزولو كانوا يدافعون عن أنفسهم وعائلاتهم وناضلوا من أجل استقلال أرض أجدادهم [٧٧]

تزامن الغزو البريطاني لزولاند مع مهرجان «القطفة الأولى umKhosi[§٧٨]» حيث تجمع الجيش الزولوي بأكمله في الكرال الملكي باولندي Ulandi عاصمة الزولو، وقد قرر ستشوايو المقاومة وكان هدفه دفاعياً بحتاً لرد الهجوم البريطاني وإعادتهم إلى مائدة المفاوضات،لذا فقد وجه جيشه بعدم مهاجمة المدنيين من البيض بينما يمكن التعرف على الجنود من خلال زيهم العسكري[٧٩] دخلت القوات البريطانية إلى زولولاند في يناير ١٨٧٩ عندما رفض ستشوايو الخضوع والاستسلام لتكون النهاية للعلاقات الودية بين البريطانيين والزولو ونهاية المملكة التي بناها شاكا بتضحيات أبطال الزولو[٨٠].

دخلت القوات البريطانية إلى زولولاند في ١١ يناير ١٨٧٩ تحت قيادة للورد كلمسفود[§٨١] AUGUS- FREDERIC SIR ,CHELMSFORD THESIGER TUS، لتتوحد أمة الزولو بأكملها تحت قيادة ستشوايو، كانت معركة إيساندلوانا Isandlwana من أهم المعارك التي خاضها الزولو ضد بريطانيا، وكانت أعظم الانتصارات التي يفوز بها جيش إفريقي جنوب الصحراء ضد جيش

٧٧ () J.W.Colenso: What do The Lord require of us, Pietermaritz-burg, 1879,p.

٧٨ §umKhosi مهرجان القطفة الاولى وهو احتفال سنوى يقام اواخر ديسمبر اوائل يناير عندما يبدأ البدر بالتناقص حيث تتجمع الكتائب فى iKhanda او المقر الملكى حيث تقام مراسم وطقوس الى ارواح الاسلاف من أجل حمايتهم وحماية محاصيلهم من التأثيرات السيئة .

٧٩ () Omer,Cooper: op.cit.p115-

-محمد هشام سبق ذكره، ص٢٣٦- ٢٣٩.

٨٠ () Peter, Colenbrander: op.cit.p17.

٨١ § THESIGER AUGUSTUS FREDERIC SIR ,CHELMSFORD : اللورد كلمسفورد فى ١٨٢٧- ١٩٠٥ خدم كلمسفورد فى حرب القرم (١٨٥٥-١٨٥٦) وفى خلال تمرد الهند (١٨٥٨) ، شغل مناصب عدة بالهند خلال السنوات الستة عشر التالية لوجوده هناك حتى أصبح قائد مساعد فى الفترة من (١٨٦٩- ١٨٧٤) ، كذلك اشترك كلمسفورد فى الحملة العسكرية على الحبشة ١٨٦٨ ، عاد كلمسفورد فى ١٨٧٤ ، ليرقى الى قائد عام فى ١٨٧٧ ويتولى القيادة العامة لجنوب أفريقيا فى مارس ١٨٧٨، نجح كلمسفورد فى وضع نهاية لحرب الحدود التاسعة (الرأس) فى اغسطس ١٨٧٨ ، ثم استدعى لادارة عمليات غزو زولولاند حيث أقام مقره ببيترماريتزبرج بأكتوبر ١٨٧٨ ، ثم بدأ فى متابعة الغزو فى يناير ١٨٧٩ .

أوروبي، كانت شجاعة الزولو مطلقة(٨٢§) ولها الفضل في التغلب على أسلحة البريطانيين الحديثة، كان للمعركة وقع هائل في تاريخ وأحداث الجنوب الإفريقي ورغم أن مقاومة القوات البريطانية خلال معارك نفق روركي خفف من صدمة ووطء هزيمة ايساندلوانا وأنقذ سمعة كلمسفورد وبارتل فرير والجيش البريطاني والحكومة البريطانية، إلا أنه أحرج الموقف البريطاني في ناتال والرأس وأدى إلى مراجعة الموقف بكامله، والعمل على القضاء على ستشوايو الذي أعاد أمجاد شاكا وجرح كبرياء الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس (٨٣).

لم تكن إستراتيجية الزولو في القتال فعالة، حيث أن قوات الزولو لا تظل محتشدة عقب أي معركة ،بل أنها تتفرق وتعود إلى قراها وعشائرها لاستجماع قوتها وصيانة ممتلكاتها، أجبر هذا ستشوايو على تبني إستراتيجية دفاعية بإبقاء قوات الزولو داخل حدود زولولاند وعدم مهاجمة ناتال، وهو ما كان له تأثير كإرثي على الزولو حيث ترك ذلك فرصة للقوات البريطانية لالتقاط أنفاسها والاحتشاد للقتال مرة أخرى(٨٤). كان السبب الرئيس لسقوط الزولو هو نقصان التموين المنتظم فقد كانوا يعتمدون على ما يحصلون عليه بالميدان، كما التزم الزولو بطقوس حال سقوط أبطالهم مما يجعلهم يتركون الميدان لممارستها، كان الزولو في حالة استنفار وتوتر دائم إذا كانوا يعودون للاطمئنان على ممتلكاتهم حيث كانوا يفتقدون الأمان. (٨٥)

على الجانب الآخر فإن القوات البريطانية كانت تعاني من بطء الحركة

٨٢ §لم يشترك الجيش الزولوي بأكمله في القتال، حيث انتهت المعركة ولم تشترك كتيبتين في المعركة فحاولوا إثبات شجاعتهم على الرغم من أن بعضهم كان متزوج بالفعل ولم يكن هدفه إثبات شجاعته للحصول على الأذن للزواج، بل كان هدفه الدفاع عن الأرض والاستقلال حيث كانت تعليمات ستشوايو لمحاربيه الموت في سبيل أرض الأجداد لأنه لا سبيل لغزو ناتال، وعندما اتجهوا إلى رورك رغم الخسائر الفادحة إلا أنهم لم يتوقفوا عن الهجوم.

٨٣ () Mothew Scott, Weltigi: Aftermath of the Anglo- Zulu war, USA, 2009,PP.34.

-Laband,John:op.cit.p231-232,241-242.

٨٤ () .Jeff. Guy: British Invasion.p.11

٨٥ () الشيخ عبد الرحمن عبد الله: أثر الأسلحة النارية في مجتمعات ج أ في ثلاثة قرون ١٧، ١٨، ١٩ دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، مجلة كلية الآداب، جامعة سعود، السعودية ، مج ١٤، ١٩٨٧، ص٨٤.

نتيجة للأعداد والعتاد وهو أعاق سرعة دعم رجالها ضد مقاتلي الزولو، زاد من سوء الأمر سوء الأحوال الجوية نتيجة لمواسم المطر التي قطعت الطرق وعرقلت مسار القوات وأدت إلى إنهاك وموت حيوانات الجر على طول خطوط القتال، وهو ما أدى استنزاف تلك الحيوانات المحلية مع اشتداد طلب القوات البريطانية عليها، أدى بطء تحرك القوات إلى زيادة نفقات الحرب وازدياد حرج موقف السلطة البريطانية التي فقدت الثقة في قدرة فرير وكليمسفورد في وضع حد لهذه الحرب، تم تحديد سلطات فرير وتم استحداث منصب جديد بناتال والترانسفال عين فيه السير جرانت ويلسلي[٨٦§] Wolseley Joseph Garnetالذي امتنع عن التعاون مع فرير[٨٧]. أنهكت المعارك كلا الجانبين حيث أصبح الموقف عصيباً، فالزولو لم يتمكنوا من دخول أراضيهم وتهيئتها للزراعة مما جعلهم يواجهون المجاعات، بينما سعى البريطانيون لنصر حاسم لحماية سمعتهم السياسية والعسكرية وتجنب نفقات الحرب الباهظة [٨٨]. حيث حاول كلمسفورد محاولة هزيمة الزولو قبل وصول السير ويلسلي إلى زولولاند فحشد قواته وتحرك إلى المنازل الملكية Ulundi في يوليو[٨٩].

كان العامل الرئيسي الذي أدى إلى استسلام الزولو بعد معاركهم القاسية ، عدم إلزام البريطانيين الزولو بأي تغيير في نمط حياتهم حيث سمح لهم بالاحتفاظ بالأرض والماشية، كما لم يحملوهم في تلك المرحلة بالغرامات أو الضرائب [٩٠]. كان ستشوايو أخر ملوك الزولو المستقلين الذي وجد نفسه رغم عنه متورطاً في

٨٦ §تم تعيين جرانت فى منصب مستحدث وهو المندوب السامى لمنطقة جنوب شرق افريقيا فى التاسع عشر من مايو ١٨٧٩ لوضع حد لحماقات واخفاقات فرير وكلمسفورد وتم منحة سلطات عسكرية ومدنية واسعة ،كان لدى ويلسلي سمعة بأنه جنرال كفء عديم الرحمة يمكن الاعتماد عليه، وهو ما نلاحظه فى التسوية المريعة التى قسمت من خلالها زولولاند

٨٧ () Jeff, Guy: British Invasion, p11.

- Robert, Rodes: The British Revolution, London, 1976, pp.33-35.

٨٨ () Jeff, Guy: British Invasion, pp13-14.

٨٩ ()Mothew Scott, Weltigi: op.cit.p.34.

٩٠ () P.S.Thompson: Black Soldiers of the Queen, the Natal Native Contingent in the Anglo- Zulu War, University of Alabama Press, 2006,p.164.

سلسلة من الاضطرابات والمشاكل التي يصعب تجنبها مع الجانب البريطاني، مما أدى إلى الحرب وكفاح طويل في سبيل استقلال مملكته[٩١].

كانت تسوية زولولاند إجراءً متعجلاً وغير مدروس؛ حيث اعتقد المسئولون البريطانيون بجنوب إفريقيا إن تلك التسوية تعبر عن مصالح الزولو وتقضي على خطورتهم الداخلية والخارجية لكن مع مرور الوقت وفي أقل من عامين تبين لوزارة المستعمرات عبء تلك التسوية بل وكانت على الاستعداد التام لنبذ هذه التسوية فقد كان للجهل الثقافي بتلك الشعوب والتلاعب السياسي دور كبير في صياغة تلك التسوية، فويلسلي الطموح رأى كما رأى فرير من قبل زولولاند خطوة سياسية لمنصب أعلى فلم يكن صبوراً للبقاء في جنوب إفريقيا، وكان ممانعاً لمناقشة أي جزء من الاتفاقية وعمل على إخفاء انتقادات وتقارير أعضاء لجنة الحدود كان بعض الزعامات غير مناسبة لمناصبهم ولا تملك شعبية بين رعاياهم ولم تساعد على استقرار البلاد[٩٢]، وعندما بدأت معالم التسوية المتعجلة بالظهور ألقى باللائمة على أمة الزولو بأنهم يحجمون في الالتزام بشروط التسوية.

كانت التسوية الأصلية التي وضعها السير هنري بوللر والسير و ويلسلى تقسم زولولاند إلى أربع مناطق، لكل منطقة زعيم مستقل يكون له مستشار بريطاني لكن عدل ويلسلى عن هذا الاتفاق مع بوللر بعد أسر ستشوايو، وتحت تأثير مستشاريه وصل تقسيم زولولاند إلى ثلاث عشرة منطقة ومقيم واحد لكل تلك المناطق[٩٣] كان من الواضح تأثر ويلسلي بشيبستون الذي اقترح معظم أسماء الزعامات المعنية ولدفع هذه التسوية للتمام تعلل بأن زولولاند قبل شاكا كانت تعيش بأنحائها ثلاث قبائل قوية مستقلة (النديواندي Ndwandwe- الماتيتوا Mthethwa- الزانجو) وقد دمجهم شاكا قهراً في مملكته وهؤلاء يجب أن يتم تمثيلهم عند إعادة توزيع الأراضي[٩٤§].

٩١ () D.H. Reader: Zulu Tribe in Transition the Makhanya of Southern Natal, 1966, p.17.

٩٢ () C.O.879/96.Confidential African),No 307,General view of zulu Affairs 1879-1885.P. 1.

٩٣ () Jeff, Guy: The Destruction of the Zulu kingdom.p.49- 101.

٩٤ §يفهم من إعادة بعث الزعامات التي أخضعها شاكا هو رغبة تلك السلطة في تحطيم

أعلنت اسماء الزعماء المعينين الثلاث عشر في سبتمبر ١٨٧٩، وكان على هؤلاء توقيع التسوية بشروطها كاملة، بإحترام حدودهم الجديدة والتخلي عن النظام العسكري الذي يتبنوه، كما يجب عليهم عدم منع رعاياهم الذين يرغبون بالعمل بأجر بالمستعمرات المجاورة، كما يجب عليهم عدم التورط في استيراد الأسلحة أو التجارة بها، وعدم معاقبة رعاياهم دون محاكمة ودعتهم للمحافظة على السلم العام[٩٥].

قطعت حدود المملكة الجديدة ومناطقها الثلاث عشرة المجموعات السياسية والاجتماعية المتجانسة التي سبق ودمجها الزولو من قبل، فأعضاء العشيرة الواحدة تم وضعهم تحت سلطة سياسية مختلفة خارج مناطقهم وربما تحت زعامة رئيس مناوئ ومنافس لهم بل أن لجنة الحدود طلبت من هؤلاء لو أن هناك أي اعتراض على زعيم معين فعليهم الانتقال إلى أرض زعيم آخر، غير مكترثين بأن الزولو مرتبطين بأراضيهم ومناطقهم باعتبارها أرض الأسلاف التي حصلوا عليها بالدم ،مما جعلهم غير راغبين في الانتقال لمنطقة أخرى تاركين منازلهم وأن خضعوا لحاكم غير مرغوب فيه.

لم يعترف معظم أعضاء البيت الملكي بهذه التسوية ودعموا ورثة شاكا، فالكثير من الزعامات ذات الشأن والمنزلة وجدوا أنفسهم في مكانة أقل وتحت زعامات كانت تابعة لهم من قبل، وقد عرض ويلسلي تعيين مينامانا مستشار ستشوايو وأكثر الرجال تأثيراً في زولولاند على منطقة جنوب هامو، وقد رفض مينامانا الأمر مما أشعر ويليسلي بالإهانة. [٩٦]

وبهذا وضع ويلسلي بذور نزاعات مريرة استمرت لسنوات، حيث أدان الكثير هذه التسوية لطبيعتها الخبيثة بوضع الزولو في مواجهة بعضهم البعض لضمان الاستقرار البريطاني دون تكلفة أو مسئولية ، كانت بداية بوادر الحرب

تماسك المملكة وعدم إعادة توحيدها ثانية تحت حكم زعيم واحد.

٩٥ () R.E, Garden: Shepstone, the Role of The Family in History of South Africa 1820- 1890, Cape Town, 1968,p. 26.

- Jeff, Guy: The Destruction of the Zulu kingdom, pp93- 94.

٩٦ () Ibid: pp 98- 101.

الأهلية لتدمير البيت الحاكم والمملكة [٩٧].

رابعاً -الحرب الأهلية في زولولاند (١٨٧٩-١٨٨٤).

لم تدمر حرب الأنجلو- زولو مملكة الزولو تماماً، لكن ساعدت عواقبها على تفتيت وتقويض تماسكها الاقتصادي والاجتماعي للقضاء عليها تماماً تمهيداً للطريق أمام قيام اتحاد جنوب أفريقيا ، فعملت بريطانيا على تقسيم المملكة إلى ثلاثة عشر إقليماً يحكم كل إقليم زعيم معين من الحكومة البريطانية لتمثيل بطون وعشائر الزولو.

لم تكن الحرب الأهلية أمر غير متوقع أو مفاجئ للزولو،بل كان بديهيا نتيجة لهذه الترتيبات البريطانية المدمرة ، خاصة أولئك الذين اعتنقوا النظم الزولوية القديمة ومؤيدي البيت الحاكم والمعروفين Usuthu وزعيمهم مستشار الملك الأمير ندابوكو umNtwana kaMpande Ndabukoشقيق الملك تنازعوا مع الزعماء المعينين الذين كان ولاؤهم لمن عينوهم، ومع اشتداد الصراع بينهما تزايد خطر الفوضى بسرعة بالغة ولم يكن هناك بد للسيطرة على الوضع المتفجر بزولولاند سوى إعادة سيتشوايو، حيث أقترح حاكم ناتال السير إيفلين وود Sir Wood Evelynأعادته للعرش[٩٨] لاستعادة النظام بعد أن بلغت الاضطرابات مدى كبيراً[٩٩]، أدرك البريطانيون مع استفحال الوضع بزولولاند أن تسويتهم لم تكن قابلة للتطبيق والاستمرار، تزامن ذلك مع تشجيع القس كولينزو وابنته لستشوايو لمناشدة الملكة العودة للحكم.

انشغل الزولو بعد مغادرة القوات البريطانية أراضيهم في سبتمبر ١٨٧٩ بإعادة تهيئة وتنظيم حياتهم وأعمالهم الضرورية المرتبطة بموسم المطر وبذر بذور

٩٧ () Jeff, Guy: The Destruction of the Zulu kingdom, pp.103-105.

٩٨ () C.O.879/96.Confidential African), No 307, General view of zulu Affairs 1879-1885.P. 1.

٩٩ () آدوا بواهن: تاريخ إفريقيا العام افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠- ١٩٣٥، المجلد السابع، الفصل التاسع د .شانايوا ،المبادرات والمقاومة الإفريقية في إفريقيا الجنوبية ،ص٢١١.

العام الجديد، فقد عقب الانسحاب البريطاني تشويش كبير بين الزولو، فالأمر كان مقلقاً وغير مفهوم خاصة عقب تلك الخسائر الفادحة التي أصيب بها الجانبان من أجل الدفاع عن أو غزو زولولاند، ترك ذلك الزولو في مواجهة التجار المغامرين ومزارعي الحدود يتلاعبون بهم ويؤججون خوفهم بأن البريطانيين سيستولون على ماشيتهم، أو بالتظاهر بصفة مسئولين حكوميين واقنعوا الكثير من الزولو بالانشقاق بقطيعهم عن المملكة بل وابتزاز الزعماء الأفارقة، كما أثقلت الاضطرابات والنزاعات بين الزولو والأعباء البريطانية المتزايدة كاهل الزولو، فبالإضافة إلى ضريبة الكوخ فرضت ضريبة على كل زوجة سواء شغلت كوخاً أم لم تشغله.

تختلف تفاصيل النزاعات الأولى التي أدت إلى الحرب بين اليوثوسو مؤيدي الملك وبين الماندلايكازي Mandlakazi بقيادة زيبهابو Zibhebhu inKosi kaMaphitha ودعم هامو inKosi Hamu kaNzibe، لكنها تتفق أن جميع الأطراف كانت تقاتل من أجل مسلمات تعتنقها، فندابكو وأخواته رأوا أنفسهم ورثة البيت الحاكم وإن أنكرت الحكومة البريطانية وتسويتها هذه الحقيقة ، وفي نفس الوقت فإن زيبهابو وهامو اعتبروا أنفسهم حكماً جديداً للسلطة الجديدة التي أعطتهم النفوذ والحكم على شعوب المناطق التي حكموها، أظهر هامو زيبهابو عدوانية وجشع تجاه الزعامات الوراثية القديمة والشعوب التي حكموها وكان لديهم تطلعات أعلى من السلطات الممنوحة لهم (١٠٠§).

قدم ندابكوا ومنيامانا وشينجانا kaMpande Shingana بيان إلى أوسبورن يلتمسون عودة ستشوايو الذي أسيئ فهمه وتمت معاملته بغير عدل، وقد أرسل البيان إلى حاكم ناتال الذي استشار شيبستون الذي سبق وتوج ستشوايو ١٨٧٣، ثم تم استدعاء ندابكو لمعسكر أوسبورن(١٠١§) MELMOTH OSBORN في

١٠٠ §كان الدافع لهذه التصرفات الجشعة فزيبهابو كان له صلاته التجارية مع Dunn وناتال وكذلك هامو الذي كان له أنشطته التجارية المرتبطة بالنقد والعملات المعدنية التي لم يعرفها الزولو من قبل، كما أن الاستيلاء على الماشية كان الغرض منها إعادة التوزيع بين الاتباع لكسب ولائهم.

١٠١ §OSBORN, MELMOTH (١٨٣٤-١٨٩٩) جاء اوسبورن الى ناتال فى عام ١٨٤٩ وانخرط فى خدمة حكومتها فى ١٨٥٤ ، اصبح قاضى مقيم بنيوكاسل فى الفترة من ١٨٦٧- ١٨٧٦ ، صحب ثيوفيليوس شيبستون الى الترنسفال فى ١٨٧٧ كسكرتير للشئون المحلية

نهلازاتشى Nhlazatshe حيث أعلمه المقيم البريطاني أن شكاواهم وبيانهم غير ذات أهمية، وأن مينامانا يجب ألا يلوم إلا نفسه لرفضه لرفضه الزعامة المعروضة عليه في ١٨٧٩ وأن السلطات البريطانية لا تعترف به، اعتبر هامو وزيبهابو هذه الزيارة مخالفة ضد سلطاتهم، فقرروا معاقبة كل الذين زاروا ناتال بعدما علموا أن التماسات ندابكو ووفد الزولو قد تم رفضها، حاول ندابكو مرة أخرى رفع شكوى الزولو ضد تحرشات زيبهابو لكن رفض أوسبورن سماعهم وأخبرهم أن يرفعوا شكواهم لزعيمهم زيبهابو، لم ييأس ندابكو حيث طالب أوسبورن بتوقيع ترخيص مرور إلى ناتال لكنه رفض فحاول السفر بلا ترخيص لكنه عدل عن السفر واكتفى بإرسال رسالة إلى كولينزو.

زاد الموقف البريطاني المتعنت مع زعامات الزولو الوراثية الأمر سوء، فقد شجع هذا الموقف زيبهابو وهامو على الاعتداء على الذين حاولوا الشكوى ، فاستولى هامو على أعداد كبيرة من ماشية منطقة مينامانا في نوفمبر ١٨٨٠، تم التعامل مع شكاوى والتماسات الزولو بلا اكتراث وعدم إرسالها للندن وهو ما كان مقدمة لاندلاع مناوشات بين الزعامات القديمة والمعينة(١٠٢).

زاد التوتر في زولولاند خاصة في مناطق زيبهابو وهامو بسبب جشعهم و استيلائهم على ماشية منافسيهم وطرد بعض القبائل والبطون من مناطق أقامتها، كان الدافع لهذا الجشع الثقة في ردة فعل السلطات البريطانية تجاههم، لكن وجه السير هنرى بولور أوسبورن بإنذار هامو للتوقف عن أفعاله وتمكين أنصار الملك من اليوثوسو للعودة إلى أوطانهم وطلب منهما حضور تحقيق ومواجهة ندابكوا وزيدوا kaMpande Ziwedu حيث نوى اوسبورن وضع ترتيبات لإعادتهما لأراضيهما التي طردوا منها من منطقة زيبهابو(١٠٣)، وطالب أوسبورن كلًا من زيبهابو وهامو

، اصبح اوسبورن مقيم بريطانى بزولولاند من مارس١٨٨٠ وحتى ديسمبر ١٨٨٢، ثم مفوض مقيم بمنطقة الاحتياط بزولولاند فى ابريل ١٨٨٣ ، ثم اصبح مفوض وقاضى مقيم لزولولاند فى ١٨٨٧ ، ومنذ تعيينه كان اوسبورن يسير على خطى استاذه شيبستون فى ترسيخ قاعدة الحكم غير المباشر بزولولاند من خلال القضاة البريطانيين ، ظل اوسبورن فى منصبه كمفوض مقيم حتى تقاعده فى ١٨٩٣.

١٠٢ .Jeff, Guy: The Destruction of the Zulu kingdom.pp138-143()

١٠٣ Mr. Commissioner Osborn as one cause of confusion in Zulu()

التوقف عن أعمالهما العدائية ضد اليوثوسو، ساد بعد هذا هدوء نسبي بشمال زولولاند، كان للزولو إيمان في قيمة التحقيقات والقضاء وأن الشكوى المستمرة يمكن أن تسوى نزاعاتهم ويمكنهم من خلالها إقناع الرأي العام الأبيض بظلم الرؤساء المعينين، وقد أحضر كل طرف من الأطراف شكواه وشهوده[١٠٤§]، ويبدو أن حكم أوسبورن في ظل أوضاع المنطقة ومقتل كولي Pomeroy .G Colley [١٠٥§] على يد البوير كان في صالح هامو وزيبهابو ، حاول أوسبورن إلصاق التوتر بميناماناً لرفضه تسليم الماشية إلى هامو وبالأطراف التي سبق وعاقبها هاموا والتى كانت تتحدى الزعامات المعينة وكان لابد له من معاقبتها. [١٠٦]

كان اجتماع نهلازاتشى في ٣١ أغسطس ١٨٨١والأحداث التي ترتبت عليه، يعتبرها اليوثوسو بداية الحرب الأهلية، فعلى الرغم من تعاون اليوثوسو مع المسئولين البريطانيين ألا أنهم انحازوا إلى صنائعهم من الزعامات المعينة (زيبهابو-هامو-دوون) ،بل طلبوا من الزعامات القديمة التي اضطهدها هامو وزيبهابو مغادرة أوطانهم إلي منطقة دوون الذي لم يكن من الزولو، سعى هامو وزيبهابو لاستغلال الوضع فعقب الاجتماع افتعلا المناوشات مع ندابكو وزويدوا kaMpande Ziwedu واستولوا على ماشيتهم حيث فرت جماعات ندابكو إلى «إفونا Ivuna." منطقة منيامانا حيث أعطاهم الحماية وكان من بين هؤلاء اللاجئين نساء العائلة المالكة وأخو الملك وقد أنهى زيبهابو الأمر قبل عودة ندابكو ودينزلو وزويدوا من اجتماع نهلازاتشى.

7-8.P,(1892) ,Collection Office Commonwealth and Foreign ,affairs

١٠٤ §قدم منيامانا ٦٠ شاهد وأدلتهم، كذلك قدم هامو دفاعه عن اتهام ميناماناً له سرقة ٢٨٧٠ رأس ماشية منه ومن شعبه وقد شهد على ذلك خمسون شاهداً بالتفصيل ومنذ تعيينه، كما دافع ممثلو هامو عنه بأن مصادرة تلك الماشية كانت عقابا للزولو بمنطقته الذين اخفوا الماشية الملكية اثناء الحرب وأنه كان يمارس سلطاته التي منحتها أياه السلطات البريطانية بتسوية ويلسلي، وأن طرده Buthelezi واغارته كانت انتقامية أرغموه عليها، وقد واجهه ندابكو وزويدو بشأن استيلائه على ماشيته ارامل مابندا وفرضه غرامة على وفد الزولو الذين ذهبوا مع ندابكو لناتال.

١٠٥ § القائد العام السير جورج بوميروى كولى (١٨٣٥- ١٨٨١) وهو ضابط بالجيش البريطانى واصبح حاكم ناتال والمندوب السامى لجنوب شرق جنوب افريقيا فى ٢٤ ابريل ١٨٨٠ خلفا للسير جرانت ويلسلى ، لقى حتفه فى حرب البوير الاولى .

١٠٦ Jeff, Guy: The Destruction of the Zulu kingdom, pp.148-() .154

كانت علاقة هامو بالاباكالوسى ABAQULUSI[§١٠٧] متوترة بعد اجتماع نهلازاتشي بعد هجوم الجانبين والإغارات المتبادلة بينهما ، ناشد هامو أوسبورن أن يمنحه السلطة لإبعادهم بعد أن أصبح محاط من مجموعات عدائية من الزولو (الكلوسى في شمال شرق منطقته وباثيليزى ولاجئ اليوثيوسو في الغرب) وقد هاجم هامو الكلوسى الذين كانوا يستعدون لمقاتلته فنجح في دحرهم في ٢ أكتوبر وهو ما أدى إلى تأهب سكان شمال الزولولاند لحماية النساء والأطفال وحماية مخازن الغلال من الهجوم والنهب المحتمل، كذلك هرب أتباع زيبهابو من المنطقة خشية الانتقام، وبدا أن زولولاند في طريقها للحرب الأهلية. طالب زيبهابو الأذن للدخول لمنطقة هامو وتطهيرها من الأعداء وطالب بمساعدة دوون، كما نقل اليوثوسو ماشيتهم إلى جنوب نهر مفلوزي الأسود استعداد للحرب الوشيكة.

منعت تلك الاضطرابات أوسبورن من إرسال رسل لإقناع الطرفين بالهدوء، فقد كان العنف الذي تلى اجتماع نهلازاتشي هزيمة مذلة له كخبير في الشئون المحلية فحاول تعليق فشله على المسئولين الذين عرقلوا مساعيه للحصول على السلطة للتدخل في شئون زولولاند.

يبدو أن ميزان القوة في تلك المرحلة كان بيد الاثيوسو الذي أيدهم عدد كبير من الزولو للدفاع عنهم ضد الزعماء المعنيين الجشعين، كما أن شباب الزولو كانوا يدعون للانتقام لكن زعماء الاثيوسو أبقوهم تحت السيطرة، حيث كانوا مدركين تماماً للضرر البالغ الذي سيصيب الأمة لو اندلع النزاع في نطاق واسع بين الطرفين، فالتجارة ظلت معلقة لشهور، كذلك ظلت الحقول بلا زرع ولا حرث حيث كان الجميع يتحين اللحظة المجهولة التي ستندلع فيها المواجهات، حيث بدا أن المجاعة ستحدق بالجميع، وأن ستشوايو وعودته الدواء الشافي لكل هذه الفوضى.

---

١٠٧ § وقعت جماعة الابولكاسى تحت حكم وهيمنة ملوك الزولو المباشرة عند سيطرتهم على منطقة شمال غرب زولولاند ، اعتبر الابوكالسى انفسهم جماعة متميزة وشكلوا كتيبة عسكرية قوية فى جيش الزولو ، وكانوا الاكثر مولاة للبيت الحاكم ، وقد ائتمنهم الملك ستشوايو فى الدفاع عن شمال غرب المملكة خلال الغزوالبريطانى ، كان الابولوكاسى من القوة والشجاعة للتصدى للكولونيل هنرى ايفيلين وود وصد هجوم هنرى بوللر، شكل الابولكاسى مصدر قلق للسير جرانت ويلسلى بعد هزيمة الزولو بمعركة اولندى وظلوا يقتلون حتى جآت اوامر ستشوايو لهم بالاستسلام .

بعد زيارة وفد الاثيوسو لمدينة بيترماريتزبرج Pietermaritzburg في أبريل ١٨٨٢ أقنع بولور وزارة المستعمرات بأن إشاعات زيارة ستشوايو إلى لندن عملت على اندلاع العنف بزولولاند فوافق وزير الخارجية كمبرلي على تأجيل زيارة ستشوايو للندن، ومع توعك ستشوايو [١٠٨§] خشيت الحكومة من إحراج موقفها بموته بمحبسه، فأخبروه أن تأجيل الزيارة لتجنب أراقة الدماء بزولاند، وقد أشار كمبرلي أن تأجيل زيارة ستشوايو للندن لم تحرز أي تقدم في حقن الدماء والاضطرابات بزولولاند، وأجبر بولور على الموافقة على زيارة ستشوايو.

قابل ستشوايو وزير الخارجية كمبرلي في ١٥ أغسطس ١٨٨٢ حيث أخبره كمبرلي عن موافقة الحكومة البريطانية لعودته وفق شروط وترتيبات، بأنه سيستعيد سلطته فقط على جزء من زولولاند الذي سيقبل سلطته، وأن «محمية» ستقام وتخصص لهؤلاء الذين لا يتقبلون حكمه، وهو ما صدم «ستشوايو» لكنه خشى من الاحتجاج ، ثم أعلن في الاجتماع الثاني ١٧ أغسطس قبوله الترتيبات دون شكوى ما عدا أرض المحمية التي خشى أن تكون هذه الأرض استثناء من حكمه كجائزة «لدوون»، وعلى أثر هذا غادر «ستشوايو» «لندن» في سبتمبر ١٨٨٢ إلى مدينة «الرأس». [١٠٩]، أعيد ستشوايو في ١٨٨٣ حيث قلصت سلطاته بشدة ونفوذه إلا على بعض المناطق الصغيرة، محاط بالاعداء الذين يراقبون كل تحركاته، فهو لم يفقد نصف مملكته فقط بل أفضل مراعيها كما أرغمه اتباعه على التحرك إلى المنطقة المركزية للمملكة، وشغل زيبهابو أكبر خصوم الملك والمناصر للحكم البريطاني مناطق كبيرة من الأرض شمال ستشوايو حيث أبعد مناصري الملك من المنطقة التابعة له [١١٠].

وجد ستشوايو أن ميزان القوة قد مال بشدة لصالح خصومه ، وفي سبيل استعادة سلطته اندلعت الحرب الأهلية على الفور بين أتباعه من Usuthu وأعدائه من الماندلاكازي بقيادة زيبهابو (١١١) فأرضه الخصبة ذات المراعي قد نزعت

١٠٨ § عانى ستشوايو من أزمة قلبية.

١٠٩ ()Jeff, Guy: The Destruction of the Zulu kingdom 219,225-226.

١١٠ ()هشام محمد محمد :سبق ذكره ،ص ٣٢٢-٣٢٣

١١١ () C.O.879/96.Confidential African),No 307,General view of

منه وأحاط به الأعداء، وأدرك ستشوايو مدى الضعف الذي ألم بسلطاته ومملكته خلال استقباله لبعض الزعامات المعينة مثل زيبهابو الذي أتى مصطحباً قوة مسلحة وقدم احتراماته لشيبستون دون الملك، كما تجاهل هامو ذلك الاحتفال(١١٢).

اندلعت الاضطرابات منذ شرع ستشوايو في إقامة عاصمة جديدة في موقع يولندي، حيث استدار أتباع الابولكاسى على أتباع هامو كما قامت عشائر اليوثوسو بمهاجمة قرى زيبهابو الذي قام بتجميع أنصاره من الماندلايكاري وطالب بتسليم المحرضين على الهجوم، لكن كانت قوات اليوثوسو تفوق قوات الماندیلاكازي بثلاثة أضعاف حيث انسحب زيبهابو إلى وادي يامسيب Umsebe مهزوماً لكنه هاجم القوات التي تبعته فانتصر عليها (١١٣). جرت مذابح وسفكت دماء بشكل لم يمر على زولولاند خلال حكم ستشوايو، قتل فيها أكثر من خمسين من قادة وسادة الزولو وأصيب فيها ستشوايو نفسه، حيث فر إلى غابة نكاندلا Nkandla في قرية نائية يحكمها زعيماً يدعي سيجاجاندا(§١١٤) Sigananada، حيث واصل زيبهابو حربه ضد اليوثوسو الذين تجمعوا شمال نهر مفلوزى الاسود والغابات استعداداً له ودفاعاً عن الملك الذي ظل في مخبئه حتى ١٥ أكتوبر ١٨٨٣.

كان من المستحيل تنصيب زيبهابو ملكاً على الزولو حيث لم تتقبله العشائر ولا القبائل الزولوية إلا إذا مات أو نفى ستشوايو وهو ما سيزيد من ثورة اليوثوسو ويعقد من الأمور، كان الحل الأمثل لتجنب كل هذا تنصيب الابن دينزلو خلفاً لأبيه وأن يخضع لوصاية زعماء الزولو ومنح كل الأراضي الموجودة شمال نهر مفلوزي الأسود لزيبهابو وهو ما لم يقبله هامو الذي لن يقبل العيش في ظل زيبهابو

zulu Affairs 1879-1885.P. 3.

١١٢ ()Gibson,T.Y:op.Cit,pp.239-245

١١٣ () هشام محمد أنور: سبق ذكره، ٣٢١- ٣٢٤.

١١٤ § كان سيجاجاندا شيخ طاعن فى السن وهو من القيادات المبجلة بين الزولو، له احترامه ومكانته بين الزولو ،كان من رجال الدولة القديمة ومؤرخ معاصر لتاريخ المملكة وملوكها ، حيث عاش شاهداً لكثير من احداثها الجسام منذ قيامها وأوج قوتها ثم ركوعها على يد الاستعماريين ، كان سيجاجاندا معرفة شخصية خلال حكم رؤساء الزولو السابقين تشاكا ودنجان و مابندا سستشوايو وكان حاضر بجنازة ناندى والدة شاكا ،كما خدم فى كتيبة regi- Mkutulshana ment الاخ غير الشقيق لشاكا وخليفته Dingan وكعضو فى هذه الكتيبة شهد مقتل بيت ريتيف وعصابته وواصل سيجاجاندا كفاحه بجانب ستشوايو الذى عينه فيما بعد كزعيم.

كما رفض حكم ستشوايو(١١٥). ساءت أمور اليوثوسو بموت ستنشوايو فجأة في أواخر ١٨٨٣ حيث مال ميزان القوة مرة ثانية وبشكل حاسم إلى كفة الزعامات المعينة وكإجراء يائس أخير لاستعادة السلطة قام الاثيوسو بتعيين دينزلو خلفاً لوالده ، ونأى الإنجليز بأنفسهم عن زولولاند في هذه المرحلة الدموية الحرجة.

كان التفاوض الذى أراده منيامانا مشكوكاً فيه بقدرته على مساعدة دينزلو فهو لم يكن بقادر على هزيمة زيبهابو بسبب اضطربات على حدود الترنسفال وكان واحداً من الأسباب التى جعلت البوير يتدخلون فى شئون الزولو وأرادوا إنهاء النزاع بين البيت الملكى وزيبهابو ولأسباب معقدة ففى ٢١ مايو ١٨٨٤وبحضور سبعة آلاف زولوى تم تنصيب دينزلو ملكاً للزولو ثم دخلوا بعدها بيومين فى إتفاق معه(١١٦) ضد زيبهابو مقابل مساحة من الأرض، ساعدت قوة بويرية تبلغ ستمائة رجل هاجموا زيبهابو وأتباعه الماندلايكازي في معركة تشانينى Tshaneni وألحقوا الهزيمة به وأخرجوه من أرض اليوثوسو كانت تكلفة هذه المساعدة فادحة الثمن حيث طالبوا بمناطق واسعة بزولولاند الغربية وطالبوا دينزلو بتوقيع التنازل عنها متوسعين من خلالها لساحل سانت لوشيا St. Bay Lucia وأطلق عليها الجمهورية الجديدة (١١٧) وعاصمتها فريهيد Vryheid والتي شملت كل المراعي الخصبة للمملكة، حيث وجد الآلاف من الزولو أنفسهم تحت حكم البوير ومنهم أتباع ومؤيدي الملك من اليوثوسو مثل شعوب الابولوكاسى مدلاوزى MDLALOSE وشعب إمجازينى Emgazini حيث أصبحوا مستأجرين وعمالاً في أراضيهم السابقة(١١٨).

رفض اليوثوسو ادعاءات البوير بأرض أكثر مما اتفقوا، كان حجم الفوضى بزولولاند يفوق الاحتمال وهو ما أدركه اليوثوسو والبريطانيين ، سعت بريطانيا للتدخل الحاسم حيث سمح لدينزلو بالاحتفاظ بسلطته على وسط زولولاند و أقر

١١٥ () هشام: سبق ذكره. ص٢٢٦- ٢٢٧.

١١٦ () S.J.Maphalala: The Chaos Caused by zibhebhu, pp.43-44.

١١٧ () D.R. Reader: op.cit.p.1718-

١١٨ () John, Goch: The Boer War, Direction, Experience and Image, London, 2013., p11.

البريطانيون البوير كمالكو الجمهورية الجديدة ،ووضعت منطقة محمية لهؤلاء الذين عارضوا حكم ملك الزولو ،وفي ١٨٨٧ وبطلب من الزولو قامت الحكومة البريطانية بإعلان الحماية على زولولاند نيابة عن الملكة حيث قرأ إعلان الحماية في إيشوى Eshowe أمام ألف وخمسائة من رجال وزعماء القبائل والعشائر عندما احتدم القتال بين دينزلو وزيبهابو(١١٩).

خامساً-إعلان الحماية على زولولاند ١٨٨٧.

فقد ناشد زعماء يوثوسو بقيادة ندابوكو وميناماانا عودة ستشوايو لكن بعد موته في فبراير ١٨٨٤، ناشدوا التدخل البريطاني لإيقاف العنف الذي عصف ببلادهم، حيث صرح كولينزو وزعماء يوثوسو أن أغلب الزولو يتمنى أن يحكمهم الملك، لكن مجموعة من المسئولين البريطانيين عملت على إخفاء هذه الحقيقة عن الحكومة البريطانية حيث كانوا يرفضون وبشكل متعمد رفع تقارير بحقيقة وجهات نظر الزولو والأحداث المندلعة في مملكتهم(١٢٠) حيث عارض حاكم ناتال بولوير عودة ستشوايو وعمل على استحالة عودته بتشويه صورته كملك حيث أثرت كراهيته لستشوايو على تقاريره التي قدمها إلى وزارة المستعمرات، وكذلك فإنه بعد موته وتولي ابنه دينزلو Dinuzulu kaCetshwayo واصل سلوكه العدائي، ورفض مجرد الخوض في مناقشة الشكاوي ضد الرؤساء المعينون(١٢١).

وفي محاولة دينزلو للانتقام لأبيه واستعادة الأرضي التي أخذها زيبهابو، تقبل مساعدة البوير كجده «مابندا» حيث نصبوه ملكاً للزولو وهزموا خصومه مدعين فرض السلام ومنع سفك الدماء على أرض الزولو(١٢٢)، وكانت ادعاءات أو مطالب البوير بالماشية والأرض تهدد بإفقار الأمة وابتلاعها أكثر من

---

١١٩ () D.R. Reader: op.cit., p.17.

١٢٠ ()Jeff, Guy: The Role of Colonial Officials in the destruction of the zulu kingdom,1979. P150.

١٢١ ()C. Ballard: The Political Transformation of Transfrontiersman.p. 318.

١٢٢ () C.O.879/22. African ,No 290 ,Recent Occurrences in Zululand,PP.1-3

زيبهابو(١٢٣) وقد عارض دينزلو ومستشاروه مطالبات البوير المبالغ فيها حيث ناشد ندابكو وشينجانا وميناماناالتدخل البريطاني، ومع رفض البوير لهذا التدخل تم الاتفاق على الحدود مع زولولاند ليقيموا جمهورياتهم الجديدة فى ٢٦ من اكتوبر ١٨٨٥(١٢٤) حيث أكملت لجنة الحدود عملها برئاسة أوسبورن في ٢٥ يناير ١٨٨٧.

حاول اليوثوسو الساخطون تقديم إلتماس ضد سلخ الكثير من أراضيهم وتغريب الشعب الزولوي إلى الجانب البويري مثل شعوب الابولكوسى، إمجازينى، الباثيليزى وغيرهم و الذين سيتحولون إلى عبيد كما يريدهم الجانب البويري وهو ما يرفضونه فتحركوا إلى أراضي الاحتياط ليزداد موقفهم بؤساً على بؤس(١٢٥)، ناشد وفد اليوثوسو نيابة عن منياماناوزعماء آخرين الحماية البريطانية ضد الأعمال العدائية للبوير، وحتى أوسبورن نفسه أدرك الحالة الحرجة للبلاد التي أرغمت الزولو لمناشدة ضم بلادهم مما أرغمه على دعم هذه المناشدة(١٢٦).

ومن جانبه فإن بولوير لم يسمح بهذا واعتبر ما يقوم به وفد الزولو تكديرا للسلم(١٢٧) ولكنه مع ذلك كان يساند ويدعم تدخل بريطاني فعال حيث اعتقد أن التدخل سيقلل من مساحة الأرض التى يطالب بها البوير منذ اتفاقية أغسطس ١٨٨٤ ويحفظ البلاد من أن يبتلعها جشع البوير ويحفظ للمحليين أرضهم، كما أن التدخل الفعال بضم البلاد ووضعها تحت الحماية سيحصر الأراضى ويحددها ويمنع البوير من شغل مناطق أخرى من زولولاند ، وأن من أهداف الضم إخضاع الزولو من كان تحت حكم البوير أو تحت حكم سلطاتهم للامبراطورية البريطانية(١٢٨)،

١٢٣ ()Shula Marks: Reluctant Rebellion, The 1906-1908,disturbances in Natal ,London ,Oxford university press,1970,pp.89-90.

١٢٤ () Ibid.

١٢٥ () Laband , John, Rope of sand: The rise and fall of the Zulu Kingdom in the nineteenth century, Johannesburg, 1995, P.377.

١٢٦ () Binns, C.T: Dinuzulu, London, 1968, p.72.

١٢٧ () Jeff, Guy: The Heretic.p.312.

١٢٨ () C.O.879/23. African, No 311 Confidential, Further Memorandum on The Situation in Central Zululand Suggestions as To the

وهو ما انتقل إلى آرثر هافلوك(§١٢٩) Elibank Havelock Arthur Sir الذي أحال الأمر إلى المجلس التشريعي حيث كان رأي غرفة التجارة بديربان ضرورة مد السلطة البريطانية إلى كل زولولاند وهو ما تأخر كثيراً.

بدأت مساعي إلحاق زولولاند متى تم الإشارة إلى الوكلاء الألمان الباحثين عن حقوق الأرض والتنازلات والفرص بزولولاند، حيث اعتقد بولوير أن بيسمارك على وشك تكرار نفس اللعبة في جنوب غرب أفريقيا "نامبيا" وجعلها محمية ألمانية، مما رفع حالة الطوارئ بوزارة المستعمرات والرأي العام البريطاني بأن المصالح البريطانية بخطر، بدأ اللورد ديربي Derby(§١٣٠) التشاور مع وزارته لضم زولولاند، لكن بسبب السياسات الحزبية تم فقط ضم ميناء سانت لوشيا التي حاول الوكلاء الألمان ضمه مستندين إلى أن الميناء تابع لزولولاند المستقلة عن الإمبراطورية البريطانية(١٣١)، وتوقفت المساعي حتى عام ١٨٨٦ عندما تولى ستانهوب Stanhope وزارة المستعمرات(١٣٢)، استأنفت المفاوضات التي كان قد بدأها اللورد جرانفيل Granville، الذى طلب من البوير إرسال وفد للتفاوض

course which it will be most Advisable for us To take in That country under Existing circumstances , P.5

١٢٩ § السير أرثر اليينك هافلوك (١٨٤٤-١٩٠٨) خدم كحاكم لمستعمرة سيراليون وغرب افريقيا فى ١٨٨١ ، ثم عين كحاكم لناتال فى ١٨٨٦ ثم على زولولاند ، اتسمت ادارته بالانسانية ، وكان خطئه قبول نصائح شيبستون ومسئولى ناتال بشأن زولولاند مما قاده الى مجابهات مع ملك الزولو ومؤيديه من اليوثوسو ، وقد اقر بهذا الخطأ بعدم فشلت ادارته المدنية فى منع ثورة اليوثوسو ١٨٨٨، وقد حاول تجنب التدخل العسكرى مما جعله يصطدم بالقائد العسكرى Henry Smyth August ، غادر هافلوك جنوب افريقيا فى ١٨٨٩ ليتابع مسيرته المهنية كحاكم لسيلان ، مدراس ، وتاسمانيا(استراليا) .

١٣٠ § السير فريدريك ارثر ستانلى Stanley.A.F أو إيرل ديربى السادس عشر (١٨٤١- ١٩٠٨) كان سياسيا بالحزب المحافظ وخدم كوزير للمستعمرات (١٨٨٥-١٨٨٦) ثم حاكم لكندا ١٨٨٨-١٨٩٣.

١٣١ () C.O.879/22. African, No 294a Confidential, St. Lucia Bay and Zululand, Note By the German Ambassador and Memo Thereon, PP.1-2.

١٣٢ () Webb, C: Great Britain and the Zulu people 1879-1887,in Thompson ,L: African societies in southern Africa,London,1969,p

–S.J.Maphalala :Zulu relation ,p.21.

بشأن قضية إلحاق زولولاند، فشلت المساعي للاجتماع مع البوير لرفضهم مناقشة أي شيء يمت بصلة لاستقلال زولولاند أو حذف حدودهم معها.

أسفرت مفاوضات ١٨ أكتوبر ١٨٨٦ الاعتراف باستقلال البوير في معظم الأراضي التي أرادوها ما عدا سانت لوسيا وعلى الأقل تم ترك جزء من البلاد تحت سلطة الزولو الذين كانوا ساخطين لهذه الترتيبات، وفي ٤ ديسمبر ١٨٨٦ بدأت لجنة الحدود عملها وفي ١٥ يناير ١٨٨٧ أتمت عملها(١٣٣) وفي ٥ فبراير ١٨٨٧ استدعى أوسبورن قيادات الزولو ليعلمهم أن جزءاً من البلاد سيكون محمية بريطانية، وهو التدخل الخاص بأوسبورن نتيجة للسياسة البريطانية المترددة والضعيفة تجاه زولولاند ، وهو ما هز ثقة الزولو الذين بدوا للوهلة الأولى غير عابئين باعتبار أنفسهم تحت الحكم البريطاني(١٣٤).

قررت الحكومة البريطانية ضم زولولاند اعتماداً على المعلومات التي استلمتها من المقيم البريطاني أوسبورن، وأصبح حاكم مستعمرة ناتال السير آرثر هافلوك حاكم محمية زولولاند وعمل على مد قوانين ناتال إليها، وباستخدام سلطاته الجديدة عين ميلموث أوسبورن مفوضاً مقيماً وقاضي لزولولاند(١٣٥)، رفع أوسبورن العلم البريطاني في ٢٠ مايو ١٨٨٧ في إيشوى عاصمة زولولاند الجديدة ، لكن الواقع الذي تم رصده خيبة الزولو بعد سبع سنوات تأخير لم يعد أي شيء يجدي مع ضياع أوطانهم (١٣٦).

عقدت مراسم في ٢١ يونيو ١٨٨٧ لإعلام الزولو بوضع مملكتهم، حيث دعا أوسبورن زعماء الزولو حيث حضر عدد من الزعماء المعينين وغيرهم مثل

---

١٣٣ () Eduward Muntu Masina: op.cit.p305.

١٣٤ () Jeff, Guy: The Role of Colonial official, p.161.

١٣٥ () Zululand, the exiled chiefs, Natal, and the Colonial Office: 1893-5,.

.Foreign and Commonwealth Office Collection, (1895),p3

١٣٦ () J. Laband. Rope of Sand, P.379.

- Marks, Shula: Reluctant rebellion, 1906-1908, Disturbances in Natal, London ,Oxford university press,1970, PP.91- 92.

زيبهابو وجون دون، وغاب عن هذه الاحتفالية المأسوية دينزلو وندابوكو(١٣٧) وأعلنت القوانين والتعليمات التي تشكل ملامح إدارة زلولاند. حكم آرثر هافلوك البلاد بالمرسوم كزعيم أعلى، أنشئت المناطق القضائية المحمية إيشوى ونكاندلا Nkandla، نكوثو Nquthu ,Mthonjaneni، ندوندى Ndwandwe ومفلوزى Mflozi، كما عين القضاة (١٣٨).

كان غياب دينزلو عن المناسبات الرسمية خاصة مناسبة إعلان الحماية احتجاجاً حيث كان يشكو مر الشكوى حول إدراج أراضي أسلافه وشعبه إلى الجمهورية البويرية الجديدة ،ولا شيء في رأيه يدفعه لقبول هذا التوزيع الجديد والتغيير بزولولاند(١٣٩).

كان اختيار هافلوك لرجال إدراته بناء على تجاربهم في إدارة الأفارقة والقيادة العسكرية كما أنهم يتكلمون لغة الزولو بطلاقة وكانوا يمتازون بالصرامة والقسوة وكان معظمهم من مستعمرة ناتال، ومنذ البداية تصرفوا بحزم وعنف تجاه الزعماء الذين لا يتبعون الأوامر في مناطقهم المحددة(١٤٠) كان القلق من سلوك دينزلو وندابدكو في منطقة ندواندو حيث المنطقة القضائية للقاضي ريتشارد أديسن Richard Addisonالذي ذكر بأنهم يتحدون سلطاته، كما كان أوسبورن مرتاباً بزيارة دينزلو إلى فريهيد حيث يعيش معظم أتباع الملك وأكثرهم ولاء، حيث كان شبه متأكد بأن دينزلو يتعاون مرة أخرى مع البوير(١٤١)، كان زيارات دينزلو وندابكو إلى الجمهورية البويرية فريهيد تثير قلق آرثر هافلوك وتصرفاتهم المتحدية وموقفهم تجاه المفوض المقيم وطرق معاملتهم لرسله إليهم فاستدعاهم للعاصمة الجديدة إيشوى وهدد دينزلو إذا لم يحضر الاجتماع بالمحاكمة بتهمة الخيانة (١٤٢).

١٣٧ () Binns, C.T: Op, Cit, PP. 100- 101.
١٣٨ () Edward, Muntu Masina: op.cit.p.307.
١٣٩ () J. Laband. Rope of Sand.p.279.
١٤٠ ()J. Laband. Rope of Sand.p. 380
١٤١ ()Shula, Marks: Reluctant Rebellion,P.92
١٤٢ ()Edward, Muntu Masina: op.cit.p.309
S.J.Maphalala: Zulu relation. P.23.

سافر الحاكم في ٢ نوفمبر ١٨٨٧ إلى زولولاند لإعلام دينزلو وندابوكو شخصياً أن بيت شاكا قد انتهى تماما، كما عمل على عقابهم وتغريمهم لانشاطتهم المتحدية منذ إلحاق زولولاند إلى الحكم البريطاني، وبنهاية الاجتماع أعلن هافلوك إعلانا مستفزاً بعودة زيبهابو إلى منطقته التى كانت منطقة تعمل كاحتياط بجنوب زولولاند ومنعه من العودة إلى شمال المملكة وكان هذا على حساب كرالات اليوثوسو التى تم توجيههم لهجرها قبل مجيء زيبهابو(١٤٣§) وهو لاشك سيقود دينزلو للجنون والتمرد فمن أجل طرد زيبهابو تنازل عن معظم مملكته للبوير(١٤٤). تم نفى قادة اليوثوسو عقب تمردهم (ثورة اليوثوسو ١٨٨٨)(١٤٥§) بسبب الظلم الفادح الذى يتعرضون له نتيجة محاباة المسئولين البيض لزيبهابو والماندلاكازى حيث شنوا حربهم على زيبهابو وأتباعه، كان من زعماء التمرد اثنان من إخوة ستشوايو ندابكو وشينجانا ووريثه دينزلو وقد نفوا إلى جزيرة سانت هيلانا لقضاء فترة عقوبتهم بتهمة الخيانة العظمى حيث حكم على ندابكو بخمسة عشر عاماً وشينجانا باثنى عشر عاماً ودينزولو بعشرة أعوام وعوة زيبهابو إلى منطقة الاحتياط، هذه الترتيبات جعلت المفوض البريطانى فى خضم المشاكل حيث تبع زيبهابو أتباعه المتضورون جوعاً إلى أرض الاحتياط وخروج ثمانية وعشرين من رؤساء الكرالات(١٤٦) ورعاياهم البالغين ما يوازى ثمانمائة وستة عشر من أتباع

١٤٣ § كان أوسبورن يصر على عودته.

١٤٤ ()Jeff, Guy: The Role of British official. P.162.

١٤٥ § ثورة اليوسوثو ١٨٨٨ كان التعاون مع الادارة الاستعمارية اذلال لملك الزولو واتباعه من اليوثوسو ، وفى محاولة لكبح جماح اليوثوسو، اتخذت بريطانيا قرار كارثى عقب الالحاق فى نوفمبر ١٨٨٧ حيث قرروا اعادة زيبهابو العدو اللدود للملك واتباعه من اليوثوسو الى رئاسته السابقة فى ندواندو التى فر منها خلال الحرب الاهلية ، وزيدت منطقة زيبهابو لتشمل العديد من معاقل اليوثوسو ، مما ادى الى اثارة سخط دينزلو ومؤيديه خاصة ان ثمن محاربة زيبهابو كلفتهم الكثير من اراضى زولولاند التى تم التنازل عنها لحلفائهم من الماندلاكازى ، اعقب هذا القرار تمرد مفتوح منذ ابريل ضد القوات البريطانية وحلفائهم من الماندلاكازى ، كانت الغلبة فى كثير من المعارك والمناوشات لليوسوثو الى ان تم احراق بيوت اليوثوسو ووارسال الحملات العسكرية لاخضاع الجيوب الباقية فى ٢ نوفمبر رغم تواصل القتال مع الماندلاكازى ، استسلم اليوثوسو وتم القبض على الملك ورزعامات الزولو ومحاكماتهم بتهمة الخيانة العظمى ونفيهم الى جزيرة سانت هيلينا .

١٤٦ () C.O.879/30. African (South),No 373, Further Correspondence Respecting The Affairs of Zululand and adjacent Territories

اليوثوسو ومنذ ذلك اليوم بدأت صفحة أخرى في التاريخ الحزين لزولولاند(١٤٧).

لم تتحسن العلاقات البريطانية الزولوية حتى بعد عودة دينزلو من المنفي بعد عامين بشرط الموافقة على ضم زولولاند الى ناتال ، وصل لناتال في ٣٠ ديسمبر قبل عامين من اندلاع حرب البوير وعاش كموظف محلي حيث لم تعد زولولاند مملكة موحدة بل كانت تتألف من عدة مناطق متناحرة يحكمها زعماء معينين تحت إشراف الحكومة الاستعمارية (قضاة) (١٤٨)

,=

.No.41,Lord Knutsford To Sir A.E.Havelock - =

- Enclosure in No.17,Mr Osborn To Sir A.Havelock.P.25-26.

١٤٧ ()The Zulu impeachment of British officials in 1887-8: con-firmed by official records in 1892,Parliamentary Paper, C6,684, and other results of the Zulu Boundary Commission of 1891, Foreign 4- and Commonwealth Office Collection, (1892),p

١٤٨ ()S.J.Maphalala: Zulu relation, P.24.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق:

أ - وثائق غير منشورة:

∑ C.O.879/10. African,No 103 Report by The Secretary of Native Affairs, Natal,On The Question of the Dispute about Territory Between The South African Republic and The Zulus,Oct.1876 .

∑ C.O.879/16. African,No 200, African Arms Question.

∑ C.O.879/22. African, No 290, Recent Occurrences in Zululand.

∑ C.O.879/23. African, No 311 Confidential, Further Memorandum on The Situation in Central Zululand Suggestions as To the course which it will be most Advisable for us To take in That country under Existing circumstances.

∑ C.O.879/30. African (South),No 373, Further Correspondence Respecting The Affairs of Zululand and adjacent Territories

∑ C.O.879/96.Confidential African),No 307,General view of zulu Affairs 1879-1885.

∑ Report by Shepstone, Printed for Parliament, 6 February 1875 [C. 1137], The original “terms of installation” are in V.78, Shepstone Papers, N.A.

ب - وثائق منشورة:

∑ The Zulu impeachment of British officials in 1887-8: confirmed by official records in 1892,Parliamentary Paper, C6,684, and other results of the Zulu Boundary Commission of 1891, Foreign and Commonwealth Of-.fice Collection, 1892

∑ Zululand, the exiled chiefs, Natal, and the Colo-,.nial Office: 1893-5

∑ Mr. Commissioner Osborn as one cause of confusion in Zulu affairs ,1892 ,lection Col- Office Commonwealth and Foreign

ثانيا- المراجع الأجنبية.

∑ A.Hattersely :The British Settlement of Natal ,A Study in Imperial Migration ,Cambridge

∑ Anne ,J.c .and Brown ,G.N :Africa ,in the Nineteenth and twentieth Centuries.

∑ B.A .Le Cordeur :Natal and Transkei to ,1879 in C. Sounders and Derricourt ,Studies in the History of the Transkei and Ciskei.1974 ,

∑ B .Mitford :Through the Zulu country: its Battlefields and its peoples ,London.1883 ,

∑ Binns, C.T :.Dinuzulu :the Death of the House of Shaka, London.1968,

∑ C .Barnet :Britain and Her Army ,1970 -1509 A Mili-

tary, Political and Social Survey, London.

∑ C.W.De Kiwie t: The Imperial Factor in South Africa, a study in Politics and economic, Cambridge, 1937.

∑ D. Clammer: The Zulu War, Johannesburg, 1973.

∑ D.C.F.,Moodie : John Dunn, Cetshwayo and the Three Generals, Pietermaritzburg ,1886

∑ D.H .Reader: The Zulu Tribe in Transition, The Makhanya of Southern Natal, 1966, New York.

∑ F.E.Colenso and E.Durnford: The Ruin of Zululand: an account of doings in Zululand since the Invasion of 1879, Vol. I, London, 1884

∑ Gibson j, Y :The Story of the Zulus, London,1911

∑ Golam, Daphna: Inventing Shaka, London, 1994.

∑ G, Russel: The History of old Durban and Reminiscences of an Emigrant of 1850, Durban, 1899.

∑ Hepple, Alex: South Africa, London, 1966.

∑ Jeff. Guy: The British Invasion of Zululand: Some thought for Century year.

∑ Jeff, Guy: The Role of Colonial Officials in the destruction of the zulu kingdom, 1979.

∑ Jeff, Guy: The Heretic.p.312.

∑ John, Gooch: The Boer, Direction, Experience and Image, London, 2013

∑ J.W.Colenso: What do The Lord require of us, Pietermaritzburg, 1879.

∑ Laband , John, Rope of sand: The rise and fall of the Zulu Kingdom in the nineteenth century, Johannesburg, 1995

∑ Monica Wilson and Leonard Thompson: The Oxford History of South Africa, Vol.2, 1969

∑ Morris Donald: The washing of the spears, the Rise and fall of the Zulu, New York.1986.

∑ Mothew Scott, Weltigi: Aftermath of the Anglo- Zulu war, USA, 2009

∑ Marks, Shula: Reluctant rebellion, 1906-1908, Disturbances in Natal, London, Oxford university press, 1970

∑ Omer, Cooper :History of Southern Africa, Cape Town,1994.

∑ Ormond, John: Boers and Britisher in South Africa, Chicago, 1900.

∑ Ogden,H.J:The War against the Dutch Republics in South Africa, Manchester, 1901

∑ Peter, Colenbrander: an Imperial High commissioner and the Making of a War.

∑ P.S. Thompson: Black Soldiers of the Queen, the Natal Native Contingent in the Anglo- Zulu War, University of Alabama Press, 2006.

∑ R.E, Garden: Shepstone, the Role of the Family in History of South Africa 1820- 1890, Cape Town, 1968.

∑ Robert, Rodes: The British Revolution, London, 1976.

∑ S.J. Maphalala: Zulu Relation with White during the Nineteeth Century: Abroad prospects, dlangezwo, High School.

∑ Soul, David: Zulu, Heroism and Tragedy of the Zulu War of 1879, London, 2004.

∑ Theal, G.M :Progress of South Africa in Century,Vol,X,London,1901

∑ Thompson, L.: The Political mythology of apartheid, New Heaven, 1989.

∑ Thompson, L: African societies in southern Africa, London.1969 ,

∑ Walker ,Eric :The Cambridge History of the British Empire ,Vol ,8 .London.1963 ,

∑ Walker ,Eric :A History of Southern Africa ,London, .1941

ثالثاً- الدوريات العربية والمعربة .

∑ الشيخ عبد الرحمن عبد الله: أثر الأسلحة النارية في مجتمعات ج أ في ثلاثة قرون ١٧، ١٨، ١٩ دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، مجلة كلية الآداب، جامعة سعود، السعودية ، مج ١٤، ١٩٨٧.

∑ آدوا بواهن: تاريخ إفريقيا العام افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥، المجلد السابع، الفصل التاسع د .شانايوا ،المبادرات والمقاومة الإفريقية

في إفريقيا الجنوبية.

رابعا - الدوريات الأجنبية .

∑ the of Persistence The :MacKinnon .S Aran :1900-50 ,Africa South ,Zululand in Economy Cattle Canadian Revue Studies African of Journal Canadian .(1999) 1 .No ,33.Vol ,Africanis Etudes des

∑ Leapfrog- ,Authority Chiefly :MacKinnon .S Aran ,Zululand of Economy Political the and Headmen ging Af- Southern of Journal ,1930-1950 .ca ,Africa South Shula for Issue Special ,3 .No ,27 .Vol ,Studies rican .(2001 ,.Sep)Marks

∑ Frontier the ,1844 -1824 Natal :Charles ,Ballard 5.Vol ,History Zulu and Natal of Journal ,Interregnum .1982

∑ of Transformation Political The :Charles ,Ballard Zulu- in Dunn John of career The :frontiersman Trans Common- and Imperial of Journal the,1857-1879 land 7,1979,Vol,History wealth

∑ :Cetshwayo and Dunn John :Charles Ballard The in Power Political of Foundations material The His- African of Journal The ,1878 ,1837 ,kingdom Zulu 1.No ,21.Vol ,tory

∑ Campbell, Gwyn: Disease, Cattle and Slaves, the development of trade between Natal and Madagas-car, 1875- 1904, Journal of African Economic history,

No.19, 1990.

∑ David Lincoln: Settlement and Servilde in Zululand 1918- 1948, The International Journal of African Historical Studies Vol.28, No.1, 1998.

∑ J.Guy: A Note on Firearms in Zulu kingdom with Special Reference to the Anglo- Zulu War, 1879, Journ-.nal of African History, Xll,, 4,1971

∑ R.L.Cope: Written in Characters of blood? The reign of king Cetshwayo ka Mpande 1872- 9, Journal .of African History Vol.36.No2, 1995

خامسا- الرسائل الجامعية العربية .

∑ محمد هشام محمد أنور: مملكة الزولو في مواجهة الاستعمار الأوروبي ١٨١٦- ١٨٨٧)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ١٩٩٠

∑ نجوى محمد جمعة: مستعمرة ناتال تحت الحكم البريطاني ١٨٤٣- ١٩١٠، ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ٢٠١٣- ص١٨٨.

سادسا- الرسائل الاجنبية .

∑ Jeff ,Guy :The Destruction of the Zulu kingdom :The Civil war in Zululand ,1884 -1879 Doctor of philosophy, London.1975 ,

∑ N ,Etherington :The Rise of the kholwa in South Eastern ,Africa ,African Christian Communities In Natal, Pondoland Zulu land , 1880 -1853,Doctor of philosophy ,Yale university.1971 ,

∑ Ntate ,Makeune : Historical Survey of the Development of Political Awareness among the Zulus ,Master of Arts, University Zululand.1989 ,

أثر النمو الاقتصادي على البطالة في تونس: اختبار صلاحية تطبيق قانون أوكن خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٨)

د.مروة عادل سعد الحسنين(*)

الملخص

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في تونس والتحقق من مدى صلاحية أو انطباق قانون أوكن Okun's Law خلال الفترة (1991-2018) باستخدام نموذج الفرق ونموذج الفجوة وهذا في الأجلين القصير والطويل بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، ومنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل البطالة والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في نموذج الفرق، وبين فجوة معدل البطالة وفجوة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في نموذج الفجوة إلا أن معامل أوكن لم يكن معنويًا في نموذجي الفرق والفجوة وبالتالي لاينطبق قانون أوكن على الحالة التونسية.

الكلمات الدالة: قانون أوكن، معدل البطالة، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، نموذج ARDL

مقدمة

تعد مشكلة البطالة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وتعبر عن وجود اختلالات في سوق العمل وخصوصًا في الدول النامية. وتعاني اقتصاديات دول الشمال الإفريقي في معظمها من البطالة التي باتت

(*) مدرس الاقتصاد- قسم السياسة والاقتصاد- كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة ، عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ١٠٩ - ١٤٠

تهدد تماسك واستقرار مجتمعاتها، لما ينتج عنها من تأثيرات مدمرة تنعكس على الجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة. بينما تقتضي الديناميكية الاقتصادية الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات الانتاجية المعطلة، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام للخروج من أزمة الفقر التي تعاني منها معظم تلك الدول.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول دراسة مشكلة هامة سواء بالنسبة للدول المتقدمة بصفة عامة أو الدول النامية على وجه الخصوص. فمما لاشك فيه أن تقليل معدل البطالة ومن ثم زيادة معدل التوظيف سيكون له آثارًا إيجابية على النمو الاقتصادي بالدولة. كذلك تظهر أهمية البحث من كونه وثيق الصلة بدراسة كيفية تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والمتعلق "بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد" من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

وقد تمثل هدف هذه الورقة البحثية في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في تونس خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٨)، من خلال اختبار مدي صلاحية قانون أوكن للتطبيق على الاقصاد التونسي من خلال نموذجي الفرق والفجوة. وبالنسبة لمنهج الورقة البحثية فهو الأسلوب القياسي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL model.

وبشكل عام أظهرت بعض الدراسات أن بعض الدول النامية لا ينطبق عليها قانون أوكن، ومن ثم فقد تم اختيار تونس كأحد الدول النامية في الشمال الإفريقي لاختبار مدى صلاحية تطبيق قانون أوكن عليها نظرًا لأنها تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٨)، حيث بلغ معدل البطالة في تونس عام ٢٠١٨ حوالي ١٥,٥٪.

وتسعى الورقة البحثية لاختبار صحة الفرض التالي: هناك أثر للنمو الاقتصادي على معدل البطالة في تونس في الأجلين القصير والطويل.

أولاً: الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تؤكد على وجود علاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، حيث نالت تلك العلاقة اهتمام العالم أوكن والمتمثلة في أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها خفض معدلات البطالة داخل الدولة. وقد اهتمت العديد من الدراسات التطبيقية باختبار وجود تلك العلاقة ومدى انطباقها على حالة العديد من الدول. فيما يلي تم استعراض عدد من الدراسات السابقة التي تناولت بحث تلك العلاقة.

١. **دراسة (عبد الله محمد الشناوي، ٢٠١٨)[١]:** سعت الدراسة لفحص صلاحية قانون أوكن للتطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦) باستخدام أسلوب ARDL، ومن خلال تطبيق نموذجى الفرق والفجوة توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو البطالة في مصر، وتم تقدير معامل أوكن بقيمة ٠,٩٠٨، وهذا يدل على أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فى مصر بنسبة ١٪ سيؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بحوالي ٠,٩٠٨ في الأجل الطويل، ومع ذلك فإن معامل أوكن لم يكن معنويًا في نموذج الفجوة وبالتالي فقد فشل نموذج الفجوة في تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في مصر.

٢. **دراسة (حازم حسانين محمد، فاطمة غنيم محفوظ، ٢٠١٨)[٢]**: اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وتوصلت نتائجها إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٦)، إلا أن تلك النتيجة لا تعني إنطباق قانون أوكن على الاقتصاد المصري والذي يعاني من ظاهرة النمو بلا فرص عمل.

٣. **دراسة (Özgür Bayram Soylu، 2018)[٣]**: الغرض من هذه الدراسة هو بحث العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في دول أوروبا الشرقية للفترة من

١٩٩٢-٢٠١٤ من خلال تطبيق Panel Johansen Co-integration. أظهرت النتائج أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ أدى إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.08٪ بسبب معامل أوكن لدول أوروبا الشرقية، وهناك علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة.

٤. **دراسة (Nurudeen Abu، 2017)[4]:** وظفت هذه الدراسة تقنية ARDL لفحص ما إذا كان قانون أوكن موجودًا في نيجيريا خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤. بالإضافة إلى ذلك، تناولت هذه الدراسة دور أسعار النفط في الاقتصاد النيجيري. وتشير النتائج التجريبية إلى وجود علاقة مشتركة أو طويلة الأجل بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي وأسعار النفط. وكان معامل البطالة لهذه الدراسة ٠,١٨ هو أقل بكثير من النتيجة التي وصل إليها أوكن وكذلك الدراسات الأخرى التي ركزت على البلدان المتقدمة. وهذا يشير إلى أن معامل أوكن ليس فقط غير مستقر ولكنه يختلف بالنسبة لمختلف البلدان، ولا يظل ثابتًا بالنسبة لنيجيريا. ومع ذلك، يجب على صناع السياسة اتخاذ خطوات أخرى لتقليل البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا.

٥. **دراسة (سومية شهيناز، لبيق محمد البشير، ٢٠١٦)[٥]:** هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر كل من النمو الاقتصادي والتضخم والنمو السكاني على معدل البطالة في الأردن، وتم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ واستخدام منهج التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية قوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في المدي الطويل وهذه النتيجة تتوافق مع قانون أوكن.

٦. **دراسة (Mohamad A. Abou Hamia، 2016)[٦]:** تم في هذه الدراسة استخدام قانون أوكن لبحث ما إذا كان النمو الاقتصادي قد أصبح غير خالق للوظائف في سبعة عشر دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الأساليب المستخدمة هي منهج ARDL لكل دولة وتحليل بيانات البانل للعينة بأكملها. الفترة المحددة في هذه الدراسة هي من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٣، تشير

نتائج التقدير إلى أن قانون أوكن صالح للتطبيق، وبالتالي فإن خلق فرص العمل يرتبط بالنمو في ستة من البلدان السبعة عشر فقط، وهي الجزائر ومصر وإيران والأردن ولبنان وتركيا. كذلك تشير تحليلات بيانات البانل إلى أن قانون أوكن صالح لسياسة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالكامل؛ ومع ذلك، كشفت تقديرات الدراسة أن تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي على خلق فرص العمل كان ضعيفًا في المنطقة.

٧. **دراسة (عبد القادر مراد، عبد اللطيف مصيطفى، ٢٠١٦)**[٧]: تم في هذه الورقة البحثية اختبار وجود أثر للنمو الاقتصادي على البطالة في بعض دول المغرب العربي (الجزائر، وتونس، والمغرب) خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٣)، واعتمدت الدراسة على نماذج البانل، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر للنمو الاقتصادي على البطالة في تلك الدول.

٨. **دراسة (Hassan Alamro, Qusay Al-dala'ien، 2016)**[٨]: كان الهدف من هذه الورقة هو قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني على المدى القصير وعلى المدى الطويل خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١١) لاختبار قانون أوكن. وتحقيقًا لهذه الغاية، تم استخدام منهج (ARDL) ونموذج تصحيح الأخطاء (ECM) لتمثيل العلاقة القصيرة والطويلة الأجل. وأشارت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي له تأثير سلبي ضعيف وقصير المدى على البطالة في الأردن.

٩. **دراسة (Emmanuel Stober، 2015)**[٩]: قدمت هذه الورقة تقييمًا للعلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة من خلال دراسة صلاحية قانون أوكن، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الفصلية من عام 1971 إلى 2013. تُظهر الأدلة التجريبية وجود علاقة سلبية، مما يعني أن تفسير قانون أوكن ينطبق على المملكة المتحدة.

١٠. **دراسة (David Lancaster and Peter Tulip، 2015)**[١٠]: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في استراليا.

أظهرت الدراسة أن قانون أوكن يوفر وسيلة بسيطة ودقيقة لفهم وتوقع التغييرات في معدل البطالة في أستراليا.

١١. **دراسة (عبد الكريم محمد، منتهى محسن، ٢٠١٤)**[١١]: حاولت هذه الدراسة قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد العراقي باستخدام قانون أوكن. واستنتجت تلك الدراسة أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة علاقة ضعيفة ولم تكن متزامنة ومن ثم فهى تعكس عدم انطباق قانون أوكن في العراق.

١٢. **دراسة (Ntebogang Moroke، 2014)**[١٢]: كان الهدف من هذه الورقة هو التحقق من تطبيق قانون أوكن في جنوب أفريقيا باستخدام بيانات للفترة من 1990 إلى 2013. تنطوي نتائج الدراسة إلى عدم إمكانية تطبيق قانون أوكن على جنوب إفريقيا. وتوصي الورقة الحكومة وصانعي السياسات باستخدام سياسات اقتصادية أكثر تركيزًا على التغيرات التشغيلية والتغيير في سوق القوى العاملة.

١٣. **دراسة (Misbah Akram, et al، 2014)**[١٣]: تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة في باكستان للعثور على صلاحية قانون أوكن خلال الفترة 1972 - ٢٠١٢. بينت النتائج أنه لا يوجد وجود لقانون أوكن في الاقتصاد الباكستاني.

١٤. **دراسة (دحماني أدريوش، ٢٠١٣)** [١٤]: تناولت هذه الورقة محاولة التحقق من إنطباق علاقة أوكن على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١١)، وتم استخدام اختبار التكامل المشترك ومنهج الحدود ونموذج متجه تصحيح الخطأ. وتم التوصل إلى عدم انطباق قانون أوكن على حالة الاقتصاد الجزائري.

١٥. **دراسة (Zeeshan Arshad، 2010)[١٥]:** هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة وبحث مدى انطباق قانون أوكن على الاقتصاد السويدي خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٩). وتوصلت الدراسة

أن قانون أوكن منطبق على الاقتصاد السويدي، تم استخدام معادلة الفجوة وتقنية مرشح Hodrick-prescott (HP) للتحليل على المدى القصير لاختبار قانون أوكن، في حين تم استخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل. أوضحت الدراسة أن قانون أوكن منطبق في الاقتصاد السويدي من الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٩. وأثبت هذه الدراسة أيضًا وجود علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي.

ولتفسير اختلاف صلاحية تطبيق قانون أوكن من دولة لأخرى، توصلت بعض الدراسات إلى أنه يمكن أن يرتبط جزء من هذا الاختلاف بحالة دورة العمل حيث تختلف العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة في فترات الركود والتوسع.[١٦] كذلك تختلف العلاقة باختلاف البيانات من دولة لأخرى ومتى كانت العلاقة قوية فإنها تعكس مدى استفادة التشغيل من النمو حيث أن وظيفة النمو هو زيادة مستويات التشغيل وبالتالي محاربة البطالة.[١٧] وذلك لأن معدل البطالة في دولة ما هو مؤشر لقوة سوق العمل ومستوى الاستفادة من موارد العمل أو رأس المال البشري بتلك الدولة، حيث أن معدل البطالة هو متغير هام على مستوى الاقتصاد الكلي، فهو يشير إلى مدى كفاءة تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية.[١٨]

ثانياً: الإطار النظري لقانون أوكن

تظهر أهمية قانون أوكن على الجانبين النظري والتطبيقي، بالنسبة للجانب النظري فإن قانون أوكن - والذي ترجع جذوره النظرية إلى نظرية كينز- إلى جانب منحنى فيلبس هما عنصران أساسيان لاشتقاق منحنى العرض الكلي، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فإن معامل أوكن يعد أحد العناصر الهامة في التنبؤ وصنع السياسات[١٩]. وقد أشار كينز في نظريته عام ١٩٣٦ إلى أن التغيرات في التوظيف يجب أن تنجم عن التغيرات في النمو الاقتصادي بسبب الطلب الكلي، والنمو المنخفض يؤدي إلى زيادة البطالة. لذلك يحدد النمو الاقتصادي مستوى التوظيف فيما يتعلق بهذه النظرية.[٢٠]

ويعد قانون أوكن هو الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، وقد توصلت دراسته إلى وجود علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٦٠)، حيث توصل أوكن إلى وجوب تخفيض الفارق بين الناتج المحلي الاجمالي المتحقق وبين مستواه المحتمل بحوالي ثلاث نقاط ليتم تخفيض البطالة بنقطة واحدة، كما أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تقع بين -٠,٣٥، و-٠,٤٠، وفي مقالته عام ١٩٦٢، قدم أوكن صيغتين لربط معدل البطالة بالناتج الحقيقي، وقد أصبحا مرتبطين بإسمه، وكلاهما كان معادلات بسيطة تم استخدامها كقواعد أساسية منذ ذلك الوقت. [٢١]

تمحور تحليل أوكن حول فكرة أن الزيادة في خلق فرص عمل تتطلب الزيادة في إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم يمكن تحديد القيم المثلى اللازمة للإنتاج للوصول إلى مستوى البطالة الأمثل، ومن ثم تقدير كيفية تحقيق الاصلاح الاقتصادي. [٢٢]

وسيتم فيما يلي استعراض كلا النموذجين وتطورهما في الأدبيات الاقتصادية. [٢٣]

شكل رقم (١): قانون أوكن

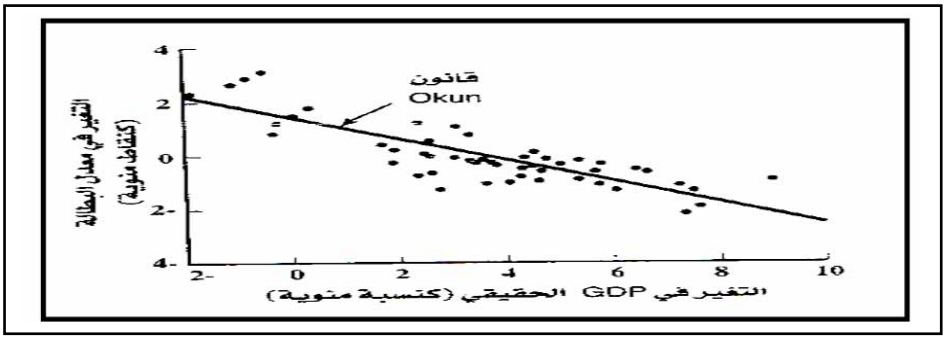

المصدر: عبد الكريم عبد الله محمد، منتهى زهير محسن، " قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكن للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠)" **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة ٣٧، العدد ٩٨، ٢٠١٤

وكما يشير الشكل السابق رقم (١) بأن التغيرات في معدل البطالة يمكن التنبؤ بها من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فتنشأ علاقتى أوكن من ملاحظة أن المزيد من العمل مطلوب عادة لإنتاج المزيد من السلع والخدمات داخل

الاقتصاد. ويمكن للمزيد من العمل أن يأتي من خلال مجموعة متنوعة من الأشكال، مثل وجود عمالة تعمل لساعات أطول أو توظيف المزيد من العمال. ولتبسيط التحليل، افترض أوكن أن معدل البطالة يمكن أن يقدم ملخصًا مفيدًا لمقدار العمل المستخدم في الاقتصاد.

وقد اعتمد أوكن في تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على صيغتين هما:

١. **نموذج الفرق:** يدرس هذا النموذج العلاقة بين التغير في معدل البطالة مع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. ويمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

Change in the unemployment rate = a + b* Real output growth (1)

هذه المعادلة تجسد العلاقة بين نمو الناتج وتغيرات معدل البطالة، أي كيف يتغير نمو الناتج في وقت واحد مع التغيرات في معدل البطالة، وتسمى المعلمة b "معامل أوكن". ويتوقع أن يكون معامل أوكن سالبًا، بحيث يرتبط نمو الناتج السريع بانخفاض معدل البطالة، ويرتبط نمو الناتج البطيء أو السلبي بارتفاع معدل البطالة. تعطي النسبة "- a / b" معدل نمو الناتج الذي يحافظ على معدل بطالة مستقر، أو على مدى السرعة التي يحتاج فيها الاقتصاد إلى النمو للحفاظ على مستوى معين من البطالة.

ويمكن التعبير عن صيغة الفرق لقانون أوكن بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\Delta u = \alpha + \beta \Delta GDP + \varepsilon_{1t} \qquad (2)$$

حيث:

u معدل البطالة الفعلي و GDP الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، α ، β معلمتى النموذج ، ε المتغير العشوائي، Δ تعبر عن التغير.

٢. **نموذج الفجوة:** يدرس هذا النموذج العلاقة بين الفارق في معدل البطالة الفعلي ومستواه الطبيعي القريب من ٤٪، والفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ومستواه المحتمل أو الممكن.

وبينما اعتمدت علاقة أوكن الأولى على إحصاءات الاقتصاد الكلي التي يمكن الوصول إليها بسهولة، ربطت علاقته الثانية بين فجوة مستوى البطالة والفجوة بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي. وفي الناتج المحتمل، سعى أوكن إلى تحديد مقدار ما سينتج عن الاقتصاد "في ظل ظروف العمالة الكاملة". في التوظيف الكامل، نظر أوكن إلى ما يعتقد أنه مستوى بطالة منخفض بما يكفي لإنتاج أكبر قدر ممكن دون توليد الكثير من الضغوط التضخمية. حيث أن ارتفاع معدل البطالة فسره أوكن بأنه سيكون عادة مرتبط بالموارد الخاملة. وفي مثل هذه الظروف، فمن المتوقع أن يكون معدل الإنتاج الفعلي أقل من إمكاناته. وهكذا أخذت علاقة أوكن الثانية، أو نموذج الفجوة من قانون أوكن الصيغة التالية:

Unemployment rate = c + d *Gap between potential output and actual output (3)

يمكن تفسير المتغير c على أنه معدل البطالة المرتبط بالعمالة الكاملة أو التشغيل الكامل، وقد افترض أوكن أن العمالة الكاملة حدثت عندما كانت البطالة ٤٪ والتي أطلق عليها U^F. بناءً على هذا الافتراض ومعادلة الفجوة، تمكن أوكن من بناء سلسلة من أجل الناتج المحتمل على أساس فرضية أن الناتج المحتمل يجب أن يساوي الناتج الفعلي عندما يساوي معدل البطالة U^F. لكن هذا يعني فعليًا أن المتغير c في المعادلة أعلاه يساوي U^F. ونتيجة لذلك، استخدم أوكن بشكل أساسي نفس المعادلة مرتين: أولاً استخدمها لاختيار مقياس جيد للناتج المحتمل، ثم استخدم هذا المقياس للناتج المحتمل لتقدير معلمات المعادلة.

لكن تغيير افتراض مستوى البطالة الذي يشكل العمالة الكاملة من شأنه أن يؤدي إلى قياس مختلف للناتج المحتمل، لذلك حاول الاقتصاديون في الأدبيات تجنب هذه المشكلة عن طريق إعادة كتابة قانون أوكن بعد طرح مستوى العمالة الكاملة للبطالة من كلا الجانبين، بحيث تكون صيغة النموذج كما يلي:

Unemployment gap = d *Gap between potential output and actual output (4)

وبالتالي، إذا كان الناتج أقل من مستواه المحتمل، فإن معدل البطالة سوف يميل إلى أن يكون أكبر من المستوى اللازم للتوظيف الكامل.

ويمكن التعبير عن صيغة الفجوة لقانون أوكن بالعلاقة الرياضية التالية:

$$u - \bar{u} = -\delta(GDP - \overline{GDP}) + \varepsilon_{2t} \quad (5)$$

حيث:

u معدل البطالة الفعلي و $\bar{u}$ معدل البطالة الطبيعي، GDP الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و $\overline{GDP}$ مستواه الممكن، δ معلمة النموذج ، ε المتغير العشوائي.

وقد أشار كثير من الاقتصاديين إلى أن الإصدارات الأصلية من قانون أوكن تتجاهل الديناميكيات الهامة التي تتضمن تأثير كل من الناتج السابق والحالي على المستوى الحالي للبطالة. وبناء على ذلك اتجه الباحثون إلى الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لنمذجة الإصدارات الديناميكية قصيرة المدى وطويلة الأجل لقانون أوكن[٢٤].

ومن ثم فإن نموذج الانحدار الديناميكي لقانون أوكن (صيغة الفرق) سيأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta U_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta U_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta GDP_{t-i} + \propto_1 U_{t-1} + \propto_2 GDP_{t-1} + \varepsilon_t \quad (6)$$

كذلك نموذج الانحدار الديناميكي لقانون أوكن (صيغة الفجوة) سيأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta UGAP_t = c + \sum_{i=1}^{q_2} \beta_3 \Delta UGAP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \beta_4 \Delta GDPGAP_{t-i} + \propto_3 UGAP_{t-1} + \propto_4 GDPGAP_{t-1} + \varepsilon_t \quad (7)$$

حيث:

U: معدل البطالة

UGDP: فجوة معدل البطالة

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

GDPGAP: فجوة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Δ: تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى

c: الحد الثابت

t: اتجاه الزمن

p, q_1, q_2, q_3: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات

b_1, b_2, b_3, b_4: معاملات العلاقتين قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)

a_1, a_2, a_3, a_4: معاملات العلاقتين طويلة الأجل

وهاتان هما المعادلتان اللتان سوف تعتمد عليهما الدراسة، حيث سيتم الاعتماد على الصيغة الديناميكية لقانون أوكن لنموذجى الفرق والفجوة لاختبار مدى انطباقهما على الاقتصاد التونسي، وسيتم تحديد فترة التأخر أو الابطاء المثلى بواسطة معيار أكايكي.

كذلك سيتم استخدام مصفاة أو مرشح هودريك بريسكوت Hodrick-Prescott (HP) filter، وهو شائع الاستخدام في الدراسات التطبيقية واقترحه كل من هودريك وبريسكوت لتطبيقه في الاقتصاد الكلي[25]. ويعد أسلوب هودريك بريسكوت هو أحد طرق تنعيم السلاسل الزمنية، ويتميز هذا المرشح ببساطته وبكونه أسلوب أحادي المتغير، ومن الناحية الرياضية فهو يمثل مرشح خطي.[26] ويقوم عامل تصفية HP بتحليل السلسلة الزمنية الأصلية ولتكن y_t إلى مكون دوري إضافي y_t^c ومكون نمو y_t^g، وتطبيق مصفاة HP يتضمن تقليل التباين في المكون الدوري y_t^c تحت قيد الاختلاف في الفرق الثاني لمكون النمو y_t^g. وتعبر λ عن معامل التنعيم الذي بواسطته يتم التحكم في تغيرات مكون النمو y_t^g، وكلما زادت قيمة λ كلما زاد تنعيم مكون النمو y_t^g. وعندما تؤول λ إلى ∞ (اللانهاية) ،

فإن السلسلة المنعمة تصبح خطية، وعندما تؤول λ إلى 0 (الصفر) ، فإن السلسلة المنعمة تنطبق على السلسلة الأصلية. [27]

$$y_t = y_t^g + y_t^c \quad (8)$$

$$\{y_t^g\}_{t=0}^{T+1} = argmin \sum_{t=1}^{T} [(y_t - y_t^g)^2 + \lambda[(y_{t+1}^g - y_t^g) - (y_t^g - y_{t-1}^g)]^2$$

ثالثاً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع Auto (ARDL) Regressive Distributed Lag (ARDL) Model

- **تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات**

اعتمدت هذه الورقة البحثية على متغيرين لتقدير نموذج الفرق وهما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي وكان رمزه GDP، ومعدل البطالة وكان رمزه U. تم الحصول على البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة من قاعدة بيانات البنك الدولي خلال الفترة الزمنية من ١٩٩١ حتى ٢٠١٨، وبالنسبة لنموذج الفجوة فقد استخدم متغيرين هما فجوة معدل البطالة، وفجوة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وقد تم الحصول على بياناتهما عن طريق مصفاة أو مرشح هودريك بريسكوت Hodrick-prescott (HP) Filter. كما تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews 10 للقيام بكافة الاختبارات والتقديرات المطلوبة.

- **نتائج النموذجين والاختبارات المختلفة**

١. **اختبار مستوى استقرار متغيرات النموذج**

تظهر أهمية فحص استقرار السلاسل الزمنية لأن الاعتماد على متغيرات غير مستقرة يؤدي إلى نتائج مضللة، حيث أن العلاقة بين تلك المتغيرات تكون غير حقيقية وهذا يطلق عليه الانحدار المضلل أو الزائف. ويعد اختبار جذر الوحدة والذي يهدف إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة

من أشهر الاختبارات التي تسخدم لفحص استقرار السلاسل الزمنية، وتحديد رتبة تكامل كل متغير من متغيرات الدراسة على حده. فإذا كانت السلسلة مستقرة في قيمتها الأصلية يقال أنها مستقرة عند المستوى ومتكاملة من الرتبة صفر، أما إذا استقرت السلسلة الزمنية بعد أخذ الفرق الأول تكون السلسلة مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الرتبة الأولى وهكذا بالنسبة للفرق الثاني.[٢٨]

ومن أشهر الاختبارت التي تستخدم لاختبار جذر الوحدة للإستقرار هى: اختبار ديكى- فوللر الموسع Augmented Dickey Fuller Test (ADF)[29] **. حيث يتم اختبار الفرض العدمي بوجود جذر وحدة في السلسلة (السلسلة غير مستقرة)، في مقابل الفرض البديل وهو أنها لاتحتوى على جذر وحدة (السلسة مستقرة). فإذا كانت القيمة المطلقة الإحصائية المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة الجدولية فإنها تكون معنوية إحصائيًا، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي، أى أن السلسلة الزمنية ساكنة ومستقرة، وإذا كانت أقل فإنه لايمكن رفض فرض جذر الوحدة، أى أن السلسلة غير ساكنة وغير مستقرة، ومن ثم يتم اختبار سكون الفرق الأول للسلسلة، وإذا كان غير ساكن يتم تكرار الاختبار للفرق من الدرجة الأعلى وهكذا.**[٣٠]

جدول رقم (١): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فوللر الموسع ADF

المتغير	قيمة الاحصاء	القرار
GDP	- (0) 4.504*** الفرق الأول (ثابت واتجاه)	I(1)
U	- (0)4.977*** الفرق الأول (ثابت واتجاه)	I(1)
GDPGAP	- (3) 4.302** المستوى (ثابت واتجاه)	I(0)
UGAP	- (3) 3.316** المستوى (ثابت فقط)	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تشير*، **، *** إلى رفض فرض العدم (فرضية عدم سكون السلاسل الزمنية) عند مستوى معنوية 10%، 5%، 1% على التوالي حسب قيم MacKinnon (1996)

() بجوار قيمة إحصاء ADF تعبر عن: طول فترة الإبطاء المناسبة آلياً وفق معيار Schwarz Info Criterion ((SIC

يشير الجدول رقم (١) إلى أنه بالنسبة للناتج المحلى الاجمالي الحقيقي ومعدل البطالة فقد كانا مستقران عند الفرق الأول، أما بالنسبة لفجوة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفجوة معدل البطالة فقد كانتا مستقرتان عند المستوى، ومن ثم يمكن تطبيق منهج الحدود (Bound Test) ويعد نموذج (ARDL) هو الأكثر ملائمة للاستخدام مع العينة المستخدمة في الدراسة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٨).

٢. نتائج تقدير نموذج الفرق

يتضمن نموذج الفرق متغيران هما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل البطالة، وقد تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات وفقًا لمعايير معلومات أكايكي Akaike Information Criteria وهى التي تعطي أقل قيمة لمعيار أكايكي، والتي يوضحها الشكل التالي رقم (٢) والذي يشير إلى أن أقل قيمة لمعيار أكايكي هى ARDL (2,1) أى فترتى إبطاء لمعدل البطالة، وفترة إبطاء واحدة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

شكل رقم (٢): اختيار فترة الابطاء المثلى لمتغيرى نموذج الفرق

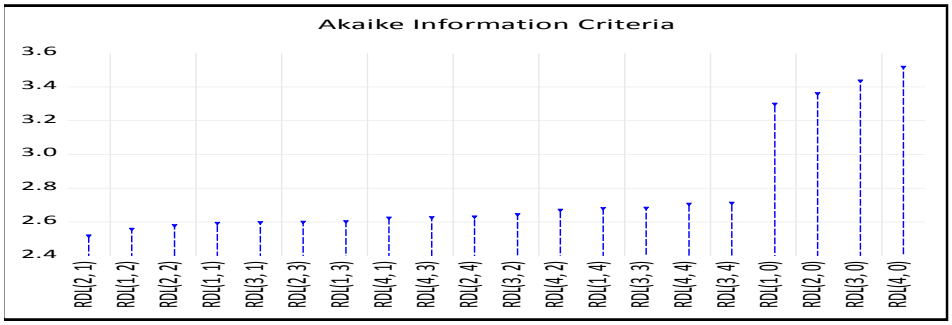

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وتظهر نتائج اختبار الحدود Bounds Test لنموذج الفرق والتي تتضح من الجدول التالي رقم (٢) وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرين حيث بلغت القيمة الإحصائية F-statistic المحسوبة ١٢,٢٥٥ وهو ما يتجاوز القيمة الحرجة للحد الأعلى عند ١٪ وهى ٥,٥٨.

جدول رقم (٢): نتائج اختبار الحدود Bounds Test لنموذج الفرق

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	12.25528	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ونظرًا لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، سوف يتم فيما يلي تقدير العلاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات.

جدول رقم (٣): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لمتغيرى نموذج الفرق

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9307	0.088017	3.59E-11	3.16E-12	GDP
0.0000	11.41336	1.605085	18.31941	C

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يشير الجدول السابق رقم (٣) إلى معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL، ويتضح أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي له تأثير غير معنوي على معدل البطالة في الأجل الطويل. كما تشير الإشارة الموجبة لمعلمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إلى عدم انطباق قانون أوكن.

جدول رقم (٤): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM لنموذج الفرق

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(U)
Selected Model: ARDL(2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 1991 2018
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0617	1.973705	0.127030	0.250720	D(U(-1))
0.0000	-6.711676	1.93E-10	-1.30E-09	D(GDP)
0.0000	-6.345656	0.067776	-0.430084	CointEq(-1)*

0.012577	Mean dependent var	0.670993	R-squared
1.200205	S.D. dependent var	0.642383	Adjusted R-squared
2.282736	Akaike info criterion	0.717736	S.E. of regression
2.427901	Schwarz criterion	11.84832	Sum squared resid
2.324538	Hannan-Quinn criter.	-26.67556	Log likelihood
		2.225539	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) جاء سالبًا ومعنويًا، حيث أن قيمته بلغت -٠,٤٣٠٠٨٤، وهى تعبر عن أن ٤٣٪ من الأخطاء قصيرة الأجل سيتم تصحيحها خلال سنة واحدة، وهو ما يعني أن تصحيح الأخطاء يستغرق ٢,٣٢ عامًا (مقلوب معامل تصحيح الخطأ).

وللتأكد من خلو نموذج الفرق من وجود مشاكل قياسية، تم إجراء عدد من الاختبارات لتقييم جودة النموذج، وهي: مشكلة اختلاف التباين، ومشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، ومشكلة غياب التوزيع الطبيعي للبواقي.

جدول رقم (٥): نتائج اختبارات تقييم جودة نموذج الفرق

اختبار مشكلة اختلاف التباين				
الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
Harvey Test	F-statistic	0.510086	Prob. F(4,21)	0.7289
	Obs*R-squared	2.302438	Prob. Chi-Square(4)	0.6803
ARCH Test	F-statistic	0.130260	Prob. F(1,23)	0.7215
	Obs*R-squared	0.140790	Prob. Chi-Square(1)	0.7075
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي				
الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
LM Test	F-statistic	1.055697	Prob. F(2,19)	0.3675
	Obs*R-squared	2.600315	Prob. Chi-Square(2)	0.2725
اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي				
الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
Jarque-Bera Test	2.792403		0.247535	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وكما يتضح من الجدول السابق رقم (٥) فقد تم إجراء اختبارين لفحص مشكلة اختلاف التباين وهما: Harvey، ARCH، وأشارت النتائج إلى أن القيمة الاحتمالية للاختبارين جاءت أكبر من ٠,٠٥، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين. كذلك بالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي للبواقي فتشير النتائج الواردة في ذات الجدول رقم (٥) أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM أكبر من٠,٠٥ ، وبالتالي لاتوجد مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي. أيضًا بالنسبة لمشكلة غياب التوزيع الطبيعي توضح النتائج الواردة في الجدول السابق رقم (٥) أن قيمة اختبار Jarque-Bera قد بلغت ٢,٧٩٢٤٠٣ بقيمة احتمالية بلغت ٠,٢٤٧٥٣٥ أى أكبر من ٠,٠٥، وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي

للبواقي وهذا دلالة على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وتتضح نتائج اختبارJarque-Bera في الشكل التالي رقم (٣).

شكل رقم (٣): نتائج اختبار Jarque-Bera Test لنموذج الفرق

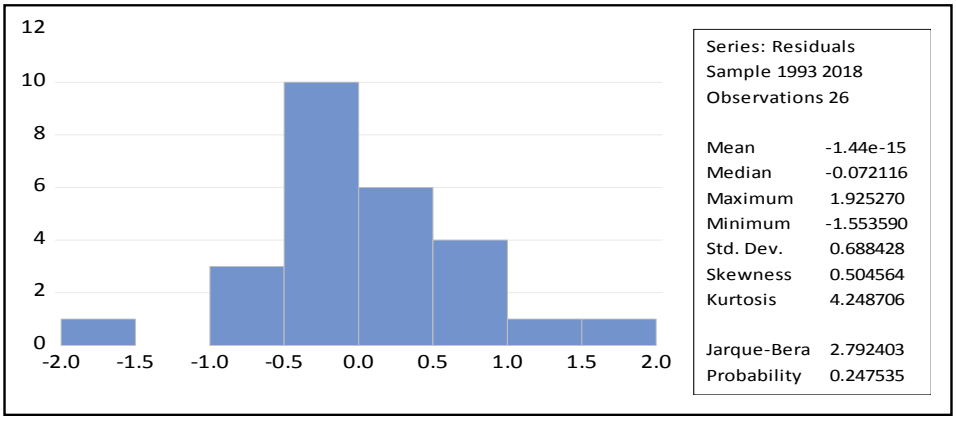

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ولاختبار استقرار معلمات النموذج فقد تم الاعتماد على اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعاملات النموذج CUSUM Test، والذي يوضحه الشكل التالي رقم (٤) والذي يشير إلى أن خط مسار الاختبار قد تم تمثيله ضمن الحدين العلوي والسفلي، ولم يخرج عن نطاق أى منهما، وبالتالي فإن معاملات النموذج المقترح مستقرة ولاتوجد تغيرات هيكلية ضمن سلسلة البيانات المستخدمة، وهذه تعتبر دلالة على أن هناك استقرار في النموذج فيما يخص نتائج الأجلين القصير والطويل.

شكل رقم (٤): اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الفرق بإستخدام CUSUM Test

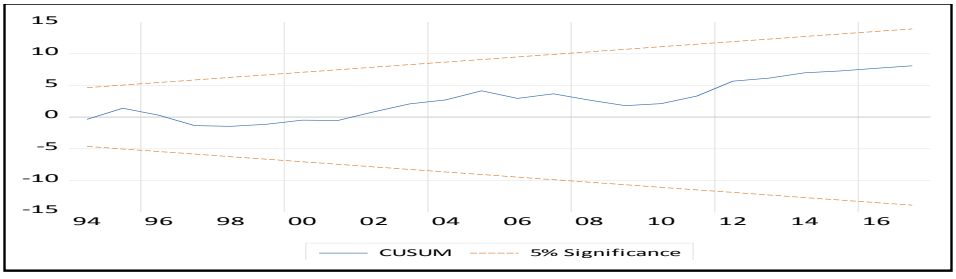

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

٣. نتائج تقدير نموذج الفجوة

يتضمن نموذج الفجوة متغيرين وهما متغير فجوة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومتغير فجوة معدل البطالة وتم الحصول على بياناتهما عن طريق مصفاة أو مرشح هودريك بريسكوت Hodrick-prescott (HP) Filter ، وقد تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرين وفقًا لمعايير معلومات أكايكي Akaike Information Criteria وهى التي تعطي أقل قيمة لمعيار أكايكي، والتي يوضحها الشكل التالي رقم (٥) والذي يشير إلى أن أقل قيمة لمعيار أكايكي هى (٣,٤) ARDL أى ثلاث فترات إبطاء لفجوة معدل البطالة، وأربع فترات إبطاء لفجوة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

شكل رقم (٥): اختيار فترة الابطاء المثلى لمتغيرى نموذج الفجوة

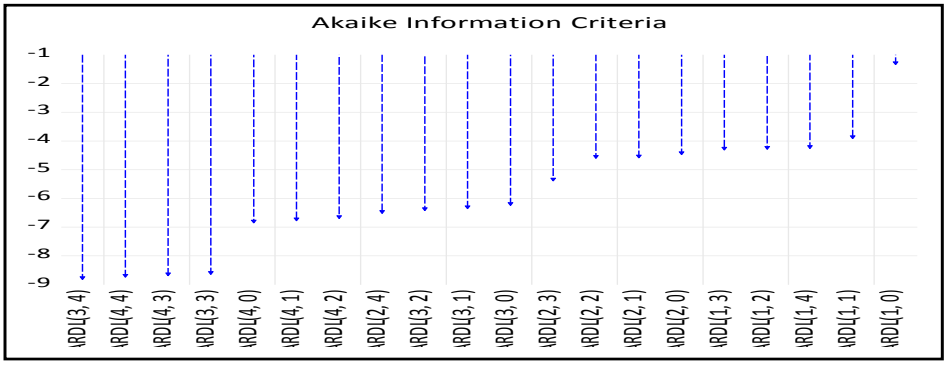

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ويشير الجدول التالي رقم (٦) إلى نتائج اختبار الحدود Bounds Test لنموذج الفجوة والتي تعبر عن وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرين حيث بلغت القيمة الإحصائية F-statistic المحسوبة ١٠٢,٣١٧ وهو ما يتجاوز القيمة الحرجة للحد الأعلى عند ١٪ وهى ٥,٥٨.

جدول رقم (٦): نتائج اختبار الحدود Bounds Test لنموذج الفجوة

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	102.3173	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ولأنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرى النموذج، فسوف يتم فيما يلي تقدير العلاقة طويلة الأجل بينهما.

جدول رقم (٧): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لمتغيرى نموذج الفجوة

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6409	0.476063	1.01E-12	4.82E-13	GAPGDP
0.0000	178.1120	0.114554	20.40350	C

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يشير الجدول السابق رقم (٧) إلى معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL، ويتضح أن فجوة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إشارتها موجبة أى توجد علاقة طردية بين فجوة الناتج المحلي الاجمالي وفجوة معدل البطالة وهذا يتوافق مع فرضية قانون أوكن إلا أن تأثيرها إحصائيًا جاء غير معنوي.

جدول رقم (٨): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM لنموذج الفجوة

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GAPU)
Selected Model: ARDL(3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 1991 2018
Included observations: 24

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	48.94544	0.030096	1.473041	D(GAPU(-1))
0.0000	-22.05476	0.027712	-0.611179	D(GAPU(-2))
0.0000	-12.67670	1.21E-10	-1.54E-09	D(GAPGDP)
0.0002	4.852890	3.68E-10	1.79E-09	D(GAPGDP(-1))
0.3582	-0.947896	4.23E-10	-4.01E-10	D(GAPGDP(-2))
0.0056	-3.233635	1.99E-10	-6.43E-10	D(GAPGDP(-3))
0.0000	-18.65151	0.009337	-0.174152	CointEq(-1)*

0.011056	Mean dependent var	0.999862	R-squared
0.180010	S.D. dependent var	0.999813	Adjusted R-squared
-8.938870	Akaike info criterion	0.002460	S.E. of regression
-8.595271	Schwarz criterion	0.000103	Sum squared resid
-8.847713	Hannan-Quinn criter.	114.2664	Log likelihood
		2.430618	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-١) جاء سالبًا ومعنويًا، حيث بلغت قيمته -٠,١٧٤١٥٢، وهى تعبر عن أن ١٧٪ من الأخطاء قصيرة الأجل سيتم تصحيحها خلال سنة واحدة، ويستغرق تصحيح الأخطاء ٥,٧٤٢ عامًا (مقلوب معامل تصحيح الخطأ).

وللتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في نموذج الفجوة، تم إجراء عدد من الاختبارات لتقييم جودة النموذج، وهي: مشكلة اختلاف التباين، ومشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، ومشكلة غياب التوزيع الطبيعي للبواقي.

جدول رقم (٩): نتائج اختبارات تقييم جودة نموذج الفجوة

اختبار مشكلة اختلاف التباين (عدم ثبات التباين)				
الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
Harvey Test	F-statistic	1.669418	Prob. F(5,19)	0.1904
	Obs*R-squared	7.630694	Prob. Chi-Square(5)	0.1778
ARCH Test	F-statistic	1.490259	Prob. F(1,21)	0.2357
	Obs*R-squared	1.524035	Prob. Chi-Square(1)	0.2170
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي				
الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
LM Test	F-statistic	0.602940	Prob. F(2,17)	0.5585
	Obs*R-squared	1.655894	Prob. Chi-Square(2)	0.4369
اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي				
الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
Jarque-Bera Test	0.612916		0.736049	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وكما يشير الجدول السابق رقم (٩)، فقد تم تطبيق عدد من الاختبارات لتقييم جودة نموذج الفجوة، حيث تم إجراء اختبارين لفحص مشكلة اختلاف التباين وهما: Harvey، ARCH، أشارت النتائج إلى أن القيمة الاحتمالية للاختبارين جاءت أكبر من ٠,٠٥، مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين. كذلك بالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي للبواقي تشير النتائج الواردة في ذات الجدول رقم (٩) إلى أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM أكبر من٠,٠٥ ، وبالتالي لاتوجد مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي. وأيضاً بالنسبة لمشكلة غياب التوزيع الطبيعي فتوضح النتائج الواردة في الجدول السابق رقم (٩) أن قيمة اختبار Jarque-Bera قد بلغت ٠,٦١٢٩١٦ بقيمة احتمالية بلغت ٠,٧٣٦٠٤٩ أى أكبر من ٠,٠٥، وبالتالي لا يعاني النموذج من مشكلة التوزيع غير الطبيعي للبواقي وهذا دلالة على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (٦).

شكل رقم (٦): نتائج اختبار Jarque-Bera Test لنموذج الفجوة

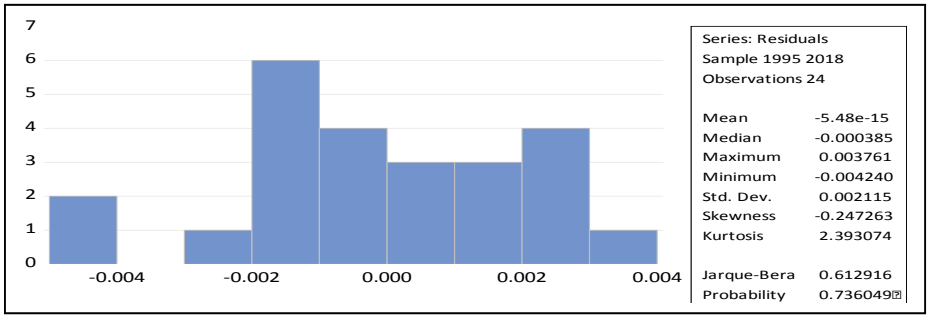

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

كما تم الاعتماد على اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعاملات النموذج CUSUM Test ولاختبار استقرار معلمات النموذج، والذي يوضحه الشكل التالي رقم (٧) والذي يشير إلى أن خط مسار الاختبار قد تم تمثيله ضمن الحدين العلوي والسفلي، ولم يخرج عن نطاق أى منهما، وبالتالي فإن معاملات النموذج المقترح مستقرة ولاتوجد تغيرات هيكلية ضمن سلسلة البيانات المستخدمة، وهذه تعتبر دلالة على أن هناك استقرار في النموذج فيما يخص نتائج الأجلين القصير والطويل.

شكل رقم (٧): اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الفجوة بإستخدام CUSUM Test

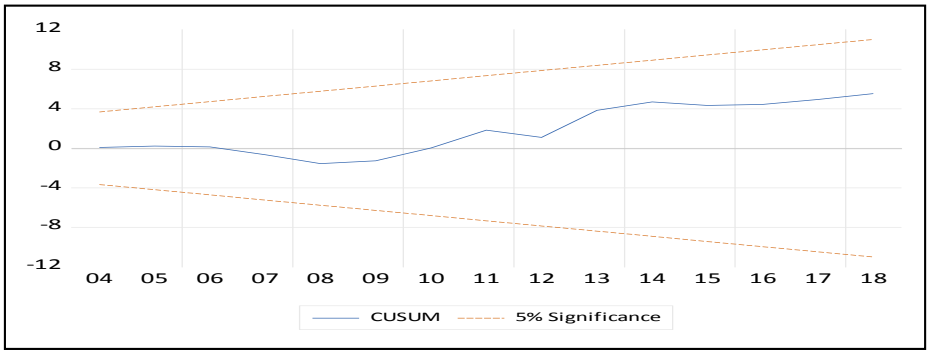

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

النتائج:

قامت الورقة البحثية بتطبيق نموذجى الفرق والفجوة لبحث مدى صلاحية قانون أوكن للتطبيق على تونس خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٨) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

بالنسبة لنموذج الفرق تم التوصل إلى وجود علاقة تصحيح الخطأ في الأجل القصير بمعامل بلغت قيمته -٠,٤٣٠٠٨٤، وهو ما يعني أن تصحيح الأخطاء يستغرق ٢,٣٢ عامًا (مقلوب معامل تصحيح الخطأ). كذلك أظهر اختبار الحدود أنه توجد علاقة تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، إلا أن معامل أوكن لم يكن معنويًا في نموذج الفرق. وأسفرت نتائج اختبارات تقييم جودة نموذج الفرق إلى الاشارة إلى أنه لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين (عدم ثبات التباين)، أو مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، أو مشكلة غياب التوزيع الطبيعي، كما أن هناك استقرار في النموذج فيما يخص نتائج الأجلين القصير والطويل.

وبالنسبة لنموذج الفجوة فقد اتضح وجود علاقة تصحيح للخطأ في الأجل القصير بمعامل بلغت قيمته -٠,١٧٤١٥٢، وهى تعبر عن أن ١٧٪ من الأخطاء قصيرة الأجل سيتم تصحيحها خلال سنة واحدة، ويستغرق تصحيح الأخطاء ٥,٧٤٢ عامًا (مقلوب معامل تصحيح الخطأ).

كذلك أوضح اختبار الحدود أنه توجد علاقة تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين فجوة معدل البطالة وفجوة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، إلا أن معامل أوكن لم يكن معنويًا في نموذج الفجوة. وأشارت نتائج اختبارات تقييم جودة نموذج الفجوة إلى أنه لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين (عدم ثبات التباين)، أو مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، أو مشكلة غياب التوزيع الطبيعي، كما أن هناك استقرار في النموذج فيما يخص نتائج الأجلين القصير والطويل.

ويمكن تفسير النتائج التي تم التوصل إليها في الحالة التونسية كما يلي:

- تعتبر البطالة في تونس بطالة هيكلية، وهى البطالة التي تحدث نتيجة للتغيرات

في هيكل اقتصاد الدولة وتؤدي إلى حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات وخبرات الباحثين عن عمل، وهذا النوع من البطالة لايستجيب للتغيرات في الناتج. بالإضافة إلى جمود سوق العمل نتيجة لهيمنة القطاع العام، ومحدودية حجم القطاع الخاص.[٣١]

- في ضوء ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من أن النمو المرتفع في الناتج قد لايؤدي بالضرورة إلى انخفاض في معدلات البطالة إلا إذا كان هذا النمو المرتفع في الناتج مرتبط بالنمو في أنشطة كثيفة العمل، ومتزامن مع حدوث تغيرات هيكلية في سوق العمل. [٣٢]
- كذلك هناك فترة تعافي البطالة jobless recovery وهى تكون الفترات التالية لنهاية فترات الركود عندما يستأنف نمو الإنتاج لكن العمالة لا تنمو، حيث من الممكن أن تعد فترات تعافي البطالة بمثابة مؤشر على حدوث تغيير جوهري في توقيت العلاقة بين الناتج وسوق العمل وقد لا تستطع نسخة الاختلاف البسيط في قانون أوكن التقاطها. وكذلك بسبب أن النمو في الناتج المحلي الاجمالي يكون غير خالق للوظائف ومن ثم لايكون له أثر على معدل البطالة.[٣٣]
- يعتبر قانون أوكن غير صالح طوال الوقت للبلدان الإفريقية ومن بينها تونس لأن معدل البطالة يرتبط غالبًا ببعض الخصائص المتعلقة بهيكل الاقتصاد وتشريعات سوق العمل وتوافر الكفاءات.[٣٤]
- عدم وجود علاقة منهجية بين العمالة والنمو في بعض الدول الأفريقية -ومن بينها تونس- يمكن أن يأتي في الواقع بسبب نمو القطاع غير الرسمي والذي أخذ في التزايد منذ الثمانينات، وغالبًا فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد يتم حذفها من الحسابات القومية في عدد من البلدان الأفريقية. وبالتالي، يمكن أن يكون هذا تفسير لعدم وجود تزامن بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في تونس،[٣٥] خصوصًا وأن الاقتصاد غير الرسمي في تونس يساهم بحوالي ٢٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم بحوالي ٤٤٪ من العمالة الإجمالية في تونس.[٣٦]

التوصيات:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث من عدم انطباق قانون أوكن Okun›s Law على الحالة التونسية مثل العديد من الدول النامية- سبق الإشارة إلى عدد منها في الدراسات السابقة- وهو ما يمكن أن يعزى إلى وجود خلل في هيكل الاقتصاد التونسي ومن ثم عدم القدرة على خلق فرص عمل كافية لخفض معدل البطالة.

ومما سبق يمكن التأكيد على أهمية وضع وتطبيق سياسات يمكن من خلالها تحقيق نمو اقتصادي مستدام وبالتالي زيادة مقدرة الاقتصاد على توفير مزيد من فرص العمل. خصوصًا في ظل معاناة الاقتصاد التونسي من عدة مشكلات هيكلية منها ضعف الاستثمار المحلي والأجنبي وعجز الدولة عن خلق فرص العمل الكافية وتشجيع المبادرات الخاصة أو المشتركة، كذلك عدم تطابق حاجات السوق مع تكوين خريجي الجامعات التونسية، وعدم مواكبتها بالشكل الأمثل لطلبات هذا السوق، وبناء عليه فإن هذه الورقة البحثية تقترح بعض السياسات المحفزة للنمو الاقتصادي المستدام كما يلي:

- تعزيز القدرات التكنولوجية التي تحتاج إليها الشركات العاملة في تونس لاستمرارها وذلك عن طريق الحوافز المالية وغير المالية للابتكار على مستوى الشركات، ودعم الابتكار في قطاعات بعينها.
- تنشيط وتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق حشد جهود القطاع الخاص التونسي في نطاق بيئة استثمارية وتنظيمية محفزة ومسؤولة اجتماعيًا، وللحكومة التونسية دور أساسي في إيجاد البيئة المحفزة للقطاع الخاص، ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال قيام الحكومة التونسية بوضع الآليات المناسبة لتحديد أولويات الإنفاق العام، وتوجيه مزيد من الاهتمام نحو تطوير الخدمات المالية، والاهتمام بتوفير ورفع كفاءة البنية الأساسية المسهلة للتجارة.
- وضع وتطبيق مزيد من البرامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يسهم في دعم أداء الاقتصاد الكلي، واحتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية.
- تبني استراتيجيات وسياسات وطنية للتشغيل تتلائم مع طبيعة المجتمع التونسي

وتكون ذات أهداف كمية ونوعية محددة لخفض معدلات البطالة، على أن تتم صياغة تلك السياسات بمشاركة كافة الأطراف الفاعلة، ويتم اقتراح تلك السياسات في ضوء التقييم الواضح لاحتياجات سوق العمل وطبيعة التغيير المطلوب إحداثه للموائمة بين آليات العرض والطلب.

- التركيز على إصلاحات قطاع التعليم لتحقيق الموائمة بين مخرجات العملية التعليمية وبين احتياجات سوق العمل، حيث أن سوء تخطيط التعليم جعل بعض التخصصات تعاني من فائض في عرض الأيدي العاملة، بينما تعاني تخصصات أخرى من عجز كبير لذا أصبح من الضروري إعادة النظر في سياسات التعليم بالشكل الذي يخفض حدة البطالة، ويعظم الاستفادة من طاقات الموارد البشرية التي يتمتع بها المجتمع التونسي.
- تنمية رأس المال البشري ويتأتى ذلك من خلال العمل على زيادة حجم الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين جودتها، وتنمية مهاراتها بشكل دائم ومستمر.

قائمة الهوامش
(Endnotes)

١- د. عبد الله محمد الشناوي، « اختبار صلاحية قانون أوكن Okun's فى حالة الاقتصاد المصرى باستخدام منهجية ARDL " **مجلة البحوث التجارية**، المجلد ٤٠، العدد ٣، ٢٠١٨، ص ١٧.

٢- حازم حسانين محمد، فاطمة غنيم محفوظ، «ظاهرة النمو بلا فرص عمل، لماذا لاينطبق قانون أوكن على الاقتصاد المصري؟» **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، العدد ٣، مارس ٢٠١٨، ص ١١٣.

3- Özgür Bayram Soylu, et al, «Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries» **Journal of International Studies**, Vol. 11, No.1, 2018, p 93.

4- Nurudeen Abu, «Does Okun's Law Exist in Nigeria? Evidence from the ARDL Bounds Testing Approach» **CONTEMPORARY ECONOMICS**, Vol. 11, Issue 2, 2017, p 131.

٥ - سومية شهيناز، لبيق محمد البشير، «أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)» **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد ٦، ديسمبر ٢٠١٦، ص ١٠٥.

6- Mohamad A. Abou Hamia, «Jobless growth: empirical evidences from the Middle East and North Africa region» **Journal of Labour Market Research**, Vol. 49, 2016, p 239.

٧- عبد القادر مراد، عبد اللطيف مصيطفى، « اختبار صلاحية قانون أوكن في بعض دول المغرب العربي (الجزائر، والمغرب، وتونس)» **مجلة دفاتر اقتصادية** ، المجلد ٧، العدد ١٣، ٢٠١٦، ص١.

8- Hassan Alamro, Qusay Al-dala'ien, «Validity of Okun's Law: Empirical Evidence from Jordan» **Dirasat, Administrative Sciences**, Vol. 43, No. 1, 2016, p 315.

9- Emmanuel Stober, « The Validity of Okun's Law: An Assessment of United Kingdom's Unemployment-Output Relationship» International Journal of **Economic Practices and Theories**, Vol. 5, No. 1, January 2015,p 10.

10- David Lancaster , Peter Tulip, " Okun's Law and Potential Output" **Research** Discussion **Paper 2015-14**, Economic Research Department, Reserve Bank of Australia, December 2015, p 1.

١١ - عبد الكريم عبد الله محمد، منتهى زهير محسن، « قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكن للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠)» **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة ٣٧، العدد ٩٨، ٢٠١٤، ص ١.

12- Ntebogang Moroke, et al, «An Empirical Robustness of Okun's Law in South Africa: An Error Correction **Modelling approach» Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. 5, No. 23, November 2014, p 435.

13- Misbah Akram, et al, «An Empirical Estimation of Okun's Law in Context of Pakistan» **Developing Country Studies**, Vol.4, No.14, 2014, p 136.

١٤- دحماني ادريوش، «النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية» **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)**، المجلد ٢٧، العدد ٦، ٢٠١٣، ص ١٢٩٣.

15- Zeeshan Arshad, **The Validity of Okun's Law in the Swedish Economy,** Stockholm University, 2010, p 2.

16- Edward S. Knotek, « How Useful is Okun's Law?» **ECONOMIC REVIEW**, FEDERAL RESERVE BANK OF KANSAS CITY, FOURTH QUARTER 2007, p 74.

١٧- المعهد العربي للتخطيط، تطبيقات حول التشغيل والنمو: قانون أوكن **Okun›s Law**، ٢٠١٤، ص ٢.

www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/227_P14027-4.pdf

18- Patrick Olufemi Adeyeye, et al, «Investigating Okun's Law in Nigeria through the Dynamic Model» **Journal of Economics and Behavioral Studies**, Vol. 9, No. 6, December 2017, p 39.

19- Abiodun S. Bankole, Basiru Oyeniran Fatai,» Empirical Test of Okun's Law in Nigeria» **International Journal of Economic Practices and Theories**, Vol. 3, No. 3, 2013, p 227.

20- Daniel Francois Meyer, « An Analysis of the Short and Long-Run Effects of Economic Growth on Employment in South Africa» International Journal of Economics and Finance Studies, Vol. 9, No. 1, 2017, p 3.

21- Arthur M. Okun, **Potential GNP: Its Measurement and Significance**, Proceedings of the Business and Economics Statistics Section of the American Statistical Association, 1962, p p 1-7.

22- Ferhat PEHLİVANOĞLU, Marvin TANGA, «An Analysis on the Validity of Okun›s Law: Case of Turkey and BRICS», **International Journal of Economic Studies**, Vol. 2, Issue 3, September 2016, p 31.

23- Edward S. Knotek, **op.cit**., p p 75-79.

24- Kambale Kavese, Andrew Phiri, "A provincial perspective of nonlinear Okun's law for emerging markets: The case of South Africa", **MPRA Paper No. 86517**, 2018, p 11.

25- Bahar Dadashova, Detrending the Business Cycles: **Hodrick-Prescott and Baxter-King Filters**, Universidad Carlos III de Madrid, 2010, p 3.

26- Heba Shahin, «Estimation of Egypt's Potential Output and Output Gap» **This paper was presented at the 6th Eurostat Colloquium on Modern Tools for Business Cycle Analysis: the lessons from global economic crisis,** Luxembourg, 26th - 29th September 2010, p 4.

27- Alain Guay, Pierre St-Amant, «Do the Hodrick-Prescott and Baxter-King Filters Provide a Good Approximation of Business Cycles?», **Working Paper No. 53**, Center for Research on Economic Fluctuations and Employment (CREFE), Université du Québec à Montréal, August 1997, p4.

٢٨- على عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن وشومان. «تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)»، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠١٣، ص ص ١٧٧-١٧٨.

29- D. A. Dickey, Fuller, W. A, «likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root», **Econometrica** , Vol. 49, No. 4,1981, p p 1057-1072.

٣٠- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**، (الرياض: الحامد، ٢٠١١).

٣١- عبد القادر مراد، عبد اللطيف مصيطفى، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٠.

٣٢- حازم حسانين محمد، فاطمة غنيم محفوظ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١١٨.

٣٣- د. عبد الله محمد الشناوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٠.

34- El Aynaoui Karim, Ibourk Aomar, **Policy Lessons from Okun's Law for African Countries**, International Monetary Fund, October 2016, p 7.

35- Dia B. Kamgnia, «Growth Intensity of Employment in Africa: A Panel Data Approach» **Applied Econometrics and International Development**, Vol. 9, No. 2, 2009, p 162.

٣٦ أمانة اللجنة الفنية صندوق النقد العربي، «إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية»، ورقة مقدمة إلى الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية «عربستات» ، صندوق النقد العربي، نوفمبر ٢٠١٧، ص ص ٧-٨.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. المعهد العربي للتخطيط، تطبيقات حول التشغيل والنمو: قانون أوكن Okun›s Law، ٢٠١٤، www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/227_P14027-4.pdf

٢. أمانة اللجنة الفنية صندوق النقد العربي، «إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية»، ورقة مقدمة إلى الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية «عربستات» ، صندوق النقد العربي، نوفمبر ٢٠١٧.

٣. حازم حسانين محمد، فاطمة غنيم محفوظ، "ظاهرة النمو بلا فرص عمل، لماذا لاينطبق قانون أوكن على الاقتصاد المصري؟" مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد ٣، ٢٠١٨.

٤. دحماني ادريوش، "النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية" مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد ٢٧، العدد ٦، ٢٠١٣.

٥. سومية شهيناز، لبيق محمد البشير، "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)" مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد ٦، ديسمبر ٢٠١٦.

٦. عبد القادر مراد، عبد اللطيف مصيطفى، " اختبار صلاحية قانون أوكن في بعض دول المغرب العربي (الجزائر، والمغرب، وتونس)" مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد ٧، العدد ١٣، ٢٠١٦.

٧. عبد الكريم عبد الله محمد، منتهى زهير محسن، " قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكن للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠)" مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة ٣٧، العدد ٩٨، ٢٠١٤.

٨. د. عبد الله محمد الشناوي، " اختبار صلاحية قانون أوكن Okun's فى حالة الاقتصاد المصرى باستخدام منهجية ARDL" مجلة البحوث التجارية، المجلد ٤٠، العدد ٣، ٢٠١٨.

٩. على عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن وشومان، «تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء «(ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠١٣.

١٠. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، (الرياض: الحامد، ٢٠١١).

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Abou Hamia, Mohamad A., "Jobless growth: empirical evidences from the Middle East and North Africa region" Journal of Labour Market Research, Vol. 49, 2016.

2. Abu, Nurudeen, “Does Okun’s Law Exist in Nigeria? Evidence from the ARDL Bounds Testing Approach” CONTEMPORARY ECONOMICS, Vol. 11, Issue 2, 2017.
3. Adeyeye, Patrick Olufemi, et al, “Investigating Okun’s Law in Nigeria through the Dynamic Model” Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 9, No. 6, December 2017.
4. Akram, Misbah, et al, “An Empirical Estimation of Okun’s Law in Context of Pakistan” Developing Country Studies, Vol.4, No.14, 2014.
5. Alamro, Hassan, Qusay Al-dala’ien, “Validity of Okun’s Law: Empirical Evidence from Jordan” Dirasat, Administrative Sciences, Vol. 43, No. 1, 2016.
6. Bankole, Abiodun S., Basiru Oyeniran Fatai,” Empirical Test of Okun’s Law in Nigeria” International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 3, No. 3, 2013.
7. Dadashova, Bahar, Detrending the Business Cycles: Hodrick-Prescott and Baxter-King Filters, Universidad Carlos III de Madrid, 2010.
8. Dickey, D. A., Fuller, W. A., likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica , Vol. 49, No. 4, 1981.
9. Guay, Alain, Pierre St-Amant, “Do the Hodrick-Prescott and Baxter-King Filters Provide a Goodn Approximation of Business Cycles?”, Working Paper No. 53, Center for Research on Economic Fluctuations and Employment (CREFE), Université du Québec à Montréal, August 1997.
10. Kamgnia, Dia B., “Growth Intensity of Employment in Africa: A Panel Data Approach” Applied Econometrics and International Development, Vol. 9, No. 2, 2009.
11. Karim, El Aynaoui, Ibourk Aomar, Policy Lessons from Okun’s Law for African Countries, International Monetary Fund, October 2016.
12. Kavese, Kambale, Andrew Phiri, “A provincial perspective of nonlinear Okun’s law for emerging markets: The case of South Africa”, MPRA Paper No. 86517, 2018.
13. Knotek, Edward S., “ How Useful is Okun’s Law?” Economic Review, Federal

Reserve Bank of Kansas City, Fourth Quarter 2007.

14. Lancaster, David, Peter Tulip, " Okun's Law and Potential Output" Research Discussion Paper 2015-14, Economic Research Department, Reserve Bank of Australia, December 2015.
15. Meyer, Daniel Francois, " An Analysis of the Short and Long-Run Effects of Economic Growth on Employment in South Africa" International Journal of Economics and Finance Studies, Vol. 9, No. 1, 2017.
16. Moroke, Ntebogang, et al, "An Empirical Robustness of Okun's Law in South Africa: An Error Correction Modelling approach" Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. 5, No. 23, November 2014.
17. Okun, Arthur M., Potential GNP: Its Measurement and Significance, Proceedings of the Business and Economics Statistics Section of the American Statistical Association, 1962.
18. PEHLİVANOĞLU, Ferhat, Marvin TANGA, "An Analysis on the Validity of Okun's Law: Case of Turkey and BRICS", International Journal of Economic Studies, Vol. 2, Issue 3, September 2016.
19. Shahin, Heba, "Estimation of Egypt's Potential Output and Output Gap" This paper was presented at the 6th Eurostat Colloquium on Modern Tools for Business Cycle Analysis: the lessons from global economic crisis, Luxembourg, 26th - 29th September 2010.
20. Soylu, Özgür Bayram, et al, "Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries" Journal of International Studies, Vol. 11, No.1, 2018.
21. Stober, Emmanuel, " The Validity of Okun's Law: An Assessment of United Kingdom's Unemployment-Output Relationship" International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 5, No. 1, January 2015.
22. Zeeshan Arshad, The Validity of Okun's Law in the Swedish Economy, Stockholm University, 2010.

دور وسائل شبكات التواصل الإجتماعى في تطوير المرأة في نيروبي - كينيا

دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية

مي محمد عصام شوقي(*)

المقدمة:

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة قوية في حياتنا اليومية. خلال العقدين الأخيرين ،توسع دور وسائط الإعلام الرقمية ليصبح وسيطا فعالا في تنمية المرأة من خلال تعزيز المركز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة في نيروبي، كينيا. وتستخدم المنظمات غير الحكومية وسائل التواصل الإجتماعى في حملات الدعوة التي تطالب بمساواة المرأة وتعزيز مشاركة المرأة / الفتاة في المحيط الخاص والعام.

تسعى هذه الرسالة إلى تحديد الدور الفعال لوسائل التواصل الإجتماعى التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تطوير الوضع الاجتماعي للمرأة. وتشير الدراسة إلى الدور الحاسم لحملات وسائل الإعلام الاجتماعية في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين من خلال جذب الاهتمام الوطني والدولي بشأن الدور الجديد وحقوق المرأة المؤهلة في كينيا. يقدم البحث عدد من دراسات الحالة لوسائل الإعلام الاجتماعي التابعة للمنظمات غير الحكومية لتوضيح كيف أصبحت وسائل الاعلام الاجتماعى جزء من استراتيجية إنمائية متكاملة داخل كل منظمة غير حكومية تسعى إلى تنمية المرأة من خلال برامج وأنشطة مختلفة. بالإضافة إلى نماذج حملات وسائل الإعلام الاجتماعي التي ظهرت في كينيا تتضمن أشكال العنف ضد المرأة والاغتصاب والتحرش التي تهدف إلى تغيير الأنماط السلبية والمعتقدات المتوارثة عن دور النساء كزوجات وأمهات لتربية الأطفال و الواجبات المنزلية.

على الرغم من أن حملات وسائل الإعلام الاجتماعية قد أظهرت طفرة في تغيير منظور إلى المرأة ؛إلا أن النظام الاجتماعي الأبوي في كينيا، وهيمنة الذكور، والقوانين غير المفعلة ، والصورة النمطية للمرأة على المستوى الاجتماعى والثقافى ، يعوق تقدمها والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مما يتطلب المزيد من الاهتمام من جانب الحكومة في تأكيد دور كل من المنظمات غير الحكومية وتنمية المرأة / الفتاة.

(*) باحثة دكتوراه (قسم الانثروبولوجيا) - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة -

عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ٩ - ٤٨

تتضمن هذة الورقة إشكالية البحث و أهميتة وإطار المفاهيم المدرجة في الدراسة والأهداف وأسئلة البحثة و المناهج المستخدمة و تتضمن الأنتروبلوجيا المرئية. كما ستقدم هذة الدراسة نظرة عامة على وسائل الإعلام الاجتماعي و أخرى على منصات وسائل الإعلام الاجتماعية في كينيا وكيفية إستخدامها من خلال المنظمات غير الحكومية في نيروبي ، كينيا لتوضح كيفية استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية كأدوات للتوعية بالتنمية. وأخيراً ، سيقدم هذا الفصل حالتين من حملات المناصرة الإعلامية حول الاعتداءات الجنسية للنساء باستخدام تكنولوجيا الإنترنت للوصول إلى المساواة بين الجنسين في نيروبي ، كينيا.

ويثير نتائج البحث إلى إستخدام جميع المنظمات غير الحكومية منصات وسائل الإعلام الاجتماعية لتعزيز علاماتها التجارية والأنشطة التى تقوم بها ولكنها تختلف باختلاف الحجم والموارد البشرية والمالية لكل جمعية، وكذلك لطلب التبرعات. وتعمل الجمعيات على التواصل مع النساء / الفتيات وتنمية قدراتهم و توعيتهم علىضرورة المشاركة الإجتماعية والسياسية لإحداث التغيير المطلوب في المجتمع إلا ان ومنظمات المجتمع المحلي المتوسطة مازالت تفتقرإلى القدرات التقنية في كتابة استراتيجية وسائل الإعلام الاجتماعية ، ومراقبتها وتقييمها.

Role of Social Media in Developing Women in Nairobi –Kenya, a Field Study in Social Anthropology

In a partial fulfillment of the requirements For the Degree of Doctor of Arts in African Studies, Institute of African Research and Studies, Anthropology Department, Cairo University

Abstract:

Social media platforms have become a robust tool in our daily life communications. During the last two decades, digital media's role has expanded to become an effective medium in women's development through boosting the economic, social and political status of women in Nairobi, Kenya. Non-governmental organizations (NGOs') have been utilizing social media in advocacy campaigns demanding women's equality and enhancing women/ girl's participation in private and public space.

This dissertation seeks to identify the effective role of social media used by NGOs both on the national and international scale in the development of women's social status. The study signifies the crucial role of social media campaigns in advocating for gender equality through drawing national and international attention on the new role and eligible rights of women in Kenya. The study uses NGOs' social media as cases studies to illustrate how diversified platforms have become an integrated development strategy inside each NGO seeking the development of women through various programs and activates. In addition to emerged social media campaigns models in Kenya on forms of violence against women (VAW), rape and harassment aiming to change the negative stigmas on women's as wives and mothers for child breeding and responsible for household duties.

Although social media campaigns have shown a huge boost in changing women's perspective; yet Kenya's patriarchal social system, male domination, inactive laws, and sociocultural stigmas, hinders women's socioeconomic progress and development. Women's' development demands more attention from the government in asserting women equality.

A. Introduction:

This paper will present an overview on social media in terms of historical background, role, types and global usage of social media platforms. Further focus will highlight social media platforms in Kenya and ranking compared to other countries in Africa using updated statistics, as well as mobile and Internet statistics. The third dimension will focus social media networks utilized by non-governmental associations (NGOs) through illustrating five examples for international non-governmental associations (INGOS), non-governmental associations (NGOs) and community based organizations (CBOs) in Nairobi, Kenya showing how social media as used as tools for development awareness. Lastly, this study will present two advocacy media campaigns cases on women sexual assaults using online technology to reach gender equality for women in Nairobi, Kenya.

B. Problematic Statement of the Research:

During the last two decades, the world has witnessed an increasing interest in the role and effectiveness of social media as an informative tool in changing the mindset and behavior of the society in general, and women in particular. Researches conveyed social media's negative impact on family stability and disintegration due to internet addiction and isolation from reality and time consumption (El Khouli: 2013, p.85) while limited scholars addressed its role in community building, people mobilization, campaigning, and public engagement with organizational messages. (Harris & McCabe: 2017, p.43) Obviously, social media as a mediated message can have either a positive or negative effect depending on how an individual (receiver) interpreters the message and what is the expected outcome from the released message by the entity (sender) whether an NGO, government, private or media institution. Therefore, no absolute generalization can be built on a certain topic especially as social media; internet and cell phones are growing rapidly in terms of consumers and service providers. Africa as per Internet world statistics 2017, estimated internet users are 10.9% of the total 89.1% world internet users . According to Communications Authority of

Kenya (CAK) 2017/2018, Internet users in Kenya is 43,329,434 people, corresponding to a penetration rate of 89.4% and 7,000,000 Facebook users in corresponding to a penetration rate of, 13.7% penetration rate. (CAK: 2018)

From this perspective, the limitation of researches on the effect of social media, which are mostly viewed negatively and a threat on the community in large and women in specific, hinders any chance of assessing and validating new approaches used in global development. This study aims to explore how social media is used to enhance the role of women with focus on health, education, and violence against women.

C. Significance of the Research:

This research comes at a time when South Africa in general and Kenya in particular are experiencing an intellectual, technological and social leap while the current Anthropological studies lack the detection of these transforms. For too many researchers, South Africa is a stereotypical exotic land of thick jungles, masses of poor, starving and black-skinned barbarians living under a tribal societal system. Such shortage in sight hinders us from recognizing the recent anthropological inputs and trends in the Kenyan society leading to an individual behavioral change and societal evolution in general and Kenyan women in particular.

This study aims at providing updated data on the status of NGOs using modern technologies such as social networks to convey messages that define women's rights and duties.

On the Theoretical Level:.

Media Anthropology is a disregarded discipline despite its vital importance in debating, creating, transferring and maintaining core values and many disciplines in cultural anthropology. The study aims to focus on social media networks as a vast platform utilized by NGOs in developing women in many arenas, as well as investigating the effectiveness of social media messages in changing societal concept on women.

D. Conceptualization:

The study is based on fundamental concepts such as “Role”, “Women’s Development “and “Social Media”, which will be illustrated as follows:

1. **The Concept of Role:**

The nature of roles and the way of representing them have been discussed for a long time in different fields. Linguistically, the term “role” is driven from the verb spin, rolling, and revolve meaning to move in different directions and still in the same position" (Ibn Hamoda: 1996, P.132). Authors differ over the definition of the role concepts, characteristics, and emerged theories. Some refer to term role to characteristic behaviors (Biddle 1979, Burt 1982), others use it to designate social parts to be played (Winship & Mandel 1983), and still others offer definitions that focus on scripts for social conduct (Bates & Harvey 1975, Zurcher 1983). (Biddle:1986, P.68.).

Mohammed Atef Ghaith in the sociology dictionary identified the role as a set of rights and duties (behaviors) model associated with a specific status represented in a social group or through a position. The individual’s role in any situation is determined by a set of expectations that others embrace. (Ghaith: 1997, P.390-393) While, Omar El-Khali in the modern sociology dictionary described the role as the social units or groups that contribute to the building of social institutions. For example, schools are social units aimed to build an educational social institution including a set of roles for students and teachers that prevail in all schools. Role is a set of activities and actual functions in which any associations seek to achieve their goals as one of the organizations in civil society organizations which are based on volunteer work and the fundamental culture of society through based needs assessment. (Khali:2000, P.364)

Through the previous definitions we conclude that the concept of status and role are interrelated; yet different. Status is used to refer to a position in society which a person holds such as a father, wife, banker, etc. On the other hand, the role refers to the behavior pattern which is associated with a particular status. Each status has its own

pattern of behavior which a person occupying that particular status will follow. Individual's behavior and action is based on the requirements and expectations of the community. In all cultures individual members of the society will hold many different statuses. Similarly, the behavior and action of any group or association occur through the expectations of other similar entities. (Linton:1936, P..126-128).

Characteristics of the Role:

Ghaith went further to identify the role' characteristics reflecting requirements, expectations and performance as below:

- Role is a behavior model, in action as per the individual's status,
- Role is determined by the rights and duties that relate to the status
- Role requirements are a set of essential elements including appearances, behavior and activities required for a given position.
- Role expectations represent the desirable behavior that is related to a particular role.
- Role performance is the actual behavior of the individual in a given position verses the expected performance role by others in a certain situation. (Ghaith: 1997, P.390-393)

The notion of role development relies on a set of factors including social, genetic, cultural and situational characteristics as follows:

- Societal influence: The structure of society often forms individuals into certain roles based on the social situations they choose to experience.
- Genetic predisposition: People take on roles that come naturally to them.
- Cultural influence: Different cultures place different values on certain roles based on their lifestyle. Situational influence: Roles can be created or altered based on the situation a person is put in outside their own influence. (Ghaith: 1997, P.394-396)

2. Concept of Women's Development:

The key term of the study is 'development', while development of women' is one of the Gender approaches that will be examined throughout the thesis. Although women are the main actors and beneficiary group from development as addressed in this study; yet the output of development is a shared accomplishment which effect on the whole family and community. The term community development will be briefed to foster the idea of understanding the necessity to look at the broader picture,

The definition of 'development' has been controversial and unstable over time. In the Oxford English Dictionary, development means an "event constituting a new stage in a changing situation" or the process of change intended for something positive or desirable. (Oxford Dictionary: 2018). A second perspective, embraced by international development donor agencies is directly related to the achievement of poverty reduction and of the Millennium Development Goals (MDGs). A third perspective is from a group of post-modernists arguing that "development is a 'discourse' (a set of ideas) that actually shapes and frames 'reality' and power relations. It does this because the 'discourse' values certain things over others." (Hickey and Mohan: 2003: P.38)

In International parlance, the term "development" encompasses the need and means by which to provide better lives for people in poor countries. It includes not only economic growth, although that is crucial, but also human development for health, nutrition, education, and a clean environment.
The UNDP defines development as the "process of expanding the richness of human life, rather than simply the richness of the economy in which human beings live. It is an approach that is focused on people and their opportunities and choices.
The objective of development is to create an enabling environment for people to enjoy long, healthy and creative lives." (UNDP: 2016) From 1990 to 2009, the human Development reports (HDR) produced annually applied the concept of human development to identify and advocate policies. The 1993 Repot focused on People's Participation.

Interestingly, though, in the conceptual account of human development, the report lacked a prominent conceptual statement of whether participation was of intrinsic value, or merely instrumental to human development. The 1995 report on Gender, resented four principles which it argued to be 'essential' to the human development paradigm: Productivity, Equity, Sustainability and Empowerment. The 1999 Report on Globalization signified people as the purpose of development, and their empowerment as participants in the development process. In 2003, the report addressed Millennium Development Goals: A compact among nations to end human poverty. The report did not articulate clear linkages between the concept of human development and the MDGs. The HDR contains a range of development dimensions released each year including: Health and Life, Education Decent Standard of Living Political Freedom & Process Freedoms Creativity and Productivity Environment Social & relational, and Culture & Arts. (Alkire: 2010, P. 2-15).

This overall multiplicity of definitional debates includes a general agreement on the view that development encompasses three core components 1) the ability to live a long life and health, 2) to acquire knowledge and 3) to have access to the resources necessary to lead a decent life through continuous 'change' leading to sustainability in a variety of aspects of human society.

3. The Concept of Social Media:

Social media has become a widely used term, and a subject of a growing body of academic research, but with little definitional consensus. The term is also referred to as 'New Media'; 'Alternative Media'; Digital Media'; 'Web Based Services'; 'Social Networking Services' and 'Web.2.0'; yet some terminologies are misapplied. Social media is a board category or genre of communications media featured as a two way of communication enabling social interaction among people. According to British Encyclopedia, the term social media refers to "technologies, platforms, and services that enable individuals to engage in communication from one-to-one, one-to-many, and many-to-many." (Encyclopedia Britannica, 2018) In the

Webster, social media are defined as “forms of electronic communication (such as websites for social networking and micro blogging) through which users creates online communities to share information, ideas, personal messages, and other content”. (Merriam-Webster: 2018).

Social media encompasses terms such as interaction, collaboration, dynamism, participation, user-generated content and trust concepts (Bonsón & Flores:2011, p. 35). The terms suggest people are able to engage in online content, share and create content and also as social media allows organizations to foster two-way communication with stakeholders and wider publics, relationships can be formed however in order for this to occur laying the foundations of trust is important. Furthermore, social media consists of online technologies and practices that enable people to share content, opinions, experiences, perspectives and media (Wilcox & Cameron: 2010. P. 40).

5.1 Social Media in Anthropology:

Anthropologists have not been interested in mass media, or have reduced it to a tool for recording of social facts, or to an accessory in the study of other social and cultural phenomena. “For many year mass media were seen as almost a taboo topic for anthropology” (Ginsburg et al:2003, P.3) In 1969, the American Anthropological Association meeting had a lot of concerns about the shortage of public knowledge on anthropological concepts, lack of their own skills and channels of information dissemination; therefore debates and research led to the spring of two branches: (1) media information, technologies, professionals and audience, and (2) applied branch to communicate anthropological insights. Media anthropologists adopted communication techniques to promote the anthropologists’ accomplishments and vision to model profession’s values according to the values of cultural anthropology.

Media Anthropology is identified as a field of study within social or cultural anthropology that emphasizes ethnographic studies as a means of understanding audiences, producers, cultural and social aspects of media. Media anthropologists bring to the study of media a long disciplinary history of grappling with sociocultural

complexity through theories of exchange, social formations and cultural forms. (Postill: 2009, P.334)

Scholars from applied anthropology discipline, launched various labels to name an anthropological approach of mass media each implies a different conceptual framework such as media anthropology, anthropology of media, anthropology of mass media, mass communication anthropology, anthropology of culture and media. (Coman: 2018, P.3-4).

The study will focus on mass media anthropology discipline "dealing with the relationship between the mass media and culture. It is how the culture is transmitted through the mass media. Therefore, we study a process or system by means of which society is shaped. Therefore, mass media anthropology is the field within anthropology studying the way in which culture shapes us through the mass media." (Osorio:2005, P.36) .At the intersection of social media and sociology, Rheingold (1993; 2002) has been pioneering the study of "virtual communities", online communities, and cultures. Virtual communities are viewed as "social aggregations that emerge from the net when enough people carry on public discussions long enough, with sufficient human feelings, to form webs of personal relationships in cyberspace" (Rheingold 1993, P. 3). Rheingold argues that social media represent a huge shift in the way people behave, meet, work and do business, transforming social practices and even corporate management styles.

5.2 Social Media Platforms:

The popularity of social media has impacted the way in which organizations communicate and engage with stakeholders and wider publics through a set of online application maintain the capacity to control the information they consume, share and distribute. Social media features include a range of online platforms that organizations can use to engage with stakeholders and wider public. Social media features include social networks (Facebook, LinkedIn) , micro blogging (Twitter), blogs, podcasts, video sharing (Youtube), photo sharing (Flicker), instant messaging chat (WhatsApp), wikis, podcasts, webcasts/webinars, social bookmarking (RSS, XML), chat forums,

online gaming, virtual worlds, online newsrooms, e-alerts/newsletters, news aggregation (RSS), social event/calendar systems, search engine optimization, email and online media monitoring (Eyrich, Padman & Sweetser, 2008; Waters, Canfield, Foster & Hardy, 2011).

E. Research Objectives:

The main objectives are as follows:

1. Identify the vast usage of social media in Kenya;
2. Identify importance of using social media as means of development communication;
3. Realize the effect of social media campaigns in changing norms and laws in Kenya; and
4. Highlight successful case studies for women engaged in development.

F. Research Questions:

The aforementioned objectives revolve around a hypothesis that social media networks are used as a tool in the development of women in Kenya. Hereby, the research aims at answering nine main questions:

1. What is the scale of social media usage in Kenya?
2. What is the importance of using social media as means of development communication?
3. What is the effect of social media campaigns in changing norms and laws in Kenya?
4. What are the successful case studies for women engaged in development?

G. Literature and Theory Review:

1. Globalization Theory:

According to the Oxford dictionary, the term globalization derives from the word globalize, which connects different cultures and economic systems around the world. (Oxford Dictionary: 2018). The earliest use of the term “globalization” in 1930 was in a publication entitled “Towards New Education - to designate an overview of the human experience in education”. In 1897, Charles Russell Tazel used a near-term "giant corporations" to describe the big national trusts and other

large initiatives of the time. Since 1960 both terms began to be used interchangeably by economists and researchers in social sciences and were used until about mid-1980. After the Cold War the term began to be used to describe the world becoming more interdependent in its economical and informational dimension. Because of the complexity of the concept, research projects, articles and debates have remained mostly focused on one aspect of globalization. Globalization came into scene in 1980's and accelerated in 1990's, especially with the advancement in the communication and transportation technology and social studies approached globalization in diversified approaches. (Sandu: 2009, P. 137)

Roland Robertson, a professor of sociology at the University of Aberden, was the first person who defined globalization as "the understanding of the world and the increased perception of the world as a whole." (Roland:1992, P.10). Sociologists Martin Albrow and Elizabeth King define globalization as "all those processes by which the peoples of the world are incorporated into a single world society." (Albrow, M. and King, E.: 1990, P.8)

A widely cited sociologist, Anthony Giddens define globalization as:

> "the intensification of world-wide social relations which link distant localities in such a way that local happenings are shaped by events occurring many miles away and vice-versa. This is a dialectical process because such local happenings may move in an obverse direction from the very distanced relations that shape them. Local transformation is as much a part of globalization as the lateral extension of social connections across time and space." (Giddens: 1990, P.64)

Globalization represents the process by which the geographical distance becomes a less important factor in the establishment and the development economic, political, socio-cultural relations. The network relations and dependences earn a greater potential for becoming internationally and globally. Waters sees globalization as a social process in which the constraints of geography on economic, political, social and cultural arrangements recede and people become increasingly aware of this and act accordingly. Globalization is "a

process rather than an end and he emphasizes culture and consciousness and the effect it has on action." (Waters: 2001: P.5)

The Swedish journalist Thomas Larsson, in his book "The Race to the Top: The Real Story of Globalization", views globalization as "the process of the shrinking of the world, the shortening of distances, and the closeness of things. It allows the increased interaction of any person on one part of the world to someone found on the other side of the world, in order to benefit" (Thomas: 2001, P.9)

2.2 Media Globalization:

Media theorist, Marshall McLuhan, a pioneer at the time, was the first to predict and popularize the concept 'global village', to feature his observation that one world will be interconnected by an electronic nervous system (media), making it part of the popular culture. For example, events in one part of the world could be experienced from other parts in real-time, which is what human experience is like in small villages considering social effects on national and international level, which was later known as 'glocalization'. (Walkosz, B.J., Jolls, T. and Sund, M.A.:2008, P. 3-4).

According to McLuhan, media is the message conveyed through different forms of communication such as newspapers, television, radio, films, theatre, cellphones, advertising, websites, and social media networks. The global media environment allows audiences to share "the same television programs, desire the same products, and even see each other's' lives portrayed through the media while living apart geographically" (Moran: 2006, P. 288). For instance, youth from different countries may have more in common with each other than they do with their own families because of these common media platforms. Consequently, the so believed failure of preserving local identity was one of the criticisms against globalization emerged due to the exportation of primarily U.S. programming lead to cultural imperialism and resulted in cultural dominance, a homogenous audience, and a loss of local cultural values (Schiller: 1993, P. 110).

2. Digital and Visual Anthropology:

Technological development has altered massively the way in which we communicate, and accordingly, the perspective through which we perceive society. In this study, I will focus on visual anthropology and digital anthology as both are windows, sources and tools for socio-cultural change.

Visual Anthropology is "a subfield of social anthropology that is concerned with the study and production of ethnographic photography, film and since the mid-1990s, new media. More recently, it has been used by historians of science and visual culture."(Eddy: 2013, P.217) It encompasses anthropological study, visual representation such as dance, museums, virtual arts, and the production and reception of mass media.

Fadwa El Guindi, Anthropologist and filmmaker, in her book 'Visual Anthropology: Essential Method and Theory.' (2004) presented the first unified view of visual anthropology, not merely as a subfield of anthropology, but as a theoretically and methodologically engaged ethnographic practice. El Guindi' s film entitled "El Sebou: Egyptian Birth Rituals" (1986) presented the cultural rituals signifying the importance of maintaining a better understanding of the social and cultural phenomena that take place within virtual communities. In this recent perspective, "visual anthropology breaks the traditional boundaries of the anthropological discipline and its habitual reliance on words by embracing the use of modern technology such as photography, film, video, or any multimedia employed for the discovery and communication of insights on culture and humankind".(El Guindi: 2004, P. 15)

In a more advanced theoretical framework, anthropological media incorporates The Internet, regarded as the framework for virtual communities, may be defined in this respect as the sum of all the informational human interactions achieved by using the interconnected network systems." (Costina:2004, P.3) Even though this definition may seem simple, it contains key features which are considered the basic elements of any communication process as follows: source, sender, channel, receiver, destination, message, and the feedback. Most significant elements are: Firstly, the content which

refers to the knowledge transferred environment, space, and time. Secondly, the message sent being impressive and convincing aiming to influence the receiver to respond accordingly. Thirdly, sender, who produces a signal suitable for transmission over the channel and receiver ability to reconstruct the message from the signal and effect on sustaining or altering social and cultural attitude,. Fourthly, the channel, social media and social networking offer a wide array of platforms for computer mediated communication that are capable of supporting such social dynamics. From simple blogs to enhanced/augmented reality on mobile devices, all these services as a catalyst for virtual socialization (Costina:2004, P.4-6) . Social media offers thousands of informative platforms relying on an effective communication process such as virtual websites, Facebook, twitter pages, photos, individual, tagged home-made and community videos as well as individual, tagged home-made and community videos about anything and everything offering sociocultural implications.

H. Data Collection and Methodology:

1. Data Collection:

For the study purpose both primary and secondary data resources are used in data collection. The primary data is represented in the academic studies while secondary data relies on data collected from the field.

- **Academic Resources** are primary data divided into two parts as follows:
  Firstly, documentary data based on studies and academic resources, as well as cultural and social studies within the topic of the role of social media in women development.
  Secondly, statistics and official data on national contemporary statistics related to women's development within the social and economic status of women, and significance of social media in development.
- **Field Resources** are secondary information sources gathered by the researcher from the field, typically, an anthropological approach uses multiple qualitative methods to collect data that are useful on their own as well as complementary to quantitative data in a mixed methods study.

2. Methodological Approaches:

I Anthropological Approach:

The hallmark of anthropology is the exploration of the complexity and progress of human interactivity and culture. This approach depends on ethnographic researcher based on the researcher real engagement in ongoing activities field activities and using participant observation to study the socio-cultural phenomena and changes in the topic of study. The applied anthropology approach relies on descriptive, contextual qualitative and quantitative data collected from the field with the support of the informative people to explain certain phenomena that the researcher finds difficult to explain or link the emerging data within the socio-cultural context. Since the applied anthropological approach mostly dealt with planned change and development in third world countries helping governmental and other welfare agencies in formulating policies and plans for improvement in several areas, this study is applies within the sociocultural field focusing on these universal aspects of culture to study the social relationship.

Charles Winick defines Social Anthropology as 'the study of social behavior especially from the point of view of the systematic and comparative study of social forms and institutions'. (Mohamed: 2001, P.8). For example, social structure in a society includes family, marriage, kinship, economic organization, social organization, etc. Social cultural anthropologists mainly focus on these universal aspects of culture to study the social relationship. They study how these social institutions have originated and developed. They also study the changes that have occurred in these institutions from the past to the present. (Doda:2005 22-35). The researcher relied on this methodology to study the socio-cultural phenomena as perceived in real life during the researcher field visit to identify the women status and fields of development through the role of non-governmental organization using social media.

II Case Study Methodology:

Case study methodology is developed within the social sciences. The first generation of case studies appeared around 1900, initially within the discipline of anthropology based on early accounts of journeys, systematic investigations of other cultures in the form of field studies emerged, with participant observation as the predominant method of data collection. Another source of case study methodology has been provided by descriptions of individuals within medicine, social work and psychology, often called “case work” or “case history”. The first generation of case studies culminated in the Chicago school of sociology, in which the anthropologist’s field study method was practiced on contemporary society in the university surroundings. (Johansson,: 2003,P. 6).

A case study is defined as “an empirical inquiry that investigates a contemporary phenomenon within its real-life context; when the boundaries between phenomenon and context are not clearly evident; and in which multiple sources of evidence are used.” (Yin:1984, P.23). A case study method is a set of data from documents, interviews and observations could contribute to a case study of a particular aspect of pedagogy. A case study may select a small geographical area or a very limited number of individuals as the subjects of study and/or an in-depth longitudinal examination of a single case or event. The longitudinal examination provides a systematic way of observing the events, studying a rare phenomena collecting data, analyzing information, and reporting the results over a long period of time. (Zaina: 2007,P. 2).

The variations in terms of instrumental and collective approaches to case studies allow for both quantitative and qualitative analyses of the data. Some longitudinal studies of individual subjects rely on qualitative data from journal writings which give descriptive accounts of behavior. Another advantage in case studies is the production of detailed qualitative accounts which helps to explore or describe the data in real-life environment, and explain the complexities of real-life situations which may not be captured through experimental or survey research. (Zaina: 2007,P. 4). For the purpose of this study, the researcher will use individual case studies with women/girl as

beneficiaries 'from non-governmental associations activates on special topics covering harassment and rape in Nairobi, Kenya.

III Digital Ethnography Methodology:

Digital anthropology is the anthropological study of the relationship between humans and digital-era technology including digital ethnography. Many digital anthropologists who study online communities use traditional methods of anthropological research such as observation, interviews, questionnaire, historical research, and quantitative data, while they participate in online communities to learn about their customs and worldviews generating ethnography as a qualitative description of their experience and analyses. Karen O'Reilly in her book 'Ethnographic Methods' (2005) acknowledges digital media as part of ethnography that involves 'direct and sustained contact with human agents, within the context of their daily lives (and cultures)'; what it might actually mean to be digitally engaged in the equivalent of 'watching what happens, listening to what is said, asking questions'; and where we might want to do more than 'producing a richly written account that respects the irreducibility of human experience' (O'Reilly: 2005, P.3)

Digital ethnography have been focused in anthropology and sociology to include online virtual communities composed of text, video or images, experiencing social relations and behavior patterns spread across many nations, cities or intellectual geographies using social media networks such as face book, twitter, you tube, vimeo, etc.. Each social media platform have its own subgroups and sets of cultures that gravitate towards each other (Pink:2005, P. 2-6)

Recently, Digital Anthropology Group (DANG) is classified as an interest group in the American Anthropological Association. DANG's mission includes promoting the use of digital technology as a tool of anthropological research, encouraging anthropologists to share research using digital platforms, and outlining ways for anthropologists to study digital communities. This study will focus on the digital ethnography methodology through demonstrating non-governmental organizations social engagement with the community

through accessible social media networks they maintain that might include but not limited to websites, blogs, face book, twitter, and you tube.

IV Visual Anthropology Methodology:

Visual anthropology is a subfield of social anthropology that is concerned with the study and production of ethnographic film, video, photography and multimedia. . Since the mid-1990s, new media has been used by historians of science and visual culture. Margaret Mead (1901-1978), a US anthropologist, became widely known for her research with Samoan adolescents and native peoples of New Guinea used photography and films in her work as a research pattern. Social science researcher favor still photography in culture and personality studies rather than recording techniques progressively acquired since the 1920s such as cinema and sound recorders. Among the different technologies then available, Mead as most anthropologists favored photography for various reasons: “Still photography was the first technical aid to be given full utilization, partly because of costs and problems of power and light in the field necessary for cine and sound, and partly because our methods of analysis were still so rudimentary that such complex sequences as those provided by tape recording and cine film were still relatively intractable to analysis. Furthermore, still photography can be reproduced in a familiar form – the book – and cross comparisons in spatial terms, in the single composite plate or slide, or by spreading hundreds of prints out on accessible flat surfaces are easy and practicable.” (Mead 1956: 79-80). This study will use photography within the visual anthropology methodology to visualize the socio-cultural aspect in the society in the study.

3. Data Sampling and Characteristics:

This study is based on simple random sampling as the most appropriate to the nature of the research discussing the role of non-governmental organizations (NGOs) in women’s development using social media platforms. The data was collected using five qualitative and quantitative methods: survey questionnaire, general interview guide, focus group’s discussions, and case studies. The researcher

was introduced to target audience through key informants from the "African Women's Development and Communication Network (FEMNET)" membership-based feminist network in Nairobi and the "Polycom Development Project", Community Based Organization (CBO), Kibera slum area, Nairobi, Kenya. The data sampling tools will be described as below:

I Data Sampling:

This study relied on **Case Studies.** In this study, the researcher used a total of 2 illustrative case studies which are descriptive quantitative case studies closely examine both a special phenomenon within its real-life context and an individual life experience reflecting a significant contribution to the research topic. ***Two*** case studies illustrating successful social media campaign models on forms of violence against women (VAW), rape and harassment, that emerged by NGOs, Nairobi, Kenya. Case studies are visually descriptive including researcher's observation of the environment and people.

Literature Review:

A. Overview on Social Media:

Currently, communications technologies is a vital part of everyday life for many people encompasses both the internet-enabled sphere, social media, and technology devices such as mobile phones, laptops, tablets and other technological devices causing rapid transformations in all areas of life including cultural, economic, social and educational development Social media are internet sites individuals or a group of people interact freely, sharing and discussing information about each other and their lives, using a multimedia mix of personal words, pictures, videos and audio.

Types of Social Media platforms include "blogs and micro blogs, forums and message boards, social networks, wikis, virtual worlds, social bookmarking, tagging and news, writing communities, digital storytelling and scrapbooking, and data, content, image and video sharing, podcast portals, and collective intelligence. There are lots of well-known sites such as Facebook, Twitter, WhtsApp, YouTube LinkedIn, MySpace, Flickr, Instagram,Word Press,

Blogger,Typepad, Live Journal, Wikipedia, Wetpaint, Wikidot, Second Life, Del.icio.us, Digg, Reddit, Lula, and many others." (Mathenge:2013,P.13), The table below describes a range of other social media technologies and what they contribute

Table (1): Range of Social Media Technologies Worldwide

Social Media / Web 2.0: A Range of Technologies[2]			
Technologies	**Description**	**Primary Contribution**	**Examples**
Wikis, commenting, shared workspaces	Facilitates co-creation of content across large, distributed set of participants.	Broad collaboration	Wikipedia, Wikispaces
Blogs, microblogs, podcasts, photo- and video-sharing	Offers individuals a way to communicate / share information with a broad set of other individuals	Broad communication	Blogger, Twitter, Flickr, YouTube
Prediction markets, information markets, polling	Harnesses the collective power of the community and derives a collectively derived answer.	Collective estimation	Inkling, Intrade
Social bookmarking, tagging, ratings, Really Simple Syndication (RSS)[3]	Adds additional information to primary content to prioritize information or make it more valuable.	Metadata creation	Delicious, Digg, Google Reader, Newsgator
Social networking, network mapping	Leverages connections between people to enhance participation, collaboration and offer new applications. An online social network brings people together and enables them to find others who share common interests and/or activities.	Community and Social Graphing	Facebook, MySpace, LinkedIn, Ning

For more information, go to www.NGOConnect.Net

Role of social media, a group of new online media types, is identified through sharing the following characteristics: 1) Participation of people through encourages contributions and feedback from everyone who is interested, 2) Openness in community participation through voting, comments and the sharing of information where very

rare barriers to access and make use of content, 3) Conversation in social media is seen as a two-way conversation unlike traditional media, which is about broadcasting news from the transmitter to the audience without any space to mutual dialogue., and 4) Community engagement in social media allows societies to share common interests, information, ideas at a larger scale. (Mayfield: 2007, P.5)

B. Social Media in Kenya:

Africa is growing rapidly and so is internet penetration on the continent. The use of mobile phones and increasing availability of Wifi has enabled users across Africa to become more active on social media platforms. According to Statist (worldwide statistics portal), as of December 2017, the number of internet users have escalated, Kenya is **third-ranked** in Africa having, **43.33 internet users,** while the first-ranked was Nigeria having 98.39 million internet users, followed by Egypt, second-ranked having 49.23 million users.

Kenya ranks as the seventh when counting the number of Facebook users, having the most users in East Africa (Internet world stats, 2017). In addition to Facebook, also the usage of Twitter is growing. According to Portland (2014), Nairobi is “the most active city in East Africa and the sixth most active on the continent” when it comes to tweets. Indeed, Kenya has been described to be the leading country regarding technology adaptation and recent studies have suggested that it is showing the way also in terms of social media us” (Jäntti: 2015, P. 31).

Kenya is the **fourth country** in Africa in a ranking of countries whose citizens tweeted most last year, with **76 million tweets**. Egypt is the first in Africa with 28 % of all tweets (about 450 million), followed by Nigeria with 350 million tweets while South Africa came third at 325 million tweets, and lastly Ghana registered 65 million tweets. Relevant and prominent Twitter hashtags included #KenyaDecides and #ElectionsKE (the dedicated hashtags and emoji assigned by Twitter13 on the election); #DigitalGenderGap (which highlighted the low adherence to digital rights for women as regards online safety, access and affordability; #KeepItOn (which was a campaign against internet shutdowns during the election period); and #FreeSSUdan4

Table (2) Social Media Users per platform (based on smartphone penetration) in Kenya, 2017

PLATFORM	MONTHLY USERS
Whatsapp	12 million
Facebook	7.1 million
YouTube	8 million
Instagram	4 million
LinkedIn	1 million
Twitter	1 million
Snapchat	0.25 million

(which culminated in the successful release of the Kenyan nationals and their reunion with the families.

According to the "State of the Internet in Kenya 2017" report, released by the Bloggers Association of Kenya (BAKE) in 2018, a total of 12 million Kenyans uses WhatsApp, 8 million watching videos on YouTube, 7.1 million active on Facebook, 4 million sharing images on Instagram, and 1 million Kenyans active on Tweeter, similar number are using LinkedIn for professional purposes only with the majority using it to look for jobs. Snap chat had the lowest number of Kenyans active. A total of 250,000 Kenyans were active on theses platform based on smartphone penetration in 2017.

C. Social Media Networks Utilized by NGOs

We live today in an era of globalization, internet and social media in particular, is a powerful tool for raising awareness for social causes and charity events. Non-government organizations (NGOs) have also adapted to the digital age and use technology to communicate with beneficiaries and donors. In fact, they have often proven to be quicker and better at exploiting these technologies than governments and businesses.

1. **Social Media as a tool used by NGOs:**

A total of 93% of NGOs worldwide have a Facebook Page, 77% have a Twitter Profile, 56% have a LinkedIn Page, and 50% have an Instagram Profile. Even more telling is that 71% of NGOs agree that social media is effective for online fundraising and 25% of donors say that social media is the communication tool that most inspires them to give.

In the early 2010's, the NGO sector, used bulk SMS to distribute urgent news updates and calls-to-action; yet by 2014, the first generation of mobile apps developed by NGOs encouraged them to use first SMS and text-to-give campaigns; yet failed because NGOs lacked a comprehensive mobile strategy. Now, 18% of NGOs use messaging apps to communicate with donors and supporters, but that number will likely increase dramatically in the years to come.
According to the report, 95% of the survey respondents have a Facebook page with smaller NGOs averaging about 5,700 likes and larger NGOs averaging fewer than 128,000. The report shows that 83% of NGOs have a Twitter profile with an average of 3,332 followers for smaller organizations and about 66,000 for larger organizations. About 74% of NGOs in Africa have a website. Of those, 87% are mobile compatible, 85% of NGOs in Africa have a Facebook Page and 29% have a Facebook Group. 62% have a Twitter Profile, 39% have a LinkedIn Page and 20% have a LinkedIn Group. 30% have an Instagram Profile. Other social media used are: 38% YouTube, 21% Google+, 5% Pinterest, 3% Vimeo, 2% Flickr, and 1% Tumblr.

2. **Social Media in the Context of Development**

Still, development organizations are discovering the power of social media to affect change. Social media have been used for social good, such as organizing community engagement, empowering citizens, and coordinating emergency or disaster relief efforts.

The study will focus on two development organizations in Nairobi, Kenya, INGO and CBO, using the descriptive methodology as case

studies on the effectiveness on using social media platforms in consideration to their financial and human recourses. The case studies will explore the use of social media illustrating the following aspects: 1) number of social media platforms used by the NGO, 2) communications tools used by NGOs published on social media tools 3) glocalizised development topics reflecting critical local development issues for women. For example gender inequality as a global term, is adapted to serve the local problem such as creating microeconomic opportunities, violence against women and rapping cases, 4) success stories/case studies, and 5) number of viewing.

I The African Women Development and Communication Network (FEMNET), an African feminist organization based in Kenya:

Social Media Tools:

FEMNET continued to increase and nurture a vibrant online presence by mobilizing and facilitating the exchange of information on women's rights through four diversified social media tools including the website (http://femnet.org/) user-dedicated listserve and three social media platforms: Facebook (https://www.facebook.com/femnetsecretariat), Twitter (https://twitter.com/FemnetProg/) and Instagram,(https://www.instagram.com/femnetprog). The below table shows the public engagement in the number of visitors, likes and tweets during a three years period for the four social media platforms as below:

Table (3) FEMENT Social Media Platforms Public Engagement

Online Platform	Dec. 2016	Dec. 2017	August 2018
Website	9,010	11,598	49,140
Twitter	15,700	22,418	26,585
Facebook	13,454	14,556	14,972
Instagram	90	621	1,061

Table (3) signifies the overall increase in the audience engagement over the three years.

Website is the highest viewed platform recording an increase of 37,542 viewers compared to the previous year, followed by Twitter, which is the second highest viewed recording 26,585 viewers making an increase of 4,167 viewers compared to the year before. Facebook and Instagram showed a limited increase than the previous year; still Facebook viewers are higher compared to Instagram by 1,089 as both are social media platforms but with different functions. Compared to the previous year, Facebook viewers increased by 416 like, while and Instagram grew by 440 followers. FEMENT is perceived as an International Non-Governmental Organization (INGO) which maintains a wider spectrum of audience reaching 700 members across 46 African countries and international organizations such as African Federation, UN organizations and others. Therefore, FEMENT website received more attention by its viewers and communication team as a more organized, informative, and archived platform to view studies, reports, cases, campaigns, etc. Tweeter is the second highest social media tool used in Kenya to outreach Kenyan citizens; therefore, FEMENT relied on using tweeter to advocate to women rights and development.

Communication Tools:

FEMNET publishes as set periodicals on its **website** including a wide range of issues related to gender equality and women's empowerment including:

1. FEMENT produced over 50 online publication in ***English/French*** varying between policy briefs, women biographies, annual reports, strategic planning, fact sheets, campaigns, conferences' recommendations including key reports on policy brief on fighting corruption, finance gender equality, #AfricaDay2018 on leaders in development, African political leadership, gender mainstreaming, Africa civil society shadow report on Beijing+20, and advocacy campaigns on stopping violence at work. FEMENT gave special significance to **global themes** of interest to the African women through releasing over 50% of the published reports on the UN Commission on the Status of Women (CSW) and 2030 Agenda on Sustainable Development Goals (SDGs).The UN Commission

on the Status of Women (CSW) is the principal global intergovernmental body exclusively dedicated to the promotion of gender equality and the empowerment of women. Reports signified the African women's advocacy position and policy recommendations within CSW workshops and conferences to strengthen the implementation of economic and social policies for the empowerment of women and girls living in rural communities. Another International theme discussing SDGs focused on how African women can participate in and influence the SDGs seeking transformation of women not only for economic growth but also social development and environmental protection across all the 17 goals. The report also discussed the role and opportunities of Women Rights Organizations (WROs) to monitor SDG implementation. In-depth reports presented the Sexual and Reproductive Health and Rights (SRHR) practice in 2030 Agenda for Sustainable Development Reports extended to political leadership and economic issues such as illicit financial flows (IFFs) which are the outcomes of trade, investment and financial liberalization of the current phase of globalization. FEMENT studied the effect of the IFF through a gender lens, which received intensified attention by African governments, regional and global organizations and civil society organizations. IFFs are now one of the targets of the Sustainable Development Goals (SDGs) the successor program of the Millennium Development Goals (MDGs).

Twitter account was created July 2011. The numbers of Tweets are 52.5K[1], Likes are 10.3K Followers are 26.6K, while it is following 4,829 other tweet pages. FEMNET initiated, joined and contributed to online discussions using the hashtags #YoungWomenSay, #FollowTheProtocol, #FightInequality, #SRHRDialogues, #16DaysofActivism2017, #EndGBV, #AUEUSummit, #All4Gender, #Femonomics. FEMENT used is wide cooperation with African NGOs to present their activates and best practices through re-tweets as well as international human rights and women organizations.

[1] 'K' used in a numeric context means "thousand,"

Facebook page was created on 19 August 2011, posts covered activates from different African countries and 10 videos with 1352 viewers. Posts are diversified including announcements of future events and upcoming ones, reports on women polices and studies, FEMENT publications all hyperlinked to PDF files on website as well as hastags linked to both website and twitter. Other posts included capacity building trainings, protests informative messages using graphics and pictures. Since January 2018, there are almost 60 posts The posts are not interactive as only seven posts received comment. Two posts were greetings on successful conferences, while five individuals reacted on progress of financing for development policies, fighting corruption for gender equality, employment opportunities at FEMENT, and last was a request to engage women and girls living in rural communities to be in New York to self-represent and speak from their lived experiences on the theme of the #CSW62.

Instagram includes 151 pictures, 1,059 followers, while it is following 974 other entities. Almost 56 images are posters, and page covers with informative messages directed to women such as a the rape cycle pyramid; women rights to land, property and natural resources; how patriarchy is established; motivation messages on the power of women, how to resist and persist. Around 50 pictures demonstrates FEMENT engagement in conferences, workshops and trainings, 45 pictures are announcements to upcoming events, national days such as #World AIDS Day , #African Women Day campaigns such as #What Girls Want Campaign on violence against women, #YoungWomenSay campaign illustrating women/girls need to access information on topics likes sexual and reproductive health , violence against women. And effect of climate change on women.

D. Cases Studies: Advocacy Media Campaigns towards Change

The notion of using advocacy media campaigns in communications is important here because it demonstrates that economic success is not the only definition of career, but breaking the negative socio-cultural stigmatization of victim of sexual assault or under poverty is an achievement by itself against women discrimination. The below case studies would focus on the methods and practices that the NGOs provided to women in crisis that led to significant results and policy changes. 'Justise for Liz" and 'Dress My Choose' are successful case studies emerged out of the effective role of NGOs and vital role of internet and social media stimulating and expanding collective action in favor of women/girls in Kenya.

I. Justice for Liz

Problem: Sexual abuse is rampant in Kenya and leaks all sectors of society. Sexual abuse takes many forms and includes harassment, unwanted touching and rape. According to the UN Secretary-General report, rape id defined as "a crime that principally affects women and its prevalence in all states, cultures and contexts, whether in an armed conflict or peacetime, represents a prime example of this challenge. Sexual violence committed in armed conflicts has been termed as the "history's greatest silence" by the UN and its eradication is considered to be a central issue and a "top priority" in the work of the organization. (UNIFEM &UN:2009, P.3). According to a UN-Habitat report one in every seven women in Nairobi experience sexual abuse. A report published by Crime Scene Investigation Nairobi in 2008 estimated that 19 out of 20 rapes in Kenya are not reported and are therefore unpunished. In 2013, the Gender Violence Recovery Centre said more than 2,532 cases of sexual violence were reported in 2011-2012. Meanwhile, nationally the number of rape cases involving children has increased, while new figures from Kenya's National Crime Research Centre show that violence against women and girls continues to be at incredibly high levels . (GVRC:2012, P.8)

In 2013, a teenager girl, 16 years old, referred to as 'Liz' was gang raped by six men on her way back home from her grandfather's

funeral in the western county of Busia, Kenya. After the violent attack, the rapists who took turns raping her dumped her unconscious body down a 6-meter open sump. She suffered fistula and a spinal injury from the attack, which left her on a wheelchair. The following day, the Kenyan police identified three of the attackers but instead of arresting them they got them to cut the grass of the police station as a punishment and then set them free calming they have no evidence. According to the girl's mother, as published in the Daily National Press[2] after they were set free, the rapists returned to Liz's home to taunt the family. They acted like they were above the law, and they had good reason to think so. Because of ridiculous bureaucratic requirements, the police logged Liz's attack as mere "assault" and asked her mother to "clean her up", destroying key forensic evidence. Liz rapists are free while she is in a wheelchair. The ferocious gang rapping attack on a teenage girl and lack of action against the rapists by the Kenyan police carried out a sparked outrage in the country.

Intervention Method:

International Non-governmental organizations (INGOs), Kenyan women's NGOs, and legal groups in Nairobi, Kenya have united to lobby a global campaign calling for justice for Liz and for all survivors and victims of sexual violence. The campaign included the Coalition on Violence against Women (COVAW), African Women's Development and Communication Network (FEMNET), Solidarity for African Women's Rights (SOAWR), Federation of Women Lawyers (FIDA), and others.

Firstly, all concerned organizations issued a press statement on the case condemning the violent act and the outraging police service calling for justice. Secondly, an online strategic campaign was launched including an online petition on Avaaz online website services, which is the world's largest and most effective online campaigning community for change. The Avaaz.org placed this case on the global map to ensure worldwide recognition of the situation that Liz was facing. Avaaz circulated the online petition calling for Inspector General of Police David Kimaiyo to bring the perpetrators

[2]Daily National Press: https://www.nation.co.ke/lifestyle/dn2/Features-Justice-for-Liz-Busia-Rape/957860-2365976-dan4ew/index.html

and the officers involved with the case to justice. ***The online petition #JusticeForLiz stated the following:***

October 11, 2013, On the International Day of the Girl, we ask you to join us in demanding justice for Liz, a 16 year old girl who was beaten and gang-raped on her way home from her grandfather's funeral and dumped in a pit latrine in Busia, Kenya. She is now wheelchair bound with a broken spine and has the worst case of fistula. She recognized her rapists and identified them to the police. Police arrested perpetrators only to have them slash grass as 'punishment' after which they were released.

Please sign and circulate widely the petition demanding an immediate arrest and prosecution of the perpetrators as well as disciplinary action on the police officers who failed to handle their duties to serve and protect. We must not allow impunity to reign and women and girl's bodies to continue to be battlefields. No more violence. No more impunity. Justice Now!

Engage in the online conversations – #BusiaRape #JusticeForLiz. Let's make lots of noise – too deafening for the powers that be to ignore.

Thirdly outreaching national and international press to support the online campaign and visualize the violent act against Liz as well as other sexually violated women.

As a result of the online campaign, 1.8 million people[3] from across the globe demanding an immediate arrest of the perpetrators and disciplinary action on the police who mishandled Liz's case signed the online petition. The online social media campaign generated hashtags #JusticeForLiz and #StandWithLiz, released on Kenyans face book posts and tweets expressing their outrage over the punishment with the

As a result of the global and local interaction with the NGOs interventions a protest walk was organized on 11 October 2013, International Day of the Girl. Around 500 activists, women groups and hundreds of people including over 100 FEMNET members from over 25 African countries walked to the Kenyan police headquarters in

[3] FEMNEST Website : http://femnet.org/2016/02/19/justice-for-liz-2/

Nairobi to deliver the petition. The case was subsequently referred to the country's judicial watchdog. The protesters draped underwear on the gate of his office and waved posters reading informative messages and statistical figures: “Slashing grass is not a punishment for rape”, “1in3 Of Us Will Be Violated in Our Lifetime”,“1,200,00+ Demand Justice for Liz”, and “Sexual Violence Survivors. Who Takes Care of Them??? ”. The protest walk was covered by International and National press, T.V, and radio including but not limited to the following:

1) Teenage victim in landmark Kenya rape case forced to leave village after threats (The Guardian)
2) #JusticeForLiz: With this conviction, the Kenya we want is within reach (The Guardian)
3) Does Kenya have the courage to lead on women's rights in Africa? (The Guardian)
4) From Liz to you: Thank you all for standing by me; now I can walk again (Sahara Tribune)
5) Kenya 'Liz' gang-rape trio get 15 years (BBC News)


1in3
OF US WILL BE
VIOLATED IN
OUR LIFETIME
SLASHING GRASS
IS NOT
PUNISHMENT
FOR RAPE!
SEXUAL VIOLENCE
SURVIVORS.
WHO TAKES CARE
OF THEM ???


1,200,000+


1,200,000+
DEMAND JUSTICE
FOR LIZ !!


SLASHING GRASS
IS NOT
PUNISHMENT
FOR RAPE!



Fig (2): Women Groups and Activists holding banners and clothes during "Justice For Liz" Protest Against Group Rapping, Nairobi, Kenya, 11 October, 2013

Impact:

As a result, in June 2013, a judge sentenced three of the rapists, whom Liz was able to identify, were sentenced to 15 years in jail and seven years in jail for causing her severe injury. The hashtag #JusticeForLiz was trending on Twitter for several hours as news of the jail sentences spread. Liz's mother told Daily National Press: "It has been like a long bad dream that has done a lot of harm to us and turned our lives inside out, but finally, there is hope.

Liz's case, and the failure of local authorities to adequately address sexual violence, drew national and international attention to victims of sexual assault. However, it is a case study of the positive effect of NGOs on protecting women's rights and successfully lobbied an advocacy media campaign as a methodology utilizing social media as a development tool to reach justice not only for Liz, but all cases of sexual assault.

I. My Dress My Choice:

Problem:

There is a high prevalence of gender-based violence in Kenya. By the beginning of 2004, sexual violence in Kenya had risen to become the second highest reported crime to the Police. According to a report by Ndungu, Judge, Supreme Court of Kenya and Former Member of Parliament in Kenya, the highest is common assault – 80% of which are estimated to be incidences of domestic violence. The rise in these crimes has been officially attributed to escalating drug and alcohol abuse, break-down in family values, poverty levels etc. but there is an underlying lack of respect for the dignity and privacy of women coupled with violence that dominates gender relations within the community that exacerbates this problem. By the end of 2005 it was estimated that a sexual assault takes place at least every half hour and still going on raise. (Ndungu:2011, P.4)

On September 19, 2014, a Kenyan middle-aged woman waiting for at the Embassava matatu touts (bus) stop in Nairobi. When the bus stopped, a group of men surrounded her, and stripped her naked and assault her for wearing a miniskirt in public. She screamed and cried out for help, but only a couple of brave people reached out and gave her clothes to cover herself. This kind of sexual violence against women is not unprecedented in Kenya, but this time was different. The cruelty of the violence was caught on camera and went viral online. On November 2014, at least four such attacks were recorded across Kenya emphasizing the increasingly hostile towards women and rising of a new discrimination method against women as a sociocultural phenomenon in the country.

Local authorities said they were looking into the case, according to the Star[4], a Nairobi-based daily newspaper. The men viewed as victims and claimed she was tempting to them by the way she was dressed before ripping her clothes off and kicking her body. The social arguments for stripping or controlling women's dressing became a debatable issue based on a complex and inherited history of patriarchy and religious fundamentalism.

[4] The Star, a national newspaper in Kenya https://www.the-star.co.ke/news/2014/11/18/women-speak-out-in-my-dress-my-choice-demo_c1039195

Intervention Method:

The online videos being spread on YouTube, a social media tool, prompted indignation and courageous actions. This is where the Internet and social media have proven an important tool for sharing information. The stripping videos went viral under the hashtag #mydressmychoice and sparked the "My Dress, My Choice" movement in Kenya. The Facebook page of "My Dress My Choice Challenge" has about 12,000 likes; the twitter account has more than 2,300 followers. The online advocacy media campaign was purely mobilized by the public supported by activists in the field with almost zero economic cost leading to the organizing of a public demonstration. The event was inspired by the act of some men stripping and assaulting women simply because they were wearing a miniskirt.

On November 17, 2014, around 500 people walked from Uhuru Park's Freedom Corner and ended at Chief Justice Willy Mutunga's office at the Supreme Court, Nairobi. Protests held signs "freedom and respect", "safety and security for all', "Dress My choice". Women/girls were a pink ribbon and t-shirt with the slogan 'My Dress my choice." At the protest, a lot of men wore skirts in solidarity and to help end the myth that a dress code should define women. Erick Matsanza,[5] gender equality activist and a co-organizer of #MyDressMyChoice protest in Nairobi was outraged from the violent act and decided to dress in skirts, posted the photo online and called for other men to do the same.

Impact:

According to the Star daily newspaper, William Thwere Okelo, chief of state of the Inspector-General's Office, denounced the mob in the videos as "criminals" and promised the public that "the police will take action." Similarly, Kenyan deputy president William Ruto denounced the attack as "barbaric" and ordered a criminal investigation. As a result, the accused were arrested on November 27, 2014 and faced a minimum sentence of 10 years to maximum of life time imprisonment.

[5] He For She Blog: http://www.heforshe.org/en/newsroom/identity/my-dress-my-choice

According to the World Bank blog[6], a phenomena like “My Dress, My Choice” shows that social media can be part of more profound and long-term changes including issues that are as persistent and deeply-rooted as social norms regarding gender. “The 2016 World Development Report on “Internet for Development” will examine in more detail how to harness the potential of the internet to generate collective action, sustain those efforts and promote bottom-up accountability.” Although, this case study did not show NGOs direct engagement; yet it have direct effect on increasing the understanding of community social mobilization. Moreover, this case study is clear evidence on the power of social media in unifying people for a cause and causing a direct and positive effect on policy makers and gender development.

[6] World Bank Blog http://blogs.worldbank.org/developmenttalk/mydressmychoice-tackling-gender-discrimination-and-violence-kenya-one-tweet-time

BIBLIOGRAPHY

1. Albrow, M. and King, E. (1990). Globalization, Knowledge and Society London: Sage. ISBN 978-0803983243
2. Alkire, Sabina (2010) Human Development Research Paper 2010/01 Human Development: Defanations, Critiques, and Related Concepts , UNDP
3. Biddle, B. J.(1986). Recent Development in Role Theory. Annual. Review. Social. 1986. 12:67-92, Center for Research in Social Behavior, University of Missouri-Columbia, Columbia, Missouri 65211
4. Bonsón, E. and Flores, F. (2011), "Social media and corporate dialogue: the response of global financial institutions", Vol. 35 No. 1, pp. 34-49. online]. [cit. 2018-07-17]. Retrieved from:, doi:10.1108/14684521111113579
5. Coman, Mihai (2018) Media Anthropology: An Overview, (MA) University of Bucharest, Romania http://www.philbu.net/media-anthropology/coman_maoverview.pdf
6. Communications Authority of Kenya (CAK) The Third Quarter Sector Statistics Report for the Financial Year 2017/2018 (1st January- 31st March 2018), viewed on August 9, 2018 http://www.ca.go.ke/images/downloads/STATISTICS/Sector%20Statistics%20Report%20Q3%202017-18.pdf
7. Costina, A. (2004) Digital Anthropology and Virtual Societies An interdisciplinary study on the anthropology of informational networks PhD, Faculty of Sociology and Social Work, Babeș-Bolyai University
8. Doda, Z. (2005) Introduction to Sociocultural Anthropology, M.A. Social Anthropology, Ethiopia Public Health Training Initiative (EPHTI) and USAID
9. Eddy, M. (2013). "The shape of knowledge: children and the visual culture of Literacy and Numeracy", Science in Context: 26: P.215-245
10. El Khouli, M. (2013) The Most Important Negative Aspects of Using Social Networking Affecting the Family Stability in Abu Dhabi- A Pilot Study, IACSIT International Journal of Engineering and Technology, Vol. 5, No. 1, pp..85-90

11. Encyclopedia Britannica. [online]. [cit. 2018-05-03]. Retrieved from: https://www.britannica.com/place/Mount-Kenya
12. Eyrich, N., Padman, M. L., & Sweetser, K. D. (2008). PR practitioners' use of social media tools and communication technology. Public Relations Review, 34(4), 412-414. doi:10.1016/j.pubrev.2008.09.010
13. Ghaith, Mohammed Atef (1997). The Sociology Dictionary, Dar El-MArafa, Alexandria
14. Ginsburg, Faye, Abu-Lughod, Lila, Larkin, Brian (2003), Introduction in Media Worlds: Anthropology in New Terrain, Ginsburg, Faye, Abu-Lughod, Lila, Larkin, Brian (eds.), Berkely: University of California Press.
15. Harris. K. and McCabe, A. (2017) Community Action and Social Media: A Review of the Literature. Third Sector Research Centre Working Paper 139, pp 1-72, Information Civil Society (ITS) and University of Brigham, USA
16. Hickey, S. and Mohan, G. (2003) Relocating Participation within a Radical Politics of Development: Citizenship and Critical Modernism. Draft working paper prepared for conference on 'Participation: From Tyranny to Transformation? Exploring new approaches to participation in development', 27–28 February 2003, University of Manchester, Manchester.
17. Ibn Hamoda, Abou Allam (1996). Simple Arabic Alphabetical Dictionary, Dar El –Oma, Algeria
18. Jäntti, Piia (2015). The Usage of Social Media Among Young Adults Living in Nariobi, Kenya. Only entertainment or contributions to societal change?, University of Jyväskylä, Kenya
19. Johansson,R. (2003) Case Study Methodology, paper presented in International Conference "Methodologies in Housing Research" organized by the Royal Institute of Technology in cooperation with the International Association of People–Environment Studies, Stockholm, 22–24 September 2003.
20. Khalil, Omar (2000). Modern Sociology Dictionary, Dar El-Shorouk for publication and distribution, Egypt.

21. Larsson, Thomas. (2001). The Race to the Top: The Real Story of Globalization Washington, D.C.: Cato Institute. ISBN 978-1930865150
22. Linton, Ralph. (1936). The Study of Man. New York NY: Appleton-Century-Crofts, Inc
23. Mathenge, A.N. (2013) “Growth of Social Media in Kenya”, Seminar Paper Submitted to the School of Science, Engineering and Technology in Partial Fulfillment of the Requirements for the Award of the Degree of Bachelor of Science in Computer Science, Kabarak University, Kenya.
24. Mayfield, Anthony (2007) What is Social Media? (Online resource: http://www.icrossing.co.uk/fileadmin/uploads/eBooks/What_is_Social_Media_iCrossing_ebook.pdf). ICrossing.
25. MEAD, Margaret. 1956. New lives for old. Cultural Transformation – Manus – 1928-1953. New York: William Morrow
26. Moran, K.C. (2006). The global expansion of children’s television: A case study of the adaptation of Sesame Street in Spain. Learning, Media and Technology, 31(3), 287-300.
27. O’Reilly, K. (2005) Ethnographic Methods. Abingdon, Oxford: Routledge. Pink, S. (2007) Doing Visual Ethnography. London: SAGE.
28. Osorio, Francisco (2005), Proposal for Mass Media Anthropology in Rothenbuhler Eric, Coman Mihai (eds) Media Anthropology, SAGE, London
29. Oxford Dictionary (2018) https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/globalization
30. Pink, S., Horst. H., Postill. J., Hjorth,, L. Lewis. T., and Tacchi. J. (2015). Ethnography in a Digital World. In Digital Ethnography: Principles and Practices. SAGE Publications
31. Postill, John (2009) What is the Point of Media Anthropology? Social Anthropology/Anthropologie Sociale (2009) 17, 3 334–344. C 2009 European Association of Social Anthropologists. doi:10.1111/j.1469-8676.2009.00079.x
32. Rayan, Mohamed Siad (2012) New Media, Al Ahram Publication, Egypt

33. Rheingold, H. (1993). The virtual community: Homesteading on the electronic frontier. Basic Books
34. Robertson, Roland (1992). Globalization : social theory and global culture (Reprint. ed.). London: Sage
35. Sandu, Cuturela (2009) “Dimensiunea Culturala a Globalizarii”, Congres A.R.A., Sibiu, Romania
36. Schiller, H. (1993). Transnational media: Creating consumers worldwide. Journal of International Affairs, 109-193
37. United Nations Development Program (UNDP) online]. [cit. 2018-06-02].Retrieved from: http://hdr.undp.org/en/humandev
38. Walkosz, B.J., Jolls, T. and Sund, M.A.(2008). Global/Local: Media Literacy for the Global Village , Paper Submitted for International Media Literacy Research Forum Inaugural Meeting, OfCom incorporating Q/TIPS framework, Center for Media Literacy, www.medialit.org
39. Wilcox, D. L., & Cameron, G. T. (2010). Public relations: strategies & tactics. (9th ed.). Pearson Education: Boston, USA
40. Yin, R.K., (1984). Case Study Research: Design and Methods. Beverly Hills, Calif: Sage Publications.
41. Zaina, Z. (2007) Case study as a research method, Faculty of Management and Human Resource Development University Technology Malaysia, Jurnal Kemanusiaan bil.9, P1-6, Jun 2007

الإنعكاسات الفنية لجنوب الجزيرة العربية علي تماثيل بلاد الحبشة في الفترة من القرن الثامن قبل الميلاد حتي القرن الرابع الميلادي

أ.د. شويكار محمد سلامة (*)

تعتبر الفنون في العالم القديم الواجهة الحضارية التي تعكس مدى تقدم المجتمعات وازدهارها، كما أنها في نفس الوقت تُمثل سجلًا حضاريًا يعكس الوسط الفكري الذي ساد في المجتمعات القديمة[1]، ولقد اتخذت الفنون في العالم القديم –بشكل عام– أسلوبًا وأنماطًا مختلفة من مكان لآخر، والسبب في هذا الاختلاف عدة عوامل أهمها التأثير الديني والذي طبع كل بلد من بلدان العالم القديم بمميزات مختلفة على حسب العقيدة السائدة فيها وما فرضته على الفن والفنانين من أفكار وتصورات وقيود[2]، فضلًا عن تأثير العوامل والظروف البيئية كالموقع، والتضاريس، والمناخ...وغيرها، فضلًا عن التأثيرات الناجمة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، علاوة على العلاقات الخارجية وأثرها على الفنون؛ حيث نجد أن فنون الحضارات القديمة كانت تؤثر وتتأثر في بعضها البعض بحكم العلاقات التجارية أو السياسية[3].

يعتبر الفن القديم في جنوبي شبه الجزيرة العربية واحدًا من أهم مميزات حضارة الممالك العربية الجنوبية القديمة، حيث أنه تميز بطابع مختلف في أسلوبه الفني عن حضارات الشرق الأدنى القديم، وفي هذا الصدد أكد عبد الحليم نور الدين أن "إنجازات الفن العربي الجنوبي جاءت معبرة بصدق عن حياة المجتمع العربي الجنوبي والتطورات المختلفة في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية، وكذلك جاءت متأثرة بالتنوع البيئي الشديد وظروف وخصائص المكان والواقع الجغرافي الطبيعي، كما تأثر أيضًا بمقدار الانفتاح والتأثير المتبادل مع الحضارات الأخرى مما أتاح للفنون العربية الجنوبية أن تطل وتتعرف وتتأثر وتؤثر بالاتجاهات الفنية المصرية والأشورية والبابلية والفارسية واليونانية والهندية"[4].

ولقد أكدت الاكتشافات الأثرية المتتالية في إثيوبيا وإريتريا الافتراض القائل بأن التأثير العربي الجنوبي في بلاد الحبشة لم يقتصر على الجوانب الثقافية والعناصر المعمارية الضخمة، بل ظهر جليًا في العديد من الجوانب الفنية التي خلفتها تلك المناطق متمثلة في بعض الأواني الفخارية وزخارفها والتماثيل وبعض المشغولات

(*) كلية الآداب - جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ٦٧٩ - ٦٩٠ .

الطقسية بما في ذلك موائد القرابين ومحارق البخور وبعض الزخارف المعمارية –كما سوف تُبين الدراسة بالتفصيل[5]، هذا التأثير العربي الجنوبي القوي في النصف الأول من الألف الأول ق.م كان مقترنًا بتأثيرات أخرى مصرية قديمة أو مروية، مما أدى في النهاية إلى اندماج بين تلك العناصر المختلفة وظهور مقوم ثقافي جديد يجمع بين التأثيرات الخارجية والمكون المحلي[6].

ومن الجدير بالذكر أن البقايا الأثرية التي تُمثل الفنون في بلاد الحبشة خلال فترة الدراسة قليلة جدًا، كما إن أغلبها يرجع للنصف الأول من الألف الأول ق.م –تزامنًا مع مملكة دعمت– لذا فإن النماذج التي سوف تعتمد عليها الباحث في هذا الدراسة قليلة، ربما تُسهم الحفائر في المستقبل في الكشف عن المزيد من النماذج الفنية، لكن على الرغم من قلتها إلا أنها تُبين بقوة التأثير العربي الجنوبي في المنطقة كما تعكس أيضًا مدى اندماج التأثيرات العربية الجنوبية مع المصرية القديمة أو النوبية، وسوف تتناول الدراسة التأثيرات العربية الجنوبية في النماذج الفنية التي عُثر عليها في بلاد الحبشة والتي تتمثل في المنحوتات الحجرية بما في ذلك التماثيل الآدمية والحيوانية وتماثيل على شكل أبي الهول.

عُثر في جنوبي شبه الجزيرة العربية على عدد كبير من المنحوتات، ولقد كان هذا الكم الكبير دليل على الوازع الديني والضرورة الدنيوية، حيث نجد أن معظم هذه المنحوتات كانت تماثيل أدمية تُستخدم كنذور للمعبودات أو توضع في المقبرة، وبعضها تماثيل لحيوانات لها رمزية دينية وتُمثل رموز للمعبودات[7]، أما في بلاد الحبشة، فلم يزدهر فن النحت مثل الازدهار الكبير الذى ظهر في العمارة، حيث أن الأنماط التي عُثر عليها محدودة وهى عبارة تماثيل صغيرة لأشخاص كانت توضع في المعابد كتقديمات نذرية[8].

ومن النماذج الفنية التي يظهر عليها التأثير العربي الجنوبي:

1–تمثال لامرأة وناووس من حاولتي

عُثر في حاولتي إلى الغرب من يحا علي عدة تماثيل مدفونة ذي نمط متشابه، واحد منها فقط عُثر عليه كاملًا لكنه كان مكسور الرأس وقت العثور عليه، وبعض من أجزاءه كانت متناثرة داخل الناووس[9]، هذا التمثال (JE 1657) مصنوع من الحجر الجيري الأبيض الناعم، ارتفاعه حوالي 82 سم، ومعروض حاليًا في متحف أديس أبابا، ويمثل امرأة جالسة وكفاها مبسوطان على ركبتيها وتلبس ثوبًا طويلًا به ثنايا طويلة مُمثلة على هيئة حزوز، تظهر فتحة الرداء عند الرقبة على شكل حرفV يحيط بها شريطان لتزين حواف الفتحة، ترتدي قلادة عريضة فوق الثوب تتكون من ثلاثة صفوف مجدولة سميكة ينسدل منها على الصدر دلاية مكونة من ستة سيقان، وحول كل معصم سوار رباعي الشكل، وقدماها الحافيتان ترتكزان على قاعدة صغيرة مستطيلة الشكل، ورأسها في حالة سليمة فيما عدا أنفها وأذنها اليمنى، شعرها مصفوف، والعينان واضحتان وبارزتان،

ذقنها سمين ووجنتاها ممتلئتان بهما غمزتان حول الفم مما يظهر ابتسامة بسيطة، ويبدو أن هذا التمثال قد صُمم ليوضع على كرسي، حيث تم تسوية الساقين، وفي وسطهما يوجد فتحة رأسية هي الآن مهشمة[10]، من الجدير بالذكر أنه عثُر في نفس الموقع على تمثال أخر لامرأة (JE 1555) مشابه للتمثال السابق لكنه مهُشم[11].

إن هذا التمثال يعكس المكانة الاجتماعية للمرأة في بلاد الحبشة، ولقد حاول البعض مقارنته بمناظر ملكات مروي [12] أو منظر "إتي" زوجة أمير بلاد بونت[13]، **أما عن التأثير العربي الجنوبي في التمثال**، فهو يشبه هذا التمثال تمثال آخر مجهول المصدر على الأرجح من جنوبي شبه الجزيرة العربية، معروض الآن في متحف روما الوطني (MNR12113)، كما قارنه هتجين Hitegen بتمثال عُثر عليه مؤخرًا في المبنى G في منطقة مكينين – تقع في وسط حضرموت يؤرخ لنفس الفترة الزمنية[14]، كما يُشبه من حيث الجلسة والزي والملامح العامة ملامح النساء في التماثيل العربية الجنوبية والمناظر المصورة للنساء في المناظر الجنائزية وبالتحديد تمثال لسيدة تدعى برأت[15]؛ حيث لم يهتم الفنان في تماثيل النساء العربية الجنوبية بجسم التمثال والنسب التشريحية فيه بقدر الاهتمام الذي ظهر في تصوير ملامح الوجه والتفاصيل الدقيقة فيه[16]، فكانت ملامح وجه النساء متناسقة ذات عينين واسعتين، وأنف مستقيم، وفم صغير ذو شفتين مقفلتين وغالبًا ما تظهر ابتسامة بسيطة، وأذنان صغيرتان منحوتتان بعناية ولقد ثُقبت الأذن، وفى بعض الأحيان كانت ترتدي الأقراط ويظهر الشعر ممشط ومصفف، أما جسم التماثيل فلقد تميزت بالبدانة المُبالغ فيها بعض الشي وكان الجسم قصيرًا واليدان والقدمان قصيرتان وغليظتان، وتظهر اليدان ممدودتان إلى الأمام والرأس في وضع مستقيم ناظرة إلى الأمام، كما تميزت الملابس بكثرة الثنايا، وقام الفنان بإظهار النساء وهن بكمال زينتهن في اليدين وعلى الرقبة[17]، كل تلك الملامح ظهرت في تمثال حاولتي.

أما عن الناووس (RIE 14) ، فلقد عُثر عليه في نفس الموقع في حاولتي، أطُلق عليه البعض لفترات طويلة لفظ "العرش"[18]، لكن هو في الواقع ليس عرشًا وإنما ناووس أو كوة مقدسة صُممت لاستيعاب صورة الإله أو تماثيل الملوك، وبشكل عام فإن هذا الشكل الحجري ذي السقف المقبي يرتبط بشكل كبير بالمقاصير الخشبية المحمولة للمعبودات المصرية والنوبية[19]، هذا الناووس منحوت من كتلة واحدة من الحجر الجيري المحلي، يبلغ ارتفاعه 140سم، ومعروض في متحف أديس أبابا (JE 1658)، يرتكز الناووس على الأرض من خلال أربعة أقدام مشكلة على هيئة أقدام ثور، اثنتان تتجهان للأمام واثنتان إلى الخلف، تحمل تلك الأقدام قاعدة مزينة بشريطين تعلوهما كوة عليها زخارف باستثناء الواجهة الخليفة فهي ملساء تمامًا، ويعلو الكوة سقف على شكل قوس مقبى عرضه 67 سم وعمقه 57 سم، وعلى طول الحافيتن الأماميتين التي يبلغ سمكهما 7 سم يوجد صفان من الوعول في اتجاه متقابل تتجه نحو شجرة واقفة على قمة الناووس، أما الحافتان الجانبيتان

مزينتان أيضًا بزخارف للوعول تعلو بعضها البعض تتجه نحو الكوة ويبلغ عرض هذا الإفريز حوالي 13 سم[20].

يزين جانبي الناووس نفس المنظر بنقش ضئيل البروز، حيث يظهر شخص صغير بلا لحية يحمل عكازًا خلفه رجل كبير ذو لحية، ويبدو الاثنان وكأنهما يسيران، أنفاهما معقوفان قليلًا، وشعرهما مصفف وتظهر عليهم الملامح السامية، يلبس الشخص الصغير جلبابًا ينسدل حتى أسفل القدمين، وعباءة تغطي كتفيه، بينما يرتدي الشخص الكبير مئزرًا فضفاضًا له أهداب تتدلى من الخلف، مشدود إلى الوسط بحزام يبدو معقودًا من الخلف وإحدى طرفيه متدلية، وعباءة مطروحة فوق كتفيه مربوطة بعقدة كبيرة عند الصدر، يلبس سورًا رباعيًا في معصمه الأيسر ويحمل في يده اليسرى مروحه ويده اليمنى يحمل شيئًا يشبه الهراوة، بينما في النقش الموجود على الجانب الأيسر يحمل الشخص الكبير مروحه فقط في يده ولا يرتدي سورًا في معصمه، لكن هذه الاختلافات الطفيفة بين النقشين ليست بذات أهمية ولا تدعو للشك في أنهما يصوران نفس المنظر، وعلى الجانب الأيمن من الناووس كُتب اسم علم مذكر بخط سبئي (𐩧𐩰𐩧) رفش، إن الأسلوب الفني المُستخدم في تصوير الشخص الكبير يشبه إلى حد كبير هيئة أمير بلاد بونت في الدير البحري، حيث الوقفة الرشيقة، والشعر القصير، واللحية المدببة، والأنف المعقوف، والحزام المربوط على الظهر والمئزر الذى يتدلى جزءٌ منه للخلف[21]، كما إن العثور على أجزاء من التمثال داخل الناووس يجعلنا نعتقد بأن هاتين القطعتين صنعا ليكونا معًا[22].

يظهر **التأثير العربي الجنوبي في الناووس** في أقدام الثور التي يرتكز عليها الناووس والتي تشُبه نماذج عربية جنوبية من مأرب –مع العلم بأن ذلك سمة شائعة أيضًا في الفن المصري القديم والمروي، وكذلك إفريز من زخارف الوعول الرابطة، والتي رُتبت بشكل متناظر حول شجرة الحياة في المنتصف، هذه الزخارف بالتأكيد عربية جنوبية في الشكل والأسلوب[23]، كما يظهر الاهتمام بتصوير قرون الوعول، والتي كانت تصور كبيرة بشكل غير طبيعي، في المقابل ظهر عدم الاهتمام بالنسب التشريحية في بقية جسم الوعول، ويتطابق إفريز الوعول المصور على الناووس بشكل كامل مع افريز الوعول المصور على لوحة من الألباستر التي عُثر عليها في معبد برآن[24]، كما إن الشعر المجعد بإحكام الذى ظهر على الأشخاص على جانبي الناووس، يتطابق مع الهيئات التي ظهرت على العملات العربية الجنوبية[25].

ترى جاكلين بيرن أن هذا الناووس فريد من نوعه ربما كان يمُثل الناووس الذي كان يُحمل أثناء المواكب، وعلى الرغم من عدم العثور على ما يُشبهه في جنوب شبه الجزيرة العربية –ربما يرجع ذلك إلى الوضع الراهن للبحث الأثري في اليمن– فإن بعض ملامحه أظهرت التأثير العربي الجنوبي[26]، جنبًا إلى جنب مع التأثيرات المصرية والمروية التي ظهرت في القلادة التي ترتديها، وكذلك في العصي التي يمسكها الصغير التي تشبه

الشعار الملكي في كل من مصر ومروي، وهذا يشير إلى العملية المعقدة من الاندماج والتي نتج عنها في النهاية فن مميز في هذه المنطقة[27].

2-تمثال لامرأة من عدى قلامو وآخر من مكبار أكاوا

عُثر على تمثال لامرأة ضمن خبيئة في عدي قلامو (RIE 52)عند الحافة الغربية لهضبة تجري[28]، يبلغ ارتفاع قاعدة التمثال 14.5سم والعرض29سم وإجمالي الارتفاع 46 سم، معروض في متحف أديس أبابا الوطني (JE 3)، حيث تتكئ اليدان على الركبتين ولكنهما كانتا تحملان كأسين أسطوانيين، ويظهر بقايا عقد على الصدر وأسوار في اليدين ربما كانت من معادن نفيسة، يزين الرداء بأشكال زهور مطعمة، أما المقعد فكان صغير ومزين بشريط هندسي، مُسجل على القاعدة نص (𐩣𐩨𐩲𐩺 𐩱𐩧𐩣𐩺 𐩲𐩨𐩣𐩺) والذي جاء بمعنى "لعله يعطي يمنت ولد"[29].

كما عُثر مؤخرًا على قمة الكتل الحجرية الموجودة في قدس الأقداس في معبد مكبار أكاوا على تمثال لامرأة جالسة (DAI ʿAddi ʾAkawəḥ 2008-3)، محفوظ في متحف وكار المفتوح، يتميز هذا التمثال بالجودة الفنية في نحته وفي الرداء، يشُبه التمثال الذى عثر عليه في عدى قلامو بشكل كبير؛ من حيث الحجم وطريقة الصناعة، وكذلك نفس النص باستثناء أن النص المُسجل على تمثال معبد مكبار أكاوا يذكر المعبود إل مقه (𐩣𐩨𐩲𐩺 𐩱𐩧𐩣𐩺 𐩲𐩨𐩣𐩺 𐩧𐩣𐩺𐩨𐩧𐩣𐩺) بمعني "لعل إل مقه يعطي يمنت ولد"، لذا لا يوجد سبب للشك بأن هذا التمثال كان يُمثل جزء من مقتنيات المعبد، لكن للأسف رأس وأيدي هذا التمثال مفقودة[30].

يشبه هذان التمثالان إلى حد كبير في شكلهما العام العديد من النماذج من جنوبي شبه الجزيرة العربية من حيث الهيئة وزخارف الثياب والقاعدة وطريقة وضع وصيغة النصوص المصاحبة[31]، كما يعكس وضع اليدين بهذا الشكل حالة التعبد والتي ظهرت في العديد من التماثيل العربية الجنوبية[32]، منها على سبيل المثال تمثال مصنوع من البرونز لسيدة تُدعى برأت، كما هو مكتوب على واجهة القاعدة؛ حيث تجلس السيدة على مصطبة مرتفعة من الحجر على واجهة هذه المصطبة كتابة بخط المسند، ولقد وجد هذا التمثال في البوابة الجنوبية من بيت حدث بواسطة البعثة الأثرية الأمريكية عام 1950م، وهو محفوظ في متحف عدن، ارتفاع التمثال 52سم وارتفاع المقعد 17سم، ويتشابه هذا التمثال مع النماذج الحبشية من حيث الجلسة على مقعد تستند على مقدمته القدمان، ووضع المقعد على قاعدة كبيرة بواجهتها نقش بخط المسند[33].

3-تماثيل التركواتا

هي عبارة عن تماثيل صغيرة لأشكال آدمية وحيوانية تُصنع من الطين، ولقد عُثر على تماثيل صغيرة لنساء بدينة من الطين في مواقع ما قبل قيام مملكة أكسوم في مطرا وأدوليس[34]، واكريدا[35] وحاولتى، ويعرف

ذلك النوع من التماثيل باسم تماثيل التراكوتا[36]، تشبه هذه النماذج تماثيل السيدات التي عُثر عليها في جنوبي شبه الجزيرة العربية من حيث بعض الملامح؛ حيث الجسم الاسطواني والثدي المتدلي إلى حدا ما والرأس التي تشبه رؤوس الطير[37]، ولقد ظهرت تلك الملامح في العديد من التماثيل العربية الجنوبية المُشكلة من الطين منها على سبيل المثال التمثال (YM 1616) المعروض في متحف صنعاء الوطني، حيث شُكلت العينان على شكل نقطة كبيرة تُحيط بها مجموعة من النقاط، كما يغطي جميع أجزاء الجسم نقاط، ويؤرخ هذا التمثال لبداية الألف الأول ق.م[38]، ونموذج آخر لامرأة في وضع جلوس وكانت العينان على هيئة نقطتين وتميزت الرقبة بأنها غليظة ويدور حولها صفان من ثقوب صغيرة ربما تُمثل قلادة، محفوظة في متحف كلية الآثار بجامعة صنعاء تحمل رقم (487)[39].

على الرغم من ذلك يوجد اختلاف عام بين هذا النوع من التماثيل التي عُثر عليها في المنطقتين، يتمثل في أن تماثيل بلاد الحبشة عُثر عليها في المعابد والمرتبطة بالممارسات الطقسية، عكس التماثيل العربية الجنوبية التي عُثر عليها في سياق جنائزي في المقابر[40].

ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم العثور حتى الآن على تماثيل ترجع لفترة مملكة أكسوم، باستثناء عدد من الرؤوس المُشكلة من الفخار اسُتخدمت كغطاء لجرار عثر عليها ستيورات أثناء الحفائر التي قام بها عام 1989م في أكسوم، وفى هذا الصدد ترى جاكلين بيرين بأن تسريحية الشعر في هذه الرؤوس تتماثل مع الأشكال المنحوتة على الأعمدة في معابد معين في جنوبي شبه الجزيرة العربية[41]، ويجب الإشارة أنه وفقًا لما جاء في نصوص الملك عيزانا في حروبه مع البجة كان يوجد تماثيل كبيرة للملك من الذهب والفضة والنحاس، لكن لم يتم العثور عليها حتى الآن[42]، ربما تُسهم الحفائر في المستقبل في الكشف عن هذه التماثيل.

4-تماثيل أبي الهول

كانت تماثيل أبي الهول -علي شكل أسد رابض برأس آدمي- أحد عناصر فن النحت في فترة مملكة دعمت، حيث تم العثور على العديد منها في الجزء الشمالي من بلاد الحبشة، وأفضل النماذج التي عُثر عليها لتماثيل أبي الهول في عدي قرمتن (RIE 54) شمال شرق كاسكاسى أبعاده 24سم×30سم؛ حيث يظهر بشعر مضفر، كما في الرؤوس الأكسومية المصنوعة من الفخار والتي ترجع لفترات متأخرة، ويوجد حول الرقبة قلادة قوامها ثلاثة صفوف، وتظهر القلادة أيضًا على تمثالين لأبي الهول عُثرا عليهما في مطرا[43]، كما عثر على تمثال آخر مهشم في دبدب (RIE 70) إلى الجنوب من مطرا من وسط تيجراي عليه نص قصير مكرس للمعبود هوبس أحد المعبودات العربية الجنوبية[44]، كما عثُر في حاولتي على بقايا تمثال أبي الهول من الطين جنوب غرب أكسوم (JE 1602)[45]، وعُثر على بقايا تمثال على شكل أبي الهول في منطقة شيكا بيرت

Chika-Beret على بعد 30 كم جنوب شرق ديسي Dessie، ولقد ثار جدل كبير حول تأريخ هذا التمثال، ونسبه البعض لفترة أكسوم، لكن يرى فيلبسون أن هذا الرأي غير مُقنع[46].

تري جاكلين بيرين أنه من الصواب أن نبحث عن أصول مصرية أو مروية لتماثيل أبي الهول التي عُثر عليها في بلاد الحبشة[47]، حيث ظهرت تماثيل أبي الهول في جنوبي شبه الجزيرة العربية بأسلوب مختلف على شكل أنثى أسد مجنحة، وهي بذلك تشبه حضارات الشرق الأدنى القديم وبلاد اليونان وبحر إيجة، بينما ما عُثر عليه في بلاد الحبشة كانت لذكر، والمرجح أن هذه التماثيل ترتبط بالتقاليد المصرية القديمة أو مستمدة من ثقافة كوش في بلاد النوبة، لكن وجود نصوص عربية جنوبية على بعض تماثيل أبي الهول ربما يشير إلى مفهوم جديد يربط بين الأصل المصري أو النوبي والاستخدام العربي الجنوبي، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال، هل يمثل هذا الشكل الفريد تصورات محلية للمعبودات العربية الجنوبية؟

لم يقتصر الأمر على شكل تماثيل أبي الهول فقط بل شعبية الموضوعات التي تصور الأسود وأبي الهول في جنوبي شبه الجزيرة العربية، حيث يلاُحظ الندرة الشديدة للموضوعات التي تصور الأسد في بدايات الفن العربي الجنوبي وعلى النقيض من ذلك كان الأسد وأبي الهول من أكثر الموضوعات التي ظهرت في ثقافات وادي النيل[48]، وبالتالي فإن ذلك يشير إلى أن الفن في فترة مملكة دعمت لم يكن نتيجة تأثير عربي جنوبي فقط بل ظهرت تأثيرات وعناصر من مصر القديمة أو النوبة على الرغم من أنها أقل تأثيرًا في تلك الفترة[49]، لذا فإن ظهور تماثيل أبي الهول بأسلوب مروي أو مصري يشير إلى أن الدلالات العربية الجنوبية والمحلية قد اندمجت في قالب واحد في النصف الأول من الألف الأول ق.م وظهرت بأسلوب جديد[50].

5- تماثيل حيوانية

أولى الفنان العربي الجنوبي عناية فائقة بالتماثيل الحيوانية وخاصة الثور والوعل، اللذان كانا يرمُزان للمعبودين إل مقه وعثتر، ولقد أعطى الفنان أهمية كبيرة لهذه التماثيل أكثر من التماثيل الآدمية من حيث النسب التشريحية والشكل والملامح، وكانت هذه الحيوانات إما تنحت منفصلة أو تُشكل أجزاء زخرفية في عناصر أخرى، فلقد شاع وجود رمز الثور على الموائد في حين كثرت أفاريز رؤوس الوعول على المباني واللوحات كما سوف تُبين الدراسة[51].

أما عن النماذج التي تعكس التأثير العربي الجنوبي في التماثيل الحيوانية:

- عُثر أثناء حفائر لاكنت في حاولتي عام 1953م على تمثال لثور منحوت من الألباستر (JE 115)، ربما كان مكرسًا للمعبود إل مقه، وتمثال آخر من جوابكيلا بالتحديد من معبد ميلازو (JE 061) من الشست مكرس للمعبود إل مقه مُسجل عليه نصوص بالعربية الجنوبية[52]، كما عُثر على تمثال آخر لثور في منطقة ماهبيرا

ديجوف Mahabere Dyagove بالقرب من أكسوم[53]، بالإضافة إلى تمثال آخر من خبيئة عدي قلامو(JE 10) –راجع خبيئة عدي قلامو[54]، تتشابه تلك التماثيل مع العديد من النماذج من جنوبي شبه الجزيرة العربية، منها على سبيل المثال لا الحصر، تمثال لثور من ظفار منحوت من الحجر الجيري، محفوظ حاليًا بمتحف صنعاء الحربي، وربما كُرس هذا التمثال أيضًا للمعبود إل مقه[55]، وكذلك رأس تمثال آخر لثور محفوظ في متحف قسم الآثار جامعة صنعاء، ولقد برع الفنان في نحت هذه التماثيل وإظهار النسب والتفاصيل التشريحية والملامح العامة للحيوان، فبرع في تصوير الثنيات على جبهة الثور وعيونه وملامح الوجه[56]، وتمثال آخر لثور من الحجر الجيري، محفوظ في متحف صنعاء الوطني (Al-Jawf 04.60)[57].

– العثور على رؤوس ثيران من الطين في مواقع ثقافة أونا القديمة[58]، والتي تتشابه مع العديد من النماذج التي عُثر عليها في منطقة صبر على ساحل تهامة، مما يؤكد وصول التأثير العربي الجنوبي إلى المناطق الغربية المنخفضة في إريتريا[59].

– عُثر في يحا على ثلاثة أجزاء لرؤوس أسود تُشكل صنابير لتصريف المياه، محفوظة حاليًا في المتحف الوطني في أديس أبابا[60]، وعلى الرغم من أن الأسد من الحيوانات التي ندر تجسيدها في جنوبي شبه الجزيرة العربية[61]، إلا أنه تم العثور على العديد من النماذج بهذا الشكل في جنوبي شبه الجزيرة العربية، فعلي سبيل المثال لا الحصر جزء من صنبور من الحجر الكلسي على شكل أسد، عُثر عليه في مأرب يؤرخ للفترة ما بين القرن الثامن– القرن السابع ق.م، محفوظ في متحف مأرب[62]، كما عُثر في معبد "سين ذو حلسم" في حضرموت على بقايا صنابير منحوتة من حجارة بأشكال حيوانية مرت على ظهرها قنوات لمرور السوائل[63].

– عُثر في مقبرة الضريح في أكسوم على قطعة من البرونز لوعل واقف، يرى ستيورات أن هذا النموذج مستورد من جنوبي شبه الجزيرة العربية[64]، حيث أنه يشبه العديد من النماذج من أماكن مختلفة من جنوبي شبه الجزيرة العربية[65].

هوامش البحث

(1) عزت ذكي قادووس، *تاريخ عام الفنون*، الإسكندرية: مطبعة الحضري، 2000م، ص أ.

(2) Ross, L., *Art and Architecture of the World's Religions,* USA: Greenwood press, 2009, pp. xi-xx.

(3) للمزيد انُظر؛ عادل عبد الحميد أمين النادي، التأثيرات الداخلية والخارجية على الفن اليمني القديم، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي لحضارات الشرق الأدنى القديم، جامعة الزقازيق، 1992م، ص12-21، 59-90، 87.

(4) عبد الحليم نور الدين، "ملامح الفن اليمني القديم"، *اليمن الجديد*، (العدد السابع، 1985م)، ص72.

(5) جاكلين بيرين، "الفن في منطقة الجزيرة العربية قبل الإسلام"، *دراسات يمنية*، (العددان 24،23، 1986م)، ص19.

(6) Garbini, G., *Landmarks of the world's art: the ancient world*, New York: McGraw-Hill, 1968, p.168.

(7) أبو العيون بركات، "الفن اليمني القديم"، في *الموسوعة اليمنية*، جـ3، ط1، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، 2003م، ص 2289.

(8) Moscati, S., Op. Cit., p.193.

(9) de Contenson, H., "Les fouilles de Haoulti en 1959, Rapport préliminaire ", Op. Cit., p.42.

(10) de Contenson, H., "Les monuments d'art sud-arabe découverte sur le site de Haoulti (Ethiopie) en 1959", *Syria*, (Vol. 39, 1962), pp.66-67.

(11) de Contenson, H., "Les fouilles de Haoulti en 1959, Rapport préliminaire ", Op. Cit., p.43.

([12]) للمزيد عن دور الملكات الديني والسياسي في العصر النبتي والمروي في السودان القديم انُظر؛ هند عبد المجيد توفيق الفقي، مرجع سابق، ص29-130.

(13) Manzo, A., "Capra nubiana in Berbere Sauce? Pre-Aksumite Art and Identity Building", *AAR*, (Vol. 26, No. 4: Re-evaluating the Archaeology of the First Millennium BC in the Northern Horn, 2009), p.296.

(14) Benoist ,A., *et al*, "Building G at Makaynun: a late pre-Islamic settlement above the ruins of a South Arabian town", *AAE*, (Vol. 25, 2014), pp. 80, 87.

(15) de Contenson, H., "Les monuments d'art sud-arabe découverte sur le site de Haoulti (Ethiopie) en 1959", Op. Cit., pp.74-76.

(16) عبد الحليم نور الدين، مرجع سابق، ص88، 102 ؛ عزة علي عقيل بن يحيي، *البرونز في اليمن القديم*، جـ1: التقنية، التماثيل، الزينة المعمارية، ط1، صنعاء: مطابع السياغي الحديثة، 2010م، ص31.

(17) فتحي عبد العزيز الحداد، الأشكال الأدمية في فنون جنوب وغرب شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، المعهد العالي لحضارات الشرق الأدنى القديم، جامعة الزقازيق، 1996م، ص100-103.

(18) de Contenson, H., "Les fouilles de Haoulti en 1959, Rapport préliminaire ", Op. Cit., p. 42.

(19) Manzo, A., Op. Cit., p.298.

(20) Phillipson, D. W., *Foundations of an African Civilisation: Aksum and the Northern Horn, 1000 BC - AD 1300*, Op. Cit., p.30.

(21) هـ. دى كنتنسون، مرجع سابق، ص 350، 354.

(22) Finneran, N., Op. Cit., p.130.

(23) Page, W. F., Davis, R. H., *Encyclopedia of African History and Culture,* Vol. 1: ancient Africa (Prehistory to 500 CE), USA: Facts on File, 2005, p.111.

(24) Phillipson, D. W., *Ancient Ethiopia: Aksum, its antecedents and successors*, Op. Cit., p. 47; Avanzini, A., "Some thoughts on ibex on plinths in early South Arabian art", *AAE*, (Vol. 16, 2005), p.145, 148;

(25) عصام السعيد، *تاريخ العرب في العصور القديمة*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص 68 ؛ محمد بن على الأكوع الحوالي، *اليمن الخضراء مهد الحضارة*، مرجع سابق، ص 196.

(26) Moscati, S., Op. Cit., p.231.

(27) Phillips, J., "Punt and Aksum: Egypt and the Horn of Africa", Op. Cit., p.443.

(28) تم العثور في عدي قلامو –على بعد 40كم شمال واكور– على مخبأ يحتوي على قطع أثرية أغلبها كان مكسورًا لها دلالات دينية أو رمزية مرتبطة بالسلطة وطبقة النبلاء، تؤرخ هذه المقتنيات في الفترة ما بين من الربع الثاني من الألف الأول ق.م حتى القرن الثالث الميلادي، حيث تلقى المعهد الإثيوبي للآثار عام 1954م بلاغ من المكتب الحكومي في ميكيل Makalle بالعثور على مشغولات أثرية في شرق تيجراي، أثبت التحقيق أن تلك القطع كانت موجودة أسفل بلاطة حجرية تم الكشف عنها أثناء قيام السكان المحليين ببناء مسجد في هذا المكان في عدي قلامو، وبفحص تلك المشغولات تبين أنها ترجع لفترات زمنية مختلفة، وبالتالي تم تفسير هذا المخبأ على أنه تم جمع هذه المشغولات في عصور لاحقة ودفنها فيه في فترة لا تزيد عن بداية القرن الثالث الميلادي، وهذه المشغولات هي:

– التمثال المذكور، تمثال حجري لسيدة جالسة (RIE 52=JE 3).

– جزء مكسور من محرق بخور منقوش (RIE 8= JE 4).

– قطعة من النحاس على شكل منجل، منقوش عليها اسم ملك ولقب جدر (RIE 180=JE 5).

– قطعتان من تمثال لثور منحوت من الحجر الكلسي الأبيض(JE 10).

– جزءان من مذبح حجري ذو ثلاث أرجل، مكسور وغير مكتمل(JE 11-12).

– أربع مشغولات نصف كروية من النحاس، وهي تُشبه بشكل شبه مؤكد تلك الأمثلة التي عُرفت في وادي النيل خلال أوائل القرون الميلادية(JE 6-9)، للتفاصيل انُظر؛

Caquot, A., Drewes, A. J., "Les monuments recueillis à Maqallé (Tigré)", *AE*, (Vol.1, 1955), pp.17-41.

(29) Munro-Hay, S. C., *Aksum: An African Civilization of Late Antiquity*, Op. Cit., p. 51.

(30) Wolf, P., Nowotnick, U., Op. Cit., p.376.

(31) Caquot, A., Drewes, A. J., Op. Cit., p. 24.

(32) محمد عبد الله محمد باسلامة، النحت والنقش في اليمن القديم دراسة آثارية مقارنة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995م، ص127.

([33]) أسوان محمد حسين، تمنع–هجر كحلان: دراسة تاريخية أثرية، مرجع سابق، ص156.

(34) Manzo, A., Op. Cit., p.296.

(35) Dugast, F., Gajda, I., Report on fieldwork - Preliminary survey in Tigray Region, Ethiopia (March 22nd - April 2nd 2010). [Research Report] French-Ethiopian project of archaeological and epigraphic investigations in Tigrai region, Ethiopia Pre-Aksumite and Aksumite period (8th c. BC-AD 7th c.). 2010, pp.13-14. Available at <halshs-00662856> (Access May 2016)

(36) de Contenson, H., "Les fouilles de Haoulti en 1959, Rapport préliminaire", Op. Cit., pp.43-44.

(37) Japp, S., *et al*, Op. Cit., p.13.

(38) Arbach, M., Audouin, R., *San'a' National museum: Collection of Epigraphic and Archaeological Artifacts from al-Jawf Sites*, Part II, UNESCO: Social Fund for Development in Yemen, 2007, p.137.

(39) محمد عبد الله محمد باسلامة، مرجع سابق، ص19.

(40) Fattovich, R., "The Northern Horn of Africa in the first millennium BCE: local traditions and external connections", Op. Cit., p.29, footnote, 40.

(41) Phillipson, D. W., *Ancient Ethiopia: Aksum, its antecedents and successors*, Op. Cit., p. 75-76; Munro-Hay, S. C., *Aksum: An African Civilization of Late Antiquity*, Op. Cit., pp.50-51.

(42) فوزي عبد الرازق مكاوي، مملكة أكسوم: دراسة في التاريخ السياسي وبعض جوانب حضارتها، مرجع سابق، ص327-329.

([43]) هـ. دى كنتنسون، مرجع سابق، ص354-355.

(44) Fattovich, R., Op. Cit., p.29, footnote 43.

(45) de Contenson, H., "Les fouilles de Haoulti en 1959, Rapport préliminaire ", Op. Cit., p. 43.

(46) Phillipson, D. W., *Foundations of an African Civilisation: Aksum and the Northern Horn, 1000 BC - AD 1300*, Op. Cit., p. 78.

(47) هـ. دى كنتنسون، مرجع سابق، ص354-355.

([48]) اعُتبر الأسد من الحيوانات المقدسة في مملكة مروي وأحد الرموز للمعبود المحلي ابيدماك، ولقد كان لهذا المعبود أهمية كبيرة في الحياة الدينية حيث أقيمت له العديد من المعابد وسُميت هذه المعابد بمعابد الأسد وذلك لكثرة انتشار تماثيل وأشكال الأسود المنقوشة على جدران المعابد، للمزيد عن المعبود ابيدماك وألقابه وأشكاله انُظر؛ أيمن محمد صديق الحكيم، المعبودات المروية المحلية (ابيدماك- ارنسنوفيس- سبوي مكر)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2009م،ص13-14، 32-53.

(49) Manzo, A., Op. Cit., pp.295-296.

(50) Fattovich, R., "The Development of Ancient States in the Northern Horn of Africa, c.3000 BC—AD 1000: An Archaeological Outline", Op. Cit., p.164.

(51) أبو العيون بركات، مرجع سابق، ص 2290-2291.

(52) Leclant, J.,"Haoulti-Melazo (1955-1956)", Op. Cit., pp.50-51.

(53) Finneran, N., Op. Cit., p. 31.

(54) Caquot, A., Drewes, A. J., Op. Cit., p.39.

(55) فتحي عبد العزيز الحداد، الآثار الحضارية للتواصل بين شرق أفريقيا وغرب شبه الجزيرة العربة القديمة، مرجع سابق، ص70.

(56) أبو العيون بركات، " لمحة عامة عن الفن اليمني القديم"، *الإكليل*، (العدد الأول، السنة السادسة، 1988م)، ص82.

(57) Arbach, M., Schiettecatte, J., *Catalogue des pieces archeologiques et epigraphiques du Jawf au musee national de San'a'*, Vol. 1. UNESCO, Fonds Social de Developpement, 2006, pp.68-69.

(58) Schmidt, P. R., Curtis, M. C., "Urban precursors in the Horn: Early 1st-millennium BC communities in Eritrea", Op. Cit., p.855.

(59) بوركهارد فوكت، مرجع سابق، ص48.

(60) Bent, J. T., Op. Cit., p.192; Salt, H., Op. Cit., p.408.

(61) بوركهارد فوكت، "مأرب: عاصمة سبأ"، في *اليمن في ملكة سبأ*، ترجمة بدر الدين عرودكى ومراجعة يوسف محمد عبد الله، دمشق: دار الأهالي، 1999م، ص109.

(62) وليام غلانزمان، "تمنع: عاصمة قتبان"، في *اليمن في ملكة سبأ*، ترجمة بدر الدين عرودكى ومراجعة يوسف محمد عبد الله، دمشق: دار الأهالي، 1999م، ص112.

(63) منير عبد الجليل العريقى، مرجع سابق، ص230

(64) Munro-Hay, S. C., *Excavation at Aksum,* Op. Cit., p.212.

(65) للمزيد انُظر؛ عزة علي عقيل بن يحيي، مرجع سابق، ص177-187.

Chairman of Board of Directors
Prof. Mohamed Ali Noufal
Dean of the Institute of African Research and Studies

Editor
Prof. Attia Mahmoud El-Tantawi
Vice Dean of the Institute for Graduate Studies and Research

Scientific and advisory Board
Prof. Al-Saeid Ibrahim El-Badawi
Prof. Mahmoud Mohamed Abou El Enin
Prof. Abdul Aziz Ragheb Shahin
Prof. Hussein Abdullah Murad
Prof. Magda Ibrahim Amer
Prof. Nancy Ahmed Fakhry
Prof. Adel Saad El Hassanein
Prof. Fawzia Ibrahim Morsi
Prof. Ahmed El Sherbiny
Prof. Ashraf El Azzazi
Prof. Hwaida Abdel Azim Abdel Hadi
Prof. Samir Ezzat Ibrahim

Editorial Directors
Dr. Sayed Rashad Korany
Dr. Tamer Mahmoud Abdel Wahab
Dr. Inas Fouad Ghabour

Journal of African Studies
Issued by the Institute of African Research & Studise, Cairo University
ISSUE 45 / January 2019



Journal of African Studies

A periodical scientific journal dealing with studies on African affairs in all its branches, issued by the Faculty of African Postgraduate Studies

Cairo University

- **Send articles and research to:**

Prof. Mohamed Ali Nofal

Institute of Faculty of African Postgraduate Studies - Cairo University

T: 35675501 - 35675508

Postal Code 12613 Orman / Giza

(A.R.E)

- **Contributions are sent as:**

Prof. Dean, Faculty of African Postgraduate Studies - Cairo University

At the following address:

Institute of Faculty of African Postgraduate Studies - Cairo University

s. B: 12613

Phone : 01204204250 (+2) - 01002250308 (+2) - 35675512 (+2)

E-mail: jas.iars.cu@gmail.com

Deposit number: 12643/2005

ISN: 1110/6018

Rules Of Publication in African Journal

- The journal accepts written research in Arabic, English and French. It also accepts written research in African languages in the fields of specialization that the journal deals with in accordance with the rules of publishing and arbitration in force.
- Studies and research submitted must be original and innovative and have not been published before.
- The paper will be printed in three copies on A4 paper, on two spaces, and in 14 paper, with its own floppy disk.
- The margins are placed at the end of the search, the documentation numbers are arranged in a sequential manner until the end of the search, and the tables, drawings, graphs and maps are ranked according to their location from the search.
- An abstract of the subject in Arabic and in English.
- Research and studies submitted for publication shall be subject to arbitration in accordance with the accepted scientific principles. In all cases, the journal is not obliged to refund any work to its owner. The researcher shall bear the cost of arbitration.
- Published studies and research reflect the opinions of the owners only.

Second Section



CONTENTS

Page

1 A Limestone Pyramidion Stela from the Egyptian Museum of Cairo (TR 21.6.24.17) **1 - 14**

Dr. Elhewaily, S.H

A Limestone Pyramidion Stela from the Egyptian Museum of Cairo (TR 21.6.24.17). *

Dr. Elhewaily, S.H. (*)

s.elhewaily@yahoo.com

Abstract

This relevant paper is concerned with the detailed study and publication of a rectangular, Pyramidial – topped stela, now is preserved in the Egyptian Museum of Cairo (TR 21.6.24.17) (Fig. 1. a), its provenance and date are undocumented. The stela has the form of false-door with a cavetto-cornice surmounted with a triangular projection representing a pyramidion.(1) The name and titles of the owner as well as the provenance still unknown. The paper also elucidated the artistic and religious value of this stela towards establishing a clear dating based on the style and content.

Description

It is made of limestone, and measures 107 cm in height and 65 cm in width. It is composed of a small Pyramidical top, cornice, upper thresholds, and two reliefs. (Fig. 1. b) Its images carved in low raised relief, while it`s inscription is carved in sunk relief. The deceased appeared in the upper part of this stela with his wife, and rarely alone, adoring the god of the afterlife i.e. Osiris. Sometime other gods and goddesses were depicted along with Osiris in this part such as Isis, Nephthys, Anubis and Hours. In the lower part, the deceased and his wife were receiving the offerings from the relatives.

(*) I would like to thank Dr. Abd-Alaziz Abo-Dorhat who gave me this stela and for his useful assistance. I am also grateful to Prof. Dr. Ola Elaguizi, Prof. Dr. Alaa Shaheen and Prof. Dr. Mostafa Atallah for reviewing the first draft of this article. The ideas, however, are my responsibility.

*) Assoc. Prof. Department of Egyptology, Faculty of Archaeology, Cairo University.

(1) About Stelae which take the form of False-Door see: Gaballa, G. A., "False- Door Stelae of Some Memphite Personnel", SAK 7, 1979, pp. 48-50.



a **b**

Fig. 1, a-b, A Limestone Pyramidion stela – Egyptian Museum (TR 21.6.24.17)- from Saqqara?.

a- **The Pyramidion top** 

Above, in the Pyramidion top of this stela, is a symmetrical image: two recumbent jackal-deity, each sitting upon a shrine, facing each other, protected by a S3-sign around their necks and carrying the nḫḫ-signs. However, the left jackal has a decorated tail. The signe " šn " hieroglyph (symbolizing protection) is depicting over a sign-n and a cup/basket hieroglyph (water vase).

b- **The cornice**

The upper part of the painting and the area below the top of the Pyramidion are decorated with cornice, which is in the shape of the ornament of the beech.

c- **Archival and pictorial themes of Stela**

The main theme on stela is that of artistic units headed by horizontal line of hieroglyphs (lintel) and surrounded by two vertical lines of hieroglyphs.

The Upper lintel

Double identical religious scenes were depicted on the upper threshold representing a woman kneeling raising her hands in a devotional position to the Wḏ3t-eye. She was represented wearing a long wig, a long robe with a loose robe. The Wḏ3t-eyes were depicted with raising human hands, in one of these hands there is an incense burner. Behind the Wḏ3t-eye, the owner of the stela and his wife were standing in the form of the B3- birds.

Upper part of stela

The god Osiris is depicted on the left hand sitting on a Ḥwt chair,[(2)] wearing the 3tf-crown [(3)] without horns and beard. He holds the flail "Nekhekh" in his left hand represents Lower Egypt, and the crook "Ḥḳ3" in his right hand, indicate to Upper

(2) For details about Ḥwt-thron which associated with the god Osiris, see, Kuhlmann, P., "Der Thron in alten Ägypten," MDAIK, 10, Glückstadt, 1977, p. 57ff.

(3) For details about the different shapes of 3tf-crown, see: Rasha, F.E.M., " A Ramesside Pyramidion Stela from the Egyptian Museum," Jourrnal of the Faculty of Arts, Alex. Univ., Vol. 80, 2016, pp. 139-153; Aboubakr, A., Unteresuchungen Über die ägyptischen Kronen, Glückstadt. Hamburg-New York, 1937, pp. 11-13; Goebs, K., "Crowns", in: (eds.), I.D., Redford, The Encyclopedia of Ancient Egypt, Vol. 1, Oxford, 2001, p. 323.

Egypt,[4] and wearing a necklace around his neck. The owner of the stela stands up and raises his hand in a devotional position, wearing a wig up to the shoulder and wearing a long robe with a neckline embossed on the front with vertical lines. Images of three women stand are behind him, carrying the goose in their left hand, and wearing the same long wigs surmounted with a cone of fat and lotus flower. The wigs of the first lady are curly from the last two women. It is notable that the first lady raises her right hand in a position of worship in front of the god Osiris.

Lower part of stela

It is composed of five seated figures, two men and three women. The seated man on the left hand holds two lotus flowers, while his right hand that carries a folded napkin rests on his knee. The second man embraces him from behind with his left hand. The three ladies are wearing the same long wigs hanging from the shoulder to the front, but the last lady from the front of the shoulder without tufts. The heads of the last two ladies surmounted with two aromatic suppression and lotus blossoms.

The two vertical texts on the right and left lintels:



The inscription "hieroglyphic" of the right row reads:

Rdit-dw3 n Ptḥ nb- m3ᶜt ḏd.f h3y mwt –Nwt psš ṯn ḥr……

"Adoration is given to Ptah, the lord of Justice saying to (his) mother nut to pieces???"

([4]) For his connection with other gods, see, Griffiths, I.G., The Origins of Osiris, Berlin, 1966, pp. 86ff.

The inscription of the left row reads:

Rdit-dw3 n Wsir ḏd.f h3y mwt –Nwt psš ṯn ḥr nḫt my Ptḥ

"Adoration is given to Osiris, saying to (his) mother nut to pieces them according to the power of Ptah???"

The text described the god Ptah as the lord of justice (the hieroglyphic in the right corner of the part of lower is damaged), while he did not describe it here as an Osiris. The writer also maintained the symmetrical view that the two texts were faced with some of the first from the left to the right and the second from the right to the left, as also notes the connection between God Ptah and the god Osiris. The god of the dead and the head of the court as a funerary panel and the goddess of heaven, the shadow of the deceased.

d- **Comments:**

The importance of these type of funerary stelae is manifested in its being a representation of the upper building and only adornment of the tomb of its owner. [5] Tawfik pointed out that these stelae represent a front view of the cemetry on the east.[6] Where often deceased with his wife and rarely alone appeared in the upper portion, worshiping Osiris, the minister of the gods of the other world, and some other gods such as "Isis", and Hor, and Anubis. The seated deceased and his wife are depicted in the lower part before an offering table or surrendering sacrifices from relatives.[7] Radwan confirmed that Osiris is the main god and supervisor of these stelae to give the deceased a life in the next world.[8]

 *-Inpw :*

Anubis is depicted on the top of the stela as a protector for the deceased and for the stela itself.[9] Anubis is mentioned in the textual sources as a son of Re, therefore he usually depicted on these stelae that relates to the sun. Anubis was also linked to Osiris as his son from the goddess Nyphtes. He also played a role in overseeing the

(5) Tawfik, T. S., A Special Type of Stelae From Saqqara as Substitute for A Tomb Superstructure, *ASAE*, 86 (2012-2013), pp .397-400.
(6) Tawfik, T. S., op.cit., p. 400.
(7) Ibid., op.cit., p. 398.
(8) Radwan, A., "Six Ramesside Stelae in the Popular Pyramidion-form", ANALS. LXXI, (1987), p.223.
(9) Hölzl, Round –Topped Stelae from the Middle Kingdom to the Late Period Some Remarks on the Decoration of the Lunettes, 1992, p.288.

dead as Osiris, as well as his role in embalming and reading the spells. Furthermore, he guides the deceased to the other world to the Kingdom of Osiris. Anubis bears other titles such as *(nb pt nṯr ᶜ3 ḫnty – imntyw).*[10] The title of the (*ḫnty Sḥ*-nṯr) is an indication to the role played by Anubis in the embalming of Osiris in the embalming tent and hence the role played by the deceased in the burial rituals of the purification and embalming of the (Sḥ-nṯr).[11]

<u>O-šn :</u>

The origin of šn- sign is a rope whose ends are sloping and that is a circle. When the side of the rope is free, it represents the cartouche in its basic form (šnw).[12] It is a symbol of kingship. It is one of the religious symbols that was recorded on the funerary stelae and in some religious scenes. Because of its holiness the Egyptian wanted to include the names of the kings. It is Known as early as reign of King "Den" fifth king of first dynasty and then appeared on the stelae since the Twelfth Dynastic period.[13] And appeared with some symbols signs such as Wḏ3t - eye and winged sun disk in Eighteenth Dynastic period, By the end of the New Kingdom period it did not appear with the sun-winged disk .[14]

šn is often considered a symbol of protection, renewal,the symbol of life, such as the sign ankh (ᶜnḫ), also refers to the sun, or to the eternal cycle of the sun, which means that the light is infinite to him and thus a new birth and a new life in fact. It seems as if the sun disk is surrounded by this sign. The circle šn is consider as a combination of two symbols of immortality: the eternal nḥḥ (Ra) and ḏd (osiris), both refer to an eternal cycle of night and day or life and death.[15]

<u>:</u>

It have expressed the mw of water which is the symbol of life.These waves of water are important essential elements, sometimes showing water waves with or without the vessel, which are used in incense, perfume, oils and it used in the rituals of rebirth.[16]

([10]) Wilkinson, R.,, The Complete Gods and Goddesses of Ancient Egypt, London, 2003, pp. 187-90.
([11]) *WB*, III , 465(102). ; Altenmüller, Anubis, *LÄ*, I, 328-9.
([12]) Gardiner, A.,*Egyptian Grammar,* (Oxford, 1982), V 7-10; P.Kaplony, "Königsring", LÄ III, 577-9.
([13]) Hölzl, R., op. cit., p. 287.
([14]) Robins, <u>The Art of Ancient Egypt</u> , London ,1997, p. 204; C. Müller-Winkler, "Schen-Ring", LÄ V, 610-26-9.
([15]) Radwan, A., "The Stela Louver C211", *BACE,* Vol 21, (2010), p. 107:108; Müller, C., Schen-Ring, *LÄ* V, 1964, p. 578.
([16]) Radwan, A., op.cit, p.109.

The cup 

This vessel appeared at the bottom of the "šn" ring and here is considered as a gift to the owner of the stele. The stela (wᶜb) of purification symbolizes funerary sacrifices that it shoud be given to the deceased in the other world.[17] It may symbolize a cup in which the deceased drinks.[18] Or, in fact, this sign may be a bowl or cup that can be used to make offerings of wine, water or beer, and the vessel may be a short abbreviation of the verb (ᶜb3, ᶜb or iᶜb), which translates to introduce. It also appeared as determinitive of some words such as the (Ḥnḳt) beer sacrifice or the (rnpwt) vegetable sacrifice and the appearance of the cup are evidence of giving everything good and pure.[19]

Wḏ3t – eyes 

Is the most common symbol along with the god "Anupis" on the Pyramidion – topped stelae or on and under the rectangular round – topped stelae.[20] The left eye is the symbol of the moon and the right eye (Ain Ra).[21] The Wḏ3t – eyes have been represented on the stelae since the Twelfth Dynastic period with the šn until the late Egyptian period. It was represented on the falsedoors since the sixth dynasty. The ancient Egyptian has seen eye Wḏ3t – eyes that has a strong impact is a way to promote evil and protection and healing and renewal as it guarantee for the deceased the offerings in the other world.([22]) It was a favorite of the ancient Egyptians not only as a religious symbol symbolizing protection and defense, but also as a decorative element. The aim of the eye of the witches is to pay evil for the deceased. A means of the deceased to be seen from his tomb on his mummy or statue, as symbolizes the deceased the owner of the stela itself and that he looks at those who makes offerings to him.[23]

Lotus flower

---

[17]) هشام محمد السيد الليثي، لوحات الأفراد الجنائزية الخشبية من طيبة خلال الأسرات الحادية والعشرون حتى نهاية الأسرة السادسة والعشرين، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآثار، جامعة القاهرة، 2012، ص77.

([18]) Arnold, D., "Gefässe", LÄ II, 483-501.

([19]) Radwan, A., op.cit, p.109.

([20]) Hölzl, R., round –Topped Stelae, p. 287.

([21]) For details and the symbol of Wḏ3t – eyes, see R. Wilkinson, Reading Egyptian Art, London, 1992, p. 48; C. Müller-Winkler, "Udjatauge", LÄ VI, 824-6; Griffiths,J, G., Myths Solar Cycle, in *OEAE*, II, (2001), p.479; Ė. Chassinat-Fr. Dammas-S. Cauville, Le Temple de Dendara I-XII, IFAO, Le Caire, 1934-2007; M. de Rochemonteix- Ė. Chassinat- S. Cauville, , Le Temple de d`Edfou I-XV, IFAO, Le Caire, 1934-1985.

([22]) Hölzl, R., op. cit., p. 287

([23]) Tawfik , S. , "A Wᶜb Priest Stela from Heliopolis" , *GM* 29 (1978) , p. 133.

Lotus flower has appeared in the landscape from the time Old Kingdom. It depicted on hands, especially the hands of the ladies. It is placed with the aromatic oppression over the heads of the ladies and men also.[24]

Burning incense

Ancient Egyptians has several names of it as  snṯr.[25] It has been popular in magical rituals and medicinal and health purposes. The incense for the deceased helps to bring his members to search, as well as the happiness of his smell, and has played a role in providing a good smell.[26]

wsḫ 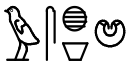

The Wsḫ necklace appeared on the stela worn by two men and two women in the lower row, which is an important adornment for women and men. The necklace was depicted on the stela to indicate the purity of the deceased who offered this stela before entering the other world,[27] and that the deceased hopes to be protected from evil things. It was named after the third dynasty at the Temple of Zoser in Heliopolis and was named (Nwbt) as a reward for the king's servant. Then it was known as wsḫ in the tomb of Mereruka, and it represents the arms of the god Atum and When he created the Ennead, he embraced them to give them protection.[28]

e- **Dating**

For dating this stele we should compare its main elements with its other contemporary examples and these elements are:

1- The Pyramidion portion of the stele and its scenes.

2- The god Osiris.

3- The garment of the owner of the stela.

4- The wig of the ladies.

1- The Pyramidion portion of the stele and its reliefs:

([24]) for more about Lotus Flower see: H. Schlögl, "Der Sonnengott auf der Blüte," Aegyptiaca Helvetica 5 (Basel 1977); J. Dittmar, "Blumen und Blumensträsse als Opfergabe im alten Aegypten," MÄS 43 (1986); W. Harer, "Nymphaca: Sacred Nareotic Lotus of Ancient Egypt," JSSEA 14 (1984), pp. 100-102.

([25]) *Wb* IV, 180, (7:22); *Wb* IV, 181(1:17).

([26]) Goyon, J, C., Räucherung, *LÄ* V, (1984), 83:85.

([27]) Wiedemann , A. , Bronze Circles and Purification Vessels in Egyptian Temples , *PSBA* 23,(1901),p. 265.

([28]) Staehelin , E., "Untersuchungen Zur ägyptischen Tracht im Alten Reich" , *MÄS* 8 , Berlin (1966), pp. 113 ff; M. de Rochemonteix- Ė. Chassinat- S. Cauville, , Le Temple de d`Edfou IV, IFAO, Le Caire, 1934-1985, p. 109.

The most important thing here is a symmetrical image: two recumbent Anubis-jackals, each sitting upon a shrine are sitting, facing each other, carrying the nḫḫ-signs. Between them is a shen "šn " on top of sign-n and a cup/basket hieroglyph (water vase). All this examples are very characteristic of the Ramesside Period.[29] Another examples that appear also another signs such as Ahket alone or with Anupis which dates also to the Ramasside period.[30]

2- The god Osiris.

All contemporary examples depicted the god Osiris on the left hand sitting on a throne  set on a pedestal in the form of sign , is represented in mummy form, wearing the Atef crown without horns and beard, and holding the flail "Nekhekh"  in his left hand represents Lower Egypt, and the crook "Ḥḳ3" in his right hand, referring to Upper Egypt, and wearing a necklace around his neck.[31] Osiris are really known in the majority of stelae at the reign of 19th dynasty. And these examples dates back to the end of 18 dynasty and Ramesside Period, particularly the time of Ramses II.

3- The garment of the owner of the stela.

([29]) see for ex., Jèquier, G., Fouilles á Saqqarah, La Pyramide D`Aba, Le Caire, 1935, pl. XVII, No. 1, of P3-w3ḥ, from Saqqara, Ramesside period**;** pl. XX, p. 30, of Pn-inw; pl. XXI, No. 11, pp. 29-30; pl. XXI, No. 14, p. 31; B. Bierbrier, M. L., British Museum Hieroglyphic Texts from Egyptian Stelae, XII, London 1993, No. 1184, Pl. 84 of Nb-nfr, Lacau,P., Steles de Nouvelle Empire, Catalogue General des Antiquites Egyptiennes du Musee du Caire, Cairo 1909, No. 34079, Pl. 40 of Ḥr-m-wi3, P. 126; Edwards, I.E.S., Hieroglyphic Texts from Egyptian Stelea, etc., in the British Museum, Part VIII, London, 1939, pl. XXXVI, No. 301, p. 42 stele of (ṯw-ṯw time of Dyn. XIX).

([30]) Jèquier, G., Fouilles á Saqqarah, La Pyramide D`Aba, Le Caire, 1935, p. 27, pl. XVIII, No. 3 of royal scribe Amenmes and his wife Bwy & his daughter B3k-Mwt., Dyn. XIX, evidently Ramsses II, from Saqqara; Radwan, A., "Six Ramesside Stelae in the Popular Pyramidion-Form", SASAE LXXI, 1987, Cairo S.R.14219=time. No. 14.3.25.6 of st or swt?, Pl V, P. 226; Cairo JE 36853=S.R. 14113 of Ḥwy, Pl IV, P. 225; Stewart, Egyptian Stelae, Reliefs and Paintings I, from the Petrie Collection, London 1976, Pl. 50= UC 14647, P. 61; Atallah, M., "Enin Pyramidion Stele Eines Trompeters Aus Dem Ägyptischen Museum In Kairo", OLA 150, (2007), Pp.101-105, Abb.1; Hodjash, S. & Berlev, O., The Egyptian Reliefs and Stelae in the Pushkin Museum of Fine Arts Moscow, Leningrad 1982, No.82= I.1.a.5631 (4126) of P3-Ra, P. 138, 141, Dyn. XIX.

([31]) Jèquier, G., op. cit., pls XX, No. 12, p. 30,; XXII, No. 19, p. 32; James, T.G.H. British Museum Hieroglyphic Texts from Egyptian Stelae Etc., Part 9, London 1970, pl. XXV, No. 167, pp. 29-30.

The garment of the men who are depicted on our stela (fig. 1 a-b), is one of the best main features of dating. The owner of the stela wears a long-sleeved robe with an embossed neckline, embossed from the front with vertical lines. It is notworthy that the garment is fixed around the waist with a wide belt.**(32)** This garment attested for the first time at the beginning of the 18th Dynasty, and was very common in 19-20 Dynasties period. **(33)**

1- The wig of the ladies.

Images of three women stand are behind the owner wearing the same long wigs surmounted with a cone of fat and lotus flower. The wigs of the first lady are curly from the last two women. This wig looks like its equivalents in XIX-XX Dynasties.(34) But the wigs without a cone of fat are dating to the XIX Dynasty. (35)

---

(32) Cf. G. Vogelsang-Eastwood, Pharaonic Egyptian Clothing, Leiden, New York, Köln, 1993.

(33) Edwards, I.E.S., British Museum, Hieroglyphic Texts from Egyptian Stelae, etc., Part VIII, London, 1939, pl. XXXVI, No. 301, p. 42, stela of ṯw-ṯw, XIX Dyn.; Jèquier, G., op. cit., pl. XVIII, No. 2, stela of Maay, pp. 26-27; XVII, No. 1, pp. 25-26 of P3-W3ḥ; XVII, No. 10, p. 29 of Seti; XX, No. 12, p. 30 of Pn- inw; XXI, No. 14, p. 31; XXI, No. 11, pp. 29-30; Hodjash, S. & Berlev, O., op. cit., No. 79= I.1.a.5619 (4119) of Ky-nefer, P. 140, Dyn. XIX; Stewart, H.M., Op. Cit., pl. 23; James, T.G.H., HTBM, IX, 1970, pl. L.1 (BM 313).

(34) Jèquier, G., op. cit., pls XVIII, No. 3, from Saqqara; Hodjash & Berlev, Op. Cit., No. 91= I.1.a.6687 (4146) of Ḫnm-ms, P. 148, 151; Hall, Brit. Mus., VII, No. 341, Pl. 24, of P3-šd, P. 9; ; Černy, Egyptian Stelae in the Bankes Collection, Oxford 1958, No.10 of Pn-rnwt; Stewart, op. cit., Pl. 21,1= UC 14371 , P. 30; Pl. 23= UC 14362 of B3k-n-Min, P. 31-32; The Oxford Encyclopedia of Ancient, II, Oxford 2001, edited by Redford, D. B.,P. 451j.

(35) Jèquier, G., op. cit., pl. XVIII, No. 2 , of Maay from Saqqara, pp. 26-27; Schulman Alan R., Ceremonial Execution and Public Rewards, Some Historical Scenes on New Kingdom Private Stelae, Freiburg 1983, Fig. 14, Pl. 6 of Ḥri ,P. 29, 30; Fig. 18 Rock stela Abu Simbel 24 of St3w, P.34, 36, 37; Fig. 20 Stela Cairo 16-3-35-2 of St3w, P. 119; Bierbrier, Brit. Mus.X, *No. 479, Pl. 91 of Ḥr-nfr, P. 37; No. 8493, Pl. 84 of qn, P. 37;* No. 320, Pl. 81 of Rᶜ-wbn, P. 35; No. 1248, Pl. 81 of Wnn-ḫw, P. 35; No. 588, Pl. 57 of Ḥri, P. 24; No. 161, Pl. 52 of Ršpw & Imn-ms, P. 22; No. 476, Pl. 58 of R-k3, P. 25; No. 316, Pl. 70 of Nfr- snt, P. 29; No. 444, Pl. 69 of Mr (.i) W3st, P. 29; No. 448, Pl. 68 of Ḥwi, P. 28; No. 273, Pl. 71 of P3-nb, P. 30; No. 35630, Pl. 71 of ᶜ3-pḥty, P. 3; No. 276, Pl. 79, P. 34 of Nb-Rᶜ; Id., Brit. Mus., XII, No. 292, Pl. 58 of Nḫt-mnw, P. 19; No. 351, Pl. 66, of Imn-ms, P. 21; Jorgensen, M., Catalogue Egypte II (1550- 1080 B.C.) Ny carlsberg Glyptotek, Ny carlsberg Glyptotek 1998, No. 106= AEIN 1552 of P3y-ir-SA, P. 260; No. 103= A EIN 970, P. 254; No. 129= A EIN 1283, P. 308; Ramond, P., Les Steles Egyptiennes du Musee G. Labit A Toulose= Part LXII, 1977, Pl. IX of Ka-m-Ḫ3st-m-Sn, P. 37ff; Pl. XI Ḥwri, P. 51ff; Hodjash & Berlev, Op. Cit., No. 91= I.1.a.6687 (4146) of Ḫnm-ms, P. 148, 151; Koefoed- Petersen, Otto, Catalogue des Bas- Reliefs

Through comparing this piece with contemporary examples, it seems that the current stela dates back to the Ramesside Period, particularly the time of Ramses II, 19 th dynasty. The The artistic and textual features such as Pyramidion with its reliefs and inscriptions, the existence of the god Osiris, the style of the owner and the wig over the head of the deceased wife refers that this stela could safely dates to that time. The attestation of the Anubis on the Pyramidion, the Ḥḳ3 scepter on the chest of Osiris, and the wearing the Atef-crown without horns on his head i.e. Osiris are really known in the majority of stelae at the time of 19th dynasty. Most probably the triangle skirt and the women's wig with the shape of the limbs that have limbs or limbs enhance the dating of this stela to the first half of the region of Ramses .

f- **Conclusion**

From the above mentioned analysis, one can conclude that through the contemporary examples and further confirmation is provided by the style of the representations on these examples, which can hardly be later in date than the early part of the reign of Ramsses II. Although the texts on the stela were dedicated to both Ptah and Osiris, however it displays only a representation to the god Osiris. Maybe this due to the unification of both gods in the form of Osiris, the lord of other world. The stela of the current research displays the characteristics features of the

---

et Peintures Egyptiennes, Copenhgue, 1956, No. AEIN 724, pl. 45 of Ipy, p. 36; ; Budge, E. A. W., British Museum VI, London 1922, No. 483 (291), Pl. 32, of q3H3, P. 9; No. 356 (811), Pl. 35, of Nb-nfr, P. 10; No. 348 (598), Pl. 37, of P3 šd, P. 10; No. 352 (448), Pl. 38, of Ḥwy, P. 10; Hall, H.R., British Museum, VII, London, 1939, No. 818, Pl. 13, of qni3, P. 6; No. 547 , Pl. 22, Ḏhwty-Ḥr, P. 9; No. 1284, Pl. 38 of Wnn-Ḫw, P. 12; No. 341 , Pl. 24, of P3 šd, P. 9; No. 812, Pl. 26, of In-Ḥr-Ḫ3w, P. 10; No. 273, Pl. 28, of P3-Ḥw, P. 10; No. 316, Pl. 30, of Nfr- nb-ḫmnw, P. 11; No. 284, Pl. 33, of Iry-nfr, P. 11; No. 271, Pl. 38 of P3-rn-nfr, P. 12; No. 332, Pl. 39, of Ipy, P. 12;Id., Brit. Mus.VII, Pl. 50, No. 468, P. 57; Černy, Egyptian Stelae in the Bankes Collection, Oxford 1958, No. 2 of Ḥwy; No. 10 of P3-n-rnn-wtt= Ranke, PN, I, P. 109, 17; Stewart, H.M., Egyptian Stelae, Reliefs and Paintings I, from the Petrie Collection, London 1976, Pl. 22,1= UC14480 of Sw-P3-ᶜnḫ, P. 31; Pl. 30, 1= UC 14576, P. 30, 1 of P3-šd; Pl. 44= UC 14401 of W3ḥ, P. 35, 1; Pl. 41, 1= UC 14470, P. 50; Pl. 43, 1= UC 14437 of Rᶜ, P. 53; Pl. 46, 1= UC 14479, P. 57; Otto, E. & Himmer, M., Osiris und Amun, Muenchen 1966, Pl. 12 of In-Ḥr-ḫ3w, P. 64. About another examples from Egyptian Museum which dating to the End of the 18 Dynasty see: Lacau,P., Steles de Nouvelle Empire, Catalogue General des Antiquites Egyptiennes du Musee du Caire, Cairo 1909, No. 34135, Pl. 56 of Nyi3, P. 185; No. 34089, Pl. 43 of Ḫnsw, P. 138; No. 34134, Pl. 56 of Iry…, P. 183; No. 34137, Pl. 57 of Skk3y, P. 187; No. 34138, Pl. 57 of Ḥ3ti-3y, P. 188; No. 34024, Pl. 13 of nb-nḫt, P. 45; No. 34049, Pl. 29 of Imn-ms, P. 84; No. 34062, Pl. 37 of Rᶜ-ms, P. 109.

funeral stelae in the New Kingdom. The deceased was depicted adoring to the god Osiris, and most probably his wife and daughters were sitting behind him. The artist also took care of the theoretical dimensions in portraying these three women. The woman directly behind the deceased is bigger than the second, and the second is also bigger than the third and the deceased is the longest of them. The appearance of the shaven priest on the lower section of the stela indicates to the important funeral role of the stela to the owner and his family.It is a technical feature that some women wearing wsx necklace and some without them, and also differed hairstyle or wig used for each of them, and some of them topped the heads of funnel and perfume lotus and some others without them perhaps an indication of the different status of each of them the owner of the painting or the god Osiris lord of the West. Most probably the artist forgot some details in the paintings such as the appearance of the god Anubis on the top of the Pyramidion with one decorated tail and the other without decoration. He also forgot to add the right eye eyebrow of Wḏ3t-eye on the two images of the pods on the upper threshold.

References

- هشام محمد السيد الليثي، لوحات الأفراد الجنائزية الخشبية من طيبة خلال الأسرات الحادية والعشرون حتى نهاية الأسرة السادسة والعشرين، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآثار ، جامعة القاهرة، 2012، ص77.
- Aboubakr, A., Unteresuchungen Über die ägyptischen Kronen, Glückstadt. Hamburg-New York, 1937.
- Atallah, M., "Eine Pyramidion Stele Eines Trompeters Aus Dem Ägyptischen Museum In Kairo", *OLA* 150, (2007), pp.101-105, Abb.1.
- Bierbrier, M.L., British Museum Hieroglyphic Texts from Egyptian Stelae, London, 1993.
- Budge, E. A. W., British Museum VI, London 1922.
- Černy, Egyptian Stelae in the Bankes Collection, Oxford, 1958.
- Chassinat-Fr. Ė., Dammas-S. Cauville, Le Temple de Dendara I-XII, IFAO, Le Caire, 1934-2007.
- Dittmar, J., "Blumen und Blumensträsse als Opfergabe im alten Aegypten," MÄS 43 (1986).
- Gaballa, G. A., "False- Door Stelae of Some Memphite Personnel", SAK 7, Pp. 50f.
- Gardiner, A., Egyptian Grammar, Oxford, 1982.
- Goebs, K., "Crowns", in: (eds.), I.D., Redford, The Encyclopedia of Ancient Egypt, Vol. 1, Oxford, 2001, p. 323.
- Griffiths, I. G., The Origins of Osiris, Berlin, 1966.
- Griffiths,I. G.," Myths Solar Cycle", *OEAE*, II, (2001).
- Erman, A. & Grapow, H., Wörterbuch der Ägyptischen Sprache, 7 Bde., Leipzig-Berlin, 1926-31.
- Edwards, I.E.S., British Museum, Hieroglyphic Texts from Egyptian Stelae, etc., Part VIII, London, 1939.
- Hall, H.R., British Museum, VII, London, 1939.
- Harer, W., "Nymphaca: Sacred Nareotic Lotus of Ancient Egypt," JSSEA 14 (1984), 100-2.
- Hodjash, S. & Berlev, O., The Egyptian Reliefs and Stelae in the Pushkin Museum of Fine Arts Moscow, Leningrad, 1982.
- Hölzl, R., Round –Topped Stelae from the Middle Kingdom to the Late Period Some Remarks on the Decoration of the Lunettes, 1992.
- James, T.G.H. British Museum Hieroglyphic Texts from Egyptian Stelae Etc., Part 9, London 1970.
- Jèquier, G., Fouilles á Saqqarah, La Pyramide D`Aba, Le Caire, 1935.
- Jorgensen, M., Catalogue Egypte II (1550- 1080 B.C.) Ny carlsberg Glyptotek, Ny carlsberg Glyptotek 1998.
- Koefoed-Petersen, Otto, Les Steles Égyptiennes, Copenhagen, 1948.

- Koefoed- Petersen, Otto, Catalogue des Bas- Reliefs et Peintures Egyptiennes, Copenhgue, 1956.Kuhlmann, P., "Der Thron in alten Ägypten," MDAIK, 10, Glückstadt, 1977, p. 57ff.
- Lacau,P., Steles de Nouvelle Empire, Catalogue General des Antiquites Egyptiennes du Musee du Caire, Cairo 1909.
- LÄ= Lexikonder Ägyptologie, I-VI (Weisbaden, 1975-86).
- M. de Rochemonteix- Ė. Chassinat- S. Cauville, , Le Temple de d`Edfou IV, IFAO, Le Caire, 1934-1985.
- Otto, E. & Himmer, M., Osiris und Amun, Muenchen 1966.
- Radwan, A., "Six Ramesside Stelae in the Popular Pyramidion-form", ANALS. LXXI, (1987), p.223.
- Radwan, A., "The Stela Louver C211", *BACE,* Vol 21, (2010), p. 107:108.
- Ramond, P., Les Steles Egyptiennes du Musee G. Labit A Toulose= Part LXII, 1977.
- Redford, D.B.P., The Oxford Encyclopedia of Ancient, II, Oxford, 2001.
- Robins, The Art of Ancient Egypt , London ,1997.
- Schlögl, H., "Der Sonnengott auf der Blüte," Aegyptiaca Helvetica 5 (Basel 1977).
- Staehelin , E., "Untersuchungen Zur ägyptischen Tracht im Alten Reich" , *MÄS* 8 , Berlin (1966), pp. 113 ff.
- Stewart, H.M., Egyptian Stelae, Reliefs and Paintings from the Petrie Collection, Warminster, 1976.
- Schulman Alan R., Ceremonial Execution and Public Rewards, Some Historical Scenes on New Kingdom Private Stelae, Freiburg 1983.
- Tawfik , S. , "A W ʿb Priest Stela from Heliopolis" , *GM* 29 (1978) , p. 133.
- Tawfik, T. S., A Special Type of Stelae From Saqqara as Substitute for A Tomb Superstructure, *ASAE*, 86., Le Caire (2012-2013), pp .397-400.
- Vogelsang-Eastwood, G., Pharaonic Egyptian Clothing, Leiden, New York, Köln, 1993.
- Wiedemann , A. , Bronze Circles and Purification Vessels in Egyptian Temples , PSBA 23,(1901),p. 265.
- Wilkinson, R., Reading Egyptian Art, London, 1992.
- Wilkinson, R., The Complete Gods and Goddesses of Ancient Egypt, London, 2003.